مَوسُوعة
المَجالس القومية المتخصصة

رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

موســــــــــوعة
المجالس القومية المتخصصة
١٩٧٤ - ١٩٩٠

المجلد الحادى عشر

تقديــــــم :

ترفع مصر ، منذ زمن بعيد ، لواء قيادة حركة التنوير والتوجيه الثقافى لأبناء شعبها ولجماهير الأمة العربية كلها . وما كان لها أن تتخلى فى أى وقت من الأوقات عن هذه المهمة فى منطقة من أهم مناطق العالم ، حتى لا تتلقفها أيد لا تدرك الغايات الروحية والانسانية لثقافة منطقة شهدت رسالات السماء ، وحملت مشاعلها الى كل شعوب الأرض . ويأتى ذلك استمرارا للدور الذى قامت به مصر منذ أقدم العصور ، حتى تبوأ ابداع شعبها الخلاق مكانة شامخة مرموقة بين كافة شعوب الأرض عبر مختلف الأحقاب ، فى مجالات الثقافة والفنون والآداب .

وقد احتوت توجهات المجلس القومى للثقافة ، فى بحوثه ودراساته ، على هذه الحقائق ، وبرزت شواهدها فى الاطار العام لعمله منذ أولى دوراته ، والذى يقوم على الاعتبارات الأساسية الآتية :

– ضرورة الحفاظ على دور مصر القيادى فى مجالات الثقافة والفنون والآداب والاعلام ، فى المنطقة العربية .

– العناية بالتراث الحضارى والثقافى على المستويين المصرى والعربى ، استمرارا لدور أمتنا فى المشاركة فى بناء الحضارة الانسانية ، على طريق التقدم والخير والسلام .

– تنمية الانسان المصرى على نحو متوازن يتواءم مع متطلبات العصر ، دون أن تهتز قيمه ومبادئه الأصيلة .

– تهيئة الوسائل لقوى الابداع والابتكار ذات الماضى العريق ، للتعبير الصادق الأصيل عن الحياة والآمال التى تجيش فى صدور المواطنين ، لتحقيق حياة أفضل لهم وللأجيال القادمة .

– تحديد وتأكيد دور أجهزة الثقافة والفنون والاعلام فى إحداث التوازن بين مقتضيات الانتماء الوطنى والقومى وبين الانتماء الانسانى ، فى عالم تنشط فيه أجهزة الاتصال الحديثة فتضاعف فرص التقارب والأخذ والعطاء بين الشعوب .

– زيادة اسهام العمل الثقافى والاعلامى فى العمل على تجاوز مرحلة الصراع المدمر فى منطقتنا ، واستشراف عهد ينعم بالسلام والعمل والبناء ، لتعويض ما فات ، واللحاق بركب التقدم .

– تمكين أجهزة الثقافة والاعلام من الافادة من التقدم التكنولوجى الذى حققه العالم فى هذه المجالات .

وفى نطاق هذا الاطار مارس المجلس نشاطه فى مرونة واجبة ، مراعيا ارتباط انجازاته باتجاهات ثلاثة :

الأول : بحث استراتيجيات العمل الثقافى والعمل الاعلامى ، باعتبارها مهمات أساسية للمجلس ، حيث تحدد السياسات الثابتة طويلة المدى ، على أن هذا الثبات لا يعنى الجمود أو اغفال المتغيرات المتلاحقة ، بل يشملها فى مرونة تسمح بالتعديل الملائم للتطورات المحتملة .

الثانى : مواجهة المشكلات الملحة أو العاجلة بالحلول المباشرة المناسبة .

الثالث : مراعاة ما تستوجبه طبيعة المرحلة التى تمر بها البلاد ، والظروف الاقتصادية الراهنة ، مما يقتضى أن تكون المقترحات والتوصيات قابلة للتنفيذ فى حدود الامكانات المتاحة .

وعلى هدى من تلك المبادىء والاعتبارات والاتجاهات التى اتسم بها نشاط المجلس - تم اصدار هذا المجلد « الحادى عشر » من موسوعة المجالس القومية المتخصصة مشتملا على بحوث ودراسات شعب أربعة من شعب المجلس هى : الثقافة ، والآداب ، والتراث الحضارى ، والعلوم الانسانية :

الثقافة :

وتتضمن ثلاثين دراسة ، يأتى فى مقدمتها : الاطار العام للثقافة والعمل الثقافى ، والسياسة الثقافية لمصر . وتخلص الملامح العامة لهذه الدراسات فى : أن الثقافة حق من حقوق الانسان ، لا يقتصر على فئة دون أخرى ، أو على مستوى دون آخر ، بل الثقافة للمجتمع كله ، حاضره ومستقبله . وأن الحرية ترتبط بالثقافة ارتباطا وثيقا ، وتمنحها امكانات جديدة فى التعبير الحر كما تلقى عليها مسئوليات واضحة لدعم الاستقرار والتطلع - فى الوقت نفسه - الى التغيير فى اطار حقوق الفرد وسلامة المجتمع . وان للثقافة دورها الأساسى فى تكوين الشباب وتنمية شخصيته ، وخاصة ما يتصل بأساليب التكامل بين الثقافة والتعليم فى مراحله المختلفة التى تنتظم أغلبية الشباب .

الآداب :

وتشتمل مادة بحوثها على أربع عشرة دراسة تتناول الأدب المعاصر ودوره بأجناسه المختلفة من شعر وقصة ونقد ، كما تهتم بوسائل الحفاظ على التراث الأدبى وتيسيره ، وكذلك العناية بالمكتبات العامة ونشر الكتاب وتوزيعه ، وخاصة كتب الأطفال . على أن خاتمة هذه الدراسات عنيت بموضوع رعاية الأدب المصرى ونشره عالميا ، وذلك بمناسبة حصول الأديب نجيب محفوظ على جائزة نوبل فى الآداب ، مما يشير الى أهمية الحركة الأدبية فى المسيرة الحضارية ، وينظم أثر الانتاج الأدبى الرفيع فى تنمية الوجدان العام ، وتوجيه الأفكار والسلوك العام الى العمل الواعى فى سبيل التقدم . الى جانب اشاعة روح الثقة والاعتداد بالنفس لدى المثقفين والأدباء العرب ، بل ولدى الشعوب العربية عامة ، حيث ان منح هذه الجائزة يعتبر شهادة عالمية من صفوة المثقفين فى العالم بأن الأدب العربى والمبدعين العرب قوة مؤثرة فى الوجدان الانسانى .

ولا شك أن ذلك يستوجب أن تولى الدولة - وكل الهيئات الرسمية ، وحتى الأفراد على اختلاف مستوياتهم - أقصى العناية بالعمل الأدبى والثقافى كركيزة هامة للعمل المنتج فى كافة المجالات . مع البدء برعاية المواهب الصاعدة على أساس منهج علمى تربوى . والاهتمام بنشر الأعمال الرفيعة من الأجناس الأدبية المختلفة بشتى الوسائل . والعناية بدراسة الأدب المقارن بالجامعات العربية . وانشاء ديوان عام للترجمة من العربية واليها .

التراث الحضارى :

تمثل الآثار المادية للحضارة المصرية أضخم متحف مفتوح على ظهر الارض ، مما يضفى على مصر مكانة خاصة ، ويحملنا فى الوقت نفسه مسئولية كبرى فى الحفاظ على هذا التراث الذى ملأ عيون العالم بمباهج فنونه فى التماثيل والمسلات والآثار الضخمة التى تدل على العظمة والقدرة على البناء الجمالى ، ونقوشه فى المعابد والمقابر - التى تثرى حتى الآن وجدان كل انسان حيثما كان موقعه على خريطة العالم . وذلك كله الى جانب الأهمية الخاصة للوثائق التاريخية التى

تغطى جميع العصور من العصر الفرعونى وحتى العصر الحديث . وإذا كان المدخل الأول لصيانة هذا التراث هو تجلية أهميته فى ضمير أمتنا ، وتوسيع دائرة الاهتمام به لتشمل الشعب المصرى بمختلف فئاته ، فان وسائل حمايته والانتفاع به تشتمل على كثير من العناصر التى استغرق بحثها ثلاث عشرة دراسة فى هذا المجلد ، ابتداء من تنمية الوعى بتراثنا الحضارى والآثارى وحمايته ، والتثقيف التاريخى والأثرى للجماهير ، مرورا بترميم الآثار والارشاد السياحى ، وسياسة بعثات التنقيب الأجنبية ، وانتهاء بالمتاحف العامة والنوعية وأمنها وتأمينها ، ودورها التعليمى والتثقيفى .

العلوم الانسانية :

تهدف الثقافة الى أن يكون لصاحبها موقف حى مستنير من الحياة والكون والمجتمع ، يجمع بين تراث الماضى وحصيلة الحاضر وتصور المستقبل . وذلك الى جانب دور الثقافة الرئيسى فى تحديد الموقف الفكرى للمجتمع والتوعية به ، وحراسته من التشويه والتمييع والتفريغ من المضمون فى الداخل ، والاجتياح والتبعية من الخارج . ومن ثم يستطيع الانسان بقدراته المتنوعة أن يحدث التغيير نحو الأفضل لصالح مجتمعه . وهذا الجانب المتصل بالدور الانسانى يمثل الاطار الذى جرت فى نطاقه دراسات « العلوم الانسانية » ، وكان من أبرز انجازاتها دراستان موسعتان عن : اعادة بناء الانسان المصرى ، وحماية القيم . وتخلص هاتان الدراستان فى كيفية مواجهة الأعراض السلبية التى طرأت على بنية مجتمعنا وقيمه ومقوماته ، وتحديد معالم جديدة لاعادة البناء ، بحيث يجتاز بها مجتمعنا التعثر الى الانطلاق ، ومواجهة الحياة المتطورة بأبعادها المختلفة ، وتهيأ لتطور شامل نتجاوز به مخاطر المشكلات المتراكمة .

وقد تعاقبت بقية الدراسات مشتملة على فروع متعددة منها : آثار التغير الاجتماعى ، وبناء الاسرة والمجتمع ، والسياسة العامة للشباب ، والوطنية نظرا وممارسة لدى المواطن المصرى . على أن هذه الروافد جميعها تدفقت لتجرى الى مصبها الرئيسى ألا وهو : تنمية الانسان المصرى .

* * *

وبعد ، فأرجو أن يأذن لى القارىء فى الاعراب عن اليقين بأن إعمال المقترحات والتوصيات التى انتهت اليها الدراسات الواردة فى هذا المجلد - سيكون ذا نفع كبير لمصرنا ولمجتمعنا فى حاضره ومستقبله .

وبالله التوفيق والسداد ،،،

د . محمد عبدالقادر حاتم

المشرف العام

على المجالس القومية المتخصصة

- الثقافة
- الآداب
- التراث الحضارى
- العلوم الانسانيـة

دراسات وتوصيات المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام

القسم الأول

الثقافـــــــة

الاطار العام للثقافة والعمل الثقافى

اذا كان العلم لاوطن له فإن الثقافة لها وطن . ومن هنا فانها ترتبط بالبيئة والتراب كما ترتبط بالمجتمع وحياته وتاريخه . واذا كانت المعرفة العلمية متشابهة بل ومتطابقة فى أصولها وتراثها المشترك بين الأمم ، فان الثقافة لها جانب انسانى يقف عند الأصول والمبادىء والمعالم العامة ، ولكن جوانبها الاقليمية بل والوطنية أو المحلية هى التى تعطيها جانبها المميز ، بحيث يمكن الكلام عن ثقافة عربية أو مصرية أو ثقافة للبحر المتوسط أو لاتينية أو غيرها .

وقد يكون من المسلم به أيضا أن العلم يستند أساسا فى تقصى " الحقائق " الى إعمال الفكر والعقل ، وأنه لايصح اذا تأثر بالعاطفة أو الذوق أو غيرهما فى حين أن الثقافة تتسع لما ينتجه الفكر وباقى حواس الانسان وملكاته .

وكذلك فان من المسلم به أن الفكر العلمى لا ينمو ولا يتعمق بجذوره فى البحث عن الحقائق إلا اذا كفلت له « الحرية » الكاملة ، فتحرر حتى من قيود النفس البشرية على ذاتها ، أى الا اذا كفلت له الحرية الداخليـــة (الفردية) والخارجية (الاجتماعية بمعناها الواسع) . وهذا كله ليس من العسير تدبيره فى ظروف النمو العادى للمعرفة البشرية ، الا فى ظروف تاريخية خاصة وفى بعض المجتمعات حيث اقتضت تلك الظروف التضييق على ماأصبح يسمى بالحرية الاكاديمية أو حرية الفكر الأكاديمى .

على أن الأمر بالنسبة للثقافة قد يكون أصعب من ذلك وأكثر تعقيدا ، فالمثقف لا يمكن أن يتحرر من ذاته وعاطفته وخياله الذى يقضى كبحه الى قتله ، وهو قد لايستطيع التحرر من مجتمعه وبيئته . بل ان ارتباطه بالبيئة والتراب والناس أو التراث قد يغذى حصيلة الثقافة فيه ويزيد من غناها ويساعد على تألقها وازدهارها . ومن هنا فان تحقيق الحرية والتحرر بالنسبة للثقافة قد تحد منه عوامل أوسع نطاقا وأصعب تنازلا من تلك التى تحد من حرية العالم حين يسعى اليها . كذلك فان ضرورات الحياة الاجتماعية بمفهومها الأوسع (بما فيها ضرورات الحياة السياسية بالذات أو الحياة القومية العامة) قد تكون أشد وطأة بالنسبة لحرية الثقافة بمفهومها المطلق . وكثيرا مايجد رجل الثقافة نفسه مقيدا بغير قليل من القيود الداخلية أو الخارجية .

وحرية الثقافة ألزم ماتكون للأمة فى الفترات الفاصلة فى تاريخها حين تواجه فى حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضرورة التغيير والعمل على إعادة البناء من الأساس . ويستقر فى وجدانها أن إعادة البناء تبدأ بالانسان ، ونحن فى مصر نجتاز الآن فترة فاصلة فى تاريخنا : نتحول من الحرب الى السلام ، نرسى قواعد الديموقراطية الاشتراكية ، نطور نظامنا الاقتصادى والاجتماعى والتعليمى . ويحتاج من المواطنين جميعا أن يسهموا بكل فكر وكل جهد لتحقيق المشاركة الكاملة فى بناء مستقبل أفضل على هذه الأرض الطيبة . فى هذه المرحلة الفاصلة من تاريخنا تكون حرية الفكر والثقافة أول علامة من علامات الطريق .

وينبغى الا يغيب عنا من البداية أن الثقافة قيمة ، وهى كغيرها من

القيم الانسانية كالحرية تتحدى التعريف الواحد وان تعددت بها التعاريف . ولكن مفهومها العام لايخرج عن أنها حصيلة فكر الأمة ووجدانها ، فالثقافة واحدة فى الأمة الواحدة ، وأن تعددت مكوناتها وأشكالها ومستوياتها ولكنه على أية حال تعدد فى الدرجة لا فى النوع . وقد أدى انتشار الوعى والتعليم والتقدم التكنولوجى الهائل فى فنون الطباعة ووسائل الاتصال المسموعة والمرئية وطرق المواصلات الى تأكيد المفهوم العام للثقافة فى العصر الحديث وتداعى المفاهيم الجزئية من ثقافة القلة والثقافة الشعبية ، وبرز الاتجاه وخاصة فى العالم الثالث الى الاهتمام بالذاتية الثقافية والانفتاح على ثقافات الأمم الأخرى أخذا وعطاء .

واذا كان يتعذر علينا الوصول الى تعريف محدد للثقافة فقد يكون من المفيد أن نحدد بعض الملامح التى يمكن أن تتميز بها ثقافتنا فى المرحلة الحاضرة فلا تكون ثقافة صمت بل ثقافة ناطقة بآلام الأمة وآمالها .

الحرية أول ملامح الثقافة وأعزها ، حرية كأنها الفطرة لاتخضع لتوجيه من الخارج ، من الدولة أو من غيرها ، وانما تستهدف الصدق فى التعبير عما تفكر وتحس ، لايحكمها الا الضمير الواعى للمثقف المفكر والفنان . والشواهد من حولنا عديدة على أن أعتى نظم الاستبداد والقهر لم تستطع أن تسلب الحرية ثم تعطى الثقافة . واذا كانت الظروف المختلفة قد أدت فى الماضى القريب بمصر الى تدخل الدولة فى مرافق الحياة ، كما هى الحال فى كثير من بلاد العالم اليوم مع اختلاف نظمها وخاصة فى العالم الثالث ، فان الخطأ الذى وقعنا فيه هو مد التوجيه (والقهر أحيانا) من الجوانب المادية فى حياتنا الى الجوانب المعنوية ، الى الثقافة والمثقفين .

ان الثقافة تعبير عن هوية الأمة ، التى تجمعها وحدة اللغة ووحدة التاريخ والمشاركة الاجتماعية ، وتتميز بقوام مركب من الدين والأسرة والوطن ، يتغلغل فى حياة الفرد والجماعة ويصبح وكأنه جزء من الفطرة يكون اليه الانتماء ويؤكده توافر قاعدة أساسية مشتركة من التربية الاجتماعية والتعليم المدرسى والدخل الاقتصادى ، ويؤدى الى تكوين ذوق عام واحد ، وبالتالى ثقافة واحدة .

ومن الملامح البارزة للثقافة ارتباطها بالتراث وتحديد موقفها منه ، وقد أدت التغييرات السياسية والاجتماعية فى البلاد المختلفة وخاصة فى مراحل التحرر ومحاولة التغلب على التخلف ومسايرة تطورات العصر الى أحد مواقف ثلاثة : أولها التمسك الحرفى بكل الموروثات واعتبارها مصدرا للاحياء القومى وطرح كل مصادر خارجية ، والثانى التقليل من أهمية التراث باعتباره نتاجا لعصور سابقة اختلف عليها الزمن ، والثالث موقف نقدى يحرص على العناصر الحية الخالدة من التراث باعتبارها ضمير الأمة الحى ورافدا هاما فى عمليات التغيير والتطوير والحياة المعاصرة . وقد تناولت الآراء المواقف المختلفة من التراث ، فاتسمت بالجمود أحيانا وبالغلو أحيانا أخرى ، ولكن الملاحظ أن الفترات الخصبة من حياة السلف ومن حياتنا المعاصرة أخذت بالموقف النقدى ولم تجعل للتراث قيمة فى ذاته ، وانما جعلت قيمته بقدر ما فيه من إغناء لحياة الفرد والجماعة ومواجهة لحياة العصر ، كما أنه عامل من العوامل الفعالة لبناء المستقبل .

والانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى ملمح هام من ملامح الثقافة . وقد اقترنت عصور النهضة السابقة والحديثة وخاصة مع تقدم طرق المواصلات ووسائل الاتصال ، الى اتساع المشاركة على المستوى الوطنى والقومى والأممى ، بحركة واسعة للترجمة ، ويكفى أن نذكر بروز هذه الظاهرة فى التاريخ الاسلامى أيام الخليفة المأمون ، وفى عصر النهضة فى أوربا ، وفى مصر من أوائل القرن التاسع وفى أواسطه ثم فى القرن الذى نعيش فيه .

على أن الاهتمام بالتراث والعناية بالانفتاح الثقافى يقترنان بملمح

آخر للثقافة هو الابتكار ، فالتراث والانفتاح يمهدان الطريق ويحركان الفكر والوجدان للاضافة والابتكار ، فالابتكار حين يأخذ من الآخرين يطبع ما أخذ بطابعه ويغرسه فى أرضه ، وينبت منه ثمارا لها طعم ولون مميز بتربة الأرض التى خرج منها ، وقد أصبح الابتكار سمة العصر تهيأ له الأسباب بتجديد التعليم والعناية بالجامعات ومراكز البحوث ورصد الأموال اللازمة ، وتوفير المناخ الصالح ، والنظرة المستقبلية لحياة الفرد والجماعة .

وهناك حقيقة ينبغى الا تغيب عنا ، وهى ضرورة الالتزام بالتفريق بين الثقافة والعمل الثقافى ، وقد طرحنا التصور العام للثقافة فى الفقرات السابقة ، أما العمل الثقافى فيرتبط بالأنشطة المتحققة بالكلمة والصوت والتشكيل والصورة للثقافة بوصفها معنى وقيمة . وعلى حين ترتبط الثقافة بالفرد ، فان العمل الثقافى يرتبط بالجماعة ، ولايقوم الا على مؤسسات للتعليم والتدريب والإعداد ، وأجهزة للبث والعرض والتصنيع ، ومجموعات من البشر للقيادة والأداء والتنفيذ ، وكل ذلك يحتاج الى ادارة وتمويل يعجز الأفراد والجماعات الأهلية عن النهوض به دون معونة متزايدة من الدولة . ومن الحقائق المشهودة فى عصرنا أنه مع اختلاف النظم السياسية والاجتماعية فى البلاد المختلفة فان اسهام الدولة فى اقتصاديات التعليم والثقافة وخاصة فى بلاد العالم الثالث أصبح أمرا مقررا ، باعتبار أن حق التعليم وحق الثقافة من أوجب حقوق الانسان فى عصرنا الحديث .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ومادار فى المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* أن تكفل الحرية الكاملة للفكر والثقافة والعمل الثقافى ، وأن تستند حرية الفكر الى حرية الفرد فى تفكيره دون سلطان لغير الالتزام الذاتى والقانونى .

* أن يلغى كل لون من ألوان توجيه الفكر أو الثقافة الموجهة من جانب الدولة ، وأن يكون مصدر الالتزام فى الفكر والثقافة ذاتيا ، وأن يأتى ذلك فى اطار القيم الاخلاقية والدينية والنظام العام والقانون ، وأن تقوم جماعات المثقفين وهيئاتهم واتحاداتهم على رسم قواعد الالتزام وحدوده ومعالمه الهامة بمايتيح للأفكار أن تختلف وتتنوع وتتفاعل فيما بينها تفاعلا حرا .

* أن تلغى الرقابة المسبقة على العمل الثقافى ونشره ، فيكون القانون من هذه الناحية أمينا على النظام العام ، وحسيبا على العمل الثقافى دون أن يكون رقيبا عليه .

* أن تراجع قوانين الدولة القائمة ، التى أصبح بعضها سمة من سمات عهد الثقافة الموجهة أو المقيدة أو الواقعة تحت سلطان الرقابة أو التى تيسر احتكار فكر جماهير المثقفين أو طوائف منهم ، وأن يوقف اصدار القوانين ذات الصفة الاستثنائية لمواجهة ظروف طارئة أو التى تأتى كرد فعل لهذه الظروف .

* أن توجه العناية للاهتمام بالتراث جمعا وتحقيقا ونشرا وأن تعطى الأولوية فى ذلك لما يمكن أن يسهم فى اثراء الحياة المعاصرة وتأكيد القيم الدينية والثقافية الحية .

* أن يبذل جهد خاص لتحقيق الانفتاح على الثقافات الأخرى عن طريق استكمال ترجمة التراث الانسانى ومتابعة الاضافات الحديثة فى المجالات المختلفة .

* اعتبار الابتكار هدفا أساسيا من أهداف العمل الثقافى فى المجتمع وتشجيعه بتهيئة المناخ الصالح له وتوفير مستلزماته الأساسية من البشر والأدوات والأموال .

* أن تلتزم الدولة برعاية العمل الثقافى رعاية مباشرة وغير مباشرة تشمل إعداد الفنيين وتوفير المواقع ورصد الأموال اللازمة ، تحقيقا لعدالة التوزيع الثقافى وإقرارا لحق الثقافة للجميع .

الآثار والثقافة الأثرية

الآثار قيمة حضارية ، وليست مجموعة أحجار وتماثيل وتحف ومصنعات ومبان للعبادة ، انها فى حقيقتها تاريخ نابض للأمة وتمثيل دقيق لوجدانها وتجسيد لحضارتها فى العصور المتعاقبة – وتتميز مصر ، دون سائر بلاد العالم ، بتراث أثرى يمتد ويتراكم عبر العصور على اختلاف نظم الحكم والعقائد ، ولكنه فى صميمه نتاج لوادينا الخالد وابداع للانسان المصرى الأصيل الطيب.

وقد أدى الانبهار بالحضارة المصرية القديمة ، منذ اتصالنا بالغرب فى فترة الحملة الفرنسية ثم بكشف شامبليون عن رموز حجر رشيد عام ١٨٢٢ ، الى استئثار هذه الحقبة من تاريخنا بالاهتمام الأوفر، وتأخرت العناية بالحقب التالية – اليونانية والرومانية والاسلامية – مايقرب من قرن . وكان العلماء الاجانب وبعثات الحفر والتنقيب الأجنبية أسبق الى هذا العمل فى هذا الميدان ، يعينهم فى ذلك تقدمهم العلمى ووعيهم بالقيمة الحضارية لهذه الآثار ، واستنادهم الى السيطرة الأجنبية على البلاد من جهة ، وقلة المعرفة بأصول حضارتنا وتاريخنا بين أهل البلاد وحكامها من جهة أخرى . على أن فضل الاجانب لاينكر ، فى تنشئة أجيال من المتخصصين فى علوم الآثار من أهل البلاد وفى انشاء المؤسسات الخاصة بالآثار .

ولعل أبرز ما كان يلاحظ على موقفنا من تراثنا الاثرى أننا كنا نتناوله مقسما الى حقب مستقلة فتنقطع بذلك حقيقة الاستمرار فى تاريخنا .

كما أن تراثنا التاريخى أخذ على أنه مجال للتخصص والدراسة الاكاديمية ولم ينظر اليه على أنه رافد أساسى فى حياتنا الثقافية ، وبخاصة فى مراحل التعليم والتكوين وبرامج وسائل الاعلام .

وهذه الاعتبارات الوطنية تؤكد اعطاء تراثنا الأثرى أولوية خاصة فى اهتمامنا العلمى ، بتحقيق التكامل بين الحقب التاريخية المختلفة وانعكاس ذلك على التنظيمات القائمة عليها ، فيكون التنظيم على أساس موضوعى يشمل العصور المتعاقبة والمناطق الاثرية والحفائر والبحوث الاثرية والنشر العلمى للحقب المتعاقبة ، والتسجيل والتوثيق والشئون الهندسية والمتاحف الاثرية القومية والمتاحف الاقليمية ، ويدعم ذلك كله جهد جاد لإعداد خريطة أثرية تكون اطارا لأولويات الحفر والتنقيب مع مراجعة المواقع الاثرية وتوفير الحماية الواجبة لها ووضع خطة شاملة لعمليات الصيانة والترميم .

ونحن فى قيامنا بهذا العمل الوطنى تجاه تراثنا الأثرى انما ننهض بمسئوليتنا ، ازاء جزء عريق وهام من التراث الانسانى ، تهتم به الأمم الأخرى ، وقد تجلى ذلك فى الحملة الدولية التى نظمتها منظمة اليونسكو بالتعاون مع الحكومة لانقاذ آثار النوبة وفى جهود المنظمة للحفاظ على التراث العالمى .

ومما لاشك فيه أن استثارة الاهتمام العالمى بآثارنا لابد أن يسبقه جهد لإعداد كوادر المتخصصين على المستويات المختلفة ، وفى فروع التخصص المتعددة ، وتطوير الاجهزة لتحقيق الكفاءة اللازمة مركزيا واقليميا وبذلك تكون المشاركة الدولية على أساس مانعده من دراسات ومشروعات ومن تحديد للأولويات .

وهناك جانب اقتصادى هام لاستثارة الاهتمام العالمى بتراثنا الاثرى ، وذلك هو زيادة نصيب مصر من السياحة الدولية – بالتنسيق مع

الأجهزة العاملة فى ميدان السياحة - وادراك التحول الذى حدث فى طبيعة السائحين - اذ لم تعد السياحة مقصورة على اصحاب الدخول العالية - ولم تعد مجرد تمضية للوقت وشغل للفراغ ، وانما اصبحت فى أكثرها لذوى الدخول المتوسطة والصغيرة ووسيلة للتعرف على العالم وتمضية مفيدة وممتعة فى أن واحد لوقت الراحة بعد العمل الشاق ، وهذا التغير فى طبيعة جمهور السائحين وقدراته يقتضى تيسير السبل فى عرض التراث الأثرى وزيارته والتعريف به .

وبرغم الاهمية الحضارية الوطنية والانسانية للآثار الا أننا نلاحظ أننا لازلنا نفتقد سياسة عامة للآثار ، تناسب المرحلة الحالية من تاريخنا وتحدد الضوابط للعمليات العلمية والفنية المتصلة بالكشف والتنقيب والتسجيل والنشر العلمى ، كما تعاون على يقظة الوعى الوطنى بنشر الثقافة الاثرية عن طريق برامج التعليم ووسائل الاعلام والنشاط السياحى .

كذلك نلاحظ عدم التناسب فى الاهتمام بآثار الحقب التاريخية المختلفة ، فالآثار اليونانية الرومانية والقبطية والاسلامية لم تلق بعد العناية التى لقيتها آثار العصر القديم ، فالاثار الاسلامية مثلا كانت حتى سنة ١٩٢٩ تابعة لوزارة الأوقاف لا لمصلحة الآثار ، والأحياء الاسلامية القديمة من القاهرة مهددة بفقدان طابعها الفريد نتيجة الاهمال والتخريب وزحف العمران الجديد دون تخطيط .

ان ضخامة المسئولية والجهد المطلوب للاعمال المتصلة بالآثار ، تستدعى تحقيق التوازن بين العمليات التى تتولاها الادارة المركزية وبين اختصاصات المناطق الاثرية من جانب وبين أجهزة الاثار وأجهزة الدولة المختلفة من جانب آخر ، فمسئولية الآثار مسئولية قومية ينبغى أن يتضافر الجميع على النهوض بها .

فالتركيز على متاحف الآثار القومية هام ومطلوب ، والمتاحف القومية المصرية القديمة واليونانية الرومانية والقبطية والاسلامية محتاجة الى رعاية خاصة وتطوير شامل ، على أن المتاحف ورسالتها الثقافية والتعليمية والسياحية لاينبغى أن تقتصر على القاهرة والاسكندرية ، وانما يجب أن تمتد لتشمل المناطق الأثرية وعواصم الاقاليم والمدن الجديدة على أن يراعى دائما اختيار المواقع المناسبة لانشاء تلك المتاحف .

وتحتاج خدمات الآثار الى إعداد الفنيين على المستويات المختلفة ، وتحقيق التكامل بين أجهزة الآثار الفنية والعلمية ومراكز البحوث وبين الجامعات وفى كليات الآثار والفنون والهندسة والعلوم ، كما أننا نحتاج فى تربية الوعى الأثرى الى الاهتمام بالآثار المصرية والحضارة المصرية فى برامج التعليم العام وفى برامج أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والسينما التسجيلية وغيرها .

ويحتاج الأمر الى تنشيط السياحة الأثرية للمواطنين ، ووضع البرامج لزيادة نصيب مصر من السياحة الدولية بتنظيم حملات الدعاية والرحلات الجماعية ورعاية السائحين ، فى اقامتهم وانتقالهم وتقريب وسائل التعريف بالآثار وإعداد المرافقين والمترجمين إعدادا مناسبا .

وينبغى اعطاء اهتمام لمشروعات تمويل الآثار ، باعتبارها استثمارا يحقق عائدا ثقافيا بعيد الأثر فى بناء المجتمع المصرى ، وعائدا اقتصاديا يمكن أن يصبح من أهم الموارد المالية للدولة . وتوجيه اهتمام خاص بالاثارفى الاتفاقيات الثقافية الخارجية وفى القروض والمعونات الدولية .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم وما دار فى المجلس من مناقشات ، يوصى بالآتى :

ايمانا بأن الاثار هى دليل وجودنا الحضارى فى الماضى ، وهى فى الوقت نفسه رصيد ضخم لمصر المعاصرة ، وبأن الاهتمام الواجب بالآثار المصرية فى الحقب المتعاقبة اسهام فى الحضارة الانسانية ، وتأكيد للثقافة القومية والوعى الوطنى ، ومصدر هام من مصادر الدخل القومى فان الأمر يستدعى :

* أن توضع سياسة عامة لشئون الآثار على المستوى القومى تحدد مسئوليات المجتمع وأجهزة الدولة المختلفة وتبين وسائل تحقيق هذه السياسة وكيفية وضعها موضع التنفيذ . كما تحدد هذه السياسة العامة أوجه المشاركة الخارجية للدول والمنظمات الدولية والهيئات العلمية وخاصة فى عمليات الكشف والتنقيب والصيانة والتمويل .

* أن تكلف لجنة قومية تضم الأثريين ورجال الثقافة والتاريخ والفنون والعلوم والتربية والسياحة والاعلام والقانون والشخصيات العامة لإعداد هذه الدراسة الشاملة للسياسة العامة للآثار ، على أن تتناول أيضا العناصر الاساسية الآتية :

– سياسة الكشف والتنقيب عن الآثار وإعداد خريطة أثرية لمصر .

– صيانة الآثار والمحافظة عليها من عدوان الناس وعدوان الزمن والعوامل الطبيعية .

– النشر العلمى عن الآثار وأساليب التسجيل الحديثة .

– التعريف بالآثار ونشر الوعى الأثرى عن طريق برامج التعليم العام والمتخصص وعن طريق أجهزة الاعلام والثقافة .

– المتاحف ورسالتها الثقافية والتعليمية ، والسياسة المتحفية الملائمة لمصر والتوسع فى انشاء المتاحف فى المناطق الاثرية .

– إعداد الكوادر الفنية المتخصصين فى الآثار للحقب التاريخية المختلفة وفى فروع التخصص المتعددة .

– مراجعة التنظيمات الادارية للأجهزة القائمة على شئون الآثار لرفع كفاءتها ودعمها وتحديد اختصاصاتها وسلطاتها .

– مراجعة تشريعات الآثار والقوانين ذات العلاقة التى قد تتعارض معها ، ومن بينها قوانين التخطيط العمرانى ، وتنظيم المبانى وقوانين الاشغال العامة .

– امكانات تمويل الخطة الاثرية ومصادر تمويلها المتاحة وكيفية استنباط مصادر جديدة .

* أن يكون قانون الآثار تعبيرا عن السياسة القومية للآثار باعتبارها قيمة حضارية قومية وانسانية مستمرة على امتداد الحقب التاريخية ، وواضعا للضوابط الخاصة بالتنقيب والكشف والصيانة والحماية والعرض المتحفى الداخلى والخارجى والتبادل ، ومانعا للاهداء والاتجار والبيع والتهريب مع تحديد الموقف القانونى للدولة من الملكية الشخصية واسترداد الآثار .

* أن يراعى فى تخطيط المدن الجديدة الاهتمام بالتعريف بالحضارة المصرية بانشاء مجمعات ثقافية ، تعرض نماذج من فنون الحقب التاريخية المختلفة وتؤكد ترابط المجتمعات الجديدة بأصولها الحضارية القديمة وتوضح الاستمرار الحضارى لمصر حتى عصرنا الحديث.

* أن توجه عناية خاصة للمتحف المصرى ، ويعطى مشروع انشاء المتحف الجديد أولوية بين مشروعاتنا القومية ، وأن يبذل جهد خاص فى فترة الإعداد للمتحف الجديد لمعالجة مايهدد بعض مقتنيات المتحف القديم حاليا معالجة فعالة ، وأن يكون الاهتمام بالحلول المؤقتة لتحسين المتحف المصرى فى أضيق الحدود تركيزا على انشاء المتحف الجديد.

* أن المتحف المصرى المزمع انشاؤه يمثل ضرورة حيوية للمحافظة على الآثار ، وعرضها عرضا علميا وفنيا يتناسب مع قيمتها الفنية والتاريخية والانسانية ، لذا يتعين أن تتم دراسة علمية للموقع الجديد تضع فى اعتبارها بالدرجة الأولى المحافظة على هذه الآثار على المدى البعيد ، وتتناول كافة الجوانب من حيث تأثير البيئة والمياه الجوفية والتلوث والاشعاع والذبذبات والزحف العمرانى على الموقع الذى يتقرر اختياره للمتحف الجديد .

* لما كانت بعثات التنقيب وخاصة الاجنبية منها تتجه الى الاماكن التقليدية للبحث عن الآثار ، فانه يتعين توجيه هذه البعثات الى الاماكن التى يزحف اليها العمران والمدن الجديدة التى شرع فى انشائها فى المناطق الصحراوية وسيناء وكوم امبو والكبانية وغـــــرب الدلتا وغيرها من المواقع .

• أن يكون إنشاء المرافق بالمناطق الأثرية والمدن التي اشتهرت بآثارها القديمة خاضعا للدراسة العلمية التي يشارك فيها خبراء الآثار بهدف التنسيق بين المرافق والمطالب الحيوية للمحافظة على الآثار .

• أن توجه عناية فورية لاقرار خطة قومية تعالج ثلاث مشكلات مرتبطة بالآثار :

الاولى : حماية الآثار القائمة من عوادي الزمن وزحف العمران واختيار مساحات محدودة للمحافظة على نماذج من مظاهر الحضارة المصرية في مواجهة التوسع الزراعي والعمراني والانتهاء في أقرب وقت من إعداد خريطة أثرية لمصر .

الثانية : منع عرض الآثار المصرية في الخارج كقاعدة لايكون الاستثناء منها الا مقترنا بضوابط مشددة تراعي الحفاظ الكامل على الآثار نفسها وحظر سفر النسخ الوحيدة غير المكررة من الآثار الى الخارج مع تقييم العائد الحضاري والمادي والسياحي للمعروض الخارجية .

الثالثة : أن توضع سياسة عامة للمتاحف القومية تأخذ في اعتبارها الحاضر والمستقبل ، والواقع والامل معا ، فنطور ونحسن ونوسع منذ الآن ، وندرس ونوفر المقومات اللازمة قبل الاقدام على انشاء المتاحف الجديدة ، كما ندخل في الاعتبار الحاجة الى تأكيد الاستمرار الحضاري لمصر في متحف للحضارة يضم الحقب التاريخية المتعاقبة ، ويربط أهل مصر وخاصة الناشئة منهم بأرض مصر وحضارتها . ولعل نقطة البدء أن تكون من متحف الحضارة القائم الآن بالجزيرة . كذلك يوجه النظر الى تطوير فكرة المتحف من مجرد مكان للحفظ الى مؤسسة ثقافية حية تشارك في التربية وتنمية الذوق الفني وتأكيد الوعي القومي والوحدة الوطنية . كما يوجه الاهتمام الى التوسع في متاحف المناطق الأثرية والمتاحف الاقليمية باستخدام القطع المكررة والمستنسخات وربطها بالحياة التعليمية والثقافية في الاقاليم .

الدورة الثانية ١٩٨٠ – ١٩٨١

نحو سياسة ثقافية في مصر

• نستطيع أن نتصور ثقافة مصر من منظورين : الأول تاريخي جغرافي حضاري ، والثاني عصري فكري إجرائي .

المنظور التاريخي :

ويكشف هذا المنظور عن الحقائق التالية :

– أن الثقافة في مصر نشأت محلية منعكسة من بيئة مصر وحياتها ، ومن هنا فهي ثقافة ذات جذور ضاربة في الأرض وذات فروع ممتدة تصل الى رقعة واسعة من حول مصر في جميع الاتجاهات .

– أن شخصية مصر التاريخية لم يبنها الإنتاج المادي لشعبها الدءوب بقدر مابنتها روح مصر وثقافتها ، فحضارتها وثقافتها ومدنيتها إنما هي ثمرة جهاد الإنسان في ضبط النيل وتسخيره في خدمة الزراعة وفي استدرار خيرات الأرض ، واستثمار الموقع الجغرافي في الربط بين أقطار الأرض .

– أن ثقافة مصر كانت دائما ثقافة متوازنة ومتكاملة ، فالمصري عرف عنه من قديم أنه صاحب سجية بسيطة وغريزة مهذبة ، وانه قد صقل عقله ودرب يده ، فعرف قبل غيره حقائق الأشياء ، وشارك بيده في بناء المدنية والحضارة والفن .

كذلك فإن المصرى ربى ضميره ، وكان من أكثر بنى البشر خشية لله وتقوى فى السلوك ، بل إن المصرى القديم عاش لآخرته أكثر مما عاش لدنياه .

كذلك الحال فى العصور اللاحقة حين تبنى المصريون المسيحية السمحة ثم الإسلام العادل الحق .

– أن ثقافة مصر كانت على الدوام ثقافة الشعب كله . فالمصريون – من قديم – كانوا قادرين على تذوق الفن وتفهمه واستلهامه ، وقادرين على فلاحة الأرض فلاحة علمية بل وفنية راقية وعلى ممارسة الحياة فى قراهم ومدائنهم ممارسة أصحاب الثقافة والحضارة ، وعلى ممارسة طقوس دينهم وفهم روحه ، مما جعل من المصريين فى جملتهم أهل تقوى وأهل أدب وتلك كلها من سمات الثقافة الأصيلة التى عاشت بين شعب عريق بجميع طبقاته خلال العصور .

– أن ثقافة مصر كانت كذلك جزءا أصيلا من تاريخها حضاريا واجتماعيا واقتصاديا بل وسياسيا . ومستحيل على من يؤرخ لمصر أن يوفى التاريخ حقه اذا لم يبرز شخصية مصر الثقافية وروحها الحضارى فى كل مايكتب عن التاريخ فى مصر . فصلب الحياة والحضارة والتاريخ فى مصر إنما كان هو ثقافة هذا الشعب المصرى كله – بل إن هذه الثقافة فى صورتها المتحررة أبدا ، قد سايرت مراحل التاريخ القديم المسيحى والإسلامى العربى والحديث المعاصر جميعا .

– أن الرقعة الثقافية أو الوطن الثقافى لحضارة مصر كان فى حقيقة الأمر أوسع من رقعة أرض مصر فى وادى النيل الأسفل . فجذور شجرة الثقافة فى مصر تمتد خارج نطاق الوادى ، فهى قد امتصت الكثير من داخل افريقية وشرقها ، كما كانت لها شعيرات جذرية تمتد إلى أرض العروبة حتى قبل أن يجيء الإسلام . وهى كانت كذلك ذات امتدادات إلى شمال افريقية الذى رد إلى مصر فيضا من روح الإسلام فى عهد نشأة الأزهر على يد الفاطميين ، وهى من غير شك قد امتدت على مياه البحر المتوسط إلى عالم الجزر وأرض اليونان القديمة أخذا وعطاء ، ولعل اتساع رقعة الثقافة بالنسبة لمصر كان هو السبب فى احتفاظ هذه الثقافة المصرية بحيوتها وازدهارها على مر العصور ، فهى كانت تتغذى من مصادر متعددة فأصبحت بذلك ثقافة عريقة ذات قدرة على التطور والبقاء .

– أنه قد ترتب على تشعب جذور الثقافة المصرية فى رقعة أوسع من أرض الكنانة ذاتها أن استطاعت مصر ، فى نجاح غريب رائع ، أن تجمع فى توافق بين الأصالة والتجديد ، وبين الاحتفاظ بأصول ثقافتها وفكرها وتجديد نمط الثقافة ووعائها اللغوى ، دون تناقض بين القديم والجديد فى حياتها أو فكرها أو فنها أو حتى أسلوبها الحضارى وطابعها العام ، وفى جميع العهود وعصور الحضارة اعتمدت مصر أساسا على لبان غذائها فى أرض الكنانة ذاتها ، حيث نشأت الحضارة واستوت لتبقى على الزمن .

– أن موقع مصر الجغرافى قد أضفى عليها صفة العالمية فعندها تلتقى قارتا آسيا وافريقية وتقترب القارة الثالثة فى العالم القديم ، وبذلك أصبحت هى الملتقى المكثف للفكر الإنسانى وهمزة الوصل بين ثقافات العالم .

– أن العالمية فى حياة مصر وثقافتها جاءت دائما إضافة وتتويجا لدورها المحلى المحدد أو الإقليمى الموسع ، فمصر لم تكتسحها التيارات الفكرية العالمية التى جاءت من الشرق أو من الغرب ومن الجنوب أو الشمال ، وانما هى احتفظت بشخصيتها الثقافية التى لم تكن إلا انعكاسا صادقا وأصيلا لشخصيتها فى البيئة والمجتمع والتاريخ ، بل لشخصيتها المنبعثة من ذات الحياة ، والتى تكمن فى القوة المصرية الوطنية فيها .

المنظور العصرى :

ومن هذا المنظور تبرز الحقائق الآتية :

– أن كلمة ثقافة تنصرف إلى معان كثيرة ، تتفاوت من جهة التطبيق

سمة وضيقا ، فقد يتسع المعنى حتى يشمل حياة الناس وما يتشابك فيها من علاقات بين الأفراد فى تعاملهم بعضهم مع بعض ، بل إنه ليشمل كذلك مجموعة ردود الفعل التى يرد بها الإنسان على الكائنات الحية جميعا ، ثم على سائر مافى الكون من أجرام فى السماء أو أجسام على الأرض ، لكن معنى الثقافة قد يضيق كذلك حتى ليقصر نفسه على مجالات الفنون والآداب وبعض جوانب العلم ، وبالنسبة إلى الصفوة وحدها .

– إزاء هذا التفاوت البعيد فى معنى كلمة الثقافة فلا مندوحة الباحث فى مجالها وحدودها عن حصر القول فى الدائرة التى يختار البحث فيها ، غاضا نظره عن سائر الدوائر التى يمكن أن ينصرف إليها معنى هذه الكلمة ، على أن يقام البحث فى الدائرة المختارة على أساس إجرائى بمعنى أن يتجه الفكر نحو الأعمال التى ينتظر لها أن تؤدى بناء على نتائج البحث ، إذ ليس هناك كبير جدوى فى فكر مجرد يمضى فى توليد المعانى بعضها من بعض ، فيخرج القارىء وهو لايدرى ماذا يراد له أن يصنع .

– أن مجال الثقافة محدد بالوسائل التى من شأنها أن تنتهى بالإنسان إلى تكوين وجهة نظر ذات طابع خاص ، أى أن جوهر العمل الثقافى ليس تحصيل المعرفة لذاتها ، وإنما الثقافة فى جوهرها هى ما يؤدى بحاملها إلى تكوين " رؤية " خاصة يرى بها الكون والإنسان .

– والثقافة المصرية – من هذا المنطلق – يجب أن يكون المراد بها هو إيجاد حالة وجدانية وذهنية عند المواطن المصرى ، تكون هى مرجعه فى القبول والرفض ، فى الرضى والسخط أمام مايجرى حوله من أحداث ومواقف ، وليس المراد بعبارة « ثقافة مصرية » محصولا بعينه من المعلومات والمعارف ، لأن مايحصله زيد قد لا يكون هو مايحصله عمرو ، ومع ذلك يشترك كلاهما فى ثقافة مصرية واحدة ، أى فى نظرة إلى الأمور واحدة فى نمط واحد من المعايير الخلقية ، فى اتجاه واحد ، دون أن تكون وحدانية الرؤية العامة المشتركة بين المواطنين جميعا ، مانعة لتعدد الآراء فى الموضوع الواحد تعددا لايخرج تلك الآراء عن الإطار المشترك الذى هو الثقافة بالمعنى الذى نريده .

* اننا إذا حددنا فى وضوح كيف نريد المواطن المصرى أن يكون ، أمكن الانتقال إلى الوسائل المؤدية إلى إيجاد تلك " الحالة " الوجدانية الذهنية المنشودة ولا خلاف على أن هدفنا فى تنشئة جيل جديد ، هو أن يكون المواطن مصريا عربيا " عصريا " فإذا حللنا كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة إلى مقوماته الرئيسية كان لنا مجموعة العناصر المطلوبة فى تكوين المواطن من الناحية الثقافية ، ومثل هذا التحليل – لكن نبلغ به دقة العلم – يجب أن يقوم به علماء متخصصون فى الجامعات أو مراكز البحوث ، ولكن هناك بعض المعالم الرئيسية فى هذا السبيل منها : أن صفة المصرية فى المواطن تتطلب حدا أدنى من ثلاثة مقومات ، قد يضاف اليها مايزيدها ، لكنها لايجوز أن ينقص منها مقوم فى أى مواطن ، ألا وهى :

التشبع بروح الدين ، لأن الروح الدينية كانت الركيزة الأساسية فى شتى الحضارات التى أبدعها المصرى ، أو شارك فى إبداعها : المصرية القديمة ، واليونانية الرومانية ، والمسيحية ، والإسلامية .

ثم تأتى الصفة الثانية وهى اهتمام المصرى بكيانه الأسرى ، لا من حيث مجرد انتماء الفرد إلى أسرته فحسب ، وانما كذلك من حيث أن يكون مبدأ التعامل فى الحياة العامة هو نفس مبدأ التعامل داخل الأسرة ، بمعنى أن يقوم الأكبر برعاية الأصغر وأن يرد الأصغر على تلك الرعاية باحترام الأكبر ، واذا عممنا هذا المبدأ قلنا إنه مبدأ « التعاطف » أو التراحم بين أعضاء الأسرة الواحدة .

ثم تأتى الصفة الثالثة فى مصرية المصرى وهى حبه للوطن أرضا وقوما ، فبالاضافة إلى تطبيق مبدأ التراحم الأسرى على نطاق واسع ، يقوم مبدأ " الوحدة الوطنية " بين أبناء الوطن أجمعين .

لكن مواطننا المصرى بخصائصه تلك هو " عربى " كذلك ، وهنا يجئ تحليل العروبة إلى مقوماتها ، والتى من أهمها اللغة العربية وماتنطوى

عليه من اتجاهات وجدانية وفكرية ، ومنها كذلك ذوق خاص يحسه العربى إزاء منتجات الفن من موسيقى إلى شعر وتصوير وغيره ، ومجموعة من القيم التى سار العرف العربى طوال التاريخ ، على أنها هى التى يتألف منها الكمال البشرى .

هذا المصرى العربى الذى نستهدفه بما نقدمه إليه من غذاء ثقافى يساعد على اكتمال تكوينه ، يعيش فى عصر يتميز بخصائص لامفر من اكتسابها لمن يريد مواكبة الحضارة فى سيرها ، ويمكن تلخيص تلك الخصائص فى أنه عصر يفرق بين موضوعية علمية يعالج بها الجوانب الخارجية العامة من حياته ، وذاتية مسرفة فى خصوصيتها ، يقابل بها ظواهر حياته الوجدانية الداخلية ، وهكذا ينبغى أن تكون ثقافة المصرى العربى ، فلابد له من نظرة علمية ينظر بها إلى المسائل العامة ، ومن المحافظة فى داخله على وجدانية المصرى الأصيل ، معبرا عنه فى إبداعه الفنى وفى أنماط سلوكه .

- أن الوقفة المصرية العربية العصرية تتكون تدريجيا بفعل مدخلات تتسرب الى النفس من هنا وهناك ، وهى مؤثرات تصدر عن ينابيع ثقافية ثلاثة ، يضاف اليها رابع بتغير المناخ السائد فى العصر المعين ، والثلاثة الينابيع الرئيسية هى : الدين والفن والأدب وأما الرابع المضاف فهو - فى عصرنا - حقائق علمية يراد بها بث النظرة العلمية لتكون أداة المعالجة فى المواقف الخارجية التى تستدعى استخدامها .

فالدين مصدر ثقافى لكل إنسان بصفة عامة وللمصرى بصفة خاصة ، لأنه عاش حياة دينية منذ فجر تاريخه ، على تعدد العقائد الدينية التى استظل بها فى مختلف العصور ، ومعلوم أن الدين والفن والأدب تؤثر فى المتلقى وتوجهه فى حياته دون أن يكون الأمر موكولا إلى أفكار معينة ، ولكن هناك مع ذلك حقيقة هامة بالنسبة إلى الأدب يجب الالتفات إليها ، وهى أننا نعنى به - فيما نعنيه - مجموعة " الأفكار الأدبية " التى تكون لها سيادة فى العصر المعين ، ومن قبيل ذلك : الحرية والعدالة والديمقراطية ، والتعاون الاجتماعى وغيرها . فهذه الأفكار لاتفرزها علوم طبيعية أو رياضية ولا العلوم الاجتماعية نفسها فى صورتها الأكاديمية ، وانما هى فى العادة إنتاج فكرى وجدانى تتمخض به نفوس الأفراد وهم فى تفاعلاتهم داخل شعب واحد ، ثم يجىء التعبير عنها على ألسنة الأعلام البارزين ، ولقد وصفت بأنها الأفكار الادبية لاختلافها الواضح عن الأفكار العلمية .

السياسة الثقافية :

وإذا كان المنظور التاريخى للثقافة المصرية يؤكد الذاتية الثقافية لمصر أصالة وحيوية واستمرارا ، فإن المنظور العصرى يثير قضية السياسة الثقافية ، وتخطيط العمل الثقافى وتنظيمه وتمويله ، واضطلاع الدولة بمسئوليات التنمية الثقافية اساسا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

واذا كان اضطلاع الدولة فى العالم الثالث بمسئولية التنمية الثقافية بعنصريها الأساسيين : تأكيد الذاتية الثقافية ، ووضع السياسة الثقافية تحتمه قلة الموارد المادية والبشرية وندرة التمويل ، فإن أهمية دور الدولة فى العمل الثقافى أصبحت فى عصرنا الحديث حقيقة واقعة فى دول الاقتصاد الموجه وفى دول الاقتصاد الحر أيضا ، وبرزت فى هذا المجال ظاهرتان أساسيتان تقربان بين موقف الدولة فى النظامين فى المجال الثقافى على تباعدهما فى المجالات الأخرى ، وأولى هاتين الظاهرتين : إدراك دول الاقتصاد الموجه والدول الاشتراكية تعذر اضطلاع الدولة بكل ضروب العمل الثقافى ، ومن ثم أشركت أجهزة شبه حكومية فيه ، كما أشركت الاتحادات والجمعيات الثقافية فى الاضطلاع بمسئوليات العمل الثقافى بعد تخطيط برامجه على المستوى القومى وحصر جميع الموارد المتاحة . والظاهرة الثانية ظاهرة عكسية تتمثل فى دخول الدولة ومشاركتها بالمسئولية فى مجال العمل الثقافى وتمويل الخدمات الثقافية تمويلا يعتمد على الدولة اعتمادا كليا أو جزئيا بحسب الأحوال . ويظهر ذلك فى الدول الرأسمالية حيث كانت مجالات الثقافة من شئون الهيئات الخاصة والأفراد ، فلمست الدولة الحاجة إلى التدخل بالتوجيه والتمويل والمشاركة فى التنفيذ وفق سياسة واضحة الأهداف ، وذلك من أجل تحقيق مزيد من فاعلية الخدمات الثقافية ، وتوفير الدعم

اللازم لمبدعى الأعمال الثقافية ، وتوسيع نطاق الإفادة منها والمشاركة فيها ، تحقيقا لديموقراطية الثقافة وتوكيدا لحق الثقافة باعتباره حقا من حقوق الإنسان .

وقد تبنى المجتمع العالمى – ممثلا فى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) – المفاهيم الجديدة لحق الثقافة والذاتية الثقافية والسياسة الثقافية والتنمية الثقافية ومسئولية الدولة ، فى المؤتمر العام للمنظمة وفى اجتماعات الخبراء ، وحلقات البحث الإقليمية . وصدر العديد من المطبوعات التى تتناول هذه المفاهيم بالبحث والتحليل . وكان من أبرز ما أسهمت به اليونسكو المؤتمر الدولى الذى عقد فى مدينة البندقية فى أواخر صيف ١٩٧٠ لمناقشة النواحى التنظيمية والإدارية والمالية للسياسات الثقافية ، وحضره أربعمائة من رجال الثقافة فى العالم ، كان بينهم ثمانية وثلاثون وزيرا للثقافة . وأسفر المؤتمر عن الاتجاهات الأساسية الآتية :

– أن السياسة الثقافية ينبغى أن تكون عنصرا أساسيا فى إطار التخطيط العام للدولة ومن مسئولياتها الكاملة ، ولكن السياسة الثقافية تختلف بالضرورة من دولة إلى أخرى ، وعلى أساس هذا الاختلاف يصبح هناك سياسات ثقافية لاسياسة واحدة .

– أن الحاجة تدل بصورة أو بأخرى على أن الدولة ينبغى أن تأخذ دور المبادرة والتشجيع الذى كان موكولا من قبل إلى الأفراد من رعاة الفنون والثقافة بصفة عامة ، وذلك لصعوبة اضطلاع الجهود الخاصة وحدها بدور فعال فى العصر الحديث .

– أن مركزية السياسة الثقافية وأضرار هذه المركزية ، تدعو بعض أصحاب الرأى إلى تفضيل تدخل الدولة عن طريق المساعدات المالية غير المشروطة .

– أن التنمية الثقافية فى الدول النامية ضرورة لدعم الوعى القومى ، وخلق تيار ثقافى يستجيب لأمانى الشعوب ويخاطب أعماقها وتراثها ويستنهض حاضرها . غير أنه مهما تباينت الاتجاهات فقد كان هناك إجماع على أن تدخل الدولة لا يجوز أن يلقى قيودا على حرية الإبداع ، وأن السياسة الثقافية الرشيدة ينبغى أن ترعى هذا الاتجاه .

ويمكن أن تخلص مسئولية الدولة فى مجال العمل الثقافى فى الأهداف الآتية :

× تنسيق الخدمات الثقافية وتوزيعها على المستوى القومى .

× تحقيق الاستخدام الأفضل للطاقات الثقافية المتاحة .

× وضع أولويات للعمل الثقافى تستظهر احتياجات الشعب وتنبع من ظروف البيئة .

× إضفاء رعاية السلطة ودعمها للإبداع الثقافى والإفادة من امكاناتها وقدراتها التنظيمية لتحقيق هذا الهدف .

× التنسيق بين مسئوليات الحكومة المركزية ومسئوليات السلطات المحلية التى تأكد دورها مع انتشار ظاهرة الإدارة والحكم المحلى ، وكذلك لتنسيق جهود الجماعات الخاصة العاملة فى مجال الثقافة وتحديد دورها ودفع نشاطها .

× الاستعانة فى رسم السياسة الثقافية بما يتيحه العلم الحديث من أدوات الإحصاء ودراسات علم الاجتماع ومعايير قياس اتجاهات الرأى العام والبحوث الميدانية فى البيئات المختلفة للتعرف على الأوضاع الثقافية فى الهيئات الحضرية والريفية .

تخطيط العمل الثقافى :

ويعتمد نجاح السياحة الثقافية على تخطيط شامل للعمل الثقافى ، ويمكن أن نجمل أهم أسسه فى النقاط التالية :

– ارتباط التخطيط بأهداف واضحة وواقعية ، ذلك لأن واقعية برامج العمل الثقافى شرط أساسى لتحقيقها ، وهذه الواقعية تتطلب وضوحا فى الأهداف وتمثلا لمهمة الأجهزة الثقافية وتقويما موضوعيا وواقعيا للإمكانات المادية والبشرية المتاحة ، حتى يتسنى وضع برامج قابلة للتنفيذ ، فإن الأهداف الواضحة فى مجال العمل الثقافى تيسر أمر الإدارة عن طريق الأهداف ، وهى أصل من أصول فلسفة العمل الإدارى

على عكس الأهداف المحلقة التى يصعب الإمساك بها وضبطها ، مما يؤدى إلى تشتت طاقات التنفيذ .

– أن قصور اعتمادات الثقافة تدعو إلى الفصل بين التخطيط المستقبلى والبرنامج العاجل ، وإلى الحرص على التزام أكثر أساليب التنفيذ اقتصادا ووفاء بالفرض فى الوقت نفسه ، وإلى تحقيق أكبر قدر من توازن الإنفاق والاقلال من الفاقد وتخفيض التكاليف ، كل ذلك مع مراعاة إعطاء الأولوية للمشروعات والإنشاءات الثقافية الأساسية التى لاتتوافر مقومات الخدمة الثقافية بدونها ، مع ارجاء المشروعات والإنشاءات التى تدخل فى مجال الترف الثقافى .

– أن التفكير فى أى مشروع ثقافى جديد ينبغى أن يدخل فى اعتباره ظروف العمل والإمكانات البشرية القادرة على الاضطلاع بالمشروع باعتبارها بعدا مؤثرا فى نجاحه ، وكثيرا ما يكون هذا البعد غير ملحوظ عند التخطيط للمشروعات الثقافية ، وليست منشآت الثقافة بناء بانخا يقام ، ولكنها قبل ذلك كله بناء وظيفى يتحقق أثره بمن يقوم على إدارته من أفراد يتوافر لهم القدرة والفهم ووضوح الهدف وأخلاقيات الإدارة فى أعلى وأرفع نماذجها .

– أن الأمر فى التخطيط للعمل الثقافى يتطلب بدءا من الواقع القومى بكل مافيه ، وتفهما لاحتياجاتنا الثقافية ، وتحديدا لمحاور العمل الثقافى من واقع هذه الاحتياجات ، وذلك بأن يراعى فى الدرجة الأولـــى :

• أن أجهزة الثقافة ينبغى أن تدخل فى حسابها أنها لا تعمل من أجل الصفوة وحدهم ، وإنما هى تعمل من أجل الملايين المحرومين من العطاء الثقافى ، وانها يجب أن تسعى إلى القرية سعيها إلى المدينة ، ومن هنا يتمثل خط أساسى فى محاور العمل الثقافى هو الثقافة للقريـــة ، وللاحياء الفقيرة بالمدينة ، وإلى ذلك ينبغى أن توجه الجهود وتتحدد أساليب العمل الثقافى المناسبة .

• أن الثقافة ليست ترفا وإنما هى ضرورة فى مجتمع يسعى إلى بناء ذاته ، وهى دعامة للعمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ولذلك فإن خطة التنمية الثقافية أصبحت مطلبا من مطالب هذه المرحلة من تاريخنا .

• أن الخدمات الثقافية ينبغى أن تتشكل بحيث تكون مكملا عضويا للخدمات التعليمية ، ومن هنا ينبغى أن تتكامل أجهزة الثقافة وأجهزة التعليم ، ليسهم كل منها بدوره فى تكوين المواطن المتعلم المثقف المدرك لقيم الفكر والفن والجمال .

• أن الثقافة أولا وأخيرا خدمة ، نجاحها رهن بتقويم عائدها الثقافى لا عائدها المالى ، غير أن هذا النظر لايجوز أن يصرفنا عن اقتصاديات الإنتاج الثقافى .

• أن الإدارة الرشيدة لأجهزة العمل الثقافى تتطلب : نظرة اقتصادية تراعى ترشيد الإنفاق ، وحسن توجيه المال العام المخصص للعمل الثقافى ، وأداء الخدمة الثقافية بأقل نفقة وتكلفة وأكبر عائد من حيث القيمة الثقافية ، والحديث عن خسائر المؤسسات الثقافية ومعاملتها بمعيار المؤسسات الاقتصادية يغفل دور تلك المؤسسات فى خدمة المجتمع . وأيا كانت التقسيمات المالية والإدارية ومعاييرها التحكمية ، فإن أجهزة الثقافة فى حقيقة الأمر أجهزة خدمة ينبغى أن تقوم على أسـاس مدى نجاحها فى توصيل خدماتها للجماهير ونوعية هذه الخدمات ، ومحاسبتها على حجم الإنجاز ومستواه ونوعه بالقياس إلى حجم الإنفاق .

تنظيم العمل الثقافى :

وفى تنظيم العمل الثقافى يكون نجاح الأجهزة الثقافية فى أداء رسالتها رهنا بأن ينأى بها عن المركزية البيروقراطية ، وأن تشكل هذه الأجهزة بحيث تتحقق المشاركة الفعالة لرجال الفكر والفن فى تشكيل السياسة الثقافية وأن تكون أجهزة الثقافة على انفتاح مع أجهزة الدولة الأخرى ، وأن تقام هياكلها الإدارية على أساس من اللامركزية وتفويض السلطات بحيث يمكن – عن طريق المحليات وعن طريق تفويض السلطة

والاختصاص لأجهزة أخرى غير الأجهزة الرسمية كالمجالس الشعبية والهيئات والجماعات الثقافية – ضمان تحقيق مشاركة فعالة شاملة فى عملية التخطيط الثقافى ، وتقديم الخدمات الثقافية ، وإشاعة الجو الذى يتيح للمواطنين المشاركة فى الاستمتاع بروائع الفكر والفن.

كذلك ينبغى البحث عن صيغة تحقق الربط بين المدرسة والمركز الثقافى ، وتكفل نقل نشاطات الثقافة إلى مجالات التعليم ، وعلى الأخص فى مجالات الفنون التشكيلية والتعبيرية والمتاحف والمكتبات ، لشحذ حساسية الأطفال والناشئة للتذوق الفنى والأدبى ، وإيقاظ ملكة الابتكار عندهم .

ومن جهة أخرى فإن تنظيم العمل الثقافى يمكن أن يحقق الخدمة الثقافية والتغيير الثقافى على أوسع نطاق ، بالبحث عن صيغ التكامل مع وسائل الاتصال المسموعة والمرئية ، بحيث تستخدم هذه الوسائل الفعالة فى إشاعة الثقافة بأسلوب إبداعى خلاق يناهض خطر التطور التكنولوجى وتفاقم السوقية والأسلوب التجارى الرخيص .

ومن مهام التنظيم الثقافى أيضا تحقيق التكامل مع أجهزة الشباب ومراكز الشباب ، لتحقيق التوازن بين نمو الجسم ونمو العقل فى الأجيال الناشئة .

تمويل العمل الثقافى :

أما عن تمويل الثقافة ، فقد انعقد الرأى على اعتبار الثقافة نوعا من أنواع الاستثمار طويل الأجل ، وهى ليست مجرد إنتاج وتوزيع تجرى فى شأنه قواعد الإنتاج والاستهلاك العادية ، وإنما هى أداة هامة فى البناء المعنوى للأفراد ، وهو بناء له عائده الاقتصادى ، وذلك لأن الإنسان المثقف أقدر على العطاء وعلى الإسهام فى المجالات الإنتاجية والاقتصادية للمجتمع . ومع ذلك فإن نصيب الثقافة من الميزانية العامة أو من الدخل القومى مازال ضئيلا ، وقاصرا عن تمكين أجهزة الثقافة من الاضطلاع بدورها . وهذا القصور شائع على المستوى الدولى ، فالثقافة فى ميزانية اليونسكو لا يزيد نصيبها عن ١٦٪ ، ولايصل فى الدول الكبرى إلا إلى ١٪ من جملة الميزانية . وقد أدى ذلك – فى مؤتمر السياسة الثقافية بالبندقية – إلى الدعوة إلى إنشاء بنك دولى للتنمية الثقافية ، يعين الدول عن طريق القروض على تحقيق مشروعاتها فى مجال الثقافة .

الإعداد والتدريب فى العمل الثقافى :

وأخيرا تبقى مهمة الإعداد والتدريب فى العمل الثقافى ، فمشكلة الثقافة فى وجه من وجوهها مشكلة رجال ، وإعداد القائمين على العمل الثقافى ليس بالأمر اليسير ، فهو يتطلب نوعية خاصة من العاملين ، يتوافر لها قدر كبير من الحماس ، مع قدر معادل من الخبرة والدراية ، فالنمط التقليدى للموظف لايستطيع النهوض بمسئوليات إدارة أجهزة تحرك الفكر والإبداع وتنشر العطاء الثقافى على المواطنين . ويحتاج الأمر إلى التوسع فى إنشاء المعاهد وإعداد البرامج للدراسات المتخصصة والدورات التدريبية لتأهيل الأعداد الكافية من ذوى الاستعداد من العاملين فى حقول الثقافة .

التوصيات

* إن السياسة الثقافية ينبغى أن تقوم على مبدأ رئيسى هو أن التنمية الثقافية ركن أساسى فى التنمية الشاملة ، وأن المدخل الصحيح إلى التنمية الاقتصادية هو الإنسان نفسه ولايمكن أن تبلغ التنمية الاقتصادية أهدافها مالم تتم على دعامتى التعليم والثقافة معا . وهذا يقتضى توفير متطلبات العقل والوجدان وصقل سلوك الإنسان والعناية ببنائه الروحى .

وترجمة هذا المبدأ عمليا تتطلب إعطاء الثقافة نصيبها فى خطط التنمية ، والنظر إليها على أنها استثمار له عائده الاقتصادى والاجتماعى .

* تحقيق مبدأ " ديمقراطية الثقافة " على أساس من التزام الدولة بتوفير فرص الثقافة للجميع ، وإعطاء أسبقية للفئات المحرومة ، مع اختيار الوسائل والأدوات الملائمة للتوصيل الثقافى ، وتشجيع الأعمال

الثقافية التى يمكن أن تحدث أثرها فى كل فئة من فئات المجتمع ، تبعا لنصيبها من التعليم وتدرجها فى مدارج التحضر . ومن ثم فإن الاستراتيجية الناجحة ينبغى أن تستند إلى مسح شامل للواقع الاجتماعى وتفهم لاحتياجات المجتمع الثقافية وتحديد لمحاور العمل الثقافى ، مع مراعاة للأولويات ، وملاحظة أن أجهزة الثقافة لاتعمل من أجل الصفوة وحدهم ، وإنما هى تعمل قبل هذا من أجل الملايين المحرومين من العطاء الثقافى ، الذين قصرت بهم الاسباب عن التعليم لتدارك ما فات ولنشر حركة التنوير ولمحو الأمية الثقافية التى لاتقل خطرا عن الأمية الأبجدية .

وبهذا المفهوم تتشكل الخطط الثقافية وتتنوع وفقا لاحتياجات فئات المجتمع حتى تحقق جدواها .

* العناية بالثقافة العربية والإسلامية وإبراز القيم الأصيلة فيها ، للحفاظ على الذاتية الثقافية وتأكيدها فى مواجهة مختلف التيارات ، مع مراعاة أن المكانة الحضارية لمصر ، بل للأمة العربية جمعاء ودورها فى العالم المعاصر ، يتطلب انفتاحا ثقافيا واعيا على العالم ، مرتكزا على الخصائص الفكرية والوجدانية لهذه الأمة ، وعلى أصالتها الثقافية . وهذا يتطلب بناء السياسة الثقافية على تخطيط سليم للتبادل الحضارى مع العالم ، يقوم على الأخذ والعطاء ويتنبه لمحاولات الغزو الثقافى لطمس معالم الذاتية القومية .

* إن التعليم والثقافة جناحان لتنمية الفرد وتكوين قدراته وسلوكه وصياغة فكره ووجدانه ، وإن توجيه الجهود إلى إعداد الأفراد إعدادا متخصصا للنهوض بمسئولياتهم فى مواقع العمل الوطنى ، دون الاهتمام بتكوينهم الثقافى العام ، يظل إعدادا قاصرا عن بلوغ أهداف التنمية الحقيقية والتكوين الحضارى للمجتمع . ومن هنا ينبغى أن ترتبط استراتيجية الثقافة عضويا باستراتيجية التعليم ، وأن تقوم بينهما جسور متينة ، وأن ينظر إليهما باعتبارهما استثمارا اجتماعيا واقتصاديا طويل الأمد متعدد العطاء .

* أن يراعى فى استراتيجية الثقافة أن الأجهزة الثقافية الرسمية موكلة بتيسير الإمكانات وتشجيع المبدعين وتهيئة المناخ الثقافى الحر للإبداع فى شتى المجالات ، وتيسير توصيل عطاء الفكر والوجدان إلى أفراد المجتمع ، وإتاحة أسباب اتصالهم بالحياة الثقافية .

* الاعتماد على مبدأ المشورة قبل التخطيط ، والأخذ بأساليب الاستطلاع والاستقصاء وأدوات القياس المستخدمة فى الإحصائيات الثقافية ، مع مراعاة الثوابت وأخذ المتغيرات فى الحسبان .

وتعتمد الدول فى ذلك على المجالس واللجان القومية ، وإشراك كبار المفكرين والأدباء والفنانين فى هذه المجالس واللجان ، مع الأخذ بأساليب قياس الرأى العام للتعرف على الاحتياجات الثقافية للمجتمع .

* أن يراعى فى استراتيجية التنمية الثقافية تحقيق الترابط فى الخطط القومية بين التنمية الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تكون التنمية الثقافية عنصرا فعالا ومتسقا مع التنمية الشاملة . ولما كانت الثقافة للمجتمع كله ، فإن ذلك يتطلب تعاون قطاع الثقافة وارتباطه بالقطاعات الأخرى التى يمكن أن تكون عونا فى تنفيذ الخطط الثقافية ، مثل قطاعات العمل والزراعة والصحة والشباب وأجهزة الإدارة المحلية والسياحة . هذا فضلا عن التعليم والاعلام بطبيعة الحال ، وضرورة الإفادة من وسائل الاتصال الحديثة فى نشر الثقافة .

كذلك يراعى فى الاستراتيجية مايتطلبه تنفيذ الخطط الثقافية من مواءمة بين المركزية واللامركزية ، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للعمل الثقافى التى تتطلب أن يكون الإشراف والتنفيذ فى بعض القطاعات مركزيا على مستوى الوطن كله ، وأن يكون البعض الآخر محليا ، تنهض به المحليات .

وثمة بعد آخر ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار فى مجال الثقافة ، وهو الاعتماد على الهيئات والجمعيات الخاصة لتنفيذ بعض عناصر الخطط الثقافية ، وذلك لما يتوافر فى أعضاء هذه الهيئات والجمعيات من حماس ورغبة طوعية فى الخدمة العامة ، تعين على نشر الثقافة بين المواطنين

وتوصيل الخدمات الثقافية إليهم بصورة أكثر فاعلية وأقل كلفة .

* إن السياسة الثقافية ينبغى أن تنطلق من نظرة واضحة إلى مؤسسات العمل الثقافى ، باعتبارها تؤدى خدمة عامة كخدمة التعليم وخدمة الصحة ، ومن ثم فانها تقوم بالنظر إلى عائدها الثقافى لا عائدها المالى ، ويحكم عليها بمعيار ماتقدمه من عطاء لا بما تحصل عليه من ربح .

وهذا يصوب كثيرا من النظرة إلى النشاط المسرحى والموسيقى والنشاط السينمائى وحركة النشر وخدمات المتاحف . على أن هذا النظر لايجوز أن يصرفنا عن اقتصاديات الخدمة الثقافية .

ومن ثم فإن المدخل الاقتصادى فى العمل الثقافى يتصل بترشيد الإنفاق وحسن توجيه الاعتمادات المخصصة للثقافة من أجل أداء الخدمة الثقافية بأقل تكلفة وأكثر عائد ثقافى .

ولعل ظاهرة نقص التمويل تدعو إلى استنباط الحلول الملائمة لتحقيق التعادل بين طموح الأهداف الثقافية وقصور الإمكانات والموارد ، لاستخلاص أفضل النتائج من الاستثمارات المتاحة . ومن ذلك الإفادة من المنشآت القائمة بتطبيق تجارب حققت نجاحا فى كثير من الدول ، حيث يتم تقديم الخدمات الثقافية فى المدارس ودور العبادة والوحدات المجمعة والساحات وغيرها من أماكن التجمعات . وبتعدد وظائف المبنى الواحد واستخدامه يمكن توفير كثير من النفقات التى تستنفد قدرا كبيرا من مخصصات الخدمات الثقافية فى إقامة المبانى الباذخة ، وتحقيق توصيل الخدمة الثقافية وسرعة إمدادها إلى الريف خاصة باتباع أسلوب المبانى المتعددة الأغراض .

* إن الإدارة الثقافية تعتمد على البناء التنظيمى الملائم لطبيعة العمل الثقافى ، وهذا يتطلب من الفكر الإدارى الاسترشاد بالتجارب والصيغ التنظيمية التى ظهرت فى هذا المجال لإقامة تنظيمات يتوافر لها عنصر الاستقرار وتكون بمنأى عن هزات التغيير التى تؤدى إلى اضطراب مسار العمل الثقافى .

* يمثل العنصر البشرى ركيزة هامة فى نجاح العمل الثقافى الذى يتطلب نوعية خاصة من العاملين يتوافر لهم قدر كبير من الصدق والحماس مع قدر معادل من الخبرة والدراية وهذا يقتضى أن يكون من مقومات السياسة الثقافية الاهتمام باختيار أفراد الأجهزة العاملة فى ميدان العمل الثقافى ، مع الاهتمام باستكمال الإعداد والتدريب المتخصص لهذه العناصر .

الثقافة العلمية
تبسيطها ووسائل نشرها

التغيير ظاهرة طبيعية وانسانية والاستجابة له ضرورة حضارية مع الحفاظ على " الذاتية الثقافية " المرتبطة بخصائص المجتمع وقيمه ، وخاصة أمام التطور المعاصر فى العلم والتكنولوجيا حيث انتقلت منجزاتهما الى كل الشعوب حيثما كانت . وتستدعى هذه الاعتبارات الحفاظ على قيمنا وتراثنا القومى والثقافى ، لما فيه من مضامين حضارية رفيعة وما ينطوى عليه من حصانة لأجيالنا ، مع البحث عن مسالك مأمونة نتعامل من خلالها مع النوعيات الجديدة من المؤثرات السائدة فى العالم المتغير من حولنا .

ومن هذا تتبين أهمية بناء وعى علمى بين الجماهير ، كما تبرز الصلة الوثيقة بين الثقافة والعلم و« المكون العلمى فى مجال الثقافة » وبين العمل التثقيفى فى مجال المعرفة العلمية من جانب ، وبين التغيير المنشود من جانب آخر .

ولضرورة ذلك فى حياتنا الفكرية ينبغى أن يحظى باهتمام العاملين فى ميادين العلم والثقافة ، حتى يمكن أن ننقل المعرفة عن طريق العالم الكبير الى القاعدة الجماهيرية بلغة سهلة ميسرة للجميع .

وسائل نقل المعرفة العلمية المبسطة :

وتتمثل هذه الوسائل فى : الصحافة الدورية وكتب التبسيط العلمى والثقافة العلمية والراديو والتليفزيون ، أى فى الكلمة المكتوبة والمسموعة والمرئية .

أولا: فى مجال الكلمة المكتوبة :

تعتبر الطاقة البشرية المنبع الأول لجميع أنواع الانتاج ، ونقطة البداية فى عمليات التنمية ، كما أن العمل الانسانى هو القوة الأساسية التى يرتكز عليها الاقتصاد القومى . لذلك فان إعداد القوى البشرية ورفع مستوياتها التعليمية والفنية فى المدارس والجامعات وتعويدها على التثقيف الذاتى هو أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لأن هذه الطاقات هى القاعدة الأساسية للثروة القومية التى يعد استثمارها الضمان الرئيسى لزيادة معدلات الانتاج والتطور الاقتصادى والاجتماعى .

لذلك يجب الاهتمام بالنشء - بدءا من مرحلة الطفولة - بترغيبه بشتى الوسائل فى اقتناء الكتب والمجلات التى تعد خصيصا لمستويات السن المختلفة . وتكون المسئولية فى السن المبكرة من سنى الطفولة ملقاة فى المقام الأول على الوالدين : ثم على المدرسة فعليهما أن يرغبا الأطفال بشتى الوسائل فى اقتناء الكتب والمجلات وصيانتها ، حتى تتكون عند الطفل مكتبته الخاصة ، ويتعود على اقتناء الكتب والاطلاع عليها ، فينهل منها جرعات من الثقافة العلمية تساعد على تنمية فكره وتصقل قدراته . كما يجب أن تكون فى المدرسة مكتبة تحتوى على الكتب والمجلات التى تتناسب مع تربية الطفل وتنشئته ، وأن تخصص فترة اطلاع ضمن برنامج الدراسة يصطحب فيها المدرس الأطفال الى المكتبة للاطلاع على محتوياتها تحت اشرافه .

أما بالنسبة للشباب ممن فى مرحلة التعليم العام والتعليم الجامعى ، فيلاحظ عزوف الكثيرين منهم عن القراءة الجادة ، أو المشاركة فى الأنشطة الثقافية لأسباب كثيرة ، منها مايرجع الى الأوضاع التعليمية ومنها مايرجع الى ماتزخر به وسائل الاعلام من « عروض » يجد فيها المستمع أو المشاهد مايجذبه ويريحه دون بذل مجهود أو إعمال للفكر . يضاف الى ذلك قلة ماتصدره دور النشر من الكتب الخاصة بالتبسيط العلمى ، وصغر المساحة المخصصة للاعلام العلمى بالكلمة المكتوبة . ولعل الوقت قد حان لاعادة التوازن بين نشر الثقافة العلمية ونشر بقية المواد الأخرى التى تغمر الوقت كله ، ثم تكوين التفكير العلمى فى مختلف المناشط اليومية . والمجال يكاد يكون مهيأ الآن .

هذا وقد تزايد عدد الباحثين والعلماء والدارسين فى المراكز العلمية والجامعات المنتشرة فى الأقاليم والمحافظات ، ممن يتميزون بالمعارف العلمية الواسعة الأصيلة ، مع القدرة على توصيلها مبسطة الى القارىء المقصود بها .

ثانيا : فى مجال الكلمة المسموعة " الاذاعة " :

تشغل المساحة الزمنية المخصصة لبرامج الثقافة العلمية المتخصصة فى خريطة برامج ارسال الاذاعة المسموعة فى القنوات السبع التى تبث باللغة العربية على المستوى المحلى والاقليمى والدولى مدة محدودة جدا بالنسبة لما يجب أن يكون للكلمة المسموعة فى نشر الثقافة العلمية . وهناك نقاط يتعين تغطيتها فى خدمة برامج الثقافة العلمية فى الاذاعة المسموعة تتصل بمحدودية الارسال بالنسبة بالبرامج المهتمة بهذه النوعية مثل البرنامج الثانى . وقصور الامكانات المخصصة لانتاجها وقلة الطاقات الاذاعية التى تقبل عليها أو تعمل بها .

ومن خلال هذه النقاط يمكن اعداد خطة للاعلام العلمى فى الراديو للسنوات الخمس القادمة ، تبنى على ثلاثة محاور هى :

كيان عضوى لبرامج الثقافة العلمية :

ويتمثل فى إدارة مركزية تضم كل العاملين فى نطاق البرامج العلمية

بتبعية ادارية كاملة ، وتستعين بمجلس من العلماء لوضع الخطط التى تحدد بمدد زمنية معينة ولخدمة مضامين تتطور مع تطور المجتمع العلمى فى مصر والعالم . وتكون مهمة هذه الادارة اقرار الخطة العامة والخطط التنفيذية الفرعية ، وتنسيق الاتصال مع الهيئات العلمية ، واستقبال المادة وتوزيعها باتساق وتكامل بين الخدمات الاذاعية وبهذا يتحقق التكامل فى الأداء على مستوى الكلمة فى الراديو .

القوى البشرية :

أما القوى البشرية فان وجودها فى ادارة ذات كيان مستقر سوف يشعرها بالانتماء اليه ، مع الالتزام بخدمة أهدافه واحساس بفرص أكبر فى التخصص والترقى . ولما كانت القوى البشرية الموجودة حاليا فى خدمة البرامج العلمية تعمل أصلا فى قطاع غير البرامج العلمية ، فيمكن أن تقدم لهم بعض الحوافز - كالمنح أو البعثات أو الدورات التدريبية - كعامل جذب للتفرغ لهذا النوع من البرامج . وفى الوقت نفسه يفتح المجال للطاقات المتخصصة فى الدراسات العلمية حديثة التخرج ، يتبع فى اختيارها مايتبع فى اختيار المذيعين الجدد.

المادة العلمية :

ان الاتجاه الحديث يتراوح مابين العلوم الطبيعية التى تقوم على أساس تجريبى والعلوم الانسانية ، وذلك أن وحدة المعرفة هى سمة العصر ومن هنا تكون الادارة المركزية المقترحة مسئولة عن المعارف فى العلوم التجريبية والانسانية ، والتى يكون الحصول عليها طبقا لمنهج ينبع من دراسة الادارة المركزية مع الهيئة الاستشارية المقترحة .

ثالثا : فى مجال الكلمة المرئية " التليفزيون " :

يتميز العصر الذى نعيش فيه اليوم بأنه عصر المتغيرات . ويبدو التغير - عند البعض - أسرع من ملاحقته أو حتى ادراكه ، وهو فى منظور آخرين أبطأ من قدرته على احتواء أحلام وطاقات المستقبلين . غير أن « المعرفة » باب يفضى الى الادراك ، والادراك مسلك الى الفهم ، والفهم منبه للوعى ، والوعى يفجر طاقات الانسان التى تكمن فيها عناصر الاشراف على هذا الكون الذى به يحيط ، ومعه يتعامل ، بحكمة أو بغير حكمة .

ومن هنا جاء هذا التصور لتقديم « المعرفة » الجادة الرصينة لبرنامج عمل لأنشطة علمية من خلال التليفزيون :

- عن الانسان فى بيئته ووسطه وعالمه .

- أو للانسان المطل على الغد من نافذة اليوم ، كدائرة معارف بغير الشكل التقليدى المألوف بالوسائل المختلفة (الفيلم - البرنامج التليفزيونى - الشريط الاذاعى - شريط الكاسيت - الكتاب والشرائح) وفى موضوعات وسلاسل متكاملة عن :

الانسان ، وعالم بلا حدود ، والله ربى .

وهذه المجموعات تتناول بالتبسيط والتركيز مختلف ثقافة العلوم والآداب والفنون .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، والمناقشات التى دارت حولها ، خلص المجلس الى التوصيات الآتية :

توصيات عامة :

* ربط الثقافة العلمية المرئية والمسموعة والمكتوبة تحت مظلة واحدة متناسقة فى كيان عضوى متكامل ومستمد من جهاز ادارى له ميزانيته المستقلة الخاصة ، وأعضاؤه .

* وضع برنامج زمنى للثقافة العلمية فى الاذاعة والتليفزيون مدته خمس سنوات ، موضح به الموضوعات التى تقدم وتعرض على الجمهور لتوسع القاعدة الجماهيرية للثقافة العلمية .

* اعطاء العلم - كمفهوم وأسلوب للحياة - أهمية خاصة بحيث يبرز دور العلم والأساس العلمى للموضوعات التى تتناولها برامج الراديو والتليفزيون والصحافة. مع التنسيق بين أجهزة الاعلام المختلفة عند تناول الموضوعات القومية وأسسها العلمية والتكنولوجية ، كموضوع الأمن الغذائى وتوفير المسكن المناسب لكل مواطن ، على سبيل المثال .

* أن يعنى فى الأجهزة التنفيذية القائمة على شئون الثقافة بانشاء لجان خاصة بالثقافة العلمية ونشرها .

* حصر الصعوبات التى تعترض نشر الثقافة العلمية المبسطة ووضع المقترحات المناسبة لتذليلها .

فى مجال الكلمة المكتوبة :

* اعادة النظر فى طريقة التعليم بالمدارس والتربية الاجتماعية فى أجهزة الاعلام ، لتدعو الى الثقافة الجادة وغرس بذور الوعى العلمى فى النشء .

* إعداد القوى البشرية بما يرفع مستوياتها التعليمية والفنية وتعويدها على التثقيف الذاتى بجانب المدارس والجامعات ، مع الاهتمام بثقافة الطفل.

* الدعوة الى الاكثار من الكتب العلمية المبسطة وتخصيص مساحة أكبر للثقافة العلمية فى الصحف اليومية وفى المجلات .

* دعوة المسئولين فى قصور الثقافة ومراكز الشباب أن يولوا الثقافة العلمية الاهتمام المناسب ، والعمل على جذب الشباب بشتى الوسائل الى هذه المراكز ، مثل عقد الندوات واقامة المسابقات ، وتوعيتهم بما للقراءة الجادة من أهمية فى بناء الأفراد الذين تعتمد عليهم البلاد .

* تكوين سلاسل من الكتب العلمية زهيدة الثمن ، تتناول مايذاع فى الراديو والتليفزيون حتى يواصل المثقف مايرى وما يسمع مسجلا فى هذه السلاسل ، فتجتمع عنده حصيلة من المعارف العلمية والتكنولوجية المنظمة والمتلاحقة .

* دعوة دور النشر التى تصدر الكتب الثقافية والمسلسلات الى زيادة نسبة مايخصص منها لنشر المادة العلمية المتصلة بالمشروعات القومية وقضايا التنمية .

مع اجراء حصر لدور النشر فى مصر والبلاد العربية التى تصدر كتبا أو سلاسل علمية ، للاستفادة من ذلك فى معالجة مشكلة الكتاب العلمى ونشر الانتاج العلمى العربى سواء بالتأليف أو بالترجمة .

* دعوة الصحافة الدورية على اختلافها لتخصيص مساحة أكبر للثقافة العلمية ، مع تخصيص أبواب ثابتة لها .

* دعوة الجامعات والمدارس الى تشجيع وانشاء الجمعيات الثقافية العلمية ونوادى العلوم ومعاونتها لاصدار نشرات مطبوعة أو مجلات حائط علمية ، وكذلك العناية بالمادة العلمية فى الاذاعة المدرسية .

* تشجيع التأليف فى كتب تبسيط العلم ، ونشر الانتاج العلمى لكتب الشبان فى هذا المجال ، وكذلك التأليف فى تاريخ العلماء العرب والعلماء العالميين المعاصرين وتوصيل هذه المؤلفات الى الشباب والنشء فى المدارس ومراكز الشباب بأسعار رمزية وبالمجان واجراء مسابقات على محتواها بين الطلاب .

* ومن المناسب انشاء سلسلتين من الكتيبات بالامكانات والتجهيزات اللازمة ، تتناول الموضوعات التالية :

أعلام العلوم والتكنولوجيا : وتتناول دراسة علم من الأعلام فى كل العصور ، وأيضا كافة شرائح المعرفة العلمية .

سلسلة العلم والحياة : وتتناول الانجازات العلمية والتكنولوجية فى مختلف العصور ، كما تتناول تبسيط الكتب العلمية التى أثرت الفكر العلمى .

* تفريغ البرامج العلمية فى الاذاعة والتليفزيون والبرامج التى يشارك بالحديث فيها العلماء ، وإعدادها للنشر فى كتب تحرر بأسلوب مبسط ، مع تزويدها بالصور والرسوم المشوقة لمتابعة مطالعتها .

* اصدار كتيبات تختص بالتعريف بالمشروعات العلمية والتكنولوجية والصناعية بالمحافظات مع العناية بشرح الأصول العملية للمحتوى الاعلامى بأسلوب مبسط .

فى مجال الكلمة المسموعة :

* تقوية الموجة المخصصة لبرنامج الاذاعة الثانى ، واضافة موجة قصيرة له دعما لنشر الثقافة العلمية على أكثر من مستوى .

* اعادة البرامج العلمية المذاعة فى توقيت آخر مناسب وأن يكون للبرامج العلمية النظام المتبع فى البرامج الأخرى ، من زيادة المساحة الزمنية المخصصة لها .

* العمل على أن تكون البرامج المذاعة فى الاذاعات المحلية برامج بيئية ، وذلك فى اطار التكامل مع المحافظات المجاورة فى شكل تخطيط اقليمى .

* عملا على التنسيق فيما يتعلق بالموضوعات المذاعة وحتى تخرج فى اطار وحدة موضوعية متكاملة فلابد من وجود كيان عضوى فى الراديو ، يتمثل فى ادارة مركزية تنتشر فروعها فى قنوات الإرسال المتعددة . وتكون هذه الادارة مسئولة عن المعارف فى العلوم التجريبية والانسانية مع وجود هيئة من المستشارين لتقديم المشورة للادارة وتشكل من أعلى التخصصات والخبرات ، ويكون أعضاء الادارة المركزية على صلة ميسرة بها .

* فيما يتعلق بالقوى البشرية ، ونظرا لأن معظم الأفراد العاملين فى نطاق البرامج العلمية غير متفرغين - يراعى ايجاد عوامل لجذبهم للتفرغ لهذه البرامج والشعور بالانتماء الكامل لها ، ومن ذلك :

- أن تخصص لهم المنح الدراسية والدورات التدريبية والبعثات .

- بالنسبة للأفراد الجدد لابد من أن يفتح المجال أمام الطاقات المتخصصة - حديثة التخرج - فى الدراسات العلمية ويكون ذلك عن طريق الاعلان كما هو المتبع مع المذيعين الجدد بعامة.

فى مجال الكلمة المرئية :

* النظر فى انشاء قناة متخصصة (٢ -٣ ساعة) تقدم البرامج العلمية ذات المستوى الرفيع .

* زيادة عدد البرامج العلمية فى القناة الثانية ، بالاضافة الى برامج رفيعة تخصص لها قناة ثالثة متخصصة ، مع ضرورة تعدد مقدمى هذه البرامج .

* دراسة فكرة اذاعة مؤتمراتنا العلمية على الهواء مباشرة .

* أن يشمل برنامج العمل نواحى المعرفة المختلفة كمشروع متكامل لتقديم المعرفة الجادة الرصينة عن الإنسان فى بيئته ووسطه وعالمه ، أو للانسان المطل على الغد من نافذة اليوم مع دعوة الاذاعة والتليفزيون الى تقديم هذه الدائرة بجانب مايقدم حاليا من برامج علمية .

* التنسيق والتكامل بين البرامج العلمية المختلفة بحيث يمكن تقديمها للصبية والشباب ولايضيق بها الكبار . على أن يتم إعدادها عن طريق المتخصصين العلميين .

مع مراعاة أن تكون البرامج العلمية فى وسائل الاعلام ، ذات مسار واضح وهدف محدد .

الكتاب المصرى
مشكلاته الثقافية والاقتصادية

لايزال الفكر المصرى والكتاب المصرى يمثلان مكان الريادة فى المنطقة العربية ، ومكانتهما جزءا لا يتجزأ من مكانة مصر فى احياء التراث وفى النهضة الحديثة فى العلوم والفنون والآداب تأليفا وترجمة ، على أن هذه الحقيقة لا ينبغى أن تحجب المتغيرات التى بدأت تؤثر على الكتاب المصرى فى الخارج وفى الداخل . فالاسواق العربية التى كانت تعتمد على استيراد الكتاب المدرسى من مصر ، أخذت تعتمد على الكتب المؤلفة محليا ، كما بدأت صناعة النشر والطباعة تنشأ فى بلاد لم تكن موجودة فيها ، وأصبحت تجتذب كثيرا من المؤلفين المصريين . أما فى

الداخل فيأتى التأثير على مكانة الكتاب بسبب مجموعة من الظروف ، أهمها : طغيان وسائل الاعلام المسموعة والمرئية ، وصعوبة الحصول على الخامات والتخلف عن التطورات الحديثة فى الطباعة والإعداد الفنى للأيدى العاملة على مستوياتها المختلفة والقصور فى أمور التمويل والتسويق والتوزيع .

أهم المشكلات :

ويمكن عرض مشكلات الكتاب فى مصر على مستويين :

الأول عام : ويتعلق بالمضمون والظروف الاجتماعية والثقافية المؤثرة فيه ، وارتباطه بالإنتاج الفكرى العالمى ، وتنظيم المهن المختلفة التى تنشىء الكتب وتنتجها .

والثانى خاص : ويتعلق بالمشكلات الفنية فى إنتاج الكتب من حيث الخامات والآلات والتوزيع .

فعلى المستوى العام : تبرز – من بين هذه المشكلات – الحاجة إلى سياسة ثقافية عامة ، ترعى الإنتاج الفكرى ، وتهيىء له المناخ الملائم ، والنظرة المستقبلية المتطلعة إلى حياة أفضل ، وتأكيد الذاتية الثقافية المصرية التى هى حصيلة التراث المصرى والعربى والإسلامى الحى ، والفكر العالمى الجديد ، والابداع الفردى .

– ويظهر افتقاد هذه السياسة فى مجال الكتاب فى عدة جوانب أهمها :

• أن إنتاجنا فى مجال التراث المصرى والعربى والإسلامى ، مازال يحتاج إلى عمليات مستمرة من الحصر والتصنيف والكشف والاختيار ، ولايقتصر ذلك على إنتاجنا القديم والوسيط بل يتعداهما إلى بداية نهضتنا الحديثة منذ أوائل القرن التاسع عشر .

• أن ارتباطنا بالفكر العالمى مازال محدودا ، فالقارىء المصرى لايتيسر له – حتى الآن – الاطلاع بلغته على الأعمال العالمية الكبرى فى مجالات المعرفة المختلفة .

• أن بعض المعوقات المختلفة ماتزال قائمة فى وجه الإبداع الفردى .

– ويظهر عدم التوازن فى الإنتاج الفكرى بين الكتب المدرسية والكتب الثقافية ، حسب المقياس العام الذى وضعته اليونسكو ، إذ ان الإنتاج فى الدول المتقدمة يوزع بحيث تشكل الكتب المدرسية ٢٥٪ والكتب غير المدرسية ٧٥٪ من مجموع الكتب . فى حين تبلغ النسبة فى البلاد النامية : ٧٥٪ الكتب المدرسية و٢٥٪ للكتب غير المدرسية ، أما فى مصر فتجاوز جملة الكتب المدرسية مائة مليون نسخة ، وغير المدرسية ١٥ مليون نسخة ، فالنسبة عندنا لم تصل بعد إلى ٢٥٪ من الإنتاج العام ، وهى متوسط النسبة المئوية للدول النامية .

– كما يظهر عدم التوازن أيضا فى الإنتاج الفكرى أفقيا ، ويظهر من التفاوت فى تغطية حقول المعرفة المختلفة ، حيث تبين القصور الواضح فيما يصدر فى العلوم وفى الفنون . ورأسيا فى عدم الوفاء باحتياجات مراحل العمر المختلفة من مواد القراءة ، وخاصة مراحل الطفولة والمراهقة والشباب .

– لاتزال مهنة التأليف والترجمة مهنة ثانوية فالعائد المادى منها ضئيل ، نتيجة للعدد المحدود من النسخ المطبوعة من أى كتاب . كما أن اتحادات المؤلفين والمترجمين والناشرين والطابعين ما زالت فى حاجة للتنظيم وربطها بالاتحادات والاتفاقيات العالمية لحقوق التأليف والترجمة ، والمواصفات العالمية للطباعة وانتاج الكتب .

– ويظهر القصور فى توفير أنواع المكتبات فى المدارس والجامعات والمكتبات العامة ومكتبات البحث ، لتيسير المراجع والمصادر ومواد القراءة من ناحية ، وتوسيع شبكة توزيع الكتاب وزيادة النسخ المتاحة منه من ناحية أخرى .

– وتحتاج المهن المختلفة المرتبطة بالكتاب إلى إعداد فنى خاص على المستويات المختلفة للقوى البشرية ، فالطباعة مثلا تحتاج فى المستوى الأعلى إلى : مهندسين متخصصين فى الإنتاج والميكانيكا والكهرباء والالكترونيات ، وفى المستوى المتوسط إلى : فنيين من خريجى المدارس الصناعية لتولى مهام الإنتاج . وفى المستوى الأدنى إلى : مساعدين من مراكز التدريب المهنى . كذلك يحتاج الأمر إلى دراسات متخصصة ودورات تدريبية وحلقات تعليمية لإعداد المؤلفين والمحققين والمترجمين لأنواع معينة من الكتب ، وخاصة الكتب التعليمية وكتب الأطفال ، وغيرها .

* أما على المستوى الخاص لمشكلات الكتاب الفنية من حيث الخامات والآلات والتوزيع : فيتوقف قدر كبير من النجاح فى خفض تكلفة الكتاب على : توفير الورق الذى يمثل نصف تكلفة الكتاب ، بأسعار مقبولة ، وذلك بتوجيه اهتمام خاص إلى استخدام الخامات المحلية لإنتاج الورق الميكانيكى من خشب الكافور اليوكاليبتوس ، واستخدام مصاصة القصب لصنع ورق الصحف الذى يستورد كله الآن من الخارج . وكذلك التوسع فى إنتاج أنواع الأحبار لطباعة الأوفست ، وانشاء شركات مشتركة مع المنتجين العالميين لأوراق البروميد ، وأفلام الليثو والزنكات المحسنة للوفاء باحتياجات الإنتاج المحلى والتصدير .

– وقد عانت صناعة الطباعة فى مصر فى العقود الثلاثة الأخيرة من تقادم الآلات واقتصار التجديد المحدود على استيراد الآلات من الكتلة الشرقية المتخلفة تكنولوجيا عن التطورات الحديثة فى صناعة الطباعة ، وحين فتحت أبواب الاستيراد وتوافرت قروض المعونة الخارجية اتجهت المؤسسات العامة والخاصة إلى تجديد مطابعها وإنشاء وحدات جديدة ، وخاصة المؤسسات الصحفية . ولكن قدرتنا على الإنتاج الكبير للكتب المدرسية ، والانتاج الرفيع لكتب الفنون والإنتاج المتخصص للكتب العلمية لاتزال فى حاجة إلى مزيد ، وذلك فضلا عن نقص العمالة المتخصصة والفنية المدربة لقصور الإعداد لها من ناحية ، وتعذر الاحتفاظ بالمتوفر منها إزاء الإغراء المادى الكبير للعمل فى البلاد العربية من ناحية ثانية .

– ويعتبر التوزيع من المشكلات الأساسية التى يعانى منها الكتاب فى مصر . ويتمثل ذلك داخليا فى مظهرين أولهما : القصور الشديد لشبكات المكتبات المدرسية والجامعية والعامة والمتخصصة ، وضآلة الاعتمادات المخصصة لها وفى حين أن المكتبات هى الأساس فى النظام القومى للمعلومات الذى يعتبر المصدر الثالث للثروة القومية بعد المصادر الطبيعية والمصادر البشرية . والثانى : الاعتماد على الشبكة التقليدية المحدودة من مكتبات البيع ، فهى قليلة العدد محدودة القدرة ، مركزة فى العاصمة . كذلك فإن شبكة توزيع الصحف لاتعنى إلا بتوزيع الكتب السيارة الرخيصة الثمن .

ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إنشاء شبكة واسعة من مراكز التوزيع الخاصة للكتاب ، من الأكشاك والمكتبات الصغيرة ، فى الجامعات والمدارس والأندية والأسواق والأحياء . واضافة عرض الكتاب الى مايعرض فى المحال الكبرى التى تتعامل مع الجمهور . وللصحافة ووسائل الإعلام الأخرى دور كبير فى توزيع الكتب وذلك عن طريق : التعريف بالجديد منها تعريفا دوريا منتظما ، وإعداد البرامج الخاصة بالكتب الهامة التى تصدر ، واختيار مايعرض اختيارا موضوعيا ، ومراجعة تكلفة الإعلان عن الكتب بما يتناسب مع اقتصاديات الكتاب .

أما التوزيع الخارجى فيحتاج إلى : بذل كافة الجهود لتوافر نسخ الكتاب المصرى فى أسواقه التقليدية بالبلاد العربية ، وفتح أسواق جديدة فى إفريقيا وجنوب شرق آسيا ، وحيث يكثر المهاجرون العرب فى أوربا وأمريكا . وذلك عن طريق : إبرام اتفاقيات خاصة مع كبار الموزعين ، واقامة المعارض الدورية ، وتيسير القيود على تصدير الكتاب ، وتشجيع القطاع الخاص على عمليات التجارة التى تحتاج إلى الجهد الفردى والمتابعة المستمرة والصلات الشخصية .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ومادار فى المجلس من مناقشات ، يوصى بمايأتى :

توصيات عامة :

* تقتضى المتغيرات الوطنية والقومية أن يكون الكتاب عنصرا من عناصر سياسة ثقافية عامة تستهدف تحقيق الذاتية الثقافية المصرية

التى هى حصيلة التراث المصرى والعربى والإسلامى والفكر المعاصر والإبداع الفردى .

* التخطيط لحصر شامل للتراث العربى والاسلامى المخطوط والموزع بين المكتبات العامة والخاصة فى مصر وفى البلاد العربية وفى الخارج ، وإعداد الفهارس الجامعة والكشافات لاختيار مايحقق منه وماينشر ميسرا للشباب .

* التخطيط لترجمة الأعمال الكبرى فى مجالات المعرفة المختلفة ، لتمكين القارىء المصرى والعربى من الاطلاع عليها مجمعة بلغته فى طبعات ميسرة ، ومتابعة الإنتاج الفكرى الأجنبى ، والتطورات الحديثة فى مجالات العلوم والفنون خاصة ، متابعة منتظمة .

* الاهتمام بالمعاجم وكتب المراجع وخاصة معاجم المصطلحات . والتخطيط لإصدار عدد من الموسوعات الموضوعية تمهيدا لإصدار دائرة معارف عربية شاملة .

* تنظيم المهن المرتبطة بالكتاب فى التأليف والتحقيق والترجمة ، ودعم القائم منها ، وربط الاتحادات المحلية بالاتحادات العالمية . ودراسة الانضمام إلى الاتفاقيات العالمية لحقوق التأليف والترجمة ، وخاصة الاتفاقيات العالمية لليونسكو .

* وضع خطة شاملة للنهوض بالمكتبات المدرسية والجامعية والعامة والمتخصصة لتيسير المراجع والمصادر ومواد القراءة من ناحية ، وتوسيع شبكة توزيع الكتاب وزيادة النسخ المتاحة منه من ناحية أخرى .

* الاهتمام بإعداد القوى البشرية للمهن المرتبطة بالكتاب على المستويات المختلفة من المتخصصين والفنيين والمساعدين ، وتنظيم الدراسات المتخصصة والدورات التدريبية والحلقات التعليمية ، فى أنواع معينة من التأليف وفى الترجمة وفى تصميم الكتب وطباعتها .

توصيات خاصة :

* الاهتمام بتوفير الخامات الخاصة بالطباعة ، من ورق وأحبار وافلام وألواح ، ودعم صناعة الورق وبحث إمكان إنتاج الورق الميكانيكى من الخامات المحلية ، والتوسع فى صناعة الأحبار . وبحث استحداث صناعة الأفلام والألواح بالتعاون مع الخبرة العالمية والاستفادة من الخبرات المحلية .

* ترشيد استيراد آلات الطباعة وخطوط الإنتاج ، ومتابعة فنون الطباعة الحديثة ، للوفاء باحتياجات الإنتاج الكبير للكتب المدرسية ، والإنتاج الرفيع لكتب الفنون ومستنسخاتها والإنتاج المتخصص للكتب العلمية .

* توجيه اهتمام خاص بتوزيع الكتب محليا وخارجيا ، بدعم أنواع المكتبات العامة ، وإنشاء شبكة خاصة لتوزيع الكتب ، ودعوة الصحافة ووسائل الإعلام إلى الاهتمام بالتعريف بالكتب الجديدة ونقدها وتيسير تكلفة الإعلام عنها .

والعمل فى التوزيع الخارجى على دراسة الأسواق الخارجية ، واتخاذ الخطوات اللازمة لتوافر الكتاب المصرى فى أسواقه التقليدية ، وفتح أسواق جديدة عن طريق الموزعين الخارجيين ، والمعارض الدورية ، وتيسير القيود المفروضة على التصدير ، وتشجيع القطاع الخاص .

* مراجعة القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب والرسوم الجمركية والتصدير والاستيراد ، فيما يتصل بالتأليف ، والخامات الداخلة فى صناعة الكتاب ، والآلات وقطع الغيار وتوزيع الكتب المصرية فى الخارج .

الدورة الثالثة ١٩٨١ – ١٩٨٢

اللغة العربية
فى الثقافة والتعليم

اختلفت المواقف فى مصر من اللغة العربية والتعليم والثقافة فى العصر الحديث منذ بداية القرن التاسع عشر ، فالتعليم الحديث بدأ فى عهد محمد على موجها للوفاء باحتياجات الجيش والصناعات الحربية والمدنية الناشئة ، ومحدودا فى عدد من المدارس الابتدائية والتجهيزية ، يختار طلابها من بين النابهين من أبناء مصر فى القرى والمدن ، ثم أنشىء عدد من المدارس العليا فى الهندسة والطب والحقوق والالسن وغيرها ، وكان التعليم فى جميع مراحله باللغة العربية مع الاستعانة فى المدارس العليا بالاساتذة الاجانب من الجنسيات المختلفة ، يترجم عنهم مترجمون من المبعوثين المصريين الذين اتموا دراساتهم فى الخارج .

وانشئت مطبعة بولاق ، ولم يقتصر عملها على إعداد الكتب الدراسية ، بل تعدى ذلك الى إخراج مجموعة كبيرة من كتب التراث ، ومن كتب المراجع ، ومازالت تمتاز بتعدد مجالاتها ودقة نصوصها ، وحسن إخراجها ، وتعتبر ركيزة لبداية الحركة الثقافية فى مصر الحديثة .

كذلك استخدمت اللغة العربية لغة للمسرح العربى والصحافة ولتجديد الشعر ، وكانت معبرا عن اليقظة الوطنية التى اقترنت بالثورة العرابية فى الخطابة والكتابة السياسية ، وتأكيدا بأن مصر للمصريين .

ثم اختلف الحال فى ظل الاحتلال البريطانى لمصر ، لتركز الاهتمام فى المراحل الابتدائية من التعليم فى اخراج طبقة من صغار الموظفين تعمل فى التعليم وفى كافة المجالات تحت إمرة مسئولين من الانجليز ، وهو أمر تراجعت معه اللغة العربية الى معقلها فى الأزهر ودار العلوم ، وان بقيت اداة للتعبير عن روح المقاومة للمحتل واستمرارا لحركة الثقافة فى الصحافة والمسرح ، والخطابة السياسية ، والاصلاح الدينى ، كما كان لنشأة الجمعيات الخاصة وانشاء الجامعة المصرية القديمة ، وتعدد المطابع دور فى الابقاء عليها اداة للتعبير .

وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ وصدور دستور ١٩٢٣ بدأت مرحلة جديدة من الوعى الوطنى والاجتماعى ، أقرت فيها اللغة العربية لغة للتعليم بالمدارس الحكومية ، وتقلص نفوذ المستشارين الانجليز ، وأنشئت الجامعة المصرية ، وبقيت برغم ذلك مدارس التعليم الاجنبى والجامعة الامريكية يؤمها أبناء السراة والمشغوفين بالثقافة الغربية ، ولاتخضع للاشراف الفعلى للسلطة الوطنية . كذلك بقيت اللغات الأجنبية لغة للتعليم فى عدد من تخصصات التعليم العالى ، وخاصة فى مجالات العلوم النظرية والتطبيقية . وكان التركيب الاجتماعى لمصر يحدد فى تلك الفترة فرص التعليم أمام عامة الشعب . كما كان الهيكل الاقتصادى الذى تسيطر عليه المصالح الأجنبية يضيق من فرص العمل أمام خريجى الجامعة فى الشركات والمشروعات الخاصة .

وفى العقدين الثانى والثالث من هذا القرن كانت اللغة العربية موضوع مناقشات حادة من حيث مواءمتها لمتطلبات الحياة العصرية ، وثار الجدل حول العامية والفصحى من حيث صعوبة الكتابة وسلامة النطق دون اثبات حركات الاعراب ، فقدم اقتراح باستخدام الاحرف اللاتينية على نحو ما حدث فى اللغة التركية ، ومن حيث قصورها عن مجاراة التطورات العلمية الحديثة والحاجة الشديدة الى استحداث

المصطلحات التى تفى بأغراض العلم الحديث .

وقد أدى ذلك كله الى انشاء مجمع فؤاد الأول للغة العربية عام ١٩٣٢ . وجاء فى مرسوم انشائه أن من أهم أغراضه :

– أن يحافظ على سلامة اللغة ، وأن يجعلها وافية بمطالب تطور العلوم والفنون ، ملائمة لحاجات الحياة فى العصر الحاضر .

– أن يوضع معجم تاريخى للغة العربية .

ثم كان عام ١٩٣٦ ، عام توقيع المعاهدة المصرية الانجليزية وبداية عهد الاستقلال علامة بارزة فى تطور التعليم فى مصر ، حين أتيحت أوسع الفرص للتعليم العام والجامعى أمام أبناء مصر ، وبرزت تصورات اصلاحية تربط بين اللغة العربية والتعليم والثقافة وتضع برامج تفصيلية لتطوير هذه العناصر الثلاثة فى اطار خطط مستقبلية واعية ، تقوم على أسس متعددة منها :

– تحديد موقع مصر الثقافى بين حضارات الشرق الاقصى ، والحضارة الاسلامية والحضارة اليونانية والغربية الحديثة .

– نهوض الدولة وحدها بشئون التعليم ، واشراف الدولة على تعليم لغة البلاد وتاريخها .

– ضرورة فرض التعليم الدينى على المعاهد الأجنبية كما هو ضرورى فى المدارس المصرية .

– أن يكون هناك قدر مشترك فى مناهج التعليم فى المدارس مصرية أو أجنبية أو معاهد دينية .

– إعداد المعلم للقيام بالتعليم العام .

– إصلاح علوم اللغة العربية وتيسيرها ، على أن يشمل الاصلاح :

• مايعصم من الخطأ قراءة وكتابة .

• قصر تعلم النحو على القدر الضرورى وعرضه فى صورة أدبية .

• دراسة أدب اللغة وتثقيف العقل .

• دراسة أطراف من الآداب الأجنبية باللغة العربية .

– الثقافة ليست مقصورة على المدارس ، والمعاهد . ونشر الثقافة يستوجب تعاون الحكومة مع الشعب فى تشجيع الانتاج الثقافى ، وفى تنظيم الهيئات العاملة فى مجال الثقافة ، علاوة على تشجيع الترجمة لما لها من أثر فى ازدهار الثقافة .

– التزام مصر – كرائدة للاقطار العربية – بنشر الثقافة فى الاقطار وذلك عن طريق الكتب والمطبوعات ، وبتعليم أبنائهم فى معاهدها وجامعاتها .

ويمكن اجمال التصورات الحالية بالنسبة للغة العربية والتعليم والثقافة فى النقاط التالية :

• أن اللغة العربية فى مرحلة ماقبل الجامعة لم تكن فى حساب الدارسين وفى برامج تعليمهم سوى مادة من المواد المقررة ولعلها فى كتبهم المدرسية قلما تتجاوز قواعد الصنعة الاعرابية ، وقوالب القوانين البلاغية ، والعرض السريع لتاريخ لغة معزولة عن الحياة العامة التى تتعامل بالعامية ، وعن الحياة العلمية التى تتعامل باللغات الاجنبية ، وقلما يرسخ فيهم الوعى بأن العربية لسان قوميتنا وأداة التعبير عن فكرها وثقافتها ووجدانها واللغة التى تصلنا بتراث اسلافنا وتاريخ أمتنا وبها نتفاهم ونلتقى عبر حدود الزمان والمكان . وأى قصور فى اللغة القومية يجور على أصالة شخصيتهم ويعزلهم عن الوجود الثقافى العام للأمة ، وقد يشوب ولاءهم لها الولاء الى المدارس الثقافية التى ينتمون إليها ويجدون فيها زاد عقولهم ووجدانهم .

هذا ويؤدى عزل اللغة العربية عن دراسة العلوم بالجامعة الى تعطيل الكثرة من الجامعيين عن خدمة الثقافة العامة لفقدانهم أداة التوصيل الى الجماهير والاتصال بها بعد أن انقطعت صلتهم باللغة العربية منذ أتموا المرحلة الثانوية .

• قضية عجز اللغة العربية عن أداء العلوم الحديثة ، قضية قد انتهت أو ينبغى أن تنتهى من حيث هى قضية لغوية بعد أن ظلت تلح على الأمة على مدى قرن كامل ، فاللغة العربية قد واجهت فى تاريخها فترات نهضة استطاعت فيها أن تستوعب العلم القديم فى الفلك والرياضيات

والطب والطبيعيات وغيرها من تراث اليونان وفارس والهند وتتناوله بالتعريب ثم تضيف اليه اضافات أصيلة وقد حدث مثل ذلك أيضا فى العصر الحديث منذ مطالع القرن التاسع عشر ، فاللغة العربية لغة حية وليس فى مفرداتها وبنائها وتراكيبها مايمنع من مسايرة الحياة الاجتماعية والعلمية الحديثة ولايؤخذ عليها أن المعاجم اللغوية المستعملة حاليا قد لاتفى بالغرض ، فقد كانت هذه المعاجم ذاتها أشد ماتكون وفاء باغراضها للزمان الذى وضعت فيه والمجتمعات التى احتاجت اليها . وقد وضع مجمع اللغة العربية أسسا لتطوير المعاجم اللغوية وطبقها فى المعجم الوسيط ، وهذه الأسس هى :

– فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة من اشتقاق وتجوز وارتجال .

– اطلاق القياس ليشمل ماقيس من قبل ومالم يقس .

– تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من أصحاب الحرف والصناعات .

– الاعتداد بالالفاظ المولدة وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء .

وفى مجال تعريب المصطلحات العلمية فان مجامع اللغة العربية فى مصر وغيرها من البلاد العربية تقوم بجهد كبير ، ولكن أكبر الجهد يقع على عاتق العلماء والباحثين ، فهم الذين يراجهون المصطلح فى موقعه ، وهم الذين يشيعونه بالاستعمال ، وقد عرفنا فى عصرنا الحديث عددا منهم ، ويكفى أن نشير هنا الى ما قام به أحد الرواد من واضعى المعاجم فى إعداد معجمه فى العلوم الطبية والطبيعية الذى عكف عليه بين عامى ١٩١٢ ، ١٩٢٨ . فهو قد استخلص بعد متابعة مناهج العرب فى نقل الكتب الفرنجية وتعريب الألفاظ الاعجمية ، ومناهج التعريب فى العصر الحديث ، مجموعة من القواعد الرصينة نجملها فيما يلى :

– اثبات المرادفات العربية للالفاظ الافرنجية أو الاعجمية التى لها مايقابلها أو يرادفها ويؤدى معناها تادية صحيحة مميزة مع تجنب الالفاظ الوحشية والحوشية ، بشرط التحقق من ورود هذه الالفاظ فى معاجم العربية ودواوينها أو كتب اللغة والادب وغيرها ، أو تواتر سماعها وان لم تذكرها هذه المصادر المؤلفة من عهد بعيد .

– افراغ الجهد فى البحث فى المظان المختلفة عن المرادفات العربية للألفاظ الافرنجية التى لم يظهر لها مرادفات عربية من قبل .

– المحافظة على الرسم العربى القديم للأعلام الفرنجة ، ومتابعة السلف فى تصوير الأعلام التى عربت قديما بلفظ مخالف لماتلفظ به الآن عند أهلها وكتبت بهجاء واحد بالاجماع ، وماعدا ذلك يصور كما يلفظه أهله أو بأقرب مايكون من لفظه الأصلى ، مع مراعاة قوام العربية فى كل ذلك .

– الابقاء على الألفاظ العربية التى شاع استعمالها بصور معينة لمقابلة الفكرات الحديثة العهد بالوضع والتى لاوجود لمرادفات لها فى العربية أمنا من اللبس وتشويش الأذهان .

– متابعة علماء الغرب فى تصوير المفردات العلمية الأخرى التى لم يعرف لها مرادف عربى ، سواء اكانت اسماء حيوانات أم نباتات أم حشرات أم أعضاء من أجسامها ، وذلك حرصا على الوحدة العلمية التى لم تخالفها أمم الغرب المتقدمة علينا فى العلوم ، ولعدم الابتعاد عن أصول هذه المصطلحات العلمية التى صارت بمثابة أسماء دولية تأخذ بها سائر الامم .

– ايجاد أوضاع فى العربية تؤدى المعانى الافرنجية ، سواء كانت هذه المعانى حقيقية أو مجازية .

– الرجوع الى الأصول القديمة للألفاظ العربية والفارسية التى تغير رسمها فيما اصطلح عليه من ألفاظ افرنجية مأخوذة عن هذه الاصول .

• ان تكوين الباحث العلمى لابد وأن يستند الى قدر كبير من الفهم وهذا لايتأتى الا باستعمال اللغة الأم فى التدريس وبخاصة فى مرحلة التعليم الجامعى الاولى .

ويؤدى هذا الاستخدام الى تسهيل الانتقال من مرحلة التعليم العام

الى المرحلة الاولى من التعليم العالى ، وخاصة لمواجهة الأعداد الكبيرة فى الجامعات ، ويوسع من نطاق الثقافة العلمية فى المجتمع المصرى ، ويساعد على تكوين طبقة وسيطة من الفنيين قادرة على تسيير وصيانة الآلات والادوات التكنولوجية الحديثة ، ويمكن من الافادة من مصادر العلوم فى اللغات المختلفة بدلا من الاقتصار على المصادر فى لغة أجنبية واحدة .

• تعتبر ترجمة الانتاج الفكرى والفنى من اللغات الاجنبية المختلفة الى اللغة العربية ضرورة أساسية للاطلاع على المنجزات العلمية والفنية للامم الأخرى ، وقد حظيت الترجمة على مدى التاريخ العربى بالاهتمام فى فترات النهضة ، وكانت الترجمة من عوامل هذه النهضات فقد أدى استيعاب نتاج الحضارات الاخرى الى التفاعل معها والى الاضافة والابداع .

وبرغم الجهود الكبيرة الفردية والجماعية أحيانا فان كلا من الناشىء العربى والباحث العربى لايزال يفتقد المجموعات الكاملة أو شبه الكاملة لاعمال كبار الكتاب والمفكرين ، فضلا عن الكتب العلمية الاساسية فى مختلف العلوم . ولاشك أن تأثير الترجمات يفوق بكثير التأثير الذى قد يحدثه الاطلاع على أمهات الكتب فى لغتها الاصلية فالكتاب المترجم يصبح جزءا من ثقافة قارئه من حيث انه يتحدث اليه بلغته .

• أن القدماء قد بذلوا جهدا كبيرا فى صياغة اللغة العربية ووضعوا لها بناء محكما اعتمد على الاستقراء وجمع الشواهد واستخلاص القواعد المنطقية المطردة أو القابلة للتأويل وفق السائد من فلسفة العصر ، على أن الدراسات اللغوية العربية لم يكتب لها أن تنمو بعد القرن الخامس الهجرى ، فقد كان كل جهد يبذل بعد ذلك القرن إما فى سبيل الشرح أو التعليق أو التحقيق والتصويب ، وكانت الغاية التى نشأ النحو العربى من أجلها هى ضبط اللغة وايجاد الأداة التى تعصم من اللحن فاتسم النحو فى جملته بسمة النحو التعليمى لا النحو العلمى ، أى أنه أصبح نحوا معياريا لا نحوا وصفيا . وكذلك كانت الحال حين قامت دراسة المعانى فى مرحلة متأخرة من تاريخ الثقافة العربية فتناولت المبنى المستعمل على مستوى الجملة لا على مستوى الجزء التحليلى كما فى الصرف ولا على مستوى الباب المفرد كما فى النحو . واليوم اذا كنا نطلب أن تكون اللغة العربية لغة التعليم فى كافة مناهجه ومستوياته فى التعليم العام وفى المرحلة الأولى من التعليم الجامعى ، فقد أصبح من الواجب أن ييسر أمر اللغة العربية على دارسيها فنتخفف فى تعليمها من القواعد غير المستعملة ، والظواهر الشكلية ، والعلل الزائفة التى أتى بها المنطق الصورى ومراجعة أنماط الكتابة العربية والربط بينها وبين النطق . والتجديد فى اختيار الشواهد والأساليب بحيث يزيد الاهتمام بالمعانى والدلالات والجوانب الأدبية التى ترغب الدارس فى دراسة اللغة وتزيد ارتباطه بفن القول والتذوق الادبى .

ويبقى بعد ذلك أن نطلب الى الباحثين فى علوم اللغة العربية أن يتعمقوا فى دراسة نشأة العلوم المختلفة والمناهج التى اتبعت لوضع قواعدها وأن يتابعوا جهود القدماء والمحدثين فى تجديدها آخذين فى الاعتبار مطالب العلم والتطور الطبيعى للغات الحية .

واذا كنا نعتز باللغة العربية لغة قومية حية ، فاننا نطمح الى التيسير والمراجعة ، ولايقلل اعتزازنا بها من ضرورة الاهتمام باللغات الأجنبية فى التعليم بمراحله المختلفة . واذا كنا نؤكد على ضرورة اتقان اللغات الأجنبية للباحثين فى التخصصات المتقدمة العلمية وغيرها ، فان تحقيق ذلك لا يكون الا بالإعداد له من المراحل الاولى من التعليم . ويبقى ان يحدد المختصون متى نبدأ تدريس اللغات الأجنبية وعلى أى مستوى والقدر اللازم منه لتكوين القدرة على الاطلاع فى المراجع والدوريات الأجنبية سواء للبحث أو للتثقيف العام ، ويرتبط بذلك أيضا اختيار المجالات التى يوفد المبعوثون لدراستها بالخارج .

ان اللغة العربية – كغيرها من اللغات الحية – تتعدد صورها فى الاستعمال وفقا لمقتضى الحال وتبعا للأغراض التى تستهدف منها فى

كل صورة . على أن الصور المختلفة للغة لاتخرج عن أن تكون فروعا من أصل واحد وان اختلفت فى مدى قربها وبعدها عن هذا الأصل ، وبذلك تتعدد صور اللغة العربية نابعة من اللغة القرآنية الشريفة ولغة القدماء شعرا ونثرا ، وشاملة للهجات الدارجة فى البلاد العربية ، ولصور جديدة نشأت فى العصر الحديث للصحافة والاعلام ، كما نجد لها صورا خاصة يحتاج اليها العلماء ورجال الفنون ويجتهدون فى وضع مصطلحاتها للوفاء بالدقة المطلوبة فى العلم ، والنهوض بمطالب الفنون المختلفة .

ان الهدف الذى ينبغى أن نسعى إليه فى الربط بين اللغة العربية والتعليم والثقافة ، أن نعزز الشخصية الوطنية والذاتية الثقافية فلا تنعزل اللغة العربية عن باقى مواد الدراسة فى معاهد التعليم ولاتنعزل المواد الدراسية عن الثقافة ، بل تتكامل العناصر الثلاثة فى كل واحد لتكوين المصرى العربى المتعلم المثقف .

التوصيات

* انهاء العزلة التى تعانيها اللغة العربية فى مرحلة التعليم العام ، وفى المرحلة الأولى للتعليم العالى ، فلا يقتصر الاهتمام باللغة العربية على المنهج المخصص لها والساعات المحددة لتعليمها بل يمتد الاهتمام الى كافة المناهج وعلى اتساع العملية التعليمية ، وبذلك ترتبط اللغة بالحياة وأغراضها المختلفة وأنشطتها المتباينة ، وتكون اداة الاتصال الاساسية فى التعليم وفى الثقافة . ويقتضى ذلك مراجعة شاملة للمناهج والبرامج من ناحية ، وإعداد المعلم والمثقف من ناحية أخرى .

* دحض قضية عجز اللغة العربية عن أداة معانى الحضارة والعلوم الحديثة استنادا على ما أثبتته اللغة العربية فى عصور النهضة العربية والاسلامية الاولى وفى العصر الحديث من قدرة على استيعاب روافد الحضارات الأخرى والمعانى الجديدة التى تفرزها التطورات الاجتماعية المستحدثة ، ومتابعة الجهود لتطوير المعاجم اللغوية القديمة وفق المنهج الذى أقره مجمع اللغة العربية وطبقه فى المعجم الوسيط على الأسس التالية :

– فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة من اشتقاق وتجوز وارتجال .

– اطلاق القياس ليشمل ماقيس ومالم يقس .

– تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل مايسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من أصحاب الحرف والصناعات .

– الاعتداد بالالفاظ المولدة وتسويتها بالالفاظ المأثورة عن القدماء .

كذلك الاهتمام باصدار طبعات متتالية مزيدة ومنقحة من المعجم الوسيط على فترات زمنية ، واصدار نشرة دورية بين الطبعات للتعريف بالالفاظ المستحدثة ، وطرحها الفورى للاستعمال .

* تنسيق الجهود المبذولة من المجاميع ومن أفراد العلماء لتعريب مصطلحات العلوم المختلفة ويقتضى ذلك مراجعة طرائق القدماء فى التعريب من ناحية ، ومسح الاجتهادات الحديثة من ناحية أخرى ، وذلك بغية اعلان منهج عام لتعريب العلوم ومناهج خاصة لما ينفرد به كل علم من خصائص بحيث تكون القواعد العامة والخاصة مرجعا متفقا عليه أوسع اتفاق على مستوى الوطن العربى ، على أن تصدر نشرة أو نشرات دورية منتظمة بالمصطلحات الجديدة المقترحة من المؤسسات والافراد العلميين ، كما تشمل بابا للمناقشة والنقد ، وتطرح المصطلحات للاستعمال ليكون الفيصل فى بقاء المصطلح أو البحث عن بديل له ، وتوجه فى الكتب الدراسية – وخاصة فى المرحلة الأولى من التعليم العالى – عناية خاصة باستخدام المصطلحات الجديدة .

* وضع الخطط المناسبة لتعميم استخدام اللغة العربية لغة للتعليم فى المرحلة الأولى من التعليم الجامعى فى كافة العلوم والتخصصات الجديدة .

* توجيه عناية خاصة بترجمة مجموعات متكاملة من أمهات الكتب الأجنبية للانتاج الفكرى الأجنبى القديم والحديث ، والمراجع الاساسية فى العلوم الحديثة ، ويقتضى ذلك اجراء حصر شامل للكتب الأجنبية

الواجب ترجمتها الى اللغة العربية ، وتحديد ماترجم منها فى مصر وفى البلاد العربية الأخرى ، واعداد خطة متكاملة لما يختار للترجمة ، يتعاون فى اعدادها المختصون فى الجامعات ومراكز البحوث ومشروعات الترجمة تكون مرجعا للمؤسسات والأفراد . ولعل الوقت قد حان لانشاء مركز قومى للترجمة يتولى جمع المعلومات وتبادلها ومتابعة حركة الترجمة ورعايتها .

* متابعة الجهود لتيسير علوم اللغة العربية على الدارسين ، بالتخفف من القواعد غير المستعملة ، والظواهر الشكلية أو العلل التى أتى بها المنطق الصورى ، والتجديد فى اختيار الشواهد والأساليب مما يزيد الاهتمام بالمعانى والدلالات والجوانب الجمالية التى ترغب الدارس فى دراسة اللغة وتنمى فيه التذوق الادبى والفنى ، وتوجيه عناية الباحثين فى علوم اللغة العربية للتعمق فى دراسة نشأة العلوم المختلفة والمناهج التى اتبعت لوضع قواعدها ومتابعة جهود بعض القدماء والمحدثين فى تجديدها آخذين فى الاعتبار مطالب العصر والتطور الطبيعى للغات الحية .

* توجيه عناية خاصة بتعليم اللغات الأجنبية فى مراحل التعليم المختلفة تأكيدا للصلات الثقافية والدراسية والعلمية بين مصر والعالم الخارجى ، وذلك بتحديد الاحتياجات التعليمية والثقافية للغات الأجنبية ، وقيام المتخصصين بوضع هيكل لتعليم هذه اللغات بحيث يتحقق للباحثين فى التخصصات المتقدمة العلمية وغيرها اتقان اللغات الأجنبية ، على أن يمهد لذلك بتحديد زمن بدء دراستها والمستوى والقدر اللازم لتكوين القدرة على الاطلاع للبحث والثقافة العامة .

* توسيع النظرة الى اللغة العربية ، بحيث لاتقتصر على صورة مااصطلح على تسميته باللغة الفصحى المرتبطة باللغة القرآنية الشريفة واللغة الادبية القديمة ، لتشمل صورا أخرى تتعايش فى الاطار العام للغة العربية – شأنها فى ذلك شأن غيرها من اللغات الحية – وتتطور وفقا لمطالب العصر والأغراض المختلفة للحديث والصحافة وأجهزة الاعلام والعلوم والصناعات والفنون وغيرها .

* أن يكون الهدف العام الذى نسعى اليه فى الربط بين اللغة العربية والتعليم والثقافة ، أن نعزز الشخصية الوطنية والذاتية الثقافية ، وأن تتكامل عناصر اللغة والتعليم والثقافة لتكوين المصرى العربى المتعلم المثقف .

الثقافة والتربية الدينية

منذ أن وجد الانسان كانت معه عقيدته الدينية فى الله خالقه ، وقد عبر عن تدينه بالصلاة اليه ، ومناجاته ، والاستغاثة به من شر يحيط به ويتهدده ، ولم يوجد فرد أو شعب فى كل تاريخ البشرية عاش بلا اله ، وبلا دين .

واذا كان الأمر كذلك فالدين وازع أساسى فى حياة الانسان ، لايمكن انكاره ، ومن الخير للفرد وللمجتمع تنمية هذا الوازع وتنويره والاستفادة منه كقوة دافعة ، وتزويده بالمعارف الدينية ، والخبرات التى تجمعت عبر العصور وكونت تراثا ضخما للانسانية ، مما أيد القيم الروحية وأثبت صحتها وقوتها وخيريتها ، وزاد الناس ايمانا بالدين وما يشتمل عليه من قيم روحية لخير البشرية . ومن هنا تنشأ الصلة القوية بين الثقافة والتربية الدينية فى المجتمع .

ولقد كان الشعور الدينى عنصرا أساسيا فى ثقافة مصر منذ أقدم العصور ، وقد عكست النصوص الدينية التى وصلت الينا من العصر

التاريخى ، عقائد المصريين فى هذا العصر ومن بينها عقيدتهم فى نشأة الكون ، التى تقوم على أساس أن هذا الكون خلقه اله واحد كان وحده فى البدء ، وكان رب كل الآلهة ، وأصل كل المخلوقات . كذلك آمنوا بفكرة الخلود فى الحياة الثانية فأقام الملك مقبرته من الحجر وعلا بها شامخة حتى صارت هرما ، كذلك آمن المصريون القدماء بفكرة الحساب فكانت محكمة أوزيريس تحاكم الميت على ما فعل من خير أو شر ، وذكرت الكبائر التى يحاكم عليها الميت بأنها : السرقة والقتل والاختلاس والكذب والخداع وشهادة الزور والربا والتنابذ بالألقاب والتجسس وعدم الاعتدال فى الأمور الجنسية وامتهان كرامة المعبودات أو الأموات كالكفر بهم وسرقة امتعة الموتى .

وارتبط الدين بالحياة ارتباطا وثيقا فى مصر القديمة فى سلوك الأفراد وفى علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفى تطور الحضارة من علوم وفنون . فكان الدين وعاء لحياة المصرى القديم وثقافته لم تقعد به العبادات والشعائر عن التقدم فى المجالات العلمية أو الثقافية أو العسكرية أو الفنية ، وانما نرى المصرى القديم وقد عاش حياته مستمتعا بها وبجمالها ، وأخذ يتقدم فى مجال الحضارة عصرا وراء عصر وهو متمسك بتقاليده التى ابتدعها وفنونه التى ابتكرها وثقافته التى كان شديد الاعتزاز بها ، ومصريته التى اعتبرها فوق كل شىء .

وكان لتشبث المصرى بدينه وثقافته أثر بعيد فى مقاومة عوامل الضعف والتفكك واحتواء الغزو الخارجى .

وظل الدين بعد اعتناق مصر للمسيحية ثم الاسلام حاميا لتراثها وثقافتها ، فاستقلت الكنيسة المصرية فى الاسكندرية عن الكنيسة البيزنطية والرومانية ، وكان الأزهر على مدى ألف عام معقلا للعقيدة الاسلامية السمحة ، ومركزا للصمود ضد غزوات الصليبيين فى العصور الوسطى وضد الاستعمار فى العصر الحديث ، وظل الدين كما كان دائما فى مصر وعاء للحياة ومؤثرا قويا فى تشكيل رؤية الفرد ومصائر المجتمع .

على أن التطورات الكبيرة التى طرأت على مصر منذ أوائل القرن الحالى ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وماصاحبها من مظاهر التحديث فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والتعليمية والاعلامية والثقافية قد أدت الى انفصام اجتماعى وثقافى وشعور بالاغتراب - وخاصة بين أجيال الشباب - ازاء تغيرات جارفة فى القيم والمعتقدات والأفكار وأنماط السلوك . وبين قطبى الجمود والتطرف ينبغى أن نخرج بالثقافة والتربية الدينية الى طريق وسط يتجه الى الحياة القوية النامية العاملة المتفائلة .

ولما كان الدين أو المعتقدات - بما تنتهى اليه من مبادىء ومن تعاليم الحياة ومن أخلاق يجب سيادتها فى المجتمع - يعتبر القوة الكبرى فى تكوين الثقافة فى الانسان ، كان من الضرورى العناية بالدين ومايشتمل عليه من معتقدات وتعاليم وأخلاق ، واحياؤه فى نفس الانسان ليكون له تأثيره فى مجرى حياته العامة مما يؤدى فى النهاية الى تكوين قاعدة واسعة تقوم عليها ثقافة المجتمع وتزدهر وتقوى ، وتوحد الرؤية والحالة الوجدانية أو تقارب ذلك بقدر الامكان .

ومن البديهى أنه ليس المقصود من العناية بعامل الدين وتعاليمه فى تكوين الثقافة مجرد تعريفه وتعليمه للانسان ، ولكن المقصود مايعبر القرآن عنه « بالايمان » أو الاقتناع الذى يدفع الحركة فى الاتجاه الذى يريده الدين ، وصحيح أن أول خطوة فى الايمان أو الاقتناع هى العلم والمعرفة ولكنا لانريد الوقوف عند هذه الخطوة ونكتفى بها لأنها لاتفيدنا الفائدة التى نقصدها ، بل لابد من الاقتناع بهذا الذى علمناه وعرفناه اقتناعا يسيطر على قلوبنا ومشاعرنا ، ويحكم تصرفاتنا ، حتى يكون الدين وتعاليمه وآدابه وأخلاقه عاملا مؤثرا فى الحياة ، وفى ايجاد الحالة الوجدانية المشتركة وفى تكوين الرؤية المنسجمة بين أتباع هذا الدين .

وبقدر مايتسع الدين للحياة ، أو بقدر اتساع نظرته للحياة وشموله لجوانبها وتدخله لتنظيمها واثرائها وتهيئة النظام والاستقرار والقوة لاتباعه فيها ، يتسع تأثيره وفاعليته ودائرته ، ويعظم العبء على الذين يتولون تبنيه وغرس روح الايمان به فى كل هذه الجوانب التى شملها .

وقد خلص المجلس من دراسة هذا الموضوع إلى مجموعة من

التوصيات ، فيما يلي موجز لأهمها :

التوصيات

* من أهم ملامح الثقافة فى مصر ماتميزت به على مدى العصور من تغلغل الشعور الدينى فى الرؤية الشاملة للكون والحياة . فى مصر القديمة كان الدين وعاء للحياة ، وحين اعتنق المصريون المسيحية ثم الاسلام ، ظل الايمان عنصرا أساسيا فى حياة المصريين يسهم فى تطور ثقافتهم ، ويساير التقدم فى عصور النهضة ، ويحافظ على ذاتيتهم الثقافية فى صور التفكك الداخلى والغزو الخارجى . ومنذ بداية العصر الحديث كانت حركة الاصلاح الدينى مواكبة للنهضة الثقافية واليقظة الوطنية ، على أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجارفة فى الفترة المعاصرة ، وحركات التحديث والغزو الثقافى وما أدت اليه من جنوح الى الجمود أو التطرف أو التعصب فى حياتنا الثقافية والدينية ، يحتاج منا الى مراجعة شاملة لتحقيق التوازن بين تراثنا الثقافى والدينى وبين متطلبات الحياة المعاصرة ، وذلك باحياء التكامل بين الثقافة والتربية الدينية فى اطار الأهداف العامة التالية :

– بث روح التراحم والوحدة الوجدانية والشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع على اختلاف معتقداتهم وتأكيد القيم المشتركة ، وحرية الضمير وعدالة المعاملة ، وتكافؤ الفرص ونبذ التطرف والتعصب .

– أن يكون من أهداف التربية الدينية حل مشكلات الفكر والاعتقاد ومشكلات الحياة الفردية والاجتماعية على أساس من المعارف الدينية والعلم الكونى .

– أن تبنى الدعوة الدينية على أنها دعوة إلهية للعيش العميق الرحب بجميع ابعاد القدرة الانسانية على الفهم والادراك والعمل والتعامل الطيب المنتج مع الطبيعة والتذوق للحياة كما وهبها الله خالصة بقدر الامكان من الشر والاثم والقبح . وأن تجرد من الصورة التقليدية المتخلفة التى تغرس فى أذهان الناس أن حياة التدين منفصلة عن الحياة الانسانية اليومية ينسلخ فيها الإنسان من المنطق العقلى والمنطق العملى بنوع من الادبار والانصراف عن حاضر الحياة والتشاؤم فى مستقبلها .

– أن نؤكد على أهمية القدوة والتأمل وإعمال الفكر ونبذ السلبية فى السلوك الفردى والاجتماعى .

* تحقيق التكامل بين الثقافة والتربية الدينية وذلك على المستويات الثلاثة التالية :

أولا : المستوى الاجتماعى العام : ان الثقافة فى سعيها لتكوين رؤية عاملة شاملة للكون والحياة وغرس شعور الانتماء للمجتمع الواحد ، وتأصيل الذاتية الثقافية ، وحرية الابتكار والابداع ، ينبغى أن تؤكد أن القيم الدينية أساس هام فى حياة الفرد والمجتمع وأن واقعية التناول للأفكار والأشخاص فى المنتجات الثقافية تبرز النماذج الفاضلة فى مقابل الانحراف والزيغ . كما أن تناول المشكلات السياسية والاجتماعية كالعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، والعدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل ، وحقوق الفئات المختلفة يمكن أن تستقر على نحو أفضل باستلهام القيم الدينية وتكاملها فى اطار النظرة الشاملة للحياة والمجتمع دون انفصام .

ثانيا : مستوى الأسرة والبيت : لما كان الفارق الأعظم بين الشخص والآخر فى الوطن الواحد والمجتمع الواحد هو فيما نشأ عليه الطفل فى بيته والجو الذى تربى فيه وما تنسمه واستنشقه من ثقافة روحية وآداب انتقلت اليه بطريق مباشر وغير مباشر عن أبويه وأخوته وأسرته ، لذلك ينبغى توجيه اهتمام خاص الى الثقافة العامة والتربية الدينية المرتبطة بالبيت والأسرة ومن أمثلة ذلك :

– إعداد برامج ثقافية للشباب المقبلين على الزواج لتعريفهم بالزواج من الوجهة البيولوجية والفسيولوجية والسيكولوجية والتربوية ثم من الوجهة الروحية والاجتماعية .

– وضع كتب بهدف تزويد البيت بالثقافة الروحية التربوية والجنسية للأزواج وللأولاد ذكورا واناثا بما يناسب أعمارهم .

– إعداد برامج ثقافية بانية ومفيدة فى الاذاعة والتليفزيون لتزويد البيت المصرى بكل مايبنى حياة الصغار والكبار روحيا واخلاقيا واجتماعيا وعائليا ، مع تجنب الاشارة والدخول فى الخلافات العقائدية بين الأديان ، والحرص على ابراز القيم الروحية العامة والتربوية التى تفيد الناس جميعا صغارا وكبارا ، واستبعاد المناظر والأفلام التى تشجع على الجريمة والعنف وتحرك الميول الجنسية وما اليها من ضروب الخلاعة .

– قيام دور العبادة فى طول البلاد وعرضها بتوجيه الناس الى أهمية البيت فى إعداد المواطن الصالح ، وأثره فى خلق مناخ جيد يحياه الصغار والكبار ، وتوعية الوالدين أن يكونوا للأولاد والبنات قدوة ومثالا يحتذى .

– بحث تفرغ الأم لطفلها فى السنوات الثلاث الأولى من حياته برعاية كاملة من الدولة ، ولن يسد فراغ الأم ولن تقوم بدورها امراة أخرى ، حتى لو كانت الجدة المعروفة بحنانها على الطفل ، وبالتالى لا يمكن أن تغنى عن الأم دور الحضانة مهما بلغ من نفعها .

ثالثا : مستوى المدرسة ومعاهد التعليم : ويجدر بنا ونحن نعرض لجوانب الثقافة والتربية الدينية فى المدرسة أن نذكر عددا من الملاحظات نضعها تحت نظر المختصين من رجال التربية والتعليم هى :

– الاهتمام القوى الواضح بالتربية الدينية ومدها الى جميع مراحل التعليم . أما المناهج فيجب الا ينظر فيها الى استيفاء جميع المسائل الدينية كما يتبع فى مناهج اللغة العربية مما يترتب عليه تضييع القدر الضرورى الذى لابد من حفظه وادراكه مع تضييع القدر غير الضرورى كذلك . فيجب أن تتناول المناهج المسائل الأساسية فى الدراسات الدينية مع تكرارها بتوسع كلما ارتفع الطالب فى سلم التعلم ، ومع العناية الفائقة بالمسائل ذات الصلة الوثيقة بمشكلات العصر ومذاهبه وأخلاق أهله .

ولا مفر من دراسة الدين فى مرحلة التعليم العالى بأسلوب يتلاءم مع عقول طلاب هذه المرحلة وتفتحها واحتكاكها بكل جديد من الآراء والمذاهب ، وذلك لأن أغلب مناهج التعليم الدينى فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ينحسر ويتقلص اثره فى نفوس الشباب اذا لم يكن من المسائل التى يعانونها ويفكرون فيها فى مرحلة التعليم العالى التى تكثر فيها الشبهات والاطلاع على مختلف مقولات العلم والفلسفة والمذاهب النفسية والاجتماعية والأدبية .

ويقتضى الأمر مراجعة شاملة لبرامج التربية الدينية الحالية ، بحيث يصير فيها توجيه التربية الدينية للالحاح على القيم الدينية الروحية والسلوكية ، والربط بين الدين والحياة ، وبين الدين والعلم ، وبين الدين واحتياجات الانسان المعاصر ، وبين الدين وقضايا الوطن والمجتمع المصرى .

– إعداد مدرس التربية الدينية إعدادا خاصا لمهمته ببرنامج دينى وتربوى قوى فى مدارس تنشأ لهذا الغرض ، ويختار طلبتها من خيرة الشباب الذين يتميزون بالخلق الرفيع ، وطهارة السيرة ، والاستعداد الدينى السليم غير المريض ، ويكون اختيارهم بإشراف أخصائيين نفسيين يمكنهم أن يفرزوا التدين السليم من التدين المريض .

– إعداد برامج موسعة للثقافة الدينية من الكتب والنشرات وبرامج التليفزيون والاذاعة ، موجهة لطلاب المدارس ومعاهد التعليم ، تتناول تناولا متدرجا العقائد والعبادات والمعاملات والقصص الدينى والتفسير ، وتناقش مشاكل العصر من زاوية التربية الدينية والثقافة العامة ، وتقدم النماذج والقدوة فى السلوك العام والخاص .

دور المتاحف فى الثقافة والتربية

المتاحف من أهم المؤسسات الثقافية فى تنوع وظائفها وأغراضها ، وفى مدى تأثيرها الثقافى وقيمته . وتتلخص وظيفتها فى العناية بالتراث التاريخى والحضارى ، وخاصة الجانب القومى من هذا التراث .

وتتضمن هذه الوظيفة عناية خاصة بالاعلام العلمي عن جوانب النشاط الحضاري القومي متمثلة في المشروعات والموارد القومية وتقدم العلم والتكنولوجيا محليا وعالميا . وفي مجال الفنون تهتم المتاحف بتطور الانتاج الفني الوطني ، كما تتيح التعرف على نماذج من الابداع الفني العالمي .

والمتاحف - فيما تحققه من أغراض - تنمي في الفرد روح الانتماء لوطنه وبيئته ، وتسهم في تبسيط الأسس والمعارف العلمية الأساسية ، وتعمل على تنمية القدرات العلمية والتفكير العلمي عند المواطنين عامة والنشء خاصة ، كما تعاون على تنمية التذوق الفني وتشارك في عمليات التربية والتثقيف ، وتستعين المتاحف بوسائل مختلفة للتثقيف من : كتب ونشرات وشرائح ونماذج مجسمة وبرامج للندوات والمحاضرات والمعارض وهي في الوقت نفسه تستقل بطرق خاصة في اختيار المعروضات وتصنيفها وعرضها وشرح خصائصها ومحتوياتها وصيانتها على أيدي متخصصين في علوم المتاحف .

وتتميز المتاحف في ثلاثة أنواع رئيسية :

- المتاحف القومية وتشمل متاحف الآثار والتاريخ والحضارة ، والمتاحف الشاملة للعلوم ومتاحف الفنون الحديثة .
- المتاحف النوعية المتخصصة وتشمل شتى التخصصات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية .
- المتاحف الاقليمية وتختص بإبراز الخصائص الحضارية التاريخية والبيئية لاقليم معين .

وقد انشئت في مصر من النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجموعة من المتاحف تستوعب الانواع الثلاثة السالفة ، حيث انشئت المتاحف الآتية :

من المتاحف القومية التاريخية : المتحف المصري (١٨٦٣) ومتحف الفن الاسلامي (١٨٨٠) والمتحف اليوناني الروماني (١٨٩١) والمتحف القبطي (١٩١٠) ، كذلك انشيء متحف العلوم (١٩٦٠) ومتحف الفن الحديث (١٩٣١) ومتحف الحضارة (١٩٤٩) .

ومن المتاحف النوعية : المتحف الاثنوجرافي بالجمعية الاثنوجرافي (١٨٧٥) والمتحف الزراعي (١٩٣١) ومتحف التعليم (١٩٣٧) والمتحف الجيولوجي ومتحف علوم البحار بالغردقة والاسكندرية ، والمتحف الحربي (١٩٣٧) ، ومتاحف البريد والري والسكك الحديدية وتاريخ الطب والصيدلة ومتاحف الشخصيات التاريخية وغيرها .

ومن المتاحف الاقليمية : متحف أسوان (١٩١٢) ومتحف ملوى (١٩٦٣) ومتاحف الاقصر وطنطا والاسماعيلية وغيرها .

ودراسة الوضع القائم للمتاحف في مصر يدل بوضوح على أنها لم تلق العناية الواجبة سواء من حيث تصور وظيفتها ، أم من حيث توفير الامكانات المادية والبشرية لها ، ويتضح ذلك من النقاط التالية :

- تباعد العهد بين انشاء المتاحف القومية للآثار المصرية واليونانية والقبطية والاسلامية منذ أواخر القرن التاسع عشر وبين وضعها الراهن ، دون أن يلحقها من الاضافة والتحسينات وتطوير أساليب العرض المتحفي ما يناسب العصر . وذلك فضلا عن ضيق مبانيها بما يتكدس فيها من معروضات ، التهديد الحالي للمتحف المصري بعد انشاء الكباري العلوية والبدء في مشروع الانفاق .

أما متحف العلوم فقد هدم مبناه في قصر البستان ، وخزنت محتوياته منذ عام ١٩٧٣ ، وأخذ منذ ذلك التاريخ يقتصر على تقديم خدماته عن طريق فرعيه بدمياط وأسيوط ومراكز الشباب ونوادي العلوم والمتحف المتنقل والمعارض المؤقتة ، وأصبحت الحاجة ملحة لايجاد مقر دائم له ، وتجديد محتوياته من المعروضات التاريخية التي جمعت بالستينات ، لمسايرة التطورات العلمية الحديثة والمشاركة في مشروعات التنمية الكبرى ، ومتابعة التغيرات السريعة في البيئة الاجتماعية اليوم .

كذلك هدم متحف الفن الحديث ، ونقل الى مقر مؤقت يضيق بمعروضاته وخدماته وأصبح لايساعد على المشاركة في نهضة الفنون التشكيلية في مصر ، وقد كان مبنى متحف الفن الحديث ضمن مشروع

قصر الفنون الذى بدىء فى انشائه فى حديقة متحف « محمد محمود خليل » ثم صرف النظر عنه .

– تعانى المتاحف النوعية – التى يمكن أن تشكل دعامات أساسية فى التثقيف العام فضلا عن دورها المتخصص – من الركود والقصور فى توفير الامكانات المادية والبشرية ، وتحتاج الى مراجعة شاملة لتصور وظيفتها ومسايرة التطورات الحديثة فى تخصصاتها .

– لاتخضع المتاحف الاقليمية فى انشائها لادراك سليم لوظيفتها وأهميتها فى خدمة البيئة والاقليم ، هذا فى الوقت الذى تتكدس فيه قطع الآثار فى المخازن ، ففى سقارة مثلا نحو خمسة وأربعين مخزنا تحوى آلاف القطع الاثرية ذات القيمة العلمية والفنية والتاريخية ، فضلا عن مخازن طيبة وما هو مكدس فى بعض مقابرها ، ومخازن اخرى بمواقع الآثار كتانيس وغيرها . ولانجد الا صدى ضئيلا لمشروعات انشاء المتاحف الاقليمية التى تجمع بين عرض الآثار وبين الفنون الأخرى فى عواصم المحافظات – وأبرز مشروعات المتاحف الاقليمية حاليا مشروع متحف آثار النوبة فى أسوان الذى تقوم به هيئة الآثار بالتعاون مع منظمة اليونسكو .

التوصيات

ان الدور الذى تضطلع به المتاحف فى العالم الحديث وما يؤمل منها فى المستقبل يدعونا الى أن نفيد من طاقاتها ، وأن نوجه حركة اصلاحها فى هذه المرحلة صوب هدف أساسى قوامه تطوير المتاحف لخدمة الثقافة العامة والتعليم تحقيقا لاستثمار امكانات هذه المتاحف بأنواعها وما يمكن أن تعكسه من مردود حضارى .

وان أزمة المتاحف فى مصر هى أزمة تتصل بمدى تحقيقها لوظائفها ، وبقصور الامكانات المتاحة لها ، وبعدم الكفاية فى إعداد الامناء والمرشدين المتخصصين فى شئونها وذلك يتطلب :

* الأخذ بالأساليب العلمية والعملية المتطورة فى تطوير وتجديد أساليب وأدوات العرض المتحفى بالنسبة للمتاحف بأنواعها المختلفة ، والجمع بين هذا التطوير والتجديد وبين الوفاء بالاحتياجات الثقافية والتعليمية فى المجالات الحضارية والعلمية والفنية على المستويات القومية والنوعية التخصصية والاقليمية .

* العمل وفق أولويات محددة فى تنفيذ سياسة تطوير المتاحف واضطلاعها برسالتها الثقافية والتعليمية ، بحيث يتم التطوير والتجديد داخل المبانى القائمة متى كانت ملائمة وتتسع لهذا الغرض ، دون الاتجاه الى الهدم واعادة البناء تجنبا للزيادة فى الانفاق ومراعاة لاقتصاديات العمل الثقافى التى ينبغى أن تهدف الى تحقيق أكبر عائد ثقافى بأقل تكلفة ممكنة . ويتصل بذلك اعطاء المتاحف أولوية فى تخصيص القصور والسرايات والأراضى الصالحة ، والاتجاه فى المبانى الجديدة للمتاحف الى تحقيقها لأغراضها الوظيفية والافادة من الفكر المعمارى الحديث والفن المتحفى .

. الاتجاه نحو التوازن فى سياستنا المتحفية بحيث يتوفر لنا القدر الكافى من متاحف الحضارة والفنون والعلوم والمتاحف التخصصية اللازمة لخدمة أغراض الثقافة والتعليم ، والمتاحف الاقليمية التى تبرز خصائص البيئات المختلفة .

* العناية بتدريس علوم المتاحف وإعداد الأمناء المتخصصين ، وتكوين جيل جديد من المرشدين التربويين فى المتاحف ، ووضع خطة للافادة من خبرات وطاقات الشباب من خريجى معاهد اكاديمية الفنون وكليات التربية والفنون وغيرها لإعداد جيل جديد من المتحفيين بعد تدريبهم وتهيئتهم للاضطلاع بمهمة التطوير . ويتوقف على العنصر البشرى جانب كبير من نجاح سياسة تحويل المتاحف الى مراكز ثقافية حيث تخدم التعليم والثقافة معا فضلا عن دورها العلمى المتخصص .

* اشتراك ذوى الخبرة من العاملين فى الهيئات الثقافية والتعليمية ومن رجال الفكر والفن والثقافة فى وضع الخطط الخاصة بانشاء المتاحف الحديثة ، وتطوير المتاحف القائمة وتزويدها بأجهزة التكييف لتلبية احتياجات العصر ، والتوسع فى الافادة من العطاء المتحفى ثقافيا وتعليميا .

الثقافة والسلوك

يعتبر الارتباط بين الثقافة والسلوك علاقة طبيعية ، اذ ان الثقافة قاعدة أساسية من قواعد السلوك ، وغالبا مايكون السلوك بغير ثقافة نوعا من التصرف بغير بصيرة ، يتحرك بعواطف حسية ، ودوافع غير ناضجة ، ومع ذلك قد يأخذ شكلا براقا وتبريرا معقولا فى ظاهره ، وخاصة اذا اكتسى بباعث عقائدى أو شبه عقائدى .

وكذلك الحال فى ثقافة بغير سلوك ، فمن الناس من تستهويه المعرفة وسعة الاطلاع ولكنه يكتفى من ذلك بجمع المعارف والانباء ، وبحصيلة من الكلام تبهر السامع وتنتزع الاعجاب ، ولايعنيه سلوكه ولا سلوك غيره ، الا بقدر مايتيح له سلوك الآخرين من فرص النقد واظهار الاخطاء . ولايهمه أن يقدم عملا ايجابيا فيخدم المجتمع بسلوكه أو بآرائه .

ومن ثم فكل ثقافة لا تتحول الى سلوك ، لم تبلغ بعد مرحلة النضج ، أو مرحلة الاقتناع العام الذى يملأ جوانح النفس ، ويمدها بطاقة فعالة .

ولاينبغى أن يثنينا عن الايمان بالثقافة عدم التحقق السريع للنتائج ، فلكل فكرة مدة حضانة مناسبة قبل أن تتحول الى عمل ، ولذلك فان مهمة الثقافة تحتاج الى زمن . والثقافة فى ذاتها كسب عميق للانسانية ، وحتى ان لم تظهر لها نتائج عاجلة تبشر باستقرار القيم ، فانها لابد أن تؤول الى سلوك حضارى .

ان الانسان المثقف هو الذى يعايش ثقافته فى حياته اليومية ، وتصبح المعرفة عنده سلوكا بعد أن تقابل معها الفكر والتصور ، والدول الاكثر حضارة هى الدول التى تزيد فيها نسبة من يستعملون عقولهم بمرونة وتجدد . وهذا التجدد فى الفكر والتصور لاينصب بالضرورة على آفاق العلم والفن والفلسفة ، فهذا أمر مفروغ منه ، له ميادينه المقررة فى فى كل حضارة ، ولكن الأمر الملح هنا هو التجديد فى التفكير تجاه الحياة المتطورة فى كل لحظة ، وكيف يتعامل معها الانسان فيستجيب لها وتستجيب له – ويكون الاتجاه دائما نحو الافضل ، وهناك مآخذ كثيرة نشاهدها ونلمسها – كل لحظة – فى حياتنا اليومية ، والمآخذ كلمة مخففة لما هو واقع بالفعل . وقد انعكس كل هذا على النفوس ، فأصيب الكثير منها بالركود النفسى وعدم الاكتراث فى شتى ميادين الحياة ، وأهمية ايجاد البيئة الصالحة – من كل الوجوه – أمر أساسى فى كل بناء حضارى .

ومن أجل أن يكون بنيان الامة متماسكا وسليما ومتحضرا ودائم التحرك نحو الأفضل مع قانون الصيرورة الدائمة ، كان من الضرورى ان يتعلم كل مواطن كيف يكون هو نفسه الأمة التى يحيا بين ظهرانيها . والمدينة الفاضلة توجد حيث تنضج وتزدهر ثقافة السلوك بين أفرادها .

واذا كنا نفترض أن الثقافة تؤثر فى سلوك الافراد والجماعات ، فان اثبات هذا الفرض يقتضى منا تحليل الثقافة التى نعنيها الى عناصرها الاساسية وتحديد النموذج أو النماذج التى يتشكل بها كل عنصر ، ثم القيام بدراسات ميدانية منوعة تحدد الآثار العملية للقيم المنبعثة من عناصر الثقافة ونماذجها وتعين على تعديل النماذج ودفع التغير الاجتماعى فى اتجاه أفضل ، فى المجتمع الصغير من البيت والقرية والحى ، وفى المجتمع الكبير بما يحفل به من نظم سياسية ودينية واجتماعية واقتصادية ومن قنوات الاتصال الحديثة .

إن العنصر الاول من العناصر المكونة لثقافتنا المصرية فى العصر

الحديث ، يجمع المؤثرات الخارجية التى بدأنا نتعرض لها من بداية القرن التاسع عشر ، وتطورت من صدام ثقافى أيام الحملة الفرنسية ، الى الأخذ بجوانب من التكنولوجيا الحديثة أيام محمد على وخاصة لخدمة الجيش الى أنواع من الحوار المباشر عن طريق البعثات الدراسية ونقل الافكار السياسية والاجتماعية حتى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، الى تسرب صور الحياة الغربية ونظمها مع الاحتلال البريطانى ، الى التحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بتأثير الحربين العالميتين فى النصف الاول من القرن العشرين ، وتزايد الاتصال بين أجزاء العالم ونشأة عصبة الامم ثم الامم المتحدة ومنظماتها ، وأخيرا ظهور القوتين العظميين وتحكمهما فى مقدرات سواهما من الدول وخاصة فى العالم الثالث بالحرب والسياسة والاقتصاد ، واحتكار وسائل الثقافة والاعلام .

حدثت هذه التطورات فى مجتمع يعانى من عصور مظلمة طوال ، آثاره العتيقة مطموسة ، وحضارته القديمة منسية ، ونظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية راكدة وتراثه الدينى والفكرى معتصم بقلاعه القديمة ، يعيش حاضره فى ماضيه ، وقد أدى هذا الموقف السلبى منا الى الاتجاه الى الفرنجة والتغريب فى حياتنا الفردية والاجتماعية محاكاة للنموذج الغربى « الحديث » وتراوح شيوع هذا النموذج بين التطرف فى الاخذ به ، والتلفيق بينه وبين نزعات إصلاحية لاتسعى الى تفجير الطاقة الخامدة فى ذاتيتنا الثقافية وتراثنا الدينى والحضارى والفكرى .

ففى مقابل المادية الغالبة على الثقافة الغربية نجد الايمان والروحانية وعاء للثقافة المصرية منذ القدم ، وقد احتضنت مصر الرسالات السماوية ، فاحتفت بالمسيحية ثم أصبحت موئل الاسلام .

وفى الاسلام تحتل آداب السلوك مكانة خاصة ، فهى ليست أعرافا اجتماعية وتقاليد وضعية ، بل هى من شعب الايمان ، تدخل فى أحكام العبادات تمحيصا لها لتكون شعائر من تقوى القلوب وليست طقوسا صماء ، كما تدخل فى احكام الإمارة والقضاء والعلم والزواج والطلاق والمواريث والهبة والوصايا والزينة والاشربة والاطعمة والبيوع والعهود وسائر أنواع المعاملات ، لتكفل لها – من حدود الله – مايصونها من الظلم والتعدى والزور والغش والخداع والمضارة والاثرة .

ثم ينفرد منهاج السلوك باحكامه فى كثرة من السور القرآنية وفى أبواب موسعة من صحاح الحديث والسنن ، حيث لاتخلو امهاتها من كتب فى البر والصلة والأدب وحسن الخلق . ويقتضى وجودها احكاما فى الكتاب والسنة ، باعتبارها من أصول الدين والشريعة ، فيما هو موكول الى تقوى المؤمن ونفسه اللوامة ، ومسئوليته امام خالقه وضميره ، عن طهارة سلوكه فى سره وعلانيته فى مجلسه وممساه وخلوته . وهذه الآداب الشرعية للسلوك يمكن أن يجمعها عنوان واحد هو قول النبى عليه الصلاة والسلام " انما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " .

ويعتبر التاريخ الحضارى لمصر المصدر الثانى للثقافة المصرية ، فقد كان لمصر موقع متميز فى العالم القديم ، وحضارة شامخة حافلة بالعلوم والفنون أثرت الحياة الانسانية ، بما قدمت للحضارات الناشئة بعدها لدى اليونان والرومان ، واحتفلت بالاسلام وأصبحت من منارات الحضارة الاسلامية ، فالبناء الحضارى لمصر فى العصور المختلفة تراث يبعث على الاعتزاز ومعين لا ينضب لدفع الحياة والأحياء الى مستقبل أفضل .

والمصدر الثالث للثقافة المصرية حصيلة النهضة المصرية فى العصر الحديث فى المجالات المختلفة . ففى المجال السياسى كانت الثورات الثلاث ، ثورة عرابى وثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ، حركات وطنية مناهضة النفوذ الاجنبى والاحتلال وداعية للاستقلال والوحدة العربية ومواجهة الاستعمار الجديد والنفوذ الصهيونى . وفى المجال الاجتماعى كان التوسع بمراحله المختلفة ، والدعوة لاعادة توزيع الدخل تحقيقا للعدالة

الاجتماعية والتقريب بين الريف والحضر وفى المجال الاقتصادى كان الأخذ بمنهج التخطيط الشامل ، والتنمية الذاتية ، وتعديل هياكل المؤسسات الصناعية والمالية لخدمة الاقتصاد القومى .

واذا كانت السمة الغالبة على المرحلة الحاضرة من تاريخنا السياسى والاجتماعى والاقتصادى هى القلق والصراع بين العوامل المختلفة – وذلك بعض مانشترك فيه مع اقطار العالم الثالث – سعيا وراء نموذج حضارى مستقل ومرتبط بالمكان والزمان ، فان هذه السمة تتضح ايضا فى مجال الثقافة ، حيث تتشابك العناصر المختلفة وتتصارع ، سعيا وراء نموذج من الثقافة مستقل ومرتبط ايضا بالمكان والزمان ، يمكن أن نعبر عنه بالثقافة الوطنية التى هى وجهة نظر خاصة بالكون والحياة لمجتمع معين فى فترة زمنية معينة ، والتى هى حصيلة الجوانب الحية والدافعة من عناصر الثقافة المختلفة ومافيها من قيم راسخة ومتجددة ومفتوحة على المستقبل .

وأهم ماتمتاز به الثقافة الوطنية أنها لا تؤكد على عنصر واحد من عناصر الثقافة فتنتهى الى الانطواء على نفسها أو الى الاغتراب والتعلق بثقافة خارجية أو الأخذ باطراف من العناصر المختلفة فتحقق شكل الثقافة ولا تحقق جوهرها ، بل هى تيار دافق يجمع الماضى والحاضر ويندفع الى المستقبل محققا للذاتية الثقافية المستقلة فى كافة المجالات وعلى جميع المستويات ، تترجم فى ضوابط حضارية للسلوك الفردى والاجتماعى ويتلقاها الناشئ فى مدرسته ، والطالب فى جامعته والفلاح فى حقله والعامل فى مصنعه ، وتعمل فى اطارها المؤسسات الوطنية الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتحقق بها حرية الضمير للفرد ، وروح الانتماء الوطنى والقومى والانسانى للمجتمع المنتج النامى المتطلع الى مستقبل أفضل .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، وماطرح فى المجلس – فى أكثر من جلسة – من أفكار تتصل بموضوع الثقافة والسلوك ، برزت آراء واتجاهات من أهمها :

– ان الوقوف عند نمط ثقافى حضارى لايراد له أن يتغير والحرص على تكراره ومحاكاته ، حال بيننا وبين الدخول فى القرن العشرين بتياراته وتحولاته فى مجالات السلوك ، برغم أن هذا القرن قد أشرف على نهايته ، وأصبحنا على مشارف القرن الحادى والعشرين .

– لب الحياة وصميمها انما هو فى ابداعها للجديد الذى تتكيف به مع المواقف الجديدة ، فسر الحياة واعجازها هو فى هذا الابداع ، ومن هنا كانت محاكاة الانسان لمرحلة تاريخية سبقت – محاكاة تفصيلية حرفية – اضعافا له فى موقفه الثقافى والحضارى ، بل ومسخا لذلك النموذج الذى يحاكيه فى تلك المرحلة ، مما يؤثر فى النهاية على سلوكه ومدى إمكان تغييره الى الافضل .

– التباين قائم على أشده بين ثقافة الاسلاف – مبثوثة فى تراثهم ، وقوامها مبادىء يلتقطها الأبناء والأحفاد ، ينظمون سلوكهم على منوالها – وبين حضارة العصر وثقافته التى تقوم على أجهزة علمية تنتهى بالباحثين الى انتاج الات تقام الحياة العملية على استخدامها .

– وجوب السعى الحثيث الجاد نحو توفير الأمن الثقافى ، وذلك برعاية العقول الواعدة لتنضج وتؤتى ثمارها ، حتى تسهم فى ترسيخ أنماط السلوك المرجوة ويدفع الى ذلك :

• قلة بل وندرة مايضمن الصحة للعقول والقلوب فى مصادر حياتنا الثقافية اليوم .

• أن المتاح مما يضمن الصحة للعقول والقلوب من صنع بقية باقية من أبناء الجيل الماضى الذين برعوا فى هضم الثقافتين : ثقافة التراث وثقافة العصر الحاضر ثم فى عرض المادة المهضومة على المتلقين .

• أن معظم مايبدعه الموهوبون من أبناء هذا الجيل من أدب ومن فكر لا ينطوى على شىء كثير من تلك الجذور العميقة الفنية التى تضمن

الدوام النسبي على امتداد الزمن ، برغم كثرة الأجهزة الرسمية وغير الرسمية التى أنشئت لترعى الحياة الثقافية ، وهو أمر قد يرجع الى خلل النسبة الملائمة عند توزيع الاهتمام بدرجات الحياة الثقافية ، اذ شغلت فكرة الجماهير الحيز الاكبر من هذا الاهتمام ، بينما أخذت الدرجات العليا التى تقدم الغذاء الثقافى المناسب لهذه الجماهير حيزا أدنى .

وتأسيسا على ما تقدم جميعه يمكن عرض التوصيات الآتية :

* دعوة الجهات المعنية (المجلس الاعلى للثقافة – مراكز البحوث العلمية والاجتماعية – الاقسام المختصة فى الجامعات) للقيام بالدراسات الاساسية لاستجلاء القيم الثقافية الاصيلة والدخيلة السائدة فى الثقافة المصرية المعاصرة وبحث الوسائل والاساليب التى يمكن أن تؤدى الى سد الفجوة بين التصور المثالى لهذه القيم وبين السلوك الواقعى للأفراد والجماعات من قطاعات المجتمع المختلفة .

* إعداد دراسة خاصة عما يجب أن تكون عليه القيادة والقدوة فى البيت والمدرسة وفى المستويات والقطاعات الاجتماعية المختلفة ثقافة وسلوكا .

* اضطلاع الجهات المعنية (مراكز البحوث – أجهزة الاعلام والثقافة) باجراء بحوث ميدانية عن المواد التى تقدم خلال أجهزة الإعلام المختلفة وأجهزة الثقافة المتعددة وآثارها على القارئين والسامعين والمشاهدين من فئات العمر والمستويات الاجتماعية المختلفة .

* أن توجه المناهج التعليمية فى المراحل المختلفة أهمية خاصة لتأكيد قيم الثقافة الدينية وخاصة مايتصل منها بالسلوك الاجتماعى والجانب الاخلاقى مع مزيد من العناية بالتاريخ الحضارى لمصر ومنجزات مصر الحديثة فى المجالات المختلفة لتنمية روح الانتماء لمصر وللامة العربية فى الحاضر والمستقبل .

* أن يعنى فى مناهج التعليم وفى وسائل الثقافة والاعلام بتنمية التصور والفكر والنظر فى الحياة والبيئة ، وتربية الاحساس بالجمال ، مع الحرص على تجنب التعليم التلقينى وصولا الى تقوية الروابط بين الثقافة والسلوك وتحقيقا لتنمية التفكير الابداعى الذى يتيح للمجتمع اللحاق بتحولات وتيارات نهايات القرن العشرين .

* الاهتمام بالقيم الاخلاقية فى جميع مراحل التعليم وفى وسائل الثقافة والاعلام وتوكيدها بالقدوة والمثال ، والنماذج الحية ، وربط الدراسة بالواقع وبالحياة المعاصرة ومشكلاتها اليومية ، والاشادة بالنماذج الحية التى يتجسد فيها الربط بين الثقافة والسلوك لتكون هذه الاشادة تشجيعا للشباب والناشئين على الاقتداء بسيرة هذه النماذج ، واستهجان جوانب التناقض بين الفكر والسلوك توصلا الى اتساق فى مفهوم الثقافة .

* أن يضع من هم فى مراكز القيادة والقدوة – حكاما وعلماء وأساتذة ومعلين وكتابا واعلاميين – مسئولية مراكزهم القيادية فى الاعتبار .

* الحرص على أن تنسق القرارات والسياسات فى مجالى الثقافة والتعليم مع الرأى الفنى والعلمى ، ومراعاة صالح الجماهير ، بحالا يؤدى الى تبنى قرارات تتجنب الرأى العلمى الصادر عن الخبرة والدراية ، مما يعوق اتجاهات الاصلاح التى تتطلب تهيئة الجماهير لتقبل مواقف قد تبدو صعبة ولكنها تحقق – فى المدى الطويل – عملية التغير المنشود .

* اعطاء الأجهزة الرسمية وغير الرسمية – عند توزيع الاهتمام بدرجات الحياة الثقافية – مزيدا من الاهتمام بالدرجات العليا التى تقدم الغذاء الثقافى المناسب للجماهير .

* الحرص على أن يكون نقد القديم للجديد بما يحافظ على معالم الشخصية الاصيلة ولا يقتل براعم الابداع الفكرى والفنى كلما بزغت لتينع وتزهر . وذلك رعاية لهذه العقول الواعدة حتى تسهم بعطائها فى إحداث التغيير المرجو فى السلوكيات .

الثقافة فى مرحلتى التعليم العام والجامعى

تكتسب الثقافة العامة أهميتها – الى جانب التعليم المتخصص – من دورها فى تكوين المواطن وصياغة سلوكه وعاداته ، وتحقيق مزيد من ارتباطه بالمجتمع الذى يعيش فيه وبالعالم كله ، ثم تتجاوز حدود العلوم والمعارف المدرسية الى المعارف العامة التى يكتسبها الفرد وينميها فى نفسه ، فتتيح له معايشة عصره والوعى باتجاهاته ومشكلاته ، هذا فضلا عن القيم الروحية والتربية الجمالية التى تعد من الدعامات الأساسية للثقافة .

وقد كانت الحركة الثقافية مزدهرة فى مصر – حتى العقد الثالث من هذا القرن – حيث تعددت وتنوعت مصادر الثقافة العامة مابين مجلات ثقافية واسعة الانتشار الى نواد وجمعيات ثقافية ، تهدف الى نشر الثقافة العامة فى مختلف ميادينها : علمية وأدبية وفنية . ثم نشأت مجموعة من الملابسات والظروف صاحبها تدريجيا حالة من الخواء الثقافى لدى النشء والشباب ، بسبب هوة فصلت بينهم وبين وسائل التنوير والتثقيف العام ، وخلو المناخ المدرسى من أسباب الثقافة العامة التى يتزود بها النشء ، فضلا عن ضمور فى الحركة الثقافية ، وانكماش فى مصادر الثقافة العامة سواء عن طريق المجلات الثقافية أو الكتب أو النوادى أو الجمعيات الثقافية . هذا الى جانب ضغوط المقررات الدراسية وكثرتها ، بحيث لم يعد متاحا وبالأخص للجامعيين ، أساتذة وطلابا ، فسحة من الوقت يتزودون فيها بثقافة عامة خارج المقررات .

وقد شاركت أسباب كثيرة فى ظهور هذه الأزمة الثقافية بين الشباب أهمها :

– ارتفاع اسعار الورق وتكاليف الطباعة وما صاحبه من غلاء فى أسعار المجلات والكتب واحتجاب كثير من المجلات الثقافية التى كانت تشكل مصدرا هاما من مصادر المعرفة ، وتحول النظرة الى العمل الثقافى وقياس قيمته بمقاييس الربح لا بمقياس العائد الثقافى ، مما حول مسارات حركة النشر ، وجعل الكتاب سلعة فوق قدرة الشباب .

– تعقد مشكلة المواصلات العامة ، وماأدت اليه من إحجام عن حضور المحاضرات العامة والندوات الثقافية التى كانت تحفل بها القاهرة وغيرها من المدن الكبرى ، وكانت تشكل مصدرا هاما من مصادر التنشيط الثقافى .

– أثر الاذاعتين المسموعة والمرئية فى التحول عن مصادر الثقافة الأساسية ، متمثلة فى الكتب والمجلات الثقافية، واستحواذ هاتين الوسيلتين من وسائل الاتصال على المواطنين ، مع غلبة عناصر التسلية والترفيه فيما تقدمانه من برامج ، وعدم العناية بقدر كاف بالجوانب الثقافية التى كان يمكن أن تسد بعض الفراغ الذى أحدثه تراجع دور الكتاب والمجلة فى حركة التنوير الثقافى .

– نقص *الوعى الثقافى فى البيت* ، ونقص *الجانب الثقافى* فى المدرسة ، مما جعل ضغط المقررات واجتياز الامتحانات – من أجل الحصول على وظيفة أو ممارسة مهنة مريحة – محور كل الاهتمام ، فغابت الثقافة وتخلف دورها ، لغياب الوعى بأهميتها فى تكوين الانسان .

التوصيات

ومن أجل ذلك أصبح واجبا علينا أن نتبنى سياسة ثقافية تهدف الى تكوين مواطن مصرى عربى معاصر مزود بالقيم الدينية والروحية والعقلية والفنية .

ولما كانت المدرسة هى الخلية الاولى لتعليم المواطن ، فان الاهتمام بالثقافة فى المدرسة ثم فى الجامعة ، ينبغى أن يكون دعامة خططنا الثقافية ومحورا أساسيا من محاور السياسة الثقافية التى تقام عليها هذه الخطط .

وفى هذا الاتجاه ، وعلى ضوء المناقشات التى دارت فى المجلس حول هذا الموضوع يوصى بماياتى :

فى شأن الثقافة فى التعليم العام :

يتطلب غرس الثقافة العامة فى المدرسة تحقيق ماياتى :

* تحول فى المناخ المدرسى ، بحيث تكون المدرسة – الى جانب دورها التعليمى – مركزا من مراكز النشاط الثقافى ، يتولاه « رواد » من بين المدرسين يحملون مسئولية نشر الثقافة العامة عن طريق الكتب والندوات والجمعيات الثقافية داخل المدارس .

* أن تستهدف مواد الدراسة تثقيف الطالب وربطه بالكتاب .

* أن تنشأ فى المدارس مكتبات غنية بالكتب الثقافية فى مختلف مجالاتها ، وأن يشرف على هذه المكتبات مدرسون من المهتمين بالثقافة العامة والراغبين فى نشرها بين التلاميذ .

فى شأن الثقافة فى الجامعة :

* اعادة النظر فى عدد مقررات الدراسة وساعاتها ، بحيث يجد الجامعى – طالبا أو معيدا أو استاذا – فسحة من الوقت يتزود فيها بثقافة لاتتضمنها الكتب التى تعالج مقررات الدراسة .

* ادخال الثقافة العامة فى شتى مقررات الدراسة ماأمكن ذلك ، وأن تخصص نسبة من المقررات لدراسة الانسانيات وخاصة فى الكليات العملية .

* الاهتمام بالتربية القومية ، للالمام بخير مافى تراث الأجداد ، والايمان بقيمنا الدينية ، مع مواكبة العصر والاتصال بتيارات الفكر العالمية .

* اهتمام الكليات والجامعات بانشاء مراكز ثقافية ، فى مبنى اتحاد الطلاب ، أو فى المدن الجامعية ، تحت اشراف اساتذة من المعنيين بالثقافة ، وأن تزود هذه المراكز بالوسائل والأدوات التى تغرى الطلاب بارتيادها ، وأن تقوم أجهزة الثقافة بتزويدها بالأفلام الثقافية التسجيلية وبالتسجيلات الموسيقية الرفيعة .

* تحسين الوضع المالى للمعيدين والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس بحيث يكون لديهم من الجهد والوقت ما يتيح لهم مشاركة ثقافية عامة مع الطلبة .

توصيات عامة :

* إعادة النظر فى دور المراكز الثقافية وقصور الثقافة ، ودعم برامجها ، لتحقيق أهدافها .

* أن يتاح لصفوة من المفكرين والمثقفين الاشراف على وسائل الإعلام ، لضمان مستوى ماتعرضه من مواد ثقافية جادة ، مع الاهتمام بالثقافة العامة للطلبة ، الى جانب البرامج التعليمية التى تشرح المقررات الدراسية . مع النظر فى استحداث برنامج يسمى " جامعة الهواء " يعمل على نشر الثقافة العامة وتعميقها .

* انشاء مكتبات غنية بالكتب الثقافية التى تنمى التفكير وتربى النفس وتهذب الوجدان ، وتربط القراء بأسباب التقدم والتطور ، وتكون إعارة الكتب بالمجان (أو باشتراك رمزى حتى يشعر القارىء بأهمية الكتاب وضرورة المحافظة عليه) ويشرف على كل مكتبة مختص من المهتمين بالثقافة ونشرها بين المترددين على المكتبات .

* أن تسهم الصحافة فى نشر الثقافة الجادة كأن تلحق بكل صحيفة أو مجلة – فى كل عدد من أعدادها – ملزمة تقدم للقارىء مادة مستقلة من دوائر المعارف العالمية أو أجزاء من كتب علمية أو فنية معترف بقيمتها العلمية .

* تشجيع المجلات الثقافية والكتب التى تعنى بنشر الثقافة العامة وأن يسند الأمر الى هيئات أهلية تعان بالمال .

* أن تعنى وزارة الثقافة بانتاج أفلام تسجيلية رفيعة المستوى : فكرة ولغة وصورة ، تتناول جميع جوانب الحياة العامة ، وتتميز بما يجذب الطلاب لمشاهدتها .

* النظر فى تنشيط المحاضرات والندوات الثقافية العامة وتيسير سبل عقدها فى القاعات التى تصلح لذلك فى مختلف الأحياء ، سواء فى المدارس أو الأندية أو المساجد والكنائس ، أو الجمعيات .

الثقافة والتربية الفنية

لم يعد هدف التعليم فى عالم عصرى متغير هو مجرد إعداد المتخصصين القادرين على ممارسة أعمال ومزاولة مهن لمواجهة احتياجات العمل ، بل ان إعداد المتخصص المتعلم هدف قاصر مالم يصاحبه إعداد ثقافى متكامل ، وما أزمة الشباب العالمية - فى جانب من جوانبها - الا أزمة ثقافية . ومن ثم يأتى التركيز على ضرورة مواكبة الثقافة والفنون للتعليم فى مراحله المختلفة ، حتى يستعيد بعدا مفقودا ، هو بعد التربية الشاملة للملكات والمشاعر ، وشحذ شرارة القوى الداخلية فى الانسان التى توقظ الخيال وتولد الابتكار والقدرة على البناء .

ومن دعائم التكوين الثقافى للنشء ، التربية الفنية التى أخذت مكان الصدارة فى التعليم العصرى عالميا ، بينما تراجعت فى مصر ، حتى أصبحت فى موقف لايتناسب مع أهميتها فى إعداد الانسان المصرى ، اذ أصبحت مقصورة على قدر ضئيل من حصص الرسم والأشغال ، وقدر أقل ضآلة من برنامج تلقينى يسمى التذوق الفنى ، وهو أبعد مايكون فى وسيلته وطريقة أدائه عن أن يكون تنمية للذوق بالمعنى الصحيح .

وليس الأمر مقصورا على الفنون التشكيلية وحدها ، وانما الهدف هو التربية الجمالية بمعناها الشامل ،لاحياء البصر والبصيرة ، واستنهاض الاحساس بالجمال فى انسان هذا العصر .

واذا كانت مناهج التعليم واتجاهات تطويره لا تولى هذه النظرة الاهتمام الكافى ، فقد آن الأوان لوقفة تتدارك مافات ، وللتذرع بكل وسائل تربية القيم الجمالية فى النشء لازالة مايشوب البيئة والمجتمع من قبح فى الذوق ، وعدوان على الجمال الطبيعى وتخريب فى بنية البيئة وسمتها ، ينعكس على سمت النفوس قبحا وتخريبا ، ويفقدنا حاسة النظام والاتساق ، بل يؤدى الى تخريب كثير من القيم الخلقية التى كان يمكن أن تنمو نموا صحيحا فى ظل وعى وجدانى بقيم الجمال ، والتى يحتجب باحتجابها كذلك الاحساس الواعى بقيم الحرية وأبعادها .

ولذا فان الأمر ليس ترفا أو نشاطا هامشيا وانما نحن بصدد قضية تتصل ببناء الانسان المصرى اتصالا وثيقا ، وتتعلق بتشكيل ضميره الثقافى ، وهذا يقتضى النظر الى معان أوسع وأعمق للتربية الفنية ، تتناول تربية الشعور وملكات الاحساس واتساع آفاق الخيال التى تشكل قدرات الانسان المبدعة فى ميادين الحياة المختلفة .

واذا كنا فى معرض التكامل بين التعليم والثقافة ، وتوجيه المؤسسات التعليمية الى الاضطلاع برسالة التربية بصورتها الشاملة ، فان الامر يتطلب أولا توافر اليقين بأن تربية الفرد من خلال الفنون وبث قيم الجمال فى نفسه ضرورة قومية وحضارية ثم ترجمة هذا اليقين الى منهج يعتمد على الواقع بكل امكاناته ومعوقاته أيضا . ويتطلب هذا المنهج مراجعة لخطط تطوير التعليم لاعطاء أهمية للعنصر الانسانى والإعداد المعنوى للنشء اثناء تعليمهم المهارات والقدرات وفقا لنظام التعليم الاساسى وذلك لدعم البناء الداخلى للقيم الروحية فيهم .

وما من شك فى أن غلبة الطابع المادى أمر يهدد قيم الانسان الروحية ، وواجب التربية اذن أن تعمل على تحقيق التوازن حتى لاتهتز القيم الروحية تحت ضغوط المادية عند التوسع الكبير فى استخدامات التكنولوجيا الحديثة .

التوصيات

وعلى ضوء العرض السابق وما دار فى المجلس من مناقشات حول هــذا الموضوع يوصى بماياتى :

فى مجال التعليم :

* تنمية الوعى بالجمال الطبيعى وشحذ حاسة النشء ، عن طريق ماتهيئه مناهج التعليم من اتصال الطفل بالطبيعة ، وايقاظ ملكات ملاحظته لها ، وارتباطه الحميم بها ، وتلقى المعرفة من خلال تدفق نهر أو نمو شجرة أو تفتح زهرة ، وتنمية خبرته بالكون المحيط به عن طريق هذه الرؤية المباشرة . ومن هنا يأخذ هذا التكوين المباشر الجانب الأساسى الذى يلقى الضوء ويرســـــخ الرؤية الواضحة للمعلومات التلقينية المكتوبة .

* أن مبنى المدرسة ونظافتها ومظهرها وأثاثها ينبغى أن يكون فى ذاته محركا للاحساس بالتناسق والجمال ، ولايعنى ذلك فخامة المبنى وبذخ الأثاث ، وانما هو يتطلب التصميم الحى البسيط الموحى بالجمال ، مع العناية بالمظهر .

ولذلك ينبغى الا يكون التربوى الفنى مجرد معلم للمهارات ، وانما يجدر أن يكون مسئولا عن هذا الجانب الجمالى وأن يشترك معه الطلبة فى تجميل مدرستهم والحرص على نظافتها ، وهذا يعمق الشعور بالانتماء ، ويغرس قيما تنتقل من مجتمع المدرسة الى المجتمع العام .

* يجب ألا تقتصر مادة التربية الفنية على تعليم الرسم والهوايات الفنية ، وانما ينبغى أن تكون هذه المادة منهجا بلا ضفاف ، يهدف الى تنمية الاحساس بالجمال واشاعة التذوق الفنى .

وهناك أساليب معروفة فى ميدان علم النفس تعين على تحديد الوسائل التى يمكن اتباعها لتنمية الملكات حسب الأعمار ، ووفقا للاستعداد الجمالى فى كل مرحلة . وأن يعنى فى الكتاب المدرسى بجوانب القيمة الفنية والاخراج الفنى ولاشك ان اسهام المسئولين الثقافيين والموجهين الفنيين فى تطوير الكتاب واخراجه يساعد على تكوين الاحساس بالجمال .

فى مجال التعاون بين أجهزة الثقافة والإعلام وأجهزة التعليم :

إزاء قصور الامكانات ، فان تضافر جهود وسائل التوصيل الثقافى الراهنة يمكن أن يحقق الكثير ، ومن ذلك :

* استخدام امكانات أجهزة السينما ، مع التركيز على الافلام التسجيلية عن الطبيعة والفنون . ومن الميسور - بمجموعة من الأفلام القصيرة ، ومجموعة من آلات العرض الصغيرة المتنقلة يصاحبها بعض التربويين الفنيين - إعداد برنامج كامل للتذوق الفنى والثقافة الفنية يغطى كل مؤسسات التعليم بالتتابع على مدار السنة .

* استخدام التسجيلات الموسيقية فى احياء ملكة التذوق الموسيقى وإعداد مكتبة موسيقية مناسبة لمراحل تكوين النشء

* استخدام المتاحف وتطوير وسائلها لهدف التربية الفنية .

* النظر فى تطبيق فكرة التعليم عن طريق الفنون والافادة من التجارب العملية فى تدريس بعض المواد عن طريق الوسائل الفنية ، ومن ذلك مادة التاريخ والجغرافيا والمواد الاجتماعية ، والمواد العلمية . وكذلك التعاون مع أدوات الاتصال « الاذاعة والتليفزيون » لتقوم بدورها فى هذا المجال عن طريق محتوى وشكل كل ماتقدمه - بدءا من الاعلان حتى الرواية - الى جانب البرامج التعليمية والثقافية .

* أن تسهم أجهزة الثقافة بامكاناتها - وتتمثل هنا فى مراكز ثقافة الأطفال ، ومسرح العرائس وبيوت المسرح - فى اشاعة التربية الفنية وغرس التذوق المسرحى .

* الافادة من مسارح الدولة وفق خطط تنسيقية - فى الاضطلاع بدور كبير يحقق لقاء النشء بالمسرح بكل مايحتويه من فنون .

* على أجهزة النشر الاهتمام بكتب الآثار والفنون للنشء ، لما يمكن أن ترسخه من قيم واحساس بالجمال .

* تدارك نقص العناصر البشرية القادرة على إحداث هذا التغيير بالاستعانة بموجهين فنيين من خريجى معاهد أكاديمية الفنون ، ومراكز إعداد الرواد الثقافيين لقصور الثقافة وبيوتها ، للاسهام فى تنفيذ خطة

ادخال الثقافة المسرحية والتشكيلية والموسيقية فى برامج التعليم ، وتوجيه العناية الكافية للمسرح المدرسى والجامعى وفرق الموسيقى وجمعيات هواة الفنون .

وكذلك وضع برامج للتعريف بالآثار ومجموعات المتاحف ، وتنشيط انشاء جمعيات أصدقاء الآثار والمتاحف التى كانت وزارة الثقافة قد بدأت فى انشائها بالاشتراك مع أجهزة التعليم ، وهناك فائض من خريجى المعاهد المختلفة يمكن استكمال إعدادهم لهذا الدور الهام ، مع توفير الحوافز اللازمة لهم للنهوض برسالة نشر التربية الفنية وفق أسس سليمة .

* ويتطلب ذلك الى جانب الايمان بالفكرة ووضوح الرؤية بمراميها وأبعادها - العمل على تحقيق مايأتى :

- وضع خطة متكاملة تجمع كافة الاطراف والعناصر وتحشد الموارد المتاحة .

- اختيار الأساليب التى تتفق مع منطق هذا الاصلاح .

تنظيم خدمات المكتبات العامة والمعلومات

أولا: المكتبات العامة

للكلمة المطبوعة أثرها الفعال فى تنوير الشعوب وتأثيرها على اقتصادياتها ، لهذا يأتى وضع الكتب بين الأولويات فى الحياة القومية . ومن هنا تبدو أهمية المكتبة العامة فى المجتمعات الانسانية .

والمكتبة العامة حق للشعب على الدولة لأنها أداة تعليم ووسيلة إعلام ، وكلاهما من وظائف الدولة الأساسية ، فإنشاؤها واجب قومى ينبغى أن تضطلع به الحكومات المركزية والسلطات المحلية فى المناطق الاقليمية .

ولم تنشأ مكتبة عامة واحدة فى مصر كلها حضرها وريفها منذ بضع عشرات من السنين ، برغم خلو بعض المحافظات من هذه المكتبات .

ومصادر التثقيف فى المحافظات وعواصم المراكز مقصورة على المدارس ومكتباتها وأكثرها لا يتم الانتفاع به فى هذا المجال ، والى عام ١٩٥٩ كانت هناك بيلدتى كل من مركز ميت غمر والمحلة الكبرى - من بين مائة بلدية بعواصم المراكز - مكتبتان عامتان .

وقد نشأت الخدمة المكتبية فى مصر ونمت بغير تخطيط ، فخلت بعض المدن الرئيسية من وجود مكتبة عامة بها وعرفت محاولات متفرقة بدت فى مكتبات المدارس والجامعة الشعبية - سابقا - والمناطق التعليمية ، مع أن الخدمة المكتبية لو تحققت على وجهها الكامل لساعدت على حل الكثير من مشكلاتنا القومية ، وفى مقدمتها مكافحة الأمية وتعليم من فاتهم ركب التعليم من الكبار . فعلى الرغم من انتشار مدارس المرحلة الأولى فى القرى ، لم تتحقق النتائج المرجوة ، لبعد التعليم عن البيئة الريفية من ناحية ، وخلو القرية من مواد القراءة ووسائل التثقيف من ناحية أخرى ، مما يترتب عليه أن ينسى الأطفال ماتعلموه من قبل ، وأن يرتدوا الى الأمية ، الى جانب أن المدرسة تغفل وظيفتها الاجتماعية فى حياة القرية ، وتقصر امكاناتها عن تدبير مواد القراءة ومتابعة التعليم بعد سنوات الدراسة ، لأن هذه مشكلة أداة حلها الوحيد هى المكتبة العامة التى يفوق أثرها الأثر الذى تتركه برامج التعليم للصغار والكبار .

على أن تعليم الكبار داخل المكتبة لايجوز أن يقترن بمكافحة الأمية ، لأن هذه تتوقف عند القضاء عليها ، بينما يستمر تعليم الكبار فى المكتبة طوال حياتهم ، ومن هنا وجب التوسع فى الخدمة المكتبية حتى تبلغ القرى وتصل إلى البقاع النائية .

والخدمة المكتبية تقرب المعرفة لكل طبقات المجتمع ، وبذلك يكون شانها شان المدرسة فى إعداد روادها لحياة أفضل بتيسير التعامل مع مسئوليات الحياة ومشكلات البيئة . واذا كانت المطبوعات تسجل الانتاج الفكرى ، فان المكتبة تجمع وتنظم وتنشر الأفكار والمعلومات التى تضمها المطبوعات .

والتعود على التردد على المكتبة العامة يجعل القراءة عادة ميسورة سهلة الممارســة ، ويجعل الاثـر النهائى للقراءة أبعد مدى وأكثر استمرارا ، كما يسهم فى التطور الاقتصادى والتكوين السياسى والتنمية الاجتماعية والثقافية ، ويساعد على قضاء وقت الفراغ بشكل أنفع وأكثر جدوى للقراء وللمجتمع وينقذ الفرد من براثن اللهو الرخيص ويجنبه مزالق الفساد .

وفى المكتبة تستكمل الدراسة التى بدأت فى المدارس والمعاهد فى قراءات جادة ونقدية والارتفاع بمستوى القراءة للتسلية .

وظيفة المكتبة كجامعة للشعب :

إن وظيفة المكتبة ليست مجرد تقديم كتب للراغب فى قراءتها فعلا ، بل انها تكمن فى توجيه القراءات العامة ، مع الالتزام بالحياد الفكرى وعدم التحيز لمذهب أو عقيدة أو فكرة ، ومساعدة روادها على الكشف عن ميولهم لمعاونتهم على الاطلاع والبحث الهادف .

وبذلك تشارك فى حياة المجتمع ونشاطه الفكرى والاصلاحى ، وتقوم بدعوة القارئ إلى مزيد من القراءة ومساعدته على التنقل بين مصادر المعرفة عن طريق مرشدين للفهارس وللقراءات الموجهة والمراجع ونحوهــا ، فضلا عن إعداد برامج وتنظيم محاضرات ومناظرات وندوات يقوم بها المكتبيون والأخصائيون فى تعليم الكبار وخدمة الأطفال.

ومن وظائف المكتبة - بجانب الارشاد والتعليم - الدعوة التى لاتقتصر على التعريف بالمكتبة بل تشمل أهدافها ووسائل تحقيقها ، ومجموعات الكتب والمواد المكتبية بها . وتتضمن الدعوة العلاقات العامة والدعاية فى معارض الكتب والاحاديث والمحاضرات التى يلقيها أمينها وموظفوها ، والاتصالات التى يقوم بها مجلسها والانطباعات اليومية عند روادها ، فالاعلان والدعاية جزء من العلاقات التى تعد عنصرا أساسيا لنجاح الاداء فى كل المجالات ، وهكذا ترمى العلاقات العامة الى تعريف الجمهور بالمكتبة والتعرف على استجابات الجمهور لسياستها وكسب تبرعات من المواطنين .

أمين المكتبة :

لأمين المكتبة صفات ينبغى أن تتوافر فيه وعليه واجبات ينبغى أن يقوم بها حتى يتسنى له أن يؤدى وظيفته على الوجه الأكمل ، نوجز أهمها فيما يلى :

- أن يكون قادرا على توسيع الخدمة المكتبية واقامة التعاون بين مكتبته وبين المكتبات الأخرى .
- أن يشارك المعلم مسئوليته المهنية فى تثقيف مجتمعه ونشر الحقيقة وانضاج الوعى بين مواطنيه مع حرصه على القيم الدينية والاجتماعية .
- أن يحتفظ بكشاف موضوعى لحصر البرامج الدراسية والمحاضرات التثقيفية التى تقدمها جمعيات أو مؤسسات أخرى للجمهور فى المجتمع المحلى . مع كشاف أخر للكتب التى درسها ليبين وجهة نظره كمعلم يحدد إمكانات الانتفاع بالكتب .
- أن يتعرف على موارد المكتبة وأن يكون قادرا على اختيار الكتب وتقييمها .
- أن يحرص على الحفاظ على الكتب وأن يكون اخصائيا فى تصنيف الكتب وفهرستها .
- أن يختار عند العمل فى الريف من بين أمناء المكتبة المركزية بالمدينة .
- ألا يرهق بأعمال إدارية أخرى تخرج به عن مجال عمله الأصلى .
- أن يكون متشبعا بروح الخدمة العامة ومؤهلا تأهيلا كافيا ليرتفع بمستوى الخدمة فى مكتبته .

ومن المناسب أن تشرف على شئون المكتبة الفرعية لجنة محلية ، تناقش التقرير السنوى وتساعد أمينها على تنفيذ لوائحها ، والتصرف

فى إيرادات المكتبة التى ترد من مصادر محلية ، وتعاون عمليا فى اختيار الكتب ويكون أعضاؤها ممثلين للمجتمع المحلى ، لأن هذا يشجع مواطنيهم على تقديم الهدايا والتبرعات .

ضرورة المكتبة ونشاطها فى الاقاليم :

يجب أن تحظى الاقاليم بنفس الخدمات المكتبية نفسها وأن تتكافأ المواد المكتبية بها مع تلك التى بمكتبات العاصمة ، من حيث وفرة الكتب وتجدد مواد القراءة ، مع ملاحظة ماتقتضيه طبيعة البيئة ، وذلك لأن تحقيق ديمقراطية الثقافة يقتضى إعطاء الاولوية للفئات المحرومة أو شبه المحرومة منها ، حتى تشيع الثقافة بين الملايين من المواطنين .

ويجب أن يوضع فى الاعتبار أن الثقافة من مقومات التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، وأنها استثمار طويل الأمد ، وماتنفقه الدولة من مال فى تثقيف أبنائها عائده المؤكد ربح مضاعف .

ويمكن انشاء ادارة عامة للمكتبات المركزية ، تتبع وزارة الثقافة ، وتكون مسئولة عن المكتبات الفرعية – خاصة فى الأقاليم – وترصد لهذه الادارة ميزانية كافية إلى جانب مسئولية السلطات المحلية عن التمويل الجزئى لمكتبات الأقاليم ، والاشراف عليها أدبيا وماديا ، مع الحرص على مرونة الاجراءات المالية ، بحيث يسهل التنفيذ وفقا لظروف كل اقليم على حدة ، حتى تشعر السلطات المحلية والمجتمع المحلى بأن المكتبة ملك للاقليم وأنهم شركاء فى نشاطها .

وينبغى أن يعين بالمكتبة فرد أو مجموعة من المتخصصين ، لتغطية مجالات الإدارة والإرشاد والتوجيه وخدمة الأطفال وتعليم الكبار ، وسائر وجوه النشاط الذى تزاوله المكتبة ، وأن يكون للمكتبة العامة فروع تخدم القراء الذين لايتيسر لهم الوصول إلى المكتبة المركزية بسهولة ، على أن تقام هذه الفروع قريبا من الأماكن التى يتردد عليها الناس لمختلف شئون حياتهم ، وأن تكون الخدمة بالمكتبة الفرعية لساعات طويلة ، وأن يشجع المواطنون على تقديم التبرعات لانشاء هذه المكتبات الفرعية ودعمها .

ويمكن أن يخصص بكل مدرسة فى القرية حجرة للمكتبة ، يختار مكانهابحيث يسهل ارتيادها مساء لراغبى القراءة من المجتمع المحلى ، إلى جانب التلاميذ ، على أن تزودها المكتبة المركزية بالأثاث والكتب وتعين (وتندب) لها الموظف المختص .

ويستعان على أداء نشاط المكتبة العامة « بمحطات » للكتب تؤدى أبسط وظائف المكتبة العامة ويلتقى فيها القارىء بمواد القراءة ، ومقرها ليس مخصصا للعمل المكتبى وحده كأن تشغل الكتب ركنا فى متجر أو مدرسة أو مكتب بريد ، ويقوم بعمل « محطة الكتب » متطوع من العاملين بمقر المحطة أو صاحب المتجر أو موظف البريد أو معلم المدرسة . ومجموعات كتب المحطة تتغير وتتبدل على دفعات .

الخدمة المكتبية المتنقلة :

من الممكن إنشاء خدمات مكتبية متنقلة فى المناطق النائية أو المنعزلة ، أو حيث تقتضى تضاريس الاقليم استخدام الدواب أو عربات الجر أو الزوارق فى أقاليم تكثر بها البحيرات والمستنقعات .

واستخدام سيارات الكتب فى هذا المجال من أكثر الوسائل إثارة لاهتمام الجماهير فى المناطق التى تمر بها السيارة ، وقد بدأ استخدام السيارة فى نقل الكتب فى مصر فى الثلاثينات من هذا القرن ، واتضح أنها تغنى فى بعض الحالات عن محطات الكتب وعن بعض فروع المكتبات .

وتحقق سيارات الكتب ميزات منها :

– تخفيض تكاليف الأداء إلى الحد الأدنى .

– مرونة مجموعات الكتب وتغيرها وفقا لمقتضيات الحال .

ومع ذلك ، ينبغى أن يوضع فى الاعتبار أن الدراسات الميدانية للمكتبات فى القرى أثبتت أن الريفيين يفضلون المكتبة الثابتة على المكتبة المتنقلة ، فالمجتمع الريفى أكثر تقبلا لنمط الخدمة المكتبية الثابتة ، لأنه يتمشى مع ميله الفطرى إلى الاستقرار لأن المكتبة الثابتة توفر مكانا للقراءة لاتوفره المكتبات المتنقلة ، وذلك لأن القراء لايشعرون معها بالحرج الذى يشعرون به مع سيارة الكتب حين يتزاحمون عليها وينتظرون اجراءات الاستعارة .

وعلى مكتبة القرية أن تقدم لقرائها مجموعات من كتيبات تعالج موضوعات محلية ، أو تكون قريبة مما اعتاد القراء أن يجدوه فى فصول مكافحة الأمية كأن تتناول القصص الدينى والأساطير الشائعة وقصص البطولة والرحلات وما إليها ، فتشبع المكتبة بذلك ميول قرائها بكتيبات

هى أقرب إلى التسلية منها إلى الدراسة والوعظ .

وهكذا نرى أن الخدمات التى تؤديها المكتبة تحددها ظروف المجتمع الذى تنشأ فيه ، بما يسوده من أفكار ومعتقدات وتقاليد واتجاهات فى الحياة ، وإذا ظلت المكتبة قريبة من مصالح المجتمع وميول أفراده كانت أقدر على سد احتياجاته .

ثانيا : تطور خدمات المعلومات والمكتبات

المكتبة مؤسسة حضارية نشأت منذ العصور القديمة ، على أن التنظيم العالمى الحديث للمكتبات يرجع إلى مائة عام تقريبا ، وقد ساير تطور تنظيم المكتبات وخدماتها التوسع الكبير فى الانتاج الفكرى من ناحية ، والتغيرات الاجتماعية والثقافية التى أدت الى ظهور أنواع مختلفة من المكتبات لخدمة الفئات التى أفرزتها هذه التغيرات ، فاتسع مفهوم المكتبة الشاملة فى الجامعات والعواصم ليشمل المكتبات المتخصصة ومكتبات البحوث والمكتبات المدرسية العامة بمستوياتها المختلفة . وتطورت مفاهيم التنظيم الفنى والخدمات من التصانيف الشاملة للمواد المطبوعة الى التصانيف المتخصصة فى حقول المعرفة المختلفة ، ونظم الفهرسة الوصفية والموضوعية الشاملة ، الى نظم تعنى بالتحليل والاحالات والانواع الجديدة من المواد المطبوعة ، وتقبل الانتقال من المعالجة اليدوية فى الفهارس المطبوعة وفهارس البطاقات الى المعالجة الآلية باستخدام الادوات الالكترونية الحديثة لاختزان المعلومات واسترجاعها ، وفق الاسس التى أقرتها المؤتمرات الدولية للاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات والاتحاد الدولى للتوثيق .

كذلك تطورت الخدمات المكتبية من وحدات مفردة قد تتعدى مجموعاتها الملايين فى المكتبات القومية العالمية ومكتبات الجامعات والمكتبات العامة ، الى الأخذ بفكرة النظام المكتبى الذى يجمع عددا من الوحدات بغية تنظيم عمليات الاقتناء ، والتنسيق بين المجموعات سعيا وراء شمول الموارد ، والحد من التكرار وخاصة فى المواد قليلة الاستعمال وخصوصا فى المجموعات الجامعية ، كما طبق بتوسع فى المكتبات العامة فى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن ، مع تزايد الوعى الاجتماعى ، وشيوع مفهوم ديمقراطية الثقافة . وجاء التطور الأخير فى الخمسينات مع ما اصطلح على تسميته بثورة المعلومات وماصحبها من تقدم تقنى فى هذا المجال ، فتأسس على البناء التحتى من المكتبات ومراكز التوثيق ، شبكات قطاعية وقومية واقليمية ودولية تستخدم خطوط التليفون والتلكس وأدوات الاستنساخ بعيدة المدى ، وأجهزة التليفزيون المستقبلة والمرسلة والاقمار الصناعية ، فى نقل المعلومات وتداولها .

وقد أسهمت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) اسهاما كبيرا فى التعريف بالمفاهيم الحديثة لتنظيم وخدمات المكتبات والمعلومات وتداولها – وخاصة فى العالم الثالث – وأعادت تنظيم نشاطها فى المكتبات والتوثيق والمعلومات بانشاء البرنامج العام للمعلومات الذى يجمع الآن هذه الأنشطة فى ادارة عامة واحدة .

وفى مصر بدأ على مبارك تنظيم الخدمات المكتبية الحديثة بداية كبيرة بانشاء دار الكتب الخديوية عام ١٨٧٦ ، على مثال دار الكتب الأهلية بباريس ، وأنشىء لها مبنى خاص عام ١٩٠١ يضم أيضا المتحف الاسلامى على ماجرى عليه العرف – منذ القدم – من الجمع بين المكتبة والمتحف فى مكان واحد .

ووجدت منذ أواخر القرن الماضى مكتبات تابعة للجمعيات العلمية (المجمع العلمى المصرى ، الجمعية الجغرافية) . كما انشئت مكتبات للبلديات فى عواصم بعض المحافظات (مكتبة بلدية الاسكندرية ١٨٩١) بلدية طنطا ، بلدية المنيا ، وغيرها) وفى الفترة نفسها وجدت المكتبات الجامعية مع المدارس العليا ، ومع الجامعة القديمة . على أن أول بوادر المكتبة الجامعية ظهرت مع الجامعة المصرية القديمة فى أوائل الثلاثينات ، حين شيد مبنى خاص لمكتبتها وفق الأصول المعمارية السارية لمخازن الكتب وقاعات المطالعة ومواصفات الأثاث الخاص بالمكتبات ، ونظمت المجموعات وفق النظام الذى كان متبعا فى مكتبة الفاتيكان .

وكان الاهتمام الباكر بالمكتبة عند التخطيط لانشاء الجامعة يدل على

فهم سليم لموقع المكتبة من الجامعة ، باعتبارها قلبها الناهض ، كذلك كانت المكتبة المدرسية - كما كانت المعامل - جزءاً لايتجزأ من تجهيز المدرسة الثانوية . ومنذ الخمسينات تزايد الوعى باهمية المكتبة فى المدرسة ، على أن التزايد الضخم لأعداد التلاميذ ، وقصور المبانى ، وعدم الربط فى العملية التعليمية بين المناهج المدرسية وخدمات المكتبة ، أمور أدت الى تحول مكتبة المدرسة - ان وجدت - الى نافلة .

وكان المأمول مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة التى جاءت بها ثورة يوليو ١٩٥٢ وانشاء وزارة الثقافة أن يبدأ عهد جديد للمكتبات العامة باعتبارها مكونا أساسيا فى التنمية الثقافيـــة ، ولكن الذى حدث أن دار الكتب جاوزت اختصاصها باعتبارها المكتبة القومية لجمع التراث والانتاج الفكرى ، وأنشأت عددا من الفروع فى القاهرة فتحملت عبء انشاء هذه الفروع بدلا من أجهزة الحكم المحلى . وأنشأت وزارة الثقافة - كذلك - جهازا للثقافة الجماهيرية يشمل المكتبات فى الاقاليم بدلا من أن تقوم بهذا العبء أجهزة الحكم المحلى فى المحافظات ، وفى الحالتين لم يكن مفهوم المكتبة العامة واضحا ، ولم تتح له الموارد الكافية البشرية والمادية .

وقد بدأت دراسة علوم المكتبات فى مصر عام ١٩٥٠ ، فى معهد تابع لجامعة القاهرة وكانت الدراسة فيه مسائية لأربع سنوات ، يلتحق به حاملو الثانوية العامة الذين يجتازون امتحان القبول ، ثم الحق المعهد بكلية الآداب وتحول الى قسم من أقسام الكلية ، وكان تصميم الدراسة على هذا المستوى متابعة للتأهيل التقليدى للمكتبيين ، فى حين تطور المفهوم ليكون الإعداد المهنى لخريجى الجامعات فى التخصصات المختلفة ، ليتوفر للمكتبى اساسا من المضمون قبل أن يعالجه بالفهرسة والتصنيف ، وليحقق المستوى المطلوب من الخدمة للفئات المختلفة من القراء ، وقد صحح الوضع فى السنوات الأخيرة تصحيحا جزئيا بانشاء دبلوم عال مسائى فى قسم المكتبات يلتحق به خريجو الجامعات من الكليات المختلفة .

وقد توفر فى العشرين سنة الأخيرة بمصر عدد من المتخصصين فى علوم المكتبات والمعلومات ممن درسوا فى الخارج أو أعدوا رسائل الماجستير والدكتوراه فى قسم المكتبات بجامعة القاهرة ، وبذلت جهود فردية لوضع قواعد للفهرسة ونظم للتصنيف وتنظيم أنواع المكتبات وخدماتها ، واقتباس نظم معالجة المعلومات باللغة العربية . وتكونت من ذلك كله حصيلة صالحة ، يمكن تنميتها ورعايتها لمواجهة احتياجاتنا فى الحاضر والمستقبل .

ثالثا: نحو اطار لتنظيم خدمات المكتبات العامة والمعلومات

يمكن تلخيص الاحتياجات الأساسية لتنظيم الخدمات المكتبية والمعلومات فى النقاط التالية :

- ربط تنظيم الخدمات المكتبية والمعلومات بخطط التنمية الشاملة فى المجالات والمستويات المختلفة ، حيث أصبح للمعلومات فى العصر الحاضر أهمية بالغة فى مجالات اتخاذ القرار والبحث العلمى والتعليم بمراحله المختلفة والتثقيف العام و بالتالى فى تكوين المواطن المستنير .

- أدت ثورة المعلومات والتطورات التكنولوجية الحديثة الى ضرورة تجاوز الاساليب التقليدية فى اختزان المعلومات واسترجاعها لإمكان السيطرة على القدر الهائل - المتوفر حاليا - من المعلومات ، والذى يتزايد يوما بعد يوم ، وتنظيمه بطرق تضمن الرجوع الى المعلومات فى تسلسلها التاريخى ، وفى شكلها وموضوعها ومستواها . كما تضمن سرعة أداء خدمة المعلومات لفئات المستفيدين منها .

وهنا تبرز أهمية المواءمة بين احتياجات الواقع المصرى وبين التكنولوجيا المتقدمة ، والاختيار الواعى فى عمليات التطوير فى الحاضر والمستقبل.

- الحصر الشامل لموارد المعلومات المتاحة حاليا فى مصر فى المعاهد والهيئات العلمية ومراكز البحوث والمكتبة القومية والمكتبات الفرعية ، فقد تجمعت هذه الموارد منذ أوائل القرن التاسع عشر فى مجموعات متميزة فى عصرها ، ولكنها لم تنم نموا مطردا يساير تطورات العصر ، ولم يتبع نسق موحد فى تنظيمها ، مما أدى الى تعذر

تكاملها فى القطاعات الموضوعية المختلفة وعلى المستوى القومى .

وتتميز موارد المعلومات عندنا بأنها غنية تمتد خلال احقاب متطاولة فى آلاف المخطوطات القديمة ، وهى لاتقتصر على اللغة العربية ، بل تتعداها الى عدد من اللغات الأجنبية ، الأمر الذى يحتاج معه حصرها وتنظيمها الى جهود مضاعفة بالقياس الى حصر المجموعات الحديثة وخاصة فى مجالات العلوم .

– مسايرة التطور فى الإعداد المهنى للعاملين فى المكتبات ومراكز التوثيق واخصائيى المعلومات ، لأن هذه التخصصات لم تعد مهنة يكفى لمن يزاولها أن يكون محبا للكتب أو خازنا لها ، بل يحتاج الامر الى توجيه خريجى الجامعات من كافة التخصصات اليها ، فالإعداد المهنى للعاملين فى مجال المعلومات يقتضى أساسا موضوعيا تبنى عليه عمليات التنظيم والتحليل والاستخلاص ، وخدمة المعلومات واستخدام الحاسبات ، والعمل فى المجالات الموضوعية المختلفة وعلى المستويات المتعددة : من مراكز البحوث الى مكتبات الأطفال ، انما هو تفريع فى التخصص الواحد والإعداد المشترك الواحد . ولايتعذر فى مصر الوفاء بالاحتياجات الكبيرة الى المتخصصين فى مجال المعلومات ، فهى تتعدى الآلاف حاليا كل عام .

– ضرورة دراسة الأماكن والمبانى المستخدمة أو المعدة لحفظ المعلومات ومعالجتها وتقديم الخدمة ، وكذلك الأثاث المستخدم والأدوات والآلات المساعدة للتصوير والاختزان والاسترجاع .

– ومن الضرورى مراجعة التشريعات والقوانين والقرارات والرسوم الجمركية الخاصة باستيراد وتصدير الكتب والدوريات ، وآلات التصوير ومعالجة البيانات ، وكذلك الخامات وقطع الغيار ، فضلا عن تشريعات الاسكان التى لاتعتبر المكتبات من المرافق العامة التى تدخل فى الحسبان عند تخطيط المجتمعات السكانية والمدن الجديدة .

– اجراء دراسة شاملة للتمويل المتاح حاليا فى مجال المعلومات وخدماتها ، وتحديد النسبة المئوية التقريبية لما قد يخصص للمعلومات فى الوزارات والهيئات ومراكز البحوث والجامعات والمدارس والمكتبات العامة ، لتوفير الموارد واستمرار نموها ، والانفاق على الأصول والخدمات .

التوصيات

على ضوء ماتقدم ومادار حوله فى المجلس من مناقشات تناولت احتياجات مصر الحالية من خدمات المكتبات والمعلومات وضرورة متابعة التطورات الحديثة فى هذا المجال – يوصى بمايلى :

أولا : توصيات عامة :

* اجراء دراسة شاملة لواقع خدمات المكتبات والمعلومات فى مصر يمكن على أساسها التخطيط لتطوير هذه الخدمات بحيث تغطى القطاعات الموضوعية المختلفة والمستويات المركزية والمحلية ، وتحدد الموارد البشرية والمادية لانشاء نظام قومى عام لخدمات المكتبات والمعلومات .

* وضع المواصفات القياسية للمبانى والأماكن المخصصة لخدمات المكتبات والمعلومات وخاصة فى الوحدات الصغيرة وابتداع الانماط القياسية والادوات المساعدة ، واقتراح الأماكن المناسبة لتيسير الخدمة وكفاءتها .

* توفير إعداد أساسى للعاملين فى المكتبات ومراكز المعلومات على مستوى خريجى الجامعات فى التخصصات المختلفة ، وتوفير احتياجات التوسع فى هذا الاعداد فى بعض الجامعات .

* توجيه اهتمام خاص لاتمام مشروع مبنى دار الكتب القومية ، لما لذلك من أهمية قصوى فى النهوض بخدمات المكتبات والمعلومات .

* اعطاء أولوية فى الخطط القومية والمحلية للتنمية الثقافية – من حيث التمويل والموارد البشرية والمادية – للتوسع فى انشاء وتطوير خدمات المكتبات والمعلومات باعتبارها ضرورة من ضرورات التنمية الشاملة

ثانيا: فى مجال المكتبات العامة :

* ضرورة انشاء ادارة عامة مركزية للاشراف على المكتبات العامة – تتبع وزارة الثقافة – تحكمها تشريعات محددة ، وتغذيها موارد مادية

سخية ، ويقوم على أمورها متخصصون يكون من عملهم ربط الخدمة المكتبية فى المدن بنظيرتها فى الريف ، والعمل على تحريك الكتب ومواد الاطلاع فى المكتبات : مركزية كانت أو فرعية .

* النظر فى تقرير ضريبة مكتبية خاصة – أسوة بما تفعله بعض الدول المتقدمة أو يخصص جزء من ميزانية التعليم والثقافة لمشروعات التنوير ، يكفل استحداث مكتبات عامة والنهوض بالموجود منها ، على أن تشارك السلطات المحلية بتمويل جزئى .

* انشاء مكتبات عامة فى القرى ويراعى فى تزويدها ميول الريفيين ومستويات قراءتهم بحيث يكون الاهتمام أولا بالكتب الدينية والادبية ، على أن توجه المكتبة قراءها الى قراءة ماينفعهم فى حياتهم العملية الوثيقة الاتصال بالزراعة مع تيسير استعارتهم للكتب .

* أن تقدم مكتبات القرى خدماتها مساء ، حين يفرغ الريفيون من أعمال الصباح مع مراعاة فصول السنة فى تحديد مواعيد العمل بها ، وكذلك مواسم الزراعة شتاء وصيفا .

* أن تكون أيام العطلة الأسبوعية فى مكتبات القرى فى غير أيام الجمع والأسواق والعطلات الرسمية .

* انشاء مكتبات بالمساجد – باعتبارها أهم الاماكن العامة فى القرى – تضم كتبا دينية وأدبية تؤكد القيم العليا ، وتغرى رواد المساجد بالقراءة كما تغرى الراغبين فى القراءة بممارسة العبادة فتجمع بذلك بين الدين والعلم .

ثالثا : فى مجال المعلومات :

* العمل على ايجاد نظام قومى للمعلومات يتكامل فى عدد من الشبكات التى تنسق الموارد والخدمات فى قطاعات مراكز البحوث والهيئات العلمية ، ومكتبات الجامعات ومكتبات المدارس والمكتبات العامة ، وتقوم فيه المكتبة القومية بدور رئيسى فى مجال المخطوطات وكتب التراث والانتاج الفكرى المصرى والعربى القديم والحديث . وتتألف شبكات المعلومات من بؤرات مركزية ووحدات فرعية حسب الموضوعات والمستويات المختلفة . وأساس النظام القومى للمعلومات التكامل ، ومعالجة التفتت فى الموارد والشمول فى الموضوعات الحيوية ، واتاحة تبادل المعلومات أفقيا ورأسيا ، ومتابعة التطورات الحديثة فى تقنية المعلومات واختيار الآلات والبرامج المناسبة ، والتوجيه الى تصنيع مايمكن تصنيعه من الأولى ، وتطويع الثانية لاستخدام اللغة العربية ، وتحقيق التعاون مع المجموعات : العربية والافريقية والاسيوية ومنظمات الأمم المتحدة والدول المتقدمة عن طريق الاشتراك فى شبكات المعلومات المتخصصة وخاصة فى المجالات العلمية باستخدام الأقمار الصناعية .

* اقرار نظام موحد للضبط البيليوجرافى ، وتقنين عمليات الفهرسة الوصفية والموضوعية وعمليات التحليل والاستخلاص ، والترجمة الآلية والنقل الصوتى بين الأحرف العربية والأحرف الافرنجية .

* حصر موارد المعلومات المتاحة فى فهارس مجمعة للموضوعات والمستويات المختلفة للوفاء باحتياجات طالبى المعلومات ، ابتداء من القارئين الجدد وفئات الأطفال والدارسين والمهنيين ، وانتهاء بأدق درجات التخصص فى المجالات المختلفة ، ومتابعة تحديد هذه الفهارس واستكمال الناقص فيها وتيسير ذلك بالاستعانة بوسائل التخزين والاسترجاع الالكترونية التى تتسع ذاكرتها لهذه الموارد مهما تضخمت ، ويمكن أن تعد النسخ المطلوبة منها إعدادا آليا .

* وضع المواصفات القياسية للمبانى والأماكن المخصصة لخدمات المعلومات ، وخاصة فى الوحدات الصغيرة ، وابتداع الأنماط القياسية للأثاث والادوات المساعدة ، واختيار المواقع المناسبة وتيسير الخدمات وكفاءتها .

* توفير إعداد أساسى للعاملين فى مجال المعلومات على مستوى خريجى الجامعات فى التخصصات المختلفة ، لمدة عام كامل ، يقضى العامل ثلاثة أشهر منه ملتحقا بإحدى المكتبات أو أحد مراكز البحوث بعد تطويرها فى نطاق النظام القومى للمعلومات ، وتعتبر سنة الدراسة هى سنة الخدمة العامة للخريجين ، ويمنح عنها مكافأة شهرية . كما تعد برامج تخصص لعام ثان فى الفروع المختلفة لمجالات المعلومات يؤهل من يجتازها بنجاح لمواصلة الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه .

* توفير التمويل من المصادر المختلفة للدولة والجهات المستفيدة من النظام القومى للمعلومات ، بحيث يتدرج مع توسيع آفاق النظام وشموله .

الاطار العام لمشكلات الكتاب فى مصر ومواجهتها

مشكلة الكتاب على المستوى العالمى :

ظل الكتاب ، منذ نشأة الطباعة ولعهود طويلة ، هو الوسيلة الاولى فى نقل المعلومات وحفظها وتداولها ، مؤديا بذلك دوره فى خدمة العلم والتعليم والثقافة والترويج والترفيه .

ولكنه أصبح منذ فترة قريبة ، يلقى منافسة حادة من كثير من الوسائل المتطورة للاعلام والتعليم والتثقيف . ومن ثم لم يعد وحده المادة المقروءة ، بل نافسته فى ذلك الصحف والمجلات العامة والمتخصصة ، والنشرات التى تنهال من مؤسسات كبيرة .

ثم جاء دور الاذاعة والتليفزيون و« الكاسيت »والفيديو وتأثيرها على الجماهير ، اذ يسرت لهم التماس المعارف والثقافة والتعليم والترويح عن النفس دون كثير من جهد أو مال ، بينما ارتفعت اسعار الكتاب الى نحو خمسة اضعاف ماكانت عليه منذ حوالى عشر سنوات ، نتيجة لارتفاع اسعار الورق ، وأجور العاملين فى جميع مراحل انتاج الكتاب ، ومع ذلك يحاول الكتاب تخطى هذه العقبات ، ليظل الأداة الهامة للعلم والمعرفة والاستمتاع الذهنى .

مصر ومشكلات الكتاب :

يعتبر الكتاب جزءا من حضارة مصر ، اذ اهتم المصريون القدماء بالكتابة وبالكتاب الذى مثل لديهم أهمية خاصة فى حياتهم الأولى والآخرة .

ومنذ العصر الوسيط أصبح للكتاب العربى أكبر الاثر فى ربط الأمة العربية بالفكر والعقيدة ، فساهم فى صيانة اللغة ، ودعم روابط الشعوب العربية .

وظلت مصر أمدا طويلا - بمؤسساتها ومفكريها وعلمائها - الموئل المنيع للكتاب العربى : تأليفا ، وطباعة ونشرا ، وتوزيعا . واستمر دورها نشطا فعالا فى هذا المضمار ، حتى مستهل النصف الثانى من القرن العشرين .

الخمسينات وجذور المشكلة :

وقد بدأت مشكلات الكتاب فى النمو تدريجيا ، حتى ظهرت فى مصر مع أوائل الخمسينات . ولم تكن متعلقة حينئذ بالمؤلف والقارىء ، بل ارتبطت بالطبع والنشر وأجور التأليف . وأصبح ذلك أمرا ملموسا فى أوساط المثقفين ، حتى أعربوا عن خشيتهم من انتقال مركز الكتاب من القاهرة الى غيرها من العواصم العربية .

ويمضى الوقت بدأت مشكلات الكتاب مع الأسعار والقراء ، اذ أخذ سعره فى الارتفاع وقراؤه فى التناقص ، مما استدعى حلولا ضرورية لمواجهة الموقف .

الستينات ومواجهة الأزمة : وقد ووجهت هذه الأزمة ، فى أوائل الستينات ، بخطة عملية أدت الى عبور هذه الأزمة ، سواء فى مجال : التأليف والترجمة والتحقيق ، أو فى مجال تيسير اقتناء الكتاب بالأسعار الملائمة لمختلف المستويات . كما اتخذت الوسائل المناسبة حتى اتسع نطاق التوزيع : محليا ، وعربيا ، وعالميا .

ولقد أمكن لهذه الجهود أن تغطى حقبة الستينات جميعها ، وامتدت

آثارها حتى مطلع السبعينات .

السبعينات ودور المجالس القومية :

تركت الظروف التى مرت بها البلاد ، منذ اواخر الستينات ، آثارا على جميع الأوضاع وخاصة الاقتصادية منها ، مما أدى تدريجيا الى تراجع وضع الكتاب وبدأ ذلك فى فترة لاحقة من السبعينات ، ثم ظهر بوضوح منذ منتصفها . اذ أخذت مشكلات الكتاب تفرض وجودها ، وتشغل جمهور المثقفين والمفكرين ، وفى هذه الآونة بدأت المجالس القومية ، تباعا ، القيام بالدور المنوط بها فى وضع الاستراتيجيات بعيدة المدى الى جانب اقتراح الحلول للمشكلات العاجلة الملحة .

ولقد كانت مشكلات الكتاب ، بجميع جذورها وفروعها ، من الموضوعات التى حظيت بعناية فائقة ، فبحثت فى شعب المجالس ولجانها ، كل حسب اختصاصه ، ونتج من ذلك عشرات البحوث والدراسات ، والتى خلصت – بعد مناقشات مستفيضة باجتماعات المجالس – إلى طرح المشكلات وحلولها ، ابتداء من السياسة الثقافية حتى صناعة الورق .

هذه الدراسة :

وتمثل هذه الدراسة – والتى تعتبر نظرة ختامية تتكامل مع الدراسات السابقة ولا تنفصل عنها – استجابة للموقف الرسمى بالاسراع فى حل مشكلات الكتاب حلا جذريا شاملا .

عناصر المشكلة

تتألف مشكلة الكتاب فى مصر ، فى الوقت الراهن ، من مجموعة من العناصر :

. عناصر عامة ترتبط بقضايا أساسية ، تحتاج الى خطط طويلة المدى ، يمكن أن تكون جزءا من نظرتنا المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ .

. عناصر خاصة تتعلق بتعديلات تشريعية أو اجراءات ادارية تحتاج الى حلول مباشرة فى المدى القصير .

أولا : العناصر العامة

وتخلص هذه العناصر المرتبطة بالقضايا الاساسية المؤثرة فى مشكلة الكتاب فى مجموعة من النقاط ، أهمها :

السياسة الثقافية :

ويلاحظ فى هذا المجال ، الحاجة الماسة الى توظيف " سياسة ثقافية عامة " ذات أولوية فى التنمية الشاملة ، الى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللتين لا يتيسر أداؤهما لأغراضهما الا بارتكاز على التنمية الثقافية ، التى هى فى صميمها تنمية للانسان فكرا واحساسا ، وفهما وسلوكا .

* المجتمع القارىء :

فما زلنا بعيدين عن ايجاد هذا المجتمع لأسباب كثيرة ، أهمها :

. ان الجهود التى بذلت منذ أواسط العشرينات ، لم تؤد حتى الآن الى تحقيق الالزام الكامل .

. أن مناهج التعليم السائدة حاليا ، تعتمد غالبا على التلقين ولاتؤدى الى ايجابية المتلقى ، ولم يتم الاتجاه بعد الى أن تكون العملية التعليمية ايجابية ، تركز على المفاهيم لا على جزئيات المعرفة ، هادفة الى تنمية نوازع الفكر والابداع .

* التأليف والترجمة :

فبالنسبة للتأليف : مايزال متروكا فى أغلبه لرغبة الفرد ، يتحمل وحده عناء الدراسة والبحث والابداع ، ومشقة مواجهة مطالب الحياة ، واحباط وصول إنتاجه الى القراء .

واذا كانت مصر قد عرفت فى تاريخها الحديث فترات ظهرت فيها حركات للتأليف ، نتيجة الاتصال بالحضارة الغربية الحديثة ، أو الاتجاه الى إحياء التراث والاصلاح الدينى ، أو اليقظة الوطنية والنضال السياسى ، أو التبشير بمبادىء العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقومية العربية – فان استغلال إمكانات التأليف المتوافرة لدينا اليوم ، يقتضى

استحداث حركة تقوم على مشروعات كبيرة فى العلوم والفنون والآداب توفر احتياجاتنا الحالية فى مجالات التخصصات المتعددة وفى التثقيف العام ، لفئات الاعمار والمستويات المختلفة ، وفق تخطيط شامل ترعاه الدولة والمؤسسات الخاصة وتوفر له التمويل اللازم .

وبالنسبة للترجمة : مازلنا نحتاج الى تطبيق خطة شاملة ، تستكمل الجهود التى بدأت منذ مطالع القرن التاسع عشر ، لتستوفى ترجمة الأعمال الأساسية فى حقول المعرفة المختلفة ، وتتابع المؤلفات الحديثة فى اللغات الأجنبية .

تطوير انتاج الكتاب :

ويعتبر هذا التطوير من القضايا الأساسية فى مشكلة الكتاب ، ومفتاح هذه القضية هو العمل على توطين التكنولوجيا بدلا من الاكتفاء بنقلها .

فبالنسبة للخامات : تظهر أهمية ذلك - أول ماتظهر - فيما يتصل بالخامات ، فقد بدأنا صناعة الورق الحديثة بداية طيبة منذ حوالى ثلاثين عاما ثم واجهت صعوبات فى التجديد والتوسع ، وتجرى منذ سنوات محاولات التغلب عليها ، وتتضح أهمية النهوض بهذه الصناعة فى تقديرات الاستهلاك المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ إذ يرتفع الاستهلاك المقدر عام ١٩٩٠ من ١٧٠,٠٠٠ طن الى ٤٣٧,٠٠٠ طن من ورق الطباعة ، ومن ٥٥,٠٠٠ طن من ورق الصحف الى ١٥٥,٠٠٠ طن . وكذلك الحال فى خامات الطباعة الأخرى ، كالاحبار والافلام والالواح .

ومن ثم ينبغى التأكيد على استمرار التوسع فى الانتاج المحلى ، وخاصة بالنسبة للورق ، اذ تتوافر خاماته الأولية ، مع العمل على تحقيق المواصفات العالمية فى الانتاج ، وقصر الاستيراد تدريجيا ، على مالا يمكن انتاجه محليا .

وبالنسبة للآلات : عانت صناعة الكتاب فى الثلاثين سنة الأخيرة من تقادم الآلات ، وتخلف ما استحدث منها ، ثم بدأ منذ سنوات قليلة تدفق آلات الطباعة الحديثة ، وخاصة عن طريق المعونات للمؤسسات الصحفية وللقطاع الخاص عن طريق بنك التنمية الصناعية . وقامت بعض المشروعات الكبيرة بمواقع هيئة الاستثمار وهيئة التصنيع ، ولكن مازالت الحاجة تدعو الى دراسة فنية شاملة للتطورات الحديثة فى فنون الطباعة ، وأنواع الآلات المستخدمة فى عملياتها المختلفة ، واحتياجات السوق الحالية والمستقبلة منها ، لتوفير الطاقات المطلوبة كما وكيفا ، والمتابعة الجديــة للوكـــلاء لتوفيـــر إمكانات الصيانة وقطاع الغيار اللازمة .

وبالنسبة للقوى العاملة : تعتبر القوى العاملة من أهم عناصر الانتاج ، وتعانى صناعة الكتاب حاليا من نقص شديد فى العمالة الفنية وتدهور مستواها ، وتقاسى من استنزاف الموجود منها بالهجرة الى البلاد العربية . ويحتاج الأمر الى خطة شاملة لتوفير العمالة لصناعة الكتاب بمستوياتها المختلفة ، فى برامج خاصة بكليات الهندسة ، لإعداد المهندسين المتخصصين فى فنون الطباعة من أقسام : الميكانيكا والكهرباء والالكترونيات والتصميم والانتاج والى برامج أخرى فى معاهد إعداد الفنيين لإعداد المشرفين الفنيين ، وكذلك لإعداد المشرفين المباشرين للتنفيذ ، والى برامج متعددة بمعاهد التدريب الفنى لإعداد العمال فى التخصصات المختلفة . على أن يراعى فى الخطة إعداد احتياطى لتغطية احتياجات البلاد العربية ، حتى لايمس الرصيد المطلوب للمطابع فى مصر .

أسواق التوزيع داخليا وخارجيا :

وترجع أهمية هذه القضية الى أن توسيع الأسواق يؤدى الى : توسيع دائرة التأثير الفكرى للكتاب ، والى زيادة الأعداد المطبوعة ، وبالتالى خفض التكلفة وزيادة التوزيع وتحقيق عائد أكبر للمؤلف والناشر ، مما يشجع على تأليف ونشر أعمال أخرى .

التوزيع الداخلى : وأول ماينبغى التفكير فيه لتوسيع السوق المحلية لتوزيع الكتاب فى مصر ، هو الاتجاه الى استدراك مافات حتى الآن من وضع خطة قومية لتعميم المكتبات بأنواعها المختلفة :

المتخصصة والجامعية والمدرسية والعاملة على نحو فعال ، وتيسير المجموعات المناسبة للبحث والدراسة والتثقيف العام ، وإعداد المبانى والتجهيزات اللازمة ، والتمويل المناسب والفنيين المتخصصين فى تنظيم وادارة هذه المكتبات مع التاكيد فى الخطة المقترحة على الاهتمام بالمكتبات العامة ، فهى أكثر أنواع المكتبات نصيبا من الإهمال حتى الآن . ويقتضى الأمر أن تستهدف الخطة انشاء مكتبة عامة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان ، بتكلفة قد لاتزيد عن خمسين قرشا لكل فرد .

اذ ان المكتبات هى العميل الاساسى للكتاب ، والأعداد التى تقتنيها منه تشجع المؤلف على الاستمرار فى التأليف ، وتضمن الناشر تكلفة لما ينشر .

وكذلك مازال التوزيع الداخلى يعتمد على عدد محدود من مكتبات البيع ، أضيف اليها مؤخرا عرض الكتب السيارة والرخيصة الثمن وحدها فى منافذ توزيع الصحف .

وتبقى الحاجة قائمة الى انشاء شبكة توزيع داخلى خاصة بالكتب بغية الوصول الى احتياجات القراء على امتداد الجمهورية .

التوزيع الخارجى : أما الأسواق الخارجية ، فقد كانت للكتاب أسواق تقليدية تشمل : البلاد العربية ، وبعض الأقطار الاسلامية ، وأفريقيا وجنوب شرق آسيا . وكان يعتمد على تلك الأسواق فى توزيع نسبة عالية مما يطبع فى مصر . على أن نطاق هذه الأسواق ضاق منذ أواخر الستينات لقيود التصدير والعملة ، ومنذ السبعينات لعوامل المقاطعة السياسية ، وأدى ذلك إلى رواج تجارة الكتاب المصرى فى بعض العواصم العربية عن طريق التزويد ، ويحتاج الامر - ليسترد الكتاب المصرى اسواقه الخارجية التقليدية ، ويفتح اسواقا جديدة - الى الاهتمام بعمليات التصدير عن طريق جهاز خاص للتوزيع الخارجى للكتاب ، يعتمد على مراكز للتوزيع ووكلاء فى الخارج .

التنظيم المهنى :

ومن القضايا الاساسية المحيطة بمشكلة الكتاب فى مصر ، تنظيم المهن المتصلة بالكتاب وتطويرها . ويكون التنظيم بتشجيع انشاء اتحادات للعاملين فيها ، ترتبط بالاتحادات الدولية ، كاتحادات المؤلفين والمترجمين والناشرين . ومن ذلك تنشيط الاتحادات العامة كاتحاد الناشرين وباعة الكتب والمكتبيين .

أما التطور فيكون بالانتقال بهذه المهن من الحرفية الى أن تقوم بها مؤسسات عامة وخاصة ، توضح الخطوط الفاصلة بينها ، وتنسق أعمالها فى خطة عامة لتأليف الكتاب وانتاجه وتوزيعه - ثم الانضمام الى مالم نشارك فيه من الاتفاقيات الدولية ، لتيسير حركة الكتاب وبخاصة الاتفاقية العالمية لليونسكو لحقوق التأليف .

البحوث :

ان متابعة التطورات فى مشكلة الكتاب بعناصرها المختلفة ، تقتضى انشاء مركز قومى للبحوث المتصلة بالكتاب رسالة وصناعة ليقوم بمايأتى : الدراسات الفنية ، ومتابعة التطورات الحديثة ، وجمع الاحصاءات وتحليلها ، واقتراح الخطط المستقبلة . وفى هذا الاطار ، ينبغى تطوير مركز تنمية الكتاب بالهيئة العامة للكتاب حتى يشارك فى تحقيق هذه الأهداف .

ثانيا : العناصر الخاصة

أما العناصر الخاصة المباشرة بالنسبة لمشكلة الكتاب ، فيتصل معظمها بالتشريعات أو بالاجراءات الادارية ، ويأتى فى مقدمة العناصر الخاصة :

- ضعف عائد التأليف أو الترجمة أو التحقيق أو أعمال التحرير .
- كساد التوزيع الداخلى ، وارتفاع اسعار الاعلان عن الكتب .
- ارتفاع الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية المفروضة على استيراد آلات الطباعة وقطع الغيار اللازمة لها ، وعلى الخامات المستخدمة فيها من ورق الطباعة وورق التغليف والأفلام والزنك والاحبار ، وغيرها .
- مشكلة التصدير ويتمثل أهمها فيما يأتى :

• كثرة الاجراءات والمستندات المطلوبة للقيد فى سجل المصدرين .

• تعدد البيانات والخطوات التى تتخذ قبل السماح بتصدير الكتب والتى لاتخلو من تعقيدات ادارية .

• كثرة وتنوع الجهات الرقابية التى يؤخذ رأيها قبل صدور اذن تصدير الكتاب ، وعلى رأسها : لجنة البت فى عمليات تصدير واستيراد الكتب والتى يرأسها رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للكتاب ، والتى لها حق الاطلاع على المستندات الدالة على الثمن والاعتراض على السعر ومناقشة الخصم الممنوح للمستورد الاجنبى .

• ضرورة استرداد قيمة الكتاب المصدر الى الخارج بالسلعة الأجنبية وخلال مدة محددة ، وعدم استقرار التشريعات الخاصة بهذا الموضـــوع .

• اذا زاد طرد الكتب المرسل بالبريد عن كيلو جرامين فقط ، فيشترط تسليمه الى المكتب الرئيسى لهيئة البريد بالقاهرة ، وبعد الحصول على اذن تصدير من الجهة المختصة

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وما دار فى المجلس من مناقشات ، وعلى ضوء جميع الدراسات السابقة التى أنجزتها المجالس بشأن هذا الموضوع ، يرى المجلس :

* ضرورة التأكيد على تنفيذ التوصيات التى تضمنتها الدراسات السابقة للمجالس والمتصلة بمشكلات الكتاب فى عمومها وخصوصها ، مع ايداع هذه الدراسات مركز المعلومات بالامانة العامة ، ليتيسر لجميع المعنيين طلبها والرجوع اليها .

ثم أوصى المجلس بما يأتى :

توصيات المدى الطويل

فى شأن القراءة والتأليف :

* وضع وتنفيذ سياسة ثقافية عامة ، تجعل للثقافة أولوية فى التنمية الشاملة الى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

* توحيد الجهود فى سبيل ايجاد المجتمع القارئ وذلك عن طريق ماياتى :

– تحقيق الالزام الكامل فى مرحلة التعليم الاساسى .

– مراجعة مناهج التعليم العام والتعليم الجامعى ، بحيث لايعتمد فيها على التلقين ، وانما توجه الى نوازع الفكر والابداع ، وتركز على المفاهيم لا على جزئيات المعرفة .

* استحداث حركة للتأليف والترجمة ، تقوم على مشروعات كبيرة فى العلوم والفنون والآداب ، وتحقق توافر احتياجاتنا الحالية فى مختلف مجالات التخصصات وفى التثقيف العام ، ولفئات الاعمار والمستويات المختلفة ، وفق تخطيط شامل ترعاه الدولة والمؤسسات الخاصة ، وتوفر له التمويل اللازم .

فى شأن تطوير انتاج الكتاب :

* العمل على التوسع فى انتاج الأنواع المختلفة من ورق الطباعة والأحبار ، والبدء فى انتاج الخامات الأخرى كالأفلام والألواح .

* القيام بدراسة فنية شاملة للتطورات الحديثة فى فنون الطباعة ، وأنواع الآلات المستخدمة فى عملياتها المختلفة ، مع دراسة احتياجات السوق الحالية والمستقبلة منها ، لتوفير الطاقات المطلوبة : كما وكيفا .

* وضع خطة شاملة لتوفير القوى العاملة لصناعة الكتاب ، بمستوياتها المختلفة فى برامج خاصة بكليات الهندسة ، ومعاهد إعداد الفنيين ، ومعاهد التدريب الفنى وذلك على النحو الآتى :

– برامج خاصة بكليات الهندسة :

لإعداد المهندسين المتخصصين فى فنون الطباعة ، من أقسام : الميكانيكا والكهرباء والالكترونيات والانتاج .

– برامج فى معاهد إعداد الفنيين :

لإعداد المشرفين الفنيين ، وكذلك المشرفين المباشرين للتنفيذ .

– برامج متعددة بمعاهد التدريب الفنى :

لإعداد العمال فى التخصصات المختلفة .

* انشاء مركز قومي للبحوث المتصلة بالكتاب : رسالة وصناعة ، يقوم بالدراسات العلمية والفنية ، ومتابعة التطورات الحديثة ، وجمع الاحصاءات وتحليلها واقتراح الخطط المستقبلية .

توصيات المدى القصير

تشجيع التأليف والترجمة :

* زيادة الاهتمام بتشجيع التأليف والترجمة ، وذلك عن طريق ماياتي :

– التوسع في جوائز الدولة التشجيعية ، مع النظر في رصد جوائز مالية سنوية لدور النشر ، تمنح لأحسن الكتب التي تصدرها في مختلف فروع العلم والفكر والثقافة .

– مضاعفة الاعتمادات الخاصة بشراء الكتب في أجهزة الدولة المختلفة لتعزيز مجموعات المكتبات بها ، وبخاصة المكتبات الجامعية والمدرسية والمكتبات العامة .

التوزيع الداخلي :

* تشجيع التوزيع الداخلي للكتب ، وذلك باتخاذ الاجراءات الآتية :

– منح تيسيرات خاصة لانشاء مكتبات البيع .

– تخصيص مواقع لبيع الكتب في فروع المحلات الكبرى .

– تخفيض رسوم الاعلان عن الكتب ، تخفيضا خاصا ، في وسائل الاعلام القومية بمختلف مؤسساتها وأجهزتها .

تيسير استيراد لوازم الانتاج :

* العمل على تيسير استيراد لوازم انتاج الكتاب بمختلف الوسائل والاجراءات وفي مقدمتها :

– مراجعة التعريفة الجمركية الصادرة عام ١٩٨١ ، بهدف تعديل البنود الخاصة بالرسوم الاضافية على لوازم انتاج الكتاب ، من آلات وخامات ، وغيرها ، تشجيعا على ادخال التطورات الحديثة في فنون الطباعة ، وخفضا لتكلفة الانتاج .

تشجيع تصدير الكتاب المصري :

* ضرورة الاسراع باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتشجيع تصدير الكتاب المصري ، وفي مقدمتها :

– اعمال القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، بشأن تنظيم التعامل في النقد الأجنبي ، والذي ينص في الفقرة الثانية من مادته الثانية علـى أن « يستثنى من شروط المدة حصيلة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في جمهورية مصر العربية » .

– اعادة النظر في القرار الوزاري الصادر من وزارة الاقتصاد برقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ بما يكفل تشجيع تصدير الكتاب المصري .

– رفع الرقابة الحالية عن الكتب المصدرة ، مادامت هذه الكتب نفسها يسمح بتداولها في مصر الأمر الذي يستلزم اعادة النظر في الدور الرقابي الذي تقوم به لجنة البت في تصدير واستيراد الكتب التي يرأسها رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للكتاب ، اذ هي في المقام الاول ناشر مثل باقي الناشرين الذين يشتغلون بصناعة الكتاب ويتنافسون في تصديره الى الخارج .

– الغاء جميع القيود المفروضة على تصدير الكتب عن طريق الطرود البريدية من جمركية ونقدية .

· مع السماح لجميع مكاتب البريد المنتشرة في انحاء الجمهورية ، بقبول ارسالها بالبريد ، ومعاملتها معاملة الرسائل العادية .

– تخفيض رسوم النقل الجوي للكتاب على شركات الطيران الوطنية ، وبخاصة الى البلاد التي لا تربطنا بها طرق اتصال برية أو بحرية .

مواجهة تزوير الكتاب المصري :

* تيسير توزيعه في الخارج ، حيث ان استمرار وجوده في الاسواق الخارجية يقضي على ظاهرة التزوير .

* العمل على منع دخول الكتب المزورة الى مصر ، سواء في المعارض السنوية أو غيرها ومناشدة جميع الدول العربية ان تعمل على

منع هذه الكتب ، والتعامل مع الناشرين الأصليين لها .

الكتاب والنشر فى مجال الفنون

تؤدى الفنون دورا هاما فى البناء الحضارى ، لما لها من آثار فعالة سواء من الناحية الفنية ، أو الفكرية ، أو النفسية ، أو الترويحية ، بالاضافة الى مالها من آثارعملية ملموسة ، اذ تعتبر ، فى جانب من جوانبها ، وسائل ارشادية وتعليمية ، يمكن من خلالها بث القيم ، وتزكية الجوانب الايجابية فى السلوك الاجتماعى ، وتنمية الانتماء الوطنى .

وقد كان لانتشار الاذاعة المسموعة ثم المرئية ، فى بلادنا ، أثر مباشر فى تيسير تذوق الفنون بأنواعها المختلفة ، ومد تأثيرها الى القاعدة العريضة من الجماهير ، الا أن ذلك كله مرهون بلحظات زمنية من الاستماع أو المشاهدة ، قد لايبقى منها ، احيـــانا ، الا آثارها الترويحية .

أما فى مجال الثقافة والمعرفة الفنية ، فسيظل الكتاب هو العامل الأساسى ، باعتباره مستقر الكلمة وحافظها وموثقها .

ولكن دوره عندنا فى هذا المجال ، مازال قليل الأثر ، محدود الانتشار ، اذ ان الكتاب وروافده من المجلات المتخصصة ، لم يتح لها بعد أن تقوم بدورها المنشود فى ميدان الفنون ، سواء فى مجالات التعليم والتدريب ، أو تذوق الابداعات الفنية ، والقاء الضوء التحليلى والنقدى على حياة مؤلفيها ، وتأثير هذه الحياة فى أساليبهم ، ومدى تفاعل هذه الأساليب مع المجتمع ، بالاضافة الى ارشاد المتذوقين الى حيثيات الحكم الجمالى على الأعمال الفنية بفروعها المتنوعة .

ومن ثم تظهر أهمية تنشيط دور الكتاب ، من ناحية الكم والكيف ، تأليفا وترجمة ليساهم فى تطوير فنوننا : مسرحية ، وسينمائية ، وموسيقية ، وتشكيلية ، وجعلها ، قدر الامكان ، فى متناول الجميع : تعليما وتدريبا ، وتذوقا وتثقيفا ، فى المدرسة أو خارجها ، الى جانب مايمكن أن تخصصه الصحف من حيز ثقافى فنى ، يشرف على إعداده خبراء متخصصون .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وما أكدته تقارير ومناقشات المجلس السابقة ، عن أهمية دور الفنون : تعبيرية وتشكيلية فى بناء التنمية الشاملة ، وما للكتاب من دور أساسى فى التعليم والتنمية الثقافية ، يوصى بما يأتى :

* فى شأن الفنون عامة :

– اصدار سلسلة عن « الشوامخ » تشمل التعريف بكبار الفنانين المصريين وأعمالهم ، فى مجالات الفنون المختلفة : المسرح ، والسينما ، والموسيقى ، والفنون التشكيلية .

. مع استكمال اصدار المجلات المتخصصة فى فروع الفنون المختلفة . ودعوة الصحف اليومية الى زيادة مشاركتها فى نشر الثقافة الفنية بطريقة فعالة . ويمكن أن يتم ذلك بتخصيص ورقة من كل صحيفة (فى حيز الملزمة) ، بحيث يجتمع لدى القارىء فى نهاية كل شهر مايمثل كتابا مستقلا ، وبمضى الوقت تتكون لديه مكتبه فنية متكاملة .

– إعداد مرجع شامل – بمعرفة كبار المتخصصين – يتضمن عيون التراث المصرى فى مجال الفنون .

– أن تتعاون مختلف الجهات المعنية بالتأليف والنشر ، على التعريف بتراثنا الفنى ونهضتنا الفنية المعاصرة ، عالميا ، عن طريق وضع مؤلفات باللغات الأجنبية الحية ، يقوم بتأليفها نخبة من المتخصصين المصريين .

– ترجمة دوائر المعارف العالمية فى الفنون ، وأمهات كتب الفن وعلم الجمال .

– العناية بالتوسع فى انشاء معاهد أو أقسام تخصصية ، تقوم بإعداد المترجمين الاكفاء لهذا المجال ، على ايدى المتميزين من خبراء الفنون لغة وتخصصا .

– العمل على تيسير تداول كتب الثقافة الفنية ، بين القراء بفئاتهم المختلفة ، وبأسعار فى متناول الجميع .

. مع دعوة الوزارات ، والهيئات المختلفة وخاصة النقابات المهنية

والعمالية الى اقتناء عدد من الكتب التى تصدر عن الفنون ، بحيث يتيسر وجودها فى مكتبات النوادى ، والوحدات المجمعة ، والجمعيات ، والنقابات ، لتزويد من يشاء فى الريف والحضر ، من مختلف الفئات ، بما يحتاجه من ثقافة فنية .

– أن تتضافر جهود كافة الجهات المعنية بنشر الفنون وتنميتها ، وفى مقدمتها : النقابات الفنية والمهنية وأكاديمية الفنون ، وأجهزة وزارات التعليم والثقافة والاعلام ، فى العمل على تشجيع النشر والتأليف فى المجالات الآتية :

أولا : فى مجال السينما :

* تشجيع نشر وتأليف الدراسات الفنية عن تاريخ صناعة السينما ، وارتباطها بالمجتمع ، والاهتمام بوضع دليل للسينما المصرية والعربية .

* ترجمة أمهات الكتب فى مختلف الموضوعات المرتبطة بالفن السينمائى مثل : الفيلم التسجيلى ، نظريات الفيلم ونقدها ، اتجاهات النقد السينمائى ، التذوق السينمائى ، كتابة السيناريو ، فن كوميديا السينما ، السرد الفيلمى المعاصر، فن موسيقى الأفلام ، تاريخ السينما .

* نشر التجارب الذاتية لفنانينا فى مختلف فروع الفن السينمائى كالاخراج والتمثيل والسيناريو والتصوير .

ثانيا : فى مجال المسرح :

* تشجيع نشر وتأليف مختلف المراجع عن أحدث الاتجاهات فى فنون المسرح كالاخراج والديكور لنشر الثقافة المسرحية .

* استكمال وإعادة نشر ترجمات عيون المسرح العالمى على نطاق واسع ، على أن تقوم الهيئة العامة للكتاب بدور بارز فى هذا المجال .

* إعداد ببليوجرافية مصرية عن المسرح والمسرحيين .

ثالثا : فى مجال الفنون التشكيلية :

* إعداد كتب لجميع المراحل التعليمية فى شتى الموضوعات المرتبطة بالفنون التشكيلية مثل : تاريخ الفن العام ، تاريخ الفن التشكيلى المصرى ، تعليم الرسم والنحت والأشغال والحرف التقليدية ، طرق ومناهج التربية الفنية .

* الاهتمام بنشر وتأليف كتب للتثقيف الجماهيرى عن الفنون التشكيلية فى مختلف مجالاتها ومنها : تاريخ مراحل الفن التشكيلى المصرى فى شتى عصوره ، التعريف بالمتاحف المحلية والعالمية فى تصنيفها النوعى ، أنواع الفنون الشعبية والتطبيقية ، جذور حركة التشكيل المصرى بملامحها واتجاهاتها . مع ترجمة هذه الكتب الى اللغات الأجنبية .

* تجهيز كتالوجات شاملة عن فنانى مصر التشكيليين ، تشتمل على نماذج مختارة من أعمالهم باللغة العربية ، وترجمتها الى اللغات الأجنبية ، وطبع مستنسخات من أعمالهم على الكروت والملصقات السياحية .

* أن تترجم الى اللغة العربية أمهات كتب التشكيل عن تاريخ الفن المصرى القديم ، وتاريخ الفن التشكيلى العالمى ، والنقد واتجاهاته فى الفن التشكيلى ، وحياة مشاهير فنانى التشكيل العالميين وأعمالهم .

الكتاب والنشر فى مجال الموسيقى

ارتبط تعليم الموسيقى وتذوقها فى بلادنا – عبر قرون عديدة – بأسلوب التواتر الشفوى حتى انشئت معاهد موسيقية متخصصة ، فى القاهرة مابين ثلاثينات وستينات القرن العشرين ، فعملت على تكوين الموسيقى المحترف : معلما ، أو باحثا ، أو فنان أداء .

وصاحب ذلك تبلور الوعى بقيمة مأثورات الشعب وفنونه ، ومن ثم أنشىء مركز الفنون الشعبية ، ثم المعهد العالى للفنون الشعبية ، فى الفترة الأخيرة . وهكذا دخل حياتنا الثقافية مجال جديد من مجالات دراسة الفنون ، ومن بينها الموسيقى ، ليساند أهداف معاهد الموسيقى ، ويغذيها بالمادة الشعبية المصرية .

كما شهد القرن العشرون ظهور وسائل الاتصال الجماهيرى من اذاعة وتليفزيون وسينما ، وتغلغلها فى حياة الانسان المصرى ، وشغلت

الموسيقى فيها حيزا هاما على اختلاف برامجها وأهدافها .

ثم كان لوسائل النشر الميكانيكى للموسيقى - كالاسطوانة والشريط والكاسيت - أثرها الكبير فى توسيع رقعة " الاستهلاك الموسيقى " ، مما غير من نمط " التجربة الموسيقية " فى حياة الفرد العادى ، فأصبح الانسان المصرى مستهلكا لألوان متنوعة من الموسيقى ، مختلفة المستويات فنيا وفكريا ، بدءا من الموسيقى الشعبية ، الى أغانى المطربين ، الى فنون التراث الموسيقى ، وموسيقى الحضارة غربية أو مصرية ، والموسيقى التصويرية للمسرح والسينما ، ثم ألوان موسيقى الجاز الوافدة التى انتشرت انتشارا لافتا بين الشباب .

* غير أن هذا الانتشار الواسع للموسيقى « سماعا » لم يحدث الآثار المرجوة فى رقى الوجدان أو ثقافة المواطن وسلوكه لأن هذا النوع من السماع السطحى ، يفرغ « التجربة الموسيقية » من مضمونها وهدفها الثقافى .

ذلك لأن الأدوات المهيئة لدور التثقيف والتربية الجمالية - وعلى رأسها الكتاب - لم تتوفر بعد بالقدر المناسب ، مما أحدث هوة واسعة بين الكم الموسيقى المنشور « سماعا » وبين الكلمة المنشورة عن الموسيقى ، والتى تخاطب عقل المستمع ، وتثرى تجربة الاستماع ، وترتفع بالموسيقى فى حياته عن هدف تزجية الفراغ ، الأمر الذى يستدعى مقابلة هذا الكم " المسموع " بالعنصر العقلانى من خلال الكتاب والمجلة الموسيقية .

ومع تقدير الجهد المبذول ، منذ الخمسينات - سواء من قبل الهيئات أو الأفراد - فى سبيل نشر الكتب المؤلفة أو المترجمة عن الموسيقى ، وخاصة مانشر فى " الألف كتاب " ، فان المحصلة النهائية تبدو ضئيلة ، اذا قورنت بالانتاج الموسيقى الواسع ، وتزداد ضآلتها - مقارنة بالاستهلاك السماعى - اذا روجعت الكتب العلمية أو التى تقدم اضافات حقيقية مبتكرة فى مجالات : التعليم الموسيقى ، أو التربية الموسيقية ، أو التذوق الجماهيرى .

ومن هنا ، وحتى يكون لفن الموسيقى قوة معنوية حقيقية ، لها دورها فى تنمية الفرد والمجتمع ، ينبغى أن يلقى موضوع الكتاب والنشر الموسيقى عناية خاصة ، وذلك عن طريق :

• خطة متكاملة ، يكون هدفها نشر المراجع المتخصصة فى الموسيقى ، وكتب التذوق والتثقيف الجماهيرى ، وتعميق الحركة الموسيقية ، ونشر الثقافة الموسيقية بين المثقفين ، على أن تخصص نسبة " سنوية " لنشر الكتب الموسيقية ، فى اطار خطة التنمية الثقافية ، منها : عدد مناسب من الكتب المتخصصة ، ومثلها للتذوق ، وللأطفال .

• وفى هذا الاتجاه ، يمكن للجهات القائمة على النشر تشكيل لجنة ، من الكفاءات الموسيقية والثقافية لوضع خطة نشر الكتاب الموسيقى ، واختيار المؤلفين والمترجمين ، مع الاستفادة من التجارب السابقة ونتائجها ، سلبا وايجابا .

التوصيات

وفيما يلى توصيات محددة فى المجالات المتعددة المتصلة بالموسيقى :

١- التأليف فى مجال المراجع الموسيقية المتخصصة :

يوصى بتأليف ونشر مايلى :

- كتب التربية الموسيقية : على مستوى الحضانة ومرحلة التعليم الأساسى وتوفير كتب المعلم وكتاب الطفل ، مع العناية بطرق التربية الحديثة ، وتطبيق مايتلاءم منها مع بيئتنا ، واصدار مجموعات مدروسة من كتب أغانى وألعاب الأطفال ، مع ربطها بالتراث الشعبى .

- الكتب المتخصصة فى دراسة مناهج تدريب العزف على الآلات الموسيقية بأنواعها الغربية والشرقية ، مع تحديثها وربطها بإبداع المؤلفين المصريين .

- مراجع الدراسات الموسيقية المتخصصة فى المجالات النظرية المختلفة مثل : مراجع الهارمونية التقليدية والحديثة والمقامية (التى ابتكرها الأساتذة المصريون على أساس المقامات العربية) - الكنترابنط الغربى والفوجة والكنترابنط المقامى العربى المبتكر - التحليل الموسيقى - علم الآلات والتوزيع الأوركسترالى - تربية الصوت ودراسات تطويعها للغة العربية - نصوص التراث الموسيقى العربى مدونة تدوينا محررا - كتب تاريخ الموسيقى لشتى العصور ، مع العناية بالتأريخ للموسيقى المصرية وظواهرها المتعددة ، كالمسرح الغنائى - دراسات الفولكلور الموسيقى والدراسات الاثنوموزيكولوجية .

– تراجم أعلام الموسيقى : مصريين وعربا وعالميين .

– النصوص الموسيقية للفولكلور المصرى الموسيقى ، مدونة ومحققة بشكل علمى ، على أن يكون النشر شاملا للتدوين والتسجيل الموسيقى معا .

– تحقيق ونشر مخطوطات الموسيقى العربية واعادة طبع المراجع الهامة فى الموسيقى العربية وكتب التراث الموسيقى النادرة .

– نشر الرسائل العلمية القيمة والمبتكرة فى الموسيقى .

– إعداد قاموس عربى شامل للمصطلحات الموسيقية .

– ثبت ببليوجرافى يصدر دوريا للتعريف بأهم مانشر من الكتب الموسيقية عربيا ودوليا مع تقييم لها ، والعمل على تداوله وتبادله مع الهيئات العلمية الدولية المتخصصة فى هذا المجال .

– إعداد موسوعة عربية موسيقية ونشرها فى طبعة سهلة التداول .

– القواميس والمراجع ، مع عدم اغفال ذكر أسماء اعلام الموسيقى عند وضع المراجع الثقافية العامة من الموسوعات والقواميس .

٢– التأليف فى مجالات الموسيقى والتثقيف الجماهيرى :

يوصى بتأليف ونشر مايلى:

– كتب موسيقية مبسطة تتيح للطفل قراءة وثقافة موسيقية تحبب اليه الاستماع الواعى للموسيقى ، وذلك فى سلاسل رخيصة الثمن ، تراعى فيها اللغة المبسطة والصور المشوقة ، وتنشر فيها طبعات خاصة تضم أسطوانة أو شريط كاسيت مسجل عليه الموسيقى ، وذلك لتعميق متعة الاستماع والقراءة معا .

– سلسلة رخيصة الثمن من كتب التثقيف الجماهيرى عن الموسيقى المصرية وأعلامها وعن الموسيقى العربية وأعلامها .

– سلسلة ميسرة عن الموسيقى الغربية ومذاهبها وأعلامها وشرح تحليلى لروائعها ، ولاسيما الموسيقى السيمفونية ، والأوبرا وموسيقى الباليه ، على أن تكتب خصيصا لتلائم القارىء المصرى .

– العناية بكتب الثقافة الفنية العامة التى تبرز وحدة المعرفة وتؤكد وحدة الفنون ، مثل الكتب عن : الموسيقى والأدب – الموسيقى والمسرح – الموسيقى والشعر – الموسيقى والفن التشكيلى – الموسيقى والسينما – علم الاجتماع الموسيقى – علم النفس الموسيقى – فلسفة الجمال .

٣– فى مجال الترجمة :

– تدعيم الترجمة للكتب الموسيقية ، سواء فى مجال المراجع التخصصية أو كتب التثقيف الجماهيرى ، على أن تتضمن الكتب المترجمة ملحوظات وهوامش تربط النص المترجم بالوضع الموسيقى عندنا تعميما للفائدة .

٤– اختيار المؤلفين والمترجمين :

– مراعاة الدقة فى اختيار القائمين على تأليف كتب التذوق والتثقيف الموسيقى ، ليكونوا على مستوى التخصص الجامعى والأكاديمى ، دراسة ولغة ، مع قدرتهم على التبسيط ، أما الكتب المتخصصة فتتولى معاهد وكليات الموسيقى تكليف الدارسين المتخصصين بتأليفها ، وفقا لمعايير علمية وفنية دقيقة .

– اعتبار المؤلفين والمترجمين للموسيقى باللغة العربية من الخبرات النادرة ، التى تستحق مكافآت مالية متميزة ، تشجيعا لهم على بذل الجهود لوضع المصطلحات العربية الموسيقية التى لم تدخل بعد الى اللغة العربية .

٥– المجلة الموسيقية :

من أهم روافد الكتاب وهى وسيلة هامة للمتابعة المستمرة للأحداث الثقافية ولذلك يستدعى الأمر ضرورة اصدار مجلة موسيقية متخصصة ، دوريا ،لنشر البحوث والدراسات الموسيقية المصرية والعالمية ، بأقلام الباحثين المتخصصين .

٦– النشر الموسيقى :

– سرعة العمل على انشاء اقسام للطباعة الموسيقية فى كل مطابع الدولة : المطبعة الأميرية ، هيئة الكتاب ، وغيرهما . وتشجيع القطاع الخاص على ارتياد هذا المجال

– توفير وسائل الطباعة الموسيقية للهيئات التعليمية الموسيقية ، مثل : معاهد أكاديمية الفنون وجامعة حلوان للمساهمة فى نشر الثقافة الموسيقية باعتبار أن نشر مدونات الموسيقى جزء جوهرى فى أى نهضة موسيقية .

٧– استيراد الكتب والمواد الموسيقية :

– العمل على تشجيع استيراد الكتب والمراجع الموسيقية ، والنوتات التعليمية ، والمدونات الأوركسترالية ، والأسطوانات – من الخارج ، مع تيسير اجراءات الاستيراد وتشجيع المستوردين بتطبيق الاعفاء الجمركى عليها تطبيقا فعليا ، كوسيلة لربط حركة النشر والثقافة الموسيقية بأهم مايدور فى العالم .

التعريفة الجمركية وصناعة الكتاب

بدأت فكرة إعداد جدول عمومي دولي بتوصية من المؤتمر الاقتصادي العالمي في مايو ١٩٢٧ ، وقامت لجنة من الخبراء باعداد جدول تسويقي ، في جنيف عام ١٩٣١ ، وقد روجع الجدول عام ١٩٣٧ .

وفي عام ١٩٤٧عقدت في جنيف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وتقررت فيها الأسس والمبادىء لتحديد القيمة للأغراض الجمركية . وفي عام ١٩٤٨ قام الاتحاد الجمركي الأوربي بدراسات لوضع تعريفة جمركية عامة وانشاء جدول تعريفة عن طريق اتفاقية دولية ، على أن يؤخذ في الاعتبار الأسس التي وضعتها اتفاقية الجات لتحديد القيمة للأغراض الجمركية .

وفي ٢٥/١٢/ ١٩٥٠عقدت اتفاقية بروكسل للقيمة وألحق بها جدول اطلق عليه تعريفة بروكسل ، وفتح باب التوقيع على الاتفاقية في الوقت نفسه الذي صدرت فيه اتفاقية انشاء مجلس التعاون الجمركي . ووضعت اتفاقية بروكسل موضع التنفيذ اعتبارا من ٢٨/٧/١٩٥٣ .

وصدر الجدول وهو يحوى ١٠٩٧ بندا مجمعة في ٢١ قسما ومرتبة في ٩٩ فصلا . وصدرت لجدول التعريفة مذكرات تفسيرية وفهرس أبجدى . كما يصدر مجلس التعاون الجمركي بصفة مستمرة قرارات تنفيذ للسلع المختلفة بناء على استفسارات جمارك الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتفاقية .

ويتمشى جدول تعريفة بروكسل مع التبويب النموذجي للتجارة الدولية الذى وضعته الأمم المتحدة بقصد تنسيق احصاءات التجارة الخارجية على مستوى دولي .

وجدول تعريفة بروكسل لايمنع حق أي دولة في تحديد فئات الضرائب الجمركية الخاصة بها ، لذلك لايمنع ادخال أي تقسيمات فرعية في نطاق البنود الرئيسية كما يجيز للدول النامية أن تدمج عدة بنود في بند واحد اذا لم تكن هذه البنود لازمة لها .

ولم تنضم مصر حتى الآن الى اتفاقية بروكسل للتنمية الا أنها أخذت بمضمون تعريفة بروكسل في المادة ٢٢ من قانون الجمارك المعمول به حاليا (القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته) . وعدم الانضمام يتيح لمصر أخذ ماينـاسبها دون الالتزام بما قد لايناسب ظروفها من هذه الاتفاقية .

على أن مصر ارتبطت بالجدول الموحد للتعريفة الجمركية لدول الجامعة العربية وهو يطابق الى حد كبير جدول تعريفة بروكسل . فقد وقعت مصر وأودعت وثائق انضمامها الى اتفاقية الجدول الموحد بدول الجامعة العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي للجامعة في ٢٥/١/١٩٥٦ . وتقضى هذه الاتفاقية بأن تلتزم الدول المتعاقدة بتنظيم تعريفتها الجمركية طبقا لجدول التعريفة الموحد الذى يعتبر جزءا متمما للاتفاقية . والاتفاقية لاتمس حرية كل دولة في تحديد فئات تعريفتها الجمركية وتشترط ما يأتى :

أ)عدم اغفال أى بند أو اضافة بنود جديدة أو تغيير أرقام البنود .

ب) عدم اجراء أى تعديل في الملاحظات الواردة على أقسام وفصول الجدول من شأنه أن يغير من أقسامه وبنوده .

جـ) ادماج قواعد تفسير جدول التعريفة في صلب الجدول ، مع عدم الاخلال بحق كل دولة في أن تستحدث في تعريفتها الجمركية فقرات فرعية داخل بنود جدول التعريفة الموحد بقصد تبنيد السلع .

موقف مصر من التعريفة الجمركية الدولية :

ويتضح مما سبق أنه يمكن تحديد موقف مصر من التعريفة الجمركية الدولية في مسألتين : أولا – تحديد القيمة ، وثانيا – جدول التعريفة .

أولا : في تحديد القيمة لم تنضم مصر الى اتفاقية بروكسل ، وانما تحدد القيمة للأغراض الجمركية في مصر بموجب المادة (٢٢) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته . وتنص المادة ٢٢ على مايأتى :

« تكون القيمة الواجب الاقرار عنها في حالة البضائع الواردة هي

الثمن الذى تساويه فى تاريخ البيان الجمركى المقدم بها فى مكتب الجمرك ، اذا عرضت للبيع فى سوق منافسة حرة بين مشتر وبائع مستقل أحدهما عن الآخر على أساس تسليمها للمشترى فى ميناء أو مكان دخولها فى البلد المستورد . بافتراض تحمل البائع جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبضائع فى تاريخ تسليمها فى ذلك الميناء أو المكان ، ولا يدخل فى هذا الثمن مايتحمله المشترى من الضرائب والرسوم والنفقات الداخلية فى البلد المستورد » .

ويقصد بالنفقات أجور النقل والشحن والتأمين والعمولة والسمسرة وغيرها حتى ميناء التفريغ ، فيما عدا مايستحق من نفقات نقل الطرود الواردة بطريق البريد أو الجو فانها تحسب على أساس الفئات التى يحددها المدير العام للجمارك .

واذا كانت القيمة موضحة بنقد أجنبى أو بحسابات اتفاقيات أو بحسابات غير مقيمة فتقدر على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية الى ميناء أو مكان الوصول وذلك وفقا للشروط والأوضاع التى يقررها وزير الخزانة .

وطبقا للقرارات الوزارية رقم ١٢٣/ ١٩٧٦ ، ٤٠٦ / ٧٨ فان سعر العملة الذى يتم التحويل على أساسه من العملات الأجنبية الى العملة المحلية هو أعلى سعر بيع للعملة بالسعر التشجيعى معلن من البنك المركزى فى تاريخ وصول البضاعة الى الجمرك المختص .

ويتبع فى تقدير القيمة الخطوات التالية :

١) تحديد القيمة الحقيقية للسلعة فى الخارج بالعملة الأجنبية من واقع الفواتير الأصلية الصادرة من المنتج .

٢) تحول القيمة إلى عملة مصرية على أساس أعلى سعر بيع بالسوق التشجيعى والمعلن من البنك المركزى فى تاريخ وصول البضاعة .

٣) تضاف أجرة الشحن والتأمين والعمولة والسمسرة وغيرها من النفقات المتعلقة بالبضائع حتى تاريخ تسليمها فى ميناء أو مكان الوصول .

٤) المجموع يمثل القيمة للأغراض الجمركية وهى التى تحسب عليها الضرائب والرسوم الجمركية بالفئات المقررة .

ثانيا : برغم عدم انضمام مصر الى اتفاقية بروكسل ، فان جدول التعريفة الجمركية فى مصر يعتمد على جدول بروكسل عن طريق انضمام مصر الى اتفاقية التعريفة الجمركية لجامعة الدول العربية التى تعتمد بدورها على تعريفة بروكسل ، ومع التسليم بأهمية المشاركة فى التنظيم الدولى ، الا أنه يلاحظ أولا أن تعريفة بروكسل بوضعها الحالى تعطى الأولوية لطبيعة هيكل الصادرات والواردات فى البلاد الغربية الصناعية ، حيث يغلب أن تكون الواردات من المواد الأولية والخامات على حين تحتل الالات ومهمات الصناعة والتكنولوجيا المحل الثانى ، وهذا الهيكل ينعكس تماما بالنسبة لبلاد العالم الثالث لضرورات التنمية الشاملة ويحتاج الأمر الى تلافى هذا النقص بالمراجعة المحلية ، وبالاستعانة بمجلس التعاون الجمركى ، ويمكن أن يتم ذلك بالتوسع فى استخدام مانصت عليه الاتفاقية من امكان ادخال تفريعات جديدة على البنود الأصلية دون المساس بالهيكل العام للاتفاقية .

والملاحظة الثانية : أن النص العربى المستخدم للتعريفة الجمركية يخلو من فهرس أبجدى أو كشاف تحليلى لمحتويات التعريفة بحيث يجمع المداخل المتفرقة للموضوع الواحد ، ويربط الجزئيات باستخدام الإحالات التى توضح العلاقات بين المداخل المختلفة ، ويعتبر الفهرس أو الكشاف جزءا متمما للنص الأصلى لاتفاقية بروكسل .

والملاحظة الثالثة : أن التعريفة الجمركية فى مصر تشمل نوعين من الرسوم والضرائب يعتبر رسم الوارد منها رسما أصليا وتعتبر الرسوم الأدنى رسوما اضافية . وفيما يلى بيان بمجموع الرسوم التى تضمها التعريفة :

١- ضريبة الوارد وهى محددة فى جداول التعريفة وفق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ / ١٩٨٠ ومعدلة بالقرار الجمهورى ٥٨٩/ ١٩٨٠ ثم

بالقرار ١٣٣/ ١٩٨٣ .

٢- رسم الدعم لمشروعات التنمية الاقتصادية ، وهو رسم اضافى فرض بالقانون رقم ٦/١٩٦٩ وادخلت عليه عدة تعديلات بالقرار الجمهورى رقم ٢٠٣/ ١٩٨٠ والقرار ٥٩٠/ ١٩٨٠ والحد الأدنى المقرر ٥٪ من القيمة.

٣- رسم الاحصاء وهو مقرر بالقانون رقم ٥/١٩٦٩ وتخضع له جميع السلع ماعدا القمح بنسبة ١٪ من القيمة .

٤- الضريبة الاضافية وهى مفروضة بالقرار الجمهورى ١٦٥١ لسنة ١٩٦٣ بنسبة ٣٪ من الضريبة الجمركية الأصلية .

٥- رسم الدعم البحرى وفق قرار وزير النقل الجوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ ونسبة ٠,٠٠٥٪ من القيمة .

٦- الضريبة على الاستهلاك وتخضع لها بعض الواردات بقانون ١٣٣ /١٩٨١ وعدلت فئات بعض الأصناف بالقرار الجمهورى ٣٦٠ /١٩٨٢.

وتمثل الرسوم الاضافية ٢٠٪ من جملة المتحصلات من التعريفة الجمركية التى تعتبر من المصادر الأساسية للدخل القومى . على أن تأكيد أهمية ماتحصله من التعريفة الجمركية ، ينبغى أن يقترن بمراجعة شاملة للتعريفة بحيث تشارك فى جهود التنمية الشاملة ، وتشجيع زيادة الانتاج وتحسينه وتخفف العبء عن الصناعة المحلية وتشجع استخدام المستحدثات التكنولوجية ، وتحد من الاستهلاك الترفى والكمالى ، وتقوم على مبادىء مدروسة موضوعية واضحة تحقق عدالة التطبيق والارتباط الوثيق بخطط التنمية .

التعريفة الجمركية فى مجال الطباعة وصناعة الكتاب

هناك عدد من الملاحظات العامة يرتبط بما ورد فى التعريفة الجمركية خاصا بالطباعة وصناعة الكتاب ، ويمكن إجمال هذه الملاحظات العامة فى النقاط الآتية :

- تدل مراجعة النصوص الواردة عن الطباعة وصناعة الكتاب وقوف التعريفة عند أنواع الطباعة التقليدية من طباعة الحجر والطباعة اليدوية والآلية . ولايرد منها مايعتبر اليوم العملية السائدة فى الطباعة وهى طباعة الأوفست أو الطباعة المسطحة . ويحتاج هذا النوع من الطباعة الى آلات ومستلزمات خاصة ويتميز بالطاقة الانتاجية الكبيرة اذ لايعتمد على أحرف الطباعة البارزة وإنما على تصوير الأحرف على زنكات وتقل الصورة من الزنكات الى سطح من المطاط تنقل اليه صورة الأحرف محبرة باستخدام عدد كبير من السلندرات يجعل كمية الحبر وتوزيعها محسوبة بحيث يكون الورق المطبوع خاليا من الشوائب ملائما للتنفيذ وخاصة فى طباعة الألوان المجمعة والمركبة ، ويحتاج هذا النوع من الطباعة فى تجهيزه الى ورق حساس وأفلام خاصة فى الجمع التصويرى ، والى ألواح محسسة سلبية أو ايجابية وأفلام ايجابية وسلبية تصـــور المواد المطلوب طباعتها وخاصة الرسوم والأشكال والصور .

- وتدل مراجعة النصوص أيضا على أن الآلات والخامات والمستلزمات موزعة فى أربعة عشر موضعا من التعريفة دون تحديد فى كل موضع لما يتصل بالطباعة ولاسبيل إلى تكوين تصور عام لموقف التوسع من الطباعة ، الا بمراجعة جميع البنود بندا بندا . ولوكان للتعريف فهرس أبجدى أو كشاف لأمكن الحصر والتعرف على مايخص الطباعة فى التعريفة .

- أن عناصر التعريفة المرتبطة بالطباعة متداخلة مع عناصر أخرى سواء فى الخامات كبعض أنواع الورق العادى والمطلى والمقوى أو فى المستلزمات كالورق الحساس والأفلام وآلات التصوير الميكانيكى وآلات الجمع التصويرى .

- أغفال أنواع من الآلات كالجمع التصويرى ، والمستلزمات مثل الأحبار الخاصة بطباعة الأوفست العادية والألوان ، والكيماويات للتحميض وللاظهار ، والألواح المحسسة للطباعة ، وقطع الغيار وترك

تبنيدها بالتحميل على بنود تختلف فى طبيعتها عن الطباعة والاجتهاد الشخصى .

وفيما يلى تحليل تفصيلى للبنود المتصلة بالطباعة فى التعريفة الجمركية الحالية حسب ورودها:

١- البند ١٣/٣٢ حبر طباعة وأصناف حبر أخرى ، فقرة (ب) تنص على حبر الطباعة وتحدد التعريفة له ١٥٪ بالاضافة إلى ١٠٪ رسم دعم .

ويلاحظ أن البند لايفرق بين الأنواع المختلفة من أحبار الطباعة سواء مايصلح منها للطباعة التقليدية وما تحتاج اليه الطباعة الحديثة بالأوفست وخاصة فيما يتصل بالأحبار المخصصة لطباعة الألوان .

٢- البند ١/٣٧ ألواح للتصوير الفوتوغرافى وأفلام مسطحة حساسة غير مصورة مصنوعة من مواد غير الورق أو الورق المقوى أو النسيج . وتحدد الفقرة (أ) للتصوير بالأشعة رسما للوارد ٥٪ ورسما للدعم ١٠٪ وتحدد الفقرة (ب) غيرها ٣٠٪ رسما للوارد ، ١٠٪ للدعم ، والبند على اطلاقه يجعل أفلام الطباعة التى تستخدم فيها على الأقل فيلمين للسالب والموجب فى الطباعة العادية وعددا أكبر لطباعة الألوان ترفع التكلفة الفعلية للانتاج فى الطباعة العادية عشرين جنيها لكل ملزمة من ١٦ صفحة .

٣- البند ٢/٣٧ أفلام بشكل لفائف حساسة غير مصورة وان كانت مثقبة (أ) للتصوير بالأشعة ، الميكروفيلم للنقل الفوتوغرافى الآلى برسم ٥٪ ودعم ١٠٪ (ب) للتصوير السينمائى الرسم ١٠٪ والدعم ١٠٪ . (ج) غيرها الرسم ٤٠٪ والدعم ٥٪ .

ويدخل فى هذا البند لفات الأفلام للجمع التصويرى ٤ بوصة ، ٦بوصة ، ٨ بوصة وبدون النص بتفريغ خاص عليها تقع فى دائرة الفقرة (ج) ، وتشكل هذه التكلفة نسبة عالية من تكلفة الانتاج فضلا عن ارتفاع نسبة العادم وضرورة اعادة التصوير لتلافى أخطاء الجمع .

٤- البند ٣/٣٧ ورق وورق مقوى ونسيج حساس مصور وغير مصور ، (أ) ورق وورق مقوى حساس غير مصور الرسم ٤٠٪ والدعم ١٠٪ .

ويدخل فى هذا البند لفات الورق الحساس المستخدم فى الجمع التصويرى والذى يفضل استخدامه عن لفات الأفلام عند الجمع لسهولة التصحيح الموضعى عليه ، وتباع لفاته بمقاسات ٤بوصة ، ٦بوصة ، ٨ بوصة فى السوق المحلية بأسعار ٤٥، ٥٢ ، ٧٣ جنيها فيخص الملزمة ١٦ صفحة منه أكثر من عشرين جنيها ، أى نصف تكلفة الجمع تقريبا ، بالاضافة الى ارتفاع أسعار العمالة واستهلاك الآلة الاليكترونية المرتفعة الثمن .

٥- البند ١/٤٧ عجائن الورق وهى معفاة من رسم الوارد ويفرض عليها ٥٪ رسم دعم .

وقد عالجت التعريفة الحالية بالاعفاء العبء الذى كانت تتحمله شركات صناعة الورق المحلية بالنسبة للعجائن ، وان بقى أن تراجع المواد الأخرى الداخلة فى صناعة الورق مثل محضرات الصقل والتهيئة (بند ١٢/٣٨) اذ يفرض عليها ٥٪ رسم وارد و ٥٪ دعم ، كما يراجع رسم الدعم على صناعة الورق فهى من الصناعات الداخلة فى التنمية الاقتصادية .

٦- البند ١/٤٨ ورق وورق مقوى لفات أوصفائح (أ) ورق صحف معفى من رسم الوارد ورسم الدعم ٥٪ وورق طباعة وكتابة ٥٪ للوارد و١٠٪ للدعم . وتشكل تكلفة الورق المستخدم فى صناعة الكتاب أكثر من ٤٠٪ من التكلفة الكلية للانتاج وهو الورق الخالى من الخشب بأوزان تتراوح بين ٦٠جرام ، ٨٠ جرام للمتر المربع ، وتدل مؤشرات الاستهلاك الواردة فى دراسة للمجالس القومية المتخصصة (سياسة صناعة الورق – سلسلة مصر حتى عام ٢٠٠٠ ، ١٩٨٣ ص ٧٦) على أن استهلاكنا من ورق الكتابة والطباعة سوف يرتفع من ١٧٠ ألف طن بين ١٩٨٠ –١٩٨٥ الى ٤٣٧ ألف طن عام ٢٠٠٠ ، واننا مع زيادة مواردنا من الانتاج المحلى سنظل فى حاجة الى استيراد نسبة عالية من

الخارج ، ويقتضى ذلك مراجعة التعريفة لورق الطباعة على الأقل بالاعفاء من رسم الدعم ، وزيادة الاستهلاك تعوض النقص الناشيء عن الإعفاء من ناحية ، وصناعة الكتاب من ناحية أخرى ذات أثر فعال فى تعزيز التنمية الاقتصادية .

٧- البند ٤٨/ ٤ (أ) ورق مطلى للطباعة والكتابة الرسم الوارد ٣٠٪ والدعم ١٠٪ (ب) ورق وورق مقوى مدهون متعدد الطبقات الوارد ٣٠٪ والدعم ١٠٪ ، (ج) ورق وورق مطلى أو مشرب (عدا ورق اللصق الوارد) ٣٠٪ والدعم ١٠٪ .

ويدخل تحت هذا البند الورق المستخدم لأغلفة الكتب . وواضح أن ارتفاع الرسوم المخصصة لهذا النوع من الكتب تدخل فى الاعتبار الاستخدامات التجارية للورق المقوى فى التغليف لصناعات الأدوية والصابون وغيرهما ، وقد يمكن التغلب على ذلك بالتفرقة فى الرسوم حسب الأوزان فيخفض ورق المانيلا والبرستول والبنداكوت بوزن ١٨٠ جراما للكتب ويترك ماعداه للاستخدامات التجارية .

٨- البند ٨٤ / ٣١ آلات وأجهزة لصنع السليلوز (عجينة الورق) ولصنع وتجهيز الورق والورق المقوى (أ) لصنع عجينة السليلوز الوارد ٢٪ والدعم ١٠٪ (ب) لصنع وتجهيز الورق والورق المقوى الوارد ٢٪ والدعم ١٠٪ .

ويتفق رسم الوارد مع متطلبات صناعة الكتاب ولكن رسم الدعم يغفل أهمية صناعة الورق فى المشاركة فى التنمية الاقتصادية .

٩- البند ٨٤/ ٣٢ آلات وأجهزة لحبك وتجليد وخياطة الكتاب والدفاتر : الوارد ٢٪ ، والدعم ١٠٪ .

وهذا البند أيضا يدل على تقدير واضعى التعريفة لصناعة الكتاب وأن يكون رسم الدعم فى حاجة الى مراجعة .

١٠- البند ٨٤ / ٣٣ آلات وأجهزة لقص الورق المقوى من جميع الانواع ، وآلات وأجهزة تشكيل عجينة الورق والورق المقوى الوارد ٢٪ والدعم ١٠٪

ورسم الوارد فى هذا البند يطابق ماتفرضه التعريفة على آلات الطباعة ولكن رسم الدعم يحتاج الى مراجعة .

١١- البند ٨٤ /٣٤ آلات وأجهزة سبك وصف الحروف ، آلات وأجهزة ومعدات لصنع الرواسم (اكليشيهات) والطبع بالقوالب (ستيريوتيب) ومايماثلها ، حروف الطباعة ، رواسم اكليشيهات ألواح ، اسطوانات وغيرها من الأجزاء الطابعة ، حجر الطباعة (ليتوغرافيا) اسطوانات محضرة للطبع (ممسوحة) محببة ، مصقولة الخ . (أ) آلات سبك وصف الحروف ، آلات وأجهزة ومعدات لصنع الرواسم والطبع بالقوالب ومايماثلها : الوارد ٢٪ والدعم ١٠٪ (ب) رواسم ألواح ، اسطوانات وغيرها من أجزاء طابعة ، حجر طباعة ألواح وأسطوانات محضرة للطبع الوارد ١٥٪ والدعم ١٠ ٪ ، (ج) حروف طباعة الوارد ٢٪ والدعم ١٠٪ .

وهذا البند أوسع بنود التعريفة تناولا لعمليات الطباعة ولكنه يقتصر على الطباعة التقليدية سواء بالجمع العددى للحروف ، أو الجمع الآلى أو مستلزمات الروتاجرافور لآلات طباعة الصحف التقليدية . ويحتاج الأمر الى اضافة فروع جديدة فيه تشمل آلات الجمع التصويرى ، وألواح الزنك المحسسة ومستلزمات آلات طباعة الأوفست الأخرى وقطع الغيار .

ولعل مراجعة البند تؤدى الى توحيد رسم الوارد الذى أقرته التعريفة لآلات الطباعة والاعفاء من رسم الدعم .

١٢- البند ٨٤ /٣٥ آلات وأجهزة أخرى للطباعة ، أجهزة مساعدة للطباعة : الوارد ٢٪ والدعم ١٠٪ .

ولاينص هذه البند على أية تفصيلات عن الأجهزة الأخرى للطباعة والآلة المساعدة ويمكن أن يضمن فى تفريعات جديدة آلات التصوير الميكانيكى وآلات تعريف الزنكات والكونتاكت ، وآلات إعداد التجارب للأصول الملونة ، وآلات فصل الألوان ، والآلات الحديثة للمونتاج

الالكترونى ، والشبكات ، وقياس تصريف الضوء والتحميض الالكترونى .

ويقترح أن يكون رسم الوارد هو الرسم المقرر مع الاعفاء من الدعم .

١٣- البند ٨٤/ ٥٢ آلات ذاتية الاداء (أوتوماتيك) لمعالجة المعلومات ووحداتها ، قارئات مغناطيسية أو بصرية ، آلات لنقل وتسجيل المعلومات على حوامل تسجل بشكل رموز وآلات لمعالجة هذه المعلومات غير مذكورة أو داخلة فى مكان آخر : رسم الوارد ٥٪ والدعم ١٠٪ .

ويمكن أن يدخل تحت هذا البند بعض الالات الحديثة فى فنون الطباعة التى تعمل وحداتها فى وقت واحد مع الاتصال بحاسب اليكترونى ، كما يمكن أن يدخل تحته آلات الجمع التصويرى المتقدمة .

اقتراحات محددة :

وينتهى التحليل التفصيلى لبنود التعريفة الجمركية فى مجال الطباعة وصناعة الكتاب الى عدد من الاقتراحات تخلص فيمايلى :

– أن يراجع مجلس التعاون الجمركى للحصول على مايمكن أن يكون قد أدخل على تعريفة بروكسل من اضافات خاصة بالتطورات الحديثة فى فنون الطباعة والتبنيد الخاص بها ، ولما كانت الدول الأوربية قد قطعت شوطا بعيدا فى تطوير آلات الطباعة وعملياتها وهى رائدة فى هذا المجال فلابد أن يكون لهذه التطورات انعكاس فى التعريفة الجمركية المستخدمة حاليا ، لذلك قد يكون من المفيد الاتصال بالمجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية فى هذا الشأن .

– إعداد دراسة فنية واقتصادية عن التطورات الحديثة للطباعة التى أدخلت فى مصر والاحتياجات المتزايدة من أنواع الطباعة كما وكيفا من حيث الخامات والآلات لوضعها فى الاعتبار عند مراجعة التعريفة الجمركية الحالية .

– إقرار مبدأ مساهمة صناعة الكتاب ومستلزماته المستوردة والصناعات المحلية للورق والخامات الأخرى ، فى عمليات التنمية الشاملة وبخاصة التنمية الاقتصادية وتعميم رسم الوارد الذى أخذت به التعريفة الحالية للطباعة وهو ٢٪ مع الاعفاء من رسم الدعم .

حركة الترجمة فى مصر ومستقبلها

الترجمة ضرورة حضارية :

اذا كانت الحضارات الانسانية سلسلة متتابعة يسهم كل منها فى تطور الحياة المعنوية والمادية للانسان ، فى مكان ما وزمان ما ، فان كل حضارة – فى الأغلب الأعم – لم تنطو على نفسها بل اقترن ازدهارها بالاتصال بغيرها من الحضارات أخذا وعطاء ، وكانت الترجمة فى القديم والحديث من أهم معابر ذلك الاتصال ، واذا اتخذنا الحضارة الاسلامية مثلا ، وجدنا منذ مطلع حكم بنى العباس فى منتصف القرن الثامن للميلاد حركة واسعة النطاق استمرت فى ازدهار ملحوظ حتى أوائل القرن العاشر ، بل بقيت بعد ذلك أمدا ليس بالقصير، وعن طريقها انتقل الى اللغة العربية تراث الأمم ذات الحضارات القديمة ولاسيما أمة الفرس والهند واليونان ، وتلت ذلك حركة انتاج خصب يتميز بالجدة والاصالة والابتكار ، وكان هذا نتيجة تفاعل تراث تلك الحضارات مع التراث العربى الأصيل ، وهكذا مضى العلم العربى الى الازدهار والتأثير العالمى الذى بلغ أوجه فى نهاية القرن الحادى عشر ، كما يقول بعض المستشرقين ، وان ذهب غيرهم من الباحثين الى أن علوم المسلمين ظلت تحتل مكان الصدارة والقيادة الفكرية فى العالم كله خمسة قرون من الزمان ، بدأت بمنتصف القرن الثامن وانتهت بمنتصف القرن الثالث عشر .

كذلك فعلت أوربا فى عصر النهضة التى بدأت بالعصر المدرسى وبلغت ذروتها فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر للميلاد ، وكانت بداية صحوة أوربا – بعد قرون من السبات اثر سقوط الدولة الرومانية الغربية فى أواخر القرن الخامس – أن رجعت الى ماضيها وجدت فى احياء تراثه ، وحين ادركت أنها لاتجيد لغة اجدادها من اليونان عمدت الى تراث العرب المسلمين الذين كانوا قد نقلوا الى لغتهم تراث اليونان ، فعملت على نقل التراث العربى الاسلامى الى لغتها العلمية (اللاتينية) ، وتم ذلك فى حركتين من أوسع حركات الترجمة فى تاريخ النهضات ، بدأت الحركة الأولى فى صقلية وهى تحت الحكم العربى ابان النصف الأخير من القرن الحادى عشر واستمرت قرنا من الزمان . أما الحركة الثانية فكانت فى اسبانيا ، وكانت أوسع نطاقا وأكثر شمولا ، بدأت فى النصف الأول من القرن الثانى عشر وامتدت بضعة قرون من الزمان .

حركة الترجمة فى مصر :

وقد شهدت مصر – فى العصر الحديث – حركة دائبة للترجمة بدأت فى عهد محمد على ، للانتفاع بعلوم الغرب ونظمه وطرائقه فى معالجة شئون الحرب والزراعة والصناعة ووسائل العمران ، فأرسلت البعثات الى أوربا وفرنسا خاصة ، ودعى الاساتذة الفرنسيون للتدريس فى مدارس الطب والهندسة والمدفعية ، وأنشئت المدارس لتعليم اللغة الفرنسية ، وألحقت بمدرسة الطب وغيرها .

وظهر رفاعة الطهطاوى بجهده فى الترجمة ، وفى انشاء مدرسة الالسن للاستغناء بخريجيها عن الأجانب ، فكانت ملتقى ثقافة الشرق بالغرب . حتى اذا ظفر الطلبة بنصيب موفور من هاتين الثقافتين مضوا ينقلون الى بنى وطنهم الثقافة الغربية ، ممثلة فى تلك الكتب التى ترجموها فى جميع الفنون والصناعات والعلوم .

واستمرت الترجمة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وفى أوائل القرن العشرين ، رافدا للثقافة المصرية مواكبا لليقظة الفكرية والاجتماعية والفنية والسياسية ، فعنيت بها مجلة المقتطف (١٨٧٦) واهتمت بها لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٩١٤) ، وكذلك الصحف الاسبوعية والمجلات الادبية وأبعدها أثرا السياسة الاسبوعية والبلاغ الاسبوعى والرسالة والثقافة .

وفى نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات ظهر للثقافة فى مجتمعنا مفهوم مستقل عن التربية والتعليم ، فأنشئت الادارة العامة للثقافة فى وزارة المعارف العمومية ، ثم الادارة العامة للثقافة فى وزارة الارشاد القومى (١٩٥٦) ، وتوج هذا الاتجاه بانشاء وزارة الثقافة عام ١٩٥٨ ، وصحب تمييز مفهوم الثقافة فى مراحله المختلفة ، الاهتمام بالترجمة الى جانب التأليف ، فكان مشروع الالف كتاب وكان اتجاه المؤسسات والهيئات العامة للتأليف والنشر الى الاهتمام بالترجمة وذلك فضلا عن الهيئات العلمية ودور النشر الخاصة وجهود افراد المترجمين .

الترجمة والذاتية الثقافية :

ويلاحظ فى حركات الترجمة الكبرى أنها تستهدف دعم الذاتية الثقافية ، وهذه تعتبر فى التحليل الاخير ، مجموعة من القيم وحوافز السلوك ، تعتمد على مصادر أربعة هى :

– التراث الروحى والفكرى والفنى للأمة عبر تاريخها ، ويتمثل فى العقيدة وفى اللغة ، وفى معطيات الفكر والفن ، والتى تحدد حقيقة الحياة وغايتها .

– العناصر الواقعية وتتمثل فى : الأطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة ، والتى تحدد الضوابط المتحكمة فى المجتمع ودور الفرد فيه .

– العناصر الخارجية : وتكون نتيجة الاتصالات مع العالم الخارجى على مستوياتها الفردية والجماعية ، السلمية والحربية ، القاهرة والمقهورة ، ومن أبرز هذه العناصر ما تتم ترجمته من اللغات الاخرى الى اللغة الام .

– صورة المستقبل : التى تتحقق بالانتماء الى الوطن ، والاعتزاز بالنفس ، والسعى الدائب لتحقيق الذات على نحو يحقق السعادة ويفتح أبواب الأمل فى مستقبل أفضل .

ويقدر تحقيق التوازن بين هذه العناصر الاربعة يكون رسوخ الذاتية

الثقافية وتميزها ، كما أن فقدان هذا التوازن ، بغلبة بعض العناصر ، يؤدى الى الاختلال والتمزق .

نحو سياسة عامة للترجمة فى مصر :

ان موقع مصر الجغرافى والحضارى يجعل اتصالها بالعالم الخارجى أمرا طبيعيا يؤكد ذاتيتها الثقافية من ناحية ، ويحقق طموحها لمواكبة التطورات الحديثة للعلوم والتكنولوجيا من ناحية أخرى . ومن هنا يصبح للترجمة أهمية خاصة ، تقتضى التفكير فى وضع سياسة عامة لها ، تتجاوز الجهود الفردية الى تنظيم جماعى يؤدى الى ايجاد تيار مستمر للترجمة الى اللغة العربية ، بل يتعدى ذلك الى الترجمة من العربية الى اللغات الأخرى ، ويتصل بذلك تنسيق العمل مع البلاد العربية الأخرى .

وتحتاج هذه السياسة ، حتى تستكمل مقوماتها ، الى اتخاذ عدة خطوات هامة فى مقدمتها ما يأتى :

الحصر والتصنيف :

وذلك باجراء حصر شامل لما ترجم الى اللغة العربية وتصنيفه وتقييمــه ، وكذلك ماتمت ترجمته من اللغة العربية إلى اللغات الاخرى ، والاستعانة فى ذلك بالوسائل الالكترونية الحديثة ، تمهيدا لانشاء بنك للمعلومات الخاصة بالترجمات .

تحديد مجالات الترجمة :

ويتم فى هذه الخطوة تحديد المجالات التى توجه اليها جهود الترجمــة ، واختيار ماتدعو الحاجة الى ترجمته .

وتحتاج هذه الخطوة الى تعبئة جهود الصفوة من العلماء والمفكرين ، لتحديد الأولويات ووضع الأسس العامة للعمل .

ومن المفيد فى هذا المجال ، توجيه العناية الى البحث والاطلاع على الجهود التى بذلت فى البلاد الأخرى ، لتنظيم عملية ترجمة التراث الانسانى ومتابعة الانتاج الفكرى والعلمى فى العالم الحديث .

الاهتمام بمهنة الترجمة :

ويقتضى ذلك الاعتراف بمهنة الترجمة بين المهن العلمية المتخصصــة ، التى يؤهل اصحابها تأهيلا علميا يضمن ايجاد حركة موسعة للترجمة وتيارا مستمرا لها . ويمكن فى هذا المجال الاستعانة بالخبرة المتوفرة لدى الاتحاد الدولى للمترجمين ، ولاشك أن الترجمة تتعدى مجرد الدقة فى نقل النصوص ، الى خصائص فنية فى التعبير والاداء ، وهذه يمكن أن تتوافر لقلة بين الأعداد الوفيرة التى تعد من المترجمين .

إعداد الأدوات الأساسية للترجمة :

وذلك عن طريق : توجيه جهد خاص لترجمة المصطلحات وإعداد معاجم المصطلحات فى المجالات المختلفة ، وحصر الجهود التى قامت بها المجامع اللغوية ، وتحليل المعاجم اللغوية القديمة ، والنصوص الأدبية والعلمية القديمة ، المطبوعة والمخطوطة ، والبحث عن الأصول اللغوية لتطويع المصطلح الاجنبى لخصائص البنية فى الكلمة العربية .

استخدام الوسائل الحديثة :

وتبدأ باجراء دراسة امكان استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة فى عمليات الترجمة الآلية للمواد العلمية ، وخاصة فى الابحاث التى تنشر بالمجلات وتقارير البحوث وذلك فضلا عن الاستعانة بالالكترونيات فى عمليات الاختزان والاسترجاع للمعلومات الخاصة بالترجمة .

تنسيق الجهود عربيا وعالميا :

وذلك بدعوة البلاد العربية لتنسيق جهود الترجمة والمشاركة فى حركتها لتشمل العالم العربى كله ، وكذلك الاتصال بالجهات والهيئات العالمية المهتمة بالتراث العربى ، وبالانتاج الفكرى المعاصر لتنسيق ترجمة المؤلفات العربية الى اللغات الأخرى .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات حول هذا الموضوع ، يقترح مايأتى :

فى مجال ايجاد حركة فعالة للترجمة :

* انشاء ديوان أو مجلس أو هيئة عامة للترجمة فى مصر ، تضم صفوة منتخبة من العلماء والمفكرين ويكون من مهامها :

– التخطيط والاشراف الفنى والمتابعة فى مجالات الترجمة .

– العمل على حصر ماترجم الى اللغة العربية ، وما ترجم منها الى اللغات الأخرى .

– تحديد المجالات والاولويات لما يترجم من الانتاج الادبى والفكرى والعلمى ، للوفاء بمتطلبات الاحتياجات الثقافية والعلمية الحاضرة والمستقبلية .

– وضع الأسس للاعداد المهنى للمترجمين الاكفاء .

– العمل على توفير الادوات الاساسية للترجمة ، من معاجم وموسوعات وقواميس وغيرها .

– الحصول على حق الترجمة وفقا للاتفاقية الدولية لليونسكو .

– تنسيق الجهود مع البلاد العربية والهيئات والمعاهد العلمية فى الخارج .

فى مجال تنشيط ورعاية الترجمة :

* ضرورة الاهتمام بالترجمة فى مراحل التعليم العام ، وخاصة فى المرحلة الثانوية .

* أن تعمل الجامعات المصرية على تحرير علم متطور للترجمة ، يتضمن برامج علمية مهنية ، لإعداد مترجمين متخصصين . وتهتم مناهجه بمايأتى :

– الدراسات التاريخية لمدارس الترجمة المختلفة ، قديما وحديثا ، فى العالم العربى والخارج .

– علم اللغة المقارن ، ومقارنة النصوص وتحليلها .

– اصول وضع معاجم المصطلحات والمعاجم اللغوية المتعددة اللغــات .

– طرق الترجمة فى مجالات المعرفة المتنوعة ، والانواع الادبية المختلفة . واستخلاص أساليب المترجمين المتميزة .

* استطلاع التطورات التقنية الحديثة للترجمة الآلية وخاصة للبحوث العلمية .

* العمل على أن تكون دراسات الجدوى المختلفة والكتيبات الخاصة بأعمال التركيبات الفنية والصيانة وما يتصل بها باللغة العربية ، أو مشفوعة بترجمة بهذه اللغة .

* أن توجه وزارة الثقافة جهدا خاصا لتشجيع الترجمة والمترجمــات ، بين المترجمين والناشرين . وفى هذا الاتجاه يمكن أن تقوم الهيئة العامة للكتاب والاجهزة العاملة فى مجال النشر سواء بالقطاع العام أو الخاص بما يأتى :

– تخصيص جانب من ميزانيتها لترجمة الكتب الرئيسية التى تعتبر مدخلا أساسيا لفروع العلوم المختلفة . والاهتمام بصفة خاصة بالمعاجم والقواميس .

• مع النظر بصفة عاجلة فى تكليف كل متخصص من المشهود لهم بالكفاءة بترجمة كتاب فى تخصصه ، يتوفر فيه الشمول والحداثة ، بحيث يصلح مرجعا للمتخصص ، وكتابا يفيد عامة المثقفين .

ويمكن تنفيذ هذا المشروع بتخصيص اعتماد يضاف الى ميزانية الهيئة العامة للكتاب .

– عمل مراجعة واحصاء لما ترجم الى العربية ، ابتداء من أوائل القرن الحالى ، وذلك باستكمال « الثبت الببليوجرافى » الذى بدأته الهيئة من قبل .

* الاهتمام بتنظيم مهنة الترجمة ، وأن يعمل المترجمون على تكوين اتحاد لهم يرتبط بالاتحاد الدولى للمترجمين والنظر فى ايجاد صيغة للارتبــاط بين هــــذا الاتحــاد المقتــرح واتحــاد الكتـــاب المصرييـــن .

* العمل على ايجاد علاقة وثيقة بالمترجمين المصريين الاكفاء ، الذين يعملون فى الهيئات الدولية بالخارج ، وذلك للافادة بهم فى اثراء حركة الترجمة فى مصر .

* دعوة الصحف الى ان تصدر ، بالتناوب مرة كل شهر ، عددا علميا للتعريف بالمصطلحات والمفردات الحضارية ، وصحة ترجمتها ومدلولاتها واستخداماتها .

– مع الاستعانة بما يصدره مجمع اللغة العربية فى هذا المجال من بحوث وتقارير .

* الاهتمام بأن تشمل الاتفاقيات الثقافية التى تعقدها مصر ، بنودا لتيسير الحصول على حقوق الترجمة ، وفقا للاتفاقيات الدولية لليونسكو لحقوق التأليف .

الثقافة والتنمية

مفهوم الثقافة ووظيفتها :

الثقافة فى أحد مفاهيمها العامة هى الرؤية الشاملة للحياة ، وتتألف فى ناحية منها من مجموعة القيم المستمدة من مصادر ثلاثة هى الدين والأدب والفن ، وفى الناحية الأخرى ، من مجموعة أفكار عامة من قبيل الحرية والوطنية والديمقراطية والعدالة والجمال والفضيلة ، وتعتبر هذه القيم والأفكار بالغة التأثير فى توجيه السلوك وفى رسم صورة مثلى لحياة الانسان .

وترتبط الثقافة فى الزمان والمكان بمفهوم الذاتية الثقافية التى يتميز بها كل مجتمع وهى حصيلة عناصر أربعة هى التراث الحضارى والمؤثرات الداخلية سياسية واجتماعية واقتصادية ، والاتصال مع العالم الخارجى ، والنظرة المستقبلية التى توجه المجتمع الى غد أفضل عن طريق سياسة ثقافية شاملة ومدروسة .

وفى كل مجال من مجالات النشاط الانسانى تقوم الثقافة باستخلاص الأفكار العامة والتنسيق بينها فى اطار مفهومها العام . وتجمع جهود المثقفين من المفكرين والعلماء والمبدعين ، وهم من تجاوزوا مجال عملهم الضيق الى الربط بينه وبين المجالات الأخرى ، والمشاركة فى التصور العام لمواقف من الحياة تدفع بالمجتمع كله فى طريق التقدم .

وتطرح مضامين الثقافة من خلال أشكال التعبير المختلفة من البحوث والدراسات العلمية والأنواع الأدبية ، والصور الفنية ، وباستخدام قنوات الاتصال المطبوعة والمسموعة والمرئية.

ولما كان حق الثقافة من الحقوق المنصوص عليها فى حقوق الانسان ، فان التمتع به لايقتصر على فئة دون أخرى من فئات المجتمع ، أو على مستوى دون آخر بل الثقافة للمجتمع كله ، لحاضره ولمستقبله .

العلاقة بين الثقافة والتنمية :

واذا انتقلنا الى توضيح العلاقة بين الثقافة والتنمية ، استطعنا أن نتبين أن لهذه العلاقة مستويين : الأول عام يتناول الترابط بين الثقافة والمفهوم العام للتنمية ، والثانى خاص يتناول الترابط بين الثقافة والأفكار العامة فى المجالات المختلفة للتنمية .

وعلى المستوى العام تبرز الثقافة الموقف الفكرى المعتمد على الذاتية الثقافية والمرتبط بالمرحلة التاريخية التى تمر بها ، ويحدد ذلك الاطار العام للتنمية شاملة لجوانب الحياة المختلفة المادية والبشرية والمعنوية ، وأن تكون التنمية متوازنة تعطى لكل جانب حقه من الاهتمام ، وأن تكون التنمية ذاتية تؤكد الاعتماد على النفس قبل أن تكون مصممة على نموذج خارجى وتعطى الاولوية للموارد البشرية وتركز الاهتمام على التكنولوجيا المناسبة وتطوير التكنولوجيا التقليدية ، وتسعى الى توطينها وتشجيع الخلق والابتكار فيها ، لا مجرد النقل والانبهار بكل جديد منها فى العالم المتقدم ، وتوجيه التنمية الى الوفاء بالاحتياجات الاساسية والاعتماد أساسا على السوق الداخلية تحقيقا للتنمية المستقلة .

الثقافة ومهمتها فى مجالات التنمية :

وفى مجالات التنمية المختلفة تتصدى الثقافة لمهمة استخلاص

الأفكار العامة وتحقيق التكامل بينها فى اطار الذاتية الثقافية التى تجمع عناصر التراث والمؤثرات الداخلية والخارجية والنظرة المستقبلية للمجتمع ، وتجعلها جزءا من ثقافة المتخصص والمتعلم والمواطن العادى . وفى الفقرات التالية نعرض بعض الأفكار العامة لمجالات التنمية المختلفة التى يمكن أن تطرح للتحليل والمناقشة فى مضمون التنمية الثقافية .

– فى مجال السياسة :

ان ظاهرة تحاشى الشعب المصرى لحكامه المستبدين الذين توالوا على مصر فى تاريخها الحديث من ناحية ، وظاهرة حيويته الكامنة التى تتحرك فى ثورات متعددة كالثورة العرابية ، وثورة ١٩١٩ ، وثورة يوليو ١٩٥٢ ، من ناحية أخرى – لما يؤكد أن المشاركة الشعبية فى مصر تتوقف على طبيعة نظام الحكم ومدى ما يتمتع به من صدق ، مما يجعل التنمية السياسية على أساس ديمقراطية المشاركة الشعبية على المستويات القاعدية والمتوسطة والمركزية ضرورة يعاون على تحقيقها مناخ موات لحرية الرأى والتعبير وسياج من دستور وقوانين تحترم حقوق الفرد ومصالح المجموع .

– فى المجال الاجتماعى :

التنمية فى المجال الاجتماعى غائية ، تهدف الى كفالة مطالب الانسان التى صارت تعرف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بحقوق المواطن الأساسية وهى حقه فى بيئة أسرية سليمة ، ورعاية صحية كافية ، وتعليم وفق استعداده ، وعمل مناسب ، وخدمات اجتماعية تؤمن له المسكن الملائم ، والترويح الضرورى ، وتكفل له الأمان الكافى فى حالات البطالة والعجز والشيخوخة ، هذا فضلا عن حاجات أخرى يعد الوفاء بها أمرا ضروريا ، لكى يكون الفرد فى حالة بدنية وعقلية ونفسية سليمة تمكنه – بكل طاقاته الكامنة فيه ، وامكاناته المكتسبة بالتعليم والتدريب – من الاسهام فى عملية التنمية ، شريطة أن يتوج ذلك كله باحترام كرامته ، والتى يربى على الاعتزاز والمحافظة عليها كما يربى أيضا على الاعتراف بكرامة غيره واحترامها .

ولاشك فى أن تزكية الاسترشاد بتعاليم الدين والعمل بقيمه العليا بناء على تفهم حسن ، لما يزكى عمل المواطن على تنمية شخصيته وتنمية مجتمعه فى توازن محمود .

وفى مقابل هذه الأهداف الاجتماعية تعانى مصر المعاصرة من مشكلات تزايد السكان ، وتضخم المدن ، وازدياد الهجرة من الريف ، وأزمة الاسكان ، وهجرة الأيدى العاملة المدربة الى الخارج ، ومن ارتفاع نسبة الأمية . وتحتاج هذه المشاكل الى جهد خاص فى التنمية الاجتماعية ، والبحث عن حلول غير تقليدية ، فتضخم المدن مثلا يرجع الى تركيز الصناعات ومركزية الادارة الحكومية ، والعجز فى الاسكان الاقتصادى يرجع الى التمسك بالأنماط والمواد التقليدية للمساكن ، واتجاه الافراد وشركات القطاع الخاص الى الاسكان الفاخر وعمليات التمليك ، وهجرة القوى العاملة المدربة للخارج لا ضابط لها وغالبا ما تكون على حساب توافر القوى العاملة اللازمة فى الداخل ، هذا فضلا عن أن مدخرات العاملين بالخارج تحتاج الى سياسة خاصة تقلل من توجهها الى الاستهلاك ، وتزيد من إسهامها فى عمليات الاستثمار والتنمية .

– فى مجال التعليم :

يعتبر التعليم رأسمالا انسانيا مردوده الانتاجى أعلى من مردود أى رأسمال آخر ، وخاصة اذا تم الأخذ بمبدأ التخطيط السليم للتعليم وربطه ربطا سليما وواقعيا باحتياجات البلاد فى مختلف المجالات وخاصة اذا تم التوازن بين عرضين أساسيين هما :

– إعداد المتعلم للحياة وللمهن التى ينوى أن يعيش منها .

– تنمية العمل والتفوق الفكرى .

وبذلك يستطيع المتعلم أن يكسب عيشه ويقرر بنفسه نوع الحياة التى

يحياها وهذه القضية بشقيها مثارة عندنا على أساس التباعد بين الدراسات الانسانية والدراسات العلمية ، ولازلنا فى حاجة الى البحث عن أساس مشترك لتنمية عقل المتعلم وكشف طاقاته الابداعية ومواهبه الخلاقة ونحن نعده للحياة . ولايقل أهمية عن هذا المطلب مطلب آخر وهو ضرورة تكثيف الجهود القائمة لمحو الأمية من أجل الكتابة والقراءة ، ومن أجل المعرفة والثقافة ، بين جماهير الشعب العريضة ومعالجة نواحى القصور فيها .

– فى مجال العلم والتكنولوجيا :

مع وجود قاعدة كبيرة للتعليم أو البحث العلمى فى مصر بالنسبة لما عداها من بلاد العالم العربى والشرق الأوسط ، الا أن المجتمع المصرى يعانى اليوم من ضعف التعليم العلمى بجميع مراحله وافتقار المدارس والجامعات الى التجهيزات المعملية الحديثة ، وتخلفها عن نظائرها فى الدول المتقدمة ، مما يترك آثاره على طرق التدريس ونتائج الامتحانات . ثم تخلف إمكانات البحث فى مصر عما وصلت اليه معامل الأبحاث فى الدول المتقدمة . وهذا التخلف يشعر به الشباب المصرى فى كل مراحل التعليم أو العمل العلمى .

فاذا كانت مشاكل المجتمع المصرى ترجع لأصول عملية وتكنولوجية فى أغلبها ، واذا كان التقدم العلمى والتكنولوجى هو سمة العصر ، واذا كان كل ذلك يتطلب مضاعفة العاملين فى الحقل العلمى والتكنولوجى سواء من الباحثين أو الفنيين وتثقيفهم ثقافة علمية مناسبة – فان تطوير التعليم وتأصيل اتباع المنهج العلمى فى جميع مراحله يصبح ضرورة قومية .

كذلك يحتاج المواطن العادى الى متابعة تطور الكشف العلمى والتكنولوجى وتطبيقاتهما وفهم طرق الاستفادة منها فهما واعيا راشدا . وهنا يجىء دور الثقافة العلمية الاعلامية من خلال الجمعيات العلمية ووسائل الاعلام ونوادى العلوم ومتاحف العلوم ، والاكثار من المؤلفات الهادفة الى تبسيط حقائق العلوم ونشرها .

– فى المجال الاقتصادى :

تراوح الاقتصاد المصرى الحديث بين الأخذ بمبدأ الاقتصاد الحر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، وبين الاقتصاد الموجه الذى تنهض فيه الدولة بالعبء الأكبر عن طريق القطاع العام ، وتأخذ بمبدأ التخطيط ، والتركيز على انشاء قاعدة صناعية ، واتجه مؤخرا الى الأخذ بفكرة الانفتاح الاقتصادى والمزاوجة بين القطاعين العام والخاص ، ويتجه الرأى فى المرحلة الحالية الى الحد من التجاوزات فى الاقتصاد الموجه ، والى التركيز فى الاقتصاد المفتوح على الانتاج والحد من الاستهلاك الترفى ، والأخذ بمبدأ التخطيط مع تحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة وترشيد الانفاق الحكومى ومواجهة مشكلة الديون الخارجية المتزايدة ، ومراجعة هياكل القطاع العام وزيادة مشاركة القطاعين الاستثمارى والخاص فى خطة التنمية .

وهكذا يتضح من مناقشة المجالات المختلفة للتنمية الدور الاساسى الذى تقوم به الثقافة فى التنمية الشاملة ، من حيث الصياغة المتناسقة للأهداف العامة للمجتمع فى كل مرحلة من مراحل تطوره ، وإشاعة الأفكار العامة فى كل مجال من مجالات التنمية كجزء من تكوين المواطن فى اطار المحافظة على حيوية الذاتية الثقافية التى تجمع عناصر التراث والمؤثرات الداخلية والخارجية والنظرة المستقبلية للمجتمع . وذلك على أساس أن الثقافة تمثل موقفا من الحياة : ينبنى على مجموعة القيم الحضارية التى توجه الأنشطة الانسانية فى كافة المجالات . والتنمية واحد من هذه الأنشطة يحتل مكانا خاصا فى العالم الثالث ويهدف الى ايجاد تحولات فى البناء الاقتصادى والاجتماعى ، قادرة على تنمية طاقات انتاجية مدعمة ذاتيا ، تؤدى الى تحقيق زيادة منتظمة فى الدخل ، وفى الوقت نفسه موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية وسياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة والجهود الانتاجية ، فضلا

عن استهدافها توفير الاحتياجات الأساسية للفرد ، وضمان حقه فى المشاركة ، وسعيها الى تعميق متطلبات أمنه واستقراره فى المدى الطويل .

وتعبر الثقافة عن مضامينها من القيم والأفكار العامة بالأبحاث والدراسات والأشكال الأدبية والصور الفنية المختلفة ، وتخاطب الفئات والمستويات المختلفة فى المجتمع عن طريق قنوات الكلمة المطبوعة والمسموعة والصور المرئية والتشكيلية على أوسع نطاق .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات فانه يوصى بما يأتى :

أولا : توصية عامة :

للثقافة دور أساسى فى التنمية الشاملة المتوازنة من حيث الصياغة المتناسقة للأهداف العامة للمجتمع فى كل مرحلة من مراحل تطوره ، وتبنى الأفكار العامة فى كل مجال من مجالات التنمية كجزء من تكوين المواطن على كافة المستويات وبكافة ادوات البحث والنشر والاعلام فى اطار المحافظة على حيوية الذاتية الثقافية التى تجمع عتاد الذات والمؤثرات الداخلية والخارجية والنظرة المستقبلية للمجتمع .

ثانيا : توصيات مباشرة :

* فى المجال السياسى : القاء مزيد من الضوء على مراحل تاريخ مصر الحديث وتخليص حقائقه من أغراض الافراد والجماعات والسلطات ، وجعل التنمية السياسية على أساس من ديمقراطية المشاركة على المستويات القاعدية والمتوسطة والمركزية ، وتوافر مناخ من حرية الرأى فى التعبير فى اطار من الدستور والقوانين ، وتخليص الأجهزة الادارية من المركزية والتعقيدات البيروقراطية .

* فى المجال الاجتماعى : مواجهة المشكلات التى تعترض توافر الاحتياجات الأساسية فى التنمية الاجتماعية من موارد وخدمات بصدق وأمانة ، وتكتيل الجهود الفردية لمعاونة الدولة فى تدبير الخدمات وتوزيعها وتقليل الفاقد ورفع الكفاءة وتجربة الحلول غير التقليدية وتشجيع البحث والابتكار .

* فى مجال التعليم : التمسك بأهمية التعليم فى التغيير الاجتماعى ، وضرورة التوسع فيه على كافة المستويات ، مع التوازن المناسب بين الحرفية والمهنية من ناحية ، وبين تنمية الفكر والعقل وكشف الطاقات الابداعية والمواهب الخلاقة من ناحية أخرى ، الى جانب أن يكون الهدف الأسمى من التعليم هو انسانية العمل .

مع إعطاء أهمية خاصة لمكافحة الامية بمختلف الوسائل الممكنة .

* فى مجال العلم والتكنولوجيا : توفير التجهيزات المعلمية الحديثة بالمدارس والجامعات ، وتركيز العناية بمراكز البحوث فى المجالات المختلفة والربط بينها وبين مراكز التصنيع والانتاج واحتياجات المجتمع . وتأصيل البحث العلمى ، ومتابعة التقدم التكنولوجى بهدف اختيار مايتناسب وحاجة المجتمع من تطبيقات التكنولوجيا وعدم الاقتصار على نقلها ، بل تعدى ذلك الى العمل على توطينها بالتعديل والابتكار ، والاهتمام بالثقافة العلمية من خلال الجمعيات العلمية ووسائل الاعلام ونوادى العلوم ومتاحفها لمعاونة المواطن العادى على متابعة تطور الكشف العلمى والتكنولوجى واكتساب النظرة العلمية .

* فى المجال الاقتصادى : أن يكون الحل فى توجيه النظام الاقتصادى رعاية الأغلبية المنتجة فى المجتمع ، والافادة الكاملة من الموارد المادية والبشرية المتاحة ، والاعتماد على الذات فى اقتصاد يحقق أقصى حد من التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

الثقافة الشعبية

يشمل المفهوم العام للثقافة الشعبية فرعى هذه الثقافة وهما : الثقافة الشعبية المتوارثة والثقافة الشعبية المستحدثة ، واللذان تعرض لهما هذه الدراسة وذلك من خلال الاهتمـــــام بمستقبل الثقافة الشعبية فى مصر .

أولا : الثقافة الشعبية المتوارثة :

شكلت الثقافات المنوعة للمجتمعات الانسانية أهم الخصائص التى تميزها بعضها عن بعض . فالعادات والأفكار والاتجاهات التى تشترك فيها جماعة من البشر انما تتكون على مدى حقب زمنية طويلة وتنتقل كتراث اجتماعى الى الأجيال المتعاقبة . واللغة هى أهم عوامل هذا الجانب من الثقافة ، باعتبارها وسيلة أن يعرف الانسان نفسه ، وأن يتصل بغيره ويقصد هنا اللغة بالمفهوم العام لا بالمفهوم الخاص . فاللغة التى تقترن بالثقافة الشعبية الموروثة هى الكلام والاشارات والحركات والايقاع . بل انها - الى جانب هذا كله - تتوسل بتشكيل المادة . واذا كنا نتحدث عن هذه الوسائل باعتبارها ظواهر مرنة ينفصل بعضها عن بعض ، فليس المقصود أن كل واحدة منها تنفصل تماما عن الأخرى ، وذلك لأنها تشترك بوظيفتها الجامعة كلها أوبعضها ، واذا لاحظنا قيام وسيلة معينة وحدها بوظيفتها فان الواقع انها تقوم بدورها الايجابى المهموس أو المتمثل أو غير المنظور .

ومن أواسط القرن التاسع عشر أطلق مصطلح الفولكلور على الجانب غير المادى من الثقافة الشعبية ليشمل فى أوسع نطاق التقاليد والأعراف الشفاهية ، والرقص والأغنية والحكايات والملاحم والطب الشعبى ، وغيرها .

أما الجانب المادى فيتمثل فى مضمون الثقافة بالأدوات والأسلحة والملابس وأشكال الفنون وماسواها مايدخل فى نطاق الانثروبولوجيا الثقافية .

وتراث مصر فى عصورها التاريخية المتعاقبة حافل بالنماذج الثقافية المادية وغير المادية . فمثلا فى مجالات الزراعة والصناعة والحرفه ، ورث المجتمع المصرى المعاصر عن عصوره الطويلة القديمة تقسيم الأرض الزراعية الى أحواض واتباع الشهور المصرية (القبطية) القديمة ، واستعمال العديد من أدوات الزراعة والصناعة الشائعة فى الريف والأوساط الشعبية ، وزخرفة وتطعيم المعادن النحاسية والفضية والذهبية وأنواع الحلى بنماذج متوارثة متميزة تعبر عن أذواق بيئاتها .

وورق البردى اختراع مصرى أصيل اشتهرت الصناعة المصرية القديمة به ونقلته بلاد الشام الى الآراميين والاغريق الذين نقلوه الى غيرهم . وتوارث المجتمع الشعبى صورا من التطبيب بالاعشاب والعقاقير وتقاليد مناسبات الولادة ، ومواسم زيارة القبور وتوزيع القرابين (الرحمة) .

وفى مجال الفنون لازالت الرسوم على واجهات المنازل الشعبية عند الحج تحتفظ ببعض تقاليد الرسوم والزخارف الأولية دون اهتمام بقواعد المنظور .

ومن مظاهر الحياة اليومية نجد شواهد الغناء والانشاد فى الحفلات وبيوت الأثرياء ، وفى المعابد والكنائس أثناء شعائر العبادة أو الاحتفالات الدينية وأفراح الزواج ، والاحتفال بسبوع المواليد ، والأغانى الشعبية التى تدور حول الحب والزواج ، والموت والبكائيات والأمور الدينية ، والحث على العمل وأغانى الرحلات ، وأغانى الحج وأغانى الموالد وأغانى العرس ، وتمجيد الرجولة واختيار الزوجة الصالحة ، وأغانى التهذيب وأغانى الأطفال وتوجيه سلوك الفرد ، وهى مليئة بالحكمة والسخرية التى اشتهر بها المصريون . ويدخل فى الأغانى الشعبية أيضا نداءات البائعين على بضاعتهم ، والزجل والموال وأغانى البدو ،

والتواشيح والسير الشعبية وأغاني الشعراء الجوالين والمسحراتية في رمضان .

وفي مجال المعتقدات نجد بقايا من تخيلات السحر والحسد والتعاويذ والأحجبة لقضاء الحاجات في الحمل أو الشفاء أو منع الاذى ، والزار والذكر لطرد الجان والتبخير وزيارة القبور ، و« الرحمة » من الفطائر والخبز ، والاحتفال بالأربعين وبالسنوية . وبناء الأضرحة للقديسين والمشايخ والأولياء ، وزيارتها للبركة وطلب الشفاء ، وتقديم النذور واقامة الموالد ومايصاحبها من مواكب وعزف على الآلات الموسيقية ودق الطبول والرقص ، وذبح الذبائح .

وفي مجال الفضائل والأخلاق نرى من المأثورات الطيبة مايخص نظافة البدن وغسل اليدين قبل الأكل وبعده وتطهير الفم ، والتطهر عند العبادة وإقامة الشعائر الدينية ، ودخول بيت الرب مطهرا والصمت فيه ، وحب المال الحلال وكراهية المال الحرام ، والاعتقاد بأن الحرام يذهب بالحلال ، وبغض السحت والغش في الكيل والميزان ، وكان ميزان الأسواق عند المصريين القدماء هو الميزان الذي توزن به أيضا أعمال الانسان يوم الحساب أمام محكمة أوزوريس ، وكذلك كراهية شهادة الزور والكذب وشرب الخمر ، والنفاق والدعوة للعمل الصالح والحنو على الضعيف والرأفة به ، وايثار العدل وبغض الظلم والاعتقاد في القضاء والقدرة والتسليم بهذا القضاء وتفويض الأمر لله يحكم به يوم الحساب ، وتوقير المسن والبر بالوالدين ، والتوصية بالأم توصية خاصة ، ورعاية الزوجة ، والسعي لحب الناس وحب العلم وتوقير أهله ، وغير ذلك من الفضائل التي تزخر بها وصايا الحكماء ، وماورد الينا من نصوص على أوراق البردي أو جدران المعابد والمقابر ، الى جانب ما نزلت به الكتب المقدسة .

وفي مجال الأدب ، نجد أثر مصر القديمة واضحا في بعض قصص ألف ليلة وليلة وما احتوته من أحاديث الجان والسحرة ، وقصص الحب للأميرة بنت السلطان تعكس قصة الأمير ذي المصير المحتوم ، وقصة السندباد البحري صورة من مغامرات الملاح الغريق ، وقصة علي بابا والأربعين حرامي تعكسها النصوص في قصة دخول القائد البحري (جحوتي) قائد جيش تحتمس الثالث لمدينة يافا في جرار تحملها الدواب والاستيلاء عليها ، كذلك مابقي لنا من رواية القصص في العصور الوسطى ، مثل قصة أبي زيد الهلالي وسيف بن ذي يزن ، يصور رواة القصة في مصر القديمة ، الى غير ذلك كثير .

هذا التراث الضخم الفريد من الثقافة الشعبية المتوارثة ، مادية وغير مادية ، يحتاج الى نشر الوعي بقيمته ، والتوفر على جمعه ودراسته والحفاظ عليه من عادية الزمن ، وذلك بالطرق التالية :

– جمع التراث الشعبي من الأدوات والآلات الزراعية والحرفية والصناعية وعرضها في متحف أو متاحف خاصة ، وعمل مجسمات وصور الاحتفالات والأفراح والموالد وفرق الغناء الشعبي ، وازياء افراد هذه الفرق والآلات التي يستخدمونها وتماثيل مجسمة لها ، وتوجد لهذا تجارب قائمة في المتحف الزراعي ومتحف الحضارة والمتحف الحربي ، ولكنها محدودة .

– القيام بالدراسات الميدانية لوضع خريطة أنثروبولوجية توضح ملامح البيئات الاجتماعية المصرية الريفية والبدوية في سيناء وفي الصحراء الشرقية والغربية ، وجمع المأثورات الشعبية بأنواعها المختلفة من البيئات الاجتماعية المتعددة ، وتسجيلها وتحليلها ، وابراز العناصر الاساسية التراثية فيها ، ونشر نتائج الابحاث نشرا علميا بالكلمة المطبوعة والتسجيلات الصوتية والمرئية ، ودعم الجهود الفردية والجماعية المتخصصة في هذا المجال ، مثل مـــركز الفنون الشعبية بأكاديمية الفنون .

ثانيا : الثقافة الشعبية المستحدثة :

واذا كانت الثقافة الشعبية المتوارثة تلقائية نابعة من الشعب ، فإن مانسميه بالثقافة الشعبية المستحدثة يتضمن تصورات فكرية خارجية موجهة اليه ، بقصد إحداث تغيرات خاصة في اطار نظام اجتماعي معين .

وقد جاء التصور الأول عقب الحرب العالمية الثانية ، حيث أخذ مفهوم الثقافة يستقل عن مفهوم التعليم ، وزاد الاحساس بضرورة تقديم الخدمات الاجتماعية لمن حرموا من التعليم أو لم يستكملوه ، وتوفير الفرص لاكتساب المرأة خبرات تطور حياتها في البيت وخارجه .

وفي اطار هذا التصور انشئت الجامعة الشعبية ، وحدد قرار وزير

المعارف الصادر بانشائها - حينذاك - انها تهدف الى فتح المجال للكبار الذين لم يحالفهم الحظ لكى ينالوا قسطا وافرا من التعليم أو الثقافة ، الأمر الذى يرفع من مستواهم ليصبحوا مواطنين صالحين منتجين ، وذلك بتعليمهم بعض العلوم والمعلومات والمهن التى تنمى مداركهم وتوسع من أفقهم ، وحين ازداد الانتساب الى الجامعة الشعبية فى القاهرة ، قامت وزارة المعارف بانشاء خمسة عشر فرعا لها فى عواصم المديريات ، ونجحت الجامعة فى بدء حركة تعليم الكبار فى مصر وقد عدل اسمها سنة ١٩٤٨ الى مؤسسة الثقافة الشعبية وأصبح لها فيما بعد ٥٤ فرعا فى المدن وبعض القرى .

وجاء التصور الثانى عام ١٩٥٧ بضم الجامعة الشعبية الى وزارة الثقافة والارشاد فى إطار ماتبنته ثورة يوليو ١٩٥٢ من إعداد المواطن الصالح المؤمن بربه ووطنه والعارف بحقوقه والمؤدى لواجباته ، وبقصد الوصول الى أعماق الريف والتجمعات العمالية والمدن والأحياء الشعبية ، لنشر الوعى بين الجماهير للقيام بدورهم الفعال فى بناء الوطن على أساس من الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، وصحب ذلك تغيير اسم المؤسسة الى جامعة الثقافة الحرة ، وعرفت فروعها باسم المراكز الثقافية ، وعدلت الأنشطة الجارية لتشمل : المكتبة والمسرح والموسيقى والسينما والمعارف الفنية والمحاضرات والندوات والرحلات والدراسات الخاصة ، واشتملت الخطة الخمسية الأولى على بناء قصر للثقافة فى كل عاصمة محافظة تلحق به قافلة ثقافية تقوم بتوصيل الأنشطة الثقافية الى المدن والقرى ومناطق التجمعات العمالية ثم ظهر شىء من التكرار بين أنشطة مراكز الثقافة وقوافل الثقافة من جانب وبين مراكز الاعلام وقوافله من جانب أخر ، أدى عام ١٩٦٣ - بدلا من تحديد المفاهيم ومنع التكرار - الى ضم جامعة الثقافة الحرة الى مصلحة الاستعلامات وخفضت اعتماداتها تخفيضا أثر تأثيرا ملموسا على نشاطها ، كما ضمت قوافل الثقافة الى قوافل الاستعلامات .

وجاء التصور الثالث للثقافة الشعبية بمسمى جديد هو الثقافة الجماهيرية ، بعد اعادة جامعة الثقافة الحرة عام ١٩٦٦ الى وزارة الثقافة ، وانشاء ادارة عامة للثقافة الجماهيرية وانشاء مديريات للثقافة فى الاقاليم . وحدد هدف الثقافة الجماهيرية بأنه التصدى لتثقيف الجماهير الشعبية العريضة فى الأقاليم ، بعد أن تركزت الأنشطة الثقافية من سينما ومسرح وموسيقى وفنون شعبية وتشكيلية بالعاصمة وأن يكون هناك ارتباط قوى بين الأجهزة الثقافية بالأقاليم والأجهزة المركزية بالعاصمة .

وفى عام ١٩٦٨ انشئت وكالة وزارة للثقافة الجماهيرية ، وحددت لها اختصاصات عريضة تشمل : تقديم الخدمة الثقافية لجماهير الشعب والكشف عن المواهب والخصائص والمحافظة على القيم الروحية ، وتنشيط الحركة الثقافية ودعم التذوق الفنى والاهتمام بالثقافة السينمائية والعناية بثقافة الطفل ، والمحافظة على الفنون والحرف التقليدية وتنشيط الجمعيات الثقافية والاهتمام بالدراسات الانسانية التى تتصل بالثقافة ، ولما ظهر تجاوز الأهداف لحدود الطموح مع قلة الموارد المادية والبشرية أعيدت الصياغة لتشمل : نشر الحياة الثقافية فى الأقاليم لتصبح ثقافة قومية موحدة ، وتوسيع قاعدة الوصول الى الأحياء والقرى ورعاية الموهوبين والهواة وتنمية قدراتهم ، وظلت الأنشطة تشمل المسرح والسينما والموسيقى والغناء والفنون الشعبية والفنون التشكيلية والحرف البيئية والمكتبات والمحاضرات والندوات وذلك بالاضافة الى أنشطة مراكز ثقافة القرية والطفل واعداد الرواد .

وفى عام ١٩٨٠ صدر قرار جمهورى بنقل وظائف واعتمادات موازنة الثقافة الجماهيرية الى المجلس الأعلى للثقافة ، وانشاء مجلس للثقافة بكل محافظة ، ومديرية للثقافة تتولى مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى قانون الحكم المحلى ، وأخيرا تتخذ الاجراءات حاليا لانشاء هيئة قومية تقوم على تنفيذ سياسة وزارة الثقافة فى المحافظات دون تدخل الادارة المحلية .

ويؤدى بحث هذا التصور الثالث للثقافة الجماهيرية الى الأخذ فى الاعتبار بما يأتى :

- أن السياسة القومية للثقافة تختلف عن مثيلاتها فى التعليم والصحة مثلا ، فلا تكون مركزية فى بعضها ولامركزية فى البعض الأخر .

- اذا كان الهدف هو النهوض بالثقافة على المستوى الاقليمى ، فان المشاركة الاقليمية أساسية للمعاونة فى التخطيط وإعداد الكفاءات الفنية

والبشرية بالرعاية والتدريب .

– اننا نحتاج ، على ضوء التجارب الماضية ، الى مراجعة انفصال الثقافة الجماهيرية عن الأجهزة القائمة للكتاب والمسرح والسينما والموسيقى والفنون الشعبية وأكاديمية الفنون والآثار ، وان الأمر يقتضى التنسيق بين الأجهزة ومواردها المادية والبشرية المتاحة للمشاركة الفعالة فى توسيع رقعة الخدمة الثقافية .

– أن الحاجة ماسة الى اجراء دراسة علمية شاملة لتقييم الاهداف والادارة والأنشطة والتمويل .

– واذا تجاوزنا حاضر الثقافة الشعبية المستحدثة الى المستقبل القريب ، فان الأمر يقتضى :

. أن توجه الدولة عناية خاصة للتنمية الثقافية ، باعتبارها أساسا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وأن تعتبر الديمقراطية الثقافية مكملا لما نسعى اليه من ديمقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية ، وتنفيذا لانضمام مصر الى الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٦ديسمبر عام ١٩٦٦ ، والتى تنص فى المادة ١٥ على أن :

(١) تقر الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية بحق كل فرد :

– فى المشاركة فى الحياة الثقافية .

– فى التمتع بمنافع التقدم العلمى وتطبيقاته .

– فى الانتفاع بحماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن الانتاج العلمى أو الأدبى أو الفنى الذى يقوم هو بتأليفه .

(٢) تشمل الخطوات التى تتخذها الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية للوصول الى تحقيق كلى لهذا الحق مايعتبر ضروريا من أجل حفظ وتنمية ونشر العلم والثقافة .

التوصيات

وعلى ضوء ماجاء فى هذه الدراسة والمناقشات التى دارت حولها ، وخلصت الى التمييز فى الثقافة الشعبية بين مفهومين ، الثقافة الشعبية المتوارثة وترتبط فى جانبها غير المادى بالفولكلور ، وفى جانبها المادى بالانثروبولوجيا الثقافية ، والثقافة الشعبية المستحدثة وتشمل توسيع رقعة الخدمة الثقافية لتشمل كافة الأقاليم المصرية ، يوصى المجلس بما يأتى :

أولا: فى الثقافة الشعبية المتوارثة :

* جمع التراث الشعبى من الأدوات والآلات الزراعية والحرفية والصناعية وعرضه فى متحف أو متاحف خاصة ، وعمل مجسمات وصور للاحتفالات والأفراح والموالد وفرق الغناء الشعبى وأزياء هذه الفرق وملابسهم والآلات التى يستخدمونها وصنع تماثيل مجسمة لها ، وتوسيع مجالات النماذج القائمة فى المتاحف المختلفة مثل المتحف الزراعى ، والمتحف العسكرى ، ومتحف الحضارة .

* القيام بالدراسات الميدانية لوضع خريطة انثروبولوجية توضح ملامح البيئات الاجتماعية المصرية الريفية والبدوية فى سيناء والصحراء الشرقية والغربية ، وجمع المأثورات الشعبية بأنواعها المختلفة من البيئات الاجتماعية المتعددة وتسجيلها وتحليلها وابراز العناصر الأساسية الذاتية فيها ، ونشر نتائج الأبحاث نشرا علميا بالكلمة المطبوعة والتسجيلات الصوتية والمرئية . ودعم الجهود الفردية والجماعية المتخصصة مثل مركز الفنون الشعبية بأكاديمية الفنون .

ثانيا : فى الثقافة الشعبية المستحدثة :

* أن توجه الدولة عناية خاصة بالتنمية الثقافية باعتبارها أساسا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وذلك عن طريق :

– القيام بدراسة علمية شاملة لتقييم التصورات والأهداف والادارة والأنشطة والتمويل للثقافة الشعبية ، وذلك للنهوض بالثقافة وتوسيع نطاق خدماتها على مستوى الجمهورية.

– تنشئة أجيال من الموهبين بالوسائل المناسبة لارساء قواعد الثقافة وتوسيع نطاق خدماتها على مستوى الجمهورية .

– تدعيم مشاركة المواطنين فى الحياة الثقافية باعتبارها مكملة للنشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ثقافة مصر المعاصرة والمؤثرات الداخلية والخارجية

ثقافة مصر بمفهومها العام هى المكون الفكرى فى البناء الاجتماعى لمصر ، يجمع الافكار الأساسية للمكونات الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويؤلف منها الرؤية العامة للمجتمع فى فترة من فترات تاريخه . وثقافة مصر بمفهومها الخاص هى التعبير عن الرؤية العامة للمجتمع بالوسائل المختلفة من الكلمة والصوت والصورة عن طريق أجهزة متخصصة للنشر والفنون التعبيرية والتشكيلية .

وتتشكل الثقافة فى مصر - كما هى الحال فى الثقافات الأخرى - من عناصر ثلاثة : هى التراث التاريخى والحضارى فى فتراته المتعاقبة ، والمؤثرات الداخلية المتفاعلة مع مكونات البناء الاجتماعى فى فترة ما ، والمؤثرات الناتجة عن الاتصال مع العالم الخارجى ومدى القبول أو الرفض للمفهوم العام والمفهوم الخاص للثقافات الأخرى ومن تفاعل هذه العناصر الثلاثة تتبلور ثقافة مصر وتكتسب ذاتيتها من اسهام المفكرين والمبدعين .

واذا حاولنا تتبع الثقافة لفظا ومفهوما فى الفترة الحديثة والمعاصرة فى مصر فأغلب الظن أن استخدام لفظ الثقافة بمعناه الحالى لم يكن شائعا قبل الثلاثينات من هذا القرن ، وكان معناه أقرب الى المعنى القديم للفظ الأدب من الأخذ من كل فن بطرف . ثم ارتبط بمفهومه الخاص من الثلاثينات الى الخمسينات بالتعليم مكملا له وموسعا لأفقه .

ومع تقدم الخمسينات برز المفهوم الخاص للثقافة وتحدد بانشاء وزارة الثقافة وتكوين أجهزتها مستقلة عن الارشاد القومى والاعلام ، وإن كانت حداثة المفهوم لازالت تعرضه لعودة الارتباط بالإعلام حينا والتردد فى السياسة بين التخطيط والتنفيذ حينا آخر .

أما المفهوم العام للثقافة فى مصر فلا زال الوعى به فى مراحله الأولى ، والتكامل بين مكونات البناء الاجتماعى مازال أملا يراود بعض المفكرين . وقد أدت التطورات العالمية فى الفترة الأخيرة الى تقسيم العالم الى بلاد متقدمة وأخرى نامية على أساس اقتصادى بحت هو نصيب الفرد من الدخل القومى ، وكذلك برز مصطلح التنمية الاقتصادية - من خلال السياسات الرامية الى تضييق الفجوة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة - وأطلق على ضبط الموارد والاستخدامات فى البلاد النامية .

ومع تعدد النماذج المختلفة للتنمية الاقتصادية فماتزال تتنازعنا العوامل المتعددة لاختيار النموذج المناسب لأوضاعنا فى مصر .

وعلى نفس المستوى من الغموض ، نجد تصوراتنا فى مصر للتنمية الاجتماعية ، تشمل التعليم العام والجامعى والبحث العلمى ومسايرتنا لتقدم العلوم والتكنولوجيا ، والشئون الصحية والتنظيم الاجتماعى .

وفى السنوات الأخيرة أصبح مصطلح التنمية الثقافية موضع اهتمام على المستوى الدولى وخاصة فى دوائر اليونسكو ومنشوراته ومطبوعاته ومؤتمراته العامة . وبدأنا فى مصر نستخدم المصطلح ونقصد به العمل فى نطاق المفهوم الخاص للثقافة والنهوض بالأنشطة والأجهزة الثقافية ، ونمتد به الى محاولة أن يشمل العمل الثقافى الاقاليم والمدن والقرى ولايقتصر على القاهرة والاسكندرية .

وأخيرا فقد استقر فى مصر استخدام مصطلح التنمية الشاملة . ونلاحظ تزايد الوعى بأن معالجة التنمية على أساس انفصال مكونات

البناء الاجتماعي لاتؤدي الى التكامل المطلوب ، ولكننا نستشف من وراء ذلك صعوبة المام المسئولين عن أحد قطاعات التنمية بمشكلات القطاعات الأخرى ومايمكن أن يؤدي اليه من توفير الجهد والنفقة وتحقيق نتائج أفضل في كل قطاع ، وهنا يتضح الاهتمام بالتنمية الثقافية من حيث انها تتناول الأفكار العامة في القطاعات المختلفة وتعمل على زيادة الوعي بها ، وتقديم الحقائق الموضوعية في صورة ميسرة مقنعة ، لاتتيسر لوسائل الدعاية والاعلام . وبذلك يتحقق المفهوم العام للثقافة في مصر مستفيدا من اجتهادات المفكرين في الداخل والخارج ومن جهود المنظمات والمؤسسات الدولية .

واذا انتقلنا الى عرض عناصر الثقافة المصرية وبدأنا بعنصر التراث ، حق علينا أن نذكر أولا أننا لانقصر التراث على الرأى الشائع من أنه التراث العربي والاسلامي ، وانما نقصد به تراثنا القديم الفرعوني والقبطي وتراثنا العربي الاسلامي ثم التراث الانساني للحضارات القديمة في الشرق والغرب . فحضارتنا القديمة كانت لها صلات بحضارات الفرس واليونان والرومان ، وكانت الاسكندرية من أهم مراكز الحضارة في العالم القديم ، وكان للكنيسة القبطية أثرها الكبير في تاريخ المسيحية ، وكان التراث العربي الاسلامي منفتحا على الحضارات الهندية والفارسية . واذا كنا نلاحظ أن وسيلة الاتصال بين الحضارات كانت في الماضي تقوم على الغزو في أكثر الأحيان ، أو على اقتباس أفكار أو تقنيات نافعة ، فان الاهتمام بالتراث الانساني الآن ينبغي أن يتجه الى اثراء ثقافتنا بالاطلاع على النماذج الفريدة في الانتاج الفكري والانساني .

وقد كان ولايزال اهتمامنا الأول بالتراث في ثقافتنا المصرية ينصرف الى التراث العربي والاسلامي ، وكان ذلك طبيعيا بتأثير العقيدة الدينية واللغة العربية ، وقد بقينا قرونا نضفي نوعا من القداسة على كتب التراث بمختلف أنواعها وفروعها . ثم بدأنا في القرن التاسع عشر نراجع انفسنا فكانت حركة الاصلاح الديني على يدى جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ، وأخذت النظرة الوظيفية للغة العربية تتسع لتطورات الحياة الحديثة ومصطلحات العلوم ، فبدأت حركة احياء للغة العربية ، وساعد عليها التراث الواسع في مفرداتها وماتتيحه علومها في الصرف والاشتقاق من قدرات على التعبير . هذا بالاضافة الى مايحويه التراث العلمي العربي والاسلامي من ذخائر لاتزال في بداية الكشف عنها والافادة منها .

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالتراث العربي والاسلامي منذ أوائل القرن التاسع عشر ، الا أن كثيرا منه لازال مخطوطا وموزعا في انحاء مختلفة من العالم دون حصر أو تعريف ، وكثيرا منه لازال مفقودا أو غير معروف ، وتتضح فداحة ذلك من مراجعة الفهارس القديمة .

واثراء ثقافتنا المصرية بعنصر التراث يحتاج الى حسن الاختيار ومعاودة التقييم ، والتركيز على الاصول والانتاج الفكري الذي كان له أثره فيما بلغته الحضارة العربية الاسلامية من مكانة عالية .

أما عن المؤثرات الداخلية – وهي العنصر الثاني في ثقافة مصر – فأول مايواجهنا هو ضعف الوعي بأهمية الثقافة ، ويتمثل بصورة واضحة في قصور التمويل للأنشطة والأجهزة الثقافية ، ويتجلى ذلك في عدم توفير خامات ومستلزمات طباعة الكتب لعدم التوسع في تصنيعها محليا والاعتماد شبه الكامل على استيرادها من الخارج ، مما أدى الى ارتفاع أسعار الكتب على نحو يحد من عدد القادرين على شرائها من ناحية ، ويقلل الاعداد المطبوعة من ناحية أخرى ، يضاف الى ذلك القصور في انشاء شبكات المكتبات المختلفة العامة والمتخصصة ، وتخصيص الميزانيات لدعم قدرتها على اقتناء مايحتاج اليه القراء والباحثون . كذلك يعاني المسرح من نقص في عدد دوره وقصور في تمويل نشاطه ، ليمتد على مدار العام وينهض بحركة التأليف المسرحي ، ويسهم في احياء الحياة الثقافية بالأقاليم . وبرغم تقدم صناعة السينما في مصر وفي المنطقة العربية ، فقد بدأت تعاني في السنوات الأخيرة من النقص الشديد في دور العرض وتخلف التجديد والتوسع في

الاستوديوهات ، والاعتماد فى التمويل على الموزعين الخارجيين الذين يعرضون أنماطا مناسبة لأسواقهم الخارجية ، فضلا عن اتجاه المنتجين أحيانا الى انتاج مستويات هابطة من الأفلام بدعوى التغيير الذى حدث فى جمهور المترددين على السينما . كذلك يلاحظ قصور التمويل لأنشطة الموسيقى والفنون التشكيلية .

وقد أدى عدم توفير التمويل اللازم الى ضمور الحركة الثقافية وهجرة كثير من المؤلفين والفنانين الى الخارج .

ومن أهم المؤثرات الداخلية الحالية فى الثقافة أن نظام التعليم العام والجامعى يعتمد فى مناهجه على التلقين والكتب المقررة ، ولا يتحرى تنمية القدرات العقلية والفنية للطلاب ، وغرس عادة القراءة والالمام بطرق البحث ومصادر المعلومات والتركيز على أهمية النظرة العلمية فى تحليل المسائل والحكم على الأشياء .

ومن المؤثرات الداخلية فى ثقافة مصر ، أيضا ، مانلاحظه من التدهور فى مستوى اللغة العربية ، نطقا وكتابة ، بين خريجى المدارس والجامعات ، وفى الحياة العامة . ولاشك فى أن التدهور سوف يزداد مع انتشار موجة مايسمى بمدارس اللغات ، حيث يوجه الاهتمام الى اللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية القومية فى سنوات التكوين الأولى . ويحتاج الأمر الى دراسة متخصصة لأسباب هذا التدهور ووسائل مواجهته والتغلب عليها .

ومن المؤثرات الواضحة أيضا على الثقافة فى مصر ، ما نلاحظه من ظهور بعض أنماط من البرامج والمسلسلات والأفلام ، خاصة فى التليفزيون والفيديو ، تعتبر غريبة فى موضوعاتها وسلوكياتها عن ثقافتنا ومجتمعنا ، وتعرض - بوجه خاص - أطفالنا وشبابنا للاغتراب .

ومن المؤثرات الواضحة على الثقافة فى مصر انتشار تخلخل القيم الاجتماعية والاقتصادية والدينية فى السنوات الأخيرة ، مما يهدد مكونات البناء الاجتماعى ويؤثر على روح الانتماء .

وفى مواجهة هذه المؤثرات الداخلية تحتاج الثقافة فى مصر الى مزيد من العناية والاهتمام والوعى بما يمكن أن تؤديه للمجتمع ، بالفكر والنظرة الثاقبة والاداء المبدع من إحياء للماضى واثراء للحاضر وإعداد للمستقبل .

أما عن المؤثرات الخارجية ، فقد عرفت ثقافة مصر فى تاريخها الحديث عددا من هذه المؤثرات ، وكان أولها ماأتت به الحملة الفرنسية على مصر ، وعناية هذه الحملة باصطحاب مجموعة من العلماء فى تخصصات كثيرة قاموا بدراسة كافة نواحى الحياة والطبيعة المصرية ، وأصدروا مرجعا ضخما يجمع بين الدراسات والنصوص واللوحات والخرائط عن وصف مصر . وكان لهذا الجانب من الحملة الفرنسية أثره الكبير فى اطلاع المصريين الخارجين من العصر العثمانى على جوانب كثيرة من الحياة الحديثة . وبرغم الصدام والقطيعة والمجابهة - التى تزعمها الأزهر الشريف وعلماؤه - فقد كان هؤلاء العلماء أول المتأثرين بالنقلة الحضارية والثقافية التى نتجت عن الحملة الفرنسية على مصر .

وكان الاحتلال الانجليزى لمصر عام ١٨٨٢ ، والذى استمر أربعة وسبعين عاما ، مؤثرا خارجيا يعتمد على الغزو وان اختلف تأثيره ، فاشترك مع الحملة الفرنسية فى ايقاظ الوعى الوطنى ، على أن التركيز فيه كان على اعادة تنظيم الحياة المصرية بادخال الأنظمة الادارية والقوانين ، كما غير هياكل المجتمع المصرى بأن أوجد طبقات جديدة من التابعين تم عن طريقهم الحكم غير المباشر ، وان بقى الرأى الأخير فى كافة القرارات للمدير الانجليزى ، وحول الاقتصاد المصرى الى اقتصاد تابع يمده بالمواد الخام وبالمنتجات الزراعية ليتم تصنيعها فى بلاده ، أما التعليم فقد اقتصر على إعداد صغار الموظفين وبعض فئات المهنيين . على أن الاحتلال - من ناحية أخرى - أدى الى الاطلاع على جوانب من الحياة الغربية مغايرة للنماذج القديمة . وكان للمقاومة السلبية

والثورية المصرية للاحتلال الانجليزى أكبر الأثر فى التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التى عرفتها مصر فى عصرها الحديث .

والمؤثر الخارجى الثانى كان عن طريق نقل مظاهر الحضارة الغربية العسكرية والعلمية فى عهد محمد على ، اذ اعتمد على الأجانب الايطاليين والفرنسيين وغيرهم فى انشاء القاعدة العسكرية الكبيرة التى كانت أساس حكمه ، وفى انشاء الصناعات المختلفة الحربية والمدنية ، وكذلك بالتوجه الى ارسال البعوث الى فرنسا خاصة ، لدراسة العلوم والفنون المختلفة وترجمة مصادرها ونشرها عن طريق مطبعة بولاق . وكان للمبعوثين أثر كبير فى النهوض بالتعليم وبالجوانب المختلفة فى الحياة المصرية ، ووضع الأساس للحياة الثقافية فى مصر الحديثة .

وكان المؤثر الخارجى الثالث هو المستشرقين والمهتمين بالحضارة القديمة والتراث العربى والاسلامى من العلماء الأجانب ، فقد تم على أيديهم حل رموز اللغة الهيروغليفية والكشف عن كثير من الآثار المصرية القديمة كما قاموا بتحقيق ونشر كثير من مصادر التراث العربى والاسلامى ، وأصدروا دراسات فى العلوم والآداب العربية طبقوا فيها المناهج المستحدثة . ومهما قيل عن عيوب الدراسات الاستشراقية وتعصبها وتشويهها للحقائق ، فان للخدمات التى قدمتها للتراث العربى والاسلامى كانت من أهم العوامل فى تكوين الباحثين المصريين ، ونشأة المدارس العلمية والفنية والأدبية المصرية فى العصر الحديث .

وكان المؤثر الخارجى الرابع هو الاتصال المباشر مع مراكز العلم والثقافة فى الشرق والغرب ، عن طريق البعثات الدراسية والمشاركة فى المؤتمرات العلمية والاجتماعية الدولية ، وكذلك الاستعانة بالأساتذة الأجانب فى التخصصات المختلفة وتوثيق الصلة بمراكز البحث والمراكز الثقافية الأجنبية فى مصر .

والمؤثر الخارجى الخامس – وان كانت أهميته لاتقل عن المؤثرات السابقة بل قد تفوقها ، هو الترجمة عن اللغات الأجنبية للمصادر والدراسات والاعمال الأدبية ، سواء عن لغاتها الأصلية أو باستخدام لغة وسيطة ، وقد بدأت حركة الترجمة فى مصر الحديثة منذ أواسط القرن التاسع عشر ، وأنشئت من أجلها مدرسة الألسن ، ثم تطورت حركة الترجمة التى يمكن أن يلاحظ فى تطورها عدة ملحوظات منها :

• أنه كانت ، فى الأغلب والأعم ، ترجع الى جهود فردية من الباحثين والعلماء والمثقفين ، ولذلك افتقدت الاستيعاب والتخطيط حتى فى المشروعات العامة للترجمة .

• أنها افتقدت متابعة الانتاج الفكرى الأجنبى وترجمة النافع منه ونشره بعد فترة وجيزة من انتاجه .

• فقدان الاتصال بالمؤلفين والناشرين فى الخارج وعقد الاتفاقات للترجمة الى اللغة العربية ، وعدم مراعاة استيفاء حقوق التأليف طبقا للاتفاقيات الدولية ، وقد أدى ذلك الى عدم سعى الناشرين الأجانب فى أن يكون لانتاجهم ترجمة عربية .

• نقص الوعى بأهمية المعلومات فى تنمية الحياة الثقافية والعلمية والتخلف عن متابعة التطورات المستمرة فى العلوم والفنون والآداب .

• الضعف المشهود فى مستوى اتقان اللغات الأجنبية بل والعربية ، ولايقتصر الأمر على الإعداد المهنى للمترجمين ، فالترجمة فن يتطلب قدرات خاصة و يحتاج فيه المترجمون الى كل أنواع التشجيع .

• ولعل الموقف الحالى لانحسار الترجمة والأهمية التى تتميز بها الخبرات المستمدة من تجاربنا السابقة – تؤدى الى التفكير فى وضع تنظيم للترجمة وخطة شاملة لها تحقق المتابعة المستمرة للانتاج العلمى والتكنولوجى والثقافى ، وتحقق حسن الاختيار والشمول والمستوى المناسب الترجمة .

هذا وقد أبرزت المناقشات التى دارت بالمجلس حول هذه الدراسة الآراء والمبادىء التى نوجزها فيما يأتى :

- تمتاز ثقافة مصر على غيرها من الثقافات بتعرضها لتأثيرات كبيرة من الشرق والغرب والشمال والجنوب ، وهذه الميزة تكاد تنفرد بها مصر لموقعها في قلب العالم ، ولاتتوفر لأى ثقافة أخرى قديمة أو حديثـة ، فالمؤثرات التى تأثرت بها مثل هذه الثقافات كانت فى الغالب محلية أو جانبية تأتى من جهة أو جهتين .

- تعتبر هـذه الميزة مصدر قوة وان كانت ، فى بعض الأحيان ، مصدرا لصعوبات ولايقال لضعف ، فالحياة الفكرية عندما تتأثر بعوامل محلية ثم بعوامل خارجية من جهات مختلفة ، كما فى حالة مصر ، فذلك يدل على قدرتها على التكيف والملاءمة بين مصادر الفكر المختلفة ، وأنواع الثقافات التى تتقابل فيها أو تختلف عليها كمايدل على قدرتها على الاستمرار فى الزمن ، لأن التنوع يؤدى أيضا الى الحيوية والتجدد والتواصل المستمر .

- أن ثقافة مصر تبلغ من العمر سبعة آلاف عام ، أو قد ترجع على الأقل الى أربعة آلاف عام قبل الميلاد ، ويمكن أن نشاهد ذلك فى مظاهر كثيرة ، منها شجرة الجامعة فى مصر التى تمتد جذورها الى أيام وجود جامعة عين شمس فى مصر القديمة .

- أن من الخصائص المصرية فى مجال الفكر والثقافة ، أن مصر لاتنظر الى المؤثرات الخارجية على أنها أجنبية تماما ، لأنها حين تتلقاها تعمد الى صقلها وتمزجها بغيرها من المؤثرات وبالعوامل المحلية ، فتأخذ طريقها الى التمصير ، أو تأخذ الطابع المصرى ، الا فى حالات قليلة لا نلبث ان نلفظ فيها ما يدخل علينا من فكر ونستغنى عنـه .

- أننا لا نخشى على ثقافة مصر أن تطغى عليها مؤثرات خارجية ، لأنها من القدم والاستمرار والقدرة على الملاءمة والمواءمة بين أنواع الفكر بما يجعلها قادرة على الخروج بالصورة المصرية السليمة فكرا وثقافة .

- هناك فرق بين الغزو الفكرى والغزو الثقافى ، فالأول يقصد به - فى العادة - الايديولوجيات التى تصدر من الشرق أو الغرب ، ويكون لها تأثير فينا أو فى بعضنا كأفراد ، ولكنها على مستوى المجموع لا تؤثر فى الأيديولوجيات المصرية ، وتظل الصفة الغالبة على الفكر المصرى هى المصرية . أما الغزو الثقافى فيقصد به غير ذلك من تأثيرات فى نواحى الموسيقى والغناء وبعض النواحى الأدبية ، وبعض الاتجاهات فى الفنـــون - كما فى السريالية مثلا - وفى هذه ايضا يتغلب الطابع المصرى .

- أنه بدا ان ما يمكن أن يسمى « باستغزاء » فكرى أو ثقافى بالنسبة لمصر يعنى : أننا نحن الذين نطلب الغزو أو نسعى لأن نأخذ من الآخرين ، ويرجع ذلك الى ثقتنا بأنفسنا ، وعدم وجود مركب نقص لدينا تجاه ما نتلقاه من غيرنا ، فاقتناعنا دائما أن اصالتنا مستمرة ، وأن طابعنا المصرى لن ينمحى ، فنحن نعود دائما الى فكرنا الأصيل والى ثقافتنا الأم .

- ينبغى ألا تكون مهمتنا تقديم عرض لتأثرنا بالغرب أو الشرق أو غيرهما فحسب ، ولكن لنتجاوز ذلك الى تدقيق النظر فيما خلف هذا التأثر أو هذا الغزو أو الاستغزاء أو النقل من الغرب أو الشرق ، أو القديم أو الجديد .

- فى اطار الاهتمام العام بالثقافة نلاحظ مايأتى :

• أن أمور الثقافة لم تكن أبدا منسية على المستوى العربى ، فقد عقد مؤتمران عربيان للثقافة ، الأول فى عام ١٩٤٧ والثانى فى عام ١٩٥٠ ، تناولا موضوعات هامة وأساسية من موضوعات الثقافة ماتزال محلا للاهتمام والبحث .

• أن مايقال عن أهمية التراث فى الكتب والمخطوطات ينبغى الا ينسينا جوانب هامة فى الثقافة المصرية تتمثل فى الآثار القديمة والآثار القبطية والآثار الاسلامية ، الى جانب أن هناك " فولكلورا " مصريا

أصيلا يتمثل فى الرقصات الشعبية والأغانى وفى ممارسات غير مكتوبة ، وفى غير ذلك . كل هذا يدعو الى أن تتسع نظرتنا الى الثقافة المصرية لترتبط بحياة الشعب وبحياة المواطن المصرى ، حتى لانحس بأن هناك أزمة ثقافية .

– أن ماتناوله الباحثون حول الثقافة – سواء فيما عقد من مؤتمرات أو ألف من كتب – اهتم أكثره حتى الآن بالبعد الزمانى ، غير أنه الى جانب هذا فهناك البعد المكانى الذى له أهميته الكبيرة ، والتى نرجو أن تأخذ نصيبها من الاهتمام فى البحث العلمى الجاد ، فاتصالات مصر الثقافية ومداها فى الشرق والغرب فى العصور المختلفة لها خرائط ، فالمكان له أهميته والبيئة لها أهميتها ، ولايخفى أن الثقافة تتأثر بالبيئة : البيئة الطبيعية وكذلك البيئة البشرية والاجتماعية والاقتصادية .

– وهناك وجهة من النظر ترى أن ثقافتنا اصبحت – حديثا – واقعة تحت تأثير سيئ ، لغزو ثقافى خارجى غريب عنا ، وعلى وجه الخصوص بعد ظهور وانتشار السينما والتليفزيون والفيديو ، وما تحمله لنا هذه الوسائل من قيم وأفكار وأساليب حياة تهدد ثقافتنا ، فيما يقال عنها أنها حصينة وبمنأى عن أى طارىء يؤثر فى أصالتها أو أى تهديد يصل بفعله الى جذورها ، فقد طرأت عدة تغيرات حقيقية ومحسوسة فى جوانب هامة من حياتنا ، ومن أمثلة ذلك ماطرأ على فنوننا الشعبية وخاصة فى القرى ، وفى الطرز المعمارية المنتشرة فى المدن وفى القرى حديثا ، والتى لاتلائم البيئة المصرية ولا الروح المصرية ، وفى الأغانى والموسيقى الحديثة ، وفى طرق ومظاهر السلوك اليومى للمواطنين .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم جميعه يوصى بماياتى – كبرنامج عمل عام ، مؤيد ، تفصيلا بتوصيات المجلس فى دوراته السابقة :

* توجيه عناية خاصة لتأصيل الثقافة فى مصر بمفهومها الخاص وبمفهومها العام ، وتعزيز الأنشطة والأجهزة الثقافية فى ابراز دور الثقافة فى التنمية الشاملة وأهميتها فى صناعة الرؤية العامة للمجتمع مجمعة من الأفكار العامة فى مكونات البناء الاجتماعى السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

* التوسع فى مفهوم التراث كعنصر من عناصر الثقافة فى مصر بحيث يشمل التراث القديم الفرعونى والقبطى والتراث العربى والاسلامى ، ثم يتسع أيضا ليشمل التراث الانسانى والاهتمام بتقييم التراث واختياره ونشره وترجمته .

* متابعة التطورات الحديثة المستمرة المصاحبة لثورة المعلومات فى العصر الحديث والاهتمام بتوثيق الصلة بمراكز العلم والتكنولوجيا والثقافة عن طريق البعثات وتبادل الاساتذة ، والمساهمة الفعالة فى المؤتمرات العلمية والثقافية وحلقات البحث والمؤتمرات للجمعيات والمنظمات الدولية .

* مراجعة شاملة لفلسفة التعليم العام والجامعى فى مصر ومناهجه حتى تساير المناهج والتطورات الحديثة فى العلوم والتكنولوجيا والثقافة وتنمى القدرات العقلية والفنية والملكات الابداعية فى نواحى نشاط الانسان واعادة النظر فى أسلوب اعتماد التعليم على التلقين والكتب المقررة .

* الاهتمام برفع مستوى اللغة العربية على مدى الإعداد الدراسى وبعده ، والقيام بالدراسات اللازمة للعلوم اللغوية وتوفير المعاجم على المستويات المختلفة عل اسس جديدة تكشف عبقرية اللغة العربية وتطورها وصلاحيتها للوفاء بالاحتياجات الملحة فى حياتنا العامة . ويرتبط بهذا الاهتمام توجيه عناية خاصة لاتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل مع تنوع اللغات لتشمل أهم الحضارات الأجنبية .

* وضع خطة شاملة لحركة الترجمة فى مصر تتابع الانتاج الفكرى العالمى ، وتختار مانحتاج اليه لتطوير حياتنا العلمية والتكنولوجية والثقافية والادبية ، وتراعى حقوق المؤلفين ، وتشجع المترجمين ماديا ومعنويا ، وتقوم بإعداد الخطة مجموعات من المتخصصين باعتبارها خطة قومية لها صفة الاستمرار .

دور الثقافة فى التعليم ووسائل الاعلام

من المفاهيم الشائعة أن الثقافة هى المعرفة العامة ، أو الأخذ من كل فن وعلم بطرف ، ولكن المفهوم الأقرب الى الدقة يخلص فى أن الثقافة هى الجانب الفكرى والروحى من الحياة الذى يقوم على المعتقدات الدينية والتقاليد الأصيلة واللغة وآدابها ، والعلم ومنجزاته - كل ذلك بالتفاعل مع روح العصر بما يتفق معها ويغذيها .

والثقافة بهذا المفهوم تؤدى بصاحبها الى تكوين رؤية خاصة يرى بها الحياة والكون ، وتتكون هذه الرؤية من مجموعة القيم المستمدة من مصادر ثلاثة هى الدين والفن والأدب ، ومن مجموعة أفكار عامة مثل الحرية والوطنية والديمقراطية والعدالة والفضيلة والجمال ، ومن الحقائق الفلسفية والعلمية التى تشكل الفكر وتفسر الكون .

ويقتضى هذا المفهوم أن يستهدف المضمون الثقافى :

- ترسيخ العقيدة الدينية وتأكيد قيمها .
- الارتباط بالتراث الحضارى ، والحفاظ على الأصيل وتجديده وتنميته .
- التمسك باللغة العربية وما تحفل به تراث ثقافى وأدبى وعلمى .
- الانفتاح على عطاء العصر ثقافة ومعرفة وأخذا بالنظرة العلمية .
- افساح المجال أمام قيم الحرية والابتكار العلمى والابداع الفنى .

أما عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات التى مرت بها مصر فى المرحلة الأخيرة فقد شملت تحولات سياسية فى نظام الحكم ، والاشتراك فى عدد من الحروب وتغيير السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، والانفتاح الاقتصادى وتزايد الاستهلاك وتزايد الهجرة ، واتساع مسئولية الدولة عن التنمية ، واتساع دائرة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية ، وتسارع الحراك الاجتماعى والجغرافى ، والتوسع فى فرص التعليم وتضخم الأجهزة الادارية ، ونزول المرأة للعمل ، والتوسع فى استخدام انجازات التكنولوجيا الحديثة ، وتزايد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك .

وقد انعكست آثار هذه التغيرات على الأسرة المصرية ، فانشغل الأب خارج المنزل ليوفر دخلا اضافيا ، وخرجت المرأة للعمل ، والحق الأطفال بدور الحضانة ، وزادت حرية أفراد الأسرة ، وانقسمت بعض الأسر لقيام أفراد فيها بالعمل فى الخارج ، وزادت فرص التعليم للشباب من الجنسين ، وارتفع مستوى المعيشة المنزلية ، وشاع اقتناء منجزات التكنولوجيا الحديثة وازدادت القدرة الشرائية والتطلعات الاستهلاكية ، وصاحب ذلك كله ارتفاع تكاليف المعيشة وتدنى الخدمات .

وأدى هذا المناخ الجديد الى تحولات ايجابية وأخرى سلبية فى حياة الشباب خاصة ، فكان من الايجابيات الخروج عن السلوك النمطى والجرأة فى التعبير والاقبال على المنجزات العصرية ، والالمام ببعض التيارات الفكرية ، والاقبال على السفر والترحال فى مصر وخارجها ، ومحاولة بدء الاتصال بالحياة العملية مبكرا أثناء الدراسة ، والصحوة الدينية المتفتحة . وكان من السلبيات اختيار الطريق السهل والرغبة فى الحصول على مكاسب بدون مجهود ، والتحمس لأى عمل فى البداية ثم التحول عنه دون الوصول الى غاية ، ثم تركه بدون نهاية معقولة أومنطقية وايمان الشباب بالوساطة بدلا من اقتناعه بنفسه وبمقدرته على الحصول على حقوقه بجده واجتهاده ، وعدم القدرة على خلق عمل جديد والتمسك بطابور العمل الحكومى ، والتقليد لا الابداع ، والسعى للسفر للخارج

بمفرده لسنوات طويلة ، وعدم اقتناع الشباب بقضية أساسية تملأ عليه حياته ، والميل الى القراءة الخفيفة دون القراءة الجادة ، والخضوع لعوامل الاثارة - لمباريات كرة القدم مثلا ومسلسلات التليفزيون - أكثر من الاستمتاع بالفن الجيد والفكر العميق .

وفى المواجهة بين مفهوم الثقافة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية برز عاملان أساسيان ، قيم عن طريقهما التفاعل بين مفهوم الثقافة وبين الخلفية الاجتماعية والاقتصادية ، كما يتوقف على دور الثقافة فى كل منهما ، إحداث التغيير المطلوب وخلق المجتمع المنشود ، وهذان العاملان هما :

أولا : التعليم بمراحله المختلفة بنوعيه النظامى وغير النظامى .

ثانيا : وسائل الاعلام بالكلمة والصورة : المطبوعة والمسموعة والمرئية .

ويستخدم هذان العاملان اداة واحدة لنقل مضمون الثقافة هى اللغة العربية ، وبقدر حسن استخدامهما هذه الاداة يكون نجاحهما فى تحقيق الرسالة المنوطة بكل منهما .

واذا وقفنا عند دور اللغة العربية فى بناء الثقافة فان ذلك يمثل بعض منزلة اللغة العربية من حيث انها لغة القران الكريم التى ارتبطت بالدين والعقيدة ومن حيث انها أقامت أمة كاملة وأصبحت أهم أسس قوميتها ووحدة شعوبها وفكرها وذلك فضلا عما تختص به من مرونة واسعة فى الاشتقاق وقدرة على الاستيعاب لمصطلحات الحضارة فى القديم والحديث . ولايغض من ذلك كله مايبدو أحيانا من شيوع العجمة ، على بعض الألسنة والاقلام . وتبدو أهمية اللغة من ناحية ارتباطها بالفكر ، من حيث انها أداة تعبير عما يجول فى نفس المتحدث أو الكاتب من معان ومشاعر يريد أن يوصلها الى السامع والقارىء ، لأن مدار الأمر والغاية التى يجتمع عليها القائل والسامع انما هو الفهم والافهام .

ومن جهة أخرى أصبح الهدف فى عصرنا الحديث توصيل الثقافة الى جموع الشعب ، بعد أن تعددت صور العمل الثقافى ولم تعد مقصورة على الكتاب ، ويقتضى ذلك توسيع النظرة الى اللغة العربية لتشمل صورا أخرى تتعايش فى الإطار العام للغة العربية الفصحى ، شأنها فى ذلك شأن غيرها من اللغات الحديثة ، تتطور وفقا لمطالب العصر والأغراض المختلفة للحديث والصحافة وأجهزة الاعلام والعلوم والصناعات والفنون وغيرها .

واذا انتقلنا الى دور الثقافة فى التعليم بمراحله المختلفة فى الفترة الحالية ، استوقفتنا مجموعة من الظواهر نجملها فى النقاط التالية :

- أن هناك عناصر مشتركة كثيرة بين العمل الثقافى والعملية التعليمية فيما اذا سارت مسارها الصحيح ، فالتربية بمفهومها الحقيقى تعنى التنمية الكاملة للمتعلم فى جوانبه العقلية والجسمية والخلقية والوجدانية ، لا العناية بالتلقين والحفظ والاعتماد على الكتاب المقرر وسيطرة الامتحانات على الحياة التعليمية .

- أن التعريف الحديث للمنهج الدراسى هو أنه " مجموع الخبرات التى تتيحها المدرسة لتلاميذها داخل حدودها فى حجرة الدراسة أو خارجها بغية مساعدتهم على نمو شخصياتهم فى جوانبها المتعددة نموا شخصيا يتفق مع الأهداف التربوية المنشودة " . ومن هنا تأتى أهمية الأنشطة التربوية التى تدعم المناهج الدراسية ، وتوفر للتلاميذ مجالات متنوعة لتنمية قدراتهم واستعداداتهم وميولهم وتبرز مواهبهم ، وتهذب سلوكهم وتدربهم على التعليم الذاتى المستمر . ذلك أن الأنشطة المدرسية هى المجال الذى توظف فيه المعلومات ويدرب فيه المتعلم على التكيف مع مواقف الحياة المختلفة .

ومن الأنشطة المرتبطة بالثقافة ، الصحافة المدرسية والمسرح المدرسى والاذاعة المدرسية ، ونوادى اللغات وجماعات الندوات والمحاضرات والكورال والموسيقى والفنون والمكتبات المدرسية . على أن هذه الأنشطة لم يعد لها وجود الا فى قلة قليلة من المدارس ، ويرجع ذلك الى ضيق المبانى المدرسية ، والكثافات الضخمة ، ونظام الفترات وقصور الامكانات ، وذلك الى جانب فقدان الحافز لدى المتعلم والمعلم ،

بل ولدى أولياء الأمور ، اذ اصبح الدافع الوحيد ، غالبا ، هو النجاح فى الامتحـــان .

– أن تصور مرحلة التعليم العام لايزال فى حاجة الى توضيح الفلسفة التى تقوم عليها ، فقد بدأ فى أوائل القرن التاسع عشــر مدنيا ، فى مقابل التعليم الدينى الذى كان سائدا فى العصور السابقة ، وقام على عناصر مختارة من أبناء الكتاتيب جهزت لهم مدارس حديثة على النظام الغربى ونهضوا بمسئوليات أنشطة الدولة الحديثة الزراعية والصناعية والحربية والعلمية . وفى فترة الاحتلال الانجليزى تحول التعليم العام الى إعداد الكتبة والموظفين فى المصالح والادارات الحكومية ، وفى الحالتين كانت الغاية من التعليم عملية ، دون ترسيخ لتوحيد الشخصية المصرية من جوانبها الدينية والثقافية والتعليمية . ومع بدايات القرن العشرين وتطور الحركة الوطنية زاد الوعى بأهمية التعليم العام ، وتضاعفت أعداد المدارس والمتعلمين فى المدارس الحديثة ، حتى نودى فى منتصف القرن بأن التعليم كالماء والهواء ، وأصبح حقا من حقوق المواطن ، وظهرت معاهد التربية المختلفة . ولكن هذه التطورات الكبيرة لم يصاحبها تغيير أساسى باعتبار مرحلة التعليم العام هى المرحلة الاساسية فى تكوين المواطن وإعداده فى جانب منه للحياة ، وفى الجانــب الآخــر للمشاركة فى تغيير المجتمــع علميـــا وحضاريـــا وثقافيـــا .

وفى السنوات الأخيرة اقتبست فكرة التعليم الأساسى ، ولكنها فى التطبيق حتى الآن – ومع تقدير أنه لم تمض فترة كافية للتقييم الحاســـم – لم تؤد الى تحويل التيار الغالب من صب المتعلمين فى قوالب جامدة لاتفى بالاحتياجات المختلفة للمجتمع ، ولا تكشف عن قدراتهم العلمية والفنية والابداعية ، وانما تدفعهم الى المعاهد العليا والجامعات لتخريج الموظفين ومحدودى القدرة فى التخصصات المختلفة . ومن ثم يفتقد الربط بين الثقافة بمفهومها العام وبين التعليم .

– وفى مرحلة التعليم العالى يحتاج دور الثقافة الى اهتمام خاص ، فقد نشأ التعليم العالى فى مصر كجزء من بناء الدولة المصرية فى عهد محمد على ، فى مدارس متفرقة . ثم ظهرت فكرة الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ وتطورت الى جامعة نظامية منذ عام ١٩٢٥ ، ثم حدث التوسع الكبير فى إنشاء الجامعات بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهرت فى السنوات الأخيرة جامعات أخرى متعددة .

والملاحظ أن التوسع فى مرحلة التعليم العالى كان فى أكثره تكرارا لنموذج واحد ، ولم يخضع لتخطيط شامل وفق احتياجات المجتمع والتطورات الحديثة للتنظيم والتخصصات ، ولعل من المناسب – مع أهمية الابقاء على تكافؤ الفرص فى التعليم العالى – أن تدرس فكرة ارتكاز التعليم العالى للدرجة الجامعية الأولى على أساس التوسع فى انشاء كليـات الآداب والعلوم التى تجمع دراسات الانسانيات والعلوم الاجتماعيــة ، وكذلك فى دراسات العلوم البيولوجية والعلوم الطبيعية ، ويحصل الطالب فيها أساسيات المجالات المختلفة للمعرفة من ناحية ، ويعــد جزء منها للتوسع فى فرع أو أكثر من فروع التخصص ، من ناحيــة أخــرى . وتكــون هذه الكليات قاعــدة للجامعــات يقبل فيهــا المتــازون .

ويحتاج هذا التصور للجامعة الى : توافر الامكانات اللازمة من المكتبات والمبانى والمعامل والتجهيزات ، والتنسيق مع المؤسسات الصناعية والبحثية ، ووضع خطة شاملة للتنمية العلمية والاجتماعية والثقافية .

– أن فكرة التعليم المستمر لازالت بعيدة عن التطبيق ، فى حين أن التعليم غير النظامى يعاون فى الوصول الى الأوضاع التى يمارس فيها المواطنون مهارات للنمو الذاتى ، حيث انه يعتمد على التعلم لا التعليم ، كما أنه لاينتهى فى مرحلة معينة ، كما يحدث فى المدارس والجامعات . وترجع أهمية التعليم غير النظامى الى أنه ذو تأثير بعيد فى تكوين

شخصية المواطن ، وفى أنه يتم عادة فى حدود جماعات ، وعن طريق المعايشة والتفاعل الموجه فى هذه الجماعات يتقن المواطنون أساليب العمل الفريقى ، وفى أن الأنشطة المختلفة لهذا التعليم : ثقافية وفنية وترويحية وغيرها ، تجتذب الأطفال والشباب والمواطنين عامة ويقبل عليها الجميع ، كذلك فانها تتم أثناء الوقت الحر لدى المواطنين ، فهى بذلك لاتتعارض مع العمل والدراسة ، بل تكملها تؤازرها وتعد لها ، واخيرا فان المجتمع يتغير بسرعة ولايتمكن التعليم المدرسى فى العادة من تغيير مناهجه وكتبه ومدرسيه ليتمشى مع هذه التغيرات السريعة على عكس التعليم غير النظامى الذى يستجيب تلقائيا لتغيرات المجتمع خاصة وأنه يركز على الطريقة دون المحتوى .

– أن الضرورة تقتضى ايجاد صيغة يتكامل فيها التعليم مع الثقافة ليؤديا دورهما كاملا فى بناء المواطن المصرى ، على أن يكون هذا التكامل عن طريق خطة على المستوى القومى ، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة .

وقد سبق أن تنبهنا إلى فكرة التكامل بين أجهزة الثقافة والتعليم ، حينما شكلت لجنة وزارية للتعليم والثقافة كلجنة دائمة من لجان مجلس الوزراء تضم وزارات التعليم والثقافة والبحث العلمى والعمل والشباب ، لتضع تخطيطا لمنهج التكامل الثقافى تتولى فيه وزارة الثقافة مسئولية أساسية .

ومع تزايد الأهمية التى تحتلها وسائل الاعلام فى مجتمعنا الحديث ، ودورها الفعال فى تكوين المواطن وتشكيل الرأى العام ، ومشاركتها فى توجيه الحياة المعاصرة – فان الضرورة تقتضى مراجعة الدور الذى يتاح للثقافة فى وسائل الاعلام المختلفة . ويمكن توضيح ذلك فى النقاط الآتية :

• أن الطابع الغالب على الصحافة ، فى المرحلة الحالية ، هو تغليب الاهتمام بالخبر ، وكثيرا مايبرز فيه جانب الاثارة أو الجانب الذى يشد الانتباه ، دون الاهتمام الكافى بالتحليل .

وفى مجال الرأى تغلب مسايرة الاتجاهات السائدة وحشد المبررات للابقاء على الاوضاع القائمة ، وفى المقابل يكون الرأى الآخر متأثرا بمواقف أيديولوجية أو عقائدية ، ودعوة للاثارة بتضخيم المشكلات والأحداث ، وفى الحالتين ابتعاد عن الموضوعية ، وعن توعية القارىء بحقائق الأمور ، وتنمية قدرته فى الحكم على الأشياء والاحداث . ولايزال نصيب الثقافة فى الصحافة محدودا ، ولايسهم القليل المنشور منها الا اسهاما ضعيفا فى الاهتمام بالفكر والفن ، وهو فى كثير منه سطحى محدود الأثر . ويقتضى الامر الحد من طغيان الاعلانات ، والعمل على رفع مستوى ماينشر وتأكيد ثقة القارىء بما يقرأ بعرض الحقائق كاملة ، وتفسيرها تفسيرا موضوعيا ومواجهة المشكلات مواجهة صريحة ، وتوجيه الاهتمام الى يقظة الفكر وتنمية الاحساس الفنى والأدبى للقارىء ، بمتابعة الانتاج الفكرى والفنى العربى والعالمى ، وافساح المجال للفكر الأصيل والطاقات الفنية والأدبية المبدعة .

• أن العطاء الثقافى من الاذاعة مسموعة ومرئية يشكل أحد عطاءاتها المتعددة اعلاميا وترفيهيا وقوميا ، وينبغى أن يكون هذا العطاء أساسا لخدمة الغالبية العظمى التى لا تجد سوى الكلمة المسموعة والمرئية سبيلا لتزودها الثقافى .

وفى مجال التطبيق يجب على الاذاعة المسموعة والمرئية فى مجرى عطائها الثقافى القيام بماياتى :

– تغطية انتاج وسيلتين هامتين من وسائل الثقافة وهما المسرح والسينما ، فانها عن طريق نقلها لهذه العطاءات من خلال شمول الانتشار ويسره ، توصل ثقافة المسرح والسينما للغالبية دون جهد أو تكلفة ، بعد أن كان تلقيها مقصورا على فئة محدودة تسعى اليها ، وتبذل الجهد والمال للحصول عليها .

– الحرص على بث أعمال ثقافية متنوعة ومتعددة عبر أشكال

استخدامات الاذاعة الفنية مثل التمثيلية والبرامج الخاصة وغيرها، وقد تكون محدودة المجال والمدى ولكنها في النهاية تشكل تغطية مؤثرة في واقع يحتاج الى المزيد منها .

– أن تحقق الاذاعة ، عن طريق غير مباشر ، الارتباط والوعى والالمام بالواقع والعالم ومايجرى فيهما .

– أن تقوم الاذاعة مسموعة ومرئية بنقل صور من الثقافات الأخرى عن طريق ماتنقله من أعمال فنية وفكرية لاتتعارض مع القيم الدينية والتقاليد .

– تنبيه الجماهير وايقاظ فكرهم لخلق الوعى لديهم بأهمية الثقافة كعنصر رئيسى لبنائهم ، وتهيئتهم للتزود بها والاقبال المتحفز لينهلوا من منابعها وخاصة الكتاب وهو مصدرها الرئيسى .

على اننا اذا نظرنا الى اذاعتنا المسموعة والمرئية فى المرحلة الحاضرة وماتقدمه فى مجال الثقافة بشكل عام ، أو بالمقارنة الى ماتقدمه الاذاعة المسموعة والمرئية فى دول متقدمة – فقد نجد نصيبنا متواضعا ، والدور الثقافى محدودا ، ولذا ينبغى أن نبذل الجهد ليزيد نصيب الثقافة فى اذاعتنا المسموعة والمرئية ، ويمتد بالنماء والتطور شمولا وعمقا .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، ومادارحولها فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بماياتى :

* وضع خطة قومية للتكامل بين الأنشطة الثقافية والتعليمية والاعلامية تسهم فيها الثقافة بصياغة الرؤية العامة للمرحلة الحاضرة ، ويسهم التعليم فى مراحله المختلفة فى تنمية القدرات العقلية والفنية واشاعة النظرة العلمية بين المتعلمين فى التعليم النظامى وغير النظامى ، ويسهم فيها الاعلام بخدماته الشاملة فى تنمية الحس الحضارى وتكوين الرأى العام المستنير والتوعية بالقيم الدينية والثقافية والعلمية .

* تأكيد توصية المجلس القومى للثقافة عن توسيع النظرة الى اللغة العربية لتشمل صورا أخرى تتعايش فى الاطار العام للغة الفصحى ، شأنها فى ذلك شأن غيرها من اللغات الحية ، تتطور وفقا لمطالب العصر والأغراض المختلفة للحديث والصحافة وأجهزة الأعلام والعلوم والصناعات والفنون وغيرها .

* اعطاء الأولوية للتنمية الثقافية فى اطار التنمية الشاملة باعتبارها أساسا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتشجيع الانتاج الفكرى والفنى وتيسير وسائل نشره وعرضه للجمهور وفى أجهزة التعليم ووسائل الاعلام المختلفة ، وبحث امكانات تطوير التعليم على أساس ثقافى يحقق وحدة المعرفة والارتباط بالبيئة والحياة والتقدم العلمى ، بحيث تكون مرحلة التعليم العام فيه مرحلة للتعليم الأساسى تهتم بالمفاهيم واكتساب الخبرات والأنشطة المدرسية والثقافة الاجتماعية المختلفة ، وكذلك دراسة تطوير التعليم العالى مع زيادة تركيز الجامعات على الدراسات العليا ومراكز البحوث وإعداد المتخصصين فى فروع المعرفة المختلفة على أعلى المستويات فى كليات للعلوم والآداب والانسانيات ، كذلك توجيه عناية خاصة للتعليم غير النظامى باعتباره تعليما مستمرا ووسيلة لتربية روح الجماعة والمشاركة الشعبية .

* بحث امكان الاتفاق على صيغة تكفل مزيدا من استقلال وسائل الاعلام المختلفة مع الحرص على توافر القيادات الواعية والادارية الحكيمة وأن توجه أعمالها وبرامجها أساسا لتكوين المواطن الحر المستنير وطنيا وثقافيا وعلميا ، وأن توجه عناية خاصة لصياغة المضمون الفكرى والفنى الذى يبث للجماهير فى الوسائل المختلفة ، ويعنى بالإعداد وإيجاد الشكل الفنى الرفيع الذى يجذب المستمع أو المشاهد ، والحرص على أن يعتمد هذا المضمون على المنطق وسيكلوجية الاقناع والحقائق الموضوعية ، سعيا الى المشاركة فى تكوين المواطن الحر المستنير ثقافيا وعلميا .

الحرية والثقافة في حياتنا المعاصرة

مفهوم الحرية :

يخلص تحليل مفهوم الحرية فى مجموعة من العناصر التى يشتمل عليها ، ويمكن عرضها على النحو الآتى :

الحرية القومية : وتعنى الاستقلال وتحرر الشعب من السيطرة الأجنبية .

الحرية الدستورية أو السياسية : والتى تحدد شكل النظام السياسى وصلاحيته عن طريق الدستور والقوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية .

الحرية الشخصية أو الفردية : وتعنى حرية الفكر والعمل والحديث والعقيدة والعبادة والتنقل .

الحرية الاقتصادية : وتعنى ، فى المذهب الفردى ، حق الملكية الفردية وحرية التصرف الاقتصادى والعمل الاجتماعى ، وممارسة العمل والكسب . وتعنى - فى المذهب الجماعى - التحرر من الفقر ، وقيود الحاجة والعوز .

ويجمع بين هذه العناصر كلها تصور عام ، يؤدى فى أقصى طرفيه الى تغليب حرية الفرد ، وفى الطرف الآخر الى تغليب حرية الجماعة . ويعبر أصحاب كل تصور عن نظامهم السياسى فى الديموقراطية . وقد أدت التطورات الاجتماعية والعلمية والاقتصادية بالمجتمعات الحديثة وخاصة فى الدول الغربية الى ادخال ضوابط للحرية الفردية تزيد من فاعلية الدولة ، وتؤدى فى المجتمع الديموقراطى الى وجود نوع من التوازن بين السلطة الجماعية لجميع أفراد الشعب وبين حرية الفرد ، أى بين السلطة وحقوق الفرد . وكذلك ظهر اتجاه جديد فى الديموقراطية السائدة فى بعض المذاهب فى شرق أوروبا الى التحرك نحو المزيد من الحرية الفردية . ومن هذين التصورين للديمقراطية يطرح الاختيار على بلاد العالم الثالث بالأخذ بنظرية التوازن بين الحرية والسلطة وبين الفرد والمجتمع وذلك لامكان مواجهة ضرورات التنمية الشاملة .

الضمانات :

ويفرض ذلك مجموعة من الضمانات فى المجال السياسى ، يأتى فى مقدمتها :

- حق الاختيار السياسى عن طريق انتخابات منتظمة ومفتوحة للتنافس .
- وجود قوى معارضة تمارس المعارضة فعلا .
- اتاحة الفرصة فى وسائل الاتصال جميعا دون تحيز سياسى للممارسة الديموقراطية بالتعبير عن الآراء المختلفة والمتعارضة .

وتشمل فى المجال الاجتماعى والاقتصادى ماياتى :

وجود تعليم قومى مجانى ورعاية صحية واجتماعية وإسكان مناسب وخدمات اجتماعية وتأمين صحى ونظام معاشات وحركات نقابية حرة .

مصر وممارسة الحرية :

وقد تعاملت مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر مع أنواع الحرية التى أشرنا اليها فحققت الحرية القومية وتحررت من السيطرة الأجنبية ثم أخذت تواجه مصاعب المحافظة على الاستقلال الوطنى فى مواجهة العدوان والصراعات الدولية وبذلت جهودا متصلة لتحقيق الحرية

الدستورية منذ انشاء مجلس شورى القوانين ١٨٦٦ واصدار الدساتير المصرية المتعاقبة الستة فى أعوام : ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ، وأخيرا دستور ١٩٧١ المعمول به حاليا بعد تعديله عام ١٩٨٠ والذى يفصل مواده سبعون قانونا تشكل مع مواد الدستور أساس النظام السياسى الحالى .

وكذلك اتيحت فى مصر ممارسة الحرية الشخصية والفردية وأثارت فى بعض الاحيان كثيرا من النقاش والجدل فى مجالات حرية الرأى والتعبير ووسائل الاعلام . وأخيرا عرفت مصر الحريات الاجتماعية والاقتصادية فى مجالات التعليم والصحة والعمل والنشاط الاقتصادى .

ومن جهة أخرى مارست مصر أيضا تطبيق التصورين اللذين سبق ذكرهما ، فقام نظامها السياسى بعد دستور ١٩٢٣ على أساس ديموقراطى يؤكد الحرية الفردية واختارت عام ١٩٥٦ الاخذ بنظام الديموقراطية القائم على التخطيط الاجتماعى والاقتصادى بهدف التنمية الشاملة ، وبعد دستور ١٩٧١ ، اتجهت مصر الى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع .

بين الثقافة والحرية :

ولاشك أن الاخذ فى حياتنا المعاصرة بفكرة الحرية على أساس التوازن بين الفرد والمجتمع وبين الحرية والسلطة يرتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة ويمنحها امكانات جديدة فى التعبير الحر ، كما يلقى عليها فى الوقت نفسه مسئوليات جديدة حتى يمكن أن تشارك فى الجهد القومى الحالى لدعم الاستقرار من ناحية والتطلع الى التغيير من ناحية أخرى .

ولعل المهمة الاساسية للثقافة والفكر فى هذه المرحلة ، هى تقديم الرؤية الشاملة للتصور الجديد للمجتمع على أساس التوازن بين الفرد والمجتمع ، ولاتكون صياغة هذه الرؤية الا بدراسة وبحث المشكلات المرتبطة بحرية الفرد وسلطة المجتمع ، وتحليل الافكار والتجارب التى توضح جوانب هذه الفكرة ، وتاخذ فى الاعتبار القيم الدينية والحضارية للمجتمع المصرى بمواقعه وفئاته المختلفة ، وتفسح المجال واسعا للطاقات الخلاقة فى العلوم والفنون التشكيلية والتعبيرية ، تحقيقا لصياغة ثقافية مصرية أصيلة تحقق عزة الفرد وعدالة المجتمع ، وتسهم فى السياسات العامة للدولة وفى التنمية الشاملة .

قضايا أساسية :

أن الرؤية الشاملة للثقافة المصرية وأثرها فى حياتنا المعاصرة ، تستدعى القاء نظرة فاحصة على مجموعة من القضايا والآراء التى توضح العلاقة بين الثقافة والحرية ، ويمكن طرح هذه القضايا على النحو الآتى :

الالزام والالتزام :

يجب أن نفرق بين الالزام والالتزام فى الانتاج الفكرى ، فالالزام يفرض على الأديب من خارجه ، وهو أمر غير وارد فى شأن الفكر والثقافة ، أما الالتزام فيرتبط به الأديب من تلقاء نفسه ، دون أن تفرضه عليه سلطة من خارجه . ويستند دعاة الالتزام الى أمرين :

الأول : أن الادب اذا كان وسيلة عظيمة ، فان الغاية التى يسعى اليها أعظم وهى تحقيق حياة أفضل ، ودوره فى هذا الميدان هو تمهيد الطريق للتغيرات الفعالة . فقد مهدت أعمال بعض المفكرين الفرنسيين للثورة الفرنسية ، وأعمال القصاص الروس العظام للثورة السوفيتية ، كما مهدت أعمال بعض الادباء والشعراء المصريين لثورة ٢٣ يوليو .

الثانى : أن الاديب يعيش بالضرورة فى مجتمع معين ، يتأثر به ويؤثر فيه ، ولايمكن لانسان أن يعيش فى فراغ ، خارج حدود الزمان والمكان ، وفى المراحل الاولى من حياة كل فرد – وهى مراحل التلقى من اطاره الاجتماعى – يكون هذا الفرد عجينة قابلة للتشكيل .

التناقض والبطء فى مسايرة التطور :

تنظم حرية الارادة عند الكائن الانسانى عادات وتقاليد وأعراف ، وذلك لأن الثقافة باعتبارها القوام الانسانى تحتفظ بكل محصلة التجربة والملاحظة وهو ماأثمر القواعد التى تحدد علاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة الاسرة بالعشيرة فى مختلف البيئات ، التى يستوعبها أعتراف بوحدة

الوطنية أو القومية . ومن هنا نجد أن التطور العفوى فى الحياة الجماعية يواجه بعض القيود وبعض المتناقضات ، قيود تضبط القواعد أو النظم ، ومتناقضات تبدو عند التقاء بيئة بأخرى تختلف عنها كما هو الشأن بين البدو والمزارعين فى القرى وبين سكان المدن . ويعترف الذين يتتبعون ظواهر المجتمعات الانسانية بحقيقتين :

الاولى : أن التطور الجماعى يتسم بالبطء ، وهو لايغير عادة أو تقليدا أو عرفا الا بعد أن يقتنع صاحبه كل الاقتناع بأن مايغيره لم يعد فى حاجة اليه ، أو الاحساس بأنه قد أصبح عبئا على الحياة الانسانية عند الفرد وعند الجماعة .

الثانية : أن المجتمعات لاتعيش فى ضرورة تجعلها لاتتجاوزها الى غيرها . كما أن هذه المجتمعات تستقبل بارادتها حينا ، وبغير إرادتها حينا آخر ، أفرادا وعشائر مغايرة فى مرحلة التطور أو فى طبيعة البيئة .

وهاتان الظاهرتان جعلتا الاحساس بحرية الارادة يختلف فى الحافز وفى طريقة تحقيقها . والتراث الشعبى حافل بما يشخص التناقض والبطء فى مسايرة التطور .

العناية بالقرية وثقافتها وطابع العيش فيها :

وأساليب الثقافة بمعناها العام فكر قومى أو شعبى عام ، لأنه مادام المراد بها أنها طرق حياة الامة وجماع لغتها وعقائدها وأسلوبها فى مجالات هذه العقائد ثم أصناف الطعام التى تأكلها وطريقة طهوها واكلها وملابسها وكيف تصنعها ومساكنها وكيف تبنيها وأغانيها وقصصها الشعبى ومجموعة القواعد التى تنظم الحياة فيها وما الى ذلك مما يميز الشعب عن غيره ، فهى فكر جماعى سائر ومتجدد ، وهى فكر عقيدى يحل به الشعب مشاكل كل يوم . ومادامت الثقافة عفوية تلقائية فهى لاتبغى قصدا ، وكل مايمكننا عمله هو تهذيبها أو توجيهها على نحو يجنب الشعب مضار ماعسى أن يكون ضارا من عادات وتقاليد .

الحرية والثقافة وعلاقتهما بالدخل :

الفقر لايولد الا الفقر عادة ، وأسوا ما فى الفقر هو مصادرته للحرية والطموح لأن طموح الفقراء يحدده عادة كونهم فقراء . صحيح أن هناك بعض الحالات التى تشير الى عكس ذلك ، لكنها تمثل نسبة محدودة جدا من المواطنين بعكس الوضع لدى الفئات متوسطة الدخول والغنية . ان الاختلافات بين ثقافات فئات الدخول المختلفة فى المجتمع هى اختلافات فى الدرجة وليست فى النوع ، فاذا تحدثنا عن اخلاقيات الفقراء فاننا لانقصد بذلك أن هناك فرقا نوعيا حادا بين اخلاقيات الفئات ذات الدخول المختلفة ، ولكن القصد هو أن الناس يتوزعون بالتدريج على هذا الدخل ، ومن هنا يمكننا القول انه مع كون كل فئة من فئات الدخول لها سلوكها الخاص ، فان الاختلافات بين هذه الفئات تتدرج مع نمو الدخل أو نقصانه . ان الفقر الشديد يكون شخصية من نوع خاص لايمكنها أن تستفيد من معطيات الحرية .

الحرية والسلوك :

يتضمن السلوك جميع الأنشطة التى يقوم بها الانسان ، سواء تلك التى يمكن أن يلاحظها بشكل مباشر أو تلك التى لا يمكن اخضاعها للملاحظة المباشرة ، ويخلط الكثيرون بين الحرية والفوضى فى السلوك ، اذ يتصور الواحد منهم أن الحرية فى عمل كل مايريد دون أية قيود ودون مراعاة حرية الآخرين ، بل كثيرا مايؤدى ذلك الى ازعاج الغير ، والامثلة على ذلك كثيرة . والملفت للنظر أنه بالرغم من أن الجميع يتحدثون عن هذه الظواهر السلبية فى مجالسهم الخاصة والعامة بصورة يصدرون فيها عن تقديرهم خطورتها ، وبالرغم من متابعة بعض الأجهزة لبعض الانحرافات الا أن المخالفات لازالت منتشرة . على أن جانبا من الحل يكمن فى تغليب التعاون بين المواطنين ، بحيث يدركون أن هذا التعاون لضمان حرية الذات وحريات الآخرين يحقق على المدى البعيد كلا من الصالح الفردى والصالح العام .

الحريات فى الاسلام :

يقوم المجتمع والدولة فى الاسلام على أسس من المساواة والعدالة والمشورة لتدبر الجماعة أمرها ، وتبدى رأيها فى شئونها .

أما حرية الرأى فقد صاغها فى صورة واجب هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ورفض أن يكون الفرد المسلم « إمعة » يقول « أنا مع الناس ، ان أحسن الناس أحسنت وأن أساءوا أسأت » ، بل دعا كل المسلمين الى أن يوطنوا أنفسهم على الحرية ، بحيث إذا أحسن أن يحسنوا ، وأن أساءوا أن يتجنبوا مساءتهم .

ثم ان الاسلام جعل " الحكم " خدمة عامة ، والحاكم أجيرا عند الأمة ، كما جعل القضاء عملا دينيا فى المقام الاول ، لأنه جهاز العدل .

وكذلك قرر الاسلام الحرية القانونية والمسئولية ، وفى المعاملات المدنية أيات تترى عن سبق الشريعة الاسلامية فى ميادين الحرية والكرامة الانسانية . ثم ان الاسلام حرر المرأة وكان طبيعيا أن تكون شريعة المساواة والحرية والرحمة أول قانون يسوى بين الرجل والمرأة فى الحقوق ، ويجعل للمرأة ذمتها المالية المستقلة وشخصيتها القانونية فيبقى لها اسمها بعد الزواج ، وتملك كل مالها .

الحرية وواقعنا الراهن :

تتعرض مصر فى الفترة الحالية من تاريخها الى مجموعة من التحديات والمؤثرات الخارجية والداخلية ، تؤدى الى تحولات كثيرة فى المجتمع المصرى من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ومن أهم المشكلات المطروحة حاليا مشكلة الحرية وارتباطها بحياة الفرد من ناحية وبمصالح المجتمع من ناحية أخرى ، وتؤدى الدراسة النظرية ومتابعة التجارب العملية الأوربية الحديثة ، لتطور فكرة الحرية من الديمقراطية الفردية فى الغرب والديمقراطية الشعبية فى الشرق واستقراء التحديات والمؤثرات التى يواجهها العالم الثالث عامة – الى ترجيح متابعة الاتجاه المتزايد فى أغلب الاحوال نحو الديمقراطية التى تحقق التوازن بين الفرد والمجتمع ، وبين الحرية والسلطة . ويعتبر هذا التوازن موقفا طبيعيا بين تجربتى الديمقراطية فى مصر بعد دستور ١٩٢٣ وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وبتحديد أوضح بعد عام ١٩٧١ ، ويعتبر هذا التوازن أيضا – كموقف يناسب واقعنا الراهن – أكثر فعالية فى تصحيح السلبيات وتأكيد الايجابيات .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن مصر صدقت فى عام ١٩٨٢ على الميثاقين الصادرين عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ عن الحقوق السياسية والمدنية ، وعن الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وماتضمنته أوراق العمل فى هذا الموضوع ، ومادار حول ذلك كله فى المجلس من مناقشات – يوصى بمايأتى :

أولا : توصيات عامة :

* الدعوة الى بناء مجتمع مصرى معاصر على أساس الحرية ، وتأكيد مفهوم الديمقراطية التى تهدف الى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع والحرية والسلطة ، بما يضمن حقوق الفرد والعدالة الاجتماعية لمواجهة ضرورات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

* اجراء مراجعة شاملة للهياكل السياسية والتنظيمية والادارية ، لتأكيد أن تكون ارادة الشعب هى أساس مسئولية الحكومة . ووضع الضمانات الفعالة ، وادخال التغييرات الواجبة لاستعادة الثقة وتجاوز الفجوات وتعميق الشعور بالانتماء بين فئات الشعب المختلفة ، وتأكيد سيادة القانون على أساس من الصدق والعدل والجدية .

* توسيع دائرة الحوار المفتوح والمناقشة الحرة ، فى كافة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه المجتمع المصرى فى الفترة الحالية . ورفع القيود عن حرية الرأى والتعبير والاجتماع والاتصال . وتنوير الرأى العام وتوجيهه للعمل والانتاج ، والتخلص من المعوقات الادارية والبيروقراطية وعوامل اليأس واللامبالاة .

* توجيه عناية خاصة لتأكيد أهمية العلم والتكنولوجيا المتقدمة فى تطوير المجتمع ، وتوظيف البحث العلمى لحل مشكلات المجتمع واستغلال الموارد الطبيعة والبشرية المتاحة ، وتأكيد الاعتماد على الذات .

* الدعوة الى أن تكون المهمة الأساسية للثقافة والفكر فى هذه المرحلة هى تقديم الرؤية الشاملة للتصور الجديد للمجتمع ، وصياغة هذه

الرؤية بالدراسة والبحث للمشكلات المرتبطة بحرية الفرد وسلطة المجتمع والافكار والتجارب التى توضح جوانب الفكرة وتأخذ فى الاعتبار القيم الدينية والحضارية للمجتمع المصرى بمواقعه وفئاته المختلفة ، وافساح المجال واسعا للطاقات الخلاقة فى العلوم والفنون التشكيلية والتعبيرية ، وتحقيقا لصياغة ثقافية مصرية أصيلة تسهم فى السياسات العامة للدولة وفى التنمية الشاملة .

ثانيا : توصيات مباشرة :

* تجنب الالزام فى مجال الانتاج الفكرى ، اذ ان الادب مافقد الصدق العاطفى ولجأ الى الخطاب المباشر الا بسبب ذلك ، بل قد يؤدى الالزام الى هروب الادباء سواء كان هروبا واقعيا بالانتقال الى أقطار أخرى ، أو كان هروبا نفسيا بالايغال فى الادب الفردى الذاتى .

وتشجيع الالتزام ، بتعميق الديمقراطية الحقة ، بحيث يشعر كل واحد من أبناء الوطن – وخاصة الأدباء – أنهم يشاركون فى قدر وطنهم ومصيره وتكون قضاياه قضايا لهم لا للحكام وحدهم .

* الاهتمام بالثقافات الشعبية فى المواقع المختلفة ، لاستخلاص القيم الاصيلة فيها والعمل على المحافظة عليها ، ومراعاتها فى عمليات التطوير والتحديث .

* توجيه عناية خاصة لتقرير السلوك السوى ومقاومة السلوك الانحرافى للافراد والجماعات ، عن طريق : القدوة الطيبة ، والضبط والتوعية ، ودعم القيم الروحية والدينية والتوجيه التعليمى والمهنى ، والارشاد النفسى .

* بذل الجهد المكثف لرفع مستوى الفقراء المعدمين ، حتى يشعروا بالانتماء الى المجتمع الأكبر ، وذلك عن طريق رفع مستوى الحياة بين أفراد هذه الفئة ، بمزيد من المرافق فى مجالات الاسكان والتعليم والصحة والترويح ، ومايتطلبه كل ذلك من تمويل وتشريعات .

* القاء مزيد من الضوء على رعاية الاسلام للحريات واسهامه الفعال فى تحقيقها ودوره فى ارساء قواعد المساواة والعدالة والمشورة وحرية الرأى ، وسبق الشريعة الاسلامية فى مجالات الحرية القانونية (بالتعبير الحديث) والمسئولية ، والكرامة الانسانية والتراحم والتكافل الاجتماعى ، وتأكيده على حرية المرأة ومساواتها بالرجل فى الحقوق .

دور الدين والأخلاق فى بناء ثقافة مصر المعاصرة

الدين ركن أساسى من أركان المجتمع ، بل هو ضمير المجتمع ذاته . وقد عرفت مصر للدين منزلته الرفيعة فى مراحل تاريخها المختلفة ، ومع تعدد ما أعتنقه شعبها من الاديان ، حتى لنجد المؤرخ اليونانى « هيرودوت » الذى زار مصر فى نحو منتصف القرن الخامس قبل الميلاد يقول : ان الشعب المصرى أكثر شعوب الأرض تدينا .

وفى مصر القديمة وقبل أن يهتدى المصرى الى التدوين والكتابة آمن المصرى القديم بوجود الاله الخالق ، وآمن بوجود حياة ثانية فيها ثواب وعقاب ، ووصف الاله بأنه سيد الحق والصدق والعدل ، وهى مجموع الفضائل أو الاخلاق العليا التى ارتبط بها المجتمع المصرى القديم .

وفى القرن الأول الميلادى دخلت المسيحية مصر ، ونشأت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية التى ماتزال حتى الآن راعية للقيم والاخلاق العليا المسيحية .

ثم دخل الاسلام مصر مبكرا فى الصدر الاول من الاسلام ، وتقبله المصريون بقبول حسن ، وأسهم فى تقبله – بهذه الدرجة – رسوخ عقيدة التوحيد وطقوسها فى نفوسهم لأكثر من عامل تاريخى ودينى .

وصارت مصر منذ عرفت الاسلام ، مركزا متميزا من مراكز الحضارة فى الدولة الاسلامية وفى هذه المنطقة من العالم ، أدى دوره بكفاءة واقتدار . ومنذ مشاركة القاهرة فى تحمل مسئولياتها نحو الخلافة الاسلامية ، نهض الأزهر – وهو صنو القاهرة فى الانشاء – بتأصيل الثقافة الاسلامية فى نفوس طلابه ورواده ، والمجتمع الاسلامى بعامة ، ومن ثم انبثت هذه الثقافة وانداحت على خريطة مصر من أقصاها الى أقصاها . وعلى أيدى طلبة الأزهر وخريجيه ومن تلقوا عنهم علم الاسلام – وصلت الثقافة الاسلامية الى المدن والقرى والنجوع ، وتعرف الافراد والجموع على أصول الدين وأحكامه وآدابه وأخلاقياته ، سواء فى العبادات والمعاملات والعلاقات الاجتماعية والدولية وساعد على ذلك أن الأزهر ظل الى أن ابتليت مصر بالغزو الاستعمارى – هو المهيمن على مقدرات التعليم الاساسى .

وفى ظل النهضة الحديثة التى اضطلع بها محمد على ، وفى ظل المد الاستعمارى الذى واكب الحملة الفرنسية على مصر ، وفرض الحماية الانجليزية فيما بعد – انشئت المدارس والمعاهد المدنية ، ربما فى مواجهة التعليم القائم بالأزهر ولكن لم تخل الساحة من الاهتمام بالتربية الدينية فى هذه المدارس والمعاهد ، وإقرارها – فى الأعم الأغلب – مادة من مواد الدراسة الأساسية .

ومع التطور الثقافى شاركت المطبعة والصحافة والترجمة والفنون فى تقديم جرعات متفاوتة من الثقافة الدينية ثم زاحمتها الثقافات الوافدة ونشب بين هذه وتلك ، فى بعض الاوقات ، صراع يشتعل أواره ثم يخبو بالمصالحة أو بالمصانعة الى حين .

ومع التطور التقنى ، شاركت أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية ووسائلها فى بث جرعات من الثقافة الدينية ، الى جانب الثقافات الاخرى المزاحمة ، ولما لهذه الأجهزة والوسائل من قدرة قادرة على تشكيل شخصية الفرد والمجتمع يتضح مدى خطورتها فى تناول الثقافة الاسلامية .

ومهما يكن من شيء فان المتاح من الثقافة الاسلامية مكون متميز فى بناء الفرد وتشكيل المجتمع الى جانب المكونات الأخرى ، ولكن يلزم أن تبقى الثقافة الاسلامية مكونا أساسيا بل مكونا حاكما على سائر المكونات ، يؤهل لهذا أن الثقافة الاسلامية تتوافق معها ، فى الجملة ، الثقافات الدينية الأخرى وخاصة فى جانب الآداب والسلوك والقيم والاعراف التى لا تصادم أصلا من أصول الدين .

على أنه اذا كانت الثقافة تتضمن – فى مألوف تعريفها – كل مايمكن أن تحققه الجماعات البشرية ، ويتضمن ذلك فيما يتضمن اللغة والفن والعلم والقانون والأخلاق والدين وأساليب الحياة العملية المختلفة ، فان الأخلاق من بين هذا المضمون الثرى تتبدى دائما عنصرا متميزا وضروريا فى ثقافة الانسان .

ان قوام الاخلاق ومدارها هو الانسان لانها تقوم به ، ولايكتمل قيامه كإنسان الا بها ، وهو ينفرد دون باقى المخلوقات بالعقل والتفكير ، فيقوى على أن يعتزل واقعه ، ويباشر النظر فيه ويتعالى عليه ، فى ضوء مثل عليا يدين لها بالولاء ، انه بين سائر الكائنات الوحيد الذى يملك ارادة التغيير عن وعى وبصيرة ، فينزع بمحض تفكيره وارادته الى مجاهدة ميوله وغرائزه وضبط دوافعه وتوجيه رغباته ومطامحه الى أقصى مطالب الكمال الانسانى .

ومن هنا صح القول بأن الدعوة الأخلاقية قديمة قدم المجتمعات البشرية ، فمااجتمعت طائفة من الناس فى أى ركن من أركان الأرض ، وفى أى عصر من عصور التاريخ ، الا نجمت عن اقامة أفرادها بعضهم مع بعض قواعد للتمييز بين الخير والشر ، والحق والباطل ، والكمال والنقص .

وتفرض المبادىء الأخلاقية بالنسبة لصالح المجتمع وسلوك الأفراد تجاه الآخرين قيام مثل عليا للسلوك ، ذلك أن الانسان هو الكائن الأخلاقى الوحيد ، من بين سائر الكائنات ، الذى يمكن أن يضيق بواقعه ويتطلع جادا واعيا الى ماينبغى أن تكون عليه حياته ، وهو وحده الذى يخطط لمستقبله . وهو فى كل ذلك لابد له من مثل عليا يسترشد بها فى كل سلوكه ، بحيث تكفل للآخرين حرياتهم وترعى حقوقهم ، وتقر احترام

الواجب وتمكن للمحبة والكرامة والعدل والاخاء والأمن ، ونحو ذلك من قيم عليا تصون مكانته وترفعه الى حياة أسمى .

وليس من الصواب أن يظن أنه يمكن أن ننشيء اليوم نهضة أو نحقق تقدما أو ننجح فى تنمية وعينا القومى الصحيح ، ان أخطأنا التوفيق فى التمكين للقيم الروحية والمثل العليا ، فان تاريخ البشرية ليشهد بأن القيم الخلقية تمثل على الدوام مكان الصدارة من حياة الشعوب وتمكن لها فى نهضتها وتقدمها .

التوصيات

ثبت فى تاريخ مصر أنه كلما تسامت معالم الدين وارتفعت معايير القيم برز النشاط العمرانى واتسع ، وانحاز الى جانب الرخاء الاقتصادى والانفتاح على العالم ، وعلى النقيض من ذلك كلما ضعفت القيم فى النفوس ، وتدنت الاخلاق وتوارت الثقافة الدينية ، وقعت الانتكاسات وكثرت الهزائم الاجتماعية ، ووجدت التيارات الفكرية المعادية فرصتها للغزو والتوجيه سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، ونحن فى مصر المعاصرة أحوج مانكون الى مراجعة شاملة لدور الدين والأخلاق فى بناء الثقافة ، وفى سبيل تحقيق ذلك ، يوصى بماياتى :

أولا : توصية عامة :

* التوجه الى علماء الدين المحققين والى الباحثين المجتهدين للنهوض بحركة إحياء شاملة تعتمد على الرجوع الى المصادر الأولى وتحرر الاصول والفروع ، وتبرز مثالية الدافع الدينى وتفرض صور التسامح والتكافل الاجتماعى والقدوة الحسنة ، وتساير متطلبات العصر ، ووضع الركائز الاساسية الدينية والاخلاقية لبناء الثقافة فى المجتمع المصرى المعاصر .

ثانيا : توصيات خاصة :

* الدعوة الى تجنب كل أنواع الصراعات بين الناس على أساس الدين ، والتنبيه الى أن كل هذه الصراعات يمكن رد أسبابها لا الى الدين فى حقيقته بل الى اختلاف فى الفهم بين الناس والى اختلافات عرقية أو جنسية أو اختلافات على المطامع والأهواء البشرية ، وأنه من الأنفع والأسلم استثمار مواهبنا فى الايجابيات لا فى السلبيات ، والتركيز على مايجمعنا لا على مايفرق بيننا حتى لاتتعطل مسيرتنا نحو التقدم فى صراعات تستنزف قوانا وتذهب بريحنا .

* توعية المتزمتين منا بأن المسلمين الأوائل قد انفتحوا منذ القرن الثانى للهجرة على العالم المتقدم ، فكان عصر الاسلام الذهبى فى الاطلاع على ثقافات العالم الاخرى المتقدمة فى العلوم والآداب والفنون لايعنى بالضرورة نقل مافيها من تجاوزات ، وحسبنا أن نوصى الذين ينقلون عنها أن يتخيروا مالايمس قيمنا ويسيء الى أعرافنا .

* توجيه عناية خاصة فى إعداد القائمين على الدعوة والافتاء ليكون شاملا للتعمق فى الاصول الدينية والالمام بالعلوم الانسانية تلمسا لمواطن الاجتهاد فى مواجهة متطلبات الحياة المعاصرة ومتغيراتها على أساس متين من الدين والاخلاق ، وتقديم الافكار والمواقف ميسرة للناس بحيث لاتخاطب الشعور وحده وانما تتحرى اقناع العقل أيضا .

* الاهتمام فى برامج التعليم فى مراحله المختلفة بغرس القيم الدينية والمثل الاخلاقية لتوجيه السلوك الفردى بالنموذج والقدوة من سير الانبياء ورجال الدين والعلم والفكر لتكون هذه الثقافة الفكرية والعملية معا أساسا فى بناء المجتمع .

* مناشدة الكتاب أن يراعوا قواعد الدين والاخلاق فيما يصنفون من روايات وقصص ومسرحيات تعالج قضايا الحياة ، وأن يتسامى الاسلوب الى حيث يسهم فى تنمية الذوق السليم وترقية المشاعر ، ومناشدة الابداعيين فى المسرح والسينما والتليفزيون أن يحرصوا على اظهار القيم الاخلاقية التى ترقى بالفرد والمجتمع دون افسادها باسم حرية الفن .

* التزام المؤسسات القومية العاملة فى الثقافة والاعلام فيما يصدر عنها من مصنفات ثقافية واعلامية بكل مامن شأنه اعلاء الفضيلة ومواجهة الرذائل الاجتماعية الدخيلة .

* التركيز على أهمية توصيات المجلس فى دورتيه الاولى والثانية بشأن بناء الانسان المصرى ، وكذلك توصيات المجلس القومى للتعليم

بشأن تنمية الشعور الوطنى بالانتماء والمسئولية ، ودعوة الأجهزة التنفيذية الى الأخذ بما جاء فى هذه التوصيات . بالاضافة الى ماتضمنه تقرير الدورة الحالية لمجلس الخدمات من توصيات بشأن موضوع الدعوة والدعاة .

* العمل على اصدار دائرة معارف اسلامية ، يقوم على إعدادها علماء مسلمون متخصصون فى علوم الاسلام وفروعها المختلفة .

* تعميم الانتفاع بموسوعة الفتاوى الصادرة عن دار الافتاء المصرية ، وكذلك الفتاوى الصادرة عن ادارة الفتوى بالأزهر ، وذلك بإتاحة الانتفاع بها للكافة ، عن طريق النشر على نطاق واسع وتيسير اقتنائها بسعر مناسب .

الدورة التاسعة ١٩٨٧ - ١٩٨٨

دور الثقافة فى التنمية وزيادة الانتاج

اهتم المجلس ببحث استراتيجيات العمل الثقافى والعمل الاعلامى باعتبارها من مهامه الأساسية ، وعمد فى كثير من دراساته الى المزاوجة فى النظرة بين موضوعات هذه الدراسات وطبيعة المرحلة التى تمر بها البلاد ، وخاصة مايتصل منها بالظروف الاقتصادية .

وكانت قضية التنمية الشاملة ومايرتبط بها من قضايا زيادة الانتاج على رأس ماإستحوذ على اهتمام المجلس فى هذا المقام .

وكان على المجلس وهو يحاول أن يقرر رأيه فى هذه القضية الهامة أن يضع فى الضوء بعض الاعتبارات والمبادىء الأساسية :

فى شأن أهمية التنمية :

من المسلم به أن قضية التنمية قد شغلت الفكر الاقتصادى والاجتماعى المعاصر كما لم تشغله قضية من قبل . واحتلت مشتقات الكلمة " التنمية " ومايدور حولها من مفاهيم ومصطلحات ، مساحة ضخمة من أعمال المفكرين والاجتماعيين ، وجهود الحكومات والمؤسسات الدولية والاقليمية على نحو شامل وعام . حتى أصبحت التنمية قضية الانسان بوجه عام.

وفى الدول النامية أخذت قضية التنمية وضعا أعمق أبعادا لتصبح وسيلة ضرورية وحتمية - ليس لتدارك بعض نواحى الضعف فى اقتصادها - ولكن لإقالة أوضاع حياتها من التدهور ، كما أصبحت التنمية فى الوقت نفسه بالنسبة لهذه الدول هدفا لا محيد عنه للابقاء على سلامة وجودها وكيانها .

وبرزت التنمية أيضا - من وجهة عامة - كمقياس حقيقى لقدرة كل شعب على الحفاظ على كيانه أولا ، ثم التدرج فى مستويات التقدم والازدهار ثانيا .

وفى مصر تتصدر قضية التنمية بمعناها الشامل ، ومايتصل بها من قضايا الانتاج - على الخصوص - القضايا القومية منذ سنوات ليست بالقصيرة ، وليس مانعنى به من سياسات وخطط قومية للتنمية إلا ضرورة وطنية لمواجهة تحد قائم يتصل بصميم وجودنا القومى بمشخصاته التاريخية الأصيلة الثابتة .

وتبدو صلة الثقافة بالتنمية من خلال تناول مفهوم التنمية وتحليل عناصرها ، ومايرتبط بها ويتداخل معها من عوامل وكيانات أخرى ، وذلك على نحو مايتبين من المبادىء والاعتبارات الآتية :

- التنمية مزيج أو مجموعة من التغييرات الفكرية والاجتماعية

والاقتصادية لشعب من الشعوب ، تمكنه من زيادة انتاجه الكلى الحقيقى زيادة شاملة مطردة ، بما يتضمن زيادة انتاجية الفرد وزيادة الدخل القومى .

– وهى عمل منظم يقوم على أسس من التخطيط العلمى ، للارتفاع بمستوى الوضع الحضارى فى مكان وزمان محددين ، مستهدفا المجالات الملائمة لتحقيق أغراضه وفق كل نوع من أنواع التنمية .

– وتقوم فلسفة التنمية فى عمقها على ادراك المجتمع وتبصره بوجود فارق معنوى ومادى – أو هوة – بين معطيات واقعه الاجتماعى والاقتصادى من ناحية ، والمتطلبات الحقيقية لحياته من ناحية أخرى .

– وانطلاقا من البعد المعرفى للتنمية ينبغى أن يكون لدى المفكرين والقادة الاجتماعيين والاقتصاديين اجابات واضحة عن : لماذا ننمى ؟ ولمن ننمى ؟ وماذا ننمى ؟ وكيف ننمى ؟

– والتنمية بطبيعتها داخلة فى صميم بناء الوجود الانسانى ، الذى ينزع الى الحركة نحو المستقبل والنماء ، ولذا فالتنمية عملية مستمرة وليس لها ذروة تقف عندها .

– وهى فى أحد وجوهها : وجدان وارادة ، وجدان بمعنى تحقق قبول واقتناع لدى المجتمع بما هو مقبل عليه من تغيير ، وارادة تترجم الى حركة وموقف ايجابى لإحداث هذا التغيير .

– وتقوم التنمية على العناصر الأساسية الآتية : الموارد الطبيعية ، والقوى البشرية ، ورأس المال ، والادارة ، وأضيفت اليها التكنولوجيا .

– أولويات التنمية تضع فى المقدمة المواطن المصرى باعتباره الهدف من كل اصلاح وتنمية .

– الرأى الغالب فى معالجة موارد التنمية هو الأخذ بمبدأ الاعتماد على الذات ، بما يتضمنه من الاعتماد على الموارد المحلية ، الى جانب القوى البشرية الوطنية .

– التنمية فى جانبها العملى ترتكز على أسس أسبق منها وأعمق ، فهى ليست كيانا قائما بذاته خاضعا لمنطقه الداخلى ، وغير متأثر الا بنفسه ، انما هى كيان يقوم من خلال فعل عوامل كثيرة متداخلة ومتفاعلة معا ، تسبقه وتساوقه وتتبادل معه التأثير والتأثر ، ومن أهم هذه العوامل : الثقافة ، والاعلام ، والتعليم .

– أن جهود التنمية فى جانبها المادى والاقتصادى ينبغى ألا تتم على حساب القيم الروحية والانسانية ، لأن هذه القيم فى حد ذاتها تشكل أهدافا انمائية يصعب تعويضها أو التخلى عنها .

– هناك مبادىء ينبغى مراعاتها لنجاح أهداف التنمية وزيادة الانتاج ، منها :

× مبدأ المشاركة : ويقوم على مشاركة الجماهير فى التخطيط وتنفيذ سياسات التنمية وزيادة الانتاج .

× مبدأ تحقيق توفير الاحتياجات : ويقوم على تحديد احتياجات المجتمع – سواء الملحة أو الأقل الحاحا – عند وضع سياسة للتنمية وزيادة الانتاج .

× مبدأ الاعتماد على الذات : ويقوم على إتاحة الفرصة للناس لمساعدة انفسهم واستثارتهم لتنمية مجتمعهم، ويتطلب هذا تغيير الأفراد لأنفسم وأسلوب حياتهم ، ومساعدتهم على حل مشكلاتهم .

– مراعاة الاعتبارات الآتية لتحقيق المشاركة الايجابية من جانب الجماهير ولضمان استجابتهم لخطط التنمية وزيادة الانتاج .

× وضوح الهدف من مشروعات التنمية وزيادة الانتاج ، لان مشاركة الجماهير رهن بوضوح الارتباط الوثيق بين هذه المشروعات واهتمامات الناس ومصالحهم .

× تحديد أشكال المساهمة التى يقوم بها الأفراد وكذلك أساليب المشاركة .

× الاهتمام بالظروف العامة للمجتمع من قيم وتقاليد وعادات عند وضع خطط التنمية وبرامج زيادة الانتاج لضمان النجاح المطلوب بأقصى درجة ممكنة .

× التعرف على مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية للجماهير ،

وكذلك التعرف على احتياجاتهم فى المستقبل عند وضع أى خطة للتنمية وزيادة الانتاج ، وذلك لأن أفراد المجتمع أكثر قدرة على معرفة احتياجاتهم والبدء بأكثرها الحاحا .

– من المقرر أنه من الصعب فى مجال التنمية الاجتماعية التراجع عما تم انجازه من خطوات ، لأن كل خطوة تتم تتطلب خطوات أخرى لاحقة تفضلها أو تكملها فينبغى الالتزام بمنهج واضح متعدد المراحل ، تمهد كل مرحلة فيه السبيل للمرحلة اللاحقة ، وتساعد على تنفيذها ماديا وفنيا ، كما تتيح الفرصة لتحضير الكوادر البشرية وتوفير الخبرات العملية اللازمة لها .

ويبدو دور الثقافة واضحا كل الوضوح فى قضية التنمية – على اطلاقها – على ضوء الحقائق الآتية :

. أن تحديد فلسفة وايديولوجية المجتمع فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يتم دائما فى حضور الوجود الثقافى ، ولايمكن أن يتصور أن تنبثق أسس هذه الفلسفة أو الأيديولوجية ويتكامل قوامها وقيامها بمعزل عن هذا الوجود . ذلك أن الوجود الثقافى باعتباره بعدا استراتيجيا ضروريا للسياسات العامة ، يقوم بدور أساسى فى تأصيل الموقف الوطنى من القضايا القومية – ومنها قضايا التنمية والانتاج – وصياغة أبنيتها وابراز خصائصها ومايتصل بها من حقائق وأبعاد ومشكلات .

. اذا كان بناء المجتمع وتطويره يقوم على فعل عوامل كثيرة متضافرة ومتداخلة ، فان العامل الثقافى الفكرى له قيمته الكبرى بين هذه العوامل ، حتى أن المنظور الثقافى الفكرى – فى هذا المجال – يكاد يرجح ماعداه ، وذلك باعتبار أن دعائم بناء المجتمع وتطويره هى موضوعات ثقافية ومعنوية أكثر منها أى شىء آخر.

. أن الثقافة – فى تعريفها – تطرح معانى كثيرة تتفاوت سعة وضيقا من جهة التطبيق ، فقد يتسع معناها ليشير الى رؤية شاملة للحياة والكون ، ويتضمن ذلك فيما يتضمن طرق حياة الناس ، وتشابك علاقاتهم ، وأنماط تعاملهم بعضهم مع بعض ، وأنظمتهم الاجتماعية والسياسية ، ومقدساتهم ومحرماتهم ، وطرق التربية لديهم ، وفضائلهم ، وغير ذلك من أسس حياة الناس ، ومايندرج تحتها من ظـــواهر ومشكلات .

وقد يضيق معنى الثقافة حتى يقصر وجوده على مجالات فى الفنون والآداب ، وبعض جوانب العلم ومجموعة من الأفكار العامة . وقد يبدو معنى الثقافة هاما بمفهوم يرتفع عن النظر الى الأجزاء ، وذلك حين يكشف عن وجوده من خلال صيغ وأبنية عامة ، فيرد تعريف الثقافة – مثلا – على أنها الواجهة الحضارية للمجتمع .

ويخلص كل ماتقدم الى مفهوم واضح عن الثقافة ، يمكن تطبيقه فى مصر ، ويؤدى الى حقيقة مؤكدة : هى أن الوجود الثقافى فى مصر لا ينفصل عن وجودها الشامل وجزء أساسى فيه ، ويشكل تاثيرا كبيرا على بقية أجزائه ، وخاصة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويتضمن ذلك فيما يتضمن تطوير المجتمع عن طريق أنواع التنمية المختلفة .

. أن تحقيق الربط بين خطط التنمية الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر ضرورى وذلك على أساس من اعتبارات كثيرة ، أهمها :

– أن عناصر التنمية الشاملة فى جوانبها المختلفة – الانسانية والمادية – تتداخل تداخلا عضويا كبيرا ، الا أن التنمية الانسانية تعتبر أهم عناصر التنمية الشاملة . والسبيل الواضح الى التنمية الانسانية هو تعزيز ثقافة الجماعة والنهوض بالمستوى الثقافى العام ، لأن تحقيق ذلك فى حد ذاته يعد تنمية للكيان الوطنى انسانيا ومعنويا ، فى مقابل تنميته اقتصاديا وماديا . ومن الثابت أن هذه التنمية الانسانية المعنوية تؤثر فى التنمية الاقتصادية وسائر أنواع التنمية الأخرى ، وهى فى الوقت نفسه تتصدر منظومة التنميات جميعها ، لأنها تقع منها موقع المحرك والمهيمن ، والعنصر الحاكم فى مقدراتها وخططها ، وهى أيضا – من وجه آخر – تتأثر بكل تنمية سواها . وعلى ذلك فان تخطيط التنمية

فى الموارد البشرية ينبغى أن يكون نقطة البدء فى كل تخطيط للتنمية الشاملة ، كما أن التخطيط للثقافة – وهو يستهدف العنصر البشرى – والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان .

– اذا كانت خطة التنمية العامة للدولة على المدى الطويل هى التى تحدد الاستثمارات التى تتيحها موارد الدولة للثقافة ، فان دراسات المجلس الخاصة بالاسس التى تقوم عليها السياسة الثقافية على المدى الطويل ، قد اتجهت أولا الى التأكيد على بعض المبادىء الرئيسية لهذه السياسة ، والتى سيترتب عليها مطالب ينبغى مراعاتها عند تدبير الاستثمارات الخاصة بخطة التنمية العامة – وهذه المبادىء هى :

– أن السياسة الثقافية ينبغى أن تقوم على مبدأ رئيسى هو أن التنمية الثقافية ركن أساسى فى التنمية الشاملة ، وأن المدخل الصحيح الى التنمية الاقتصادية هو الانسان نفسه ولا يمكن أن تبلغ التنمية الاقتصادية أهدافها مالم تتم على دعامتى التعليم والثقافة معا ، وترجمة هذا المبدأ عمليا تتطلب اعطاء الثقافة نصيبها فى خطط التنمية ، والنظر اليها على أنها استثمار له عائده الاقتصادى والاجتماعى .

– تحقيق مبدأ « ديمقراطية الثقافة » على أساس من التزام الدولة بتوفير فرص الثقافة للجميع ، واعطاء اسبقية للفئات المحرومة ، مع اختيار الوسائل والادوات الملائمة للتوصيل الثقافى ، وتشجيع الأعمال الثقافية التى يمكن أن تحدث أثرها فى كل فئة من فئات المجتمع تبعا لنصيبها من التعليم وتدرجها فى مدارج التحضر . وبذلك تتجه استراتيجية الثقافة لنشر حركة عامة للتنوير ، وتخطو خطوات فعالة نحو محو الأمية الثقافية التى لاتقل خطرا عن الأمية الأبجدية .

وبهذا المفهوم تتشكل الخطط الثقافية وتتنوع وفقا لاحتياجات فئات المجتمع ، وبتحقيق مبدأ من مبادىء حقوق الانسان هو : أن الثقافة للجميع .

– أن التعليم والثقافة جناحان لتنمية الفرد وتكوين قدراته وسلوكه وصياغة فكره ووجدانه وأن توجيه الجهود الى إعداد الافراد إعدادا متخصصا للنهوض بمسئولياتهم فى مواقع العمل الوطنى ،دون الاهتمام بتكوينهم الثقافى العام ، يظل إعدادا قاصرا عن بلوغ أهداف التنمية الحقيقية الشاملة . ومن هنا ينبغى أن ترتبط الثقافة عضويا باستراتيجية التعليم ، وأن تقوم بينهما جسور متينة ، وأن ينظر اليهما باعتبارهما استثمارا اقتصاديا واجتماعيا طويل الأمد متعدد العطاء .

– العناية بالثقافة العربية والاسلامية وابراز القيم الاصيلة فيها للحفاظ على الذاتية الثقافية وتأكيدها فى مواجهة مختلف التيارات ، مع مراعاة أن المكانة الحضارية لمصر ، بل للأمة العربية جمعاء ودورها فى العالم المعاصر ، يتطلب انفتاحا ثقافيا واعيا على العالم ، مرتكزا على الخصائص الفكرية والوجدانية لهذه الأمة ، وعلى أصالتها الثقافية . وهذا يتطلب بناء السياسة الثقافية على تخطيط سليم للتبادل الحضارى مع العالم ، يقوم على الأخذ والعطاء ، وبما لايؤدى الى طمس معالم الذاتية القومية .

– اعتبار الابتكار هدفا اساسيا من أهداف العمل الثقافى فى المجتمع ، وتشجيعه بتهيئة المناخ الصالح له وتوفير مستلزماته الاساسية من البشر والادوات والاموال .

– أن السياسة الثقافية ينبغى أن تنطلق من نظرة واضحة الى مؤسسات العمل الثقافى ، باعتبارها تؤدى خدمة عامة كخدمة التعليم وخدمة الصحة ، ومن ثم فانها تقوم بالنظر الى عائدها الثقافى لا عائدها المالى ، ويحكم عليها بمقدار ماتقدمه من عطاء لا بما نحصل عليه من ربح .

وهذا يصوب كثيرا من النظرة الى النشاط المسرحى والموسيقى والنشاط السينمائى وحركة النشر وخدمات المتاحف . على أن هذا النظر لايجوز أن يصرفنا عن اقتصاديات الخدمة الثقافية .

ومن ثم فان المدخل الاقتصادى فى العمل الثقافى يتصل بترشيد الانفاق وحسن توجيه الاعتمادات المخصصة للثقافة من أجل أداء الخدمة الثقافية باقل تكلفة وأكثر عائد ثقافى ، ولعل ظاهرة نقص

التمويل تدعو الى استنباط الحلول الملائمة لتحقيق التعادل بين طموح الثقافة وقصور الامكانات والموارد لاستخلاص أفضل النتائج من الاستثمارات المتاحة .

- يمثل العنصر البشرى ركيزة هامة فى نجاح العمل الثقافى وضمان تنمية عائده . فالعمل الثقافى يتطلب نوعية خاصة من العاملين ، مما يقتضى أن يكون من مقومات السياسة الثقافية الاهتمام باختيار أفراد الأجهزة العاملة فى ميدان العمل الثقافى ، وتقديرهم تقديرا يتفق مع مواقعهم وتخصصاتهم المختلفة فى مجالات هذا العمل .

- ثقافة الفرد وثقافة الشعب فى مجموعه ، لم تخلق للزينة والزخرف والتفاخر ، وانما لتكون اداة فعل حقيقى على أرض الواقع ، يمهد السبل نحو الصحة والقوة والعزة والعلم والابداع .

والتقاء العمل الثقافى بالتنمية يكاد يكون أمرا طبيعيا ، فهما يصدران عن أصل واحد هو النشاط الانسانى ، وينبثقان من أرضية مشتركة هى الطبيعة الانسانية أى أن الوسط البشرى أهم مقوم فيها الى جانب أنه قاسم مشترك فى العمل الثقافى وعمليات التنمية جميعا . ويرجع ذلك الى أن الانسان بطبيعته يحاول - فى جميع الظروف والاحوال - أن يرد على متغيرات حياته ومعطيات واقعه بأن يخلع على هذه الحياة وهذا الواقع صيغا يرى أنها أفضل وأرفع مستوى ، وهذا ماتهديه اليه ثقافته ، ويحاول فى الوقت نفسه أن يصطنع مناهج عملية واجرائية لتطوير واقعه وحياته وهذا مايلتمسه فى عمليات التنمية بمختلف اتجاهاتها .

فاذا كان الانسان : وجدانا وفكرا هو مصدر الفاعلية والحيوية فى الوجود الثقافى ، وبالوجدان والفكر يصوغ الانسان حياته فى جميع أنحائها ، وبالتنمية يطور حياته فى شتى جوانبها ، فمما لاشك فيه أن الركيزة الاساسية التى تنطلق منها هذه الصياغة وهذا التطوير هى الثقافة والمستوى الثقافى للانسان . فالثقافة هى التى تضع «التصميم» والتصور للواقع المنشود ، ومن موقعها هذا تضع للتنمية - بأنواعها المختلفة - فلسفتها واتجاهاتها وحركتها وديناميتها ووظائفها .

ومرد الأمر فى ذلك الى أن التنمية ليست عملية مغلقة على نفسها ، ولكنها عملية انسانية اجتماعية ، تتداخل وتتفاعل معها عناصر حضارية كثيرة معنوية ومادية ، وتشتق وجودها من واقع المجتمع وتكوينه ، وتكوينه الثقافى فى المقام الأول .

وتبدو أبعاد ارتباط التنمية بالثقافة فى عناصر كثيرة - منها :

- أن التنمية يبدأ ظهورها على خريطة الوجود الثقافى تصورا ووجدانا وفكرا ، ثم اساسا معنويا للاستمرار وتحدى العقبات ، ثم تقويما للنتائج ، مع المحافظة أولا وأخيرا على ربط ديناميات التنمية وأهدافها بقيم المجتمع .

- تهيئة الوعى العام وإعداده لتقبل مفاهيم التنمية ومتطلباتها عن طريق العمل الثقافى ، سواء فيما يتناوله من شئون التنمية تناولا مباشرا ، أو من خلال الوجود الثقافى العام الذى يلازم ويواكب الوجود الحضارى ، والذى يتجاوز بطبيعته التناول المباشر القريب المدخل الى الاحاطة والاستخلاص والرصد والتحليل والنقد والتتبع لما يعترض المجتمع فى مسيرته الحضارية من قضايا ومشكلات ومن أهمها قضية التنمية وزيادة الانتاج .

- يقتضى الإلمام بأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الانتاج وتقريبهما للفهم العام دورا ثقافيا يوضح للمواطنين طبيعة ومواصفات حاجاتهم والضرورات التى تتطلبها ظروفهم وأوضاعهم المختلفة ، وطبيعة وأبعاد الممكنات التى ستتاح فى ظل خطط التنمية وزيادة الانتاج ، حتى يتيسر لهم الاختيار والتصنيف بالنسبة لحاجات ومتطلبات حياتهم من جهة ، وترتيب أولوياتها من جهة أخرى .

- للثقافة دور اساسى فى التنمية الشاملة ، من حيث الصياغة المتناسقة للاهداف العامة للمجتمع فى كل مرحلة من مراحل تطوره ، واشاعة الافكار العامة فى كل مجال من مجالات التنمية كجزء من تكوين المواطن المستنير فى اطار المحافظة على حيوية الذاتية الثقافية التى تجمع عناصر التراث والمؤثرات الداخلية والخارجية والنظرة المستقبلية للمجتمع .

– تقوم الثقافة فى اطار مجالات التنمية المختلفة بأدوار خاصة – تتلاءم مع كل مجال على حدة – ومن ذلك :

فى المجال السياسى : القاء الضوء على مراحل تاريخ مصر الحديث وتخليص حقائقه من أغراض الأفراد والجماعات وضغوط الحكام ، وجعل التنمية السياسية على أساس من ديمقراطية المشاركة على المستويات القاعدية والمتوسطة والمركزية ، وتوفير مناخ من حرية الرأى فى التعبير وسياج من الدستور والقوانين تحمى حقوق الأفراد ومصالح المجتمع ، وتعزيز الفصل بين السلطات ، وتخليص الأجهزة الادارية من المركزية والتعقيدات البيروقراطية ، ورفع كفاءة القوى العاملة بالتأهيل والتدريب .

فى المجال الاجتماعى : مواجهة المشكلات التى تعترض توافر الاحتياجات الاساسية فى التنمية الاجتماعية من موارد وخدمات بصدق وأمانة ، وتكتيل الجهود الفردية والجماعية لمعاونة الدولة فى تدبير الخدمات وتوزيعها ، وتقليل الفاقد ، ورفع الكفاءة وتجربة الحلول غير التقليدية ، وتشجيع البحث والابتكار .

فى مجال التعليم : التمسك بأهمية التعليم فى التغيير الاجتماعى ، وضرورة التوسع فيه على كافة المستويات ، والتصدى لمحاولات التضييق فيه وتوجيهه الى الحرفية والمهنية على حساب تنمية الفكر والعقل وكشف الطاقات الابداعية والمواهب الخلاقة ، والدعوة الى أن يكون الهدف الأسمى من التعليم هو انسانية العمل .

فى مجال العلم والتكنولوجيا : دعم التعليم العلمى فى جميع مراحله وتوفير التجهيزات المعملية الحديثة بالمدارس والجامعات ، وتركيز العناية بمراكز البحوث فى المجالات المختلفة والربط بينها وبين مراكز التصنيع والانتاج واحتياجات المجتمع ، وتأصيل البحث العلمى ومتابعة التقدم التكنولوجى بهدف اختيار المناسب منها ، وعدم الاقتصار على النقل بل تعدى ذلك الى توطين التكنولوجيا بالتعديل والابتكار . والاهتمام بالثقافة العلمية الاعلامية التعليمية من خلال الجمعيات العلمية ووسائل الإعلام ونوادى العلوم ومتاحفها لمعاونة المواطن العادى على متابعة تطور الكشف العلمى والتكنولوجى واكتساب النظرة العلمية .

فى المجال الاقتصادى : أن يكون المحك فى توجيه النظام الاقتصادى رعاية الاغلبية المنتجة فى المجتمع ، والافادة الكاملة من الموارد المادية والبشرية المتاحة ، والاعتماد على الذات فى اقتصاد يحقق أقصى حد من التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، ويقوم على التعامل المتكافئ مع الدول الأخرى .

– تضمين عناصر الثقافة – باعتبارها الوسيلة الاساسية فى تكوين الانسان وتكييف استعداداته وتنميتها – كل مايهيىء العاملين من المواطنين لأداء دورهم فى المواقع المختلفة بما يخدم قضية التنمية وزيادة الانتاج ، وذلك عن طريق :

– تهيئة الوعى العام لدى الجماهير لقبول وفهم الفلسفة التى تقوم عليها سياسات التنمية وزيادة الانتاج ، والارتفاع بمستوى ادراكهم للمفاهيم التى تطرحها هذه السياسات.

– توضيح الضرورات التى تتطلبها عمليات التنمية وزيادة الانتاج اجرائيا واجتماعيا ، والعناصر الأساسية لنجاحها ، والأهداف التى تصبو اليها .

– ابراز أهمية دور الانسان وقيمته فى سياسات التنمية بالنسبة لعوامل الانتاج الأخرى من موارد طبيعية وعادية ، وتقديم هذا الدور على غيره من العوامل المؤثرة فى تكوين وتنمية الثروة الوطنية ، وربط ذلك باتجاه « التثقيف » الى حمل أفراد المجتمع على تقدير مسئوليتهم تجاه تحقيق خطط التنمية ، وتكييف جهودهم لتنسجم مع أهدافها ومتطلباتها الوطنية .

– توضيح المشكلات والعقبات التى تعترض خطط التنمية وزيادة الانتاج ، واتاحة الفرص أمام الجماهير وخاصة النخبة منهم عن طريق وسائل الثقافة المختلفة للمشاركة فى اقتراح الحلول وطرح البدائل .

– التنويه بأنه من الخطأ – فى التطبيق – الاعتماد على أن المجتمع يمكنه تحقيق تنمية فى محيطه المادى أو ثروته المادية دون أن يصل الى تطور ثقافى فكرى يحقق الملاءمة والتكيف بين الواقع المادى الجديد والواقع المعنوى الاجتماعى .

– وفى مواجهة معوقات التنمية ، ينبغى أن يوضع فى موضع الاهتمام الشديد أن طريق التنمية ليست دائما سهلة المسالك ، وأن خططها لاتجرى فى حساب نتائجها على نحو من الضبط والدقة التامين ، بل لابد أن تصادف مسيرة التنمية معوقات وصعابا كثيرة . مما يترتب عليه ضرورة الاتجاه الى تهيئة الجماهير ثقافيا لمواجهة ماينتظر أن ينشأ من مشكلات أو صعاب تنعكس معنويا واجتماعيا عليهم . ويصل الأمر أحيانا – فى عملية التهيئة هذه – الى أن يكون على المسئولين والنخبة بالاشتراك مع الجماهير واجب العمل بجميع الوسائل الميسرة – ثقافية وتربوية واعلامية – للوصول الى تغيير أنماط سلوك المواطنين فى بعض نواحى حياتهم العامة وفى سلوكهم فى تأدية واجبات اعمالهم ووظائفهم حتى يمكن مجاراة خطط التنمية والتكيف معها دون تعويق أو نكوص .

ولتعزيز الخطط القومية فى مواجهة مايقابلها من معوقات التنمية ينبغى مراعاة مايأتى :

– أن تسهم جميع القوى الوطنية فى العمل الجاد من أجل تحقيق أهداف التنمية وزيادة الانتاج باعتبار أن ذلك له ضرورته وتأثيره الكبير فى حياة الوطن ككل وفى حياة كل فرد فيه . ومن هنا لابد أن يشارك فى هذا العمل الحكومة والشعب : أحزابا ونقابات فنية وعمالية ومؤسسات وروابط وأشخاصا ، وأن تعلو هذه المشاركة فوق كل خلاف حزبى .

– أن التنمية وزيادة الانتاج لايمكن فصلهما عن الجناح الآخر للمشكلة وهو العمل على ترشيد الاستهلاك ، وذلك بالتوجه الى القيام بواجبات معينة ومحددة تخدم الهدف ، وترسخ عادات وسلوكيات وقيم جديدة تحقق زيادة الانتاج والانتاجية وتحد من الاسراف فى الاستهلاك .

– العمل على مشاركة المرأة فى الجهود المبذولة لتحقيق زيادة الانتاج وبخاصة المرأة فى الريف .

– الاهتمام بموضوع الفاقد فى كثير من المجالات الانتاجية والاستهلاكية .

– مواجهة العمل الثقافى مواجهة حاسمة لرؤوس المعوقات الكبرى للتنمية وزيادة الانتاج ممثلة فى مشكلات : محو الأمية ، وتنظيم الأسرة والقرية المنتجة .

النشر فى مجال العمل الثقافى

بالرغم من كل العوامل التى اشار اليها المجلس فى دراساته السابقة خاصة بالظروف غير المواتية أمام الكتاب المصرى نشرا وتوزيعا ، فلا يزال الكتاب المصرى هو الكتاب الاثير لدى القارىء العربى ، ولايزال هو الكتاب المطلوب وإن كانت تعوق وصوله الى القراء عوامل مؤقتة طارئة ، ثم انه من المعروف أن كثيرا من الدول العربية ، وبخاصة النفطية منها كانت تقوم بشراء كميات كبيرة من الكتب المصرية ، لمؤسساتها الرسمية ، بالاضافة الى طلب الافراد . وكان حجم الكميات المطلوبة للوزارات والهيئات والمدارس والجامعات أكبر بكثير من حجم الكتب التى تباع للافراد . وكانت الظروف الطارئة ، السياسية والاقتصادية تحول بين هذه الدول العربية النفطية وشراء ماتحتاج اليه مؤسساتها من الكتب المصرية . وينتظر ، مع عودة العلاقات المصرية

العربية الى طبيعتها ، أن يعود الطلب كما كان ، أو أكثر مما كان ، على الكتب المصرية .

أما الجانب السلبى الذى طرأ فى الأعوام الأربعة الأخيرة ، فهو ارتفاع اسعار الكتب المصرية نتيجة ارتفاع تكلفتها بدرجة عالية . فقد اختفت تماما تلك الكتب التى كانت تباع فيما مضى بالقروش أو بعشرات القروش ، وأصبحت الكتب تباع بالجنيهات وعشرات الجنيهات ، واذا كان الكتاب المصدر الى الخارج قليل التأثر بارتفاع أسعار الكتب المصرية ، نتيجة انخفاض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأجنبية انخفاضا ملموسا ، الا أن الاثر الذى يتركه ارتفاع أسعار الكتاب المصرى بهذه الصورة التى نراها الآن ، هو أثر كبير على توزيع الكتب فى الداخل لأن التضخم وارتفاع الاسعار بشكل عام ، فى الكتب وفى غيرها ، يؤثر تأثيرا بالغا فى اقبال القراء عليها . وفى ترتيب أولويات الانفاق بحيث تتأخر القراءة الى الوراء .

واذا كنا نقدر على وجه الاجمال والتقريب ، نسبة الكتب المصرية المخصصة للتوزيع الداخلى الى كمية المطبوع منها بحوالى النصف ، فان ارتفاع أسعار الكتب بهذه الدرجة العالية ، يكون له أثره الواضح فى التوزيع والبيع الداخلى بدرجة كبيرة .

ولهذا ينبغى الاهتمام بالاسواق الخارجية أى بتصدير الكتب المصرية اهتماما خاصا . فبالاضافة الى أن ارتفاع اسعار الكتب فى مصر يقابله انخفاض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للعملات الخارجية ، يمكن القول بأن هناك عاملا اضافيا يساعد على ترويج الكتب المصرية فى البلاد العربية الأخرى ، وبخاصة النفطية منها ، وهذا العامل الاضافى هو ارتفاع مستوى معيشة ودخول الافراد فى تلك الدول .

ومن هنا يكون الاهتمام بتصدير الكتب المصرية الى الخارج فى المرحلة الراهنة أمرا ضروريا ، للاحتفاظ بسمعة الكتاب المصرى فى الخارج وأهمية دور الثقافة المصرية فى العالم العربى من ناحية ، وتمكين دور النشر المصرية من الاستمرار ومواجهة الواقع الحالى الصعب من ناحية ثانية ، والحصول على مورد من النقد الأجنبى الذى تحتاج اليه البلاد من ناحية ثالثة ، بالاضافة الى توجيه الاهتمام بمضمون العمل الثقافى للتوسع فى نشره فى الوقت الحالى . سواء كان النشر عن طريق الكتب أو الدوريات المتخصصة أو المجلات والصحف العامة أو وسائل الاعلام والنشر الاخرى ، وذلك نظرا لما تتطلبه هذه المرحلة من سد النقص فى بعض الألوان الثقافية التى يحتاجها الدارس والقارىء فى مجتمعنا المتطور .

وتكاد تتركز اهتمامات الناشرين الآن ، ومنذ سنوات قليلة مضت فى الموضوعات الدينية والموضوعات السياسية بما فيها من مذكرات السياسيين المصريين ، التى تلقى رواجا كبيرا فى مصر ، وفى البلاد العربية الأخرى . ولاشك أن كل مثقف فى مصر يدرك الآن مدى ما تحظى به الموضوعات الدينية من انتشار واسع بعد أن زاد المد الدينى ، وكثر الحديث عن تطبيق الشريعة الاسلامية . وهى ظاهرة طيبة على أية حال . خاصة اذا كانت الموضوعات التى تنشر هى من التراث الجدير بتحقيقه ونشره على الناس . أما الموضوعات السياسية وخاصة مذكرات الذين شاركوا فى العمل السياسى فى الماضى القريب أو البعيد ، فهى تلقى رواجا لأن كثيرا من الأسرار السياسية لم تكن متاحة للناس فى مرحلة ماضية ، ثم أنها لاتصدر عن اتجاه سياسى واحد ، ولكنها تتميز بالتنوع فى رواية الأحداث وتفسيرها وتوجهات أصحابها السياسية ، ولاغبار أيضا على نشر مثل هذه الموضوعات التى تتيح للقارىء فرصة التفكير والمقارنة ومحاولة البحث عن الحقيقة .

وينبغى أن يصاحب هذا الاهتمام اهتمام مماثل بموضوعات أخرى تتصل اتصالا مباشرا بالثقافة السياسية العامة ، التى لاتقتصر على الشئون الداخلية ، بل تمتد الى علاقاتنا المتطورة بالعالم العربى ، وسائر دول العالم الأخرى .

كما ينبغى التنويه بأهمية توفر دوائر المعارف العامة والموسوعات فى الساحة الثقافية التى اصبحت الحاجة اليها ماسة وأكيدة ، سواء بالنسبة

للقارىء العادى ، أو للمشتغلين بالقضايا العامة ، والعاملين فى حقل الاعلام المقروء والمسموع والمشاهد بوجه خاص .

والساحة الثقافية بحاجة أيضا الى اطالس حديثة تلاحق ماطرأ على دول العالم من تغييرات فى الأسماء ، وبخاصة فى قارتنا الافريقيـــة ، والى خرائط يستعين بها جمهور كبير من المهتمين بالقضايا السياسية والاقتصادية والسياحية وغيرها ، توضع على جدران المكاتب فى مختلف المؤسسات وعلى جدران المدارس والمعاهد بعد أن أصبح العالم كلا متماسكا متشابكا ، وبعد أن أصبحت مصر تقوم بدور نشيط فى مجال العلاقات الدولية .

ونحن بحاجة الى العناية الكبيرة بالترجمة ، ونشر أمهات الكتب الادبية والثقافية بوجه عام ، بعد أن لوحظ التقصير الكبير فى نشر الكتب المترجمة فى السنوات الأخيرة . اننا نعتز بتراثنا القديم ، ونشجع انتاجنا الفكرى الحديث، ولكننا فى الوقت نفسه لابد أن نكون على صلة وثيقة ومستمرة بالفكر العالمى فى شتى ميادينه . ان الانفتاح الثقافى أمر جوهرى ومطلوب ، فى عالم اصبح صغيرا بحكم الاتصال السريع والوثيق بين اجزائه ، وبحكم تأثر كل وطن بغيره وتأثيره فيه . والجدير بالملاحظة الاثر الذى خلفه غياب الجيل القديم من كبار المترجمين الذين نقلوا فى الثلاثينات والاربعينات قدرا كبيرا من التراث الأجنبى ، بينما تضاءل القدر المنشور من المترجمات فى السبعينات والثمانينات ، بدلا من أن يزيد ويتضاعف . ومن هنا ينبغى الاهتمام بتخريج أجيال جديدة من المترجمين من شتى اللغات الأجنبية الواسعة الانتشار ، والعمل على رفع أجورهم التى أصبحت لاتساير غيرها من الأجور .

ويتصل بالترجمة ، مدى ما نشعر به الآن من حاجة الى نشر قواميس ومعاجم حديثة سواء المعاجم اللغوية العربية أو القواميس من اللغات الأجنبية الرئيسية الى اللغة العربية ، والعكس من ذلك أيضا . أن مساهمة مصر فى نشر هذه القواميس أصبحت محدودة جدا ، ومن الضرورى أن يعمل المتخصصون على تلافى النقص فى هذا المجال ، وأن تهتم دور النشر به اهتماما خاصا .

ومن الظواهر الجديدة التى يجدر بنا الاشارة اليها ، هذا الاهتمام العام بكتب وثقافة الطفل ، وانشاء عدد من مكتبات الأطفال الجديدة . ولاشك أن هذا اتجاه محمود ومطلوب ، لأن أزمة الكتاب والنشر ، ترجع فى أساسها الى أزمة القراءة والاقبال على الكتب وهى ناشئة اساسا من عدم تنشئة اطفالنا على حب القراءة واقتناء الكتب والاحتفاظ بها . مما يتعين معه اختيار كتب الأطفال التى تصلح للنشر وتزويد النشء بهـــا . ذلك أن لدينا نقصا ملحوظا فى الكتب التى تؤلف خصيصا لاطفالنا ، مما حدا بكثير من دور النشر الى الأعتماد على نشر القصص والكتب العلمية المبسطة ، المترجمة عن اللغات الأخرى ، بما فيها اللغة اليابانية . وإذا قد كنا اشرنا فى الفقرة السابقة الى أهمية الترجمة فى تنمية ثقافاتنا ، الا اننا فى مجال ثقافة الطفل ، يجب أن نتحدث عن ضرورة حسن الاختيار والانتقاء ، بحيث لانقدم لأطفالنا فى السن المبكرة ، ماقد يتعارض أو يختلف مع قيمنا وعاداتنا وسلوكنا . ان للكبار حق الاختيار والاطلاع على مختلف الثقافات الأخرى ولكن للأطفال وضع آخر . فهم بحاجة فى هذه السن الى حمايتهم من الدخيل على قيمنا واخلاقنا ومعتقداتنا . ومن ثم ينبغى أن نشجع أولئك الذين تمكنهم مواهبهم وقدراتهم من الكتابة للاطفال بوجه خاص . ولعلنا ندرك بوضوح ، أن عشرات السنين قد مضت دون أن يخرج من بين مثقفى هذا الوطن الكبير من كنا نرجو أن يتميزوا ويتخصصوا فى الكتابة للاطفال ، قصصا كانت كتاباتهم أو معلومات مبسطة منسجمة مع واقعنا ونابعة منه ومؤكدة لشخصيتنا القومية وقيمنا واخلاقنا .

كان هناك تقدير خاص لأهمية المجلات الأدبية والثقافية التى كانت منتشرة فى مصر ، يقبل عليها القراء المصريون والعرب اقبالا شديدا ، كالمقتطف والسياسة الأسبوعية والرسالة والثقافة ، والكاتب المصرى . ومن الجدير بالملاحظة ، اننا فى وقتنا الراهن ، نفتقر الى وجود مجلة ثقافية ، تستطيع أن تقوم بالدور الذى كانت تقوم به هذه المجلات منذ

أربعين أو خمسين عاما . حتى أن بعض الناشرين اتجه الى اعادة تصوير وطبع ونشر مجلة الرسالة التى كانت تصدر منذ نصف قرن ، وليس هناك شك أن هناك اسبابا أدت الى ذلك ، من بينها ارتفاع اسعار الورق وأجور الطبع ارتفاعا كبيرا ، إن كانت بعض الدول النفطيـة ، قد استطاعت ملء الفراغ بامكاناتها المادية غير المتوفرة لدينا فى الظروف الاقتصادية الراهنة فان ابداع المصريين لم يتوقف ووجد له مجالا فى الخارج ، يعود على المبدعين بما يستحقونه من عائـد ، لايستطيعون الحصول عليه فى وطنهم الاصلى . ولكن هذا الوضع لايصح أن يظل سائدا . ومن العسير أن تسد الفراغ مجلة تليق بنا موضوعا وشكلا مع ترك مسئولية نشرها الى القطاع الخاص الذى لايتحمل القيام بمثل هذه المهمة التى قد تلحق به خسائر فادحة . فالواقع أن المجلات الثقافية التى راجت فى البلاد العربية أخيرا ، انما استطاعت الثبات ومداومة الصدور ، لأنها مجلات مدعمة من الدولة ، ولولا ذلك لما استطاعت ان تبقى طويلا . والدول العربية التى تصدرها بدعم مباشر منها تراعى مستوى معيشة الدول العربية الأخرى التى تقوم بتوزيعها فيها ، ولهذا تباع فى مصر والسودان مثلا بأسعار منخفضة زهيدة ، بينما تباع فى الدول النفطية بأسعار عالية نسبيا ، ولابد لمصر – كدولة – أن تعنى عناية كبيرة بموضوع المجلات الثقافية التى تسهم فى اعادة الدور الريادى والقيادى لمصر فى مجال الفكر والثقافة والادب ، لأنها خدمة عامة للمصريين وللعرب ، ومن قدر مصر أن تتحمل هذا العبء ، بدلا من أن تخرج بضع مجلات ثقافية لاتستطيع الوقوف فى وجه المنافسة التى تفرض عليها من جانب المجلات الثقافية العربية ، التى تصدر فى شكل لائق ، وتباع بأسعار رمزية ، ويحرر معظمها كتاب وأدباء ومفكرون مصريون ، من حقهم أن ينالوا مايستحقونه لقاء ابداعهم ، ولاشك أن أى قدر من المال ، يتكلفه صدور مجلة ثقافية مصرية محترمة ، لن يضيع فى الهواء ، بل انه بالقطع سوف يكون له عائد سياسى وأدبى بل عائد اقتصادى ايضا ، وان كان لن يظهر الا فى المدى البعيد ، ونحن نعرف مايمر به وطننا الآن من ظروف اقتصادية ، ومع ذلك فان اصدار مجلة ثقافية تليق بمصر ومفكريها ومثقفيها وأدبائها وعلمائها وفنانيها ، أمر ينبغى أن تكون له الأولوية ، ولعل مثل هذه المجلة ، اذا صدرت بالمضمون والشكل المطلوبين ، تستطيع بعد فترة من الوقت أن تتجنب الخسارة المالية وأن تعوض هذه الخسائر ، بما تحققه من انتشار فى سائر البلاد العربية التى يمكن أن تباع فيها باسعار تناسب مستوى معيشتها وقدراتها الشرائية .

التوصيات

بناء على ماتقدم ، والمناقشات التى دارت فى المجلس حول هذا الموضوع ، وتأكيدا لماسبق أن أوصى به المجلس فى دوراته السابقة فى شأن الكتاب ومشكلاته ، يوصى بالآتى :

* تشجيع تصدير الكتاب المصرى الى الخارج ، وتيسير اجراءاته ، نقديا ورقابيا وجمركيا ، واعفاء الطرود البريدية – مهما تكن قيمتها – من ضرورة استرداد قيمتها من الخارج ، واعفائها اعفاء كاملا من الاجراءات الجمركية .

* تنفيذ التوصيات الخاصة بتشجيع النشر عن طريق تخفيض أسعار الاعلانات عن الكتب فى الصحف والمجلات والاذاعة والتليفزيون ، والاهتمام بايجاد منافذ لتوزيع الكتاب وبيعه وانشاء المكتبات العامة والخاصة وتزويدها بكل ماهو صالح ومفيد من الكتب دون تفرقة بين الانتاج الحكومى والخاص .

* الاهتمام بالترجمة وإعداد المترجمين ورفع أجورهم وتشجيع نشر الكتب المترجمة لمسايرة الفكر والثقافة العالمية .

* الاهتمام بنشر القواميس والمعاجم الحديثة ، لتستوعب الالفاظ المستجدة فى مجال العلم والتكنولوجيا والفكر بمجالاته المختلفة .

* الاهتمام بطبع ونشر الاطالس الجغرافية والتاريخية والخرائط

للحاجة الماسة اليها فى وقتنا الحاضر .

* الاهتمام بثقافة الطفل ، وتشجيع الكتاب الذين يؤلفون للأطفال والعناية باختيار مايصلح لأطفالنا من الكتب المترجمة ، مع الاهتمام بتأليف ونشر موسوعات للأطفال تنمى مداركهم ومعارفهم فى شتى مجالات الفكر والثقافة بمايتناسب وأعمارهم ومستوياتهم .

* ضرورة إصدار مجلة ثقافية قومية على أعلى مستوى ممكن ، من حيث المضمون والشكل ، بحيث تعبر تعبيرا طيبا عن الثقافة المصرية والفكر المصرى فى وقتنا الحاضر ، وتكون سفيرا ثقافيا لمصر فى العالم العربى .

- ومن الممكن أن تقوم المؤسسات الصحفية بإصدار أعداد ثقافية عامة بجانب صحفها اليومية أو الأسبوعية ، على أن تكون هذه الإصدارات على المستوى المطلوب شكلا ومضمونا .

* اعادة النظر فيمايقترح الآن من مطالبة تلاميذ المدارس باعادة الكتب المدرسية فى نهاية العام ، وترك هذه الكتب لهم لتكون نواة لانشاء مكتبات منزلية مع الاهتمام والعناية بالكتاب المدرسى مضمونا وشكلا بحيث يشجع التلاميذ على حب القراءة واقتناء الكتاب وتكوين المكتبات المنزلية .

* نقل الاعتمادات الخاصة بالنشر فى ميزانية وزارة الثقافة والهيئات التابعة لها من الباب الثانى الى الباب الثالث حتى يمكن الاستفادة بعائدات الكتب المنشورة فى اصدار كتب جديدة أخرى .

* التأكيد على أهمية انضمام مصر الى اتفاقية اليونسكو الصادرة سنة ١٩٥٢ ، والمعدلة سنة ١٩٧١ ، مع ضرورة دعم المكتب الدائم لحماية حق المؤلف الموجود حاليا بالمجلس الأعلى للثقافة - على أن يمثل اتحاد الاذاعة والتليفزيون عضو دائم فى هذا المكتب أسوة بما هو متبع من تمثيل وزارة التربية والتعليم بعضو فى الشعبة القومية لليونسكو فى مجال التربية والعلوم .

العوامل المؤثرة فى ثقافة العامة وثقافة الخاصة

لعل من القول المعاد البدء بتعريف الثقافة ، وباستعراض تطور مدلول كلمتها فى لغتنا ومدلول مايقابل تلك الكلمة فى اللغات الأوربية . لأن المجلس قد عالج ذلك فى بحوث كثيرة سابقة وارتضى بعض التعريفات ، فى محاولة جادة لرسم " استراتيجية " لثقافة مصرية ، وتقديم منهاج يساعد أجهزة التثقيف على القيام بمهمتها على وجه سليم .

ومع ذلك فليس ثمة بأس فى الاعتماد على خلاصة ماانتهت اليه تلك البحوث الجادة السابقة ، ليكون مدخلا الى موضوع " ثقافة العامة وثقافة الخاصة . " وذلك للاستضاءة بما سبق أن قيل أولا ، ثم لابراز ماقد يكون من اضافة مفيدة ثانيا .

والثقافة جانبان : جانب بصفتها قيمة يمكن أن يتصف بها انسان ، وجانب بصفتها مجموعة من المكونات التى تحقق هذه القيمة وتؤهلها لكى يتصف بها هذا الانسان .

أما الجانب الأول - وهو القيمة - فيمكن أن يقال بشأنه :

" ان الثقافة هى رقى الفكر بالمعارف والخبرات والتجارب ، مع سمو الوجدان بالدين والأخلاق والفنون " ، فهذا المستوى الذى يتسم بالرقى فى الفكر والسمو فى الوجدان ، يمثل قيمة انسانية ، تجعل من صاحبها جديرا بأن يتصف بأنه مثقف .

وأما الجانب الثانى – وهو جانب المكونات – فيمكن أن يقال بشأنه : " أن الثقافة هى مزيج رفيع متجانس من محصول فكر الانسان الذى حصله من المعارف والخبرات والتجارب ، مع خلاصة ماشاع فى وجدانه من عقيدة دينية وقيم خلقية وخبرات فنية " .

وبناء على هذا فان للثقافة – بصفتها قيمة – عنصرين لابد من تحققهما معا ، وهما رقى الفكر وسمو الوجدان ، كما أن للثقافة – بصفتها مكونات – نهرين لابد من امتزاجهما معا ، هما نهر الفكر ونهر الوجدان اللذان يتألف كل منهما من روافد ، فنهر الفكر أهم روافده المعارف والخبرات والتجارب ونهر الوجدان أهم روافده الدين والأخلاق والفنون .

وبناء على هذا أيضا ، فان المحيط بالعلوم والمعارف والخبرات وحدها ليس مثقفا ، حتى ولو وصل فى ذلك الى حد التخصص العالى فالوصف الدقيق لمثل هذا إنما هو المتعلم أو العالم . كما أن الحابس نفسه على روافد الوجدان فحسب ، أو على بعضها فقط ،ليس مثقفا كذلك . كمن يستغرقه فن من الفنون ويسيطر على كل خبراته وموجهات وجدانه بحيث يغلب عليه هذا الفن على حساب الفكر والمعرفة ، أو على حساب الوجدان الدينى والضابط الخلقى . فمثل هذا يمكن أن يطلق عليه لقب فنان ، لكنه لايمكن أن يطلق عليه لقب مثقف .

وبناء على ماتقدم ، فانه يكون من باب التجوز اطلاق كلمة ثقافة على رافد أو أكثر فقط من الروافد السابقة ، دون أن يتم التكامل بين روافد الفكر وروافد الوجدان جميعا . ومن هذا التجوز مثلا أن يطلق على المعارف الزراعية تعبير « ثقافة زراعية » أو على المعارف الصحية تعبير « ثقافة صحية » أو على المعارف أو الخبرات الفنية وحدها تعبير « ثقافة فنية » فالأدق أن يقال فى ذلك كله : معارف ، تجارب ، معلومات ، خبرات ، وما الى ذلك .

وواضح أننا نؤثر هنا الأخذ بالمعنى المعيارى المثالى للثقافة ، سواء بصفتها قيمة ، أو بصفتها مجموعة مكونات . هذا مع العلم والتسليم بأن هناك نظرة أخرى الى الثقافة وهى النظرة الوصفية ، التى ينطلق منها علماء الاجتماع . فهم يرون أن الثقافة هى : « ماعليه الناس فى بيئة ما من عادات وتقاليد ، وأخلاق وقيم ، وسلوكيات وطباع ، ومعارف ، ومعتقدات ، أيا كان حظ هذه كلها من الرفعة أو الضعة ، والصحة أو الخطأ " .

وقد آثرنا هنا الأخذ بالمفهوم المعيارى المثالى للثقافة ، لأننا نعمل فى الأجهزة المعنية بالثقافة من أجل الوصول الى ماهو أفضل . فرسالتنا ليست وصفية تسجيلية أو حتى أكاديمية ، وانما هى رسالة تنموية تقصد – فى المقام الأول – الى التطوير والترقية ، من السيىء الى الحسن ، ومن الحسن الى الأحسن . وليس من شك فى أن الأخذ بالمفهوم المعيارى المثالى للثقافة هو السبيل الى تحقيق هذا التطوير وهذه الترقية ، بغية الوصول الى مانصبو اليه من وجود مجتمع مصرى مثقف ، فى فكر أفراده استنارة ، وفى وجدانهم شفافية ، وفى سلوكهم استقامة ، وفى حكمهم على الأشياء صحة ، وفى علاقتهم ترابط ، وفى صلتهم بأرضهم ولاء ، وفى أدائهم جد وصدق وعطاء .

إن الأخذ بهذا المعنى المعيارى للثقافة ، يرسم مثلا أعلى – أو على الأقل – يحدد هدفا واضحا تسعى اليه كل الهيئات والمؤسسات والأجهزة التى تعمل فى ميدان التثقيف ، لكى تعيد بناء مجتمعنا على أسس سليمة ، ولكى ترقى به إلى مكانة كريمة ولكى تعالج – قبل كل شىء – تلك الادواء التى تفشت وأصابت بالعطب جوانب من الشخصية المصرية ، وأوشكت أن تمس الوحدة الوطنية ، وتجذب الى الوراء مسيرتنا الحضارية .

ان الثقافة التى يجب أن نبذل فى سبيلها أقصى الجهد ، هى التى تحافظ على جوهر الشخصية المصرية ، وتدفع بالأمة دائما الى مزيد من التقدم ، ولاسبيل الى شىء من ذلك الا بالأخذ بالمفهوم المعيارى المثالى للثقافة ، وبتوظيف كل الأجهزة العاملة فى ميدان التثقيف لكى تعمل فى سبيل هذه الغاية وسوف تكون النتيجة اذا حسن التخطيط ، وجاد

العمل ، وتضاعف الجهد ، أن تعالج الادواء التى نشكـــو منها ، والتى تهدد مجتمعنا ووحدتنا ومسيرة حضارتنا بأوخم العواقب .

على أن الأخذ بهذا المفهوم - المعيارى المثالى - للثقافة ، لايتنافى بحال مع جوهر مدلولها الذى عرفه تراثنا وسجلته معاجمنا . كما لايتعارض بحال أيضا مع روح مدلولها الذى عرفه التراث الغربى وتطور الاستعمال فى اللسان الأوربى . فجوهر مدلول « ثقافة » فى تراثنا ولغتنـــا ، هو الحذق والفطنة من جانب والاستقامة والتهذيب من جانب آخر ، أى أن مجموع مايحقق الحذق والفطنة من معارف وخبرات وتجارب ، وما يحقق الاستقامة والتهذيب من دين وأخلاق وفنون - كل هذا وتكامله هو الثقافة بمعنى مكوناتها . وهذا الفهم لايبعد كثيرا عما ذهبنا اليه حين اخترنا مفهوما معينا اتسم بالمعيارية والمثالية .

أما المدلول الذى عرفه التراث الغربى ، وتطور استعماله فى اللسان الأوربى - فيستطيع متتبعه أن يستخلص عناصر مشتركة تجمع بين أهم فروع هذا المدلول التى تعد بالعشرات ، وهذه العناصر المشتركة هى التنمية والوفرة والتهذيب والسمو . وهذه العناصر أيضا لاتبعد كثيرا عن المفهوم المثالى الذى اخترناه ، والذى دعونا الى الأخذ به .

وعلى أية حال ، فالذى يعنينا - فى المقام الأول - هو الأصل العربى لمادة " ثقافة " و« ثقف » ، فهو أصل جدير بالاحترام والاعتماد عليه ، لأنه الأنسب لنا ، والأعظم فائدة فى تثقيف شعبنا .

وقد آن الأوان لترك البلبلة التى سببها أن البعض قد ألفوا وضع عيونهم أساسا على المصطلح الغربى CULTURE الذى تعد دلالاته بالعشرات ، ثم حاولوا نقل هذا التعدد الدلالى الى واقعنا ونحن نحاول التخطيط للثقافة والنهوض بها من أجل مجتمع أفضل . كذلك آن الاوان لاستخدام مقابلات عربية دقيقة لكل معنى على حدة من معانى هذه الكلمة حين ترد فى سياق ما . وذلك بأن تقابل مرة بتربية ، ومرة بفنون ، ومرة بتراث ، وهكذا ، حسب ماتفرضه الكلمة من دلالة فى السياق الذى ترد فيه . وهذا يقتضى عدم الاصرار على وضع كلمة " ثقافة " بالذات فى كل الاحوال اعتمادا على أن الكلمة فى أصلها الغربى تستعمل للدلالة على كل تلك الامور. فالأوفق اذن ، أن يكون استخدام كلمة ثقافة - كمقابل لكلمة CULTURE حين يراد بتلك الكلمة الأوربية المفهوم الذى ارتضيناه ، والذى يسانده تراثنا ولغتنا ، وتتطلبه حياتنا ونهضتنا .

والواقع أن مجتمعنـــا ينقسم - من حيث الثقافة الى فئتين واضحتين ، هما : الخاصة والعامة ، وهاتان الفئتان تمثلان الطرفين الحادين فى المجتمع . ويمكن أن تكون بين الطرفين فئة أو فئات أخرى - تختلف قربا أو بعدا ، بحسب حظها من الثقافة ، عن أى من الفئتين السابقتين .

أما فئة الخاصة فتشمل - غالبا - الصفوة الذين اتيح لهم حظ موفور من مكونات الثقافة فهم على قدر كبير من المعارف المنوعة والخبرات العديدة والتجارب الوفيرة ، وهم مع ذلك لهم وجدان يتعمقه الدين وتسمو به القيم وتصقله الفنون ، وغالبا يكون هؤلاء ممن أتموا دراستهم العالية ، وأضافوا اليها قراءات خاصة ومطالعات منوعة ،كما عرفوا جوهر الدين ورفيع القيم ولهم المام بالفنون ، بحيث يتذوقون الأدب والموسيقى ، كما يدركون عناصر الجمال فى التصوير والرسم ، ويميزون الخطأ والصواب فى معطيات المسرح والسينما وغير ذلك من الفنون . وفى الأعم الأغلب يكون لهذه الفئة فكر متقارب ونظرة الى الأشياء متشابهة وحكم على الأمور أدنى الى الصواب . كما يكون لهذه الفئة سلوك متميز ، وتعامل راق ، وولاء الى الوطن عظيم ، وكل ذلك يجعل من بينهم الرواد والمفكرين والكتاب والمبدعين .

وواضح أن أهم المؤثرات فى ثقافة هذه الفئة ، هى دور العلم ثم المكتبات الخاصة والعامة ، ثم ادوات التثقيف كالمسارح ودور العرض الموسيقى والسينمائى والمتاحف والمعارض ، ثم وسائل الاعلام كالاذاعة والتليفزيون والصحف والمجلات ، كل هذا الى جانب اماكن التجمعات المتميزة كالنوادى والنقابات والاتحادات والجمعيات ، والى مايضاعف التجارب والخبرات كالأسفار والرحلات والمؤتمرات .

وأما فئة العامة ، فعلى النقيض من الفئة الأولى ، فهى تتمثل غالبا

فى هؤلاء الذين ليس لهم حظ كاف من التعليم – وقد تكون الغالبية ممن ليس لهم حظ منه أصلا – وهم الى ذلك محدودو المعارف ، قليلو الخبرات والتجارب ، وحظ معظمهم من الدين يكاد ينحصر فى ممارسة العبادات ، أو فى مجرد المعرفة السطحية ببعض الأحكام ، دون إدراك لجوهر الدين أو رفيع قيمه . وتلك الفئة تأخذ بقيم بعضها طيب وكثير منها ردىء ، نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية وبيئية وتاريخية كثيرة . كما أنها تنعم ببعض ألوان الفنون المتواضعة المستوى ، كانت فيما مضى فنونا شعبية لها أصالتها وجمالها ، ثم صارت فى غالبيتها فنونا مستحدثة هى فى أكثر نتاجها هابطة تعمد الى تزجية فراغ أبناء هذه الفئة وتتملق مشاعرهم وتخاطب الحس فيهم ، من ذلك أغنيات " الكاسيت " السوقية وأفلام السينما الهابطة ، والمسرحيات الهزلية الرديئة .

ويغلب على معظم أبناء هذه الفئة التورط فى سلبيات فكرية ووجدانية وسلوكية غير حميدة ، تصل الى حد الخطورة . ومن ذلك مانراه ونسمع عنه فى السنوات الأخيرة من حالات الادمان والسلب والعدوان والاغتصاب .

وواضح أن المؤثرات الرئيسية فى ثقافة هؤلاء ، هى البيئة التى بها المعيشة ومكان العمل الذى يتاح فيه الرزق ، والأصدقاء الذين يصيبون بالعدوى ، ثم أماكن التجمع للتسلية كالمقاهى . هذا بالاضافة الى أماكن تقديم بعض الفنون مثل دور السينما وساحات اللهو فى الموالد والأعياد ، وبالاضافة الى ما يقدم فى المساجد من دروس ومواعظ ، والى مايبث من الاذاعة من برامج ومايعرض على شاشة التليفزيون من أفلام ومسلسلات وأغنيات وتوجيهات . واذا استثنينا ما يقدم فى المساجد من دروس ومواعظ ، واستثنينا الجيد مما يقدم فى الاذاعة المسموعة والمرئية من برامج – يمكن أن نقول إن معظم مايؤثر فى ثقافة العامة هو من قبيل مايؤثر بالسلب ، أو هو فى غالبيته مما يضر أكثر مما ينفع . فالبيئة مثقلة بالخرافات والأفكار الخاطئة والعادات المحتاجة الى تصحيح ، وأماكن العمل فرص لمحاولة الربح دون عطاء ، والأصدقاء كثيرا مايكونون من صحبة السوء . والتجمعات فى المقاهى فرصة لاشاعة الأفكار السلبية والسلوكيات المرذولة .

وأما فئة الوسط التى أبناؤها ليسوا من الخاصة الرائدة ولا من العامة القاعدة ، فتتألف غالبا ممن أتموا مرحلة لا بأس بها من التعليم ، فأصبحوا يقرأون ويكتبون ويقلبون الصحف ، وقد يتصفحون بعض الكتب ، ويتلقون عن أجهزة التثقيف ووسائل الاعلام ، وقد يختارون من هذه وتلك ، ما يحقق لهم بعض مكونات الثقافة ، أو بعض عناصرها دون معظمها فضلا عن كلها . وهكذا نرى أن أبناء هذه الفئة يمكن أن يسلكوا فى عداد المتعلمين غير المثقفين ، فهم قد اتيح لهم قدر من المعارف ، ولكنه ليس القدر الواسع المنوع الذى تسنده التجارب وتعمقه الخبرات . كما أنهم فى الغالب يكونون على معرفة سطحية بجوهر الدين ، وعلى صلة غير قوية بالقيم ، وعلى علاقة شكلية – وأحيانا على عداء – مع الفنون . فالدين عند بعضهم عقيدة موروثة ، وهو عند بعضهم أداء للعبادات – ربما باستنارة أكثر مما عند العامة – ولكنها لاتدرك الجوهر ولا تتصل بالروح ، كما أن الدين عند بعضهم تعصب أعمى أو تطرف معطل يضر أكثر مما ينفع . والاخلاق تعانى – غالبا الوضع نفسه ، فهى إما أن يكثر الحديث عنها دون التعامل بها عند البعض ، واما يتم التعامل بها ولكن دون فهم لجوهرها وحدودها عند البعض الآخر ، مما يسبب الخلط بين الشجاعة والتهور ، وبين المهارة والخديعة ، وبين المجاملة والنفاق ، وهكذا . وأما الصلة بالفنون ، فهى – غالبا – إما صلة بالسطحى التافه منها كالأفلام والمسرحيات التى لاتحمل عناصر ثقافية وإما استغراق فى لون من الفنون يطغى على باقى مكونات الثقافة ، وإما عداء لكل الفنون يصل – عند البعض – الى حد تحريمها وتأثيم المشتغلين بها ، دون تفرقة بين فن راق يسمو بالوجدان ويعمق القيم الفاضلة عند الانسان ، وفن هابط يخاطب الغرائز ويهدر الوقت ويهز القيم . ولهذا كله لايمكن أن توصف هذه الفئة الوسط بأنها مثقفة ، فهى فئة قد تحقق لها بعض مكونات الثقافة مثل التعليم ، أو التعليم وشىء آخر ، لكنها لم تحظ بكل العناصر التى يمثل مجموعها وتكاملها حقيقة الثقافة .

وهكذا نرى لونا من انقسام المجتمع انقساما ملموسا ، يحتم أن نصنع شيئا من أجل وحدته ودفع مسيرته فى طريق التطور والرقى ، من خلال عملية تثقيف جادة ، تحقق لهذا المجتمع - بكل فئاته - ثقافة حقيقية ، يرقى معها فكره ، ويسمو وجدانه ، ويستقيم سلوكه ، وتصح نظرته وتتحقق وحدته ويعمق ولاؤه .

وتحقيق هذا الهدف الضرورى القومى النبيل ، يتطلب الالتفات بشكل جاد الى الفئة العامة ، تلك الفئة العديمة الثقافة بمعناها المعيارى المثالى ، ثم الى الفئة الوسط ، فئة المتعلمين غير المثقفين ، ثم يأتى فى المحل الثالث الاهتمام بما تتطلبه الفئة الخاصـــة ، فئة المثقفين .

أما فئة العامة ، فمطلوب لها تقديم كل عناصر الثقافة ، بدءا من المعارف المختلفة وانتهاء بالفنون الجادة . والمعارف تبدأ بمحو الأمية ، ثم تتدرج الى التزويد بزاد يشمل الكافى من العلوم الانسانية ، والضرورى من العلوم التطبيقية . فلا مناص من تزويد هذه الفئة - بالاضافة الى محو الأمية - بمعارف تاريخية ، جغرافية وحضارية وسياسية وقانونية واقتصادية ، وخاصة مايتصل منها بالوطن ومن الضرورى تزويدها أيضا بمعلومات طبية وطبيعية وحياتية ، ولو فى الحدود التى تفيدها صحيا ووقائيا وعمليا . والى جانب ذلك من الضرورى تزويد هذه الفئة بما يثقف الأذن من نتاج موسيقى ، وما يثقف العين من نتاج تشكيلى ، وما يثقف الفكر ويهذب السلوك ويقدم العبرة من نتاج مسرحى وسينمائى . هذا بالاضافة الى تقديم الأدب من شعر وقصة ومحاضرة وحديث ، وغير ذلك من الفنون المؤثرة الموجهة المرشدة ، والتى تسهم فى رقى الفكر وسمو الوجدان جميعا .

أما الفئة الوسط - وهى فئة المتعلمين غير المثقفين - فمطلوب سد الثغرات فى مكونات ثقافتها ، والعمل على تكامل هذه المكونات ، وذلك بتزويد هذه الفئة بمايوسع معارفها أولا ، وبما يعمق وجدانها الدينى ثانيا ، وبما يصحح وعيها الأخلاقى ثالثا ، ثم يصقل مشاعرها بالفنون آخر الأمر .

فمشكلة هذه الفئة - كما سبق - هى محدودية الفكر وفقر الوجدان ، والسبيل الى اتساع دائرة الفكر هو استكمال المعـارف وتوسيع رقعتهـا ، والطريق الى إثراء الوجدان هو تعميق البعد الدينى بمايرسخ الايمان ويعرف بالجوهر ، ويوسع المعرفة الدينية الصحيحة ، بالاضافة الى تصويب القيم ومزجها بالطبع ليحيا بها الضمير ويصح السلوك . كل هذا مع تجويد الاتصال بالفن الرفيع والاستجابة الى معطياته المقروءة والمرئية والمسموعة ، من أدب وموسيقى ، ورسم وتصوير ، الى مسرحيات جادة ، وأفلام وتمثيليات راقية .

وأما فئة الخاصة - وهى فئة المثقفين بالفعل - فالمطلوب لهم تهيئة المناخ الملائم وتيسيرسبل النهل من موارد الثقافة الرفيعة ، حتى يشبعوا نهمهم ويحققوا نواتهم ، ويظلوا قادرين على الريادة والابداع والعطاء لوطنهم . ومطلوب - فى المقام الأول - إتاحة الحرية لهم وعدم فرض أى تصنيف أو وصاية عليهم ، ومطلوب - آخر الأمر - تقديم كل ما من شأنه أن يحفزهم ويشجعهم ويعينهم على الاستمرار والازدهار .

ولتحقيق كل ماتقدم - وخاصة بالنسبة للفئتين الأشد احتياجا الى الثقافة - يجب أن تتعاون كل الجهات والمؤسسات الرسمية فى خطة للتثقيف ، تحدد فيها الأهداف وتوضح الأدوار ، ثم تقوم كل جهة أو مؤسسة بأداء واجبها المنوط بها فى هذه الخطة .

وأهم الجهات والمؤسسات فى هذا المجال ، هى : وزارة الثقافة ووزارة التعليم ووزارة الاعلام ووزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشباب ، وقد تضاف الى هذه جميعا وزارة القوى العاملة والتدريب ، ثم وزارات الصحة والزراعة والشئون الاجتماعية .

أما وزارة الثقافة ، فلديها الوحدات التثقيفية ، والكوادر الفنية ، والأدوات الخادمة فى مجال التثقيف . ومن أهم الوحدات : قصور الثقافة وبيوتها وقوافلها ، ومن أهم الكوادر : الفرق المسرحية والموسيقية والأدائية ، ومن أهم الأدوات : المطابع والاستديوهات ودور العرض . ولذا تستطيع وزارة الثقافة بما لديها من امكانات أن تقدم الكثير ، وخاصة فى مجال التثقيف الجماهيرى ، بحيث لايقتصر عمل قصور الثقافة وبيوتها وقوافلها على أنشطة فنية مثل التمثيل الموسيقى والغناء والرسم

وبعض الفنون الشعبية كالرقص ونحوه ، وانما تستطيع مراكز التثقيف الجماهيرى أن تهتم – فى المقام الأول – بالمستوى الفكرى للجماهير ، بدءا من محو الامية ، وانتهاء بدراسات حرة فى اللغة والأدب والفكر الدينى ، وبين هذين يقدم الضرورى من المعارف الانسانية فى شتى المجالات . كذلك يستطيع جهاز التثقيف الجماهيرى أن يضاعف من توجيه القوافل الثقافية الى الأماكن التى ليست بها قصور للثقافة ولابيوت لها ، ففى هذه الأماكن تستطيع القوافل الثقافية أن تقدم ألوانا من التوعية الفكرية والتنوير المعرفى والزاد الفنى ، عن طريق ندوات ومحاضرات مبسطة ، وأفلام تاريخية وارشادية وتعليمية جذابة ، وعن طريق ابداعات فنية مناسبة . وفى كلمات : تستطيع قصور الثقافة وقوافلها أن تعوض أبناء الفئة التى ليس لها حظ من التعليم ، والفئة التى تعلمت ولم تتثقف – تستطيع أن تعوض هؤلاء وهؤلاء مافاتهم ، أو كثيرا مما فاتهم فى أقل تقدير .

وأما وزارة التعليم ، فلديها المدارس والمعاهد والجامعات التى تستطيع أن تقدم فيها روافد ثقافية الى جانب ماتقدم من تعليم . ومن الممكن أن تساعدها فى ذلك أجهزة وزارة الثقافة ، بحيث تنظم رحلات دورية للتلاميذ والطلاب الى المتاحف والمعارض وقاعات الموسيقى الرفيعة ودور العرض المسرحية الجادة ، وبحيث تنظم محاضرات وندوات وعروضا فنية راقية فى المعاهد والكليات وقاعات الاحتفالات بالجامعات . وهكذا يتم التواصل والتكامل بين الوزارتين ، اللتين تقوم احداهما على التعليم والأخرى على التثقيف المبنى على التعليم . وبهذا يتم للمتعلمين مستوى من الثقافة يجعلهم قريبين من الصفوة ، أو على الأقل يحول بينهم وبين التورط فى السلبيات التى بدأت تتسرب الى كثير من التلاميذ والطلاب ، بل الى كثير من المتعلمين الذين يشبهون فئة العامة والأميين فى كثير من الاحايين .

وأما وزارة الاعلام ، فلديها أخطر أجهزة التوصيل والتأثير على الاطلاق ، وهما : التليفزيون والراديو . ويمكن بالتعاون والتنسيق بين وزارتى الثقافة والاعلام ، أن يتضاعف انتشار الانتاج الرافد للثقافة ، والذى تعده الوزارة القائمة على أمر التثقيف . فمن الممكن تقديم هذا الانتاج من خلال المذياع وعلى شاشة التليفزيون . وبذلك يفيد منه ملايين المواطنين ، بدلا من قصر الافادة منه على القلة التى يتاح لها أن تتردد على مسارح الدولة أو على قاعات العروض الفنية الجادة . فكم من عمل مسرحى رفيع قد كلف وزارة الثقافة الكثير من الجهد والمال ، ثم لم يشاهده الا بعض أبناء العاصمة ، ممن أتيح لهم أن يحصلوا على تذاكر حضور العرض . أما بقية الملايين من أبناء الوطن ، فلم يروا هذا العمل وربما لم يسمعوا به . وكم من متحف على أرض مصر ، وكم من معرض تشكيلى يقام بالعاصمة ، وتظل الغالبية العظمى من أبناء الوطن لايعرفون من أمره شيئا . وذلك لعدم التآزر والتكامل – بالقدر الكافى – بين أجهزة وزارتى الثقافة والاعلام ، ولو أن أجهزة الاعلام جعلت من مهامها الأولى التعريف بكل المجالات والأنشطة الثقافية ، ونقل مادتها الى المستمعين والمشاهدين – كجزء من برامجها – لأسهمت أعظم الاسهام فى عملية التثقيف ولكانت الباب الأوسع الذى تتدفق منه الثقافة لتصل بشكل فعال ومؤثر الى الجماهير . فأجهزة وزارة الثقافة يغلب عليها الثبات وانتظار أن يقبل عليها من ينشدون الثقافة ، أما أجهزة وزارة الأعلام ، فهى تتحرك بسرعة ، بل باقتحام ليصل عطاؤها الى الناس حيث يكونون . ومن هنا ، لابد من استغلال طبيعتها تلك ، فى التثقيف الجاد المكثف السريع ، المطلوب بسط مساحته لتتسع الى أكبر نطاق ممكن .

ووزارة الأوقاف لديها المساجد والدعاة وتستطيع أن تسهم فى عملية التثقيف بشكل مؤثر وخاصة فى المجال الدينى ، وذلك بتنظيم دروس فى المساجد ، تشرح جوهر الاسلام ، وتوضيح تعاليمه ، وتبرز قيمه ، وتركز على الجانب العلمى والسلوكى من الانسان المسلم . كما تستطيع أن تنظم دروسا فى محو الأمية ، بل فى التنوير المعرفى الانسانى بصفة عامة – لمن يريد من أبناء الحى أو القرية .

فهكذا كانت المساجد منذ عهودها الأولى دورا للتعليم والتنوير ، الى جانب كونها دورا للصلاة وعبادة الله . كما تستطيع وزارة الأوقاف أن تمد بالدعاة والمرشدين الدينيين الكثير من المدارس والمعاهد والعديد من قصور الثقافة وبيوتها وقوافلها ، بحيث يتولى علماء الأزهر ووزارة الأوقاف عملية التثقيف الدينى فى كل مكان يمكن فيه أن تؤدى هذه الرسالة ، وبحيث لايقتصر الأمر على المساجد فحسب .

وأما المجلس الأعلى للشباب ، فيستطيع أن يجعل من مراكز الشباب والأندية مجالات للتثقيف الفكرى والوجدانى ، بجانب النشاط الرياضى والترفيهى الذى يتاح للشباب فى تلك المراكز والنوادى . ومن اليسير أن تعاون فى ذلك وزارة الثقافة بأجهزتها وفرقها وخبرائها . كما تستطيع وزارة التعليم أن تعاون بمعلميها وأساتذتها ووزارة الأوقاف بعلمائها ودعاتها .

وأما وزارة القوى العاملة فمن واجبها رعاية العمال فكريا والرقى بهم وجدانيا أى من واجبها تثقيفهم لأنهم أمانة لديها أولا ، ولأنهم المنتجون للوطن ثانيا ، وثقافتهم استثمار يضاعف انتاجهم ، ويعود بالخير الوفير على وطنهم . ويبدأ ذلك بمحو الأمية من مجتمع العمال ، وينتهى بتزويد فكرهم بقدر موفور من المعارف الانسانية والعلوم الضرورية ، وصقل وجدانهم بالفهم الدينى الصحيح والتوجيه الخلقى السليم ، والتذوق الفنى الواعى . وتستطيع وزارة القوى العاملة أن تستعين بأجهزة وزارة الثقافة وأدواتها وببرامج وزارة الاعلام وقنواتها ، وبرجال وزارة التعليم ومعاهدها ، ثم بعلماء وزارة الأوقاف ودعاتها ، وبمراكز الشباب وساحاتها .

على أنه يجب فى مجال وضع خطة التثقيف ، أن يراعى بشكل أساسى ومبدئى - الحفاظ على الطابع القومى للثقافة ، لأن المواطن الذى تتجه اليه عملية التثقيف ، هو مواطن مصرى عربى معاصر . وهذا يستلزم - أولا - الحفاظ على المقومات المصرية من عقيدة دينية ، ونزعة أسرية ، وقيم حضارية . كما يستلزم - ثانيا - الحفاظ على كل مقومات العروبة ، من لغة قومية ، وذوق فنى واخلاق أصيلــة . كما يستلزم - ثالثا - الحفاظ على متطلبات المعاصرة ، من تفتح على معطيات الحياة العصرية العالميــة ، فى العلوم والمعارف والفنون ، واختيار من ذلك كله ماينمى الشخصية المصرية ويثريها دون أن يطغى عليها أو يمس اصالتها ، أو يغير شيئا من رفيع قيمها . وذلك لأن الثقافة الحقة لها طابع محلى وشخصية مميزة ، يجب أن تظل مستقلة مصونة من كل طمس أو تشويه أو ضعف . وهكذا الطابع المحلى الشخصى يتبلور - اساسا - فى الجانب الوجدانى ، ذى الروافد التى يمكن أن تكون هدفا للغزو أو العدوى أو التشويه .

أما الجانب العلمى والمعرفى ، فهو عالمى عام ، فلا خشية فيه من الأخذ عن الغير بغير حدود ولاتحفظ ، على حين يجب الحذر والبصر وحسن الاختيار والملاءمة فى الجانب المتصل بالوجدان .

كذلك يجب فى مجال التعاون والتكامل بين الوزارات والهيئات الرسمية فى عملية التثقيف ، أن يتم اتفاق على المبادىء الأساسية التى ينطلق منها النشاط كله ، حتى لايحدث تناقض فيما يقال ، أو تعارض فيما يقدم . فآفة تعدد الجهات والهيئات والمؤسسات لدينا ، ما يحدث فى كثير من الأحيان من تناقض وتعارض ، يؤديان الى البلبلة والحيرة بل الى التمزق وضياع الثقة وفقدان الولاء فى كثير من الأحيان . ونشير هنا - على سبيل المثال فقط - الى المواقف المتباينة من الآثار وتماثيلها ، والفنون وألوانها ، وبعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والدينية ، التى يحتاج الأمر فيها الى الرأى الحاسم والاتفاق المخلص من التيه والبلبلة .

فاذا تحقق كل ماسبق على وجه دقيق وجاد ، ارتقت فئة العامة ووصلت الى مستوى من الثقافة الصحية ، واستكملت فئة المتعلمين ماينقصها لتحقيق ثقافتها السوية وضاقت الهوة بشكل واضح بين فئات الأمة ، وأصبحت فعلا أمة مثقفة ، لها قاعدة عريضة هى قاعدة الجماهير العامة ، وقمة شامخة هى الصفوة الخاصة . ومن الطبيعى أن يكون الوضع كذلك - رغم اختلاف الدرجات - مادامت هناك ثقافة مشتركة ، قوامها رقى الفكر فى الجملة ، وسمو الوجدان على العموم ، وهما المؤديان بالضرورة - الى سلامة السلوك وصحة النظرة ، وتقارب الفكر ، ووحدة الجماعة ، وقوة الولاء .

التوصيات

وتأكيدا لماسبق أن انتهى اليه المجلس من توصيات فى شأن السياسة الثقافية فى دوراته : الأولى والثانية والثالثة ، وعلى ضوء المناقشات والآراء التى ابديت حول الموضوع فى المجلس - يوصى بماياتى :

* وضع مشروع تثقيفى قومى ، يرقى بالفكر ويسمو بالوجدان ، مع المحافظة على الشخصية المصرية بكل مقوماتها الوطنية والعربية والعصرية وتشارك فى وضعه وتنفيذه كل الوزارات والهيئات التى لها دور

فيه بطبيعتها .

* ضرورة المبادرة الى تنفيذ مشروع لمحو الأمية على المستوى القومى ، تشارك فيه كل الوزارات والهيئات القادرة ، وتوفر له عوامل النجاح ، ومايقتضيه ذلك من سن تشريعات أو تنفيذ جدى للتشريعات القائمة ، ويمكن الرجوع فى هذا الشأن الى المشروع المتكامل الذى أعده المجلس القومى للتعليم فى دورته السادسة .

* وجوب عناية المؤسسات التعليمية بالجوانب التثقيفية حتى لايستمر تخريج متعلمين غير مثقفين .

* وجوب تطوير جهاز الثقافة الجماهيرية ، بحيث يهتم أكثر بالأنشطة المعرفية بجانب الأنشطة الفنية والترفيهية ، وبحيث تتكامل فى كل قصر أو بيت ثقافة أهم العناصر المكونة للثقافة ، ولايقتصر النشاط فى قصر على فن ، وفى قصر آخر على فن آخر . فالمطلوب هو تلبية احتياجات الجماهير فى تحقيق تكامل ثقافى حقيقى .

* تطوير المتاحف الموجودة ، ونشر المتاحف النوعية والاقليمية التى تحتاجها عملية تثقيف الجماهير ، والوصول بالخدمة المتحفية الى المستوى الذى يساعدها على اداء وظيفتها التثقيفية الحقة .

* ضرورة نشر المكتبات الاقليمية العامة ، وتزويد المكتبات القائمة بأحدث ما تخرجه المطابع ، وتطوير الخدمة بها بما يشجع على ارتيادها والاستفادة منها .

* العمل على خروج العروض المسرحية والموسيقية - التى تقدمها فرق وزارة الثقافة - الى الأقاليم المختلفة ، حتى لاتقتصر العروض على القاهرة والاسكندرية .

* أهمية وصول رجال التثقيف بأجهزتهم ، وبشكل مستمر ومنظم الى الاماكن النائية التى ليست بها قصور للثقافة أو بيوت لها ، وذلك عن طريق قوافل الثقافة .

* وجوب وصول رجال التثقيف بأجهزتهم ، وبشكل مستمر ومنظم ، الى أماكن التجمعات الكبيرة ، كمعسكرات القوات المسلحة والشرطة ، وكالمصانع ومعسكرات الشباب والنوادى .

* اهتمام وزارة الثقافة برفع مستوى المسرحيات والافلام والعروض الفنية والاشرطة الغنائية حتى تمثل زادا للفكر وغذاء للوجدان ، بالاضافة الى مايكون لها من امتاع وترفيه .

* وجوب الاهتمام بتلافى سلبيات الرحلات المدرسية والجامعية إلى المتاحف والمعارض والأماكن الأثرية ، بحيث تكون أعداد التلاميذ والطلاب فى كل رحلة أعدادا محدودة ، على أن تسبق كل رحلة بعملية توعية ، وعلى أن تصاحب بمرشدين مثقفين أكفاء يستطيعون ضبط سلوك التلاميذ والطلاب ، ويمكنهم إفادتهم مما يشاهدون ويزورون ، حتى تختفى مظاهر الفوضى والتهريج والاستخفاف ، التى تفسد تلك الرحلات ، وتمثل استهانة بالمكان ومايعرض فيه من أثر أو ابداع فنى أو علمى .

* مضاعفة اهتمام الاذاعة المسموعة والمرئية بتوصيل الانشطة الثقافية التى تنتجها وزارة الثقافة ، الى الجماهير التى تسمع المذياع وتشاهد التليفزيون ، لكى يتم الانتفاع بتلك الانشطة على أوسع نطاق .

* مضاعفة اهتمام الصحف والمجلات بالجوانب الثقافية ، وتوسيع نطاق مايقدم من زاد فكرى وأدبى ، الى جانب ماينشر من مواد إخبارية ورياضية .

* مزيد من اهتمام اتحاد الاذاعة والتليفزيون بالبرامج الثقافية والارتفاع بمستواها مع الاهتمام بصفة خاصة برفع مستوى التمثيليات والمسلسلات والاغنيات ، حتى تؤدى دورا أعظم فى مجال تربية الذوق والمشاركة فى التثقيف .

* ضرورة الالتزام فى عملية التثقيف - بل فى كل أجهزة التعليم والاعلام - باللغة العربية بصفتها اللغة القومية ، والوعاء الذى يحوى أهم روافد الثقافة .

* وجوب الاهتمام فى عملية التثقيف - بل فى كل أجهزة التعليم والاعلام - بالتاريخ القومى والحضارة القومية ، حتى يتأصل الولاء من خلال المعرفة .

* وجوب الاهتمام بالتراث وابراز مافيه من قيم صالحة هى الركائز التى تبنى عليها الشخصية القومية .

* وضع خطة ملزمة للترجمة ، وفتح نوافذها على كل ماهو مفيد وجيد من النتاج الفكرى والمعرفى والفنى العالمى ، دون انحياز إلا الى الجودة ، ودون تحرج إلا مما يمس قيمنا أو يمثل خطورة على شخصيتنا وأصالتنا .

الرأى العام ودور الثقافة

بالرغم من شيوع تعبير الرأى العام وانتشاره ، واهتمام الباحثين بدراسته – فإن العلماء لم يتوصلوا الى تعريف جامع مانع له ، بل كثرت التعريفات وتعددت وتنوعت ، وفقا لاجتهادات الباحثين وتخصصاتهم .

فمنهم من يقول انه الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة ازاء موقف من المواقف ، ومنهم من يكتفى بأن الرأى العام هو الحكم الذى تصل اليه الجماعة فى قضية ما . وكذلك يقول بعض العلماء ان الرأى العام هو التعبير عن آراء وأحكام ورغبات واتجاهات عامة الشعب أو جزء منه . ويمكن الاتفاق على تعريف مبدئى للرأى العام . بأنه محصلة مجموع الآراء لمجموعة من المواطنين فى مجتمع معين ، يتلقون عن وعى أو عن غير وعى انطباعات تلقائية متفاوتة عن رسائل توجه اليهم من أجهزة الدولة ، أو من وسائل الاتصال بالجماهير ، أو من هيئات فكرية أو روحية أوسياسية أو نحوها .

أما الثقافة فلها هى الأخرى تعريفات كثيرة عرض لها المجلس فى تقاريره السابقة . ومع ذلك فمن الممكن الاكتفاء هنا بالقول إن الثقافة هى نظرة الناس الى الكون والحياة وسلوكهم فى حياتهم اليومية العامة والخاصة ، وهى كل مايأخذون به أنفسهم من ألوان القيم والسلوك الاجتماعى ، وهى المعيار الذى يقيسون به الصواب والخطأ ، وهى التراث الذى يسلمونه للأجيال من بعدهم .

إن الرأى العام يؤثر فى الثقافة ، كما تؤثر الثقافة فى الرأى العام . انهما يتبادلان التأثير والتأثر بصورة واضحة ، فالرأى العام هو من أهم العناصر المؤثرة فى الثقافة إن لم يكن أهمها جميعا ، فهو الأداة الفعالة فى الحركة الثقافية ، وهو الذى يضيف الى التراكم الثقافى مايتفق عليه الناس من ناحية ، وهو الذى يدفع السلوك الانسانى الى الحركة التطورية من ناحية أخرى ، والرأى العام فى نهاية الأمر ، يأخذ من الثقافة ويعطيها ، ويتأثر بها ويؤثر فيها . فالرأى العام يخضع لمؤثرات عديدة ، أهمها التعليم والاعلام والاعلان والثقافة .

واذا كان الاعلام يستهدف التأثير فى الرأى العام السياسى والاعلان يستهدف الرأى العام الاستهلاكى – فان الثقافة تكون وتنمى وتطور الرأى العام بمعناه الشامل اقتصاديا واجتماعيا وفكريا وهى تدفعه الى الفعالية ، فليست الثقافة كما قدمنا هى السلوك الذى نرثه عن الآباء والأجداد فحسب ، بل هى ايضا المحاولات الفاعلة فى صنع مستقبل الانسان .

قامت الثقافة فى العصور البدائية على الصراع بين الانسان والبيئة المادية ، بقصد تطويعها لخدمته ، والثقافة المعاصرة تمارس الآن صراعا مع الثقافات الأخرى التى تتنافى أو لاتتفق معها . وقد تقدمت الثقافة فى العصور الأولى بغير إعمال تفكير منظم أو تخطيط أو ارادة حرة ، بل نتيجة حركة تلقائية فى مواجهة ظواهر الطبيعة ، ثم تطور الوعى الانسانى وازدادت المدارك والمعارف وسعى الانسان الى التقدم والمنافسة ، فاستعان بالتوجيه الثقافى لتملك زمام السيطرة والتفوق وسط المجتمعات القوية ، وليستطيع فى المجتمعات الضعيفة مقاومة التأثير الثقافى الخارجى أو الداخلى الذى قد يتعارض مع قيمة وأهدافه .

وقد بدأ الصراع بين ثقافتنا والثقافة الغربية منذ عهد اليقظة ، والحملة الفرنسية على مصر ، ثم فى عهد التنوير وايفاد البعثات الى أوربا وانتشار التعليم وتحديثه . وحفلت الأوساط الثقافية عندنا بصراع

فكرى كبير ، دار حول قضية جوهرية واحدة ، وإن كانت متعددة الزوايا فبرزت هذه القضية من خلال أفكار كلية منها الأصالة والمعاصرة ، والتغريب والتعريب ، والتراث والحداثة ، والعلمانية والأصولية الى آخره .

هذا وقد وصل الوضع الثقافى العالمى الآن الى انقسام العالم اقتصاديا وثقافيا الى عالم الشمال حيث الحضارة والعلم والتكنولوجيا والصناعة والثراء الاقتصادى والقوة المادية ، ثم عالم الجنوب ، حيث المواد الخام ، والأيدى العاملة الرخيصة ، وأسواق الاستهلاك ، وانتشار الأمية ، وزيادة النسل ، والفقر والمرض والجفاف والتخلف .

وهكذا ضاق الخناق على العالم الثالث ، وأصبح مجرد سوق مستهلكة لمصنوعات الدول المتقدمة ، وأصبح هذا الوضع هو العامل الأساسى فى التوجيه الثقافى وفى الصراع بين الثقافات ، هذا الصراع الذى تميز بالضراوة بعد التطور الهائل فى وسائل الاتصالات وأجهزة الاعلام والتثقيف الحديثة كالبث التليفزيونى ، وأصبح العنصر الأساسى المؤثر فى الثقافة العالمية هو التجارة ، حتى ليمكن القول دون مبالغة كبيرة اننا نعيش عالميا فى عصر " ثقافة التجارة " .

ان الثقافة المتفوقة الآن ، والمكتسحة للعالم ، هى الثقافة الغربية ، وأقوى مافيها الثقافة الامريكية بالذات ، فوسائلها فى منتهى القوة ، فمن احصائيات أجريت فى السبعينات كانت الولايات المتحدة تملك ٦٧٠٠ محطة اذاعة تجارية ومايزيد على ٧٠٠ محطة تليفزيونية ، و١٥٠٠ صحيفة يومية ، ومئات من الدوريات وصناعة سينما ضخمة تعرض أفلامها فى العالم كله ، وصناعة نشر للكتب ، يبلغ رأسمالها مليون دولار ، أما عن شركات ووكالات الاعلانات فان أكبر عشرة منها فى العالم ، توجد من بينها تسع شركات امريكية ، وكل هذه الأدوات مملوكة لمجموعة من المؤسسات المشتركة والتكتلات الاعلامية ، هدفها موحد ، وان تنوعت الأساليب تحت راية ديمقراطية الثقافة ، وهو يتمشى مع طبيعة المجتمع الامريكى الذى يقوم على نظام صناعى مملوك ملكية خاصة ، ومنظم على هيئة مؤسسات متعددة الشركات تحميها الحكومة ، وقائم على أساس عالمى يمتد نشاطه داخل عديد من دول العالم .

ان التوجيه الثقافى العالمى الآن يطغى فيه الإعلام على الثقافة ، وتطغى فيه الأهداف التجارية على التوجهات الثقافية العامة . ان آليات الثقافة ووسائلها من كتب وصحافة واذاعة وتليفزيون وسينما أصبحت مشروعات تجارية تستغل امكاناتها الفنية لصالح الاعلانات أكثر من خدمة الوعى العام ، ونشطت فى التأثير على الرأى العام وتوجيه العقول ، واستمالة الناس واقناعهم وتعويدهم على المشاهدة والقراءة والاستماع الى أنواع معينة من مواد الثقافة ، وكذلك تعويدهم على مايرتدون وما يأكلون ومايشربون ، والأماكن التى يذهبون اليها ، ونشر القيم التى تتفق مع المعايير الخاصة التى تفرضها مقتضيات السوق التى يسيطر عليها كبار المعلنين من صناع وتجار المواد الغذائية والأدوية والمشروبات والأدوات المنزلية والسيارات ومستحضرات التجميل وما إليها . ويستعين اصحاب هذه المصالح بكل ماهو متاح من وسائل الاعلان والأعلام والثقافة ، كالاعلانات والمقالات والأخبار والصور والمسلسلات والأفلام ، ويستخدمونها بطريق مباشر أو غير مباشر للتأثير فى الرأى العام وتوجيهه الى الاستهلاك والاشباع المادى والتسليم بالواقع وتعزيز المنفعة الشخصية واستهداف النجاح الفردى وعدم الرغبة فى التغيير ، والالهاء بالمباريات الرياضية ومسابقات الجمال واستعراضات نجوم السينما ، والاسترضاء والتعويض باثارة الأعصاب لبعض مظاهر العنف والجريمة . وان كان هذا كله مستساغا أو غير مرفوض فى المجتمع الأمريكى وما يقاربه ، فينبغى أن تتصدى له ثقافة وتوجيهات خاصة قائمة على الدعوة الى العمل ومضاعفة الانتاج والحد من الاستهلاك وحشد كل الطاقات للتنمية والتطور الى الأفضل .

ولهذا يجب أن تتوافر جهود قادة الرأى العام عندنا على مقاومة الآثار الضارة لهذه الثقافة الأجنبية الغازية وتوجيه ثقافتنا التوجيه الصحى القائم على المحافظة على الهوية وتأكيد الذاتية ، وملاءمة البيئة وتحقيق خطط التنمية .

الرأى العام والسلوك الاجتماعى :

الرأى العام هو نتاج جمعى ، وليس اجماعا على رأى يتفق عليه كل فرد فى جماعة الرأى العام . ومن الممكن اعتبار الرأى العام محصلة الرأى التى تتكون من عدة آراء فى جماعة الرأى العام ، ولأنه نتاج جمعى ، فهو يمثل الجماعة كلها معبأة للعمل فيما يتصل بمشكلة ما ، ومن ثم فهو ييسر تنسيق العمل الذى لايشترط أن يقوم على الاجماع . ومعنى ذلك أن الرأى العام يتجه دائما نحو اتخاذ قرار رغم أنه لايتسم بالاجماع . وجماعة الرأى العام تتكون عادة من الجماعات ذات الاهتمام أو المصلحة أو المنفعة ، ومن جماعة مشاهدين غير مهتمة .

وتحاول الجماعات المهتمة ، عن طريق الدعاية وغيرها أن تكسب الى جانبها تأثير الجماعة المشاهدة غير المهتمة . وقد يؤدى ذلك الى قيام جماعة المشاهدة بموقف القاضى أو الوسيط .

ومن الواضح أن نوع الرأى العام يتوقف الى حد كبير على كفاية المنافسة العامة وهى بدورها تتوقف على توفر مرونة أدوات الاتصال الجمعى مثل الصحافة والاذاعة والاجتماعات العامة ، وهذه لاتكون لها قيمة الا اذا كفلت حرية المنافسة والمناقشة والصراع بين الآراء ، بما يضمن تقويما ووزنا كافيا .

ان من الخطأ الشائع ، التقليل من أهمية التأثير الشخصى ، أو ممن يسمون عادة بقادة الرأى ، وهم أولئك الأشخاص الذين لهم تأثير شخصى على من حولهم من الناس بالنسبة لموضوع واحد على الأقل .

فقادة الرأى هم الأفراد الذين يتجه اليهم معارفهم واصدقاؤهم يطلبون الرأى والنصح ، وعندما تقل وسائل الاتصال الجمعى كالاذاعة والصحف يتم نقل الأفكار عن طريق الاتصال الشخصى ، كما يحدث فى بعض القرى ، وهنا تزيد أهمية الدور الذى يلعبه قادة الرأى ، كالمدرس أو الشخص الكثير التنقل بين القرية والمدينة .

ويتميز التأثير الشخصى لقادة الرأى بخاصيتين هامتين ، أولاهما أنه تأثير غير رسمى ، أى أنه لايعتمد على المكانة أو السلطة ، وثانيتهما أنه تخصصى ، فلكل محاولة موضوعها ومداخلها فى التأثير ، والتأثير الشخصى ايضا غير منظم . فليس هناك قائد رأى أعلى ينقل رأيه من يليه فى القيادة ، كما يحدث فى بعض المنظمات فالرأى ينتقل من خلال شبكة من العلاقات الشخصية غير الرسمية وغير المنظمة ، والرأى الشعبى والرأى الرسمى قد يتفقان ، وقد يتعارضان أيضا .

بعض خصائص الرأى العام :

يظل الرأى العام ساكنا كامنا حتى تبرز قضية هامة بالنسبة للجماعة ، وهى تظهر عندما يوجد صراع أو قلق أو احباط ، والرأى العام الجارى هو محاولة للتقليل من الصراع أو القلق ، ويصبح الرأى العام الباطن ظاهرا أو خارجيا حينما تكون قوة العامل المؤثرة عظيمة ، ويظهر للعيان ان التعبير عن الرغبة بالفعل سيكون له نتائج طيبة أكثر من النتائج السيئة . والرأى العام شديد الحساسية بالنسبة للأحداث الهامة . وهو غير ثابت فهو يتغير من وقت الى آخر ويتحول من موضوع الى موضوع ، ومن مشكلة الى أخرى . واذا تهيأ للشعب جو من الحرية والديموقراطية وفرص التعليم الطيب فان الرأى العام يبدو صلب العود ، ولا يسهل خداعه عن طريق الدعاية ، وكلما كان الرأى العام عليما بمجريات الأمور ، كان أقدر على الفهم والحكم الصحيح على الأشياء ، وحينما تعم الدعة والاسترخاء واللامبالاة وعدم الاكتراث بالشئون العامة والقضايا القومية ، فان الرأى العام يظل فى غفلة عن المطالب العامة والقومية ، وكلما قل الاهتمام الشخصى أو الجماعى بإحدى القضايا أو المشكلات الاجتماعية ، ضاقت الفرصة لتكوين رأى عام قوى بشأن هذه القضية أو المشكلة . وحينما تحل أزمة ما وتستحكم ، فان القيادة تلعب دورا أكثر أهمية من أى عامل آخر فى تكوين الرأى العام فى الجماعة .

وليس من السهل تكوين رأى عام عالمى الا اذا تقاربت المعايير والأخلاق العامة للشعوب المختلفة .

أثر الرأى العام فى سلوك الفرد والجماعة :

يؤثر الرأى العام بشكل واضح فى سلوك الفرد والجماعة على النحو التالى :

– يحدد الرأى العام نشاط وسلوك الفرد والجماعة فيما يتعلق بالأمور العامة ، وهو يتضمن اشتراك الناس فيما بينهم فى بعض المعتقدات والآراء مما يوحد بينهم فى السلوك الاجتماعى .

– يتأثر سلوك القادة فى الجماعة والمجتمع الديموقراطى باتجاهات الرأى العام ، أى إرادة الشعب .

– يحدد الرأى العام معالم الاتجاهات السياسية والحكم فى داخل الدولة ، وبين الدولة وغيرها من الدول .

– يعتبر الرأى العام قوة تنبه المجتمع الى موضوع الداء والخطر .

– يؤثر الرأى العام فى الحياة العامة فى مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

– تساعد معرفة الرأى العام فى عملية التخطيط الاجتماعى والتربوى والاقتصادى والسياسى ، وتساعد فى حل المشكلات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والسياسية فى الجماعة .

– تساعد معرفة اتجاه الرأى العام فى التنبؤ بسلوك الأفراد والجماعة ازاء مشكلات الحياة اليومية .

– يحدد الرأى العام حدود التحريم ، ويحدد المسئولية الفردية والجماعية ، وبذلك يساعد على وضع التشريعات الملائمة .

– يؤثر الرأى العام فى تدعيم السلوك الجماعى السوى ، ومقاومة السلوك الجماعى المنحرف .

– يلعب الرأى العام دورا هاما فى عملية التغير والتغيير الاجتماعــى ، ويعضد ويساند الهيئات والمؤسسات الاجتماعية ويدعم نشاطها وجهودها فى إحداث التغيير الاجتماعى وتغيير اتجاهاتها ، واذا أمكن معرفة الرأى العام الكامن أمكن إحداث التغيير الاجتماعى المطلوب قبل ظهور الرأى العام فى شكل علنى صريح .

– يرعى الرأى العام المعايير الاجتماعية والتقاليد والأخلاق والقيم والمثل العليا .

– يرفع الرأى العام أو يخفض مكانة شخص أو نظام أو هيئة أو وسيلة أو واقعا .

– يحافظ الرأى العام على الروح المعنوية للجماعة ويرفعها ، واذا كان قويا متماسكا ، فانه يعبر عن الاتفاق الجماعى والوحدة الفكرية داخل الجماعة ولكنه يثبطها اذا كان عكس ذلك .

– الرأى العام الذى يقوم على أساس من التراث الثقافى ، يقاوم بقوة وشدة محاولات التعديل حتى وان كان الموضوع قابلا للتغيير الصحيح بما يتعارض مع ماعتاد الناس فهمه .

الرأى العام المستتر :

فى بعض الأحيان ، لاتتمكن الجماعة من التعبير عن رأيها جهرا ، لأنها خائفة لاتجرؤ على التعبير عن رأيها أمام جماعات أخرى ، لهذا فهى إما أن تلزم الصمت ، أو تجهر برأى لايضر بالجماعة مع الاحتفاظ بالرأى الحقيقى كامنا دون اعلان . وفى هذه الحالة يوجد رأى عام مستتر يوجه سلوك هذه الجماعة . ومن بين الجماعات المقهورة الخائفة بعض الفلاحين وفقراء المدن ، وتوجيه الرأى فى هذه الجماعات لايتم عن طريق وسائل الاعلام المعروفة ، ولكنه يتم عن طريق الاتصال الشخصى والحديث الشفوى. وفى المجتمعات التقليدية تكثر الجماعات المقهورة والمستضعفة ولايكون هناك رأى عام بالمعنى المعروف فى البلدان الصناعية ، بل رأى عام مستتر ينطق به السلوك ولاتنطق الأفواه ، وهو يكون فى هذه الحالة حصيلة لدوافع الخوف والمصلحة معا .

وفى المجتمع الريفى بالذات لاتزال الثقافة المصرية الاصيلة هى أساس المجتمع .

وقد أدى الاقبال المتزايد – فى الحقبة المتأخرة – على الثقافة المستوردة الى فقدان الثقافة الاصيلة لحيويتها بالتدريج وانسحابها من الميدان مغلوبة امام الثقافة الغازية ، ولأسباب كثيرة حدث تقارب عالمى بين المجتمعات الحضرية بالذات ، كما استمر التمايز الثقافى قائما بين المجتمعات الريفية ، وقد أدى التعليم المدرسى الى انبهار المتعلمين بشكل خاص بالثقافة المستوردة ، وتباعدهم عن الثقافة الأصيلة . على أن

النموذج التنموى فى القرية المصرية - وفى العالم الثالث بوجه عام - يقوم على تصور أساسى قوامه أن المتعلمين فى الحضر ، يمكنهم توجيه أهل الريف الى مايصلح لهم فى جميع نواحى الحياة ، ولما كان هؤلاء المتعلمون أصبحوا متأثرين بالثقافة الغربية بحكم النشأة والمناخ والتعليم ، فقد أصبحوا أداة طبيعية لنقل تلك الثقافة الغربية .

وهكذا تبدو أهمية التعرف على الرأى العام المستتر بين جماهير الفلاحين فهو الذى يعبر عن نبض مصر الأصيل ووجهة نظرها المحلية نحو القضايا العامة .

والفلاح المصرى يعرف مصلحته تماما ، وهو وان كان لايعبر عن رأيه صراحة الا أنه يتصرف وفقا لمصلحته بوحى من نفسه ، ودون توجيه من الحكومة ، بل أنه كثيرا مايعارض الحكومة بالسلوك والفعل ، وان كان يتجنب هذه المعارضة بالقول المعلن ، ومثال ذلك أنه يستخدم الكهرباء للانارة بينما تريد الحكومة استخدامها فى تصنيع الريف ، كما أن كثيرا من الفلاحين يقبلون على خدمات القرية تاركين الخدمات التى أقامتها الحكومة فى القرى ، وهم يستخدمون السلع المدعمة التى كانت موجهة فى الأصل الى سكان المدن ، كما يقومون الآن بتخصيص أمكنة فى المقاهى الريفية يشاهدون فيها برامج الفيديو ، وهذا مايؤكد أن الفلاح بدأ يتحرك بوحى من ذاته فى كثير من الأمور التى تهمه ، وهو يحس بالمشكلة ويفكر فى الحلول وبدائلها ثم يتخذ قراره دون أن يستشير أحدا .

ومن ثم يبدو أن التعرف على الرأى العام المستتر فى الريف المصرى ليس بالمهمة السهلة . ومن واجبنا أن نعمل على اتاحة جميع الفرص أمام الفلاحين للتعبير عن آرائهم فى حرية ودون خوف ، وفى اللقاءات العامة التى يدعون اليها أمام المسئولين ، وعلينا أيضا أن نشجع وندعم التعبير الشعبى الريفى عن طريق مناهج الثقافة الشعبية والحرص على ابقاء محتواه على حاله ، دون تدخل من المثقفين .

الثقافة الدينية والرأى العام :

الثقافة الدينية هى مجموعة المعارف والخبرات التى تستند الى نصوص الكتب المقدسة وشروحها وقواعد الشريعة ومبادئها وأحكامها وتوجيهات القادة الدينيين وممارساتهم . وللثقافة الدينية خصائص متميزة منها الأصالة ، وهى تنبع من الاستناد الى أن الدين دين الله والشريعة شريعته . ومنها الثبات الذى ينبع من نصاعة الحقائق الدينية وصياغة النصوص الدينية باسلوب الحسم والبت . ومنها الاستمرار ، فقد ظلت عناصرها ومضامينها قائمة بارزة وقادرة على صنع الحياة . وتتميز الثقافة الدينية بالاستقلال والاحتفاظ بشخصيتها ، وهذا أظهر مايكون فيما يتعلق بالعقيدة والقيم الدينية . ومن خصائص الثقافة الدينية ، المسئولية الفردية التى هى أساس محاسبة النفس والنقد الذاتى ، والمسئولية الاجتماعية التى هى أساس التساند والتعاون والتكامل . كما أن من خصائصها الالتزام وهو أن يستوحى المتدين ضميره الدينى وهو يعالج شئون حياته . ومنها الشمول حيث ان الاسلام ينظم شئون الدنيا والدين جميعا ، ومنها التوازن - اذ حققت الثقافة الدينية الاسلامية قدرا متناسبا من الوسطية والاعتدال . ومن شأن هذه الثقافة الدينية المتميزة أن يوجد بين الناس رأيا عاما ناضجا متبصرا يعرف الحق من الباطل والصواب من الخطأ والخير من الشر ، والثقافة الدينية كفيلة بتثبيت دعائم الرأى العام المستنير ، العامل على نصرة الفضيلة ومقاومة الرذيلة ، وصلاح أحوال الناس فى الدنيا . والرأى العام المسلح بالثقافة الدينية ، يكون رأيا عاما صلبا متمسكا بالحق ملتزما بالخير.

الثقافة العلمية والرأى العام :

ويقصد بالثقافة العلمية تلك المعارف التى تلبى حاجات الانسان المادية ، كالعلوم الفيزيقية والبيولوجية - وتلك التى تمده بأسس وجوده

ككائن راق يعيش فى مجتمع ، كالعلوم الاجتماعية والانسانية .

ومما يؤهل الانسان لتأصيل منهج التفكير العلمى الاستعانة بالمنهج التجريبى الذى ينبنى عليه النوع الأول من المعارف ، ومنهج الاستدلال والاستنباط فى النوع الثانى منها . والتفكير العلمى على هذا النحو يحدث التوازن بين حاجات الانسان المادية وقيمه المعنوية والأخلاقية . ومن شأن الثقافة العلمية والتفكير العلمى أن تسلح المواطن بما يواجه به الخرافات والمعتقدات التى لاتتفق والقوانين الطبيعية المعروفة ، وهذا بدوره يساعد على تكوين رأى عام مستنير يعتمد على العلم والمعرفة لا على الخرافة والأباطيل .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم من حقائق وأفكار ، ومادار حولها فى المجلس من مناقشات - يوصى بماياتى :

* تزويد الكليات الجامعية والمعاهد التى تتصل دراساتها بمجالات الثقافة والاعلام - بكل عناصر العلم والفن والخبرة الحديثة التى تساعد على تكوين الكوادر القيادية والاعلامية لتوفير مقومات التنمية الثقافية ، وحسن توجيه الرأى العام .

* أن تتضمن مناهج هذه الكليات اتجاهات تستهدف تأكيد الهوية القومية ودعم القيم والتقاليد ، والمقومات الأصيلة للشخصية العربية ، والعناية باللغة والتراث فى اطار الحياة المعاصرة ، وملاءمة متطلبات البيئة الحاضرة ، وحفظ التوازن بين الذاتية الثقافية ومعطيات الاستغزاء الثقافى الأجنبى ، وبيان الفروق بين الثقافة الوطنية والثقافات الأخرى .

* توفير أدوات الثقافة والأعلام من المطبوعات والأفلام وغيرها ، مع ضرورة تنمية مصادر الأخبار ، والعمل على تطوير وسائل البث الاذاعى والتليفزيونى وتقدمها .

* مراعاة الملاءمة بين خطط التنمية والانتاج من ناحية والخطط والبرامج الثقافية والأعلامية من ناحية أخرى ، بحيث تتمكن الأخيرة من القيام بدور فعال فى تهيئة الرأى العام وتعبئته لمواكبة خطط التنمية والانتاج والعمل على نجاحها .

* ينبغى أن يركز الموقف الثقافى بالنسبة للرأى العام على أمور منها :

- أن يساعد العمل الثقافى على تمكين الرأى العام من التكون بحرية ، دعما لمسيرتنا الديمقراطية وتأمينا لها .

- عدم اغفال أو مصادرة رأى الأقلية فى غمار الإعلاء من قيمة الرأى العام ، بل ينبغى الاهتمام بهذا الرأى فى اطار تحقيق الديمقراطية والمصلحة العامة .

- مصارحة الجماهير بكل الحقائق ، حتى تتمكن من تحديد كل مشكلة بدقة ووضوح ، وتصبح أقدر على الفهم والحكم الصحيح بمايؤدى الى تكوين رأى عام واضح مستنير .

* اتباع الأساليب العلمية للتعرف على الرأى العام واتجاهاته قبل البدء فى وضع أية خطة . فالتعرف على الرأى العام فى المشكلات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والسياسية أحد العناصر العامة التى يحتاج اليها التخطيط الدقيق للمشكلات القومية جميعها .

* اعتبار صالح الجماعة أو المصلحة العامة فى الحاضر والمستقبل هو المعيار الذى يحدد مشروعية تعديل الرأى العام أو تغيير اتجاهاته اذا ما دعت ضرورة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية الى ذلك .

* تهيئة المواطــن منذ الصغر ، حتى يكون له رأيه فى القضايا العامة ، ليصبح مشاركا فى الرأى العام المعلن ، وذلك بالاهتمام بجمعيات النشاط المدرسى فى مراحل التعليم المختلفة والاهتمام بمسابقات القراءة الحرة .

* الاهتمام بالرقابة على الاعلانات بحيث لايقتصر دورها على تحقيق العائد المادى بل ينبغى أن تراعى القيم الدينية والأخلاقية والاداء الفنى الرفيع والعمل على تعميق الولاء والانتماء للوطن .

اللغة والثقافة

هناك خمسة عناصر أساسية يمكن اتخاذها معيارا لتصنيف البشرية الى أمم ووضع الفوارق بين هذه الأمم، وتعيين الخواص المميزة لكل منها . وهذه العناصر هى : الجنس المشترك أو الأصل أو العرق ، ثم الدين ، والقومية ، واللغة ، والثقافة . وللعنصرين الأخيرين ، اللغة والثقافة ، دور بارز فى هذا التصنيف والتحديد ، إذ هما بمثابة المرآة العاكسة لكل أنواع النشاط الانسانى فى هذه الأمة أو تلك ، وهذا المجتمع أو ذاك . ولهما فى مجتمعنا المصرى خاصة ، والعربى عامة ، أهمية كبيرة ، لأن وصفهما أو بناءهما يحتاج الى نظر ودرس كى نتعرف على حقيقة الأمر فيهما ونكشف عن مكوناته ، ودرجـــــات التناسق والتكامل بين هذه المكونات .

وأول مانلاحظه فى هذا الشأن ، هو أن بناءنا اللغوى والثقافى ينقصه التكامل والتجانس أو الانسجام بين وحداته ، وأن هويتنا اللغوية والثقافية يشوبها نوع من التفكك والاضطراب ، وضرب من التنافر والتناقض ، فاللغة العربية المنطوقة تعانى من بلبلة الالسن وتعدد اللهجات والرطانات التى تحسب بالعشرات ، بل بالمئات . وكذلك ثقافتنا القومية لم تنج من هذا التفرق والتمزق ، ولم تسلم من الخلط وخلخلة البناء . فهناك ثقافة الخاصة ، وخاصة الخاصة ، وثقافة العامة وعامة العامة ، وثقافة رجل الشارع ، وثقافة أهل الحرف والصناعات . وهذه الثقافات - وان اتفقت فى قليل من الثوابت - تدفع بأصحابها الى مسارات متباينة من السلوك ، وتوجههم اتجاهات متباعدة ، ومن ثم يصعب الالتقاء عند نقطة الهدف القومى بعامة ، ونعنى بها فكر الانتماء الى الوطن المعين ، وكذلك بالنسبة للغة .

والعلاقة بين اللغة والثقافة علاقة وثيقة ، فوحدة اللغة أو تكاملها تستتبع وحدة الثقافة وتكاملها ، والعكس صحيح . وكذلك تنعكس وحدة الثقافة أو التماثل والتقارب فى مكوناتها على النشاط اللغوى للمجتمع ، وان لم تكن هذه العلاقة لزومية أو ضرورية فى كل الأحوال . فليس من النادر أن تكون اللغة فى عمومها واحدة ، فى حين تختلف الثقافات أو تتنوع بصورة أو بأخرى . فاللغة العربية بمعناها المطلق هى لغة العرب جميعا ، ومع ذلك نلمس شيئا من الفروق فى البناء الثقافى بين مجتمع عربى وآخر . وكذلك الحال بالنسبة للغة الانجليزية ، فهى لغة الانجليز والامريكيين ، ومع ذلك فهناك خواص ثقافية مميزة لكل أمة منهما .

وحقيقة الأمر أن الارتباط بين اللغة والثقافة - وحدة أو تنوعا - يتوقف على درجة الاختلاف اللغوى والثقافى معا . فكلما كان الاختلاف كبيرا بين اللغات ، كان الاختلاف بين الثقافات واضحا . ثم ان الاختلاف فى اللهجات فى مجتمع واحد معين ينبىء عن تنوع الثقافات فيه ، والتنوع الثقافى ينعكس على النشاط اللغوى .

وهنا نتساءل ، هل تتحدد ثقافة الفرد بلغته ، أم أن لغته تتحدد بثقافته ؟ هناك ثلاثة آراء ، فهناك من يرون أن اللغة تملى على الفرد أسلوب حياته وثقافته ويزعمون أن سلوك الفرد وتفكيره يرتكزان أولا وأخيرا على اللغة ، وآخرون يرون أن اللغة ليست الا أثرا من آثار عقلية المجتمع ، فهى عاكسة لثقافة هذا المجتمع . وهناك رأى راجح يرى أن العلاقة بين اللغة والثقافة علاقة تأثير وتأثر ، وأن علاقة اللغة بالثقافة هى

علاقة الجزء بالكل ، فاللغة أخص والثقافة أعم .

ان الاتفاق والافتراق فى البيئة اللغوية المعينة ينطبقان بصورة أو بأخرى على الوضع الثقافى فى هذه البيئة ، حيث نلاحظ اتفاقا فى الثوابت والجوهريات ، واختلافا فى الأداء والسلوك والتعامل الثقافى ، والقيمة الثقافية المعينة قد يكون متفقا عليها فى بيئة اجتماعية ، ولكنها تختلف فيما بين أفراد هذه البيئة فى التحقيق المادى لها .

ان الأبوة مثلا قيمة لغوية ثقافية ، ولكن التعبير عنها فى مجتمعنا يتم بصور متعددة ، وهناك أمثلة أخرى تدل دلالة قاطعة على مدى التداخل والتشابك بين اللغة والثقافة ، تأثيرا وتأثرا .

وهكذا نصل الى اتفاق على نقطتين مهمتين : الاولى ، هى التداخل والتشابك بين اللغة والثقافة ، والثانية هى اختلاف السلوك اللغوى والثقافى بين أفراد المجتمع الواحد . ومن المقرر أن الوحدة اللغوية أمر مطلوب ، بل ضرورى حفاظا على الهوية القومية ، وكذلك الأمر بالنسبة للثقافة .

ولكن كيف الوصول الى ذلك ؟ بتوحيد اللغة للوصول الى وحدة ثقافية ، أم بالتقريب بين الأنماط الثقافية لتساعدنا على توحيد اللغة .

علينا أولا أن ندرك أن الوحدة اللغوية التامة أمر أشبه بالمستحيل . ولكن هناك أدوات وعوامل من شأنها أن تقرب بين الألسن وتسد الفجوات ، وصولا الى اللغة المشتركة . فعلينا أن نعنى بالكلمة المنطوقة فى الإذاعة المرئية والمسموعة وخطب وأحاديث الخطباء والدعاة والمسئولين ، وكذلك العناية باللغة المكتوبة فى الصحف والمجلات والكتب الدراسية والثقافية وعلينا بادىء ذى بدء أن نعنى بالطفل ولغته وثقافته .

وإذا كان الاتفاق قد تم على أن السن التى يمكن أن نبدأ فيها بوضع برنامج ثقافى لأطفالنا هى الرابعة ، فانه ينبغى أن يكون موضوع اللغة التى تستخدم فى تثقيفه منذ هذه السن ، هدفا للبحث والدراسة والاهتمام من كل المهتمين بتربية الطفل وتثقيفه .

وقد كان محور الاهتمام فيما مضى هو اللغة التى تستخدم فى التعليم وخاصة فى كتب القراءة . أما المباحث اللغوية فى مجال التثقيف بمراحله المختلفة ورحابه الواسعة ، فلم تحظ بعناية خاصة الا فى السنوات الأخيرة ، وكانت الدراسة فيها محدودة .

وفى مجال موضوع اللغة العربية وثقافة الأطفال ، فان هناك بعدين أساسيين لابد من التركيز عليهما : الأول هو اللغة باعتبار أنها أداة للتوصيل الثقافى ، سواء مسموعة أو مقروءة وهى القناة الرئيسية للتوصيل .

والبعد الآخر للغة فى تثقيف الطفل هو : المضمون ذاته ، باعتبار أن اللغة العربية مقوم أساسى من مقومات ثقافتنا ، وعنصر أصيل من عناصر ذاتيتنا بما تحمل من أفكار وقيم ومظاهر حضارية .

وبجانب هذين البعدين ، يوجد بعد ثالث ، هو مدى ملاءمة اللغة المستخدمة فى ثقافة الطفل ، لعمره الزمنى ومستواه الادراكى ، ولقدراته واهتماماته وحاجاته .

وثقافة الطفل تبدأ من سن مبكرة منذ يعى مايمر به من خبرات . ومن أهم مصادر خبراته الثقافية ، اللغة التى يستمع اليها ممن يحيطون به فى المرحلة الأولى من حياته . ويختلف تأثير هذه اللغة فى تثقيفه ثراء أو ضآلة – باختلاف البيئة التى ينشأ فيها ، فاذا كانت الخبرات التى تتاح له فيها خصبة وفيرة ، وكانت مواقف الحوار والمناقشة وفرص التعبير التى تتاح له حية مثيرة ، وكان القاموس اللغوى لمن يحيطون به من الكبار ثريا متنوعا – كان حظه من الثقافة أوفر ، والعكس صحيح .

والمربون ، يعرفون أن الأطفال فى مرحلتهم الأولى يختلفون فيما بينهم فى قواميسهم اللغوية ، وأساليب تعبيرهم ، وعرض خبراتهم ، وأنواع تفكيرهم ، وسعة معلوماتهم . وترجع هذه الفوارق فى القدرة اللغوية وسعة القاموس اللغوى الى عوامل وراثية أو بيئية ، ومن أهم

العوامل البيئية : ثقافة الأسرة ولغة الكبار المحيطين بالطفل فيها .

واللغة المستخدمة فى ثقافة الطفل فيما قبل المدرسة هى ، بطبيعة الحال ، اللغة الدارجة ، التى يتعلمها عن طريق الاستماع والممارسة فى حياته اليومية مع الكبار وأترابه الصغار ، ثم ينتقل تدريجيا الى الفصحى السهلة البسيطة .

وينبغى أن يهتم المخططون فى تعليم الطفل وتثقيفه بهذه المرحلة الانتقالية وأن يتبعوا فيها منهجا علميا صحيحا .

وقد أثبتت الدراسة أن الفجوة بين لغة الأطفال والفصحى ليست من العمق بالقدر الذى يتصوره البعض . ومن ثم فمن اليسير أن يستأنس مؤلفو كتب الأطفال الصغار وقصصهم ومسرحاتهم وأناشيدهم بقواميس الأطفال الفعلية ، وأن يختاروا ما هو مشترك من المفردات والتراكيب كنقطة للبداية ، وأن يصوبوا ما كان فيه محرفا بالتدريج ، وأن يضيفوا من المفردات والتراكيب الجديدة بمقدار ، كلما تقدمت سن الطفل .

وهناك ظاهرة فى الكتب المدرسية للأطفال ، ينبغى التنبه اليها وهى ظاهرة ترجمة كتب المعلومات واقتباس صورها ومادتها . فمجرد النقل عن الأمم المتقدمة تكنولوجيا يبعد الطفل عن بيئته ، ويغرس بذور النقص التى يعانى منها الأطفال المصريون كثيرا ، مع أنه يمكن أن تستقى مادة صالحة لهم من مظاهر الحضارة الحديثة فى مصر ، والتقدم العلمى والتكنولوجى بها . كما أن الكتابة للأطفال فى معظمها جهد فردى وعشوائى يتجه اليه مدرسو اللغة العربية والأدباء بوجه خاص ، وهم بحكم ثقافتهم أكثر اهتماما بالشكل والصياغة واللغة ، وأكثر تفضيلا للمضامين التقليدية لأدب الأطفال .

والكتابة للطفل ليست مهمة سهلة ، فهى تحتاج الى قدرة على اصطناع لغة لها خصائص ومواصفات معينة ، ومعرفة بالعناصر التى تؤدى الى صعوبة النص أو سهولته كالتقديم والتأخير وطول الجملة وقصرها ، وغرابة اللفظ والألفة به ، وتعقيده وبساطته، واستخدام المجاز ، متى يكون حسنا ومتى يكون قبيحا ، الى غير ذلك من العناصر .

هذا الاضافة الى ماتتطلبه العناية بالمضمون من جهد وحرص على هويتنا الثقافية وبعد عن استيراد مالايتفق معها .

واذا انتقلنا الى اللغة وثقافة الجماهير الشعبية العريضة ، فقد نلحظ فى سهولة ويسر ، أن عندنا فى مصر الآن ثلاث (لغات) عربية : الفصحى ، والعامية ، ثم اللغة الوسط التى يشيع استعمالها فى الصحف والمجلات والاذاعات وغير ذلك .

وفيما يتعلق بثقافة الجماهير ، تنحى اللغة الفصحى جانبا رغم انتشارها واستعمالها ، فالكثيرون اذا سمعوها فى رواية تذاع مسموعة أو تشاهد مرئية ، انصرفوا عن متابعتها . وبينما كانت المجلات الادبية التى تنشر مقالاتها بالفصحى الراقية تلقى رواجا كبيرا فى الثلاثينات والأربعينات ، نجدها الآن أقل انتشارا وشيوعا .

ومع ذلك فهى راسخة باقية ببقاء القرآن الكريم حيا مسموعا ومقروءا فى نواحى المعمورة .

أما اللغة العربية السهلة الشائعة فقد انفصلت عن الفصحى وشقت طريقها فى الصحف والاذاعات والكتابات الجارية ، وتطورت مع الزمن وأصبحت لغة قائمة بذاتها ، ولولا أن الكثيرين ممن يكتبونها يخطئون فى النحو وفى الصرف والاملاء لأصبحت قريبة جدا من الفصحى ، ومع ذلك فهى لغة مستقلة لها قوامها وخصائصها ، وهى التى ينبغى أن نهتم بها كلغة تثقيف للجماهير تستحق الدراسة والعناية بها ورفع مستواها .

واذا كان الطريق طويلا وشاقا نحو بعث العربية الفصحى ، فلا أقل من العناية بهذه اللغة الشائعة والاهتمام بإصلاحها وتصويب أخطائها النحوية والإملائية ، لتصبح مع الزمن لغة فصحى سليمة ، ولعل هذه اللغة هى التى تظهر واضحة بكل خصائصها الايجابية والسلبية فى الصحف

اليومية والمجلات الأسبوعية ولهذا فإن التقرير يعرض بايجاز للغة الصحافة وتطورها منذ نشأت الصحف العربية فى مصر ، حتى الوقت الحاضر ، لمعرفة ماالذى يجب عمله نحو ترقية هذه اللغة الوسط ، وتمكينها من أداء مهمتها فى تثقيف الناس على الوجــه المرضى ماوسعنا ذلك .

والصحافة بمفهومها ومظهرها الحديث لم تظهر الا فى القرن السادس عشر الميلادى ، بعد اختراع الطباعة . أما الصحافة العربية بوجه خاص فلم تظهر الا فى القرن الماضى . ففى عام ١٧٩٩ أنشأ نابليون أول صحيفة عربية ، ثم ظهرت بعدها الوقائع المصرية التى أنشأها محمد على سنة ١٨٢٨ .

وكانت لغة الصحافة فى أول عهدها بمصر ، هى اللغة العامية التى يكتب بها الناس فى ذلك الوقت أو يتخاطبون . وكانت لغة ضعيفة ، تمثل ما وصلت اليه الآداب العربية عامة ، وكانت مليئة بالالفاظ التركية والانجليزية والفرنسية والعامية التى يستخدمها العوام . وقد تطرقت الألفاظ الأجنبية الى لغة الصحافة والكتابة والتأليف أيضا دون ضابط أو حرج .

ولم يقف أمر لغة الصحافة فى ذلك العهد عند هذا الحد ، فبجانب الألفاظ الأجنبية ولهجة العوام ، نجد الأسلوب هابطا ركيكا ، وان ازدحمت عباراته بالمحسنات البديعية . وظلت الصحافة المصرية تستخدم اللغة أو اللهجة العامية حتى أواخرالقرن الماضى ، وقد شهدت مصر فى سنة ١٨٩٣ حملة شديدة على اللغة الفصحى ودفاعا حارا عن العامية ، قادها أحد مفتشى الرى الانجليز .

وفى الوقت نفسه كانت بعض الصحف المصرية تحرص على تكليف بعض الأزهريين بمراجعة الأخبار والمقالات قبل طبعها ، وتصحيح أخطائها النحوية واللغوية حرصا على أن تظهر لغة الصحيفة أو المجلة خالية من الخطأ اللغوى والنحوى .

ومع بوادر الثورة العرابية بدأت الصحافة المصرية تتخلص من الزخارف اللفظية والمحسنات البديعية .

وبوجه عام ، كانت لغة الصحافة المصرية فى عهد الثورة العرابية حسنة من حسنات ذلك العهد المتأجج بالشعور الوطنى والعاطفة القومية . وقد نبغ فى تلك الفترة مجموعة من الصحفيين والكتاب ، كان لهم دور ملحوظ وأثر ملموس فى اذكاء الشعور الوطنى . وامتازت اللغة فى ذلك الوقت بالألفاظ الرنانة والأسلوب الخطابى الذى يثير الشعور ويلهب العاطفة ، ويهيىء الناس للمتغيرات والتطورات الجديدة .

كما برز من كتاب هذا العهد من تميز بأسلوب جديد فى الكتابة الصحفية يخلو من كل زخرف أو حلية لفظية أو مبالغة أو اغراق فى التشبيهات والأوصاف أو تقعر فى الألفاظ ، مع الميل الى عمق الفهم والقدرة على التحليل ، ومخاطبة العقل والمنطق بدلا من اثارة العاطفة. ومن يقرأ بعض المقالات التى كتبت فى ذلك العهد ، لايجد فرقا كبيرا بينها وبين المقالات الجيدة التى قد نجدها فى وقتنا الحاضر ، برغم مابين العهدين من سنوات طوال .

على أن لغة ذلك العصر ، كانت فى الوقت نفسه تتضمن كثيرا من الألفاظ التركية والافرنجية والعامية ، وكان فى بعضها إغراب فى اختيار الألفاظ المهملة .

وان عدل بعض أقطاب الصحافة بعد ذلك عن هذا الأسلوب وأثر اللغة البسيطة البعيدة عن المحسنات البديعية والتشدق بالألفاظ.

وبعد سنوات من الثورة العرابية ، وفى سنة ١٨٨٩ بالتحديد صدرت صحيفة " المؤيد " بأسلوب جديد فى التحرير الصحفى وفى لغة الصحافة على وجه العموم ، اذ تميز أسلوبها بقوة الحجة والجدل وايثار المنطق واستخدام الأدلة المقنعة ، مع البساطة والسهولة والاستشهاد بالواقع المحسوس ، والتشدد فى نقد الخصوم من رجال السياسة والاستعمار ، دون إسفاف أو هبوط .

وهكذا كانت صحيفة " المؤيد " ، ممثلة لصحافة العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن ، ثم ظهرت بجانبها عدة صحف صدرت تباعا في أوائل القرن العشرين ، تمثل اتجاهات واضحة في لغة الصحافة . وهذه الصحف هي " الجريدة " وقد عرفت بلغتها السهلة المنسقة المرسلة الأسلوب ، دون تقعر ولا تعقيد ، وجريدة " الأخبار " التي اضافت الى هذه الميزات حرارة الايمان بالعقيدة السياسية التي يدين بها صاحبها ، والصراحة في مناقشة الخصوم والوضوح في العرض ، وجريدة " الاهالي " ثم " البلاغ " وتميزتا بالاسلوب المتسم بالاعتدال والاتزان والواقعية والجدية وعفة القلم والتفكير المنطقي .

ولمعت بعد ذلك أسماء كثيرين من الكتاب في صحف شتى ، منها " الدستور " و " المنبر " و " كوكب الشرق " و " المقطم " و " الأهرام " و " السفور " والسياسة " و " السياسة الأسبوعية " و " الأسبوع " و "الفتح " والجهاد " و "الثقافة " و " الكاتب المصرى " . ثم ظهر في الصحافة المصرية الأسلوب السهل المعبر عند كثير من المحدثين المعاصرين .

وتميزت لغة الصحافة خلال تلك المراحل جميعا بخصائص تميزها عن لغة الكتب ، اذ تسربت اليها بعض التراكيب التركية ، ثم الأساليب والمصطلحات الحديثة ، وهكذا لم تقف اللغة جامدة مع تطور الصحافة وتنوعها واختلاف تخصصاتها ، فكانت تتطور وتتنوع وفقا لاختلاف الأنواع الصحفية ، كي تلائم أهدافها وتوافق أغراضها فنشأت الأساليب السياسية المعروفة في الصحافة السياسية والحزبية ، كما نراها في صحف " اللواء " و " الجريدة " و " الأهالي " و" البلاغ " و"السياسة " ، وظهرت لغة العلم كما في مجلات " المقتطف " " و الهلال"، وظهرت اللغة الأدبية الراقية في « الزهـــــــور » و« الجديد » و"الرســـالة" و "الرواية " ، و" الثقافة " . وظهرت الأساليب المعبرة عن الثقافة الدينية فيما نشرته " المنار " والأزهر " وغيرهما .

وظهر الأسلوب الصحيح العبارة المرسل الواضح النقى اللفظ في كثير من كتابات المشتغلين بالسياسة من أدباء العقدين الثالث والرابع على وجه الخصوص .

أما صحف الفكاهة والنقد الساخر ، فقد غلبت عليها الأساليب المميزة لها ، وبرز فيها صحفيون لامعون اقبلت الجماهير على قراءة كتاباتهم ، ومنهم من كان يجمع بين لغة الجد ولغة الهزل ، وقليل منهم من كان يرتقى أسلوبه الى المستويات الأدبية الرفيعة .

وهكذا تطورت اللغة الصحفية بتطور الأزمنة والموضوعات ، ووجدت اللغة العربية الفصحى من يناضل في سبيل حمايتها والحفاظ عليها منذ عهد " النديم " كما ظهر القليلون الذين يدعون الى استعمال اللغة العامية . وشاء الله أن يكتب الزوال للصحف الصادرة بالعامية وحدها .

ولم يعد لدينا في الوقت الراهن صحف تصدر باللغة العامية و في الوقت نفسه كادت تختفي اللغة العربية الرفيعة المستوى ، أو الحافلة بالألفاظ المهجورة والأساليب المنمقة والمحسنات اللفظية ، وسادت في صحفنا لغة وسط ، تتخللها في بعض الأحيان ألفاظ وتراكيب عامية ، لايرجع السبب في استعمالها بالضرورة الى ضعف الكاتب أو المحرر في اللغة العربية الفصحى ، بل قد يرجع الى الرغبة في ابلاغ الرأى لأكبر عدد من القراء أو للتأكيد على معنى تخدمه لفظة عامية سائدة فارضة لنفسها في وقت معين من الاوقات . وبجانب هذه الألفاظ العامية ، يظهر أحيانا الخطأ النحوى والصرفي واللغوى والاملائى ، مما جعل هذا الموضوع شغلا شاغلا للغيورين على اللغة الفصحى ، الداعين الى احترامها وصونها . كما دخلت في لغة الصحافة مفردات أجنبية كثيرة ، ومصطلحات سياسية واقتصادية وفكرية جديدة ، لم يوجد لها مرادفات فصيحة تعبر بدقة عن معانيها الأصلية ، مثل : " الكومنولث " و" الفيتو " و " اليونسكو " و" الاوبك " و " البنك " ، وما الى ذلك من المفردات الغربية

التى لم نجد لها ترجمة سهلة بسيطة موجزة . كما انتقلت الينا من اقطار عربية أخرى أساليب لاتراعى اللغة الفصحى ، وظهرت أيضا تعبيرات جديدة ، ليست فى حقيقتها من أبواب الخطأ واللحن ، ولكنها أصبحت تؤدى معانى لم نشأ التعبير عنها صراحة بالالفاظ الأصلية الدالة عليها ، وذلك لأسباب معينة ، كمثل قولنا " تحريك الاسعار" بدلا من رفعها وزيادتها وقولنا " الرأى الأخر " ونقصد به المعارضة و" المتحفظ عليهم " بدلا من المقبوض عليهم و" النكسة " تخفيفا عن قسوة كلمة الهزيمة . "والسلبيات " كناية عن الأخطاء والانحرافات والاضرار ، و" التجاوزات " بدلا من الجرائم والخروج على القانون ، و" ترشيد الاستهلاك " بدلا من ضغطه والاقلال منه .

أما الأخطاء المطبعية فلا تقتصر على الصحف والمجلات بل تتعداها الى الكتب أيضا ، الا أنها فى الصحف اليومية بوجه خاص ، أصبحت تمثل ظاهرة تحتاج الى دراسة وعلاج . وأسباب شيوعها فى صحفنا اليومية متعددة ، منها : ظهور آلات الطبع والجمع الحديثة المعقدة ، التى تعمل بسرعة فائقة ، لتنتهى من طبع مئات الآلاف فى خلال ساعات محدودة ، مما استدعى الاسراع فى جمع حروفها وطبعها . مع عدم كفاية تدريب العمال على الأنماط الجديدة من هذه الآلات . ويضاف الى ذلك ضعف المصححين والمراجعين بسبب القصور فى تدريس اللغة بمراحل التعليم المختلفة ، وبسبب قلة عدد المدربين منهم على القيام بهذا العمل فى الصحف والمجلات . وعدم العناية بتصحيح لغة الكتابة الخاصة بالاعلانات ، برغم كثرة هذه الاعلانات وشغلها لمساحة كبيرة من الصحف . ثم ان ظهور الصحف دون تشكيل الحروف وإهمال علامات الترقيم ، يزيد من صعوبة المشكلة ، ويحفز الى اصطناع لغة خاصة بالصحف يقل فيها الاستشكال المتعلق بغياب التشكيل ، وتجنب ما يحتمل الخطأ فى القراءة وفهم المعنى المقصود .

ولأن الثقافة العامة لجماهير الناس فى عصرنا الحديث ، تتشكل عن طريق أداة رئيسية هى الصحافة ، فقد أصبحت لغة هذه الاداة العامة من أدوات التوصيل الثقافى – مادة تستحق الدراسة والبحث والاهتمام العام ، حتى أدوات التثقيف الأخرى كالاذاعة المسموعة والمرئية أصبحت تتأثر بوجه خاص بلغة الصحافة ، كما أن لغة الصحافة من جوانبها تتأثر بما تذيعه الاذاعات المسموعة والمرئية ، بحيث أصبحت لغة كل هذه الوسائل لغة عامة شائعة كثيرة التأثير فى المجتمعات وثقافتها بدرجة لم يسبق لها مثيل .

ومن هنا فطن الكثيرون الى أهمية العناية بلغة الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى حتى لاتشيع فيها الاخطاء ، ولاتهبط الى مستوى اللغة العامية الدارجة ، ولاتعجز عن حمل القيم الثقافية التى تحرص على توصيلها للجماهير . وقد أبدى مجمع اللغة العربية اهتماما خاصا بموضوع لغة الصحافة منذ حوالى خمسة أعوام ، وخصص المجمع لهذا الموضوع مؤتمرا ألقيت فيه البحوث المتعلقة بالموضوع وانتهت بتوصيات لم يكتب لها التنفيذ . كما بذلت بعض المحاولات الخاصة بتصحيح الأخطاء اللغوية الشائعة فى لغة الصحافة والاعلام الحديث ، عن طريق بعض البرامج الاذاعية ، وان كان ذلك لايحقق كل الهدف المنشود .

وبغض النظر عن الأخطاء المتنوعة فى صحف الوقت الحاضر ، فان مما يستحق التسجيل أيضا اختفاء الأساليب الأدبية الرفيعة من الصحف اليومية والأسبوعية ، وان وجد من يكتب بأسلوب عربى أصيل رفيع المستوى .

ومن الملاحظ أيضا أن الكتابة الأدبية الابداعية ، التى يفترض فيها اتقان اللغة – لم تسلم هى الأخرى من الأخطاء النحوية والصرفية ، وشاعت فيها الألفاظ والتعابير العامية .

وأمر اللغة العربية فى صحافتنا ليس مقصورا على ماسبق ، بل إن ارتفاع أسعار الورق ، ومايقتضيه من ضرورة الحرص على الايجاز فى الاخبار أو التعليقات والمقالات – كان له أثره فى ظهور لغة صحفية خاصة قد تجرد الأسلوب العربى الجميل الراقى من بعض خصائصه .

بل ان المداد الذى تطبع به صحفنا له اثره أيضا فى عدم الاقبال على قراءة الصحف والتهيؤ النفسى للاستجابة لما تحمله ، ثم ان الحروف المطبعية الصغيرة الحجم ، تمثل جانبا من الجوانب السلبية المؤثرة على سلامة اللغة العربية ووضوحها فى صحافتنا المعاصرة . وقد ظهرت فى السنوات الأخيرة ، حروف تستخدم فى كتابة العناوين ، بعد أن كان الخطاطون يكتبونها بخط جميل واضح ، والحروف الجديدة ، بعضها مما تصعب قراءته ، وهكذا يلتبس المعنى على القارىء ، ويكون لهذا أثره على لغة الصحافة ولغة الكلام .

وقريب من لغة الصحافة ، لغة الاعلام المسموع والمرئى ، بل ان المشكلة هنا أكثر تعقيدا ، لأن مايذاع فى الاذاعة المسموعة والمرئية باللغة العامية يكاد يكون أكثر شيوعا مما يذاع بالفصحى ، والمذاع بالفصحى معرض للنطق به مصحوبا بأخطاء لاتبين الا بالنطق ، أما ذلك الذى يذاع بالعامية فى المسلسلات والروايات السينمائية والمسرحية ، وبخاصة الفكاهية منها ، فملىء بالالفاظ المتدنية ، والتى تطرقت الى لغة الحديث وخاصة بين الأطفال والناشئة . ومن جهة أخرى قد نجد فى الاذاعة والتليفزيون بعض البرامج الثقافية التى يحرص أصحابها على استعمال الفصحى .

بقيت كلمة عن الاستشراق وأثره فى اللغة والثقافة العربية ، من حيث ان علماء الاستشراق وجدوا مدخلهم الى اختراق الثقافة الاسلامية ، من أبواب اللغة العربية والأدب العربى.

ففى القرن السادس عشر الميلادى ، وقع خلاف حول صحة النصوص الدينية التى تشبثت بها الكنيسة الكاثوليكية . وثار البروتستانت على هذه الكنيسة ، وتوجهوا الى استقراء نصوص العهد القديم والعهد الجديد فى العبرية القديمة والسريانية والحبشية ونظرا لاندثار هذه اللغات وغموض مفرداتها وتراكيبها على الفهم المعاصر لذلك الوقت ، استعانوا باللغة العربية على فقه هـــذه اللغات واستكناه غوامضها . وصاحب هذا عكوفهم الملح على اللغة العربية ونصوصها واستقائها بحرفيتها من المعاجم العربية .

وبأسلوب غير مباشر ركز المستشرقون على معالجة أصول الشعر العربى ، وصنفوا فيه بحوثا كثيرة وقدموا دراسات متعددة . ومحصلة هذه الدراسات : استبعاد دور الإعجاز فى الأدب العربى ، واعفاء العقل العربى من الابداع والخيال ، ورده الى المحاكاة والاقتباس . الى جانب إحياء النعرات القومية والمحلية القديمة ، والعمل على التركيز عليها لتكون نقاط ضعف أمام الوثوب الاستعمارى ، ومنها اقامة الحدود المصطنعة بين الأمم الاسلامية بتشتيت تجمعها ، وكذلك التشكيك فى صلاح الحضارة العربية للقيادة العالمية .

واذا كانت الأمانة تقتضى أن نذكر لعلماء الاستشراق بعض الجهود التى أسهمت فى بعث التراث العربى والاسلامى ، وفى التنبيه الى المفاهيم العلمية وتجديد الفكر والثقافة – فينبغى فى الوقت نفسه التنبيه الى أن محاولات الاستشراق السلبية مازالت قائمة ، ومن مظاهرها : الدعوة الى كتابة الحرف العربى بالحرف اللاتينى ، والدراسة المقارنة بين الاسلام والمذاهب المادية ، والتأليف باللهجات المحلية أو تشجيعها وتقعيدها لتقييد المساحة على اللغة الفصحى واقامة التشكيلات السياسية على أساس علمانى ودراسة مصادر الشعر العربى بمنهج أهل الاستشراق .

وهذا يفرض على الإعلام العربى والاسلامى أن يكون على بينة من هذه المحاولات ، حريصا على الحفاظ على ذاتيتنا الحضارية وأصالتنا الثقافيـــة .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بمايأتى :

* التأكيد على ماسبق إصداره من توصيات فى المجلس القومى للثقافة فى دورته الثالثة ، والمجلس القومى للتعليم فى دورته السابعة بشأن ضرورة الاهتمام بتعليم اللغة العربية فى المدارس ، وإعداد

المدرسين القادرين والمؤهلين للقيام بهذه الرسالة القومية .

* حث مراكز البحوث وكليات التربية على القيام ببحوث ودراسات فى خصائص لغة الأطفال فى مختلف الأعمار وتحديد ميولهم واهتماماتهم وأساليب تفكيرهم من خلال هذه اللغة . وكذلك دراسة الفصحى والعامية فيما يقدم لتثقيف الأطفال فى أعمارهم المختلفة ، وفى الاذاعة المسموعة والمرئية ، ودراسة القصص المترجمة للأطفال وماتتضمنه من قيم واتجاهات ومدى ملاءمتها لأطفالنا .

* التعاون مع البلاد العربية فى إصدار " معجم الطفل العربى " الذى يتضمن القدر المشترك من الذخيرة اللغوية للأطفال فى الوطن العربى ، وما يكثر شيوعه على ألسنتهم من ألفاظ وتراكيب ومدلولاتها ، على أن يقوم كل بلد عربى بوضع معجمه ، ثم يؤلف المعجم الأم على أساس القدر المشترك بين جميع المعاجم .

* القيام بدراسة أكاديمية لغوية ثقافية شاملة لفئات المجتمع المصرى المعاصر ، على أن تقوم بها الجهات المعنية.

* دراسة أثر اللغات الأجنبية فى الثقافة العربية ، وفى اللغة العربية الشائعة الآن فى التعليم ووسائل الاعلام المختلفة .

* الاهتمام بلغة الترجمة من حيث الصدق وحسن الاداء فى نقل الفكر الأجنبى والثقافات العالمية فى لغاتها المختلفة ، وذلك بوضع الضوابط الكفيلة بالارتفاع بمستوى ترجمة هذا الفكر وهذه الثقافات من خلال مشروعات قومية تقوم على شئون الترجمة ، على أن يتولاها "ديوان الترجمة " الذى طالب به المجلس فى أكثر من تقرير سابق .

* ضرورة التزام وسائل الاعلام المختلفة بقواعد اللغة العربية ونطق الكلمات نطقا سليما .

* إعداد العاملين فى الاذاعة المسموعة والمرئية إعدادا لغويا وصوتيا مركزا سليما والاستعانة فى ذلك بالاساتذة المتخصصين فى قواعد اللغة العربية نحوا وصرفا واملاء ونطقا . على أن تنظم دورات تدريبية جادة متتابعة ومتجددة خلال فترات زمنية لهؤلاء العاملين ، ويعتبر النجاح فيها شرطا للبقاء فى وظائف المذيعين .

* الاهتمام باختيار الاساتذة المتحدثين فى البرامج الثقافية بالاذاعة المسموعة والمرئية ممن يحسنون الكتابة والنطق باللغة العربية الفصحى السليمة ، وزيادة البرامج الثقافية الناطقة باللغة الفصحى كلما أمكن ذلك .

* أن تهتم الصحافة – بوجه خاص – بالعمل على تحقيق مايأتى :

– مراعاة القواعد الصحيحة للغة العربية ، وتصحيح الأخطاء النحوية والإملائية والمطبعية تصحيحا دقيقا ، وإعداد المراجعين المصححين والمتخصصين بالأعداد الكافية للقيام بمسئولياتهم .

– زيادة المساحة المخصصة للموضوعات الثقافية الجادة ، والبعد عن استخدام اللغة العامية فيما تنشره من أخبار وتعليقات ومقالات وقصص وروايات وأشعار .

– إعداد المحررين الصحفيين إعدادا لغويا خاصا يمكنهم من استعمال اللغة الفصحى فيما يكتبونه فى الصحف ، لما لذلك من أثر كبير على شيوع اللغة الفصحى السليمة بين جماهير القراء .

– تدريب عمال الطباعة على التمييز بين الحروف المتشابهة والمتجاورة عند جمع هذه الحروف ، وكذلك مراعاة الضبط والدقة فى القيام بعملية الجمع عن طريق رفع مستوى القائمين عليها .

– إعداد كوادر لعمال الطباعة ، وخاصة فى دور الصحف والنشر ، للعمل على أنواع المطابع الحديثة والتى امتدت اليها الثورة التكنولوجية .

* مناشدة مجمع اللغة العربية التوسع فى نشر دراساته وتوصياته بإتاحتها لمن يطلبها وفقا لما يقرره المجمع من شروط ، مع أهمية الاعلان الكافى – بصفة مستمرة – عن صدورها .

الدراسات الانسانية وصلتها ببناء الثقافة

الدراسات الانسانية تعبير حديث العهد نسبيا ، تأثر الى حد ما بالتعبير الانجليزى HUMAN STUDIES ورادفه بعض الشيء تعبير " الدراسات النظرية " ، وكان من عوامل تخصيصه بمسماه الذى عرف به ، عاملان أساسيان ، أولهما هو اهتمام دراساته المتنوعة بمختلف شئون الانسان فى حالات الإفراد والجمع ، وفى شتى البيئات والمؤسسات والمجتمعات والحالات ، ثم نوعيات التفاعل معها كما وكيفا وايجابا وسلبا، ومدى التطور بها معنويا أو ماديا ، بالفكر أو بالعمل فى كل من ماضى الحضارة وحاضرها وفيما يمهد لمستقبلها.

أما العامل الثانى فهو الترابط الوثيق بين هذه الدراسات الانسانية وبين " الانسانيات " التى تأثرت تسميتها العربية بعض الشيء بالتسمية الانجليزية " HUMANITIES " ومدلولاتها المحددة التى تكاد تختص بالانسان دون سواه ، بناء على قيامها أساسا على اللغويات والقيم والمعتقدات ، ومختلف الفنون والآداب .

وهكذا تضمنت مجموعة الدراسات الانسانية ، وفقا لماجرى العرف به ، تخصصات متنوعة : تاريخية وجغرافية ، وفلسفية واجتماعية ، ومنطقية ونفسية ، وتشريعات قانونية ، وتنظيمات سياسية وادارية ، ونظما تربوية ، وأسسا تجارية واقتصادية وانثروبولوجية وانثوجرافية ، وماشابه هذه وتلك ، بالاضافة الى مختلف التشعبيات الفرعية الكثيرة المنبثقة عن هذه التخصصات ، أو المتداخلة فيها . وهناك فرق رئيسى بين العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية يتمثل فى أن محور الأولى هو الانسان بذاته البيولوجية الخلقية والوراثية التى تؤثر فى مزاجه وطبعه ، وسط بيئته الطبيعية والاجتماعية ، وتفاعله معها . أما العلوم الاجتماعية فمحورها العشرة بين الناس ، وتفاعلهم فى مختلف الجموع الانسانية ، ومايحكم تفاعل بعضهم مع بعض فى اطار كل جمـع ، من الأسرة الى المجتمع كله ، وتشمل العلوم الاجتماعية علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى ، وعلم الانسان الثقافى ، وعلم السياسة ، وعلم الاقتصاد ، وبعض أقسام علم الجغرافيا ، وقد يعد التاريخ منها.

ومن المسلم به أن تمايز مجموعات الدراسات الانسانية بطابعها الخاص ، لم يمنعها من الأخذ والعطاء مع ماسواها من علوم ودراسات ، كما أن كثرة التعدد والتنوع فى تخصصاتها وفروعها ، لم تحل دون قيام روابط أساسية تجمع بينها ، ومن أهمها تجانس مناهجها العلمية وماتستهدفه عادة من توفير معرفة انسانية متكاملة ، يفترض أن تتكامل فيها مختلف الأفكار والقيم وأدلة العقل والنقل والقياس ومدركات الحس وظواهر الكون ومبادىء الاخلاقيات والسلوكيات ، بحيث تكفل أكبر قدر من التوازن بين الماديات والروحانيات ، فى شتى شئون الحياة وربما فى شئون المعتقدات والسلوكيات أيضا .

وهكذا تكون الدراسات الانسانية أقرب الى مفهوم بناء الثقافة والتثقيف مما عداها من دراسات العلوم الأخرى ، طبيعية كانت أم رياضية أم تطبيقية ، وذلك فى عرف الأمم النامية وبعض الشعوب الشرقية على الأقل ، نظرا لقدم مدارسها الوطنية وأفكارها النظرية وتوافر مؤلفاتها وفرة نسبية ، وما يتصل بها من موضوعات القيم والروحيات وفرص الابانة عن الذات ، وبناء على تكاتفها مع الثقافة فى السعى لاحياء عيون التراث المتصل بعلومها ، ولاسيما العلوم التى تزاوج

بين الثراء اللغوى والابداع العقلى وتحقيقها لإعادة نشرها ، ثم تحديث معالجتها فى دراسات مقارنة قد تجمع بين القديم والمستحدث من النظريات ، وتهيىء أحيانا فرص الانفتاح على بعض الثقافات الأخرى.

وتعرض هذه الدراسة لبعض من فروع الدراسات الانسانية ، التى لها صلة قوية ببناء الثقافة ، دون التعرض لكل فروع هذه الدراسات، فاختارت من بينها الخلفية التاريخية المؤثرة فى بناء الثقافة فى مصر ، والبيئة الجغرافية : الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، ثم التربية عامة، والدينية منها خاصة ، ثم الدراسات الاجتماعية لما لها من صلة قوية بالدراسات الانسانية ، حتى لتكاد هذه الدراسات تأتلف مع تلك، وتكونان معا مجموعة من الدراسات المتميزة بمجالاتها ومناهجها .

وفى تحرى الأصول والخلفيات التاريخية لبناء الثقافة فى مصر ، يحسن البدء بمعالم ثقافة مصر القديمة أو الفرعونية ، فيما يتصل بأوساطها المتعلمة أو المستنيرة ابتداء ، مع الاقرار بداهة بقلة أعدادها النسبية ، قياسا الى كثرة أعداد الأوساط الأخرى ، كما هو الحال فى كل مجتمع ، وكل زمان .

ولقد كان من سمات الحضارة أو الثقافة فى مصر القديمة أنها رفعت بعض أعلامها المبدعين الى مرتبة التقديس والربوبية ، فى حدود ماسمحت به معتقداتها الدينية . وحينما عزت عليها معرفة أسماء رواد العلم والمعرفة الأوائل فى مجتمعها ، تخيلت لكل علم أو فن " ربا " أرسى قيمه وقواعده وتعهد المعنيين به وزكاهم برعايته . وبشرت بأن العلم النافع قد يكون من عوامل الشفاعة للآخذين به فى عالم الآخرة .

وقد وصف أديب مصرى قديم أوائل الرواد المبدعين فى مجتمعه بأنهم " هم العلماء والأدباء من عصر مابعد عصر الأرباب ، أولئك الذين بشروا بصورة المستقبل والذين خلد ذكرهم أبد الدهر ، من بعد أن رحلوا وطويت عهودهم ونسى أهلهم " وماكان خلود ذكرهم على حد قوله" لأنهم شادوا أهراما ، أو نصبا تذكارية من جديد ، أو لأنهم أنجبوا أبناء وورثة يرددون أسماءهم ، وأنما خلد ذكرهم لانهم اتخذوا لأنفسهم خلفاء من الكتب والتعاليم التى أبدعوها " وهكذا – كما قال – " اتخذوا الكتاب كاهنا مرتلا ، ولوح الكتاب ابنا حبيبا ، وكتب التعاليم أهراما ، وقلم البوص ولدا وسطح الحجر زوجا " .

ويمثل هذه المفاهيم والمثل اتصف الحكيم المصرى القديم "ايمحوتب" الذى أشرف على تخطيط واقامة هرم سقارة ومجموعته المعمارية والفنية فى أوائل القرن الثامن والعشرين قبل الميلاد ، فكان نموذجا للعالم الموسوعى بالنسبة لعصره ، وأصبح مهندسا واداريا ، وكاتبا أديبا ، وكاهنا وفلكيا ، ومؤرخا وطبيبا . وتلك ظاهرة تعنى أن الثقافة المصرية القديمة قد استحبت الأخذ من كل معرفة بنصيب ، ودعت الى تكامل العلم والعمل ، دون الاقتصار على حدود التخصص الضيق فى أمر دون غيره .

وتكرر هذا المفهوم الثقافى لشخصيات مصرية قديمة أخرى ، كما ظهر له ماشابهه فيما بعد ، بين بعض كبار فلاسفة ومثقفى الأغريق مثل أرسطو ، ثم كبار فلاسفة وعلماء المجتمع الاسلامى ، مثل ابن سينا ، والفارابى .

وتسامى أتباع ايمحوتب بمكانته الى منزلة أولياء العلم ، وتيمنوا بترديد اسمه حين أدار كل عمل جليل وزاد خلفاؤهم فاعتبروه ابنا لرب الفن والصناعة ، ثم قدسه أحفادهم باعتباره معبودا من المعبودات ، واحتفظوا بذكراه الى مابعد وفاته بأكثر من خمسة وعشرين قرنا .

وفى كل هذا مايعنى أن تقدير دور العلماء فى بناء ثقافة مريديهم وشعوبهم لم يكن من وحى العصر الحديث وحده ، أو من تجديدات العالم الغربى بخاصة ، وانما بدأته الحضارة المصرية القديمة قبل آلاف السنين . ثم هو يعنى أن مجرد الابداع والشهرة فى مصر القديمة لم يكن وقفا على ملوكهم وحدهم ، كما يشيع خطأ فى كثير من المؤلفات ، وانما كان لبعض العلماء والأفذاذ المصريين قدر كبير منه قد يزيد عن نصيب ملوكهم أحيانا .

وكما مجد المثقفون المصريون القدامى دور العلماء ، مجدوا قيمة

الكتاب . وقال بعض أدبائهم " ان كتابا واحدا قد يكون أعز من بيت الباني ، ومن مقصورة دينية في عالم الموتى ، وأنفع من قصر مشيد ، ومن نصب تذكاري يقام في معبد " . وقديما ، أدرك الحكماء المصريون الرابطة الوثيقة بين العلم والثقافة ، وبين القيم والأخلاقيات والسلوكيات الحميدة .

فكان من مأثورات الحكماء والأدباء ما يرتفع الى منزلة الحكمة الانسانية في انصع صورها صدقا ، والفكر الانساني في أدق مواقفه عمقا . وأمثلة ذلك كثيرة منها " التزم بالحقيقة ولاتتجاوزها " ، " لاتتعال بمعرفتك ، ولاتشغلن بالك بأنك عالم " . " أيا ماكانت درايتك بالكتب ، فلا تجلس في حضرة من هو أكبر منك ، واحترم الغير حتى تحترم ، وأحب الناس يحبك الناس ، واشكر ربك دون انقطاع يرض عنك ، فان الانسان منا يحب من يعمل له ، وهكذا الاله " . " تحر عن كل أمر لتعرفه" . " انما يتأتى العلم بعد رقي الخلق ، فلا تقل إني عالم وتفرغ للمعرفة " .

واقترنت معارف أولئك المثقفين أو المبدعين المصريين القدامى ، بالتطبيق والعمل . وشهدت لهم أغلب انجازاتهم الفكرية والمادية الكبيرة بأنهم لم يكونوا قوالين فحسب ، وانما كانوا قوالين فعالين في آن واحد . وزكى شخصياتهم الفريدة احساس بقية الفئات الواعية في مجتمعهم القديم بضخامة عطاء وطنهم وتميزه بابداعاته ، حتى لقد أصروا في شيء من التفاخر والمبالغة على اعتبار مصر أصلا للوجود والخلق والبدء ، واعتقدوا أنهم وأسلافهم بخاصة هم الناس ، بكل مايحمله لفظ الناس من قيم ، بل ولم يجد بعض الاغريق والرومان – في أنفسهم – غضاضة في القول بأن نفرا من كبار مفكريهم قد تلقوا العلم والحكمة والمعرفة من علماء مصر القديمة وكبار كهنة معابدها .

ولو شاع بين الناس ، هذا الجانب من تاريخ مصر القديم ، وحفظ الناس بعضا من هذه الأقوال والحكم المأثورة ، لكان التاريخ القديم صاحب أثر في ثقافتنا ، أكبر مما هو الآن وأوضح . ولكننا أهملنا لسبب أو لآخر اشاعة هذه الجوانب المضيئة من التاريخ المصري القديم وثقافته وأدبه بين أطفالنا وشبابنا والكبار فينا ، ومع ذلك ، فمازلنا في أعماقنا نردد بعض الأمثال والمأثورات التي ترجع الى قرون كثيرة مضت وان كان الكثيرون لايعلمون مصدرها . بل اننا الآن في حاجة الى أن نعي تاريخنا ، لا القديم الفرعوني منه فحسب ، بل فيما بعده أيضا ، وخلال القرون والعهود والحضارات المختلفة التي تعاقبت علينا ، فصار حاضرنا الآن جزءا منها .

ثم يأتي دور العامل الجغرافي أو عامل البيئة في بناء الثقافة بمصر ، والواقع أن البناء الثقافي في أي مجتمع هو نسيج من خيوط متعددة ومتنوعة بيئية وغير بيئية ، وحضارية واقتصادية وعقائدية .

ومن حيث دور الموقع الجغرافي في بناء الثقافة المصرية – يبدو أن هذا الموقع المتوسط أدى الى دخول عناصر عديدة الى البلاد على مر العصور ، سواء من الغزاة أو الفاتحين أواللاجئين ، أو ممن جلبهم حكام أجانب ليكونوا عونا لهم ، أو رقيقا من البيض أو السود ، أو حجاجا يمرون بمصر في طريقهم الى الحجاز ، كالمغاربة مثلا .

وقد شهدت مصر عددا كبيرا من هذه العناصر منذ أقدم العصور ، كالهكسوس والفرس واليونانيين والرومان ، والعرب المنتمين الى شبه الجزيرة العربية والمغاربة كالفاطميين ، والأكراد كالأيوبيين ، والأتراك والفرنسيين والانجليز . ولعل أهم هذه العناصر أثرا في البناء الثقافي لمصر ، هم العرب الذين وفدوا الى مصر قبل الاسلام ، وقيل ان هناك الكثير من الألفاظ المشتركة بين العربية واللغة المصرية القديمة وتتابعت أمواج منهم بعد الفتح العربي ، وتحول كثيرون منهم الى الزراعة وتزاوجوا مع السكان الأصليين ، ومنهم من جاء في عهد الفاطميين من شبه جزيرة العرب مثل قبائل بني هلال وبني سليم في القرن الحادي عشر الميلادي ، ثم استقروا في الصعيد بوجه خاص . وقد استمر النفوذ العربي نحو سبعة قرون بعد الفتح ، وساعد ذلك على تعريب مصر ثقافيا .

وهذا الحشد الكبير من العناصر التى وفدت الى مصر بحكم موقعها الجغرافى أورث المصريين قدرا كبيرا من اتساع الافق ورحابة الفكر والاستعداد للأخذ بوسائل التجديد والترحيب بالغرباء ، ومع ذلك وباستثناء المؤثرات العربية ثم المؤثرات الأوربية الحديثة ، يمكن القول أن مصر ظلت تحتفظ بطابعها الثقافى بوجه عام نتيجة لقدرتها على هضم الثقافات الأخرى ، بل تمصيرها فى بعض الأحيان .

ولايعنى ذلك انعدام المؤثرات الأجنبية المرتبطة بالموقع الجغرافى الأجنبى ، فهناك مؤثرات محدودة الأثر فى التقدير العام للبناء الثقافى فى مصر ، ولكنها تعكس العلاقات المرتبطة بالموقع ، كما هو واضح فى كثير من أسماء الأعلام الشائعة فى مصر ، والتى تشير الى أسماء الأوطان التى قدموا منها .

أما المؤثرات القادمة من الجنوب فهى قليلة ، وربما كان ضعف هذه المؤثرات راجعا الى اختلاف المستوى الحضارى ، أو لأن ضيق الوادى فى جنوب مصر أدى الى الحد من الهجرات الوافدة من الجنوب . وقد جاءت من اليونان وايطاليا فى الشمال مفردات كثيرة ومن المشرق العربى ظهــرت أسمــاء كثيرة منسوبة الى أماكن فى شبه الجزيرة العربية ، كما نجد عددا آخر من الأسماء المنسوبة الى أماكن أخرى فى العراق والشام وغيرهما .

ولم تجد مصر بأسا من استغلال موقعها فى اقتباس عدد من المظاهر المادية من الخارج كالحصان والعجلة الحربية من الهكسوس ، والطنبور من اليونان ، والساقية من الفرس ، والابل من الصحراء.

كما أخذ المجتمع المصرى الحديث بأسباب الحضارة الأوربية الحديثة واعتبرها نموذجا للتقدم الحضارى ، كما يتضح ذلك فى كثير من مكونات البناء الثقافى ، كنظم التعليم الحديثة والجامعات والصحف والمطابع والأوبرا والأكاديميات وغيرها .

ولابد من وقفة عند بيئة مصر النهرية ، أى أثر النيل فيها . فقد عاش المصريون منذ أقدم العصور فى وادى النيل ، ولكن هذا الوادى كان فى أول الأمر يزخر بالمستنقعات والأدغال والحيوانات البرية . وبالعمل الشاق الجماعى تمكن المصريون من ردم أو صرف هذه المستنقعات ، وتطهير الأرض من الأدغال ، وشقوا الترع والمصارف ، وأقاموا نظام رى الحياض ، وجابهوا الفيضان . وكل هذه استجابات لتحدى الطبيعة ، لم يحدث مثلها فى وديان أنهار كثيرة أخرى كبعض أنهار العالم الجديد . ولعل هذه الحقيقة هى سبب خلاف نشأ فى وجهات النظر ، فبينما يقول هيرودوت ان مصر هبة النيل ، ويتبعه فى رأيه كثير من الكتاب الأوربيين – ترى المدرسة الجغرافية المصرية الحديثة أن مصر هى هبة الانسان المصرى فى المقام الأول . ومع ذلك فالنيل يظل هو الظاهرة الطبيعية الأساسية التى مكنت الانسان المصرى من الأخذ بأسباب الحضارة ، بعد أن تمكن من ترويض هذه الظاهرة . وهكذا انعكس النهر فى البناء الثقافى لمصر ، بل كان موضع تقديس المصريين القدماء . وله أثره الكبير فى انتشار بعض العادات والتقاليد والاسماء ، وكان فيضانه العالى يمثل خطرا مشتركا يجعل أهل القرى يهرعون لرأب الجسر الذى قد يجرفه الفيضان ، ومن ثم نشأ التعاون وروح الجماعة لمواجهة الخطر المشترك ، أو لتنظيم أمور الزراعة والرى والحصاد .

أما الوادى أو السهل الفيضى نفسه ، فقد انعكست خصائصه فى كثير من جوانب البناء الثقافى لمصر . فالخصيصة الأولى لهذا الوادى هى استواء سطحه وبساطة تضاريسه ، ومن ثم امتاز الفن المصرى بالبساطة ، واختلف بذلك عن الفن القوطى المعقد . وأدى هذا الاستواء فى الوقت نفسه الى وجود أرضية ثقافية مشتركة الى حد كبير بين سكان الوادى أجمعين ، نتيجة لسهولة الحركة والانتقال ، وبخاصة فى سهل الدلتا الفسيح ، وحتى الانتقال بين الدلتا والصعيد انتقال ميسور رغم المسافة . والقاعدة هى التدرج لا الفجائية ، والتجانس لا التخالف .

وظل المصرى حتى اليوم نموذجا للمتدين السخى فى الانفاق على بناء دور العبادة ، وهو يشعر برهبة خاصة أمام الموت ، وطقوس النعى

والدفن وإحياء الذكرى قد لايكون لها نظير فى بلاد أخرى .

وكذلك نجد روح الابتكار محدودة بعض الشيء . فالفلاح المصرى مزارع رى لامزارع مطر ، والزراعة تقتضيه الالتصاق بالأرض معظم أيام السنة . غير أن هذه الصورة آخذة في التغير بسبب تزايد استخدام الآلات الزراعية الحديثة وتحرر الفلاح من كثير من معوقات الابداع والابتكار .

ومن هذه الآثار أيضا شيء من التواكل وعدم الارتياح لفكرة التخطيط للمستقبل .

ولعل التعليل البيئى لذلك هو وفرة الخير لخصوبة الأرض وضمان الرزق عندما كان عدد السكان محدودا . والحاجة للادخار والتخطيط محدودة أيضا ، وكانت هناك مفاجآت قد تقلب التخطيط رأسا على عقب . أما البيئات الأقل عطاء فكانت توجد لديها ضرورة للحذر وبعد النظر والتخزين لفصل الجفاف .

والظروف المناخية لها أثر . وشح المطر هو السمة الغالبة على مناخ مصر وانعكس ذلك فى جوانب من السلوك الاجتماعى ، والأمثال والأغانى . وفى زمن الحياض فى صعيد مصر ، كان المطر اذا سقط وقت نضوج العدس على اعواده ، اعتبر ذلك بلية من البلايا . أما أهل المناطق الصحراوية فالمطر عندهم ضرورة حياة أو موت يستبشرون بنزوله . وفى مصر يسقط القليل من المطر فى الشتاء ، فاذا نزل فى الصيف اعتبروه رمزا لغضب الله .

ويعتبر صفاء السماء خصيصة أخرى من خصائص المناخ فى مصر . ومن ثم برع المصريون فى الفلك واستخدم الفلاحون بعض النجوم فى التوقيت ، وتنظيم أعمالهم تبعا لذلك . وشاعت تسمية الأعلام بأسماء النجوم والكواكب .

أما عن صلة التربية الدينية بالبناء الثقافى المصرى ، فتخلص فى أن التربية الدينية تعنى بالمعارف والخبرات والسلوكيات التى تستند الى مصادر الدين فى شئون العقيدة والشريعة والآداب ، وتتغيا زرع العقيدة الدينية الايمانية الصحيحة فى نفوس الأفراد والجماعات ، والحفاظ على أصول الدين وقيمه واخلاقياته الفاضلة ، وأن يظهر أثرها فى سلوك الفرد وتعامله مع الآخرين .

وحاجتنا - أفرادا وجماعات الى التربية الدينية - حاجة ضرورية ، فهى تمثل ثقافة حاكمة ، بمقتضى مالها من خصائص الأصالة والثبات والاستمرار والاستقلال والمسئولية والالتزام والشمول والتوازن ، أما الآثار الايجابية التى تكشف هذه الضرورة وتزكيها فى نفوس المتدينين فكثيرة ، أهمها : أن الثقافة الدينية لازمة لاكتمال الشخصية ، فمنها يستمد الشخص عقيدته وروحانياته ويكون قدراته العقلية والمعرفية والنفسية ، ويشكلها ويلونها فى ممارساته وسلوكياته وأساليب حياته .

والثقافة الدينية تعمل على تحمل المسئولية الذاتية واستعلاء الحساب النفسى ، ومداركة الآخرين الرأى فيما يصدر عنهم ، وتقبل آرائهم من منطق الوصول الى الحق ونشدان الحقيقة .

ويؤسس الفكر الدينى للشورى وهى روح الديمقراطية .

والثقافة الدينية من المرونة بحيث يمكن أن تتصالح مع الروافد المعرفية وتدفعها فى الاتجاه الصحيح ، وصولا بها الى التوازن .

وتمهد الثقافة الدينية لقيام التعايش بين المجتمعات على اختلاف مستوياتها المحلية والقومية والطائفية والدولية ، فضلا عن قيام الرغبة فى تنميتها ونهضتها .

وتزكى الثقافة الدينية روح المواطنة والانتماء ، بما ييسر حل مشكلات الحياة ومواجهة مواقفها .

وللفكر الدين تأثير ايجابى على التوجه للعمل المنتج وهو أساس التنمية .

والفكر الدينى بالنسبة للأخلاقيات هو صمام الأمن للأفراد والطبقات والمجتمعات . وتؤهل الثقافة الدينية للتعامل على أساس من القيم ولتبادل الأخذ والعطاء فى اطارها ، والفكر الدينى يبنى الشخصية السوية ، ويستعلى بها الى درجة القدوة والتماس القدوة عند الآخرين .

ويباعد الفكر الدينى المستنير عن الغلو فى الدين والمذهب ، وعن التطرف الجامح باسم الدين . وتعمل الثقافة الدينية على ترسيخ القيم الاجتماعية ، وفى مقدمتها : التكامل والتعاطف ، والتعاون والتراحم ، والتناصح والتسامح ، واحقاق الحقوق وشجب المظالم .

ووسائط التربية الدينية متعددة ، ولكنها – أساسا – تبدأ من البيت . فالبيت هو الوسيط الأول والأساس لبناء الثقافة الدينية فى النفوس ، بحيث يجد الطفل والناشىء فى أبيه وأمه وسائر مخالطيه ، الأنموذج الممارس ، ويتلقى معارفهم فى صورة ضوابط من الأوامر والزواجر . وان أصبحت بعض البيوت فى مجتمعنا الحديث – لأسباب كثيرة – غير مؤهلة التأهيل الكافى للقيام بوظيفتها فى التربية الدينية .

والمدرسة هى الوسيط الثانى للتربية الدينية . ولكن مادة التربية تعتبر مادة تحصيل فى مدارسنا ، لا مادة ممارسة ، سواء فى داخل المدرسة أو فى خارجها . وكثيرا مايهمل تدريس هذه المادة ، كما يهملها التلاميذ باعتبار النجاح فيها قريب المنال . فطيلة الفترة الماضية ، لم يكد يحرم طالب من النجاح فى امتحان الثانوية لرسوبه فى مادة التربية الدينية . وجدير بالذكر أن جرعة الثقافة الدينية التى يحصل عليها الطالب فى المعهد الأزهرى أكبر وأوسع وأشمل.

على أن سواد المتعلمين فى المدارس والجامعات ، لاتتاح لهم ممارسة أساليب الحياة فى طلب العلم ، ومعارفهم وحدها غير قادرة على وضعهم فى الاطار الثقافى الصحيح من الدين .

ثم ان الثقافة الدينية لاتكاد تجد لها مكانا مناسبا فى الجامعات والمعاهد العالية . كما لايتاح لسواد المتعلمين أن يخرجوا الى مجتمعات تعطيهم حاجتهم من الثقافة الدينية الكاملة .

أما أجهزة الاعلام فانها تقف من هذه المهمة ، موقفا لم يستوعب بعد كل الأساسيات المطلوبة منها كأجهزة تسهم فى تقديم ثقافة دينية من موقعها الكبير الأهمية ، بل ان ماتستورده من ثقافات غربية قد يسهم فى ترويج نوع من الثقافة يصعب التصدى له فى المستقبل ، كما يسهم فى استغلال الدخيل منه والارتداد به الى الثقافة الاصيلة .

والسينما والمسرح ، أصبحا يبحثان عن الربح ، ويهدفان فى كثير من الأحيان الى ارضاء النوازع الغريزية ، والى التركيز على السلوكيات السلبية ، ولاتأتى العظة الا فى نهاية المعروض .

والكتابة أصبحت هى الأخرى سبيلا الى كسب المال ، ثم ان الكتاب الذين ينشدون الفكر المستنير ، إنما يخاطبون الكبار فى كتاباتهم ، ولاينال الأطفال والناشئة من جهودهم سوى القليل .

وأندية الشباب والرياضة تهتم بالعلاقات الاجتماعية ، وتجعل من بعض الألعاب ككرة القدم – مثلا – فى قمة اهتماماتها . فيحجب ذلك أو يطغى على جوانب هامة من وظائفها .

وفى النهاية نجد أجهزة الدعوى الدينية تتوقف عند الخطابة التقليدية دون الاهتمام بعرض الفكر الدينى المستنير ، كما يجب أن يعرض ، الا فى حدود ضيقة ، ورجالها كثيرا ما يتحرجون من تناول المشكلات المعاصرة بروح هذا الفكر المستنير ، وهكذا كانت فى دعوة بعضهم سلبية مرفوضة ، قد تكون من بين أسباب ظهور الفكر المتطرف عن الدين .

وتقف الضائقة الاقتصادية التى تمر بها مصر ، من وراء هذا كله ، تغذى الفكر الجامح ، والفكر الحاقد ، وتمد الانحراف والانفعال الشاذ ، ومن ثم تتقلص المعارف الصحيحة وتنزوى الممارسات الأخلاقية الفاضلة ، وتتوارى القدوة الصالحة وراء غيوم الحياة ومشكلاتها .

ان الثقافة موضوع أساسى فى كثير من العلوم ، وفى محاولة الانسان لفهم نفسه وفهم الجماعة التى يعيش فيها . وقد زاد اعتماد الانسان على الثقافة ، وبذلك زادت أهمية التربية ، لانها هى التى تمكن الأفراد من الاستفادة بالقسط الذى يلائمهم من الثقافة ، لأنه لا يتسنى للفرد فى عصرنا الحالى أن يلم بكل عناصر الثقافة المتاحة فى عصره ، بل يعمد الفرد الآن الى التخصص فى بعض جوانب النشاط الثقافى ، لان الشخصية المستهلكة لاتحتاج الى أن تحتجز لنفسها أكثر من جزء

محدود من الميراث الثقافى المتراكم على امتداد الزمن .

والتعلم الثقافى منه ماهو مقصود ، وماهو غير مقصود . والآراء الحديثة فى علم النفس وفى العلوم الاجتماعية الأخرى ، توضح لنا القوى الأساسية التى تعمل فينا شعوريا أو لاشعوريا ، والنوع الأخير يسلك أحيانا طرقا ويتبع مسالك متعددة ، لها فاعليتها وأثرها . واذا كانت هذه القوى اللاشعورية تخفى على كثير من الناس الا أنها لاتغيب عن ذوى البصيرة النافذة ، وخاصة اذا كانوا من ذوى الخبرة والدراية بالنفس الانسانية .

اننا اذا فكرنا مليا فى تصرفاتنا العديدة ، قد يتعذر علينا تفسير بعضها ، وقد يصعب علينا معرفة منشئها وأسباب تعلمها ، ولكن من المسلم به أننا تعلمناها ، والا لما اتفقنا مع غيرنا من المواطنين فى أنواع شتى من السلوك المشترك .

والفرد الاجتماعى لايعيش فى برج عاجى ، ولكنه يتفاعل فى « ثقافة » لها نظمها وقواعدها وماديّاتها . وأنواع السلوك العديدة لدى الناس يكمل بعضها بعضا ، فسلوك الأب مع أولاده ، والمضيف مع ضيوفه ، والمدرس مع تلاميذه ، وغير ذلك من العلاقات الانسانية المتبادلة ، كلها أطر سلوكية تعتمد على نماذج من السلوك الثقافى العام .

واذا عرفنا أن سلوكنا هو جانب من جوانب ثقافتنا ، وأن هذا السلوك فى معظمه مكتسب ، علمنا ما للتربية من أهمية ، سواء منها التربية الأسرية ، أو المدرسية . فأفراد المجتمع يكتسبون ثقافة مجتمعهم من اتصال بعضهم ببعض ، ويورثونها لأبنائهم وأحفادهم . وظاهرة التمسك الثقافى – على حد قول ابن خلدون – دليل على حيوية المجتمع فالعرب فى الأندلس حينما تخلوا عن كثير من عاداتهم ، وقلدوا الأسبان فى شاراتهم ولهجاتهم ، كان ذلك دليلا على هزيمتهم الثقافية التى تعتبر نذيرا بهزيمتهم الحربية ، لأن التقليد الذى لامبرر له يعد اعترافا بعجز المقلدين ، بالنسبة الى من يقلدونهم .

ومن صفات الثقافة المميزة أنها فى تغيير مستمر ، بسبب عمليات الاضافة الثقافية . اننا نلمس بأنفسنا وخاصة فى مجتمعنا العربى الحديث ، أشياء كثيرة تندمج فى حياتنا فى مختلف الميادين الثقافية من علوم وفنون ، وأقرب مثل لذلك مايضيفه التليفزيون فى منازلنا ، حيث ينقل عن طريق العين والأذن ، الكثير من الأنماط الثقافية التى لم يكن لنا عهد بها من قبل ، وبديهى أن بعض هذه الأنماط يضاف الى محصولنا الثقافى لأول مرة ، والبعض الآخر يحل محل نمط قديم ، خلعناه لثقافتنا فى النمط الجديد .

ولكن عملية التغير الثقافى لاتجد السبيل أمامها دائما سهلا ممهدا ، ذلك أننا قد نشك فى قيمتها أو لانستطيع تحسب نتائجها. فكل تغيير يتطلب جهدا أو تفكيرا ، فضلا عن احتمال الوقوع فى الخطأ . على أن الذين ينصبون أنفسهم حراسا على نسيج التراث الثقافى رغبة منهم فى تجميده أو إصابته بالشلل ، انما يحاولون عملا يائسا أو مستحيلا ، وأقصى مايستطيعونه هو ابطاء عجلة التغيير التى لايمكن ايقافها أو السيطرة عليها .

والتربية فى مجال التثقيف أهمية كبرى ، لأنها وحدها هى الوسيلة التى تدفع الطفل الى انتقاء الموقف الذى يتخذه ازاء المشاكل التى يقابلها . وبعض المربين لايؤمنون بما لها من نفع أو أثر ، وبخاصة عندما يكون الطفل صغيرا لم ينضج ادراكه ، مع أنه ينبغى الشروع فى تربية الطفل منذ أيامه الأولى .

ثم يأتى دور المدرسة. ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن انتباه الطفل للدرس يعتمد الى حد كبير على ميله نحو معلمه ، فالمعلم الحاذق يجتذب انتباه التلميذ ويعرف إن كان حاضر الذهن أو غائبه . وأقل الأطفال صلاحية للحياة المدرسية هم الأطفال قليلو التكيف مع الوسط الجديد للمدرسة ، أو الأطفال المدللون الذين يتركون أذهانهم خارج المدرسة . ان الصغير يجب أن يكون متعاونا متضامنا ، له روح سمحة تتقبل النقد والاصلاح وتتحمل التبعة وتعمل على اصلاح الخطأ .

ومن هنا تظهر أهمية العناية بالتربية الفردية التى تدعو الى تربية الصغار باستثارة واستظهار الميول الفردية لكل منهم ، وتلمس المواد

التى ينجحون فيها ، فليس أدعى الى النجاح من النجاح .

التوصيات

وعلى ضوء الحقائق والأفكار التى تناولتها الدراسة ومادار حولها فى المجلس من مناقشات ، يوصى بماياتى :

* أن تهتم أجهزة الدعوة بزيادة نشاطاتها لنشر الثقافة الدينية الأصيلة ، ودعمها ، وربط الدين - فى تطبيق أحكامه - بالحياة المتجددة ، والرد على المطاعن التى توجه للاسلام ، وبيان فسادها بالأسلوب العلمى ، وبالحكمة والموعظة الحسنة .

* أن تعنى أجهزة الاعلام بمراجعة البرامج المستوردة ، بعيدا عن الانبهار الفنى الذى يصرفنا عن الثقافة الاسلامية ، وذلك تجنبا للوقوع فى مخاطر التشويش على الوجدان القومى .

* حسن الافادة من التراث الفكرى المصرى القديم - الى جانب المزيد من الاهتمام بالتراث الاسلامى الأصيل - فى تزكية البناء الثقافى العام ، وفى مجالات الاعلام المتنوعة .

* دعوة الكتاب من رجال الأدب والفن ، الى مزيد من الاهتمام بثقافة الطفل لتنمية شخصيته السوية ، وبث روح الثقة فيه ، وترسيخ الانتماء القومى .

* أن تبذل الأندية الرياضية والمراكز الشبابية مزيدا من الاهتمام ببرامج الشباب والناشئة التى تساعد على بناء الشخصية القويمة .

* إعداد برامج تثقيفية وتعليمية واعلامية للآباء والأمهات والاعلاميين والدعاة بقصد ادراكهم لمسئولياتهم كقادة اجتماعيين تجاه الأطفال والناشئة والشباب .

* التوسع فى البرامج الاعلامية لإرشاد الوالدين وتوجيههم ومعاونتهم على حل مشكلات الأبناء على أسس علمية سليمة .

* الاهتمام بأن تتضمن برامج تدريب المعلمين باستمرار ، توجيههم الى مشاركة الأبناء لهم مشاركة ايجابية تدفعهم للتعلم والاطلاع على الثقافة البناءة المتنامية .

* أن تقوم وزارتا التعليم والشئون الاجتماعية بانشاء دور حضانة كافية للأطفال ليجد الطفل فى سن ماقبل المدرسة تربية صالحة ، وبخاصة فى حالة عدم تفرغ الأم .

* بث الوعى بجوانب الجمال فى البيئة الطبيعية المصرية ، لتقوية الانتماء الوطنى من ناحية ، وتنشيط حركة السياحة من جهة أخرى ، مع نشر مزيد من الثقافة الجغرافية ، والحفاظ على المحميات الطبيعية المتوافرة فى البيئة المصرية .

* استثمار الموقع الجغرافى الفريد لمصر ، فى بناء ثقافة متوازنة لاتنبهر بالوافد ، ولاترفض الاقتباس ، وانما تقوم على العطاء السابق المستمد من تراثنا ، والأخذ اللاحق لما يناسبنا من الغير .

* التأكيد على توصيات المجلس السابقة بشأن تنظيم خطة واضحة لمحو الأمية الدينية بجانب الأمية الهجائية ، وذلك بالعمل على تنقية المجتمع من العادات والخرافات والجهالات المتشحة باسم الدين .

سياسة عامة للمجلات الثقافية

عرض المجلس فى أكثر من تقرير سابق لموضوع النشر ، بما له من أهمية ومكانة فى السياسة الثقافية ، متناولا ماصادفه فى السنوات الأخيرة - خاصة - من عقبات مختلفة : فى الانتاج ، والتوزيع الداخلى والخارجى، ومايتصل بذلك وبغيره من مشكلات . وقد عنى المجلس فيما طرح من سياسات بالتركيز على الكتب ، وان تضمنت معالجاته اشارات سريعة الى المجلات الثقافية دون إفرادها ببحث خاص ، باعتبارها

تشارك الكتاب المصرى العربى من قريب فى كثير من مشكلاته ، وأسباب هذه المشكلات ، ووسائل علاجها .

والمجلات الثقافية ، كالكتب الثقافية ، رافد من روافد الثقافة عظيم الأثر ، لايمكن تجاهله أو انكار دوره فى الثقافة العامة فى عصرنا الحديث . فقد كانت قبل انتشار التليفزيون وتنوع برامج الاذاعة المسموعة فى مصر ، هى التى تكاد تقوم بالدور الأكبر والأهم فى تثقيف المتعلمين المصريين ، وتوسيع مداركهم ، وترقية أذواقهم ، وربطهم بمناهل العلم والمعرفة والثقافة الأصيلة المستمدة من التراث العربى والاسلامى ، والحديثة المعاصرة المتصلة اتصالا وثيقا بثقافة الغرب وعلومه وفنونه . وكانت لذلك واسعة الانتشار ، تجتذب أقلام أعظم الأدباء والعلماء والفنانين والمفكرين ، كمساهمين فى تحرير هذه المجلات .

وفى مقابل ذلك كانت تجتذب أكبر عدد من القراء المصريين والعرب فى كل مكان من عالمنا العربى . بحيث تكاد تكون هى الزاد الثقافى الوحيد المنتشر بين القراء العرب فى وقت لم تكن فيه الدول العربية الأخرى تلعب الدور الذى تلعبه الآن بعد أن اتسعت مواردها وبخاصة فى الجزيرة العربية ومنطقة الخليج بعد أن ظهر النفط وبدأ انتاجه الوفير .

وهكذا كانت الثقافة المصرية منذ بدايات القرن الذى نعيش فيه ، هى الثقافة ذات الأثر الأكبر فى الأمة العربية ، عن طريق المطبوعات المصرية التى كانت تلقى رواجا كبيرا فى العواصم العربية ، بقدر يتفاوت من عاصمة لأخرى ، وكانت المجلات الثقافية المصرية فى مقدمة هذه المطبوعات ، يأتى بعدها أو معها ، الكتب الثقافية المصرية ، والصحف ، ثم المجلات المتخصصة التى تساهم بقدر لايمكن تجاهله فى التيار الثقافى العام .

وهناك فرق بين المجلات الثقافية – التى هى محور الحديث فى هذا التقرير – والمجلات الصحفية العامة التى قد لاتخلو من المادة الثقافية وان لم تكن هى المادة الأصلية التى تقدم للقراء ، والمجلات العلمية المتخصصة ، التى تصدر فى بعض الميادين الخاصة ، معتمدة على البحوث والدراسات المتعلقة بعلم من العلوم أو فن من الفنون ، يحررها كبار العلماء والمتخصصين ويقرؤها المهتمون بهذه التخصصات دون غيرهم من الناس .

أما المجلات الصحفية العامة ، فتدخل فى باب وسائل الاعلام اكثر مما تدخل فى باب الثقافة ، فهى تعنى بالأخبار العامة وتغطيتها بقدر من الإفاضة والتعليق عليها بأكثر مما تتسع له الصحف اليومية ، كما تستعين فى ذلك بالصور والرسوم والفنون المختلفة ، ليستمتع بها القراء على مهل ، اضافة الى ما توافيهم به الصحف اليومية التى تقدم لهم الزاد اليومى السريع من الأخبار والمقالات والتعليقات بقدر من التوسع والتدقيق .

وأما المجلات المتخصصة ، فهى مايهم الدارسين فى المقام الأول ، ولهذا كانت أقل المجلات انتشارا ، والأعداد المطبوعة منها تكون عادة أقل مما يطبع من غيرها ، وان كانت هناك حالات خاصة قد يصل فيها عدد المطبوع من النسخ الى عشرات أو مئات الالوف ، كالمجلات التى تصدرها بعض النقابات المهنية الكبيرة العدد ، وتوزعها على أعضائها دون اختيار منهم ، كما تفعل نقابات المحامين والمهندسين وغيرهم .

وأما المجلة الثقافية ، فهى عادة تعنى بألوان الثقافة المختلفة ، وتقدم الزاد الثقافى المتنوع الذى يرضى مختلف الاذواق ، ويساهم فى ترقيتها ، ويعمل على تنمية المدارك والمعارف ، وتثقيف القراء بالمعنى الواسع الشامل لكلمة الثقافة . وهذه المجلات الثقافية – كما سبق القول – من أهم روافد الثقافة ، ولهذا كان لابد أن تولى قدرا خاصا من الاهتمام ، لأنها – كما ذكرنا – تعانى من أكثر ماتعانيه حركة نشر الكتب من معوقات وصعوبات .

وثمة نوع من المجلات المتخصصة يجدر أن يفرد له فقرة فى معرض الحديث عن المجلات الثقافية ، لأن أغلبها لايخلو من مواد ثقافية عامة ، وتقوم بدور فى مجال التثقيف العام ولو بصورة محدودة ، والتعرض السريع لأحوال هذه المجلات فى الماضى والحاضر ومايتوقع لها فى المستقبل ، يساعد على تجلية الفرق بينها وبين المجلات الثقافية ، كما يوضح – فى الوقت نفسه – الدور الذى تؤديه فى مجال الثقافة العامة .

وأهم هذه المجلات :

– مجلات الأطفال :

وتعنى أصلا بثقافة الطفل ، وهى بذلك تضع الأساس الأول لثقافة المواطن . ويذكر أن صحافة الأطفال كانت من أقدم أنواع المطبوعات ظهورا وانتشارا فى مصر . فقد صدرت فى عام ١٨٧٠ مجلة روضة المدارس باشراف الشيخ رفاعة الطهطاوى . ثم أصدر – بعد ذلك – مصطفى كامل وهو لا يزال طالبا بمدرسة الحقوق سنة ١٨٩٣ ، مجلة " المدرسة " الشهرية . وأشار فى افتتاحية أول عدد منها الى أنه يهدف الى أن يقدم لأبناء وطنه جريدة تهذيبية ، فيها النفع والسداد والهداية والإرشاد .

ثم توالى بعد ذلك صدور صحف كثيرة ، تجاوزت الأربعين صحيفة ومجلة – عدا ماكانت تصدره المدارس من صحف ومجلات تعد بالمئات . ومما يستحق ملاحظته بشأن صحافة الطفل وتاريخها فى مصر ، أن الطابع المدرسى كان يغلب على كثير منها ، وخاصة فى الفترة الأولى ، ثم تحررت منه فى العشرينات . ثم ان معظم هذه المجلات كانت تتوقف بعد فترة قصيرة من صدورها ، بسبب عقبات مالية وتوزيع ضئيل .

ومن أشهر المجلات التى صدرت منذ العشرينات حتى الخمسينات ، مجلة " الاولاد " التى صدرت عن مجلة اللطائف المصورة فى فبراير سنة ١٩٢٣ ، وهى أول مجلة عربية صدرت خصيصا للأولاد مابين ٦– ١٣ سنة ، وهى أدبية فكاهية مسلية .

على أن مصر التى يبلغ تعداد تلاميذها فى مرحلة التعليم الاساسى حوالى تسعة ملايين ، لايصدر فيها الا ثلاث مجلات للاطفال ، ولايطبع من كل منها أكثر من ثلاثين ألف نسخة .

ولاشك أن القصور فى التمويل هو السبب الرئيسى فى توقف مجلات الأطفال التى صدرت فى الماضى البعيد والقريب ، كما أن قلة الاعلانات تسهم دائما فيما تواجهه من صعوبات مالية ، ومن ثم لاتصدر الآن فى مصر مجلات كافية ، ولايزاد عدد المطبوع منها ، ولاتستطيع تحسين مادتها وورقها وطباعتها واخراجها .

ولاتوجد فى مصر مجلات متخصصة للأطفال تخاطب كل فئة عمرية على حدة ، وبخاصة مايخاطب منها أطفال ماقبل المدرسة .

على أنه يذكر دائما – فى مجال الثقافة – أن مجلات الأطفال تعد الركيزة الأولى لتنمية وترقية الثقافة لدى الانسان المصرى منذ مستهل حياته .

مجلات الثقافة الاسلامية :

ويهتم هذا النوع من المجلات ، بقضايا الحياة والمجتمع من خلال المنظور الاسلامى ، وتتجه عنايتها أولا الى ميدان الدعوة وعرض الآراء والتصورات والحلول لهذه القضايا ، فى اطار العقيدة الاسلامية والشريعة والآداب الدينية ، والتصدى لمايمس الدين والمجتمع المتدين . وقد بدأت ارهاصات الصحافة الاسلامية فيما كتبه كل من رفاعة الطهطاوى ومحمد عبده فى جريدة " الوقائع المصرية " عن الفكر الاسلامى وتاريخه بقصد فهمه والاحاطة به ، وعن البدع والخرافات بقصد تنقية المجتمع منها . وكذلك فعلت " روضة المدارس " عندما تحدثت عن الاجتهاد والتجديد ودحض شبهة التعارض بين الدين والكشوف العلمية الحديثة .

ثم ظهرت مجلات " التنكيت والتبكيت " و" اللطائف " و " الأستاذ" وتعتبر صحافة اسلامية وان لم تكن مخصصة للقضايا الاسلامية وحدها ، ولكنها كانت تحمل الطابع الاسلامى الثقافى العام فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

وصدرت صحيفة " العروة الوثقى " من باريس عام ١٨٨٤ . وتعد هذه الصحيفة أم المجلات الأسلامية التى صدرت فى مصر بعد ذلك . وقد أرست قواعد : الدعوة الى التمسك بالأصول الاسلامية التى كان عليها السلف ، وتقوية الصلات الاجتماعية بين الأمم الاسلامية ، واستلهام نموذج الخلفاء الراشدين فى الحكم وتقوية الأمل فى النجاح والتقدم ، وازاحة اليأس ، والدفاع عما يتهم به الشرقيون والمسلمون من تهمة التأخر وعدم الاستعداد للتقدم نتيجة تمسكهم بأصول دينهم .

ثم ظهرت مجلة " المنار" سنة ١٨٩٨ ، فحملت الجانب الثقافى من

رسالة العروة الوثقى بحيث صارت امتدادا ثقافيا لها .

وهكذا ، تحددت مسيرة الصحافة الاسلامية فى مصر ، وقواعد العمل لديها ، وتوالى اصدار الصحف الاسلامية ، فيما بين نهايات القرن الماضى وحتى عام ١٩١٠ ، اذ كانت تصدر فى كل سنة مجلة منها . وقد توقف بعضها عن الصدور لأسباب شتى ، كوفاة مالكها أو هجرته أو لأسباب أخرى . ولاتزال بعض هذه المجلات قائمة ومستمرة بالاسم الأصلى مثل مجلات " مكارم الأخلاق " و " التقوى والاسلام " ، أو باسم جديد مثل : " التصوف الاسلامى " ، و " رسالة الاسلام " ومازالت تصدر حتى الآن حوالى ٢٢ مجلة اسلامية ، عن هيئات رسمية وجمعيات وطرق صوفية وأحزاب سياسية وافراد ، والغالبية العظمى منها شهرية أو اسبوعية ، والرسالة الجامعة كل هذه المجلات : خدمة أهداف رئيسية ، هى التعريف بالاسلام ورسالته ومسالكه الى سعادة البشر ، وغرس التربية الاسلامية ، وبناء شخصية المواطن المسلم ، ومواجهة البدع الضارة والأفكار الالحادية .

ومجلات الثقافة الاسلامية تتعرض لما تتعرض له مجلات الثقافة العامة من مشكلات وصعوبات ، منها المخصصات المالية المحدودة مع انخفاض العائد من البيع والتوزيع ، حتى فى المجلات التى تصدرها الهيئات الرسمية وأشباهها . ومنها ضآلة الخبرة الصحافية التى تستوعب الثقافة الاسلامية على اتساعها ، وسيادة الطابع الخطابى ، ومنها فتح الباب للمتدربين والمتدرجين ، وعدم تواصل واستمرار كتابات العلماء أصحاب الاختصاص لضآلة أو انعدام المكافأة ، ومنها أيضا قصور فى الشكل والاخراج وتقييد الدعاة عن الانطلاق فى ابداء الرأى ، تنفيذا لمادة أضيفت الى قانون العقوبات تمنعهم من التعرض للأعمال الادارية .

المجلات العلمية :

وهى التى تختص بنشر الأبحاث العلمية ، وبخاصة المجلات التى تصدر عن هيئات علمية معترف بها ، فأبحاث هذه الهيئات ودراساتها تشكل جزءا هاما من المكونات الثقافية ، لاينبغى تجاهله .

ويقصد بالهيئات العلمية هنا ، الجمعيات العلمية التى يؤسسها المتخصصون فى ميادين العلوم الطبيعية والاجتماعية ، ثم الكليات الجامعية المختلفة التخصصات ، ثم مراكز البحوث المختلفة .

ومن بين أغراض هذه الهيئات اصدار المجلات العلمية الفصلية أو نصف السنوية . وهناك هيئات قليلة تكتفى بنشر المحاضرات التى يلقيها علماؤها أثناء السنة فى كتاب تصدره سنويا كالمجمع المصرى للثقافة العلمية . وهذه المجلات العلمية تعكس المستوى العلمى العام ، وتكتسب شهرة بين العلميين ، باحثين كانوا أو علماء أو معنيين بشتى فروع العلم ، ليثروا بالاطلاع عليها ثقافتهم المتعددة الجوانب .

وأقدم المجلات العلمية فى مصر ، تلك المجلات التى كانت تصدر باللغة الانجليزية أو اللغة الفرنسية منذ حوالى مائة عام أو أكثر ، ثم أضيفت اللغة العربية وخاصة بعد يوليو ١٩٥٢ .

ومن هذه المجلات " مصر المعاصرة " التى تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ومجلة الجمعية الجغرافية المصرية ومجلة المجمع العلمى المصرى ، والمجلة التاريخية التى تصدرها الجمعية التاريخية ، ومجلة علم النفس التى تصدرها جمعية علم النفس ، كما يصدر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مجلتين علميتين احداهما المجلة الجنائية القومية والأخرى المجلة الاجتماعية القومية . وهناك المجلات التى تصدرها كليات الجامعات وأخرى عديدة تصدرها جمعيات ووزارات ومصالح حكومية .

وللمجلات العلمية ميزات تنفرد بها عن الكتب . فكل عدد منها يشترك فى تحريره بضعة كتاب يجتهد كل منهم فى نشر أفكار جديدة محددة ، يعلم أنها سوف تتعرض للفحص والتقويم سواء من هيئة تحرير المجلة أو من خارجها ، ثم ان المقالات التى تنشر فى المجلات تكون عادة قصيرة نسبيا ومركزة فى غير غموض أو ايجاز مخل . وكثير من الكتاب والعلماء والباحثين يفضلون نشر أفكارهم وآرائهم وملخصات بحوثهم فى صورة مقالات أو دراسات تنشر فى المجلات العلمية ، حيث يستطيع المتخصصون - وغيرهم من الراغبين فى الحصول على ثقافة علمية

متنوعـة – قراءتها دون عناء .

وصدور المجلات العلمية بانتظام ، سواء كانت شهرية أو فصلية أو نصف سنوية أو سنوية ، يتيح مناقشة ماينشر فى كل منها فى محيط قرائها ، كما يشجع على الرد والتعليق ، وهكذا يثرى العلم بفضل المناقشة واختلاف الرأى .

وتعد المجلات العلمية مرجعا علميا للباحثين الذين يعتمدون عليها فى ميدان البحث العلمى والجامعى .

وللمجلات العلمية ، شأنها شأن المجلات الثقافية الأخرى ، مشكلاتها المتنوعة ، وربما كانت هذه المشكلات أكثر صعوبة وتعقيدا . فالعلماء والباحثون والمتخصصون غير متمرسين فى الاعمال الادارية والمالية ، كما أن موارد المجلات العلمية لاتسمح بتوظيف الاخصائيين فى هذه الأعمال ممن يتقاضون أجورا مرتفعة ، وهكذا أصبحت ضآلة الموارد المالية هى المشكلة الرئيسية التى تعترض تقدم هذه المجلات وتعوق انتشارها ، خاصة فى السنوات التى ارتفعت فيها تكاليف النشر من ورق وطباعة ، كما ارتفعت فيها تكاليف المعيشة ومطالبها . يضاف الى ذلك ماتعانيه مثل هذه المجلات من قلة القراء ، سواء من العلميين المتخصصين أو من الراغبين فى تثقيف أنفسهم ثقافة علمية خاصـة .

وهناك مشكلة ثالثة تواجه المجلات العلمية بالذات ، وهى تدنى المستوى العلمى لكثير من المقالات المنشورة ، حتى بالنسبة لمجلات الكليات الجامعية ومراكز البحوث .

ثم ان التقويم العلمى الدقيق لبيان مدى صلاحية المقالات للنشر مفقود الى درجة ما ، لأسباب جامعية واجتماعية معروفة فى الدوائر الجامعية والعلمية .

وثمة مشكلة تتعلق بدور النشر الخاصة التى تحجم عن نشر المجلات العلمية بسبب القصور المالى والادارى والفنى ، مما جعل صدور مثل هذه المجلات أمرا عسيرا وغير منتظم .

المجلات الثقافية العامة :

تمثل الأنواع الخاصة من المجلات التى سبق ذكرها ، مجرد روافد بالنسبة للثقافة العامة ، تلك التى توجه الى القارئين كافة دون تخصص .

والمجلات الثقافية العامة ، التى تصدر فى مصـر فى الوقت الحاضر ، تستحق الدراسة ، وتحتاج الى عناية خاصة : من الدولة ، ومن المثقفين المصريين بوجه عام . فهى تعانى من قلة فى العدد ، وضعف فى المستوى – سواء من حيث المضمون أو الشكل – وضيق فى الانتشار ، ومنافسة المجلات المماثلة لها والصادرة فى الدول العربية الأخرى وبخاصة النفطية منها .

وقد كانت مصر فيما مضى هى الدولة الرائدة فى ميدان الصحافة بوجه عام ، والصحافة الثقافية أو الثقافة الصادرة فى صورة مجلات بوجه خاص أو فى صورة أبواب خاصة فى الصحف والمجلات العامة .

وقد ظهرت الصحافة الثقافية فى مصر وبعض البلاد العربية القريبة منها فى أواخر القرن الماضى . وكانت تسمى بالصحافة الأدبية ، وان كان الأدب – بمعناه المحدد الآن – لم يكن هو المادة الوحيدة فى الصحف والمجلات ، بل كان يضاف اليه كثير من العلوم والفنون الأخرى ، فى الاقتصاد والتجارة والعمران والاجتماع والقانون والجغرافيا ، بل الطب والهندسة ، مما يعنى أن كلمة الصحافة الأدبية ، كانت تعنى فى ذلك الوقت مايسمى الآن بالصحافة الثقافية . وكان يقال فى الماضى أن الصحافة الأدبية أى الثقافة هى كل صحافة غير سياسية أو دينية . وكانت الصحف اليومية متخصصة فى شئون السياسة ، بينما مزجت المجلات الشهرية ونصف الشهرية والأسبوعية ، بين شئون السياسة وغيرها من العلوم الطبيعية والاجتماعية والفنون المسموعة والمرئية . وبدأ الأدب بنوع خاص يدخل ضمن هذه الموضوعات فيما تنشره الصحف والمجلات .

وكان الكتاب فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر يعتبرون أن الصحافة الأدبية هى الصحافة التى تأخذ من كل شىء بطرف . وأشار أغلبها فى افتتاحيات الأعداد الأولى ، الى تجنب البحث فى السياسة والدين بوجه خاص ، وأما ماعدا ذلك من مباحث الاجتماع والاقتصاد والقانون والجغرافيا والعلوم الأخرى ، فهى داخلة فى الصحف الأدبية

وغير منفصلة عنها .

وقد ظل هذا المفهوم ساريا خلال أربعين سنة تقريبا ، ظهرت خلالها مجلات متخصصة فى العلوم وحدها ، ومجلات متخصصة فى الطب ، ومجلات متخصصة فى الهندسة ثم تطورت بعض هذه المجلات وأدخلت الأدب ضمن دراساتها كما فعلت المقتطف بعد أكثر من عشر سنوات من صدورها ، حتى لفظة الآداب عندما أطلقها الشيخ على يوسف على مجلته ، لم تكن تعنى الأدب وحده ، وإنما كانت تعنى مختلف مباحث الثقافة بوجه عام .

وخلال هذه الفترة ، كانت الصحف تمزج بين مباحث الأدب والعلم والتاريخ ومختلف الفنون الأخرى . ولم تظهر صحف متخصصة فى الأدب الا فى سنة ١٩١٠ وقد غلب الطابع العلمى على المجلات غير السياسية فى ذلك الوقت ، حتى ليمكن القول بانه كان ابرز من الطابع الأدبى الخالص . كما كانت دراسات أحوال الوطن الاسلامى والعربى من أبرز موضوعات هذه المجلات ، كما ظهرت مجلات أخرى غلب عليها طابع الدين والثقافة الروحية " كالمنار " و "المشرق " .

وهكذا ، ظهرت مجلات ثقافية كثيرة ، فى مصر ولبنان وسوريا منذ عام ١٨٧٠ حيث صدرت مجلة " الجنان " ، وخصصت للثقافة الأدبية والتاريخية جانبا واضحا فيها .

واذا كانت " المقتطف " قد بدأت مجلة علمية كما ذكرنا ، فقد تحولت الى الأدب والثقافة بعد عشر سنوات من صدورها . أى حوالى عام ١٨٨٥ .

وفى سنة ١٨٩٢ ، صدرت مجلة الهلال والتى لاتزال تصدر حتى اليوم ، وكانت " الهلال " فى بدء صدورها ذات طابع تاريخى ، ونشر فيها مجموعة من القصص العربى والاسلامى المعروفة . واهتمت المجلة أيضا بدراسات التراجم وأبحاث اللغة والتعريب وتاريخ الأدب .

وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الصحافة الأدبية والثقافية مع بداية الحرب العالمية الأولى ،فقد صدرت خلال هذه الحرب مجلات مخصصة للأبحاث الادبية على أن العدد الكبير من هذه المجلات ، لم يبق منها بعد الحرب الا القليل .

وفيما بين الحربين ، الأولى والثانية ، كان فى مصر عديد من المجلات الثقافية والأدبية برزت منها مجلات " السياسة الأسبوعية " و " البلاغ الأسبوعى " و" الرسالة " و " الثقافة " و" المشرق " و" المنار " و"العصور " و " المجلة الجديدة " و " الفتح " و" الزهراء " ، " و" الفصول" وكانت هذه المجلات تعنى بنشر المقالات الأدبية ومعالجة القضايا الاجتماعية ، وقد أحدثت هذه المجلات تأثيرا كبيرا وعميقا فى مجال الثقافة والأدب اعتبر فى وقتها صحوة فكرية تردد أثرها فى العالم العربى بأسره . هذا بخلاف عدد كبير آخر من المجلات الأقل شأنا أو الأقصر عمرا ، والصفحات الأدبية الأسبوعية من الصحف اليومية المعروفة " كالبلاغ " و" كوكب الشرق " و " الأهرام " و " الجهاد " و"الوادى " . وأضيف اليها مجلات ثقافية جديدة أخرى خلال الأربعينـات ، من أبرزها مجلتان لكل منهما طابع خاص فى الشكل والموضوع : أولاهما هى مجلة " مجلتى " ، ثم " الكاتب المصرى " وكانت كل منهما تعنى بالثقافة الغربية ، قدر عنايتها بثقافتنا المصرية والعربية .

كما ظهرت فى أوائل الخمسينات مجلة " المختار " لتلقى رواجا شديدا بين محبى الثقافة وطلابها ، حيث كانت تضم مختارات قيمة مما ينشر فى الصحف والمجلات الأمريكية .

وفى السنوات القليلة الماضية ، بدأت الثقافة العربية ممثلة فى المجلات الثقافية تغزو العواصم الأوربية مثل باريس ولندن وغيرهما .

وواضح أن مايبسطه التقرير من حقائق وأفكار والتأليف بينها ليس الغرض الأول منه تقديم تاريخ مفصل لصحافتنا الثقافية والأدبية وكبار الكتاب فيها ، ولكن يكفى أن تبدو منه صورة هذه الصحافة بتنوعها وكثرة عددها ، وقدرتها على مواجهة الصعاب فى هذه الحقبة من الزمن ، وتمكنها من عكس صور الحياة فى مصر والشرق ، فى ذلك العهد الممتد من أخريات القرن التاسع عشر ، حتى منتصف القرن العشرين . فقد كانت الصحف والمجلات فى هذه الأوقات ، عاملا كبيرا وهاما من عوامل نشر الثقافة ، فى عصر عمالقة الأدب والثقافة المصرية والعربية . وكان القراء عامة ، يتخاطفون هذه المجلات وينتظرون مواعيد صدورها . صحيح أن أسعار الصحف فى ذلك الوقت كانت زهيدة ، ولكن هذا وحده لايمكن أن يكون سببا للاقبال الشديد على الصحف والمجلات الثقافية ،

قياسا الى مانشهده الآن من واقع مختلف ، حيث انصرف الناس عامة عن قراءة مجلاتنا الثقافية ، مع قلة الصادر منها بالقياس الى أى عهد من عهودنا منذ أواخر القرن التاسع عشر ، اذ حدث نوع من الازدهار فى الستينات فى صحافتنا الثقافية ، حيث قامت حركة بعث ثقافى واسع ، شمل الكتب والمسرح والتليفزيون، كما شهد اصدار المجلات الثقافية . وكان من المقرر أن تصدر مجلة ثقافية لكل فرقة مسرحية تليفزيونية ، على أساس أن كل فرقة منها لها طابعها الخاص بها .

ثم تطور التفكير الى تكوين لجنة أو هيئة معينة داخل وزارة الثقافة تتولى اصدار المجلات الثقافية ، على أن يتولى رئاسة تحريرها أدباء متخصصون ، ومن هنا ظهرت فكرة اعادة اصدار بعض المجلات ونجحت نجاحا كبيرا .

ثم حدثت تغيرات فى السياسة الثقافية وادارتها ، أعقبها اختفاء الهيئة التى كانت تشرف على تمويل المجلات الثقافية ، فاختفى بعض هذه المجلات ، وألغى بعضها الآخر .

وتبقى حقيقة لاشك فيها ، أن مجلات الستينات التى أصدرتها وزارة الثقافة كانت على مستوى طيب ، مادة وتحريرا وشكلا واشرافا .

وفى بداية السبعينات ، ظهر اتجاه يدعو الى اعادة أصدار المجلات الثقافية على مراحل .

ومنذ بضع سنوات ، استقر الوضع بالنسبة للمجلات الثقافية التى تصدر فى مصر الآن ، بحيث أصبحت هذه المجلات من حيث جهات اصدارها تنقسم الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول :

وهو المجلات الحكومية الصادرة أساسا عن الهيئة العامة الكتاب ، التابعة لوزارة الثقافة . وهى محدودة التوزيع بدرجة كبيرة ، وليس من السهل الحصول على الأرقام الحقيقية الدقيقة لتوزيع كل مجلة منها . وان كان لدى المثقفين خاصة شعور عام بأن هذه المجلات لا تلقى رواجا يذكر ، ولاتمثل تيارا ثقافيا له دوره فى التأثير على أفكار الناس ومشاعرهم وأذواقهم ، ولانستطيع أن نلقى بالتبعية كلها على مستوى تحرير واخراج هذه المجلات ، فهناك أسباب أخرى تضافرت وأدت الى هذا الوضع الذى نلحظه اليوم ، عندما تفتقد مصر عام ١٩٨٩ من القرن العشرين ماكانت تملك أضعافه فى القرن التاسع عشر ، وأصبحت مصر لاتستطيع أن تتكفل ببضع مجلات ثقافية مثلما كانت تتكفل به من قبل .

القسم الثانى :

وهو المجلات الثقافية التى تصدرها المؤسسات الصحفية القائمة حاليا ، وهناك مجلة وحيدة ثقافية تنشرها هذه المؤسسات الآن ، وان كانت تنشر مجلات أخرى تهتم بألوان معينة من الثقافة كالصحافة الفنية التى تتعامل مع المسرح والسينما والاذاعة والتليفزيون بالذات ، أو الصحافة السياسية أو الاقتصادية أو الشبابية ، أو العلمية أو المتعلقة بشئون البيئة ومااليها .

القسم الثالث :

هو المجلات الثقافية التابعة للقطاع الخاص ، وهى مجلات محدودة العدد ، بعد أن صدر قانون الصحافة الذى يفرض قيودا كثيرة على إصدار الصحف ، مما حدا ببعض المواطنين الى اصدار مجلاتهم الثقافية المصرية خارج حدود مصر، ولكنها تكلف مصدريها أعباء كثيرة من المصروفات لايمكن أن تفى بها ايراداتها .

ان وضع المجلات الثقافية الآن يبدو فى سياق التطور الثقافى العام وضعا يميل الى التقهقر ، فمصر التى كانت – طوال عشرات السنين – منارة ثقافية تضىء سماء العالم العربى ، أصبحت الآن تستهلك من المجلات الثقافية المستوردة من خارج مصر – وبخاصة من دول النفط العربية – أضعاف ماتستهلكه من المجلات المحدودة العدد والأثر ، الصادرة عن المؤسسات الصحفية فى مصر . والمواطنون المصريون الذين يستهويهم أن يساهموا فى نشر ثقافة مصر بالداخل والخارج ، تحول الظروف الراهنة بين الكثير منهم وأداء هذا الواجب .

ومحاولة حصر الأسباب التى أدت الى هذا الوضع ، يكتنفها كثير من الصعوبة ، وان كان من اليسير التحدث عن اختلاف الأوضاع بين اليوم والأمس ، حيث ظهرت فى الآونة الأخيرة ظروف جديدة أثرت على حركة نشر الكتب ، اهتم المجلس بالتعرض لها فى تقارير سابقة ، وهذه الظروف نفسها كان لها الأثر الماثل فى محدودية نشر المجلات الثقافية بالذات .

والكتب يمكن أن يكون حظها أفضل من حيث ان قراءها من نوى

العدد المحدود والقدرة المالية الطيبة ، أما المجلات فهي مرتبطة بمستوى معين من الأسعار ، ومع ذلك أصبحت هذه الأسعار غير متاحة لجمهور القراء في الظروف الاقتصادية الراهنة .

وكان من الضروري اذا أريد أن تكون لنا مجلات ثقافية تتناسب وأوضاعنا السياسية والثقافية الآن ، ومركزنا بين دول العالم العربي ، وكثرة المتعلمين من أبنائنا ، وطلابنا في الجامعات والمعاهد والمدارس المختلفة - أن تجد هذه المجلات الثقافية من العون المادي من جانب الحكومة ، أو من جانب المؤسسات الصحفية القومية اذا استطاعت - مايكفل لها أن تصدر في المستوى المطلوب شكلا ومضمونا ، ومايكفل لهذه المجلات مشاركة من رجال الادارة والفن الصحفي القادرين على حسن الاداء المطلوب ، ومشاركة في التحرير من جانب الأساتذة المصريين الكبار الذين أصبحوا في السنوات الأخيرة يحجمون عن المشاركة بأقلامهم في المجلات الثقافية المصرية ، لتدنى الأجور التي يتقاضونها ، بالنسبة الى الأجور العالية التي تعرضها عليهم المجلات الثقافية التي تصدر في دول الخليج ، بامكاناتها الضخمة ، ومساهمة الدعم الحكومي في إصدارها ، والعمل على نشرها في أنحاء العالم العربي ، مع مراعاة الظروف الاقتصادية ومستوى المعيشة في كل قطر عربي على حدة مما يتيح للقراء - في كل البلاد العربية - الحصول على هذه المجلات بالسعر المناسب .

هذا هو أساس المشكلة التي تواجه الصحافة الثقافية الآن ، انها لا يمكن أن تحقق مكسبا ماديا ، ومن ثم يجب أن تتحمل الدولة الخسارة المادية الضئيلة التي تتحقق اذا مااستطعنا اصدار مجلة - أو مجلتين - بالمستوى المطلوب ، وفي أجمل صورة وأفخم أنواع الورق ، وأحدث أساليب الطباعة الملونة ، وبأقلام أكبر الأساتذة ، بدلا مما هو متبع الآن من اصدار خمس مجلات ، لاتقوى واحدة منها أو كلها مجتمعة على سد هذا الفراغ الذي نشعر به .

وليس من شك أن التطورات الحديثة في دول العالم ، ومصر من بينها ، فيما يتعلق بوسائل نشر الثقافة ، من صحف ومجلات واذاعة وتليفزيون - قد أثرت في الطلب على الوسائل الأكثر تكلفة والأقل انتشارا ، كالكتب والمجلات الثقافية ، ولكننا مع ذلك ، لا نزال نشعر بالحاجة الماسة الى مجلة ثقافية مصرية متطورة تعبر عن واقعنا الثقافي الراهن ، وتلبي الطلب المتزايد عليها ، وتأخذ موقعها المميز بين سائر المجلات الثقافية في الوطن العربي .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق عرضه من حقائق وأفكار ، ومادار حولها في المجلس من مناقشات - يوصى بماياتي :

فيما يختص بالمجلات الثقافية العامة :

* أن تقوم الهيئة العامة للكتاب أو احدى المؤسسات الصحفية القومية بإصدار مجلة أو اثنتين ثقافيتين على أعلى مستوى ممكن من حيث الشكل والموضوع ، بدلا من المجلات الخمس التي تصدرها هيئة الكتاب الآن ، وأن تخصص الدولة لهاتين المجلتين الجديدتين الميزانية الكفيلة بإصدارهما على النحو المطلوب والمتكافىء مع مركز مصر وسمعتها وماضيها وحاضرها وريادتها للثقافة في العالم العربي .

- على أن تكون المجلتان الجديدتان متميزتين تماما في نوع الورق ومستوى الطباعة والاخراج والحجم والغلاف ، والاستعانة بكل الفنون الطباعية والصحفية الجديدة .

* أن يكون اختيار رئيس التحرير ومعاونيه متناسبا مع الدور الثقافي والحضاري والسياسي المنوط بهاتين المجلتين ، بحيث يتوفر المستوى المطلوب من الخبرة الصحافية والثقافية فيمن يتولون مسئولية هاتين المجلتين .

- على أن يتم الاعلان المناسب عنهما قبل صدورهما في الداخل والخارج ، حتى يمكن ضمان حد أدنى من التوزيع لهما ، مع العناية الخاصة بالشئون المالية والادارية من طباعة وادارة وتوزيع وجلب للاعلانات ، حتى تضمن المجلتان الموارد المالية الكافية - بجانب الدعم المطلوب - لاستمرار صدورهما بالمستوى اللائق .

* تقدير الأجور والمكافآت التي تمنح للكتاب والمشاركين في الادارة والتحرير، بحيث تكون مناسبة للظروف الاقتصادية ، ومتقاربة مع الأجور والمكافآت التي يحصل عليها نظراؤهم العاملون في مجلات تصدر خارج مصر ، تشجيعا لهم على العناية بما يقدمونه للنشر في الداخل ، بدلا من اضطرارهم لنشر ثمرات أفكارهم في المجلات الصادرة خارج البلاد .

فيما يختص بمجلات الثقافة الاسلامية :

* اختيار الكتاب في المجلات الثقافية الاسلامية - على وجه الخصوص - من المتخصصين في الثقافة الاسلامية وأصحاب الكفاية العالية فيها ، لضمان التوجه الثقافي الصحيح ، وتشكيل الأرضية الثقافية التي تهيىء للمسلم وللمجتمع سلامة العقيدة والسلوك ، ومواجهة الركام المعادي من البدع والانحرافات .

* أن تعنى مجلات الثقافة الاسلامية بشرح المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة والمستجدة وموقف الاسلام منها ، وسماحته في تقديم الحلول والبدائل المختلفة .

* الاهتمام بأخبار المجتمع الاسلامي في مختلف الأقطار ، وتوظيف هذه الأخبار توظيفا اعلاميا ، يسهم في تنمية المجتمع وتكامل بنائه الاجتماعي والثقافي وتكامل أبنائه ، ودعم الروابط الأخوية بين أجزائه .

* أن تقوم اللجنة العليا للدعوة بالأزهر الشريف بالنظر في المعونة التي تقدم للمجلات الثقافية الاسلامية بقدر جهودها الجادة في العمل الثقافي الاسلامي ، ضمانا لاستمرارها في الأداء المتميز ، وحفزا لها على مواصلة التقدم.

* أن تقوم لجنة الفتوى بالأزهر الشريف بدراسة توحيد الفتوى ، ومراجعة الفتاوى قبل نشرها ، لاكتساب ثقة الجماهير وامتصاص الخلافات المذهبية .

* اعادة النظر في المادة رقم ٢٠١ من قانون العقوبات ، لأنها بنصها الراهن تضع العقبات أمام علماء الدين في ابداء الرأي الآخر ، وهذا الرأي مطلب تستوجبه الشورى الاسلامية والديموقراطية الحديثة .

فيما يختص بالمجلات العلمية :

* أن يقوم المشرفون على المجلات العلمية بوجه خاص بالتحكيم العلمي الجاد والمسئول ، فيما تقبله المجلة للنشر ، وذلك للمحافظة على المستوى العلمي المطلوب وبخاصة فيما تنشره المجلات العلمية التابعة للكليات والجامعات .

* أن تعمل المجلات العلمية على تشجيع الكتاب والعلماء المتعاملين معها ، بمنحهم المكافآت التي تليق بمراكزهم العلمية .

توصيات عامة :

* العمل على تنمية عادة القراءة عندالأطفال وتحبيب القراءة اليهم ، وذلك ببذل الجهود الحقيقية المخلصة وتنظيمها ، والتنسيق بين المستويات المسئولة القائمة عليها ، وهو أمر يهم المعنيين بمجلات الأطفال خاصة ، كما أنه يحقق رواج المجلات عموما ، والكتب كذلك ، وتلك مهمة تبدأ من المدرسة والبيت معا .

* الدعم المادي من الدولة شرط لابد من تحقيقه حتى يزداد عدد المجلات التي تصدر للأطفال ، ولغيرهم من الكبار ، ويكون الدعم بالعون المالي المباشر ، أو باقتناء أعداد كبيرة من مجلات الأطفال ، أو المجلات الثقافية بوجه عام ، تزود بها مكتبات المدارس والمعاهد والجامعات والمكتبات العامة ، وفقا لما يناسب كل نوع منها بكل مرحلة عمرية .

- ويمكن مساعدة المجلات بنشر اعلانات فيها ، بشرط ألا تتعارض هذه الاعلانات مع أهداف المجلة .

* ضرورة استبيان ميول القراء قبل اصدار مجلات جديدة ، أو لتحسين أوضاع مجلات قائمة ، سواء أكانت مجلات أطفال ، أم مجلات ثقافية للكبار ، ودراسة الشكل المناسب لأية مجلة تصدر حتى تكون جاذبة لقرائها ، واختيار الأسلوب المناسب في صياغة المادة والألفاظ المستخدمة ، بما يلائم كل مستوى من المستويات .

* الاهتمام بسلامة اللغة العربية المستخدمة في مجلات الأطفال خاصة والمجلات الثقافية عامة ، وتجنب استخدام الألفاظ أو العبارات العامية ، لما في ذلك من تعويد للقراء على استخدام اللغة العربية السليمة والأسلوب السهل الصحيح .

القسم الثانى

الآداب

الدورة الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨٠

الأدب المعاصر

تأثرت فنون الأدب بالصبغة العلمية التى تسود العالم وبالايقاع السريع للحياة المعاصرة ، واقبال القوى المبدعة على الدراسة والتفكير العلمى والعملى الذى أثرى البشرية فى كافة المجالات بمنجزات ضخمة ، مما كان سببا فى تراجع بعض فنون الأدب عن مكانتها التى تبوأتها من قبل . وكان الشعر أكثر تأثرا بهذا الاتجاه ولم يقتصر ذلك على بلد بعينه بل أصبح اتجاها عالميا وظاهرة عامة .

ومع ذلك سيبقى الأدب والشعر من أهم الوسائل لتصوير خلجات النفس البشرية ، والتعبير الوجدانى عن الحياة ، بحيث تبدو حاجة الانسان اليه فى هذا العصر أشد منها فى غيره .

ومن المراجعة التاريخية للحركة الأدبية فى مصر ، خلال النصف الأول من القرن الحالى ، تتضح بعض العوامل والأسباب التى ساعدت على ازدهارها وعلى ظهور كثير من اعلام الأدب والشعر الحديث ، ومكنت الاديب والشاعر المصرى من قيادة الحركة الادبية والشعرية فى الوطن العربى وأهم تلك العوامل :

– مواكبة حركة إحياء التراث لازدهار الشعر والحركة الأدبية .

– خلق الالتقاء بالغرب مناخا ثقافيا ورؤية جديدة للحركة الشعرية والادبية خدمت قضية الشعر والادب ، وأضاف لهما أبعادا جديدة .

– ورغم تدريس المناهج فى معاهد التعليم باللغات الاجنبية ، فقد أخفقت محاولات الاستعمار فى القضاء على اللغة العربية وسيادتها ، وبقيت الكلمة العربية معبرة ، بل وحفزت الفنون الادبية على خلق كيان أدبى عربى لايقل عن النماذج العالمية .

– قامت الجامعة المصرية بالتوجيه الرائد ، وكشفت عن القيم الأدبية البارزة فى التراث ، وعمقت الفهم المستنير له ، وأكدت قيمته فى مواجهة التيارات الوافدة ، كما خرجت أجيالا من رواد الادب والفكر يقفون على قواعد متكافئة من تراثهم القومى والتراث العالمى .

– كما أثر الأزهر فى الحياة الأدبية ، فتخرج فيه كثير من أعلام النهضة الأدبية الحديثة ، وأكد أهمية التراث العربى وقدرته على اثرائها دراسة وابداعا .

– واستوعبت الحركة الأدبية والشعرية إرادة التعبير فى المجتمع وعبرت عن آماله وأهدافه فاقبلت عليه الجماهير .

– استجابت الصحافة لاقبال الجماهير على تذوق الأدب والشعر ، فأفردت لنشرهما ونقدهما والتعريف بهما وبأصحابهما أبوابا يومية ثابتة فكان أن احتل الادباء والشعراء مكان الصدارة .

– شجعت النهضة الوطنية على استقطاب الأحزاب السياسة لقادة الأدب والشعر الذين تصدروا واجهاتها الاعلامية فاكتسب ذلك الادب والشعر منزلة تتطلع اليها وتعمل لها قوى الخلق والابداع من الشباب .

– أدت الصالونات والمسابقات الأدبية التى كانت تقيمها الهيئات المختلفة دورا هاما فى اكتشاف وصقل كثير من المواهب الناشئة .

– مشاركة الاذاعة ، ابتداء من العقد الرابع من هذا القرن ، فى تقديم الأعمال الأدبية والشعرية الجيدة ، فى أشكال وصور متعددة .

ومن مراجعة واقعنا الأدبى يتضح ما يأتى :

– طغيان وسائل التعبير المرئية والمسموعة على الكلمة المكتوبة وانصراف الشباب عن الكلمة المقروءة .

- اصبح ارتفاع ثمن الكتاب يشكل عبئا على غالبية القراء .

- جارت الصحافة الجماهير فى اهتمامها بوسائل النشر المرئية والمسموعة فافردت لها ولبرامجها والتعليق عليها الصفحات اليومية ، على نحو لاتحظى به فنون الآداب الأخرى .

- لم يعد التراث ، لأسباب تتصل بالتحقيق والنشر والدراسة ، يلقى الأهمية التى كان يلقاها من الأدباء والدارسين .

- إخضاع ألوان التعبير الأدبى لمقاييس مذهبية مختلفة ، تخرجه عن نطاق التذوق العام للجماهير .

- شحوب النقد الأدبى فأصبح ضئيل التأثير على الحياة الأدبية وتطورها .

- توارت المنزلة التى كانت للأديب والشاعر فى زحمة المقاييس الاجتماعية المذهبية السائدة ، فشحت الروافد التى كانت ترفد الحركة الأدبية بالمواهب الخلاقة المبدعة .

- عانى المشتغلون بصناعة الكتاب من معوقات كثيرة لتوفير وتيسير انتقاله خلال قنوات التوزيع ، من الناشر الى القارىء ، فى ظروف مناسبة وبأسعار تلائم القارىء وتحقق ربحا مناسبا للناشر . ومن هذه المعوقات :

× توقف فتح أسواق جديدة للكتاب المصرى بسبب : مستوى اخراجه وارتفاع اسعاره ، ونقص الموزعين المدربين والدعاية وندرة النشرات وقوائم المطبوعات المرسلة للخارج . بالاضافة الى القيود والعقبات التى تواجه تصدير الكتاب .

× أثر تزوير الكتاب المصرى ، والظروف الراهنة التى يمر بها العالم العربى وافتقاد قواعد حماية حق المؤلف ، تأثيرا سلبيا على أسواق الكتاب المصرى الخارجية .

التوصيات

وفى ضوء ما تقدم وعلى هدى ما دار فى المجلس من مناقشات يوصى بمايلى :

أولا : توصيات عامة :

* الاهتمام بدراسة الأدب والشعر فى مختلف مراحل التعليم وبالوسائل التربوية المثلى للترغيب فى الاستزادة من هذه الدراسات والتعمق فيها . على أن تولى كليات الدراسات الانسانية عنايتها ، عن طريق الحوافز ، بدراسة الأدب .

* تعليم الناشئة كيف يتعلمون ويقرأون ومما يساعد فى هذا المجال : اصدار قاموس مبسط للغة العربية يقتنيه التلميذ منذ صغره ليساعده على التعلم .

* المساهمة الايجابية الفعالة من أجهزة الاعلام (صحافة واذاعة وتليفزيون وغيرها من الوسائل الاليكترونية الحديثة) فى نشر الاعمال الأدبية والشعر والنقد والتراث ، كل فى حدود امكاناته ، حتى لا ينحصر النشر فى الكلمة المطبوعة .

* ويعتبر انتشار المكتبات ، المزودة بالكتب فى كافة المعارف فى القرى والمراكز والمدارس والمصانع والوزارات وغيرها من مراكز التجمعات العامة ، من أهم عوامل تزويد الشباب - خاصة المثقفين ومحدودى الدخل - بالمعرفه العصرية التى تمتد جذورها الى تراثنا الحضارى لتمتزج الاصالة بالمعاصرة ولا تنقطع صلة الحاضر بالماضى ولكى تتضح رؤية المستقبل . وفى نفس الوقت يعتبر تزويد المكتبات بهذه الكتب نوعا من الدعم ، بخلاف دعم الورق وخامات الطباعة ، لضخامة الأعداد المباعة منها والتى تعطى للناشر ، من ناحية اخرى سيولة مالية .

* توفير الكتاب المجانى - فى شكل إعانة من المكتبات ودور النشر - فى قصور الثقافة ونوادى القرى .

* دعم الورق وخامات الطباعة مع اعفائها من الرسوم الجمركية على أن تقوم جهات الاختصاص بتنظيم احكام الرقابة على هذا الدعم لخفض ثمن الكتاب حتى يكون فى متناول الجميع بسعر معقول .

* أن تتواكب سياسة الانفتاح الثقافى مع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وذلك بالعمل على : تيسير تصدير الكتاب واستيراده وحمايته وتذليل ما يعترضه من صعوبات على المستويين الداخلى والخارجى .

ثانيا : فى مجال الشعر :

* العمل على اصدار مجلات متخصصة للشعر .

* تشجيع تكوين جماعات الشعر للعاملين فى حقله فى المحافظات المختلفة والجامعات الاقليمية .

* تشجيع نشر الكتب ذات المستوى الرفيع ، والتى تتخذ الشعر مجالا لبحثها .

– الاستعانة بالوسائل الحديثة لنشر الشعر الجيد من التراث العربى ومن الشعر الحديث الجيد عن طريق الاذاعة والتليفزيون والكاسيت .

– جمع « ديوان مصر » الذى يضم أرفع القصائد التى انتجها الشعراء فى مصر فى كافة العصور مع البدء بالشعر المعاصر ، ثم شعر العصر الحديث وهكذا .

– تأليف دائرة معارف أدبية فى أجزاء تتناول ، بالاضافة الى الشعر ، تراجم للشعراء ، وشروحا للمذاهب الفنية فى الشعر ومصطلحاته .

– نشر مختارات شعرية للشعراء والكتاب تصدر بصورة دورية .

– اقامة المهرجانات والمسابقات الشعرية على المستويين المحلى والمركزى .

ثالثا : فى مجال التراث :

– الاهتمام بالتراث ، ابتداء من المستوى المدرسى حتى أجهزة الاعلام .

– وتعتبر الخطتين قصيرة وطويلة الاجل (المرفقتين) أساسا طيبا لتحقيق ونشر جانب هام من التراث واصداره والتعريف به .

– رصد نوع من الدعم يشجع مختلف دور النشر على اخراج هذا التراث الذى يستغرق تصريفه – نظرا لارتفاع ثمنه – وقتا طويلا وقد لايتحمله الناشر ، لاحتياجه باستمرار الى سيولة مالية . ولابأس من مشاركة الدولة فى العائد حتى لا تتحمل الموازنة العامة المزيد من الاعباء وحتى يمكن سد كافة الثغرات التى ينفذ منها الناشرون فى مختلف الدول العربية .

– ونظرا للضغط الشديد على المطابع الموجودة وخوفا من تعطل إصدار كتب التراث أو موسوعته يوصى بالنظر فى أن يخصص جانب من نشاط الهيئة العامة للمطابع الاميرية لطبع كتب التراث واسناد إصدار جانب آخر منها الى مطبعة مجمع اللغة العربية .

– تشكيل مجلس من المتخصصين ذوى الكفاءات ، للاشراف على إصدار سلسلة وموسوعة التراث ، يناط به مواصلة اختيار ما ينشر ، على ان يتفرع عنه لجنة تشرف على التنفيذ والتوزيع وأساليبه ، وعلى التسويق محليا وخارجيا والاعلام بها فى كافة وسائل الاعلام .

– وقد يكون من المفيد أن تقدم كتب سلسلة التراث وموسوعته فى عامها الاول : الكتب التى نالت حظا من الشهرة والتأثير والاهتمام من المتخصصين ومايستأثر باهتمام الجماهير فى مختلف مجالات الفكر والأدب والمعارف والعلوم الانسانية والعلوم البحتة والطب، والمحاورات الفكرية والتربية الاخلاقية ، والسير والفنون ، والسياسة ونظم الحكم . كما تقدم أهم الاتجاهات الفكرية والروحية التى ازدهرت فى الحضارة العربية ، وبخاصة فى القرون الاربعة الاولى من التاريخ الهجرى ، مع إبراز نشأة العلوم والمذاهب فى التراث العربى .

– وأن يكون صدور هذا التراث بصفة دورية منتظمة ، فى مواعيد محددة وبأعداد محدودة من الكتب تقدر كل عام ، وبذلك يمكن أن تستوعب السنوات الخمس الأولى معظم تراثنا لتمضى قدما الى مستقبل مشرق .

مرفق ١

خطة قصيرة المدى

بشأن إصدار موسوعة التراث العربي

وهدفها إصدار موسوعة للتراث العربي تقوم على :

١- تحديد معنى التراث : علوم اللغة - الأدب العربي - علوم الدين - الفلسفة - التاريخ - العلوم - الجغرافيا - الرحلات .

٢- تاريخ التراث : ابتداء من خمسين ومائة قبل الاسلام الى عصر النهضة المصرية (عصر محمد على) .

٣- ترتيب الفبائي للأعلام والموضوعات .

٤- طول التعريف : لايزيد عن نحو خمسمائة كلمة لكل مدخل .

٥- المدخل :

أ) التعريف بالعلم بذكر مولده ووفاته وأهم انجازاته ، يلى ذلك قائمة مختصرة بأهم الكتب وطبعاتها ان كانت منشورة ، وأماكن وجودها ان كانت مخطوطة .

ب) تلخيص الأثر وتقديم مختصر يعطى فكرة عن أهميته فى تاريخ الحضارة .

محتويات الموسوعة : والى جانب ذلك تشتمل الموسوعة على أبواب أهمها :

١- المؤلفون : كرجال اللغة والشعراء والنقاد والمؤرخين والفلاسفة والعلماء وغيرهم .

٢- فنون الادب المختلفة : كالمقامات والشعر والهجاء والرثاء والغزل .

٣- الوان المعرفة المختلفة : كالتاريخ والموسيقى والطب .

٤- المدارس والنزعات : كالمعتزلة والشعوبية والهوى العذرى والصوفية .

٥- الشخصيات التاريخية والأماكن والأحداث المتعلقة بالتاريخ الحضارى : كعمر بن الخطاب وفتح مصر وسوق عكاظ .

٦- المؤلفات الهامة والتعريف بها : كالأغانى ورسالة الغفران والمعلقات والمفضليات والجمهرات واحياء علوم الدين والكتاب لسيبويه .

٧- علماء اللغة : كالخليل بن أحمد والفيروز أبادى وابن منظور .

٨- بعض القصص الهامة فى الآداب الشعبية العربية : كألف ليلة وليلة ، والاميرة ذات الهمة ، وسيرة أبى زيد الهلالى .

٩- الشخصيات الخيالية أو التاريخية المذكورة فى كتب التراث : كحى بن يقظان وشهرزاد ، وأدب الحيوان : مثل كليلة ودمنة والصاهل والشاحج وغيرها .

١٠- علوم القرآن وعلوم الحديث : كالتفسيرات والقراءات والناسخ والمنسوخ .

١١- رعاة الآداب والفنون من غير الأدباء والعلماء : كهارون الرشيد وسيف الدولة وغيرهما .

١٢- القصائد الهامة وتلخيصها : كقصيدة كعب بن زهير والبردة للبوصيرى ولامية العرب ، ولامية العجم .

١٣- أهم المؤلفات فى التراث الحضارى من غير الادب البحت كالنجاة لابن سيناء ، وآراء أهل المدينة الفاضلة للفارابى ، وتهافت الفلاسفة للغزالى .

١٤- العصور الحضارية المختلفة : كعصر صدر الاسلام والعصر العباسى والاندلسى .

١٥ - اللهجات العربية : كلهجة قريش وتميم وطيىء .

١٦- المستشرقون .

الادارة المنفذة :

- يكون لكل نوع من الانواع الستة عشر المتقدمة هيئة تحرير مسئولة ، تضم عددا من المتخصصين وغيرهم من العرب .

- وتؤلف هيئة تنسيق للاشراف على جمع وترتيب ما أنجزته الهيئات الستة عشر .

مدة التنفيذ : سنتان .

مرفق ٢

خطة طويلة المدى
مقترحة بشأن التراث للجماهير

وتهدف هذه الخطة ، من الناحية الفكرية والروحية ،الى ربط الماضى بالحاضر ، واستشراف المستقبل ، ومزج الأصالة بالمعاصرة ، فى موكب جديد ، لاتنقطع صلته بالحاضر ، ولا تنبت علاقته بالماضى ، ولا تغيم رؤيته للمستقبل .

طبيعتها ومكوناتها :

ولن يتحقق هذا الهدف ، الا اذا قدمت هذه السلسلة تراثنا من جديد لجماهير المثقفين غير المتخصصين ، وبخاصة للأجيال الجديدة من شبابنا المثقف ، ثروتنا البشرية فى الحاضر ، وقادة الامة فى المستقبل .

وقد نال التراث العربى والاسلامى حظا موفورا من العناية والرعاية ، وعملت أجهزة كثيرة من أجهزة الدولة ومؤسساتها الثقافية على تحقيق الكثير منه وطبعه ونشره .

ولكن هذا العمل ظل فى إطار المتخصصين والباحثين المهتمين به .

أما هدف المشروع المقترح فهو : الانتقال بالتراث من محيط الصفوة المحدودة المتخصصة الى جماهير من المثقفين غير المتخصصين – ومنهم القراء والمتذوقون – لم تكن تهتم به من قبل .

ولجذب هذه الجماهير واغرائها على اقتناء كتب هذه السلسلة لابد من أمور أهمها :

– أن يكون ثمن الكتاب ميسورا وفى متناول الشباب العادى ومن هنا سيحتاج الى دعم مالى من الدولة ، وهو هدف يعادل فى الأهمية دعم رغيف الخبز .

– أن تقدم كتب هذه السلسلة فى ثوب أنيق إعدادا وإخراجا .

– أن تقدم السلسلة فى عامها الاول أمهات الكتب التى نالت حظا من الشهرة والتأثير والاهتمام من المتخصصين .

– أن تضم عدة مجالات كمجال الفكر والأدب والمعارف الانسانية المتعددة ، وأن تكون مما يستأثر باهتمام الجماهير مثل : كتب الأمالى ، والمحاضرات والمحاورات الفكرية ، والتربية والاخلاق والسير ، والعلوم والفنون ، والسياسة ونظم الحكم .

– أن تقدم أهم الاتجاهات الفكرية والروحية التى ازدهرت فى الحضارة العربية ، وبخاصة فى القرون الأربعة الأولى من تاريخنا الهجرى وأن تبرز نشأة العلوم والمذاهب فى تراثنا العربى .

– وأن تصدر بشكل دورى منتظم ، بحيث تقدم كل عام عددا محددا من الكتب يخطط له بشكل علمى دقيق ، لتستوعب الأعوام الخمسة المقبلة معظم تراثنا .

وتحديدا للمجال التاريخى الذى تختار منه كتب السلسلة الجديدة رؤى ترك الحرية للمعدين والمحققين ليختاروا من كل العصور حتى بداية العصر الحديث (عصر محمد على) فى اطار منهج دقيق .

ويمكن البدء فى تنفيذ هذه الخطة اذا رصدت لهاميزانية سنوية كافية وشكل مجلس للاشراف على السلسلة يضم بعض المتخصصين من ذوى الكفاءات بحيث يتفرع عنه لجنة تنفيذية لوضع أولويات الطبع والاشراف الفنى ، على ان تضع لنفسها منهجا تفصيليا للطبع والنشر والتوزيع وأن تكون لها صلاحية الاتصال بالمطابع ودور النشر ، وتحديد أثمان الكتب وطريقة توزيعها ، والاعلام بها وترويجها .

وبعد ... فاذا توافر الدعم المالى ، والاشراف المحكم ، لأحدث المشروع بحق ثورة فى التراث العربى تحقيقا ونشرا .

وبهذا يدخل تراثنا ، كما تدخل قيمنا العريقة الخالدة فى نسيج حياتنا المعاصرة فتنشأ أجيال جديدة تستلهم الماضى وهى تشق طريقها الى آفاق المستقبل .

النقد الأدبى وأثره في اثراء الحياة الأدبية

للنقد الأدبى أكبر الأثر فى اثراء الأدب ، وازدهار الحركة الأدبية وتنشيطها . وانطلاقا من هذا المفهوم تناول المجلس بالدراسة تطوير النقد الأدبى وتحديث أسسه ونظرياته ، ملقيا فى هذه الدراسة نظرة على النقد العربى منذ بدأ فى العصر الجاهلى حيث عرف العرب المساجلات والمحاورات فى أسواقهم ومنتدياتهم الأدبية ، وحيث كان النقد فى ذلك العصر مقصورا على الانطباعات الى تعتمد على الاعجاب الشخصى بالأعمال الأدبية ، وخصوصا الشعر ، كما كانت الأحكام فيه قائمة على التبريرات اللغوية والبلاغية .

ثم انتقل المجلس فى دراسته بعد ذلك الى مابعد ظهور الاسلام ، حيث دخلت فيه أجناس متباينة : ثقافيا واجتماعيا وفكريا ، مما أدى الى ازدهار علوم اللغة والفقه والحديث والكلام ، وذلك نتيجة ترجمة الكتب اليونانية والفارسية وغيرها الى اللغة العربية ، والى ظهور نهضة أدبية كبرى مع بداية العصر الأموى ، تطورت وازدهرت فى العصر العباسى ، الأمر الذى استتبع تطور النقد وتأصيله وبناءه على قواعد منضبطة ، وانتعاش حركة التأليف فى النقد الأدبى ثم تابع المجلس دراسته للنقد العربى فى القرن الرابع الهجرى الذى نشطت فيه حركة التأليف فى النقد والأدب ، وظهرت فيه كثير من المؤلفات التى تمثل اتجاهات النقد العربى وأهمها :

- الاتجاه الفنى .
- الاتجاه الموضوعى .
- الاتجاه التاريخى .

أثر الثقافة العالمية فى النقد العربى القديم :

وقد استخلص المجلس من دراسته أن النقد العربى القديم قد تفتح على الثقافات الهندية والفارسية واليونانية والرومانية وتأثر بها ، وامتص منها زادا حضاريا عميقا ، ثم حولها الى زاد جديد متميز ، وأنه قد ثبت إلمام أدباء العرب ومفكريهم وفلاسفتهم بالثقافات العالمية المعاصرة التى ترجمت الى العربية ، وأن الحركة النقدية التى ازدهرت فى القرنين الثالث والرابع الهجريين قد تأثرت بما عاصرها من فكر عالمى . كما خلص الى أن العقل العربى يمزج ما يحصله من ثقافات متناقضة ومتنوعة ويصهرها ثم يخرجها فى صورة جديدة تحمل كل عناصر القوة فتصبح احدى سماتها . وهذا هو ما يعرف فى العصر الحديث باسم « الأصالة والمعاصرة » .

النقد العربى الحديث :

وقد تابع المجلس دراسته للنقد العربى فى العصر الحديث ، الذى دخلت فيه مصر - قبل غيرها من أقطار الأمة العربية - طورا جديدا بدأته بالاحتكاك بالحضارات العالمية عن طريق الترجمة وايفاد البعثات ، وهو أمر ظهرت معه اتجاهات فكرية حديثة وتيارات جديدة فى الحركتين الأدبية والعلمية كما تفاعلت الصحف - فى هذا الطور الجديد - مع نور العلم الأمر الذى أحدث تطورا فى الذوق الأدبى والحساسية الفنية ، مما أنعش النهضة الأدبية مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر من خلال محورين أساسيين تجاورا فى الزمان ، وأقاما حركتين من أكبر حركات النقد الأدبى هما :

- حركة البعث : وتقوم على البعث الأدبى والحضارى ، والبحث عن الجذور الحضارية العربية .

- حركة التجديد : وتعتمد على تجديد عملية الأصالة والمعاصرة ، فلم يقتصر النقد فيها على بعث مقاييس العرب القدامى ، واستخدامها بطريقة حديثة ، وانما تحول الى نظرات ومعايير متطورة تفيد من الثقافات العالمية المعاصرة ، ولم يعد مجرد تذوق لنصوص ، بل تحول الى موازنة وتحليل وتفسير ، ثم بدأ النقد المسرحى والقصص والروائى ونقد الشعر والمقالة . وقد تحولت حركة التجديد الى ظواهر تلقائية أطلق عليها « تيارات النقد العربى الحديث » ثم تطورت هذه التيارات بعد نضوجها وتحديد خصائصها الموضوعية وأطلق عليها « اتجاهات النقد العربى الحديث » وتضم الاتجاه التاريخى والنفسى والموضوعى والجمالى والاجتماعى . وقد اتضح بعد دراسة المجلس أنه برغم أن عناصر هذه الاتجاهات قد أوشكت على التحول الى مدارس نقدية ، الا أنه لم تتم متابعته بالدراسة والتأصيل والتنظير .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة التى قام بها المجلس ، تمثلت المهمة فى دورة جديدة لإذكاء البعث وانماء حركة التجديد وتأصيل التيارات والاتجاهات ، وبناء ناقد الأدب والفن والفكر حتى تتجدد المدارس النقدية التى تخرج الناقد الملتزم بمنهجه الفنى والموضوعى . وتحقيقا لهذه الأهداف يوصى بما يلى :

* دراسة الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، على أن يقوم بها فريق عمل يشترك فيه - الى جانب أعضاء المجلس - أساتذة متخصصون من الجامعات ، حتى تصبح هذه الدراسة من المعالم الواضحة أمام الأجيال القادمة بوصفها بداية الانطلاق الى ماهو أشمل وأكمل .

* إعادة طبع وتحقيق كتب التراث المعنية بدراسة النقد والأدب ، على أن تتضمن دراسة مطولة ، كمقدمة أو مدخل ، يكلف بها متخصصون فى كل ما يتناوله الكتاب من فروع وموضوعات .

* تحديد المصطلحات النقدية فى كل كتاب ، وتسميتها تسمية معاصرة تستسيغها الأجيال الجديدة ، مع موازنتها بمثيلاتها فى الحضارات العالمية المعاصرة .

* وضع تخطيط لترجمة أصول النقد العالمى فى العصور القديمة والوسيطة والحديثة ، على ان يشكل لذلك فريق عمل من اساتذة الجامعات وكبار المترجمين المتخصصين ، وتقديم هذه الترجمات للأجيال الجديدة مع مقدمات وافية عن الكتاب المترجم ومؤلفه ، على أن تتولى احدى مؤسسات الدولة طبعها ، الى جانب كتب التراث فى النقد والأدب واصدارهما فى سلسلتين ، يقترح تسمية أولاهما باسم مصادر النقد العربى وثانيتهما باسم مصادر النقد الأدبى العالمية .

* وجود متابعة نقدية لكل مايصدر من كتب عربية ، وتضمين ذلك فى تصنيف ببليوجرافى وفهارس وصفية تنشر فى احدى الشهريات ، مع تقديم أهم ما ينشر فى هذا المجال بالعالم العربى وماتنشره المجلات العالمية المتخصصة .

* اشراف الأساتذة المتخصصين فى النقد والدراسة الادبية - الى جانب المتخصصين فى الصحافة الأدبية وأصحاب الخبرة من الصحفيين - على اصدار المجلات والشهريات المقترحة التى يجب أن تكون فى متناول القدرة الشرائية للقارىء العادى .

* التوصية لدى المجلس الأعلى للصحافة ، ولدى الصحف القومية الكبرى بإصدار ملاحق أدبية وفنية تواكب وتتابع الحركتين الأدبية والنقدية فى مصر والعالم ، وتتناولهما بالنقد والتحليل .

* إعطاء فرصة للنقد الجاد فى الصحف ، بعد أن أصبحت الصفحات الأدبية فيها تهتم بالاخبار الأدبية أكثر من اهتمامها بالنقد الأدبى أو الموضوعات الأدبية الجادة ، على أن تكون ممارسة النقد الأدبى على صفحاتها للحاصلين على دراسات متخصصة فى هذا المجال .

* إصـــدار كتيبـــات باللغـــة العربيـــة للتعريـــف بكتابنـــا وبأعمالهم .

* التعريف بأبرز الرسائل الجامعية فى مجال النقد فى مصر والعالم العربى ، والعالم الخارجى .

* تشجيـع ورعاية البحث الاكاديمـى ، ومراجعة مناهـج النقد فى أقســام اللغـة العربيـة مـن أساتـذة متخصصيـــن ، اذ أنهـــا المعنيـــة بنقــــد الأدب العربـــى الحديـــث وأصولـــه وقوالبـــه .

* تضمين مناهج الدراسة فى مختلف مراحل التعليم برامج عن التذوق الأدبى والفنى لتربية حاسة النقد عند الأجيال الناشئة لتمكينها من تـذوق الأعمـال الأدبيـــة والفنيـــة بطريقـــة موضوعيـــة وعلمية .

* اهتمام الاتحادات الفنية والأدبية والجامعات بعقد ندوات للنقد الأدبى والفنى بصفة دورية ، وذلك لملاحقة الانتاج الأدبى والفنى بالنقد والتوجيه .

* تخصيص الاذاعة والتليفزيون مساحة أكبر من خريطة برامجها للنقد – الأدبى والفنى – الجاد ، بهدف متابعة الأعمال الأدبية والفنية ذات القيمة وتحليلها ، واسناد ذلك الى أساتذة متخصصين من الجامعات وغيرها .

* شمول الحركة النقدية الأدب فى مختلف صوره : المكتوبة والمسموعة والمرئية .

الرواية المصرية

تشغل الرواية مكانا بارزا بين فنون الأدب فى عصرنا الحاضر، وقد شدت اليها انتباه الجماهير ، حتى لقد صارت ظاهرة عامة تنتشر بين قراء الصحف اليومية والمجلات المصورة ويقبل عليها مستمعو الاذاعة ومشاهدو التليفزيونية ورواد السينما ، بعد أن تحولت الى مسلسلات إذاعية وتليفزيونية وأفلام سينمائية ، وذلك بعد أن نضجت مدرستها وأرست تقاليد فنية وجمالية كثيرة ، وصورت العواطف الانسانية وغاصت إلى أعماق النفس البشرية وكشفت عن خباياها وجسدت عاطفة الحب بكل أبعادها وصورها ، علاوة على تصوير الحياة الاجتماعية فى الريف والمدينة وتناولت بالنقد أوضاع ماقبل ثورة يوليو ، الأمر الذى مهد لها وبشر بها .

ولا زالت الرواية تتناول بالنقد الأوضاع من ١٩٥٢ وتتبع ما جد من أحداث بعد ذلك وتعبر عنها فى صياغة قصصية تهدف الى عرض التاريخ وتسلية القارىء معا من خلال نظرة قومية ، وتبرز ما أثارته التغييرات الاجتماعية والسياسة بعد ١٩٥٢ من قضايا ومشكلات فكرية .

ومن هذا المنطلق ، ولما للرواية من أهمية ، استعرض المجلس بالدراسة :

– الرواية – كفن أدبى منذ كانت بذرة من بذور نهضتنا فى الفنون المستحدثة الى أن اعتمدت فى بدئها على تيارين :

الأول : تيار الترجمة الذى قاده رفاعة رافع الطهطاوى الذى يعتبر الريادة الحقيقية لحركة الترجمة فى الرواية .

الثانى : تيار التأليف ورائده على مبارك الذى صور بروايته (علم الدين) اللقاء الحضارى بين الشرق والغرب ، والعادات والتقاليد والأفكار ووسائل الحياة فيهما .

– تطور تيار الترجمة الذى تفرع فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والسنوات العشر الاولى من القرن العشرين الى :

× الرافد التجارى : الذى يتمثل فى ترجمات الروايات البوليسية والمثيرة التى تهدف الى التسلية وربط القارىء بالصحف والمجلات ، ثم ما لبث هذا الرافد ان تحول الى سيل من الترجمات الهابطة .

× الرافد الرومانسى : الذى كان له أعمق الأثر فى تيار الترجمة ، وفى ازدهار الرواية العربية وتطورها . وهو رافد وجدانى ساعد على تقبله وانتشاره ما حل بالبلاد بعد إخفاق الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى وهذا الرافد يتسم بعدم الدقة والتصرف فى الترجمة .

× الرافد الموضوعى : الذى وصلت فيه الترجمة الى ذروة نضجها وقدرتها على نقل الأعمال الكبيرة الممتازة الى اللغة العربية نقلا امينا دقيقا مع اشراق الاسلوب وجمال التعبير ، وهو يعتبر الرافد العلمى فى الترجمة .

– تطور تيار التأليف الذى تأثر بتيار الترجمة حتى وصل الى ذروة ازدهاره على أيدى مجموعة من الرواد أخلصوا له ، وأنضجوه ورسخوه فى تربتنا العربية حتى أصبح فنا من أهم فنونها . ويتمثل هؤلاء الرواد فى :

• جيل الريادة والتجريب : الذى أثار قضايا تاريخية أو سياسية أو اجتماعية ، وبدأ باستحداث الرواية التاريخية .

• جيل التأصيل والتطوير : الذى أصل الرواية بمعناها الحديث فى الساحة الثقافية المصرية ، وقد عاصر هذا الجيل حدثين كبيرين هما الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . واشتعال الثورة المصرية فى عام ١٩١٩ ، وقد أثرا فى الحياة المصرية تأثيرا عميقا وفى جوهما ولدت الرواية الفنية .

• جيل الوجدان والازدهار : الذى ارتفع بقيمة الرواية ، وجذب اليها الأنظار وقد شهد هذا الجيل مولد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وواكب حركتها وتأثر بها ، وظهرت ملامحها على انتاجه .

* الاتجاهات الرئيسية الأربعة للرواية بعد ثورة يوليو التى تعتبر فيصلا بين عهدين فى مجال الرواية ، وهذه الاتجاهات الأربعة هى :

• اتجاه تناول بالنقد الأوضاع قبل الثورة .

• اتجاه يتتبع ما جد من أحداث بعد الثورة .

• اتجاه يتناول ما أثارته التغييرات الاجتماعية والسياسية من قضايا ومشكلات فكرية .

• اتجاه يتصل بالروافد التى استمدت أصولها من تاريخنا القومى أو من أدبنا الشعبى أو من اتصالنا بالأدب الغربى المعاصر .

– المعوقات فى الإبداع الروائى المعاصر :

من خلال هذا الاستعراض وتلك الدراسة للرواية فى مختلف مراحلها برزت معوقات تعوق ازدهار الفن الروائى تندرج تحت نوعين :

الأول : من خارج هذا الفن ، ومسئولية إزالته واجب قومى على الأجهزة الرسمية والمؤسسات الإعلامية ، ويمكن إجمال هذا النوع من المعوقات فيما يلى :

• ارتفاع أسعار الكتب عموما وخاصة الأعمال القصصية بالنسبة الى القوة الشرائية والى دخول المثقفين الذين منهم قراء هذا الفن .

• عدم توفر المطبوع من الإنتاج القصصى فى المكتبات العامة ، الأمر الذى يحرم المترددين على تلك المكتبات – من غير القادرين على الشراء – أن يحققوا رغبتهم فى القراءة .

• عدم وجود خطة منسقة لترجمة الروائع القصصية العالمية التى تثرى مواهب الكتاب عندنا ممن لايتابعون الانتاج العالمى فى لغته الأصلية كما تساعد فى تكوين وعى فنى قصصى لدى القراء ، وتجذبهم

الى متابعة هذا الفن من انتاج كتابنا ايضا .

• عدم وجود خطة منسقة لترجمة الكتب النقدية العالمية المتصلة بالفن القصصى ، برغم أن ترجمة تلك الكتب – وفق خطة تعدها وتشرف على تنفيذها اللجان الرسمية المعنية بالترجمة – تفيد فى توعية الكتاب المنتجين والنقاد والمحللين ، والقراء المتلقين ، وتعين على دفع هذا الفن دفعة كبيرة فى سبيل الازدهار والانطلاق واللحاق بالركب العالمى .

• عدم وجود سجل ببليوجرافى كامل للانتاج القصصى ، يعين الدارسين لهذا الفن على متابعته وتحليله وتقويمه .

• ضيق مجالات النشر فى الصحف اليومية أمام الأعمال القصصية .

• صعوبة النشر عموما أمام الشباب ، سواء فى الصحف أو فى دور النشر .

الثانى : تقع مسئوليته على بعض الكتاب المنتجين لهذا الفن ، وواجبهم التخلص منه ، ويمكن تركيز هذا النوع من المعوقات فيمايلى :

• عدم التفات كثير من الاعمال القصصية الى استلهام التراث بالقدر الكافى، وذلك برغم وفرة الأحداث والمواقف والشخصيات التاريخية الملهمة ، التى يفيد استلهامها فى اثراء الفن القصصى وتأصيله ، وتواصل الأجيال .

• عدم الالتفات الى تعميق الحس القومى بالقدرالكافى ، برغم أن هذا اللون من الكتابة القصصية مهم فى إعادة بناء الشخصية المصرية .

• قلة الاتجاه الى القصص العلمى ، مع ما لهذا اللون القصصى من قيمة وأثر فى التثقيف ، وتوسيع المدارك وإطلاق الخيال والالتحام بالحضارة المعاصرة ، بالإضافة إلى ماله من متعة فنية ووظيفية أدبية .

• عزوف كبار كتابنا عن الكتابة للأطفال ، وقصر جهودهم الابداعية على المثقفين ، وهو أمر سبب فراغا فى ميدان أدب الاطفال ، برغم الحاجة المتزايدة الى ملء هذا الفراغ فى مرحلة بناء الشخصية المصرية .

• تضمين بعض الأعمال القصصية سلوكيات لاتناسب اخلاقياتنا دون ضرورة فنية تستدعى ذلك ، الأمر الذى يتيح للشباب إلف هذه السلوكيات والنظر إليها كشىء عادى غير مرفوض ، ويقدم صورة شائهة للمجتمع المصرى تصيب المواطنين بالإحباط .

• الاتجاه الى التعمية المحيرة ، الأمر الذى يصرف القراء عن قراءة هذا الفن .

التوصيات

* تخصيص دعم مالى للمطبوعات الأدبية ومنها الانتاج القصصى أسوة بدعم الدولة لكثير من احتياجات المواطنين .

* تزويد المكتبات العامة فى الأقاليم والعواصم والأحياء وقصور الثقافة بالإنتاج القصصى أولا بأول .

* نشر الوعى الفنى بافساح مساحات يومية للانتاج القصصى الجيد فى الصحف وافساح مساحات للنقد البناء الذى يتناول هذا الإنتاج ، واتاحة هيئات النشر الرسمية الفرصة للشباب بتشجيعهم .

* تنسيق جهود اللجان المعنية بالترجمة ، لإتمام ترجمة روائع الفن القصصى العالمى واعداد مشروع لترجمة روائع الروايات العالمية المؤلفة التى لم تترجم فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، وذلك حتى أحدث الموجات العالمية المتصلة بالفن القصصى ، وكذلك ترجمة الكتب النقدية العالمية المتصلة بهذا الفن .

* انشاء مشروع « الألف رواية » على غرار مشروع الالف كتاب ، من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ بحيث يكون نصفها على الاقل مؤلفا والباقى مترجما ، ورصد المبالغ اللازمة لذلك سنويا .

* عمل سجل « ببليوجرافى » كامل للانتاج الروائى يدون به كل ما يتصل بالروايات المصرية المؤلفة والمترجمة وكتب النقد القصصى مع نبذة عن حياة المؤلف أو المترجم ليكون مرجعا للباحثين والدارسين لهذا الفن .

* تدعيم المسابقات القصصية عن طريق رفع قيمة الجوائز بحيث تغرى الجادين من الكتاب على الاشتراك فيها .

* ترجمة روائع رواياتنا المصرية والعربية الى اللغات الأجنبية الأكثر تداولا فى العالم – عن طريق لجان متخصصة فى الترجمة ، ونشرها عن طريق دور نشر أجنبية لتأخذ مكانها فى العالم الخارجى .

تسجيل الشعر العربى

كان الشعر العربى من أكثر الفنون ازدهارا منذ العصر الجاهلى حتى بداية العصر الحديث ، ولكنه منذ ذلك الحين أخذ فى التراجع أمام سرعة ايقاع الحياة الصناعية والاقتصادية التى تأثرت بالأسلوب العلمى وصبغته التى لم تقتصر على دولة بعينها ، بل عمت العالم بأسره ، وأصبحت احدى سماته المميزة ، ورغم ذلك بقى الشعر وسيظل أهم وسائل تصوير خلجات النفس البشرية ، والتعبير الوجدانى عن أحاسيسها ، مهما تعقدت الحياة وتشابكت ظروفها وتنوعت .

ولقد عالج الشعراء - من خلال أشعارهم فى مختلف العصور - عديدا من الموضوعات وتناولوا كثيرا من الأغراض ، وجابوا فى مختلف آفاق المعانى التى اشتملت عليها فى تاريخ الشعر عبر امتداده من الجاهلية الى وقتنا المعاصر .

وفى محاولة تسجيل هذا التراث الضخم من الشعر تبرز ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : ويدعو الى تقسيم الشعر العربى الى ثلاثة أقسام متميزة :

• أولها يتصل بالشعر العربى القديم منذ بدايته حتى ظهور البارودى فى القرن الماضى والذى يعد رأس مرحلة العبور الى الرومانسية .

• ويبدأ القسم الثانى من البارودى حتى نهاية الرومانسية .

• ويتصل القسم الثالث بالشعر الجديد منذ بدايته فى أواخر الاربعينات من القرن الحالى حتى وقتنا هذا .

الاتجاه الثانى : ويرى أن المادة الشعرية فى العربية تنقسم قسمين :

× شعر قديم : من العصر الجاهلى حتى القرن التاسع عشر - ويستوى فيه ماهو منسوب الى مصر والى بقية الأمة العربية .

× شعر حديث : من القرن التاسع عشر حتى الفترة المعاصرة ويشمل الشعر العمودى والشعر الحر ، ويركز الاهتمام بالنسبة له على الشعر العربى فى مصر ، لصعوبة ادراك الكم الهائل والمتشعب من الشعر العربى فى مختلف البلاد والبقاع الاسلامية والعربية .

الاتجاه الثالث : ويرى ان الشعر العربى تيار متصل لايجوز تقسيمه على أساس زمنى فضلا عن ان قيام مثل هذا التقسيم فيه تجاهل لحقيقة التداخل الحضارى بين فترات التاريخ ومن الأحرى أن يقوم تسجيل الشعر العربى وفهرسته على أساس عناصره نفسها .

واتباع اتجاه واحد من هذه الاتجاهات أو الأخذ بأطراف كل منها ، متروك للجان الفنية المتخصصة - التى ستتولى تنفيذ هذا المشروع من الناحية العلمية - تقرره طبقا لما تكشف عنه خطى الدرس وقت التنفيذ .

ان هدف المشروع مهما كان المنهج الذى ستسلكه الدراسة العلمية ، ينصب أساسا على تجميع الشعر العربى كله ، وفى سبيل هذا يتبع ما يأتى :

- وضع فهرس للمعانى التى طرقها الشعر العربى تكون مادته التى ستخضع للفحص : كل المجاميع الشعرية القديمة ودواوين أفراد الشعراء المتاحة على ساحة الوطن العربى كله - مع التركيز على شعراء مصر عند التعرض للأزمنة الحديثة .

على أن الوسيلة لوضع هذا الفهرس تكون باجراء مسح شامل لكافة دواوين الشعر العربي ومخطوطاته التي تضمها مختلف دور الكتب، والتي مازالت غيرمعروفة لدينا، الى جانب الدواوين غير المنشورة لشعراء عصر المماليك ومحمد علي وهي كثيرة .

– رصد وتحديد الأغراض العامة الكبرى التي قيل فيها الشعر . ثم فحص مادة الشعر في كل من هذه الأغراض على حدة، وذلك لتحديد المجالات الموضوعية التي طرقها الشعراء في اطار هذا الغرض . ثم يتدرج الفحص بعد ذلك لتحديد السمات المتكررة التي تتصل بكل مجال موضوعي فالنسيب مثلا غرض عام، اما رحيل المحبوبة (الظعن)، فموضوع، ولكن وصف البرق سمة متكررة .

فالغرض اذن واحد، وتتدرج تحته الموضوعات مهما تفاوتت، قلة أو كثرة . وبذلك يتكون بناء هرمي يشكل الغرض قمته، كما تكون السمات المتكررة قاعدته اما الموضوعات فتكون بمثابة الأضلاع التي تربط القمة بالقاعدة .

ولما كان الهدف الأخير من هذا التحليل هو حصر السمات المتكررة في الشعر العربي لذلك يمكن ان تصل عملية الاستقصاء الى ادق وأصغر وحدات السمات المتكررة، كالصور الجزئية والتشبيهات .

وقد يعبر مختلف الشعراء عن السمة المتكررة الواحدة بأشكال مختلفة، وهذا يجعل التحليل والفحص ينتهي الى رصد نماذج من الشعر لكل سمة متكررة يمثل صياغتها لدى الشعراء في مختلف الأزمنة، مع التقيد بالنسق التاريخي في هذا الرصد، ابرازا للتطور الذي حدث عبر هذه العصور .

ويقتضي الأمر بالنسبة للشعر في الأزمنة الحديثة – نظرا لغياب الأغراض العامة التقليدية فيه – اتباع منهج آخر في التحليل والفحص يتجه مباشرة الى تحديد الآفاق الموضوعية للشعر الحديث، ثم تحديد أفكار كل موضوع ورصد نماذجها في أشكالها ومختلف تنوعاتها .

ويلتئم من مجموع كل هذا عدد ضخم – لايمكن التكهن به الآن – من الأفكار التي شغل بها الشعر العربي في تاريخه الطويل، والتي تمثل خلاصة التجربة الشعرية العربية .

وتعتبر هذه الدراسة أمرا واجبا مهما اختلفت الآراء حول وسيلة تنفيذها، فان من شأن ما تنطوي عليه من رصد تحليلي لمعاني الشعر العربي ان يحقق اهدافا عديدة ، منها :

– اتاحة الفرصة أمام الباحثين في الشعر العربي على نحو أوسع وأيسر .

– تسهيل مهمة الدارسين لهذا الشعر على اجراء بحوثهم ودراساتهم على أسس غير تقليدية، ومن منظور الدراسات الأدبية الحديثة .

– التأريخ للفكر الذي عبر عنه الشعر في كل عصوره منذ بدايته .

– احياء الشعر العربي جميعه احياء تاما محققا، ليخرج الى الناس على الوجه المطلوب .

– تيسير اعادة طبع ونشر مانفد من دواوين الشعر العربي، مع تذييلها بفهارس للمعاني وفهارس معجمية للألفاظ .

التوصيات

نظرا لأهمية هذا المشروع، باعتباره رائدا وطموحا، وبرغم ما يحتاجه تنفيذه من وقت قد يمتد الى عدة سنوات، فان المجلس يوصي بأن تقوم الجهات – سواء كانت الجامعات على أساس أن هذه الدراسة تعتبر اكاديمية أو الهيئات المعنية الأخرى والتي سيوكل إليها تنفيذ هذا المشروع – بتنفيذ التوصيات الآتية :

* تشكيل فريق عمل من الباحثين (نحو ٢٠ باحثا) من وثيقي الارتباط بالشعر العربي للقيام بهذا العمل، وتشكيل لجنة أخرى من كبار الأساتذة المتخصصين لمتابعة أعمال هؤلاء الباحثين .

* أن يتم اخراج هذا العمل في مجلدات على التوالي .

* تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية كافة النفقات من أجور

ومكافآت وأعمال السكرتارية مقسمة على عدد سنوات التنفيذ ، ويقدرها المجلس بنحو ٣٠٠،٠٠٠ جنيه .

* استخدام الآلات الحاسبة الحديثة فى عمليات تسجيل ألفاظ الشعر وفهرسة معانيه على نحو ما استعملت فيه من حيث تحليل وفهرسة ألفاظ القرآن الكريم ، توفيرا للوقت والمال .

* بالنسبة للشعر الجديد : يوصى باصدار سلسلة من الكتب ، يعد كل منها فى نحو ١٠٠ صفحة من القطع المتوسط ، يتناول كل منها شاعرا من الشعراء المعاصرين ، غير الأحياء ، الذين لم يكتب عنهم كتابة كافية وأن يكون اصدار هذا الكتاب فى اطار منهج محدد يقوم على :

– مقدمة عامة للسلسلة تقع فى نحو صفحتين ، توضح أهدافها ومنهجها .

– التعريف بالشاعر من حيث : مولده ، نشأته ودراسته ، ثقافته ونشاطه الادبى فى غير ميدان الشعر ، نشاطه العملى ، أهم عاداته وهواياته ، اصدقائه ومعاصريه ممن عايشهم ، وماقد يكون بينه وبينهم من لقاءات أدبية ، سواء كان ذلك بأشخاصهم أو بأقلامهم ، وتاريخ وفاته .

– دراسة موجزة عن شعره ، مع بيان الشعر الذى عرف له ، منشورا كان أو مخطوطا ، وبيان ما قد يكون من مذهب أدبى يتبعه أو يبتكره أو يعد له ، وماله من منهج فى شعره .

– ميادين القول التى كتب فيها واستشفاف العوامل التى دعت الى ذلك .

– أسلوبه فى معالجة موضوعاته ، ومدى ابتكاراته الفكرية أو التصويرية أو التعبيرية ، ومنزلة شعره بين شعراء عصره ، ومنزلته العامة بين شعراء العربية .

– رأى النقاد الذين كتبوا عن شعره وتقييم نقدهم ، ومختارات مما كتب فى نعى الشاعر عقب وفاته .

– نماذج من شعره تمثل أغراضه الكبرى ، والخطوات التى لاتندرج تحت غرض من الأغراض الكبرى ولكنها تتميز بميزة أدبية تستحق الاشارة اليها ، وكذلك نماذج من خط الشاعر نفسه .

– ضبط ما يحتاج الى ضبط من ألفاظ النص مع الاقتصاد فى الضبط ، وشرح النصوص المعروضة فى الكتاب ، مع تقديم القصيدة او المقطوعة بمقدمة موجزة توضح فكرتها العامة ، وشرح الألفاظ العربية شرحا موجزا يوضح معناها اللغوى والايحائى ، ان كان فى اللفظ ايحاء يخرجه عن معناه اللغوى ، واذا كان فى النص تعبير متكامل غير مفهوم المعنى فيشرح فى عبارة أدبية موجزة .

– الخاتمة وتكون فى فقرة موجزة عن الشاعر وشعره .

– فهرس تفصيلى (غيرهجائى) .

* ان يكون اصدار كتب هذه السلسلة بصفة دورية وفى مواعيد منتظمة ومحددة ، على أن تتولى أجهزة الاعلام تقديم مقتطفات من هذه الأعمال فى لغة سليمة النطق خالية من اللحن ، وفى هذا المجال ينبغى العمل على مايأتى :

– ان تخصص أجهزة الاعلام مراقبين متخصصين يقرأ عليهم المذيعون والمذيعات والمحررون النصوص قبل اذاعتها ونشرها ، ليصححوا النطق واسماء الاعلام ومداومة تدريبهم على ذلك .

– تجهيز تسجيلات « كاسيت » بأصوات سائغة ومقبولة لنماذج من نصوص الشعر على مر العصور ، لتكون فى متناول الجماهير تستهدف – بجانب تذوق الشعر – تقويم اللسان وتصحيح اللغة العربية ونطق ألفاظها .

– أن تقوم دور الصحف بتخصيص مصححين أكفاء حتى لاتحدث اخطاء يتلقفها القراء .

* يراعى أن يكون لهذا المشروع جانبه الاقتصادى – بالاضافة الى جوانبه الثقافية والحضارية والقومية – بحيث تغطى عائداته جانبا مناسبا من التكاليف .

نشر الكتاب وتوزيعه

هذا التقرير امتداد لما تعرض له المجلس فى دورته السابقة عن : الكتاب المصرى ، باعتبار ان الكتاب - فى اطار أهميته القومية - موضوع له جوانبه الثقافية المتعددة ، وأوجهه التخصصية والفنية ، بالاضافة الى مايتصل به من أوضاع محلية خاصة ، وأبعاد وتطورات خارجية عامة .

وقد ركز المجلس فى هذا التقرير على جانب هام من جوانب موضوع الكتاب - هو : نشره وتوزيعه . فما يصادف الكتاب فى هذا المجال من المشكلات المتشعبة ، وما يواجهه من التطورات والظروف الجديدة يستحق - من منظور قومى - متابعة الدراسة لإعادة التقويم والتخطيط .

فبينما احتل الفكر والكتاب المصريان - منذ فجر القرن التاسع عشر - موقع الريادة فى العالم العربى واصبحا يمثلان جزءا لا يتجزأ من مكانة مصر التى قامت على اكتافها النهضة الحديثة فى كافة مجالات المعرفة من علوم وفنون وآداب ، سواء فى التاليف والترجمة أو فى إحياء التراث العربى وتحقيقه ، الا انه قد طرأت - فى السنوات الأخيرة - عوامل متعددة أثرت على مكانة الكتاب من حيث نشره وتوزيعه فى الداخل ، ومن حيث استقرار أسواقه فى العالم العربى وخارجه .

وتدور مشكلات نشر الكتاب المصرى وتوزيعه حول محورين :

الاول : يتعلق بنشره فى الداخل والظروف الاجتماعية والثقافية المؤثرة فيه والمهن المرتبطة بانتاجه وتوزيعه .

الثانى : يتعلق بما يعترض المشتغلين بصناعة الكتاب من معوقات توفيره وتسهيل مهمة انتقاله بين مختلف قنوات التوزيع من الناشر الى القارىء فى الداخل والخارج ، فى ظروف مناسبة وبأسعار معتدلة تحقيقا للنفع الثقافى والاجتماعى للقارىء ، وهو المستهدف فى المقام الاول ، وتحقيق الربح المناسب لكل من الموزع والناشر .

وفيما يلى أهم أسباب معوقات انتشار توزيع الكتاب المصرى فى الداخل والخارج :

اولا : معوقات انتشار الكتاب المصرى فى الداخل :

- انتشار الأمية بنوعيها ، الابجدية والثقافية ، وهى اخطر معوق امام وجود الكتاب والحد من انتشاره ، فمع ارتفاع نسبة الأمية الابجدية يضيع الجانب الأكبر من أثر الكلمة المكتوبة ، بينما تؤدى الأمية الثقافية الى ضعف هذه الكلمة كوسيلة من وسائل الاتصال الفكرى والحضارى .

- الارتفاع المستمر فى أسعار الكتب بالنسبة للموارد المالية المتاحة لمعظم القراء .

- صعوبات الانتاج ، وتتمثل فى ضعف إقبال كبار المؤلفين والمحققين على نشر انتاجهم لقلة العائد من ورائه ، وقلة عدد النسخ المطبوعة أو المبيعة ، وارتفاع قيمة الشرائح الضريبية ، وارتفاع اسعار الورق التى تضاعفت فى السنوات الخمس الأخيرة ، وتكاليف الجمع والطبع والتجليد والخامات اللازمة للانتاج ، وزيادة أجور العمال نتيجة للتضخم من ناحية ولهجرة اعداد كبيرة منهم الى الخارج من ناحية اخرى ، وارتفاع الرسوم الجمركية على ادوات وخامات الطباعة المستوردة ، وعدم وجود دعم مالى يساعد على تنشيط حركة نشر الكتب ، مما اضطر دور النشر الحكومية إلى طبع ونشر كتبها على أساس الانتاج الاقتصادى بعد أن كانت تعتبره منذ سنوات مضت خدمة عامة .

- هبوط المستوى الفنى للكتاب ، ويرجع الجانب الاكبر منه الى عدم اهتمام الناشرين بمستوى اخراج الكتاب - من حيث الطباعة والتجليد ونوع الورق حتى أصبح الكتاب المصرى بصورته الحالية فى مستوى يقل كثيرا عن غيره فى الخارج دوليا وعربيا .

- ندرة الدراسات المتخصصة فى مجال انتاج الكتاب وتوزيعه واهمال دور النشر ومؤسساته لجدوى هذه الدراسات والافادة منها ، والاكتفاء برأى وذوق المسئولين عن دور النشر وحدهم فى هذا المجال .

- عدم توافر الصفات المهنية المطلوبة فى معظم القائمين على تسويق الكتاب واعتمادهم فى الأغلب على الخبرة الخاصة دون استناد الى أساس من علم او فن ، بالاضافة الى قلة اجورهم والحوافز المشجعة لهم على مضاعفة التوزيع نظرا لانخفاض ربحية الكتاب .

- عدم الاهتمام بوسائل الترويج والاعلان عن الكتب الجديدة والتعريف بها سواء عن طريق الصحف اليومية لارتفاع اسعار الاعلانات فيها ، أو عن طريق النشرات وقوائم المطبوعات لارتفاع تكلفتها ، او لعدم وجود مجلات ثقافية متخصصة فى متابعة حركة التأليف والنشر . ويضاف إلى ذلك قلة ما تنشره الصحف والمجلات القائمة من تلقاء نفسها عن الكتب الجديدة والتعريف بها ، وندرة ما يعرض فى الاذاعة والتليفزيون من برامج خاصة بعالم الكتب مؤلفة أو مترجمة وعرضها على كبار النقاد وأصحاب الرأى .

- عدم وجود شبكة متوازنة لتوزيع الكتاب فى الداخل : فسوق الكتاب يتركز أساسا فى القاهرة والاسكندرية بل وفى بعض أحيائهما ، وفيما عدا ذلك لا توجد مكتبات أو أكشاك لتوزيع الكتب بصورة متوازنة بالنسبة لتوزيع القراء سواء على مستوى المحافظات والبلاد أو على مستوى الأحياء .

- الآثار المترتبة على قلة الإبداع الفردى المعبر عن روح الامة والعصر ، وعلى مستوى الانتاج المعروض كما ونوعا ، وما يعكسه ذلك كله على حركة التأليف والنشر من ناحية ، وعلى قبول وتلقى جمهور القراء لهذا الانتاج من ناحية أخرى .

ويتصل بهذا على سبيل المثال قلة انتاج كتب من أنواع ومستويات ثقافية معينة كالكتب الثقافية المتوسطة المستوى ، والكتب الخاصة بمرحلتى الطفولة والشباب .

كما يتصل بهذا ايضا ما تشير اليه احصاءات منظمة اليونسكو الدولية من وجود فجوة عميقة بين نسبة المنتج من الكتب المدرسية والمنتج من الكتب الثقافية الاخرى فى مصر اذ تبلغ نسبة المنتج من الكتب المدرسية الى اجمالى الانتاج العام من الكتب ٨٥ ٪ بينما تبلغ هذه النسبة ١٥ ٪ بالنسبة للكتب الثقافية الاخرى . وفى دول نامية اخرى تبلغ هاتان النسبتان ٧٥ ٪ ، ٢٥ ٪ على الترتيب ، بينما تنقلب النسبتان فى الدول المتقدمة فتبلغان ٢٥ ٪ ، ٧٥ ٪ على الترتيب .

- انتشار وسائل الاعلام المرئية والمسموعة واستحواذ ها على رغبات وأذواق الجماهير ، مما اثر على مكانة الكتاب وجاذبيته كمصدر ثقافى .

- النظرة الاجتماعية والعامة التى لا تولى مهنتى التأليف والترجمة حقهما من التقدير ويدل على ذلك ضآلة العائد المادى لهما ، وهو ما يفسر عزوف كبار الكتاب والمؤلفين والمترجمين عن نشر انتاجهم الفكرى والاعتماد عليه فى كسب معاشهم .

- قلة عدد المكتبات فى مصر إذ تبلغ نحو ١٤٠٠ مكتبة ، بما فيها دار الكتب بفروعها ومكتبات البلديات ، ومراكز الثقافة ، والمعاهد والكليات الجامعية والوزارات ومصالح الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ، ودور المعلمين والمدارس الثانوية بمختلف نوعياتها والمدارس الاعدادية ، ويتركز معظم هذه المكتبات فى عواصم المحافظات ، ورغم أهمية الدور الثقافى لهذه المكتبات الا أن غالبيتها لا يتوفر فيه المراجع الأساسية والدوريات العالمية الهامة .

ثانيا : معوقات توزيع الكتاب فى الخارج :

وتتميز المعوقات التى يعانى منها المشتغلون بصناعة الكتاب من حيث

انتقاله خلال قنوات التوزيع من الناشر الى القارىء فى الخارج فى ظروف مناسبة وبأسعار ملائمة فى مجموعتين :

الاولى : المعوقات الداخلية الناشئة عن مسببات محلية وأهمها :

– القيود النقدية التى تنص على ضرورة استرداد المصدر لقيمة الكتب المصدرة خلال فترة زمنية محددة ، وعدم السماح بتطبيق نظام المبادلات التجارية بالكتاب العربى لتشجيع الناشرين على اقتناء وتوزيع مايتم نشره فى البلاد الأخرى .

– المنافسة الشديدة بين الكتب المطبوعة فى مصر ومثيلتها المطبوعة فى لبنان وسوريا والعراق وسنغافورة وماليزيا وهى الدول التى تقدم مساعدات مالية لنشر الكتب بأثمان زهيدة كما تحدث بها بعض وقائع تزويد الكتاب المصرى .

– تشدد الهيئة العامة للكتاب فى الموافقة على التصدير وعدم السماح به إلا بعد الحصول على موافقة الرقابة من جهتين منفصلتين ، بالاضافة الى رقابة الازهر على الكتب الدينية المصدرة .

– تعقد الاجراءات الجمركية وطولها ، وتعدد الجهات التى تسمح بتصدير الكتاب باعتباره سلعة ، مما يترتب عليه اما تأخير تلبية الطلب عليه أو انصراف العملاء عن شرائه ولجوئهم الى مصادر تزويره فى الخارج ، وجدير بالذكر ان الكتاب يمر بتسعة عشر اجراء وتأشيرة ابتداء من تعبئته حتى السماح بتصديره .

– قصور الدعاية للكتاب المصرى فى الخارج ، وندرة الاشتراك فى المعارض الدولية وعدم توزيع النشرات وقوائم المطبوعات بصفة دورية ومنتظمة فى الخارج ، وهبوط مستوى اخراج الكتاب المصدر وارتفاع سعره ، وأثر كل ذلك فى الحيلولة دون فتح أسواق خارجية جديدة .

– انعدام البيع الشخصى لعدم وجود الموزعين المدربين وارتفاع تكلفة مندوبى التوزيع والبيع .

– سوء تعبئة الكتب عند شحنها لارتفاع تكاليفها واجور العاملين فيها .

الثانية : المعوقات الناشئة عن ظروف خارجية – وأهمها :

– الآثار السيئة لانتشار تزوير الكتاب المصرى فى بعض الدول الأسيوية والعربية ، على سوق الكتاب المصرى بالخارج نظرا لارتفاع مستوى اخراج النسخة المزورة وملاءمة سعرها من جهة ، ولعدم وجود اتفاقيات مع معظم هذه الدول لحماية حق المؤلف من جهة أخرى .

– اثر ارتفاع أجور الشحن بالبريد او الطائرة على نقل الكتاب الى اسواقه ، فالنولون الجوى بالنسبة للكتب المصدرة الى بعض الدول العربية يصل الى ٤٠ ٪ من تسعير الغلاف بينما يصل الى ١٢٠ ٪ من هذا السعر فى حالة تصديره الى بعض الدول الاوربية .

– تشدد البلاد العربية فى استخدام سلاح الرقابة على الكتب المصرية المستوردة مما يؤدى الى العدول عن استيراد بعضها ، ومرور وقت طويل لحين إجازة استيراد البعض الآخر مما يعرضه للتلف سواء فى المخازن او العبوات المودعة بالجمارك بالاضافة الى تعقد اجراءات استيراد الكتاب ، فى معظم الدول العربية .

التوصيات

وفى ضوء ما تقدم من حقائق حول نشر الكتاب وتوزيعه يوصى بما يأتى :

* الارتفاع بمستوى الكتاب من حيث الطباعة والخامات والاخراج مع مراعاة الا يؤثر ذلك فى رفع سعره .

* اتخاذ الوسائل لتخفيض سعر الكتاب اما بإعفاء كافة مستلزمات صناعته المستوردة من الضرائب الجمركية أو الحصول من الشركات العالمية المنتجة لها على امتياز تصنيعها محليا واستغلال الخامات المحلية المتاحة فى صناعة الورق ، وانشاء شركات مشتركة مع المنتجين العالميين لتوفير الورق الحساس (ورق البروميد) والأفلام وغيرها من المستلزمات وفاء باحتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض .

* انشاء شركات متخصصة فى توزيع الكتاب فى الداخل دون

الاعتماد على شركات توزيع الصحف .

* انشاء قنوات واسعة من مراكز التوزيع الخاصة للكتاب فى شكل أكشاك فى الجامعات والمدارس والمصانع والأندية الرياضية والاسواق والمحال التجارية التى تتعامل مع الجمهور .

* قيام الصحف والمجلات ووسائل الاعلام بالتعريف بالجديد فى عالم الكتب بصفة دورية ومنتظمة ، واعادة النظر فى سعر الاعلان عن الكتب بما يتمشى مع اقتصاديات الكتاب .

* انشاء أجهزة متخصصة لتدريب العاملين فى حقل الكتاب : فى أعمال وفنون الطباعة والتجليد والتسويق والتوزيع والبيع ، وان تقوم هذه الأجهزة بإجراء دراسات وبحوث تتعلق بتسويق الكتاب وتوزيعه وباقتصاديات السوق .

* تخليص الكتاب من القيود التى تعرقل تصديره ومنها الغاء العمل بالإقرار الجمركى وتبسيط الاجراءات الجمركية بالنسبة للكتاب استثناء من قاعدة تصدير السلع الأخرى ، وتقرير مبدأ المقايضة فى تبادل الكتب على المستوى التجارى بين الدول العربية ، والغاء الرقابة على الكتب المصدرة طالما اجيز توزيعها محليا ، الا فى حالة الضرورة القصوى .

* ضرورة ارسال نسخة من الكتاب الى الجهة المسئولة عن الرقابة فى الدول المزمع تصدير الكتاب اليها قبل وقت كاف من تصديره .

* انشاء شركة كبرى لها فروع فى كافة دول العالم الهامة والدول التى ينتشر فيها تزوير الكتاب المصرى ، ويمكن أن تكون هذه الشركة ذات رأس مال مشترك حتى يمكن توزيع الكتاب المصرى على المستوى العربى والدولى وخاصة المترجم منه الى اللغات الاجنبية مساهمة فى اثراء المكتبة العربية وخفض تكاليف انتاج وسعر الكتاب .

* عقد اتفاقيات مع كل من مجلس الطيران المدنى بالدول العربية لتخفيض أجور الشحن الجوى للكتب ، والاتحاد الدولى للنقل الجوى لنقل الكتب الى الدول الاوربية وكذلك مع الاتحاد الدولى للبريد ، والعمل على تخفيض تعريفة النولون البحرى بالنسبة للكتب التى تصدر بالبواخر .

* ربط الاتحادات المحلية العاملة فى مجال التأليف والترجمة والتحقيق والنشر بالاتحادات العالمية والعربية ، والانضمام الى الاتفاقيات العالمية لحقوق التأليف والترجمة ضمانا لحقوق المؤلفين المصريين فى العالم الخارجى ومنع تزوير مؤلفاتهم .

توصيات عامة :

والى جانب هذه التوصيات المباشرة تأتى مجموعة من التوصيات العامة تخلص فيما يلى :

* الأخذ بخطة قومية متكاملة لمحو الأمية ، ويمكن الرجوع الى الخطة التى وضعها المجلس القومى للتعليم فى هذا الشأن .

* تنفيذ خطة متكاملة لنشر المكتبات على المستوى القومى ، ويرجع فى هذا الشأن الى الخطة التى وضعها المجلس القومى للثقافة والمبينة فى التقرير التالى .

* ان يقوم جهاز الشباب والرياضة بدور ايجابى فى تزويد مراكز الشباب فى المحافظات والمدن والقرى ، ويبلغ عددها حاليا ٢١٠٠ مركز ، بمكتبات تضم كافة الكتب فى مختلف مجالات المعرفة .

* ان تضع وزارة الاسكان والتعمير فى اعتبارها عند تخطيط المدن والأحياء وخاصة فى المجتمعات والمدن الجديدة ، انشاء دور للكتب ومراكز ثقافية الى جانب ما تنشئه من مرافق عامة .

* حصر مخطوطات التراث العربى والاسلامى الموزعة بين المكتبات العامة والخاصة والتى تسربت الى الخارج والموجود منها فى العالم العربى وتسجيلها وتوثيقها ليتسنى اختيار ما يحقق منها ونشره بعد تيسيره .

* ترجمة الروائع العالمية فى مختلف مجالات المعرفة إلى العربية وترجمة الروائع العربية والتراث الى اللغات العالمية .

* إصدار موسوعات فى مختلف العلوم والفنون والآداب ، وإصدار دائرة معارف عربية على غرار دائرة المعارف البريطانية بالاضافة الى المعاجم المختلفة .

المكتبات العامة ومستقبلها

تلتقى المكتبة العامة بغالبية المواطنين من خلال خدمة عامة تقوم على إمداد المتعلمين فى المدينة أو القرية ، بالكتب والمطبوعات ووسائل نقل المعرفة على اختلاف مجالاتها . وهى تسهم عن هذا الطريق فى التكوين السياسى والثقافى لأفراد المجتمع وتمكنهم من تحمل مسئولياتهم كأفراد لهم أثر ايجابى فى شئون بلدهم ، كما تسهم أيضا فى تكوين ورعاية الوعى الثقافى والرأى العام .

وتعميم خدمات المكتبة العامة – بوصفها احدى نتائج الديمقراطية – فى مجال التعليم المستمر على مدى الحياة ، أمر له أهميته فى تلبية الاحتياجات التعليمية للكبار والصغار ، وفى جعل العمل التعليمى المدرسى فى خدمة تطوير الذوق القرائى للأطفال والشباب ، وتعليمهم كيفية استخدام الكتاب واحترامه باعتباره أهم مصادر المعرفة .

وتعتبر المكتبات العامة البديل الطبيعى لضعف قدرة المواطن المصرى على شراء الكتاب والتعويض الطبيعى لصناعة النشر ، نظرا لانخفاض معدل التوزيع الا أن قلة عددها ووجود معظمها فى عواصم المحافظات أدى الى صعوبة حصول كثير من المواطنين على الكتب والخدمة المكتبية .

وفيما يلى بيان بتوزيع المكتبات – وكلها تابعة للهيئة المصرية العامة للكتاب وقطاع دار الكتب والوثائق – على المحافظات وحجم ما تخدمه كل منها من السكان .

أولا : القاهرة :

وتضم ٢٢ مكتبة فرعية تحقق خدمة مكتبية بمعدل مكتبة لكل ٣٤٣٤٠٩ نسمة وهى تغطى أقسام القاهرة عدا : الدرب الأحمر ، عابدين ، الازبكية ، باب الشعرية ، المطرية ، مدينة نصر ، المعادى ، الساحل ، روض الفرج ، الجمالية .

ثانيا : الوجه البحرى :

ويضم ٧٠ مكتبة عامة أنشئت بالتعاون مع هيئة الكتاب والهيئات المحلية ، وتحظى محافظات الشرقية والدقهلية والبحيرة بأعلى نسبة اذ يوجد بكل منها ١٠ مكتبات . وهى موزعة على النحو التالى :

المحافظة	عدد المكتبات	معدل الخدمة
الاسكندرية	٣	٨١٤٣٣٣ نسمة
القليوبية	٨	٢٢٣٥٠٠٠ نسمة
الشرقية	١٠	٢٧٨٠٠ نسمة
الغربية	٨	٢٢٣٥٠٠ نسمة
الدقهلية	١٠	٢٩٠٢٠٠ نسمة
المنوفية	٧	٢٥٩٢٨٦ نسمة
كفر الشيخ	٨	٢١٣١٤٣ نسمة
البحيرة	١٠	٢٦٧٩٠٠ نسمة
دمياط	٤	١٤٨٠٠٠ نسمة
بور سعيد	١	٢٧٥٠٠٠ نسمة
السويس	١	٢٠٨٠٠٠ نسمة
الاسماعيلية	١	٣٨٩٠٠٠ نسمة

ثالثا : الوجه القبلى :

وبه ٥٨ مكتبة عامة تحظى محافظة سوهاج بأعلى نصيب منها حيث تضم ١١ مكتبة . ومكتبات الوجه القبلى موزعة على النحو التالى :

المحافظة	عدد المكتبات	معدل الخدمة
الجيزة	٥	٥١٥٨٠٠ نسمة
الفيوم	٤	٣٠٥٢٥٠ نسمة
المنيا	٩	٢٤٤٤٤٤ نسمة
اسيوط	١٠	١٨٦٠٠٠ نسمة
بنى سويف	٧	١٦٨٨٥٧ نسمة
سوهاج	١١	١٨٦٠٩١ نسمة
قنـــا	٨	٢٢٥٦٢٥ نسمة
اسوان	٤	١٧١٢٥٠ نسمة

رابعا : محافظات الحدود :

وتضم ٨ مكتبات موزعة كالآتى :

المحافظة	عدد المكتبات	معدل الخدمة
الوادى الجديد	٢	٤٥٥٠٠ نسمة
مرسى مطروح	٣	٤٢٠٠٠ نسمة
البحر الاحمر	٣	٢٠٠٠٠ نسمة

وتخلو محافظتا سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية من الخدمة المكتبية.

ويتضح من هذا التوزيع عدم وجود تخطيط لانشاء المكتبات العامة .

مكتبات الأطفال العامة :

يمكن القول بأنه لا يكاد يكون لهذه المكتبات المتخصصة وجود فى مصر ، ويندر ان تخصص المكتبات العامة الموجودة احدى قاعاتها للأطفال ، فى الوقت الذى تتنافس فيه الدول الأوربية والأمريكية والأسيوية - وخاصة الصين - على اقامة مكتبات خاصة للأطفال للقراءة والاستعارة ، وتتفاخر كل مدينة فيها بمقدار ما تنفقه من مال على شراء كتب الأطفال وماتضمه من مطبوعات بجانب تنافسها حول عدد المترددين عليها والمستفيدين منها .

أهداف الخدمة المكتبية :

وتتوفر الخدمة المكتبية على تحقيق هدفين أساسيين هما :

أولا : الإمداد :

ويتلخص فى تزويد المكتبة روادها بالكتب التى تصلح لاستعمالهم وتناسب مستوياتهم ويتطلب ذلك معرفة كاملة بالاحتياجات العقلية للقراء واختيار انسب الكتب لإمدادها .

ويستند الإمداد الى مبدأين هما :

- الشمول : وهو ان تكون محتويات المكتبة مناسبة لتلبية احتياجات جميع القراء وأن ينتفع بخدماتها أفراد الشعب .

- الحياد : وهو أن تقدم خدماتها للقراء على اختلاف مستوياتهم وانتماءاتهم الفكرية وآرائهم ، وأن يجد انتاجهم الفكرى مكانا له بين جدرانها اذ ليس من وظيفتها أن تكون قيمة على الأفكار .

ثانيا : التوجيه :

ويقوم على مشاركة المكتبة العامة فى حياة المجتمع الذى تخدمه من خلال برامج العلاقات العامة التى تنظمها للمساهمة فى النشاط الفكرى والاجتماعى للبيئة مستهدفة إحداث الاثر الاصلاحى ، حيث ينطوى الإنجاز الكامل لرسالتها ، على الدعوة والارشاد والتعليم .

فالدعوة محاولة كسب الجماهير لحث السلطات المختصة على مساندة المكتبة أدبيا وماديا فى مطالبها واحتياجاتها ومشروعاتها .

والارشاد يقوم على مساعدة القارىء على التنقل بين مصادر المعرفة عن طريق المرشدين للفهارس والقراءة الموجهة واخصائيى المراجع .

والتعليم يتم من خلال تنظيم البرامج التعليمية للكبار على يد المكتبيين

أنفسهم أو الاخصائيين فى تعليم الكبار وقيادة الجماعات .

التوسع فى نشر المكتبات العامة :

ان الحكم على المكتبات العامة الموجودة حاليا فى مصر ، على ضوء أهداف الخدمة المكتبية السليمة ، سالفة الذكر ، يوضح أنها بعيدة عن تحقيق هذه الأهداف .

لذلك ينبغى ، قبل البدء فى التخطيط للخدمة المكتبية الشاملة ، الايمان بالفلسفة الاجتماعية للمكتبة العامة ، ومن ثم يمكن الشروع فى وضع التخطيط السليم الذى يحقق أقصى ما يمكن تحقيقه من رسالة المكتبة العامة فى حدود الموارد المالية المخصصة لها ، وأن تحل كل ما يواجه التوسع المنشود من مشكلات .

وأهم هذه المشكلات ما يأتى :

- عدم اهتمام الجماهير بدرجة كافية بالمكتبة .
- عدم كفاية الموارد المالية ، سواء كانت حكومية أو غير حكومية .
- عدم توافر الأعداد الكافية من المكتبيين المتخصصين .
- ارتفاع نسبة الأمية .
- نقص الانتاج الفكرى الصالح للأطفال ومن محيت أميتهم .
- تمسك بعض المكتبيين بالنظرة القديمة للأنظمة المكتبية ، وقد تكون غير صالحة فى بعض الأحوال .

وليس معنى هذا الاستسلام للواقع أو للعوائق التى يجب التغلب عليها وحلها ، فلابد للمكتبة أن تكون أداة مرنة تتشكل بظروف البيئة التى تعمل لخدمتها ، مع ضرورة التطوير للسياسة العامة للمكتبات ، والاجراءات التى يجب أن تكون بدورها مرنة وملائمة لظروف البيئة على ضوء الأهداف العامة للمكتبة .

ولتيسير قيام المكتبة بواجبها كمركز قيادة فكرية أو اجتماعية ، يجب البدء بدراسة مفصلة لظروف البيئة فى كل مدينة أو مركز أوقرية يزمع انشاء مكتبة عامة بها ، ترمى الى جمع المعلومات عن العوامل ذات الصلة المباشرة بالخدمة المكتبية والظروف التعليمية والاجتماعية والموارد المالية .

والحقائق التى تكشف عنها هذه الدراسات والاحصاءات تؤدى الى الحكم على أن المشروع ، طبقا لظروف البيئة المحلية ، يمكن تنفيذه ، كما تيسر تخطيط اتجاهات التوسع داخل المنطقة وتحديد أنواع الخدمات المكتبية الكفيلة باستخلاص أطيب النتائج فى حدود قابلية السكان للانتفاع بهـا والأمـوال المخصصة للمشـروع فى مراحله المختلفة .

ومن أهم العوامل التى تساعد على التوسع فى المكتبات والخدمة المكتبية ما يلى :

أولا : دراسة البيئة :

وترمى الى جمع المعلومات عن العوامل ذات الصلة المباشرة بالخدمة المكتبية ، وأهمها وجود المكتبات وعددها وأنواعها وكفايتها والظروف التعليمية والاجتماعية والتراث الثقافى المحلى ، ومن ثم يمكن استخدامها فى اختيار أنسب بيئة لبدء التوسع المنشود فى المكتبات . وتفصيل ذلك فيما يلى :

- الظروف التعليمية : من حيث مستويات التعليم ووسائله وتاريخ تطور المدارس والمؤسسات التعليمية فى المنطقة ، ونسبة من يجيدون القراءة والكتابة ، ومنها يمكن استقراء مطالب القراء ومستويات الكتب التى يريدونها .

- الظروف الاجتماعية : دراسة الظروف الاجتماعية ذات الصلة المباشرة فى تعميم الخدمة المكتبية ، وتحديد مداها ومن أهمها : النضج الثقافى لجيل الآباء وتقبلهم للمطالعات المنزلية مما يساعد على تقدير الاستعارات الخارجية ، وطول وقت القراءة والراحة ومدى استغلاله فى التسلية أو اللهو واشباع الهوايات وكثافة السكان ومدى انتشارهم فى المناطق البعيدة عن المدن ومقدار ما يجمع بينهم من تراث ثقافى محلى ومدى تأثير التراث الشعبى فى تكوين نفسياتهم .

- الموارد المالية : الاهتمام بالمقدرة المالية للمنطقة ، ومدى إمكان

مساهمتها فى انشاء وصيانة وتوسيع نطاق الخدمة المكتبية بها ، حتى يكون هناك تعاون بين الحكومة والمحليات .

والدراسة الشاملة للامكانات المالية للمنطقة تحول دون تقديم مشروعات تتصف بطابع الاسراف ، فكل ما يراد فى بادىء الأمر هو خدمة صغيرة وفعالة وناجحة يمكن العمل فيما بعد على نموها وتطورها وزيادة التكاليف اللازمة لها ، ويجب الاشارة الى أن المبانى الفخمة وان كانت من مستلزمات الخدمة المكتبية السليمة الا انها ليست أهمها ، بل الأهم هو تدبير المال اللازم لشراء الكتب .

ثانيا : الاجراءات التشريعية :

لابد للمكتبة ، لكى تؤدى رسالتها فى خدمة الجميع ان تعتمد فى انشائها وصيانتها وتنميتها على سلطة القانون ، خاصة وان مواردها المالية تستند كلها أو بعضها الى الميزانية العامة للدولة .

طرق توزيع الوحدات المكتبية فى مشروعات التوسع المكتبى :

نظرا لعدم وجود خطة للخدمة المكتبية والتوسع فيها على نطاق الدولة ، يجدر الاشارة الى خطة الخدمات الخاصة برعاية الصحة العامة ، إذ على غرارها يمكن اقتباس خطة تقديم الخدمات المكتبية والتوسع فيها ، فجميع أنظمة الخدمات فى الدولة تقوم على تقديم خدمات ذات مستويات متدرجة ، ومن خلال أخصائيين ذوى كفايات متدرجة ونظام الرعاية الصحية يقدم خدماته من خلال منشآت يكفل لها تنظيمها الترابط والتدرج من مكتب الصحة ، فالمستشفى المحلى الصغير ، فمستشفى المنطقة ، ثم فى النهاية المستشفى الرئيسى ، وجمع هذه المنشآت يربط بينها برنامج للتدريب العملى المتواصل وفقا للتخصصات المختلفة لمتابعة أحدث التطورات فى مجالات البحث الطبى ، وتحتل المكان الصحيح فى سلسلة صاعدة من المستويات المتتابعة ، وفى كل من هذه المستويات يعمل أخصائيون تتفاوت مستوياتهم من حيث القدرة على الرعاية الصحية .

ويمكن الاستفادة من هذه التنظيمات فى خطة نشر المكتبات بحيث تقوم الخدمة على مستويات متدرجة صعودا من محطة الكتب لتخدم المكتبات المتنقلة الى المناطق النائية فالمكتبة الفرعية فمكتبة الاقليم وأخيرا المكتبة المركزية للمنطقة .

ويتوقف تحقيق مستويات أعلى فى الخدمة المكتبية على ترابط الوحدات المكتبية وتعاونها ، ولا يعنى تحقيق مستويات أعلى فى الادارة المكتبية المركزية فى المنطقة الغاء المكتبات العامة الصغيرة ، بل ان مركزية الادارة - بالنسبة للشراء والإعداد والتسجيل والتجليد .. الخ - تعطى الفرصة للمشتغلين فى المكتبات العامة الصغيرة لتركيز اهتمامهم وجهدهم فى الخدمات المباشرة للقراء .

كما ان المكتبة المركزية - وقد تيسرت لها سبل الأداء السليم من مال وكتب وأخصائيين - سوف تقدم خدمة أشمل للمنتفعين وتكون ذات أثر أقوى فى مجتمعها . وهذه القوة لن تقتصر على المكتبة المركزية بل ان المكتبات العامة بجميع مستوياتها سوف تصبح أقوى لاعتمادها على موارد ضخمة تضعها المكتبة المركزية تحت تصرف كل من يطلبها من المكتبات الفرعية .

ويستند أى مشروع لتخطيط التوسع فى المكتبات العامة الى انشاء شبكة متماسكة من المكتبات العامة المتباعدة نسبيا فى كل محافظة ، وتستند هذه الشبكة كلها الى خدمة مركزية قوية تغطى منطقتها بخدمات كافية تصل الى جميع سكانها .

ويجب التنويه الى أنه لايوجد خطة مثلى أو خطة نموذجية لطريقة توزيع الخدمة المكتبية ، ويجب على المكتبيين أن يجربوا بشىء من المرونة عددا من الخطط للوصول الى أحسن السبل التى تتفق مع ظروف كل منطقة فى اطار هذه الخطة .

مكتبات العلماء :

تعتبر مكتبات العلماء من المعالم الحضارية لكل بلد من بلاد العالم ، فأصحابها لايضنون بجهد أو مال فى سبيل انتقاء كتبها ، ويبذلون أقصى جهودهم فى اختيار أمهات الكتب ، ولهذا يصعب عليهم التفريط فى أى كتاب يصل اليهم ، وهى لهذا تعد مكتبات متكاملة تبرز شخصية صاحبها ، ومن خلالها يمكن التعرف على كثير من جوانب حياته وأفكاره باعتبارها مرجعا لما قام به من عمل وما أداه من دور ، وفى استطاعة الباحثين ان يرجعوا اليها لاستكمال مابدأ من ابحاث ودراسات ، كما ان بعض الكتب عليها تعليقات لصاحبها ، تكشف عن الكثير من الأمور التى تأثر بها ، وتضم بعض هذه المكتبات كتبا نادرة ومخطوطات فريدة ، ومن ثم فان التفريط فى هذه المكتبات يعد تقصيرا ينبغى الحيلولة دونه بالعمل على اقتنائها لصالح الأجيال المقبلة .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم وما دار فى المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :

أولا : توصيات بمقترحات ذات عائد سريع فى حدود الامكانات المتاحة :

* النظر فى اعادة الاستقلال لدار الكتب ، بحيث تكون لها ادارتها وميزانيتها المستقلة ، وذلك على ضوء ما أسفرت عنه تجربة دمجها فى الهيئة العامة للكتاب ، وباعتبار مهمة الدار الأساسية هى التفرغ للخدمة المكتبية ، دون أية أعباء فرعية أخرى .

* مضاعفة عدد المقبولين فى تخصص المكتبات بالجامعات ، لمواجهة الاحتياجات الفعلية الماثلة وخطط التوسع المستقبلة ، وحاجة الدول العربية والصديقة ، من هذا النوع من التخصص .

* إدراج دراسات المكتبات ضمن المقررات الدراسية بمعاهد المعلمين والمعلمات ، كجزء من خطة الدراسة ، وانشاء شعبة بها لهذا التخصص ، وذلك لتخريج مساعدى أمناء المكتبات .

* تهيئة قصور الثقافة (نحو ٣٠٠ قصر) للقيام بدور فعال فى مجال الخدمة المكتبية ، وذلك بتحويل مكتباتها الى مكتبات عامة .

* أن تقوم الجامعات بتدعيم مكتباتها الرئيسية ومكتبات كلياتها ، وتزويدها بالكتب والمراجع والدوريات .

* أن تخصص وزارة الأوقاف أماكن فى المساجد لتقديم الخدمة المكتبية .

ثانيا : توصيات فى مجالات مختلفة :

* تطوير الأساليب الفنية للخدمة المكتبية طبقا لأحدث النظم ، لتيسير الافادة من المادة المكتبية فى أسرع وقت وأقل جهد ، وتنظيم البعثات الخارجية لاكتساب الخبرات العلمية والعملية فى هذا المجال .

* قيام المحافظات بتوفير اماكن لانشاء المكتبات العامة ، وعلى الأخص ضمن تخطيط المدن والأحياء الجديدة والقرى النموذجية التابعة لها .

* التزام جهاز الشباب والرياضة بانشاء مكتبة عامة لجميع مراكز الشباب ، أو تقديم المكان المناسب لاقامة المكتبات .

* التزام ادارات الحكومة والشركات والهيئات العامة والبنوك وأماكن التجمعات العمالية فى المصانع باعتماد الميزانيات الكافية لانشاء المكتبات العامة التى تقدم الخدمة المكتبية للعاملين فيها .

* ان تخصص الهيئة المصرية العامة للكتاب عددا من النسخ بعدد المكتبات العامة الموجودة من كل كتاب يصدر عنها ، أو من أرصدة مخازنها بسعر التكلفة ، لتزويد التوسعات الجديدة للمكتبات .

* الاهتمام بشراء مكتبات العلماء - باعتبارها ثروة قومية - حفاظا عليها وحرصا على عدم تسربها الى الخارج عن طريق البيع .

مستقبل النقد الأدبى في مصر

بحث المجلس فى دورته الثالثة موضوع النقد الأدبى وأثره فى إثراء الحياة الأدبية . وتناولت دراسته عرضا لمراحل تطور النقد فى الأدب العربى حتى العصر الحديث مع اشارة ختامية الى ماشهدته مصر - منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر - من قيام حركتين من أكبر حركات النقد الأدبى ، هما : حركة البعث وحركة التجديد ، وما مرت به حركة التجديد من تحولات ، حتى أوشكت أن تتحول الى مدارس نقدية متميزة .

وقد تابع المجلس فى دورته الحالية دراسة هذا الموضوع ، من خلال رؤية شاملة لواقع النقد الأدبى فى مصر . ويتلخص ما توصلت اليه الدراسة فى الآتى :

أسهمت عوامل كثيرة فى دعم حركة النقد الأدبى وتجديدها فى مصر ، فى الفترة المعاصرة ، وتتمثل أهم هذه العوامل فى : جهود مجموعة الأدباء الرواد ، ودور الأزهر والجامعة ممثلا فى الأساتذة وبحوثهم ودراساتهم ، ونشاط الصحافة والمجلات الأدبية ، كل ذلك فى اطار مناسب من حرية الرأى سمح بكثرة وافرة من الندوات والصالونات الأدبية ، الى جانب ما سمى بالمعارك التى كانت نقدية فى المقام الأول .

جهود الرواد : وقد تنوعت تبعا لتنوع ثقافتهم واتجاهاتهم ، وأهمها :

- القيام بمحاولات تجديدية جادة فى مجال النقد تضمنت نقل آراء مشاهير النقاد الغربيين فى النقد ، وتوضيح أثرهم فى تجديد الفكر النقدى ، ودعوتهم الى المنهجية .
- عرض مذاهب النقد المختلفة ، من كلاسيكية الى رومانتيكية ، الى غيرهما .
- ترجمة بعض الكتب الخاصة بالنقد الأدبى ومبادئه .
- اصطفاء منهج تجديدى على أساس مما قرأوه فى الفكر النقدى الغربى على اتساعه وشموله .
- تقديم النقد العربى على أساس علمى ، على ضوء التجديدات المنهجية بضوابطها وتنظيرها وفهرستها .

دور الأزهر والجامعات : ويتمثل فى آراء وبحوث ودراسات الأساتذة - إلى جانب رسائل الطلاب - والتى كانت تغذى الحركة النقدية بشتى الاتجاهات .

نشاط الصحافة : كان لكل مجلة أو صحيفة ناقدها ، فاذا ظهر عمل أدبى تلقته الصحافة بالنقد ، فى أساليب وصور مختلفة : لغوية ، وأدبية ، وتاريخية ، وغيرها ، وشجع هذه الحركة وجود رؤساء تحرير اشتهروا بابداعهم الأدبى المتميز .

كل ذلك بجانب المجلات المتخصصة فى الأدب والنقد ، والتى كانت تزخر بالجديد والجاد فى هذه المجالات ، وتمهد الطريق ، وتعد الأقلام الجديدة .

حرية الرأى : وكان من آثارها فى مجال النقد والأدب ، ان كثرت الندوات والصالونات الأدبية ، التى يعرض فيها الأدباء انتاجهم ، ثم يتناوله المختصون بالنقد .

كما انتشر ما يسمى « بالمعارك الأدبية » التى كانت نقدية فى المقام الأول ، حيث تصاولت الآراء والأفكار ، وتصارع القديم والجديد ، وقد

ساعدت هذه المعارك على تحديد الاتجاهات النقدية والأدبية عند الاختيار .

ومن خلال هذه النشاطات تلاقى الفكر النقدى الغربى مع الفكر النقدى العربى ، وتفاعلا ليبعثا مناخا ادبيا أفضل ، يتآزر فيه التراث مع التيار الغربى فى وثوق وتمكن امام طلائع الابداع والخلق فى ميادين الأدب .

وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأت مرحلة جديدة اتسمت بامتداد اهتمام الدولة ورعايتها وتوجيهها الى مختلف مجالات القول والكلمة ، حتى أصبحت جميعها ، تدريجيا ، ضمن الأجهزة الرسمية .

ويمكن عرض أهم ملامح انجازات هذه الفترة فيما يأتى :

– ظهرت محاولات قوية لتقريب الثقافة الى الشعب عن طريق :

• دعم الكتاب ، ليكون فى متناول أصحاب أدنى الدخول .

• انشاء عدد من سلاسل الكتب فى مختلف فروع الثقافة .

– تقديم التراث فى طبعات متعددة ، منها طبعات ميسرة وزهيدة الثمن .

– كما نشطت حركة الترجمة ، فترجمت الأعمال النقدية والأدبية لشوامخ الغرب .

– انشاء المجلات المتخصصة فى الفكر والأدب والنقد .

– زيادة رقعة الأدب والنقد فى أجهزة الاعلام عامة ، والاذاعة خاصة .

– ازدهار الأجناس الأدبية كالقصة والمسرحية والرواية والمقال .

ورغم أن الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية ، وظروف الحروب المتتابعة ، حتى حدوث ملابسات هزيمة ١٩٦٧ ، قد تركت بعض الآثار السلبية على الحياة الثقافية بوجه عام ، إلا أن هذه المعاناة نفسها ، قد ساهمت بتفاعلاتها فى صهر وتجديد روح الشعب المصرى ، وأثمرت مناخ الحرية السائد الآن فى التفكير والتعبير ، مما يبشر بانطلاقة نحو اذكاء حركة البعث ، وانماء حركة التجديد ، وتأصيل التيارات والاتجاهات ، لبناء ناقد الأدب والفن والفكر ، الملتزم بمنهجه الفنى والموضوعى .

مما يستلزم مواجهة ما تبقى من سلبيات فى هذا المجال ، نورد بعضها فيما يلى :

– انحسار دور التعليم بوجه عام فى مجال اللغة والأدب ، بسبب عوامل كثيرة من أهمها :

• عدم تجويد العملية التعليمية ، بالنسبة الى اللغة العربية بصفة خاصة فى مرحلة التعليم الأساسى .

• ما تركه نظام التشعيب والتنسيق فى بعض جوانبهما من آثار دفعت فى كثير من الأحيان بضعاف الطلاب ليتخصصوا – طبقا لشعبهم أو مجموعهم – فى اللغة العربية على غير رغبة أو استعداد ، مما انتج جيلا غيرمقبل على اللغة والأدب . بينما زاد الاقبال على المدارس الأجنبية – من بعض الفئات – لتعلم اللغات فى مستوى رفيع ، دون الاهتمام باللغة العربية ورفع دروسها الى هذا المستوى .

– تقلص دور الإعلام فى مجال الأدب والنقد وندرة أحاديث النقاد من الاذاعتين المسموعة والمرئية ، وان برزت اتجاهات نقدية ، لاترتبط بالأصول والقواعد الفنية كما اختفت المجلات الأدبية المتخصصة ، ولم تعد الصحف والمجلات العامة تفسح صدرها للأدب ونقده بالقدر المناسب .

– تأثر النقاد بتنازع الاتجاهات حتى فى المذهب النقدى الواحد ، فالذين طبقوا المذاهب الغربية ، تمسك كل منهم بما درسه فى الخارج ، دون التفات الى المناهج الأصيلة فى التراث العربى ، ومن ثم لم تستطع مدرسة النقد التراثى أن تجد لها موقعا ، وذلك لعدم اهتمامها بالنقد الغربى ، أو الاطلاع على أصوله .

التوصيات

وبناء على ماسبق ، وما دار حوله من مناقشات ، وعلى ضوء توصيات المجلس فى دورته الثالثة بشأن « النقد الأدبى وأثره فى اثراء الحياة الأدبية » - يوصى بما يأتى :

* التأكيد على تنفيذ توصيات المجلس فى دورته الثالثة ، وخاصة بالنسبة لما يأتى :

• رعاية وتشجيع البحث الأكاديمى فى مجال النقد ، ومراجعة مناهجه فى اقسام اللغة العربية من أساتذة متخصصين ، اذ ان هذه الأقسام هى المعنية بنقد الأدب العربى الحديث وأصوله وقوالبه .

• اهتمام الاتحادات الفنية والأدبية والجامعات بعقد ندوات للنقد الأدبى والفنى بصفة دورية ، وذلك لملاحقة الانتاج الأدبى والفنى بالنقد والتوجيه .

• التوصية لدى المجلس الأعلى للصحافة ولدى الصحف القومية الكبرى ، باصدار ملاحق أدبية وفنية ، تواكب وتتابع الحركتين النقديتين العالمية والمحلية وتتناولهما بالتحليل .

فى مجال المناهج النقدية :

* العناية بالنقد التراثى المنهجى ، ليكون ركيزة للانبعاث نحو المعاصرة ، ويقتضى هذا :

- الاهتمام بمصادر النقد العربى على النحو الآتى :

• اعادة تحقيق وطبع كتب التراث المعنية بدراسة النقد والأدب ، على ان يقدم لها بدراسة مطولة ،كمقدمة او مدخل ، يكلف بها متخصصون فى كل ما يتناوله الكتاب من فروع وموضوعات .

• تحديد المصطلحات النقدية فى كل كتاب ، وتسميتها تسمية معاصرة تتقبلها الأجيال الجديدة ، مع مواكبتها لمثيلاتها فى الحضارة العالمية المعاصرة .

* الاهتمام بالمذاهب النقدية الغربية ، لتكوين ركيزة للنقد المقارن

ويقتضى هذا :

- تيسير التعرف على مصادر النقد الأدبى العالمية وذلك على النحو الآتى :

• وضع تخطيط لترجمة أصول النقد العالمى فى العصور القديمة والوسيطة والحديثة ، على أن يشكل لذلك فريق عمل من أساتذة الجامعات وكبار المترجمين المتخصصين .

وتقديم هذه الترجمات للأجيال الجديدة ، مع مقدمات وافية عن الكتاب المترجم ومؤلفه .

فى مجال الاعلام والنشر :

* إعداد خطة لتنمية الذوق الأدبى ، يكون من بين اهتماماتها نشر النماذج الأصيلة المختارة ، من الشعر ومختلف الأجناس الأدبية . وفى هذا الاتجاه ينبغى التأكيد على ما أوصى به المجلس فى دوراته السابقة بشأن ما يأتى :

- دعم الكتاب الأدبى والثقافى ، وتقديم طبعات بأسعار فى متناول القارىء العادى .

- الاهتمام بتقديم طبعة شعبية مخفضة ، من أمهات كتب التراث .

- انشاء مكتبات متنقلة أو عامة فى القرى والتجمعات السكانية .

- إفراد برامج يومية فى الاذاعة والتليفزيون فى مجال الابداع الأدبى .

• مع مراعاة الالتزام بمجالات التخصص فى النقد الأدبى ، عند تقديم برامجه .

- الاهتمام بعودة الحديث النقدى الأدبى اليومى ، على خريطة الاذاعة ، من كبار المتخصصين فى مجال الأدب والنقد ، قديما وحديثا .

* اهتمام الحركة النقدية بظاهرة الأدب الاذاعى الذى استحدثته الوسائل الاليكترونية الجديدة ، للنشر عن طريق الاذاعة والتليفزيون .

في مجال التعليم :

* تركيز الاهتمام على تجويد العملية التعليمية وبصفة خاصة اللغة العربية فى مرحلة التعليم الأساسى .

* زيادة العناية باللغة العربية باعتبارها اللغة القومية ، وذلك على النحو الآتى :

– العناية بمناهج اللغة العربية ، ومايدرس منها ، فى التعليم العام وفى الجامعات كيفا وكما ، بحيث يمكن تكوين كيان أدبى نوقى للدارس ، على أساس من الاصالة والمعاصرة .

– النظر فى إمكان انشاء شعبة خاصة ، أو مدارس خاصة ، للغة العربية .

– زيادة العناية بالقرآن الكريم فى مختلف مراحل التعليم ، على أن تتعاون لتحقيق هذا الغرض جميع الأجهزة المعنية فى : الأزهر ووزارة الأوقاف ووزارة التعليم .

* الاهتمام بمدرس اللغة العربية فى كل مراحل التعليم ، مع إعداد دورات تدريبية لتنمية قدراته وتزويده بكل جديد معاصر .

– والنظر فى اجتذاب الطلبة الممتازين للالتحاق بأقسام اللغات العربية فى الجامعات ، عن طريق تقديم الحوافز المادية لهم .

* تضييق شقة الخلاف بين مناهج اللغة والأدب ، فى الكليات التى تخرج مدرسى اللغة العربية والعمل على ايجاد نوع من التنسيق والتكامل بين مناهجها .

* التأكيد على أهمية دور المجمع اللغوى والازهر الشريف ، فى صيانة وتحديث اللغة العربية .

كتب الأطفال

تعتبر الثقافة من الأسس الرئيسية التى يعتمد عليها فى بناء الانسان ، ولا شك ان الثقافة تبدأ بالطفل فهو اللبنة الأولى فى بناء الأمة ، وقد حان الوقت لقيام مؤسسات كبرى رسمية وغير رسمية تختص بالعناية بالطفل فى جميع مراحل حياته ، وتثقيفه عقليا ونفسيا ، مع الأخذ فى الاعتبار أن تنشئة الطفل والعناية به على الوجه الأكمل يتطلب أما مثقفه واعية ، وأبا مدركا مثقفا ، وعناية أكبر بالطفل تبذلها الدولة .

ومن هنا فان مهمة تربية الطفل ونشر الكتب التى تلبى احتياجاته ، تستدعى تضافر جميع التخصصات والخبرات سواء على مستوى الهيئات أو الأفراد بهدف وضع سياسة تربوية متكاملة ، وذلك من منطق أن العناية بالطفولة تعتبر من المعايير الرئيسية لقياس التقدم الحضارى ، ومن مظاهر هذه العناية زيادة الاهتمام بأدب الأطفال بصفة عامة ، وبكتب الأطفال بصفة خاصة ، لما لذلك من دور فعال فى بناء شخصيتهم .

نشر كتب الأطفال :

وقد بدأ الاهتمام بكتابة أدب خاص للأطفال – على المستوى العالمى – منذ حوالى قرنين من الزمان ، اذ ظهر هذا الاتجاه فى فرنسا

فى اواخر القرن السابع عشر ، وبدأ فى انجلترا مع اواخر القرن الثامن عشر . وفى مصر بدأ الاهتمام بالكتابة للأطفال منذ اواخر القرن الماضى على يد رفاعة الطهطاوى ، الا أن البداية الحقيقية لهذا النشاط تمثلت فى جهود « كامل كيلانى » مع بداية الثلاثينات من هذا القرن العشرين .

ومنذ ذلك التاريخ برز العديد من كتب الأطفال الذين تمرسوا بهذا الفن وتنوع انتاجهم بين الاقتباس والترجمة أو الابتكار ، الا أن القصة سيطرت على معظم انتاجهم مما أعطى الانطباع بأن الكتابة للأطفال تنحصر فى مجال القصة فقط دون غيرها من المجالات الموضوعية ، ولايمكن انكار دور القصة فى التأثير على الطفل ، وغرس عادة القراءة والاطلاع لديه ، الا أن ارشاد الأطفال الى القراءة الأكثر عمقا لاكتساب المعلومات يتطلب وجود مواد أخرى تعتمد على المعلومات الصرفة بشكل ولغة مناسبة لهم .

ولقد تنبه عدد من كتاب الأطفال بمصر الى هذه الحقيقة ، وقاموا بكتابة عدد من الكتب والسلاسل الدينية والعلمية والجغرافية والتاريخية والتراجم ، التى تعتمد على عرض المعلومات والحقائق بأسلوب سهل مشوق يتمشى مع احتياجات الأطفال ، وقدراتهم ، ومستواهم التحصيلى .

وباستعراض الكتب التى نشرت بوجه عام – فى مصر – بين عامى ١٩٢٦ – ١٩٤٠ يتبين انها بلغت نحو ٤٥٣٨ كتابا ، منها نحو ٣٨١٥ كتابا تناولت مختلف فروع المعرفة بنسبة ٨٤ ٪ ، كما كان من بينها نحو ٥٩٠ كتابا مدرسيا نشرتها وزارة المعارف العمومية فى ذلك الوقت ، بنسبة نحو ١٣ ٪ ، ولم يتعد عدد الكتب غيرالدراسية الموجهة للطفل حوالى ١٣٣ كتابا ، بنسبة نحو ٣ ٪ من اجمالى عدد الكتب التى نشرت خلال المدة المذكورة .

وبدراسة دليل المطبوعات المصرية عن الفترة من ١٩٤٠ – ١٩٥٦ تبين أن اجمالى الكتب التى نشرت فى مصر خلال هذه الفترة بلغ ١٢١٢٠ كتابا تناولت مختلف فروع المعرفة الانسانية ، وبلغ عدد الكتب الخاصة بالاطفال ٤٨٧ كتابا ، بنسبة نحو ٤٤ ٪ من اجمالى عدد الكتب التى نشرت خلال تلك الفترة .

وقد تم تصنيف هذه الكتب حسب نوعياتها وترتيبها ترتيبا تنازليا على النحو الآتى :

جاءت كتب أدب الأطفال فى المرتبة الأولى ، حيث بلغ عددها ٣٢٩ كتابا ، بنسبة نحو ٦٧,٥ ٪ ، ثم القصص والأساطير ١٣٣ كتابا ، بنسبة نحو ٢٧,٥ ٪ ، ويلى ذلك القصص والمسرحيات التى بلغ عددها ٢٥ كتابا ، بنسبة نحو ٥ ٪ .

أما قائمة كتب الأطفال المصرية التى أصدرتها الهيئة العامة للكتاب عن المدة من ١٩٦٥ – ١٩٧٥ فقد بلغت نحو ١٥٨٢ كتابا وهى مصنفة على النحو الآتى :

جاءت كتب القصص والأساطير العربية فى الترتيب الاول حيث بلغ عددها ٧٩٢ كتابا بنسبة ٥٠,١ ٪ ، ثم الكتب الدينية فى الترتيب الثانى والتى بلغ عددها ٢٣٥ كتابا بنسبة نحو ١٤,٩ ٪ ويلى ذلك كتب العلوم المبسطة والقراءة والكتابة التى بلغ عددها ١٥٠ كتابا بنسبة نحو ٩,٥ ٪ فى الترتيب الثالث ، وجاءت فى الترتيب الرابع الكتب التى تناولت موضوعات « العالم حولنا » والتى بلغ عددها ١١٦ كتابا بنسبة ٧,٣ ٪ ثم البطولات والسير ٨٨ كتابا بنسبة نحو ٥,٦ ٪ فى الترتيب الخامس ، أما القصص والأساطير الأجنبية فقد بلغ عدد كتبها ٨٣ كتابا بنسبة نحو ٥,٢ ٪ وجاءت بذلك فى الترتيب السادس ، وتساوت أعداد الكتب الخاصة بألعاب التسلية والأغانى والأناشيد ، وبلغ عدد كتب كل منها ٥٤ كتابا بنسبة نحو ٣,٤ ٪ لكل منها ، وتساوت بذلك فى ترتيب السابع مكرر ، وأخيرا جاءت الكتب الخاصة بالنور والأمل والتى طبعت بطريقة « برايل » وبلغ عددها ١٠ .

وباستعراض « دليل الكتاب المصرى » الصادر فى ١٩٧٩ ، وكذلك الدليل الصادر فى ١٩٨٣ ، يتضح أن كتب الأطفال التى صدرت فى

مصر منذ عام ١٩٢٦ وحتى الآن قليلة من حيث الكم بالمقارنة بالكتب الأخرى ، وأنه لوحظ أنها تتزايد باطراد من مرحلة زمنية الى مرحلة أخرى ، وقد لوحظ أن هذه الكتب لم تتناول للآن موضوعات تخص الثقافة البدنية للطفل بوجه خاص ، وان تناول بعضها الجانب الصحى والترويحى والكشفى ، والتى تدخل فى نطاق موضوعات العلوم الطبية ، أو فى نطاق موضوعات الفنون .

أما من حيث ببليوجرافيا كتب الأطفال ، فيوجد نوعان رئيسيان من هذه الببليوجرافيات :

أولها : الببليوجرافيات التى تتناول أدب الأطفال ، أى الانتاج الموجه للطفل .

ثانيها : الببليوجرافيات التى تتناول الانتاج العلمى عن الطفولة والأطفال من مختلف الجوانب والموضوعات .

والنوع الأول تتمثل أهميته فيما يأتى :

• تعتبر هذه الببليوجرافيات قوائم للحصر وثبتا لما هو منشور فعلا فى مجالات أدب الأطفال المختلفة ، ومصنفا وفقا للموضوعات المختلفة .

• تمثل هذه القوائم بالنسبة للقائمين على مكتبات الأطفال المصدر الأول والرئيسى فى رسم سياسات التزويد واختيار الكتب والمجلات والقصص اللازمة لمقتنيات المكتبة وفقـا لنـوع المكتبة وفئات السن والتعليم .

• قد تفيد هذه الببليوجرافيات فى الأعمال الخاصة بالفهرسة والتصنيف وإعداد البطاقات داخل المكتبة نفسها .

أما النوع الثانى :

فيتناول بالحصر مانشر أو كتب عن الطفل والطفولة من وجهات النظر المختلفة : النفسية والاجتماعية ،كما يعتبر مرشدا للدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالطفل فى ميوله واتجاهاته التربوية والثقافية ، والعوامل المؤثرة على احتياجاته الأدبية والعلمية .

أما الكتابة للطفل عندنا الآن فتتأثر بكثير من الظروف . على أن طريقة الكتابة تتأثر – بصفة خاصة – بنوعية الكتاب ، ولذلك تتعدد طرق الكتابة للأطفال على النحو الآتى :

• اتجاه بعض الكتاب المبدعين ، وخاصة كتاب الرواية والقصة الى الكتابة للأطفال ، ولكن دون انتظام ، وهؤلاء يقدمون فى الغالب روايات أو حكايات أدبية ، وليس لهم منهج معين للكتابة ، ويعتمدون على حسهم الابداعى فقط .

• كتاب تخصصوا للكتابة للأطفال واعتمدوا على المهارة التى اكتسبوها خلال تلك الممارسة ، ثم على حضور مجموعة من المؤتمرات والمعارض ، وكان دافعهم الى خدمة تلك التجربة دافعا ذاتيا .

• كتاب يعملون فى مجال الكتابة للطفل من خلال مؤسسة أو هيئة تقدم الموسوعات والمجلات والدوائر العلمية والأدبية ، وهؤلاء يعملون من خلال خطة تلك الهيئة .

وقد بلغ عدد كتاب الأطفال الذين تخصصوا فى الكتابة للطفل حوالى ١٦٦ كاتبا ، الكثير منهم أصبح له دراية ومهارة متميزة ، وهؤلاء أسهموا اسهامـا كبيرا فى تقديم ما يقرب من ١٠٠ كتـاب كل عام .

– ومع ذلك فان كثيرا من المعوقات تحول دون الاقبال على الكتابة فى مجال الطفل ، ومنها :

• قلة العائد المادى والتقدير الأدبى الذى يحصل عليه مؤلف كتاب الطفل ، بحيث لايمكنه الاعتماد على عمله والتفرغ له ، وهذا يرجع الى عدم تقدير دور الكتاب فى مجال الطفل .

• قلة دور النشر المتخصصة للكتابة للأطفال والتى تعتمد على أجهزة متكاملة للكتابة للأطفال : رسم ، تلوين ، وغيرها .

• عدم اهتمام مؤسسات التربية والتعليم بالكتب الاضافية غير المدرسية التى تقدم للتلاميذ فى مختلف مراحل الدراسة .

– ومن ناحية أخـرى تبرز كثير من العقبات أمام انتشار كتب الأطفال ، فى مقدمتها :

• انتشار الأمية ، والذى يمثل حاجزا من عدم الاتصال بين الثقافة وقطاعات كبيرة من الجمهور .

• عدم وجود بديل لما كان يسمى (بالكتاب) فى القرى والذى كان يقوم بتعليم القراءة والكتابة والحساب والقرآن الكريم ، وعدم انتشار دور الحضانة فى القرى والمراكز والكثير من المدن .

• ندرة مكتبات المدارس بمختلف مستوياتها ، وعدم وجود ميزانية لتزويد المدارس – وخاصة الابتدائية – بالكتب . وقد وصل نصيب الطالب من ميزانية الكتاب غير المدرسى الى جزء من المليم .

• سوء اختيار النماذج الأدبية التى تدرس لتلاميذ الصفوف الأولى فى المدارس مما يبعدهم عن القراءة .

• قلة المكتبات العامة ، وندرتها فى بعض المدن والمراكز ، وحتى اذا وجدت هذه المكتبات فلايوجد بها مايشبع رغبة الأطفال فى القراءة .

• ارتفاع سعر كتاب الطفل .

• القيود المفروضة على تصدير الكتاب المصرى ، والقيود المالية والضرائبية والجمركية على الكتب وعلى مستلزمات طبعها ونشرها .

• عدم اهتمام هيئات رعاية الشباب والتربية الرياضية والكشفية وكذلك الثقافة الجماهيرية والمؤسسات الثقافية بانشاء مكتبات عامة .

توزيع وتسويق كتب الأطفال :

التسويق : هو مجموعة الجهود والانشطة المستمرة المترابطة أو المتكاملة التى تسهل مهمة انسياب السلع والخدمات ، وتصاحب انتقالها من مصادر انتاجها الى مستهلكيها أو مستخدميها بما يؤدى الى خلق وتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية للمستهلك ، والى تحقيق العائد المناسب للمنتج والوسيط ، وينتج عن هذا كله مهمة انسياب السلعة بشكل مقبول وسليم فى الوقت المناسب .

ويرتكز تسويق الكتاب على ثلاثة محاور : الكتاب ، وبائع الكتاب ، ومشترى الكتاب .

ويختلف الكتاب عن غيره من السلع بأنه دائم ومتحرك بين العالم بأسرع ما يمكن ، وأنه متعدد ، ولم يترك مجالا إلا وتحدث عنه ، ولم يترك فكرا إلا وتناوله ، ولم يترك سنا أو لغة إلا وتحدث اليها وهو ينتقل بين الناس فى سهولة ويسر .

أما بائع الكتاب فدوره هو التوجيه فقط كما أنه قليلا ما يعرف ما صدر فى كل موضوع لأن سلعة الكتاب متعددة الجوانب ، وهذا الأمر ينطبق على الكتاب الثقافى بصورة أكثر وضوحا .

وأما كتاب الاطفال فعميله هو الطفل دائما فلا بد من مراعاة أسلوب التعامل والعرض ، ووضع الكتاب قريبا من يده ، وكذلك توجيه البائع له بما يناسب سنه ولغته وقدرته الشرائية . وهو غالبا مايأتى فى صحبة والديه أو اخوته خاصة فى مراحله الأولى ، وغالبا ما يتركون له حرية الاختيار بعد أن يوجه من البائع لما يتناسب معه .

ومشترى كتاب الطفل تبهره الصورة والشكل الخارجى ، وطريقة عرضه وماهو فى متناول يده أو ما يثار من زملائه أو يرتبط بدورية معينة فى موعدها .

وهناك بعض الاحصاءات التى تشير الى نصيب الطفل عالميا من كتب الاطفال وتخلص فيما يأتى :

• ان بلادنا العربية استهلكت مالايزيد عن ١٠ ٪ مما استهلكته بلجيكا من الورق ، ونسبة سكانها ١٠ ٪ من السكان العرب .

• نصيب الطفل فى الاتحاد السوفيتى ٤.٧ كتاب فى السنة .

• نصيب الطفل فى الولايات المتحدة ٤ كتاب فى السنة .

• نصيب الطفل فى انجلترا ٢.٦ كتاب فى السنة .

• نصيب الطفل فى العالم العربى « سطر واحد » فى كتاب .

• يصدر فى أمريكا ما بين ٢٠٠٠ ، ٢٥٠٠ كتاب سنويا للأطفال .

• يصدر فى الاتحاد السوفيتى ٢٥٤٠ كتابا ، وعدد النسخ ٢٧٠ مليون نسخة ، بينما لا يتجاوز فى بلادنا ١٠٠.٠٠٠ نسخة .

ومن هنا لابد أن نراعى عند وضع خطة نشر كتاب للأطفال ما يأتى :

- الاتجاه الثقافى فى المجتمع هو جزء من الاتجاه العام فيه ، لذلك ينبغى - عند وضع خطة النشر لكتب الأطفال - ان نتعرف على العناصر المحيطة بالمجتمع بوجه عام وتؤثر فيه تأثيرا مباشرا .

- التخطيط يعنى الشمول ، فلا يكون كتاب الطفل جهدا فرديا فيفتقر الى التوازن ، بل لابد أن تمثل فى خطة نشر كتاب الطفل العناصر المهتمة بالطفل عموما .

- ليس المهم حشد ذهن الطفل بالمعلومات ، لكن المهم هو كيفية استخدام هذه المعلومات لبناء الطفل .

- تحديد احتياجات الطفل وميوله ورغباته فى سن مبكرة .

- يجب أن نعرض ثقافة يقبلها الطفل ولاتفرض عليه .

- تحديد سبل توزيع الكتب ومواعيد صدورها والاسعار التى تحدد على الغلاف ، والوسائل الاعلامية التى سوف تستخدم للدعاية .

وعلى كل ، فالمهم هو توفير الكتاب المطلوب وتسهيل انتقاله عبر قنوات التوزيع المختلفة من الناشر الى القارىء (الطفل وغير الطفل) فى ظروف مناسبة وأسعار ملائمة ، بما يحقق النفع الثقافى والاجتماعى للقارىء ، مع تحقيق الربح المناسب للناشر والموزع ، والاهتمام بتعريف الدول الاخرى بانتاجنا تأكيدا لدور حضارتنا وتراثنا وأفكارنا ، علما بأن كتاب الطفل هنا - وفى كل الظروف - لابد أن يعامل معاملة خاصة فى مراحل انتقاله من الناشر الى القارىء وهو الطفل ، بحيث يكون فى متناول اليد بأسعار زهيدة .

ويعترض تحقيق هذه الآمال مشكلات متعددة ومتنوعة فى مقدمتها :

ندرة بحوث التسويق : ذلك أن دراسة السوق تمثل بالنسبة للعاملين فى حقل انتاج الكتاب المنطلق الأساسى لعملهم ، ولايوجد بصفة عامة فى مؤسسات النشر جهاز متخصص فى هذه الأبحاث والدراسات ، اذ تعتمد عملية اختيار المادة للنشر - فى الأغلب - على رأى وذوق المسئول عن المؤسسة .

ارتفاع الأسعار : وهو من أهم مشكلات تسويق الكتاب ، فالأسعار فى ازدياد مستمر ، ويضاعف المشكلة تغيير الأسعار للطبعة الواحدة كل ثلاثة أشهر وفى بعض الأحيان كل شهر ، الى جانب أنه لاتوجد أى قواعد تنظم عملية تسعير الكتاب . وارتفاع الأسعار يحد من توزيع كتب الأطفال بصفة خاصة ، مما يحول دون تحقيق رسالته .

الترويج : أصبح من المألوف أن تصدر الكتب فى مصر أو فى أى بلد عربى ولا يعرف بها المشتغلون بالكتاب فى باقى دول العالم العربى الا فى المناسبات الثقافية كالمعارض والمؤتمرات ، وذلك لأسباب منها :

• إحجام الناشرين عن الاعلام عن الكتب لارتفاع اسعار الاعلان بما لايحتمله الكتاب .

• عدم اهتمام الناشرين بعمل الدعاية اللازمة عن الكتب فى خارج البلاد عن طريق النشرات أو قوائم المطبوعات التى ترسل دوريا وبصورة منتظمة .

• انعدام البيع الشخصى لعدم وجود الموزعين المدربين وارتفاع كلفة مندوبى البيع .

المستوى الفنى للانتاج : عدم اهتمام الناشرين بالمستوى الفنى لاخراج الكتاب من حيث الورق والطباعة والتجليد الا فى حالات خاصة .

أعمال التوزيع : عدم توفر الايدى العاملة المثقفة المدربة على أعمال التوزيع فالعاملون يزاولون عملهم بالخبرة ، وعلى غير أساس من علم أو فن . حيث لاتوجد عندنا دورات تدريبية لتخريج كوادر مدربة على أعمال التوزيع . مع ملاحظة ضعف الأجور ونقص الحافز المادى .

القيود النقدية والجمركية : وأهمها ضرورة استرداد قيمة الكتب المصدرة خلال فترة لاتزيد عن خمس سنوات ، وعدم السماح بالعمل بنظام المبادلات التجارية بالكتاب العربى حتى تصبح شاملة لعموم البلاد العربية ، فى سهولة ويسر ، الى جانب كثرة الاجراءات الجمركية وتعقدها ، وتعدد الجهات التى يمر عليها الكتاب قبل الحصول على تصريح التصدير .

وعلى الرغم من العقبات والمعوقات فهناك بعض الملامح المبشرة على طريق الاهتمام بكتاب الطفل ، وذلك من خلال جهود بعض الجهات الرسمية والخاصة ومن ذلك :

• تدريس مادة « كتب الأطفال » بقسم المكتبات بآداب جامعة القاهرة .

• صدور دائرة معارف الأطفال ، عن الهيئة العامة للاستعلامات .

• عقد مؤتمرات – على المستوى الرسمي – عن الطفولة ، وعن أدب الأطفال .

ولكن مع ذلك فمازال الاهتمام بكتاب الطفل سواء تأليفا أو نشرا أو توزيعا غير متكافيء مع أهمية هذا الكتاب بالنسبة لحياتنا المقبلة ، وان الآمال لاتتحقق بالأحلام ، بل لابد لها من أرض ممهدة تنمو عليها وتنبت وتثمر ثمرا طيبا ، ، والطفل ماهو الا هذه الأرض الطيبة .

وقد لوحظ فى المعارض الدولية شدة الاهتمام بكتاب الطفل ، اذ يصل الأمر فى بعض الدول أن تعطى الطفل الحق فى أخذ الكتب التى يريدها من المعرض مجانا . بل وتفننت بعض الدول فى اقامة معارض كتب للأطفال فقط ، ومن خلالها يتم تبادل الخبرة بين الناشرين ، كما يتم دعوة الأطفال لحضور هذه المعارض ، وقياس رغباتهم وميولهم ، ومراقبة سلوكهم تجاه بعض الكتب .

ولهذا يجب الاهتمام باقامة معرض دائم لكتب الأطفال وكذلك تنظيم مؤتمرات سنوية أو دورية يتم فيها تبادل الخبرات والتجارب ، وهو ما اتجهت اليه دول حديثة .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، ومع التأكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس فى دوراته السابقة يوصى بما يأتى :

* تنمية عادة القراءة عند الأطفال حتى تنشأ بينهم وبين الكتاب مودة وألفة تجذبهم اليه ، وذلك بوسائل منها :

– ضرورة وجود مكتبة بكل مدرسة ، مع العناية بمكتبات مرحلة التعليم الأساسى ، على أن يشرف عليها أمين مكتبة يكون ضمن مهامه اقامة المسابقات الثقافية التى تتناول كتبا تحدد سنويا لكل صف تعليمى ، وأن تكون جوائز الفائزين فيه سخية تحفز الطلاب على الاشتراك فيها .

– تخصيص ساعات للقراءة الحرة أسبوعيا ، تدخل فى المنهج الدراسى ، ويعطى الطالب عليها درجات بعد مناقشته فيما قرأ لمعرفة مدى قدرته على الاستيعاب ، وتيسير الاستعارات الخارجية للأطفال من مكتبات المدارس ، وتشجيعهم على التردد على المكتبات العامة .

* وضع خطة لتطوير كتب الأطفال بعد اجراء المزيد من البحوث والدراسات الميدانية عن : كتب الأطفال القائمة ، وميول واتجاهات الطفل المصرى ، على أن تراعى هذه الخطة :

– تغطية ميادين المعرفة اللازمة لتكوين الطفل العربى .

– تأكيد القيم المعنوية والدينية السمحة ، لما لها من أثر فى تكوين الانسان الصالح الملتزم بالأخلاق ومنهاج السلوك السليم والدين بالاضافة الى الشعور بالمسئولية .

* العناية بتأليف كتب الأطفال ، وذلك عن طريق :

– حفز القادرين على تلبية احتياجات التأليف والاخراج والنشر لكتب الأطفال ، وذلك بالمكافآت المادية والأدبية المجزية .

– التوسع فى تنظيم مسابقات سنوية لكتاب الطفل ، تأليفا واخراجا ، واقامة معرض سنوى لكتب الأطفال يعقد خلاله مؤتمر يكرم فيه الفائزون فى مسابقات تأليف واخراج كتب الأطفال ، كما يناقش فيه المهتمون بالتعليم والتربية والكتابة للأطفال ما تم انجازه فى هذا المجال خلال السنة .

• مع النظر فى امكان اقامة معرض دائم لكتب الأطفال .

* خفض أسعار كتاب الطفل عن طريق التوسع فى تداوله والعمل على انتشاره بما يكفل وصوله الى الأطفال من مختلف المستويات

والفئات ، وذلك بوسائل منها :

- ان تكون اللغة العربية الميسرة لغة التأليف فى كتب الأطفال ، مع اختيار بعض كتب التراث العربى - يقدمها محققو هذه الكتب المختارة - فى طبعات مشوقة وجذابة .

- دعم وزارتى التربية والتعليم والثقافة والمحافظات لدور النشر التى تقوم بنشر كتب الأطفال ، وذلك بشراء كميات منها تتناسب وعدد مدارسها ومكتباتها العامة ، مع تنظيم دورات تدريبية لأمناء المكتبات المدرسية والعامة .

* التأكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس فى دورتيه الثالثة والخامسة بشأن مواجهة مشكلات الكتاب بما يكفل ازالة المعوقات أمام انتاج وتوزيع الكتاب بصفة عامة ، وكتب الأطفال بصفة خاصة .

الدورة السابعة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

دور القصة والشعر فى التنمية اللغوية والأدبية

نظرا لأهمية دور القصة والشعر فى المناهج الدراسية لمرحلة ماقبل التعليم الجامعى ، فقد قام المجلس القومى للثقافة بدراسة تفصيلية لهذه المناهج ، عول فيها بصفة أساسية على مراجعة الكتب المدرسية المقررة وانتهى الى مجموعة من الملحوظات ، أثبتتها الدراسة التى تعتبر مدخلا لدراسة شاملة سيتم اجراؤها فى الدورة القادمة .

ويخلص موجز هذه الدراسة فيما يأتى :

القصة

من المفروض أن تسهم الكتب المدرسية - وخاصة التى تهتم بموضوعات القراءة ، والقصة بوجه خاص - بقدر كبير فى تنمية الدائرة اللغوية للتلاميذ ، وكذلك فى تنمية القدرة على التذوق الفنى ، بالاضافة الى تنمية المدارك ، وزيادة الجرعة العلمية والمعرفة بشتى ألوانها .

وهذا يتوفر فى الكتب ذات المستوى المتميز ، الذى يجعل منها وسيلة فعالة فى تنمية قدرات التلاميذ .

ويستدعى تحديد الخصائص المميزة للكتب التى تقرر على التلاميذ والتى تحتوى على مواد القراءة المختلفة ، وخاصة القصة ، وجود (معيار) تقاس عليه وبه هذه الكتب ، وتحدد وفقا لذلك القواعد التى يجب توافرها .

غير انه لوحظ عدم وجود دراسات كافية تحدد هذا (المعيار) وبالتالى تحدد القواعد التى يجب مراعاتها عند إعداد هذه الكتب ، مع مراعاة كل مرحلة تعليمية وسنية ، بحيث تتناسب مع الهدف الذى يجب أن تصل اليه مدارك التلميذ فى كل مرحلة ، بحيث تؤدى كل مرحلة الى مابعدها .

وعلى الرغم من الميل الطبيعى لدى الأطفال عموما الى القالب القصصى - وهو أمر أثبتته الملاحظة العلمية - إلا أن القوالب القصصية تندر فى كتب القراءة أو بين النصوص المقررة للقراءة فى المرحلة الابتدائيه بوجه عام .

ويمكن التركيز فى هذا الشأن على ما يأتى :

اللغة :

والمقصود هنا باللغة هو اكتساب التلميذ القدرة على التزود بمفردات جديدة ، وتنمية هذه الحصيلة بحيث تصل به الى معرفة اللغة العربية

السليمة ، بجمالها الأدبى وأسلوبها مع الاهتمام بتركيبها النحوى والبلاغى ، ليكون مستعدا لتلقى علوم اللغة العربية ، على مختلف مستوياتها المتتالية بعد ذلك .

ولكن من خلال دراسة النصوص المقررة ، يظهر انها اعتمدت على أذواق مختلفة يبرز فيها ذوق واضع أو مؤلف النص ، وتشتمل أحيانا على بعض العيوب الأسلوبية والبلاغية .

المحتوى أو المضمون :

واذا كنا نهتم بالصياغة الأدبية - وهى أقرب المصطلحات التى يمكن استخدامها لتحديد الهدف من التنمية اللغوية لدى التلاميذ ، بحيث تتصاعد هذه التنمية وتحقق فى النهاية الهدف العام من تدريس اللغة العربية السليمة - فان المضمون أيضا له نفس الأهمية ، لأنه سيحقق الفائدة الأشمل وهى تنمية مدارك التلاميذ وزيادة الجرعات العلمية والمعرفة والثقافة بكل ألوانها .

وتظهر بوجه عام - من خلال دراسة المضمون فى الكتب المقررة على صفوف المرحلة الابتدائية ، على سبيل المثال - بعض الملحوظات ، منها :

• تضارب فى المعلومات واختلاف فى الآراء التى تعبر عن الكاتب كفرد ، مما كان له أثره على التلاميذ ، لأن تضارب المعلومات أوجد لونا من ألوان الشك ، وبالتالى انصرف التلاميذ عن (حب) هذه القراءات ، وكانت بالنسبة لهم مجرد (واجبات مدرسية) .

كما أن اختلاف الآراء التى تبث فى القصة أدى الى عدم تحقيق الفائدة من تدريس هذه المقررات .

مع الاعتماد أحيانا على معلومات سطحية ، يمكن أن يكشف التلميذ سذاجتها .

عدم الاهتمام - بوجه عام بالمعارف المستحدثة والتى اقتحمت دائرة تفكير الطفل أوالتلميذ من خلال أجهزة حديثة مثل التليفزيون والفيديو مع تكرار مقولات علمية ثبت عدم صحتها ، أو تغيرت بسبب التطور العلمى الحديث وعدم الاهتمام الكافى باكساب التلميذ خبرات أومبادىء تربوية جديدة .

• تكرار سرد المعلومات أو وصف الأماكن من مقررات فصول مختلفة ، مع الاكتفاء بتعديل الأسلوب .

• عدم تناسب مادة أو موضوع القصص مع خصائص المرحلة السنية ، وما يستلزمه من اتباع منهج تربوى يعطى على اساسه كل تلميذ حسب عمره وخصائص هذا العمر .

ومن ثم يمكن القول بأن معظم مواد القراءة ، سواء كانت قصة أو ذات شكل أو قالب قصصى ، ليس لها منهج محدد وبالتالى لم تحقق الهدف المنشود من تدريس هذه المواد وأنه من بين العديد من المواد المقررة القليل الذى استهوى التلاميذ ، بالاضافة الى سوء طباعة كتب الصف الخامس بوجه عام ، ورداءة الشكل الفنى لمعظم كتب الفصول .

الكتب المختارة :

وبالاضافة الى المواد المقررة للقراءة ، فانه تدرس بعض الكتب المختارة وقد اوضحت الدراسة بشأنها ما يأتى :

• ان الاختيار نجح فى حالات معينة ، حيث تناسب الموضوع مع مدركات المرحلة السنية للتلاميذ ، وفى نفس الوقت اشبع متطلبات علمية ودينية لدى التلاميذ . بينما فشل الاختيار فى حالات أخرى ، حيث احتشد موضوع الرواية بالعديد من مواقف الصراع المشكوك فى صحتها .

• أنه لوحظ فى حالات كثيرة غموض اللفظ وصعوبة معناه على التلميذ ، وعدم التدرج فى الأخذ من مفردات اللغة .

على أن الهدف العام من دراسة مثل هذه الكتب يجب أن يخضع لمنهج علمى يحدد فى البداية الأهداف التربوية التى من أجلها يختار كتاب بعينه ، ومنها ايضا مدى ملاءمة الكتاب لمتطلبات التنمية العقلية للتلاميذ ، بحيث يمكن القول ان الكتاب يقدم أجوبة شافية لأسئلة التلاميذ التى تلح عليهم فى هذه السن والتى تدور حول العالم الذى

يعيشونه وارتباط الحاضر بالماضي والاستعداد المستقبل ، ولايكفي فقط اختيار عمل لمجرد انه يقدم بطلا دينيا أو وطنيا .

وأن خطورة هذه الكتب تكمن في كونها نماذج يراها التلميذ ويسعى الى تقليدها ، سواء في الكتابة أو في الأنماط السلوكية ، بل هي الركيزة الوحيدة لديه لتعلم ممارسة الأدب اذا كان هاويا ، وتعده لاستقبال المقررات التي من المفروض أن تكون أكثر كثافة في مراحل التعليم التالية .

الشعر

يعد الشعر من أرقى فنون الكلمة ، وهو يؤدي دورا اساسيا في تشكيل الوجدان واثارة كوامن العواطف وتهيئة الدوافع ، وتحديد اتجاهات السلوك الانساني ، ويمكن استثماره في تعميق مشاعر الولاء للوطن ، والانتماء اليه ، والاعتزاز به ، وفي اشاعة العواطف النبيلة ، وترسيخ القيم السامية ، وتحقيق سيادة السلوك الرفيع على المستويين الفردي والجماعي ، ودفع الناس الى العمل والانتاج من أجل خير المجتمع كله .

ولهذا كان من الواجب العناية بتدريس الشعر في مختلف مراحل الدراسة عناية تكفل اقبال التلاميذ عليه ، واستيعابهم له ، وحرصهم على حفظه ، ومن ثم التأثر به ، والاستجابة الى مايوحيه من احساس بالجمال ، وسمو العاطفة ، وما يدفع اليه من رقة في الشعور واستواء في السلوك ، واحترام العلاقات الانسانية .

وقد لوحظ أن مناهج تدريس الشعر في المدارس ، سواء من ناحية اختيار النماذج أو من ناحية أسلوب التدريس لاتحقق الغاية المنشودة ، بل يغلب على التلاميذ الميل الى الانصراف عن الشعر والضيق به ، والتبرم من حفظ ما يفرض منه .

مراجعة كتب المناهج :

وبمراجعة الكتب المقررة في مناهج تدريس الشعر في مادة القراءة والنصوص في المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية ، اتضح انها وضعت على الأسس التالية :

- يتم اختيار النماذج المقررة على أساس مراعاة تدريس سمات العصر الأدبي ، وتلقين قواعد النحو والبلاغة . ومن ثم يصبح تدريس الشعر وسيلة لا غاية في ذاته ، وهذا يفقد الشعر الكثير من حيويته وتأثيره ، وتقصى بواعث الجمال فيه لذاته .
- يتم اختيار نماذج الشعر المقررة بوجه عام على أساس مراعاة أغراض الشعر التقليدية كالمدح والهجاء والرثاء والفخر .
- يدور الشرح حول تفسير اللغويات ، وغالبا ما يكون بعيدا عن الشرح الميسر الجذاب الشارح لمواطن الجمال في الشعر .
- الافاضة في شرح النصوص والاطالة في تناولها ، في حين قد يؤدي الشرح الطويل إلى التعقيد ونفور التلميذ ، لاسيما أن تفسير ألفاظ النصوص يكون في بعض الأحيان بألفاظ أشد غرابة وصعوبة ، مع اهمال بعض النقاط الأساسية كالتعريف الوافي بالشاعر ، وتقريب المعاني ، وابراز مواطن الجمال في النص الشعري .

وقد يتطرق الشرح الى الخوض في دقائق من النقد الأدبي تختلف حولها الآراء ، كذكر ملاءمة بعض بحور الشعر لبعض الأغراض أو أنسجام بعض حروف الروي في القوافي مع موضوع القصيدة ، على نحو لايتناسب ومدارك التلاميذ .

ولعل هذا كله يشكل الدافع لدى التلاميذ الى اللجوء الى الكتب المساعدة والمختصرات وينفرهم من الكتاب المقرر ، على نحو يزيد الأمور تعقيدا ، فضلا عن انه يجعل من الصعب على التلميذ الافادة من الكتاب دون شرح المدرس ، مع أن كثيرا من هذه الكتب يحوي نصوصا غيرمقررة ، والمفروض أن يكون الكتاب مرجعا للتلميذ ، وفيه من الاغراء على القراءة المنفردة والاطلاع ما يثري وجدان التلميذ ، ويحقق رسالة تدريس الشعر وفعاليته في تهذيب النفوس .

المدرس :

أما فيما يتعلق بالمدرس ، وهو العنصر الأكثر أهمية ، فالواجب أن

يكون متذوقا للشعر ، متوفرا على دراسة وقائعه ، ملما بمواطن الجمال فيه ، وأن يتاح له من الوقت والمناخ مايستطيع فيه أن يشد انتباه التلاميذ الى الشعر ، وأن يحببهم فيه ، بما يحملهم على حفظه وترديده وتذوق جماله .

ومن هنا وجبت العناية بإعداد المدرسين ، وحسن تدريبهم على تدريس الشعر ، وهى مهمة تستدعى جهدا خاصا .

طريقة تدريس الشعر :

ولايقل أهمية عن إعداد المدرس القادر ، وتوفير الكتاب الملائم ، أسلوب تدريس الشعر ، اذ يجب أن يكون تدريس الشعر واختيار نماذجه لذات الشعر خالصا ، ولا تختار النصوص أساسا بوصفها مجرد امثلة ونماذج لتدريس وتاريخ الأدب وفنون البلاغة ودروس النحو ، كما هو حادث الآن فى أغلب الكتب المقررة . وقد تتداخل وتتعدد البرامج ويخدم بعضها البعض الآخر ، وهذا لاتثريب عليه . اذا استعمل بذكاء ومهارة ، ولكن تجب مراعاة أن يكون الشعر أولا ، وأن يكون الهدف هو ابراز جماله وترسيخ معانيه ، واثارة وجدان التلاميذ وملء مشاعرهم به ، ثم تأتى بعد ذلك الأغراض الأخرى المطلوبة .

وهكذا يجب أن تتعاون العناصر الثلاثة - من كتب مدرسية ، ومدرسين ، وأسلوب تدريس - لترسيخ قيمة الشعر فى وجدان التلاميذ والدخول بجماله الى أعماقهم ، وتعميق تأثيره فى سلوكهم ، لاسيما أن الحياة المعاصرة تشدهم بايقاعها السريع ، وانشغالها بالمادة وخضوعها لوسائل الاعلام المتطورة اللاهثة وراء الخبر والصورة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يقترح الأخذ بالتوصيات الآتية :

فى شأن القصة :

* ضرورة وضع منهج علمى ، يتم على أساسه إعداد وتأليف واختيار مواد القراءة ، وخاصة القصة أو الأشكال التى لها خاصية القصة ، على أن تقوم مجموعة من علماء اللغة والاجتماع والدين والاقتصاد والتربية وغيرهم ، بوضع هذا المنهج وأسسه التى يجب اتباعها بعد ذلك .

* أن يراعى فى اختيار المواد القصصية - سواء التى تقرر على شكل كتب مستقلة أو ضمن كتب القراءة - الشكل الفنى والمواصفات الفنية للقصة ، باعتبارها النموذج الوحيد أمام التلاميذ ، باعتبارهم قراء وأدباء الغد .

* تكوين لجنة دائمة من رجال الأدب والدين وعلم النفس والتربية والاجتماع والعلوم ، لاختيار المواد المقررة ، ومتابعة الاشراف عليها ، وفقا للأسس العلمية التى تعين الطفل على التطور والارتقاء .

* الاهتمام بالقراءة الحرة ، وذلك بضرورة العودة الى انشاء مكتبات الفصول ، أو على الأقل مكتبات المدارس ، بحيث تزود بالعديد من كتب ومجلات الأطفال ، على ان يخصص جزء من الوقت الدراسى للمناقشة حول هذه القراءات .

* زيادة مكافآت تأليف كتب القراءة أو الكتب التى يقع عليها الاختيار لتدريسها ، مع افساح المجال أمام الأدباء والكتاب للاشتراك فى تأليف هذه المقررات ، وفقا للقواعد التى تحددها اللجنة المقترح انشاؤها لهذا الغرض .

فى شأن الشعر :

* اختيار نماذج الشعر المقررة للتدريس على أساس البدء بالشعر السهل الذى يتفق مع مدارك كل مرحلة من مراحل الدراسة دون الارتباط بعصر من العصور ، على أن يتم اختيار النماذج الشعرية على أساس الجمال الشعرى وسهولة التناول ، مع مراعاة اختيار النماذج فى جميع الأغراض .

* اختيار نماذج الشعر أساسا باستهداف جمال الشعر أولا

بوصفه غاية ، ثم تستخدم بعد ذلك ما أمكن بوصفها وسيلة لتدريس النحو وتاريخ الأدب والبلاغة ، ويستغل هذا في تعميق الاحساس بجمال الشعر .

* العناية بشرح وإعداد المدرسين وتدريبهم على تلقينه للتلاميذ بكل الوسائل .

* اشتراك بعض المتميزين من الشعراء في اللجان المختصة بوضع المناهج الخاصة بالشعر في اختيار النماذج وشرحها .

توصيات عامة :

* احياء فكرة الجمعيات التى تخدم نشاطات الطلبة المختلفة في المدارس مثل جمعيات : الأدب والشعر والقصة والخطابة والصحافة .

* زيادة الاهتمام في دروس اللغة العربية بطريقة التدريس وطريقة التناول للمقررات وعرضها ، كما ينبغى الاهتمام بالقراءة الجهرية والافادة منها في تثبيت التركيب اللغوى الصحيح والمادة اللغوية والبيانية الصحيحة كما هى في مظانها الأصلية والاتجاه الى اجراء الامتحانات الشفوية فيها .

* لما كان تعليم اللغات أصبح مرتبطا في كثير من البلاد بوسائل التكنولوجيا المتقدمة – مثل الأجهزة الصوتية وأشرطة الكاسيت وغير ذلك – فانه ينبغى العمل على ان تأخذ معاهدنا التعليمية بهذه الوسائل .

* الدعوة الى قيام مسرح شعرى – وهو قصة وشعر – وذلك بإعداده لعرض مسرحيات شعرية حديثة إلى جانب صور من تراث الماضى وروائع الحاضر ، لما لهذا المسرح من تأثير في المتلقين ، وخاصة من النشء والشباب ، على ان تيسر لهم سبل التردد عليه .

* لما كانت المدرسة لم تعد الوسيلة الوحيدة أو الأولى في تعليم اللغة للنشء والشباب – لأن وسائل الاعلام أصبح لها أثرها الواسع والعميق في هذا المجال وهى بطبيعتها تصل بتأثيرها اليهم في كل وقت وفى جميع المناسبات وبطرق ووسائل متعددة لها جاذبيتها ونفاذها – فانه ينبغى التزام هذه الوسائل بأن تؤدى دورا ايجابيا في هذا المجال .

الدورة الثامنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

المحافظة على التراث الأدبى

ان مصر ذات تاريخ سحيق ، متغير السمات ، ويجعل – ذلك – من الضرورى عند دراسة ما خلف لنا هـذا التاريخ من تراث ، البدء بتحديده .

ويقوم هذا التحديد على ثلاث دعائم :

الدعامة الأولى :

تعريف التراث بأنه ما أنتجه النشاط المصرى من أعمال صادرة عن الفكر والوجدان والذوق والخيال ، وقد يلحق بهذا التعريف اعتبار خاص بهذا النشاط ينصب على الرفيع والرائع من ذلك التراث ، على انه من الممكن ان يترك التقييم لاصحاب كل نشاط من هذه النشاطات ، يتذوقونه ويصدرون بشأنه ماوصلوا اليه من أحكام .

الدعامة الثانية :

الحد الزمنى الأقصى لهذا النشاط ، فاننا عندما نطلق الحديث عن التراث المصرى نعنى به ما أنتجه الانسان المصرى منذ أقدم حضارة بزغت في مصر قبل التاريخ المدون ، ولانقصر المعنى على حقبة معينة من حقب التاريخ المصرى ، ولا على لغة من اللغات المتعددة التى تكلم بها الانسان المصرى ، ولكن سيخصص الحديث في هذه الدراسة للتراث العربى .

ولا يعنى ذلك اغلاق الأبواب أمام الصالح من التراث العالمى جملة ، وبخاصة ما اصطلحنا على تسميته بالتراث الغربى ، فان لهذا التراث أهمية فى نهضتنا الحديثة ، عندما كان ثانى أركان ثلاثة قامت عليها ، وكان الركن الأول التراث العربى ، وكان الركن الثالث الابداع المصرى الخاص ، واذا كان الأمر كذلك فى الماضى فستظل الأركان الثلاثة فى المستقبل ضرورية ومتزايدة الاتساع ، بحيث لن تهمل أمة من الأمم ، ولن تطرح حقبة من التاريخ وبخاصة فى هذا العصر الذى اتسعت فيه وسائل الاتصال وتوطدت ، بحيث صرنا على أبواب حضارة عالمية متقاربة المناحى ومتشابهة السمات .

الدعامة الثالثة :

هى الحد الزمنى الأدنى وقد اختلفت الأقوال فيه . فعينة أقدمها ببدء العصر الحديث فى مستهل القرن التاسع عشر ، وعينة أقربها بالراحلين من الاعلام المصريين ولكن الدراسة استقرت على التحديد بخمسين سنة ماضية وبذلك صار الحد الأدنى متحركا ، دائم التجدد مع مرور الزمن .

وهناك اجماع على أهمية التراث قديما وحديثا ، فهو - فى قول مأثور - مقوم لشخصيتنا ، محقق لقوميتنا ، عاصم لنا من الفناء .

فالتراث هو الوعاء الذى وضعت فيه الأجيال المتعاقبة من أبناء شعبنا ما أنتجته قرائحهم ، ولم يكن هذا التراث - ولن يكون - مجرد خزانة ترص فيها الأشياء ، بل يمكن القول بأنه بوتقة يتفاعل كل مايلقى فيها مع ما ألقى قبلا ، لإنتاج شىء جديد أو لإثراء القديم ، ومعنى ذلك أن التراث أمر حى وفعال فى قرائح جميع المصريين ، المثقفين بل وغير المثقفين أيضا ، أولئك الذين تلقوه معايشة ومشافهة .

ولما كان تراثنا لم يعرف فى كل عصوره التعصب والانزواء ولا الانغلاق ولا تفضيل انتاج شعب على انتاج شعب آخر من شعوب الأمة العربية ، فقد شاركت كل هذه الشعوب فى انتاجه واجتاز هذا التراث كل الحدود الطبيعية والسياسية ، وتفاعل مع انتاج شعوب قريبة منه أو بعيدة كل البعد ، فصار هذا الانتاج الذى نعرفه باسم التراث العربى .

ومن ثم منحنا هذا التراث خصائص غلبت علينا حتى صارت كالطبيعة ، وميزت بيننا وبين غيرنا من الأمم ، وأنواعا من الفعل ورد الفعل كانت ومازالت موضع اعزازنا وتمسكنا فعصمنا ذلك من الفناء فى الأجناس الأجنبية التى سيطرت على أقطارنا ، على الرغم من تنوعها ، وطول مدة حكمها لنا وبطش هذا الحكم ، وبذله المحاولات المتكررة والجاهلة أحيانا والذكية أحيانا أخرى لابعادنا عن أصولنا العربية ثم فصلنا عنها ثم دمجنا فى كيانات أخرى ، ان لم تصل الى الجنسية الكاملة كما فعلت فرنسا فى الجزائر ، تطلعت الى جعلنا من الشعوب التى تتكلم الانجليزية أو الفرنسية كما حدث لكثير من الشعوب الافريقية وشعوب المحيط الهادى .

يضاف الى ذلك أن هذا التراث - على تعدد ألوانه بقى منجما ثريا كل الثراء لمفكرينا وأدبائنا خاصة ، يرجعون اليه ، ويطلعون عليه ، ويقتطفون منه ، ويستلهمونه صورهم الكلية والجزئية بل أعمالهم الكاملة ، فى جميع أجناس الشعر ، خاصة الملحمى والمسرحى ، وفى القصص والمسرحيات ، بل قامت الدلائل القاطعة على سرعة اقبال المتلقى العربى على الأعمال المستلهمة من التراث ، وحسن تقييمه لها ، خاصة فى المسرح .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وأوراق العمل التى قدمت فى موضوعها ، ومن أجل المحافظة على التراث ، وصيانة له ، واستثمارا للصالح منه القادر على العطاء ، يوصى بما يأتى :

* انشاء جهاز يحدد شكله الادارى المناسب (للحفاظ على التراث) يوكل العمل فيه الى هيئة علمية مستقلة تتكون من رئيس ومجلس يشاركه فى تنظيم العمل وتصريف الأمور .

ويضم الجهاز المراكز التالية :

- مركزا للتحقيق : يقوم بالأعمال التالية :

• وضع قوائم شاملة ودقيقة ومصنفة بما يختاره من كتب التراث النفيسة الجديرة بالتحقيق ، مما أفاد الادب والفكر والعلم عند اسلافنا إفادة محققة ، حتى لايبقى تحقيق نصوص التراث - كما هو الآن - خاضعا للمصادفة ، وبدون تبين - فى أحوال كثيرة - لمدى قيمته .

• تحقيق ما يمكن تحقيقه من هذا النوع من الكتب ويحسن أن تكون الكتب المختارة : اما من الموسوعات أو الكتب ذات الأجزاء المتعددة التى يصدف عنها أفراد الناشرين بسبب أعبائها الجمة .

أو الأعمال الكاملة لشخصيات نابهة من أدباء الأسلاف ومفكريهم وعلمائهم ، ممن أثروا تأثيرا قويا فى وجود أمتهم الانسانى ويمكن البدء بواحد من الاعلام ، حتى اذا نشرت كل أعماله محققة أو مابقى منها ، انتقل العمل إلى علم آخر فنستطيع أن نتبين مدى اسهام كل منهم فى الفكر العربى والانسانى .

• مساعدة المحققين فى جلب مايحتاجون اليه من مصورات المخطوطات المتناثرة فى أنحاء العالم . ويجب أن تقدم مكاتبنا الثقافية الملحقة بسفاراتنا خارج مصر كل عون فى هذا السبيل .

• تشجيع الرسائل الجامعية التى تحقق أعمالا تراثية ، وطبع مايستحق الطبع منها ، بعد مراجعته للتأكد من وفائه بالمنهج الذى يطمح اليه المركز وجدارته بأن يكون من الأعمال المنسوبة اليه .

• تصوير المخطوطات التى تتميز بالقدم والخط الجميل والقيمة العلمية العالية ، ونشرها مصورة .

– مكتبة : تقتنى كل ما يمكن اقتناؤه من المخطوطات المنثورة فى أنحاء العالم والصور الجيدة عنها ، ومن فهارس المكتبات التى تقتنى شيئا من المخطوطات العربية أو صورا منها ، وأمهات كتب التراث المطبوعة ، وبخاصة المعاجم اللغوية ليستعين بها المحققون فى المراجعة ودقة التصحيح ، كما تضم المجلات التى تختص بالتراث كالمورد العراقية ، ومجلة معهد المخطوطات العربية ، أو المجلات التى تهتم بالتراث مثل الحوليات التى تصدرها الجامعات العربية .

– ورشة : لترميم المخطوطات والوثائق والمصورات ، على اختلاف الانواع المكتوبة عليها من ورق وبردى وغيرها ، سواء مما يقتنيه المركز أو غيره من الهيئات والافراد .

– مطبعة : لانجاز ما يراد نشره مع اختيار العمال المهرة فى الطباعة .

– ورشة : لتجليد ما تصدره المطبعة من منشوراتها ، مع اختيار العمال المهرة لذلك .

– دارا : لتوزيع هذه المنشورات ، ويمكن فى بادىء الأمر الاتفاق مع دار كبيرة لتوزيع كتب الجهاز فى مصر والبلاد العربية وجميع أنحاء العالم .

وينبغى ألا يكون نشر هذه الكتب متجرا للجهاز يعود بالربح القليل أو الكثير ، وانما المراد التكاليف الفعلية ليتاح لتلك الكتب أن تتداولها كثرة من أبناء الامة ، ويضاف الى هذه التكاليف ربح هامشى يتيح شيئا من التوسع فى التحقيق والنشر .

– دارا : لاصدار مجلة تراثية تعنى بالبحوث فى تاريخ التراث ، وتحقق الأعمال التراثية صغيرة الحجم ، ووضع فهارس لما لم يفهرس من المكتبات ، وفهرسة بعض الموسوعات التراثية التى تحتاج الى فهرسة ، وما شابه ذلك من أعمال .

– معهدا : لتخرج أفواج من الشباب تحسن التحقيق المنهجى لكتب التراث ويختار طلبته من خريجى الجامعات بعد اجتيازهم امتحانا للقبول يثبت صلاحيتهم للتحقيق ويمنح الطلاب الملتحقون به مكافآت شهرية تشجيعا لهم ، وحفزا على الجهد والمثابرة والبحث ، ويحصلون بعد اجتياز الامتحانات على دبلومات تؤهلهم لمزاولة تحقيق كتب التراث تحقيقا منهجيا .

وتتعدد شعب المعهد ، ليكون منها شعب للدراسات الانسانية ، وأخرى للدراسات العلمية . على أن توضع للمعهد لائحة توضح فيها العلوم والمواد التى يدرسها طلابه لمدة سنتين يحصلون بعدهما على دبلوم

يؤهلهم لمزاولة التحقيق لكتب التراث تحقيقا علميا .

والعلوم والمواد التى ينبغى أن تدرس فى هذا المعهد هى :

• علم توثيق النصوص وبيان مناهج الاسلاف فى هذا التوثيق سواء اتصل بالرواة أو بالدواوين أو بالمصنفات الأدبية وطرق حملها بالسماع أو بالقراءة أو بالاجازة .

• علم تحقيق النصوص ومايتصل به من استكشاف المخطوطات ووصفها والمقارنة بينها وقسمتها الى عشائر والرموز الدالة عليها .

• علم نقد النصوص وما يتصل به من كتب التصحيف ومن نقد الاسلاف للروايات والمتون ونقد المحدثين لرواية الشعر الجاهلى .

• علم الخطوط ومصطلحات الترقيم مع بيان خصائص الخط المغربى ومصطلحات الترقيم وتوزيع الكلام الى فقرات لها بدء ونهاية .

• علم قواعد العربية لصحة الأداء وقراءة المخطوطات قراءة سليمة .

• علم اللغة ومعاجمها لمعرفة الرجوع الى المعاجم فى شرح الالفاظ الغريبة .

• علم العروض والقوافى حتى لايحدث خطأ فى الأداء الموسيقى لأشعار التراث ودواوينه .

• المكتبة العربية ومابها من امهات الكتب فى الادب والتاريخ والجغرافية والفلسفة حتى يرجع اليها عند الحاجة .

تلك أهم العلوم والمواد التى ينبغى أن يعرفها من يعدون إعداد علميا لإحياء التراث . وبدون ريب نحن فى حاجة الى كثرة من خريجى هذا المعهد المأمول حتى يؤازروا – بقوة – مايبتغى الجهاز من نشر التراث ، وحتى يتلافوا ما يلاحظ الآن من تناقص المشتغلين بالتحقيق تدريجيا .

* العناية بالتراث الأدبى المكتوب باللغة الفصحى بصفة عامة .

* العناية بالتراث الأدبى المصرى بصفة خاصة .

* السعى الحثيث للتعريف الكامل بالمخطوطات ، عن طريق دراسات يقوم بها علماء متخصصون أو باحثون متميزون أو أساتذة جامعيون لإبانة أهدافها ، وموضوعاتها ومناهجها وقيمتها فى زمنها وفى العصر الحالى .

* إحياء العرف الذى اتبع فى سنوات ماضية ، فى توزيع بعض الأعمال التراثية المحققة المناسبة ، على جميع الطلاب أو الممتازين منهم ، فى التعليمين العام والجامعى .

* حث مكتبات المدارس والهيئات والتجمعات والنوادى على اقتناء الكتب التراثية .

* اعادة دراسة النظام الذى كانت ادارة الثقافة فى وزارة المعارف تتبعه فى التعاون مع أفراد الناشرين لنشر كتبها وتوزيعها نظير دعم محدد لها .

* تخصيص واحدة من جوائز الدولة التشجيعية التى يوزعها المجلس الأعلى للثقافة للتحقيق .

* عقد مسابقات بين التجمعات الشبابية المتنوعة فى الاعمال التراثية : قراءة وفهما ودراسة واستلهاما .

* الحصول على جميع فهارس المكتبات التى تحتوى على مخطوطات عربية أو صور منها ، سواء كانت هذه الفهارس مخطوطة أو مكتوبة على الآلة أو مطبوعة ، وسواء كانت مطبوعة فى كتب مستقلة أو فى دوريات .

* الحصول على مصورات جميع المخطوطات الموجودة فى ارجاء العالم ، وبدون استثناء ، ومهما تعددت نسخ الكتاب الواحد .

* التعاون والتنسيق – الى أبعد حد – مع معهد المخطوطات العربية والهيئات العربية التى تعنى بالمخطوطات ، توفيرا للمال والجهد والوقت .

* إعادة تأريخ حقول الفكر العربى المتنوعة : واحدا واحدا ، تأريخا دقيقا وشاملا يستقصى جميع الأعمال ويكشف عن المجرى العام لمواضع الصعود والهبوط وعواملها ، ومواطن الابداع والاشراق ، بالنسبة للتراث العربى ثم العالمى ، قديما وحديثا فيكون تأريخا موضوعيا للماضى ، ومدافعا حقيقيا أمام الحاضر ودافعا للجد والأمل فى المستقبل .

* إعادة عرض مايصلح أمام أطفالنا فى لغة فصيحة ومفهومة لهم ، ليألفوه ويقبلوا على قراءته .

* إصدار المهذبات من الأعمال التى يمكن فيها ذلك دون إضرار بها ، باختصار الكتب المطولة ، وابرائها من السقيم والسخيف والضعيف ومالا يلائم الحياة الحديثة .

* عمل الفهارس الوافية الكافية التى تنير مجاهل الكتب القديمة ، وتقرب ما تحتوى عليه من كنوز الى من يحتاج اليها .

* حسن طباعة الكتب التراثية لتغرى على القراءة ، وتيسر الفهم والاستفادة .

* سن تشريع يوجب تسجيل المخطوطات وحمايتها ، أسوة بقانون حماية الآثار ويراعى ما تختص به الكتب والمصورات .

الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

الأدب والصحافة

يشترك الأدب والصحافة - ومن ثم الادباء والصحفيون - فى التعبير عن فكر المجتمع اليومى وواقعه وطموحه ، كل بأسلوبه وطريقته . فالصحافة ، بنشاطها الواسع وحضورها اليومى ، تعرض نبض الجماهير وتعبر مباشرة عن مشكلاتها وآمالها .

ويدور الأدب حول التعبير عن وجدان الامة وفكرها ومشاعرها ، نشدانا لتهذيب الانسان ، وترقية لبنائه الحضارى .

ولعل نقاط الالتقاء بين النشاط الأدبى والصحفى ، ابرز ما تكون فى الجوانب الآتية :

- أن الاصل الأول المشترك بين الادب والصحافة ، والأدباء والصحفيين ، هو أن الكتابة حرفتهم الأساسية ، والقلم أداتهم المشتركة للتعبير عن أفكارهم وآرائهم .
- أن الصحافة كانت المجال الأوسع لنشر الانتاج الأدبى .
- أن معظم الأدباء اكتسبوا شهرتهم عن طريق الصحافة .
- أن كثيرين من شوامخ الفكر جمعوا بين الأدب والصحافة .
- أن الصحافة هى الأداة الأولى التى يلجأ اليها الأدباء للتعبير الفورى السريع عن الخطوط والأفكار الأدبية ، التى لاتحتمل الانتظار حتى تطبع فى كتاب .

ولقد اهتم الادباء بمجالات الكتابة فى الصحف التى تولت حمل انتاج اقلامهم وموضوعاتهم المتعددة ، فأثرت الصحافة فى الحياة والأدب تأثيرا واضحا ، ادى الى ازدهار فنون المقالة والقصة والشعر وتخليص لغة الأدب من القيود التى كانت تثقلها فى فترة سابقة ، مما أدى الى تيسير الكتابة ، وتقريبها الى جمهور القراء .

اذ حرص الأدباء على العناية بالفكر ، مما ساعد على احياء اللغة وأساليبها القديمة ، عن طريق كتابتهم وبحوثهم الفنية والنقدية التى يقدمونها فى أسلوب جيد ، ومنهج واضح .

ولقد استطاع الأدباء اثارة النزعات الانسانية عن طريق كتاباتهم وقدرتهم على التحليل مع طواعية اللغة لهم ، وسلاسة صياغتهم ، بعيدا عن أسلوب الصنعة ، من خلال عرض جوانب المعرفة والثقافات المختلفة ، ذلك أن اللغة الأدبية تتميز بمرونة فائقة ، وعبارات ذات حيوية .

ويتناول تقرير المجلس النقاط الآتية :

أولا : المقال الأدبى والصحافة :

كانت عصور التقدم العلمى ، والتنوير الفكرى ، وظهور الطبقة المستنيرة التى تمتاز بعقلية واقعية ، والاهتمام بمشكلات المجتمع ، من أهم عوامل ظهور فن المقال .

والمقال الأدبى غير المقال الصحفى ، اذ ان الأول يعبر عن تجربة فنية ، مست نفس الأديب ، فأراد أن ينقل الأثر الى نفوس قرائه ، ولذلك كان المقال الأدبى قريبا من القصيدة الغنائية . أما المقال الصحفى فمسئول عن تقديم المعلومات الى الجماهير بصورة مبسطة خالية من التفاصيل المعقدة .

ولقد خاض المقال مع الصحافة غمار المجتمع على اختلاف مجالاته ومشكلاته ، يصور ماضيه وحاضره ، وما يدور فيهما ، ويصور ما يرنو اليه ، كما تنوعت موضوعات المقال وتعددت ، حتى أصبحت تشمل مختلف اهتمامات الجماهير .

وبذلك اختلف اسلوب المقال ، وجمهوره ، فى المجالين الادبى والصحفى .

ويتفق رواد الادب والفكر - بعد تقلص ظل المقالة الأدبية فى صحافتنا -- على أننا فى حاجة الى من يقيل شبابنا من عثراتهم اللغوية والأدبية ، والى من يرتفع بأذواقهم من رطانة العجمة وغموض الأسلوب ، وركاكة التعبير ، بل فى حاجة شديدة الى أن يسترد المقال الأدبى منزلته فى صحفنا ومجلاتنا ، بعد أن كاد يختفى منها ، وضرورة العناية بتقديم أفضل النماذج التى يقرؤها الشباب .

ففى ذلك ارتفاع بمستوى الجمهور ، ومستوى الأدب والأدباء معا ، لا فى مصر وحدها ، بل فى العالم العربى الذى يتبادل مع مصر الادب والثقافة . ولاشك أن واجب الدوريات فى هذا كبير ، ففيها يتسع المجال للمقال الأدبى أكثر من الصحف .

ثانيا : القصة والصحافة :

لحرص الصحافة على الاهتمام بالقصة وكتابتها ، أثر كبير فى نهضة القصة فى أدبنا المعاصر . فهى تقدم نماذج قصصية ينتفع بها القراء عامة والناشئون فى الأدب خاصة ، وهذا يوضح العلاقة الوطيدة ، ذات التأثير المتبادل بين القصة والصحافة ، ويبين مدى أهمية الصحافة بالنسبة للقصة المنشورة بالصحف والمجلات .

وكثير من كتاب القصة والرواية قد نالوا شهرة واسعة من خلال نشر أعمالهم الابداعية فى الصحف ، وهو الأمر الذى أدى الى ذيوع ابداعهم فى أوساط الجماهير . بل ان رؤساء تحرير الصحف حرصوا على التعاون مع كتاب القصة ، ودعوتهم الى المشاركة بأقلامهم ، حتى يتمكنوا من الاستئثار بانتاجهم الأدبى ، وتقديمه للقراء الى صحفهم بحيث أوشكت الصحافة أن تكون هى المدرسة التى تقدم نماذج قصصية يحتذى بها . وبذلك ترتفع القصة المنشورة فى الصحف والمجلات الى مصاف النموذج الأمثل لفن القصة القصيرة .

ثالثا : الشعر والصحافة :

درجت جرائدنا ومجلاتنا على العناية بالشعر ونشره فى بعض صفحاتها ، بل أحيانا فى صدر صفحاتها ، اذ ان الشعر يهتم بالأداء البليغ ، ويغذى الوجدان ، ويحرص على القواعد والأصول الفنية الموروثة ، وعلى أن يصقل ذوق القارىء ، مما أدى الى شيوع أثر الشعر وتحقيق اهدافه فى توعية الجماهير ، ودفعهم الى الحركة الوطنية والقومية ، والى كل نبيل وجليل من المشاعر والأخلاق ، والى دفع روح التقدم الاجتماعى .

ولقد تراجع نشر الشعر فى الآونة الأخيرة ، فلم يجد متسعا له الا فى المجالات المتخصصة والاركان والصفحات الأدبية فى بعض الصحف .

ولان الصحف اليومية لا تحتمل التأخير ، بالاضافة الى عدم وجود المتخصصين من الشعراء ببعض هذه الصحف ، جعل الناس ينصرفون عن تقديم شعرهم إلى الصحافة ، بل ان بعض ما ينشر فيها الآن أصبح لايؤثر فى وجدان الجماهير الا تأثيرا طفيفا .

رابعا : التراث والصحافة :

لما كان التـــراث هو المعبر عن وجود الامة وروحها وكيانها وحضارتها ، وكل مايجسد آمالها وطموحاتها منذ الزمن السحيق ، وهو أيضا الهوية الثقافية للشعب ، ومظهر أصالة الامة وعراقتها ، فان الصحافة عليها العبء الأكبر فى المحافظة على التراث ، وزيادة وعينا به ، والعمل من أجل احياء الجيد منه ونشره ، لنصل بينه وبين الشباب بروابط وثيقة .

ان احياء التراث العربى القديم ، ارتبط بانشاء دور الصحف والمكتبات ، ومن الضرورى الحفاظ على ملامح شخصية الانسان من خلال الحفاظ على التراث ، والصحافة بدورها تيسر القراءة لمن تعوزهم المراجع ، ولا يجدونها الا فى الصحف .

لقد أدى نشر التراث فى الصحف والمجلات الى اشاعة الثقافة التراثية الأدبية بين الناس ، وذلك لخدمة ميدان الاطلاع على الأدب التراثى ، مما ساعد على التقارب الفكرى والثقافى ، وغرس المعانى المثلة لشخصية الامة ومقوماتها فى نفوسهم ، ولذلك نرى لزاما ان تهتم الصحف باصدار دوريات عن التراث الادبى ، وتخصيص جانب غير يسير من جوانب نشاطها لخدمة التراث ، تحقيقا ونشرا ودراسة ، وأن تعنى بالكتابة عن كنوزه واعلامه ، وعن الجديد فى آثاره .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، ومن أجل استمرار مسيرة اهتمام الصحافة بكل من المقال والقصة والشعر والتراث – يوصى بما يأتى :

* متابعة تنفيذ توصيات المجلس فى دورته الثامنة ، والخاصة بإصدار مجلة شهرية لبحوث التراث .

* تقديم صفحة أدبية أسبوعية للقراء فى كل صحيفة أو مجلة تهتم بالمقال والقصة والشعر والتراث مع اصدار ملحق أدبى شهرى .

* ان تعنى الصحف بالاعلام عما ينشر محققا من روائع التراث .

* وجوب اهتمام صحافتنا بعمل مسابقات تدور حول المقال والقصة والشعر ، كما يجب ادراج الابداعات الأدبية فى مسابقات النقابة والمجلس الأعلى للصحافة السنوية لأحسن ماينشر فى الصحف .

* ان تعنى وزارات الثقافة والاعلام والتعليم بتزويد المكتبات بالمدارس والأندية الاجتماعية والرياضية ، وقصور الثقافة ، بالكتب والمجلات الأدبية .

* الاهتمام باقامة المهرجانات والمؤتمرات والنـدوات ، المحلية والدولية ، فى المقال والقصة والشعر ، ومتابعة مايدور فيها ، ومايصدر عنها ، لاشاعة جو ثقافى عام .

* التوصية لدى المجلس الأعلى للصحافة ، ورؤساء تحرير الصحف بضرورة الاستعانة بجهود كبار الأدباء والشعراء ، فى حسن اختيار ما ينشر من المقال أو القصة أو الشعر .

* مراعاة الصياغة اللغوية السليمة ، واجراء التصويبات الواجبة فى كل ما ينشر فى الصحف ، ويذاع فى الاذاعة المسموعة والمرئية ، لتكون وسيلة لنشر اللغة الصحيحة .

مع ضرورة وضع نظام يكفل الالتزام بقواعد اللغة العربية للمذيعين والمذيعات فى التليفزيون والاذاعة .

* الاهتمام بالصحافة المدرسية ، وجعلها صورة للنماذج الرفيعة التى يحتذيها الشباب من الطلاب ، لتدريبهم على كتابة المقال والقصة والشعر بأسلوب أدبى رفيع .

* دعوة وزارة الثقافة والهيئات الثقافية الى العناية بالمجلات التى تصدرها ، بحيث تكفل الحفاظ على شخصية الأمة ومقوماتها التاريخية من خلال تراثها الثقافى الممتد وعلى اتساع مختلف البيئات العربية ، مع احترام روح المعاصرة .

* التأكيد على تنفيذ توصيات المجلس فى دورته (الثامنة) فى شأن موضوع مستقبل العطاء الصحفى للأدب .

نحو سياسة لرعاية الأدب المصرى ونشره عالميا

لعل الوقت قد حان لأن يستشرف الأدب المصرى المجال الأدبى العالمى بعمقه واتساعه ، بحيث يبرز مميزاته وجوهر خصائصه الى الساحة العالمية ، فيجاوز بقيمه الانسانية نطاق محليته ، ويصل الى رحاب أوسع للاتصال والمشاركة والتماس بينه وبين سائر الآداب .

ولهذه العالمية أصولها فى نسيج الفكر الأدبى المصرى ، فالوجدان المصرى قديم لابس التجربة الانسانية بعمقها واتساعها منذ القدم ، ووعى خلاصتها ، وانفعل بمشاعره وأحاسيسه وشئونه وشجونه وآماله وتطلعاته وأفكاره ، على امتداد تجاربه وتقلب ظروف حياته ، وعبر عن كل ذلك تعبيرا انسانيا عاما ، أو تعبيرا يمثل الروح الانسانية العالمية .

بين المحلية والعالمية :

على أن حياة الأديب بوجدان زمنه ليست موضع جدل ، وما ينبغى أن تكون مثار خصومة أو خلاف ، لكن هذا الوجدان العصرى مشحون بميراث ماضيه ، ولاينفك عنه ولا يمكن بتره منه ، وقانون الوراثة يحتكم هنا فى حياة الأدب كما يحتكم فى حياة كل كائن حى ، ماديا كان أو معنويا ، وليس فى الامكان ان نتصور الأدب المعاصر نباتا بريا بلا جذور ضاربة فى أعماق الماضى ، الا اذا تصورنا ان انسان العصر لا يمت بأدنى صلة الى الانسان الفطرى فى ماضى بدائيته .

ومهما يوغل الأديب المعاصر فى الماضى البعيد ، لتتحقق له ملابسة التجربة الأدبية والاندماج فى مسرح الأحداث الماضيات التى اختارها موضوعا لعمله الأدبى ، بل مهما يغب عن زمانه ومكانه فى استغراقه الوجدانى - فانه يظل دائما على اتصال حتمى وثيق بعصره الذى يعيش فيه . وليس من الضرورى أن يشعر بهذا الاتصال أثناء استغراقه فى عمله وملابسته لواقع مضى ، بل يتحقق هذا الاتصال تلقائيا ، ويتفاعل هذا الالتقاء بين الماضى والحاضر فى كل إبداع أدبى مهما يكن موضوعه .

وليست المعاصرة فى الابداع الادبى مجرد استعمال لمظاهر وقشور وأزياء عصرية وأدوات حديثة ، دون تكييف للوجدان وتأثير فى الأعماق ، بل هى التقاء بين الروح الأصيلة والروح المتطورة النامية بنمو الحضارة . فالابداع الادبى والفكرى بوجه عام هو كشف لملامح شخصية الأمة عبر الأجيال ، وصدى لنبض وجدانها الحى على مسار الزمن وخطواته المتدفقة .

والدول الطارئة المحدثة يعوزها ماض من التاريخ ، يعطيها تراثه . أما الشعوب العريقة ، فينبع وعيها بذاتها من ادراك عميق لمقومات أصالتها التى حققت بها وجودها على مسار تاريخها الطويل . ويقوم وجودها المعاصر على أساس من خصائصها الذاتية ، المادية والمعنوية ، التى تميز شخصيتها وتعطيها طابع الأصالة وسمات العراقة .

ولننتقل الى النظر فى البعد المكانى لأدبنا ، لنتبين موضعه بين بيئته المحلية الخاصة والعالمية ، أى بين الاندماج والتميز : الاندماج الذى يلغى طابعه المحلى المحدود ، والتميز الذى يفرده عن الآداب الأخرى ، بما يحمل من طابع بيئته وسمات بلده وملامح مجتمعه ، والحق أنه لاتعارض اطلاقا بين الانسانية والمحلية .

ولا تعارض بين الانسانية فى عمومها المطلق ، والمحلية فى أضيق زواياها الخاصة ، وانما ينشأ الوهم حين يتصور بعضنا أن أدبنا لن يكون عالميا الا اذا انطلق من حدود بيئته الضيقة الى العالم الكبير ، وربما وهموا كذلك ، أن الوسيلة الى عالمية أدبنا المعاصر هى أن يسهم فى الادب الغربى ويكتب بلغاته .

وبعض الدعاة الى عالمية الأدب يخلطون بين العالمية الجغرافية والانسانية ، فالأديب حين يقدم نموذجه الانسانى من أى جنس أو لون

أو بيئة ، فليس يصح القول بأن هذه التجربة أو تلك محصورة فى نطاق يبعدها عن جوهر الانسانية فى عمومها .

وخلود الأعمال الأدبية التى كتبت فى زمان غير زماننا ، يؤكد الفكرة ويجلوها .

فالعمل الأدبى يحمل بلاريب طابع عصره ، ولا يمنع هذا من بقائه بعد أن يمضى العصر وتتغير الدنيا . فكما ننفعل اليوم بآثار تأتينا من وراء العصور والآباد ننفعل كذلك بالأدب الأصيل يأتينا من خيام البدو أو ناطحات السحاب ، اذا أقنعنا بصدقه الى الحد الذى يحقق المشاركة الوجدانية . وكما لا دخل للانسانية فى قضية الأدب أو حداثته ، لا دخل لها كذلك فى مكانه ومسرحه ، ومهما تتباعد القرون والآماد بين راكب الناقة ورحالة الفضاء ، فليست بحيث تلغى الجوهر المشترك لبشريتهما المتماثلة .

والتميز مظهر أصالة وآية صدق . وبقدر ما يتميز العمل الأدبى وينفرد بطابعه الخاص ، تكون فرصته للعالمية والبقاء .

وحسب أدبنا المعاصر أن يكون أدبا أصيلا انسانيا صادقا ، يأخذ من العالم ويعطيه ، مشاركا فى بنـــاء عصره ، ليكون أدبا عالميا معاصرا .

ذلك أن انسانية الأدب نادرا ما تتحقق بعيدا عن عمق المعاناة فى الملابسة الوجدانية للموضوع الادبى ، حدثا كان أو انسانا أو كائنا ماكان . وفى رحاب الانسانية يلتقى أدباء من أقطار شتى وعصور متباعده وأجناس متفاوته ، عبروا عن بيئاتهم بأصالة واقتدار ، وعاشوا هموم دنياهم فى معاناة صادقة وملابسة عميقة ، واندمجت ذاتيتهم الفردية الجماعية فى الذاتية الانسانية ، فجاءت أعمالهم الفنية كاشفة عن جوهر الانسان .

أوجه نشاط أدبنا المعاصر

الشعر :

ان الشعر هو فن العربية الأول على مدى تاريخها الطويل الذى لم تنازعه الفنون الأخرى من رسم ونحت وتصوير وتمثيل ، الا أخيرا .

وقد يعانى الشعر العربى فى بعض عصوره من تخلف يغلب على عمومه ، حتى يقيض له من أعلام الشعر من يجدد حيويته وابداعه ، ويستعيد له اشراقه ، ويصله بأصالته ، مثلما فعل البارودى فى مصر فى أواخر القرن الماضى .

ثم تلا البارودى تلاميذه فى مدرسة الإحياء ، سواء منهم من مال الى التجديد ، أو جنح الى المحافظة ، وبذلك بدأوا عهدا من عهود ازدهار الشعر العربى فى مصر . اذ كان المقياس هو شيوع الشعر وانتشاره وتأثيره فى وجدان الجماهير ، فكانت الصحف - قبل الاذاعة والتليفزيون - تنشر قصائد الشعر فى الصفحات الاولى ، وكان الشعر والشعراء حديث المنتديات والمحافل ، وكان الناس يحفظون ويرددون فى كل مناسبة أبياتا من الشعر مشهورة بينهم .

ثم ظهرت مدرسة الديوان وهى مدرسة تجديد فى الشعر ، تدعو الى وحدة القصيدة والعناية بالجوهر دون المظهر ، وإعمال الفكر مع العاطفة فى الابداع الشعرى ، وكانت متأثرة الى حد كبير بالشعر والفكر والادب الغربى ، وخاصة شعراء القرن التاسع عشر الانجليز . وحملت هذه المدرسة فى اتجاهاتها نقدا لما سبقها من اتجاهات شعرية حديثة وخاصة عند شوقى .

ثم قامت جماعة أبولو التى استفادت الى حد ما من دعوة وحدة القصيدة ، وتابعت مدرسة الديوان فى الاتجاه الرومانسى .

وفى الأربعينات ظهرت دعوة تجديد ، دعت الى الخروج على أصول موسيقى الشعر المتوارثة ، ونادت بقيام القصيدة على أساس التفعيلة الواحدة ، وتحمس لها عدد كبير من النقاد تزايد بمرور الزمن .

وعانى الشعر كثيرا من الصراع بين المدرستين ، وكان من اليسير تجنب هذا الصراع لصالح الشعر عامة ، لو اتضحت رؤية النقاد لجوهر الفن الشعرى ، وقد أدى عدم وضوح هذه الرؤية الى فتح باب الانتاج الشعرى ، فدخله من لايحسنه واختلط الغث منه بالسمين .

وقد حظيت مدرسة التفعيلة على أكبر نجاحاتها فى تقديم الشعر المسرحى واتجهت فى غالبها اليه ، ثم ظهر اتجاه ابتدع ماسماه قصيدة النثر التى مازالت موضع اختلاف .

ولا يغيب عن الأذهان أن الشعر العربى له خصائص تميزه عن الشعر الاجنبى ، أهمها العناية الشديدة بالموسيقى واللغة ، وينبغى أن تبذل الجهود الكبيرة فى مجال التعليم والاعلام والثقافة للنهوض بجوهر

الشعر العربى الأصيل ، بصرف النظر عن اختلاف المدارس حول الشكل .

القصة :

من المعروف أن المجتمع العربى - فى كل مراحل تاريخه - يحتفى بفن القصة احتفاء كبيرا ، ولايعادل السمر عنده شىء آخر . كذلك كشفت الحفائر المصرية عن آثار وأخبار وأعمال قصصية حازت إعجاب من اطلع عليها . فلا عجب أن يقبل الأديب المصرى الحديث على الفن القصصى الغربى حين يطلع عليه ، ويعجب بالشكل الذى اتخذه فى القرون الأخيرة ويتأثر بالقواعد التى التزم بها فى انتاجه ، بعد أن صار فنا له معالمه التى تميز بينه وبين ماضيه ، وأخذ ذلك لخدمة التيار الوطنى الذى صاحب ثورة ١٩١٩ ، واشتغال كبار الكتاب بفن القصة مثل محمد حسين هيكل وطه حسين والحكيم ، واندفعت القصة المصرية الحديثة بعدهم على أيدى شباب تلك الثورة الى آفاق رحيبة .

ويأتى بعد جيل الرواد الأوائل أجيال تأثرت بهم وواصلت العطاء ، وتنوع على أيديهم الانتاج القصصى بين الرواية والقصة القصيرة ، وبين المذاهب المختلفة وكان لابداعهم القصصى شكله ومذاقه الخاص ، ومقدرته التى انطلقت به الى عوالم وآفاق أوسع وأرحب ، لهذا وجد الكثير من الترحيب فى أنحاء كثيرة من العالم .

النقد :

النقد المعاصر فى مستواه الرفيع يجمع بين الاصالة والمعاصرة وبين التراث والحداثة ، وان كان بعض النقاد المتأخرين من المعاصرين يرجحون جانب الحداثة ، ويلتزمون مدارس النقد الأجنبى الحديث التزاما حرفيا ، غافلين أو متغافلين عن تراثنا العربى القديم فى النقد .

على ان النقد العربى القديم له موازينه المنطقية المدروسة وله أساتذته العلماء الموهوبون فى مختلف علوم وفنون الأدب واللغة وفيه نظريات وتيارات متعددة .

وقد خلف أساتذة النقد القدماء الكبار ، تاجا رفيعا فى النقد علما وفنا ، فقوموا وقسموا الشعراء ، ودرسوا اللفظ والمعنى والاسلوب ، وبوبوا مناهج النقد الأدبى والنظم وعمود الشعر وتطبيقاته ، وشرحوا العلاقات بين الألفاظ والمعانى فى الادب ، وجعلوا الالفاظ رموزا للفكرة والعاطفة والمعنى وقد سبقوا بذلك أعلام الفلسفة الجمالية العالميين .

والذى يراجع أشهر تيارات النقد المعاصر السائدة عندنا الآن يجدها فى أغلبها تتصل اتصالا مباشرا بالدراسات النقدية العربية ومن أشهر هذه التيارات المعاصرة : الاتجاه اللغوى الذى يربط انجازات علم اللغة بالادب ، والاتجاه الدلالى الذى يحاول أن يجد منهجا ثابتا لمعرفة المعنى ، والاتجاه البنيوى الذى يجمع بين مختلف المناهج وتيار الحداثة فى النقد .

ونقدنا المعاصر جدير بأن يأخذ من تراثنا النقدى الأصالة ، وان يقف امام النقد الأوربى المعاصر موقف المكتشف الناقد الذى يختار الاصلح .

الترجمة :

بدأت الترجمة فى اللغة العربية من عهد بعيد قبل الاسلام ، وخاصة فى امارة الحيرة المجاورة لفارس وامارة الغساسنة المجاورة للروم . وفى الدولة الاسلامية ازدهرت الترجمة فى عهد الخليفة المأمون العباسى ، وبواسطتها انتقلت الى الثقافة العربية العلوم العالمية من اليونان والرومان والفرس والهنود ، فى الفلك والطب والكيمياء والفلسفة والرياضيات .

وفى العصر الحديث أنشأ محمد على فى مصر مدرسة الألسن لتخريج المترجمين وأشرف عليها رفاعة الطهطاوى ، واتجهت الترجمة آنذاك اتجاها علميا ، فعنى المترجمون بترجمة الكتب الأوربية فى الطب والطبيعة والنبات والحيوان ، والكيمياء والصيدلة ، والتاريخ الطبيعى ، وغيرها . وفى عهد الاستقلال أنشئت ادارة للترجمة فى وزارة المعارف ، كما كانت تسمى من قبل ، وجميع هذه الجهود كانت موجهة الى النقل من اللغات المختلفة الى العربية دون أن تتجه كذلك الى ترجمة شىء من أدبنا العربى الى لغات أجنبية وان وجدت جهود فردية فى هذا المضمار ، وفى مصر كليتان تعنيان بأمر الترجمة كلية الألسن وتاريخها حافل وتتبع جامعة عين شمس ، وكلية اللغات والترجمة وتتبع جامعة الأزهر ، وفيها كذلك أقسام للغات فى كليات الآداب المختلفة .

ولكن الأمر يحتاج منا الى انشاء ديوان متخصص لأعمال الترجمة ولا بد لنا من إعداد طبقة من المترجمين الممتازين ، ومن تأليف لجان

علمية لاختيار أفضل ما فى الفكر العربى القديم والحديث ، وبخاصة الادب المصرى ، للترجمة الى اللغات العالمية ، ولاختيار أفضل ما فى الفكر العالمى فى الغرب والشرق ، وكذلك للترجمة الى العربية .

ولا يخفى أن الحضارة العالمية الآن ، فى خطوات تطورها العلمى الكبير وتقدم وسائل الاتصال بينها ، تعتبر الترجمة من أهم وسائل الاتصال الحضارى العلمى والثقافى والفنى والاعلامى حيث تتم ترجمة كل الاعمال البارزة فى هذه المجالات وبأقصى السرعة الى اللغات الحية ، وتقوم على هذه الترجمة أجهزة هائلة لاتحجب عنها الا الأسرار العسكرية الخطيرة التى يبررها التنافس فى السبق العلمى أو المحافظة على الأمن والتفوق الحربى . ولا شك أن اتصالنا الحضارى بالعالم حولنا يحتم علينا العناية بالترجمة عن اللغات الأجنبية ، كما أن ترجمة أدبنا الى اللغات الأخرى يساعد على شيوعه وانتشاره وعالميته .

الأدب المقارن :

تعتبر دراسة الأدب المقارن من أهم الدراسات التى تتناول الصلة بين الادب العربى والآداب الأجنبية ، وهو علم حديث فى المدارس والجامعات العربية ، وتجب مضاعفة العناية به لاهميته وضرورته فهو يستثير الوعى القومى باتجاهات الأدب ومدارسه وتياراته ، ويصله بالتيارات الفكرية والفنية العالمية اتصالا يغذى به أصالته ويواصل به ابداعه فى مجالات التطوير والتجديد ، فهو العلم الذى يدرس مواطن التلاقى بين الآداب فى لغاتها وصلاتها الكثيرة المعقدة فى حاضرها وماضيها وما لهذه الصلات من تأثير أو تأثر .

ومن أهم أمثلة هذا التأثير : ما قيل عن تأثر دانتى بأبى العلاء المعرى ، والتراث الشعبى العربى حول الاسراء والمعراج ، وتأثر الآداب الأوربية بقصص ألف ليلة وليلة ، وتأثير الموشح الأندلسى فى الشعر الأوربى ، وتأثر الشعر العربى الحديث بالتيارات الحديثة فى الشعر الأوربى .

وتجب العناية بتدريس الأدب المقارن بالجامعات العربية ، كما تجب ترجمة الأعمال الأدبية الأجنبية الهامة التى تعالج موضوعاته ، مع الحرص على الاشتراك فى الندوات والمؤتمرات الدولية التى تدور حول هذا الأدب والاطلاع على أعمالها كلما أمكن ذلك .

وضع الأديب فى مصر

يشير حدث حصول الكاتب الكبير نجيب محفوظ على الجائزة العالمية فى الآداب الى عدة أمور هامة على المستوى الأدبى والثقافى ، منها :

– أهمية الحركة الثقافية والأدبية فى المسيرة الحضارية وعظم أثر الانتاج الثقافى الرفيع فى تنمية الوجدان العام وتوجيه الافكار العامة ، وبالتالى توجيه السلوك العام الى العمل الواعى فى سبيل التقدم ومن هنا يتحتم أن تولى الدولة وكل الهيئات الرسمية والشعبية وحتى الأفراد على اختلاف مستوياتهم أقصى العناية بالعمل الأدبى والثقافى كركيزة عامة للعمل المنتج فى كافة المجالات .

– اشاعة روح الثقة والاعتداد بالنفس لدى المثقفين والأدباء العرب ولدى الشعوب العربية عامة ، حيث ان منح الجائزة شهادة عالمية من صفوة المثقفين فى العالم بأن الأدب العربى والمبدعين العرب قوة مؤثرة فى الوجدان الانسانى ، وطاقة فاعلة فى الحضارة بشكل عام ، وطبيعى أن منح الجائزة لم يخلق هذه القوة ولكنه اكتشفها وأعلن ذلك الاكتشاف .

ومن البديهى أن تنطلق الجهود لمحاولة تنمية الابداع الادبى والمد الثقافى ، ومساعدة المبدعين وازالة العقبات من طريقهم . فالأمر الذى لاشك فيه أن الابداع الأدبى والفنى موهبة أساسا وطاقة فطرية يزود بها الإنسان ، وتتفاوت وتختلف من انسان الى آخر . والمنطقى أن تتوفر الجهود على اكتشاف أصحاب المواهب ، ثم تهيئة الأجواء لها لتعطى أكبر عطاء متاح ، والمجتمع العربى محتاج بحق الى مقاييس جديدة تحكم النظرة الى المبدعين فى مجال الثقافة والادب ، كما أن تقويم العمل الثقافى للمبدعين على المستوى الرسمى يحتاج الى تعديل كبير فى معاييره .

وخلاصة القول أن المسئولين عن العمل الثقافى ينبغى ان يعيدوا – على المستوى الرسمى والشعبى – النظر فى الوضع الاجتماعى للمبدعين فى مجال الادب . وعلى سبيل المثال أن تجعل الدولة للمبرزين منهم وضعا مميزا ، وأن تعطى حملة الجائزة التقديرية – بعد تعديل شروطها وضوابطها – من الامتيازات ما يكفل لهم المستوى الرفيع ماديا وأدبيا .

ولاشك أنه من معوقات الابداع الأدبى عندنا ، تدنى القيمة المادية

للكلمة . ففى كل آداب وفنون الكلمة نثرا وشعرا وغناء فى جميع أنحاء العالم ، تعتبر الكلمة هى الأساس وهى الابداع الأول والأغلى ثمنا والأكثر تقديرا ، ثم يأتى بعد ذلك المؤدى غناء أو انشادا أو القاء أو تمثيلا فيعتبر مكملا للمبدع الأول ، صاحب الفكرة والكلمة . وعلى هذا الأساس تقدر الاجور ويتحدد الوضع الادبى ، ويكون المؤلف شاعرا أو روائيا أو كاتبا أو مفكرا الأجر الأكبر والنصيب الأوفر من العمل . الفنى والمادى الذى لايقارن بما يحصل عليه المؤدون للعمل اما الوضع فى مصر فيختلف عن ذلك تماما . فصاحب الكلمة وصاحب الفكرة والمبدع الاول للعمل الفنى ، يأتى فى نهاية المطاف ، ولا ينال من التقدير المادى الا قليلا .

وفى مجال النشر فى الصحف ، يلاحظ أنها لاتفرد حيزا كافيا لنشر الابداع الادبى فى القصة أو المقال أو الشعر ، ثم انها توقف الحيز المتاح لنشر الابداع فيها على كتاب وصحفيين يعملون أساسا فى الصحيفة . وهذا يضيق المجال أمام المواهب الصاعدة والشابة ، ويلاحظ فى القليل الذى ينشر فى الصحف أنه يخضع لاعتبارات كثيرا ما تنأى عن التفوق الفنى .

أما النشر فى الكتب ، فالملاحظ أن دور النشر تستهدف الربح ، وتغالى فى هذا الى حد أن الكثير مما ينشر يعتمد على التراث والكتب التى مضى على تأليفها أكثر من خمسين سنة ، حتى لا تدفع دار النشر مقابلا للتأليف ، أما ما يتقاضاه المؤلفون من دور النشر فهو لايكاد يذكر .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، يوصى بما يأتى :

*العناية برعاية المواهب الصاعدة على أساس منهج تربوى علمى ، والبدء فى ذلك بتشجيع القراءات الأدبية .

* حسن اختيار النصوص الأدبية المدرسية ، تحبيبا للتلاميذ فى الانتاج الأدبى وتعويدا لهم على الممتاز منه .

* العمل على إصدار مجلات متخصصة للقصة والشعر ، واصدار الصحف اليومية ملاحق أدبية أسبوعية ، واقامة مهرجانات أدبية شعرية دورية والعناية باختيار ما ينشر ويذاع من الشعر والقصة .

* اسناد الاشراف على الصفحات والملاحق الادبية الى أدباء متميزين ومتخصصين ، ضمانا لنشر الجدير بالنشر من الأجناس الأدبية المختلفة ، لأن ما ينشر فيها يصبح قدوة للناشئين .

* أن يرسخ القائمون على حياتنا الأدبية ، أساتذة وكتابا وأدباء الوعى بمنطق المعاصرة والادراك المرهف ، بما يحمل الوجدان العصرى من تراث ماضيه .

* ان توصى الهيئات المنوط بها رعاية الأدباء الشبان ونشر باكورة أعمالهم ورصد الجوائز للمسابقات الأدبية ، مع بيان موازينها لتقدير الأعمال الأدبية ، بما يوجه ناشئة الأدباء الى عمق الملابسة الوجدانية لتجاربهم الأدبية وصدق التعبير عنها .

* ان تعمل مؤسسات القطاع العام للطباعة والنشر على أن تجاز مطبوعاتها ومنشوراتها من مستشارين من أهل الخبرة والاختصاص ، المشهود لهم بالأصالة والاعتزاز بشخصية أمتهم ولاء وانتماء .

* تكثيف مناهج تدريس النقد واصدار النقد مجلات متخصصة لنشره وسيلة لشيوع وتعميق أثر الانتاج الادبى من قصة وشعر ومقالة وغيرها ، والعناية البالغة بتدريس الأدب المقارن بمختلف الاقسام والمعاهد المتخصصة .

* انشاء ديوان عام للترجمة من العربية وإليها كمركز علمى كبير بفروعه المتعددة ، من معاهد للتدريس ومراكز للبحث وهيئات للاختيار والنشر ، مع مراعاة التقدير المادى المناسب للمترجمين .

* العناية باختيار المترجمين لضمان أن تكون ترجماتهم أعمالا أدبية ، يقبل عليها القارىء الأجنبى ويتذوقها .

* تشجيع مؤسسات النشر العالمية على ترجمة الأدب المصرى .

* منح الحاصلين على جوائز الدولة من الميزات الأدبية والمادية ما يكفل لهم الحياة الكريمة .

* رفع مكافآت مؤلفى الكتب الادبية .

* رفع أجور مبدعى الأدب فى الاذاعة والتليفزيون بما يعبر عن التقدير الكبير لقيمة الأدب .

القسم الثالث

التراث الحضارى

تنمية الوعى بتراث مصر الحضارى والآثارى

تتميز مصر ، بأنها مهد الحضارة الانسانية ، ومستقر أقدم مدنية تواصلت حلقاتها - برغم بعض فترات الانقطاع - حتى الحقبة الحديثة . فقدمت للبشرية العديد من الانجازات والمفاهيم ، فى العمارة والفن والديانة والعلوم . وتعد الآثار المادية لهذه المدنية ، والتى تمثل أحقابا متصلة متعاقبة منذ عصور ما قبل التاريخ - بمثابة أضخم متحف على ظهر الأرض ، الأمر الذى يضفى على مصر مكانة خاصة ، كما يوضح أهمية تجلية هذا التراث فى ضمير أمتنا ، لما لذلك من أثر فعال فى تحقيق نهضة مصر الحديثة ، وحتى تعطى ثمارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

الوعى الآثارى ودعائمه :

ولا شك فى فاعلية الجهود الرسمية واهتمامات المثقفين فى حماية التراث الأثرى والحفاظ عليه . غير أن طبيعة الآثار ذاتها ، وتوزعها على امتداد الوطن المصرى بأكمله ، يستلزم أن تتسع دائرة الاهتمام بها والحفاظ عليها لتشمل الشعب المصرى على اختلاف فئاته وطبقاته ، وأن يبدأ ذلك من منطلقات واضحة وبسيطة ، تخاطب فى الانسان المصرى عقله وعاطفته فى آن واحد ، وتسير فى خطوط متوازية ، مبنية على الحقائق التالية :

• ان التراث الأثرى ليس مجرد أحجار خرساء أو اطلال دراسة أو بقايا أبدع أجدادنا صنعها وتشكيلها ، وانما هو تجسيد مادى لتراث روحى وفكرى وفنى أصيل وعميق الجذور وهو جزء من ذاتينا وان احترامنا له انما هو احترام لذواتنا .

• ان حبنا لوطننا وإحساسنا بالانتماء اليه ليس مجرد شعارات ترفع أو أغان تردد وانما يقتضينا أن نقدر قيمة كل ماهو مصرى ، ونعكف على دراسته ، ونستخلص معانيه ، ونستلهم مثله العليا ، وبذلك تكون الآثار من أهم الوسائل التى تساعد على تعميق الشعور بالانتماء القومى ، والاعتزاز بكل ماهو مصرى .

• أن تتبع مسيرة الحضارة المصرية على مدى آلاف السنين ، جدير بأن يزرع الثقة فى نفس المصرى ، ويقوى ايمانه بقدرته على مغالبة الصعاب وتخطى النكسات ، لأن النظرة الى ماضينا ستثبت له حقيقة استمرارية الوجود المصرى ، وأن الكبوات ما هى الا ظواهر طارئة ، ولكن مصر قادرة دائما على النهوض منها لتمضى قدما فى مسيرتها .

• ان الآثار تؤدى دورا حيويا فى بناء ودعم الاقتصاد المصرى ، وامكاناتها الهائلة فى هذا المجال لم تستثمر الاستثمار الأمثل حتى الآن .

• ان التاريخ والآثار وتعميق المعرفة بهما ، يمثلان جانبا هاما من المعرفة الأساسية للشعوب ، اذ من خلال الوعى التاريخى والأثرى تكتمل الثقافة القومية ، وتبرز الشخصية الوطنية ، ويحدث التكامل بين الماضى والحاضر والمستقبل .

• ان المجتمع المصرى بوجه عام لايزال يمر بمرحلة التقارب بين فئاته من الناحية الثقافية ، ولذا ينبغى الاهتمام بعنصر ثقافى مشترك بين كافة أفراد المجتمع ، ألا وهو التراث الحضارى والتاريخى ، وتنمية الوعى به ، بحيث يدرك كل فرد من المجتمع - رغم الاختلاف فى الامكانات الثقافية والذهنية والمصالح الاقتصادية - ان له صلة قومية

روحية وفكرية ومادية بذلك التراث ، فيهتم به ويحافظ عليه .

. انه يمكن من خلال الأمثلة التاريخية والشواهد الأثرية معالجة بعض مظاهر السلوكيات السلبية واللامبالاة ، بالدعوة الى التمثل بالأجداد الذين بنوا هذا الوطن ورفعوا ذكره ، مع التأكيد بأن واجب الوفاء يقتضى من كل مصرى ان يجلو حقائق ذلك التاريخ ويكشف عن عظمته واصالة حضارته .

. ان الشعوب الناهضة ، ينبغى أن تستوعب تاريخها وأمجادها السالفة ، لتكون دعما لنهضتها الفكرية والروحية ، فقد علمنا التاريخ أن النهضة الثقافية تبدأ بالبحث عن الجذور فى الاعماق ، وعلى هذا فمستقبل الأمة المصرية يرتبط بتراث الماضى ، وتعميق الوعى بتاريخه وحضارته .

ملامح التخطيط لتنمية الوعى الآثارى :

ولذلك فمن الضرورى وضع خطة توعية تقوم بشرح هذه المفاهيم ، وتخاطب كافة فئات المجتمع ، وتوجه الى قطاعات الشعب المختلفة : الاطفال ، والتلاميذ و الطلاب والشباب والشيوخ ، والمسئولين ، كل من الزاوية التى تعنيه وتؤثر عليه تأثيرا مباشرا ، كما تستخدم كافة وسائل الثقافة والاعلام : الاذاعة والتليفزيون ، والكتب والنشرات ، والمسرح والسينما ، والمحاضرات والاحاديث والندوات ، والصحافة ، والرحلات .

ولعل هذه المهام تستدعى النظر فى انشاء مجلس أعلى أو هيئة خاصة بالتراث ، على غرار المجلس الاعلى للشباب والرياضة .

وفيما يلى عرض للملامح الرئيسية للخطة المقترحة :

بالنسبة لمرحلة الطفولة :

تنمية الوعى التاريخى والاثرى لدى الطفل أمر مهم ، اذ يمكن تهيئة ذهنه لاستقبال كثير من المفاهيم الصالحة والمعلومات المفيدة ، التى يسهل فيما بعد تنميتها وتعميقها بشرط استخدام الوسائل والاساليب التى تناسب مراحل نموه ، مع ربطها باهتماماته بحيث ينشأ مدركا لتاريخ وحضارة بلاده ، معتزا بهما ، مؤمنا بأن المصريين الذين حققوا امجاد الماضى يمكنهم بشىء من العمل والجدية أن يحققوا ما هو أكثر منها فى المستقبل .

ومن وسائل ذلك :

. دعوة الأدباء الذين يكتبون للطفل الى كتابة قصص مستمدة من تراثنا الحضارى ، موجهة الى الاباء والأمهات لتلقينها لأطفالهم فى مرحلة ما « قبل المدرسة » بدلا من القصص الشائعة غير الهادفة ، وبذلك نغرس فى الطفل ، منذ سنوات عمره الأولى ، بذور وعى حضارى أثرى ، يصعب نزعه أو نسيانه بعد ذلك .

. تضمين المناهج الدراسية بدءا من مرحلة الحضانة والروضة ، بدراسة تاريخ مصر وحضارتها خلال الأحقاب التاريخية المختلفة ، بأسلوب مبسط مناسب ، وذلك من خلال كتيبات توضع خصيصا للطفل ، تتدرج مع سنه ، وتحتوى على كل ماهو شيق وجذاب ، وتكون مزودة بالصور الملونة ، يشترك فى وضعها أثريون وأدباء وفنانون .

. الاهتمام باصدار كتب سهلة جذابة مشوقة ، زهيدة الثمن لا تقتصر على الناحية الوظيفية للآثار أو السردية للتاريخ ، بل تنقل الى الطفل جوانب الابداع والابتكار التى قام بها الانسان المصرى .

. تضمين برامج الاذاعة المسموعة والمرئية حلقات للأطفال ، تبين مدى تقدم المظاهر العديدة للحضارة فى مصر ، بحيث تقدم للأطفال بأسلوب يسهل عليهم استيعابه ، عن طريق استخدام الافلام والتمثيليات والصور المتحركة . وهناك مصادر أثرية لا حصر لها يمكن أن تثرى هذه البرامج ، سواء فى الآداب أو العلوم أو الفنون ، وفى غيرها من المجالات .

. تشجيع الكتاب والادباء الذين يكتبون للسينما والمسرح ، على أن ينهلوا من التراث الاثرى فى مصر ، ومع أن مثل هذه الاعمال يكون لها أثرها الفعال فى توعية جميع فئات الشعب ، فيمكن تخصيص بعض هذه الافلام السينمائية والعروض المسرحية للأطفال ، بأن توضع متناسبة مع مستواهم التفكيرى . ومما يذكر أن كافة المجالات الروائية

من فكاهة وقصص اجتماعية وغيرها توجد بوفرة فى الادب المصرى على امتداد عصوره ، وفى ثنايا الأحداث التاريخية والتراث الحضارى .

كما أن هذا الاتجاه نفسه يمكن ان يؤدى بواسطة فرق الفنون الشعبية التى تقدم الحفلات للاطفال ، فنعمل بذلك على احياء تلك الفنون العريقة وتوعية الأطفال بها .

• النظر فى انشاء متاحف للأطفال ، حتى يتاح لهم على مختلف مستوياتهم - سواء فى مرحلة الحضانة ، أو فى مرحلة التعليم الأساسى - الفرصة للتعرف على القطع الفنية الأثرية ، وتعميق ونشر وربط ذلك كله بحياتهم اليومية ، وعلى نطاق أوسع بالحياة فى خارج المدرسة ، وبالحياة فى المجتمع فى الماضى والحاضر ، باستعمال كافة الوسائل الممكنة ، أو بطريقة اخرى يتم الاتفاق على تسميتها : « أن يرى ويسمع ويشارك » .

ويمكن ان يشمل نشاط متحف الطفل ما يأتى :

• عرض بعض الأعمال الفنية الأثرية الحقيقية التى تحتمل طريقة العرض المكشوف ، حتى يتمكن الأطفال من رؤيتها ولمسها مثل : الادوات المصنوعة من الظران أو عينات المواد المختلفة من أحجار ومعادن وأخشاب وصخور وغيرها ، وكذلك نماذج من الآثار التى تمثل أهم معالم نشاط الانسان المصرى فى العصور التاريخية المختلفة ، سواء كان ذلك فى فاترينات أو فى خارجها ، وربط ذلك كله باهتمامات الاطفال فى سنى حياتهم المختلفة ، حتى يمكنهم ادراك اهميتها ، بل وتقليد بعض ما يرونه ويلمسونه ، وذلك باستخدام المواد المختلفة التى تتوفر فى احدى قاعات المتحف مثل الصلصال ، أو أن يرسم الطفل ويحاكى ما رآه بواسطة استعمال الورق والألوان وغيرها .

وأن يزود المتحف بالكثير من الأفلام التعليمية التى تتناول مجموعات من الآثار المعروضة ، طبقا لتاريخها أو أهميتها الفنية أو الحضارية .

• عرض بعض المسرحيات والتمثيليات التى يقوم الاطفال بأنفسهم بأداء بعض أدوارها ، وارتداء الزى الذى يميز العصر الذى يمثله ، فتترسخ فى عقولهم المعلومات والمشاهد علاوة على استعمال التسجيلات الموسيقية والأغنيات التى تعبر عن مفاهيم ودلالات تاريخية ، ليحفظها الاطفال .

• القاء محاضرات ودروس ، على ايدى المتخصصين فى هذه المجالات ، تستعمل فيها الوسائل السمعية والبصرية ، يعطى فيها للطفل الفرصة لاستعمال القطع الفنية الحقيقية ونماذجها فى التعليم ، فتمده بخبرة تساعد على الربط بين علمه المحدود والعالم الخارجى .

• ان يضم المتحف المقترح - الى جانب القطع الاثرية أو الأعمال الفنية - الكثير من المواد الموجودة فى الطبيعة التى يشاهدها الطفل فى حياته اليومية ، والتى تجذب اهتمامه وتربطه بكل العالم الذى يعيش فيه ، حيث يقوم العاملون بالعمل جنبا الى جنب مع الاطفال ، لتنمية وتطوير ملكاتهم ولتحقيق أقصى فائدة ممكنة ، بل ان الاطفال انفسهم يجب تشجيعهم فى تكوين المتحف بانتقاء وتزويد المتحف بالمواد التى يهتمون بها ، بحيث يكون بالنسبة لهم شيئا حيا ، يموج بالحركة والحياة .

• انشاء مراكز خاصة بالطفل فى المتاحف : تكون مهمتها استقبال المجموعات المدرسية على مختلف مستوياتها التعليمية ، حيث تعرض عليهم بعض الأفلام ، ويشاهدون بعض القطع الاثرية ، ويزودون بالمعلومات الكافية عن المجموعة الاثرية من ناحية الشكل والعصر والطراز والمادة والمضمون مع ربط كل ذلك باهتمامهم ، طبقا لمستواهم العمرى .

كما يمكن اقامة معارض دورية نوعية بالمتاحف لموضوعات الطفل وتشد انتباهه .

• ابتكار لعب وألغاز للأطفال تغرس فيهم حب التراث الحضارى لمصر وتنمى فيهم الوعى بتاريخ وآثار بلادهم .

• الاهتمام فى مجالات الأطفال بالموضوعات المتصلة بالتراث والحضارة .

بالنسبة للشباب :

يجب توثيق الصلة بين الشباب وبين التراث الأثرى ، فهم يمثلون أكبر قطاعات الشعب وهم الذين سيتحملون عبء المسئولية عن هذا التراث فى المستقبل ، ولهذا فانهم يلقون عددا من التسهيلات للتعرف على تراثهم الأثرى مثل : تخفيضات تذاكر السفر ودخول المتاحف والمناطق الاثرية .

ولتوثيق الصلة بين الشباب وآثاره يمكن أن توجه اليهم ، عن طريق أجهزة الاعلام توعية مستمرة ، تبرز الجهود الايجابية التى تبذل للتعرف على التراث الاثرى والحفاظ عليه ، مثل :

• جهود الجهات المعنية فى ترميم بعض الآثار والحفاظ عليها ، واشتراك الشباب من داخلها فى هذه الجهود ، ويمكن ان يضرب على ذلك مثل ترميم القلعة .

• ابراز الجدية التى يوليها المثقفون المصريون نحو الآثار ، وضرب الامثلة على ذلك باستلهام كتاب وفنانين مصريين عن تراثهم القديم فى القصة والشعر والنحت والتصوير .

• اظهار الاهتمام والاحترام اللذين يوليهما الدارسون والزوار الاجانب للآثار ، وواجبنا أن نكون أكثر منهم فى احترامنا لتراثنا .

وفى مقابل ذلك يمكن عرض بعض السلبيات التى تشوه آثارنا ، وتسىء الى صورتنا ، مثل :

• بعض مظاهر السلوك التى يجب تجنبها داخل المناطق الاثرية : من الاصوات العالية ، الدق على الطبل ، النكات والتعليقات غير المناسبة ، القاء مخلفات الطعام والشراب ، مضايقة السائحين .

• الكتابة على الجدران وتشويه المناظر المصورة .

ويمكن فى هذا المجال اجراء ما يأتى :

• زيادة الاعتماد على الشباب ، وخاصة طلاب كليات واقسام الآثار والتاريخ والفنون والهندسة والعلوم ، فى ترميم المناطق الاثرية ، مما ينمى فيهم روح الانتماء لهذا التراث .

• تنشيط الرحلات المدرسية والجامعية لزيارة المناطق الأثرية ، وتخصيص بند خاص بالميزانيات - ليس فقط فى المدارس والجامعات بل فى الوزارات والهيئات والمصالح والشركات - حى يتمكن الشباب بمستوياته المختلفة من الاشتراك فى تلك الرحلات ، على أن يصاحبها من هم على دراية بالمناطق الأثرية والمتاحف ، فتجمع الرحلات بذلك بين النواحى الثقافية والنواحى الترفيهية .

بالنسبة للمدرسة :

يدخل علم التاريخ فى مناهج المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية ، ويعتبر من العلوم الضرورية لتربية الجيل الناشىء ولبناء الانسان المصرى ولتعميق الانتماء لمصر وللوطن العربى والاسلامى .

كذلك تستهدف دراسة التاريخ - مع غيره من المواد والعلوم المختلفة - استثمار طاقات الأفراد وزيادة العائد من رأس المال البشرى .

وتبرز فى هذا المجال ضرورة الاهتمام بالجوانب الآتية :

- المناهج :

اعادة النظر فى مناهج دراسة التاريخ : فقد حدثت فى السنوات الماضية تغييرات متتالية فى محتويات مناهج التاريخ فى جميع المراحل التعليمية قبل مرحلة الجامعة لتساير التطورات فى التاريخ المصرى المعاصر ، فحذفت موضوعات أو حقائق ، وأضيفت موضوعات أخرى ، كما أعيد تنظيم وصياغة موضوعات تاريخية مختلفة .

• ان يستهدف المنهج التاريخى فى المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية ، الموضوعية المطلقة ، وابراز النواحى المجيدة فى تاريخنا المصرى والعربى ، وتقوية الشعور بالانتماء الى الوطن ، فضلا عن تخليص تاريخنا القومى من تشويه الحقائق وتحريفها من وجهة نظر الدول الاستعمارية ، والمعادية للشرق وللعروبة والاسلام .

• ان يعنى فى وضع مناهج التاريخ بالصلة الوثيقة بين التاريخ وعلم الآثار ، وخاصة بالنسبة للآثار الاسلامية ، ومن بينها العمارة والفنون ، والوثائق والاوراق البردية والكتابات التاريخية الاثرية على العمائر

والتحف والعملة .

– الكتاب المقرر فى التاريخ :

الكتاب المقرر هو الوعاء الذى يضم المادة التاريخية ، وهو إحدى الوسائل الهامة الى بلوغ أهداف المنهج ويجب ان يتحقق فى هذا الكتاب ما يأتى :

• ان يقدم اطارا عاما للمقررات الدراسية التى يشملها المنهج ، وان يعبر عن أهدافه تعبيرا صحيحا ، فى كل مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعة ، وان يقدم قدرا مشتركا من الحقائق والاخبار التى يجب أن يلم بها جميع التلاميذ على مختلف قدراتهم ، فى مرحلة معينة ، لتتحقق أهداف المنهج .

• ان يقدم التاريخ من وجهة النظر المصرية العربية والقومية ، مع تجنب نقل ما تتضمنه الكتب الاجنبية من تشويه الحقائق التاريخية وتحريفها لتساير وجهة نظر الدول الاستعمارية ، والدول المعادية للشرق والحضارة الاسلامية والعروبة والاسلام .

• ان يكون اخراجه جيدا من حيث الطباعة ، وشكل الحروف وحجمها ، تبعا للمراحل التعليمية المختلفة ونوعية الورق ، وتنظيم العناوين الرئيسية والفرعية ، والتركيز على المعلومات الهامة . فضلا عن تزويده بالرسوم والصور والخرائط والاحصاءات . لأن عدم الاهتمام باخراج الكتاب يدفع الى اهمال الكتاب المدرسى ، والاقبال على شراء الكتب الخارجية والى التخلص من الكتب المدرسية عقب انتهاء كل عام دراسى .

• تكليف جهاز الكتب المدرسية والمطابع التى تقوم باعداد الكتب والكراسات المدرسية بطبع « رسومات » لبعض الآثار ، مع نبذة مفيدة عنها على اغلفة تلك الكتب والكراسات .

• ويجب أن تتعاون وزارة التربية والتعليم مع اساتذة الجامعات المختصين والتربويين منهم بصفة خاصة ، فى وضع الكتاب المقرر .

– مدرس التاريخ :

واذا وجد المنهج الصالح والكتاب الجيد فان المدرس يقوم بالدور الرئيسى فى العملية التربوية والتعليمية . والمدرس الكفء يتوقف عليه نجاح العملية التربوية كلها ، ومن ثم ينبغى العمل على تحقيق ما يأتى :

• زيادة الاهتمام باعداد مدرس التاريخ اعدادا سليما والعناية بطرق تدريس مادة التاريخ وتطويرها .

• ان يزود بالمراجع المختلفة والمجلات والدوريات وكافة الوسائل التعليمية السمعية والبصرية ، وان يزور المتاحف والمناطق الاثرية التى بنى عليها ماجاء فى كتب التاريخ .

– الانشطة النوعية بالمدارس :

• ان تهتم كل مدرسة بتأسيس مكتبتها التاريخية .

• ان يعلق على جدران المدرسة صور مكبرة للنواحى الحضارية والمناطق الاثرية والتحف الفنية ، مما يشجع التلاميذ على محاكاتها والقراءة عنها .

• ان تقيم المدارس معارض للتراث التاريخى عن طريق تقديم التلاميذ لوحات أو صور أو رسوم أو نماذج ، وتقام مسابقات بين هذه المعارض ، مع تخصيص جائزة لأحسن الأعمال .

• ربط رحلات المدارس بالبيئة الأثرية للاقليم ، عن طريق الزيارات الميدانية للمناطق الأثرية بذلك الاقليم .

مع النظر فى امكان انتداب أو تعيين أثرى فى كل منطقة تعليمية ، ليتولى شئون رحلات التلاميذ والطلاب الى الاماكن الأثرية .

بالنسبة للجامعات :

• ربط تدريس التاريخ بالتراث الأثرى فى اقسام التاريخ بكليات الآداب والتربية .

• الاهتمام بتدريس حضارة مصر فى كافة العصور ، بكافة الكليات المتخصصة فى العلوم الانسانية ، باعتبارها مادة قومية ، وخاصة ما يتعلق منها بتخصص تلك الكليات وأقسامها ، فمن الملاحظ

مثلا أن الأدب المصرى القديم ، تخلو منه قائمة الدراسات الخاصة بأقسام اللغات والأدب .

• أن ينظر فى امكان اشتمال مناهج التخصصات المختلفة على مايتصل بها من حضارتنا وتاريخنا ، حتى يمكن لكل طالب جامعى فى أية كلية أو معهد ، التزود بماضى امته التاريخى والحضارى فى مجال تخصصه .

بالنسبة للاعلام :

لاشك ان وسائل الاعلام المختلفة – سواء منها المكتوبة أو المسموعة أو المرئية – أجهزة تتعمق فى الحوار وتدخل كافة البيوت ، ولاشك أيضا فى أن هذه الأجهزة – وبخاصة الاذاعة والتليفزيون – تبذل مجهودا ناجحا فى التوعية بالتراث ، ومع ذلك يمكن فى هذا المجال تكثيف الاهتمام بتحقيق ما يأتى :

• ان يقوم التليفزيون والاذاعة بتقديم صورة للتراث أو معلومة اثرية بين حين وآخر .

• ان يراعى فى التمثيليات والمسلسلات والافلام التى تتعلق بالنواحى الدينية أو التاريخية ، معايشتها للعصر الذى وقعت فيه الاحداث من حيث الملابس والبيوت والطرقات .

مع ضرورة الاستعانة بالخبرات العلمية الدقيقة فى اعداد البرامج المتعلقة بالتراث والتاريخ والحضارة .

• إعداد برامج اسبوعية للتعريف بالمتاحف والمناطق الاثرية وانجازات اجدادنا فى كافة الميادين ، على أن يتم اخراجها بطريقة مبسطة مشوقة للكبار والصغار ، وأن تكون بعيدة عن الافتعال ، وأن تختار الأوقات المناسبة لتقديمها .

• عرض افلام تسجيلية عن الآثار والتراث ، مع اشتراط الإعداد العلمى السليم ومراعاة عنصر التشويق .

• تقديم برامج على شكل ندوات أو حوار أو أسئلة يبعث بها الجمهـــور ، على ان يهتم بابراز الايجابيات والتضحيات التى بذلهـــــا الاجداد .

مع التنديد بالسلبيات واللامبالاة والانحراف والجهل والتشويه فى مجالات التراث .

• تخصيص صفحة – أو جانب من صفحة – فى الصحف أو المجلات أو الملاحق الأسبوعية للتراث التاريخى والحضارى ، أسوة بما يخصص الآن للسينما أو الفنون أو المرأة .

بالنسبة للسياحة :

يجب أن تهتم كافة الجهات المعنية بالسياحة الداخلية اهتماما مكثفا ، وفى هذا الاتجاه يمكن اجراء ما يأتى :

• انشاء مكاتب سياحية فى كل مدينة ، وفى كل حى من أحياء المدن الكبرى ، تزود بالكتب والملصقات والنشرات والصور والخرائط التى توضح مناطق الآثار ، وتمد الراغبين فى زيارتها بكافة المعلومات المطلوبة .

• الاهتمام بتدريب المرشدين ، وإعداد دراسات تدريبية تزودهم بكل جديد فى عالم الآثار .

بالنسبة للسينما والمسرح :

• تضطلع السينما والمسرح بدور بالغ الأهمية ، خصوصا فى مراحل معينة من العمر ، لقطاعات متنوعة من الشعب ، ولذا ينبغى العمل على ماياتى :

• الاكثار من الأفلام التسجيلية المتصلة بالتراث وتيسير حصول الكليات والمدارس والنوادى وقصور الثقافة عليها .

• الارتفاع بالمستوى الفكرى والفنى للأفلام والتمثيليات التاريخية والدينية ، وتحرى الدقة فى الاخراج ، والاستعانة بقدر الامكان بالمتخصصين فى هذا المجال .

• الاهتمام بالمسرحيات التاريخية ، أسوة بما حدث فى الثلاثينات والأربعينات .

• تضمين الافلام بعض الجوانب المتصلة بالتراث لتقريبه الى

الجماهير .

بالنسبة للثقافة الجماهيرية :

• إعداد سلاسل من المحاضرات والندوات واللقاءات بقصور الثقافة ، تتناول الآثار بوجه عام ، وآثار الاقليم بوجه خاص على ان يستعان فيها بالشرائح والصور .

على ان يمتد هذا النشاط الى بقية المؤسسات الثقافية والنوادى والنقابات .

بالنسبة لهيئة الآثار :

تقوم هيئة الآثار بمجهود كبير فى تطوير المتاحف ، والنهوض بالمناطق الأثرية ، وترميم وصيانة الآثار ، والتوعية بالتراث . ويمكن استكمال هذه الأنشطة على النحو الآتى :

• انشاء ادارة للتوعية الاثرية بالهيئة ، توفر الأفلام ونماذج الشرائح والكتب الثقافية والصور والملصقات الاثرية ، وغير ذلك من وسائل الاعلام والتوعية بالآثار .

• تجهيز قافلة من السيارات للتوعية الاثرية مزودة بالوسائل السمعية والبصرية اللازمة تطوف بالمدارس والاندية والمنشآت – وفقا لخطة مدروسة – وتدعو الى انشاء معارض محدودة فى تلك المدارس والاندية .

مع النظر فى امكان انشاء متحف عائم يطوف الاقاليم مستخدما النيل .

• انشاء مكتبات تاريخية وأثرية فى المناطق الاثرية العامة وفى المتاحف ، مما يسمح للراغبين فى الاطلاع من غير الاثريين بالاستفادة منها فى أوقات محددة .

• الاستعانة بالارشاد الآلى والوسائل السمعية والبصرية الحديثة فى المناطق الأثرية والمتاحف .

• الاهتمام بتنظيم معارض اثرية دورية فى المتاحف الكبرى ، تتناول موضوعات مشوقة تجذب اليها الجماهير ، مع انشاء وحدة للعلاقات العامة فى كل من هذه المتاحف .

• الاستمرار فى التوسع فى انشاء المتاحف الاقليمية ، وانارة المعابد ، ووضع اللافتات الارشادية .

• الاهتمام بتكوين جمعيات لاصدقاء أو محبى الآثار فى كافة المحافظات ، وفى المدارس والاندية والهيئات ، تساعد الزائرين من مواطنين وسياح ، وتعمل على نشر الوعى بالتراث بكافة الوسائل الممكنة .

• اصدار كتب تعرض أهم الآثار ونواحى الحضارات المصرية المتتابعة ، وتبرز جمال وروعة وأصالة التراث على مستوى جيد من الطباعة ، وباسلوب مشوق مع تزويدها بالرسوم والصور والخرائط .

بالنسبة للأجهزة الحكومية :

يجب أن تمتد التوعية بالتراث الحضارى لتشمل كافة الأجهزة الحكومية ، فالآثار ليست ملكية هيئة وانما هى ملكية كل مصرى ، ومن اجل ذلك ينبغى ان تساهم الأجهزة المختلفة بدور ايجابى فى هذا المجال ، وذلك على النحو الآتى :

١) أجهزة الحكم المحلى :

• ازالة التعديات على الآثار والمنشآت داخل المناطق الأثرية ، والتنسيق فى هذا السبيل مع هيئة الآثار .

• ابعاد مخلفات النظافة عن المبانى الأثرية ، وكفالة احترام المناطق الاثرية .

• نقل القرى والمناطق السكنية الواقعة داخل المناطق الاثرية ، الى اماكن جديدة خارجها .

• الغاء عقود ايجار الاكشاك « القائمة » فى واجهات المبانى الأثرية ، مع عدم ابرام عقود وتراخيص جديدة .

• التزام هذه الاجهزة بالمحافظة على الطابع التاريخى للأحياء القديمة أو المجاورة للآثار عند اعادة تخطيطها بعد عرض مشروعاتها فى هذا المجال على هيئة الآثار .

٢) ان تقوم وزارة الأوقاف بتوعية المواطنين الذين يترددون على الموالد بمايؤدى الى احترام المساجد عامة والاثرية خاصة ، وعدم السماح بالاقامة بها خلال تلك الموالد .

٣) ان تخلى التنظيمات الشعبية والاحزاب المواقع الأثرية التى تشغلها .

٤) ان تبتعد الوزارات بمشروعاتها فى مجال الاسكان أوالصناعة أو الاصلاح الزراعى أو الطرق أو الرى عن المناطق الأثرية .

الدورة السادسة ١٩٨٤ – ١٩٨٥

حماية التراث التاريخى والأثـــرى

ثروتنا الأثرية وأهميتها :

تعتبر مصر أكثر بلاد العالم آثارا ، اذ تنتشر فى أرجائها المواقع الأثرية الفرعونية التى يضم بعضها آلاف المقابر والمعابد والأبنية الأثرية كما يوجد بها الكثير من الآثار الاغريقية والرومانية والقبطية والبيزنطية والحديثة ، بجانب الآثار الاسلامية المتنوعة التى تضم القاهرة وحدها أكثر من خمسمائة أثر منها ، كما يتمثل جانب من الثروة الأثرية المصرية فى ملايين من القطع الأثرية النادرة .

وتمثل هذه البقايا المادية لحضارات مصر المتعاقبة – سواء القائم منها على ظهر الأرض أو فى باطنها ، أو فى المتاحف والمخازن الأثرية ، والموزع على امتداد الجمهورية بأكملها – أضخم متحف أثرى على وجه الأرض .

ولقد قدم هذا التراث الذى خلفته لنا حضارات مصر المتعاقبة ، الكثير من الانجازات والمفاهيم البناءة فى الدين والفكر والأدب والعلم والفن والعمارة والاقتصاد ، سواء للبشرية عامة ، أو للحضارة العلمية الحديثة مما بوأ مصر مكانة ثقافية وحضارية رفيعة .

والى جانب هذا الدور الفعال ، يؤدى هذا التراث دورا اقتصاديا هاما ، لاسيما فى انماء الدخل السياحى .

وان اهتمامنا بهذا التراث وحمايته ، انما هو تقدير واحترام لذاتنا ، اذ انه التجسيد المادى لتراث روحى وفكرى وفنى عميق الجذور ، يعمق من شعورنا بالانتماء ، ويمنحنا الثقة ، ويطلعنا على القدرات الكامنة فى أعماقنا .

ومن ثم فان الحفاظ على هذا التراث يعتبر مسئولية قومية ، يستدعى كل جهد مخلص جاد ، وكل قرار حازم لحمايته وصيانته .

المشكلة وأبعادها :

واذا كان هناك ادراك عالمى بأن آثار العالم تجتاز مرحلة دقيقة يؤكده الحملات الدولية المتتابعة لانقاذها ، فان الآثار المصرية التى تحظى بالصدارة بين الآثار العالمية تعتبر أكثرها جدارة بالحماية من الأخطار التى تتهددها .

وترجع المشكلات المتصلة بصيانة آثارنا وحمايتها الى عدة مؤثرات ومظاهر ، يأتى فى مقدمتها :

العوامل الطبيعية : وتجرى مواجهتها بالترميم والصيانة والتقوية والانقاذ ، وتستعين الهيئة المختصة فى سبيل ذلك بأحدث الطرق العلمية والتكنولوجية .

العوامل البشرية : وفى مقدمتها التوسع الزراعى ، وما يتبعه من

مشروعات الرى والصرف ، مما يزيد فى نسبة الرطوبة الجوية وفى ارتفاع مستوى المياه الجوفية ، كما ينتج عن بعض مشروعات الرى غرق الآثار تماما ، وكذلك يؤدى الصرف الصحى وشبكات المجارى فى كثير من الأحيان الى رفع منسوب المياه الجوفية ، ومن ثم الى ظاهرة الطفح التى تضر بكثير من الآثار .

المنشآت السياحية وغيرها : وقد أدى تزايد الحركة السياحية الى اقامة بعض المشروعات السياحية داخل مناطق الآثار ، ومن أمثلة ذلك : المقاصف والأسواق والاستراحات .

كما أن بعض المشروعات الصناعية والترفيهية والتجارية وبعض المنشآت العسكرية ، تهدد بعض الآثار تهديدا مباشرا .

والى جانب ذلك فان حركة المواصلات ومشروعاتها من برية وجوية ومائية ، تؤثر فى قلقلة الآثار واهتزازها فى بعض المناطق .

التعدى على التلال الأثرية : تتوزع هذه التلال على مختلف أنحاء البلاد ، داخل نطاقات المزارع والمدن والقرى ، وتشغل مساحات تزيد على ٢٥٤ ألف فدان ، وتتعرض لكثير من مظاهر التعدى ، سواء بالنهب أو التجريف ، مع أن الدراسات المبدئية الأثرية والعلمية تشير الى احتمال ضمها للآثار ، كمبان أثرية ، أو بقايا مستوطنات ومراكز سكنية أو أطلال مدن وبلدان قديمة أو غير ذلك من المعالم الأثرية ، ولهذا تحاول الهيئة المختصة منع استغلالها ، وتتحمل مسئولية حراستها ، حتى يتم جس أرضها والتنقيب فيها واستنقاذ ما يحتمل أن يوجد بها من قطع أثرية ، فاذا ثبت عدم وجود آثار أو بقايا أثرية بها ، تم تسليمها للدولة لاستغلالها على النحو الملائم زراعيا أو عمرانيا ، مما يحتاج الى اعتمادات كبيرة وجهود شاقة ، تستدعى دعما كافيا ومستمرا حتى يمكن تصفية أوضاعها .

القرى والمستوطنات السكنية داخل المناطق الأثرية : تنتشر داخل بعض المناطق الأثرية أو على جوانبها بعض القرى والمستوطنات السكنية مما يعرض الآثار للسرقة والنهب ، أو التعدى بالتشويه وسوء الاستخدام ، بل والسكنى أحيانا بالمبانى الأثرية ، الى جانب مايسببه بعض السكان من مضايقات ومتاعب للسائحين والزائرين ، ولرجال الآثار أنفسهم .

ومن أمثلة هذه القرى والمستوطنات :

- قرية « نزلة السمان » الملاصقة لمنطقة أهرامات الجيزة والتى بنيت فوق معبد الوادى للملك خوفو .
- قرية « ميت رهينة » المبنية بين أطلال مدينة منف « القديمة » .
- المساكن المتاخمة والمتداخلة مع معبد الكرنك فى الأقصر الشرقية .
- قرية « القرنة » المقامة داخل جبانة « طيبة » بالأقصر الغربية .
- قرى أخرى عديدة منها « الطارف » و« ذراع أبو النجا » .

الايواء فى المبانى الأثرية : يتم ايواء بعض الذين تهدمت مساكنهم فى بعض المبانى الأثرية كانقاذ عاجل حتى يتم توفير البدائل الممكنة ، مما يؤثر على سلامة هذه المبانى وتشويهها وعندما تتدخل الهيئة المسئولة لحماية تلك المناطق والمبانى الأثرية ، تنشب كثير من المشكلات المعقدة مع السكان الآخذين فى الازدياد ، والمتزايدة حاجتهم - تبعا لذلك - الى المساكن والمرافق . ولن يحل هذه المشكلة سوى اتخاذ سياسة واقعية تهدف الى نقل هؤلاء السكان من حرم الآثار الى أماكن جديدة بعيدة ، الى حد مناسب ، عن مناطق الآثار والمبانى الأثرية .

عدم التنسيق بين الأجهزة المعنية :

من المسلم به أن الهدف من قيام هيئة أو مؤسسة على المستوى المركزى أو المحلى ، هو خدمة الأهداف العامة للبلاد بالأساليب التى يحددها دستور الدولة وتشريعاتها ، وقد يحدث ، عندما تقوم جهة من هذه الجهات بعمل أو بتنفيذ مشروع معين ، أن تراه جهة أخرى - من وجهة نظرها - متعارضا مع مصلحة أو منفعة عامة . وفى مثل تلك الحالات ، لا يجب أن يعزى هذا الى سوء القصد ، بل الى التباس الأمر أو عدم وضوح الصورة ، أو الى التحمس لتحقيق هدف مقصود .

ويجب أن يؤخذ هذا المبدأ العام فى الحسبان عند رسم السياسة التى تحدد العلاقة بين الجهة المسئولة عن حماية التراث الأثرى ، وبين الجهات الاخرى المسئولة فى الدولة ، لاسيما أجهزة الحكم المحلى وبعض الوزارات المعنية ، وذلك لاعتبارات عديدة ، من بينها :

• ضخامة وتشعب المسئولية عن الآثار لأهميتها على المستويين المحلى والعالمى .

• الحاجة الماسة الى نمو الوعى بأهمية الآثار وحمايتها .

• تخويل الحكم المحلى سلطات واسعة .

• تعرض التراث الأثرى للتعدى من جهات كثيرة مختلفة ، فى ظل ذرائع متعددة منها : التوسع الزراعى ، أو النشاط العمرانى ، أو الأمن الغذائى ، أو الرواج السياحى .

ومما يلقى مزيدا من الضوء على جوانب هذه المشكلة :

• ان الادارة المسئولة عن التراث الأثرى وان كانت مركزية ، فان مسئوليتها تمتد الى كل مكان توجد به آثار .

• ان توزع المواقع الاثرية على مختلف المحافظات ، يجعلها تحت السيطرة غير المباشرة لأجهزة الحكم المحلى .

• ان بعض المشروعات التى يرى الحكم المحلى – أو بعض الأجهزة الأخرى المسئولة – أنها ضرورية وأساسية ، كثيرا ما يصطدم تنفيذها بحماية التراث الأثرى .

أما الحالات التى تمثل صداما مع حماية الآثار فهى كثيرة ومتنوعة ، تتدرج ما بين مشروعات عامة وتصرفات واجراءات محدودة ، ومنها على سبيل المثال :

• المشروعات الزراعية أو الاسكانية أو الصناعية أو السياحية .

• اعادة تخطيط الأحياء القديمة أو المناطق المجاورة لها ، دون مراعاة طابعها الأثرى .

• وضع اللافتات والاعلانات فى واجهات الأبنية الأثرية أو السماح باقامة وتأجير اكشاك البيع حولها .

• بناء مبان ذات طرز حديثة أو تعلية المبانى القديمة داخل الأحياء ذات الطابع الأثرى .

• التصريح باستخدام منجم أو محجر ، أو بامتداد جبانة ، داخل منطقة أثرية .

• وضع مخلفات القمامة أمام المبانى والمساجد الأثرية .

• فرض رسوم على زيارة المناطق الأثرية .

وانه لمن الطبيعى أن يتصدى المسئولون عن حماية الآثار لمثل هذه الأمور التى تهدد الثروة الأثرية ، مما يترتب عليه نشوب المنازعات والاحتكاكات ، التى كثيرا ما تتمخض غالبا عن تعطيل مصلحة عامة ، أو تعويق تنفيذ مشروع معتمد من ناحية ، أو تدمير أثر وتشويه موقع أثرى من ناحية أخرى ، وكل ذلك مما يضر بمصالح المواطنين وبالمصلحة القومية .

ولا شك أن هذه الأوضاع تحتم وضع حل للمشكلة ، وايجاد صيغة للتعامل والتنسيق بين الأطراف المعنية ، مادام هدف الجميع تحقيق الصالح العام .

نحو مواجهة المشكلة :

لاشك فى أن هناك الكثير من الاهتمام ، والذى يتطلب الاستمرار والمزيد بتراث مصر الأثرى والتاريخى ، وتتمثل بعض مظاهره فيما يأتـى :

• الجهود المبذولة حاليا فى تطوير المتاحف وترميم الآثار وتنظيف المناطق الاثرية واعداد أماكن أثرية جديدة للزيارة وغير ذلك من الأنشطة.

• اهتمام المثقفين والاعلاميين بهذا التراث .

• صدور القانون رقم ١٧ ، الخاص بحماية الاثار ، والصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٩٨٣ ، ليحل محل القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .

وسوف تساعد هذه الاهتمامات على مواجهة المشكلة القائمة مواجهة صريحة هادفة تتلخص فى النقاط التالية :

أولا : الاهتمام بتنفيذ قانون حماية الآثار :

تلتزم أجهزة الدولة والحكم المحلى بالتقيد بمواده التى تدخل فى نطاق عملها . حيث ان القانون يعالج أطراف المشكلة كلها وفقا لما جاء

بمـواده ، وذلك على النحو التالى :

١- تحديد القانون لما هو أثر وما هى منطقة أثرية :

- فقد نصت المادة ١ على ما يلى : يعد أثرا كل عقار أو منقول انتجته الحضارات المختلفة أو احدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ماقبل التاريخ وخلال العصور المتعاقبة حتى قبل مائة عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية ، باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارات المختلفة التى قامت على أرض مصر وكانت لها صلة تاريخية بها وكذلك رفات السلالات البشرية .

- كما أجازت المادة ٢ : بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة أن يعتبر أى عقار أو منقول ذى قيمة تاريخية أو علمية أو دينية أو فنية أو ادارية أثرا متى كانت للدولة مصلحة قومية فى حفظه وحمايته وذلك دون التقيد بالحد الزمنى الوارد بالمادة الأولى .

- كما عدت المادة ٣ : أرضا أثرية الاراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون والتى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة .

- ونصت المادة ٤ : على اعتبار المبانى الأثرية التى سجلت بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة مبانى أثرية .

- وأجازت المادة ١٩ : للوزير المختص بشئون الثقافة بناء على طلب مجلس ادارة هيئة الآثار اصدار قرار بتحديد خطوط التجميل للآثار العامة والمناطق الأثرية واعتبار الأراضى الواقعة داخل تلك الخطوط أرضا أثرية تسرى عليها أحكام ذلك القانون .

وهكذا فقد حدد القانون فى وضوح تام ما يمكن اعتباره أثرا أو أرضا أثرية أو منطقة تجميل .

٢- توضيح القانون لمسئولية هيئة الآثار وواجباتها :

- نصت المادة ٥ : على أن هيئة الآثار المصرية هى الهيئة المختصة بالاشراف على جميع مايتعلق بشئون الآثار فى متاحفها ومخازنها وفى المواقع الأثرية التاريخية .

- كما اعتبرت المادة ٦ : جميع الآثار من الأموال العامة - عدا ما كان وقفا - لايجوز تملكها أو حيازتها أو التصرف فيها الا فى الأحوال وبالشروط المنصوص عليها فى هذا القانون وبالقرارات المنفذة له .

- ونصت المادة ١٣ : على انه يترتب على تسجيل الاثر العقارى :

١) عدم جواز هدم العقار كله أو بعضه أو اخراج جزء منه من جمهورية مصر العربية .

٢) عدم جواز نزع ملكية الأراضى أو العقار ، أما الاراضى المتاخمة له فيجوز نزع ملكيتها بعد موافقة الوزير المختص بشئون الثقافة وبناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة .

٣) عدم جواز ترتيب أى حق ارتفاق للغير على العقار .

٤) عدم جواز تجديد العقار أو تغيير معالمه على أى وجه إلا بترخيص من رئيس الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ، ويكون اجراء الأعمال التى رخص بها تحت الاشراف المباشر لمندوب الهيئة .

فاذا أجرى صاحب الشأن عملا من الأعمال بغير الترخيص المشار اليه قامت الهيئة باعادة الحال الى ماكانت عليه على نفقة المخالف مع عدم الاخلال بالحق فى التعويض وعدم الاخلال بالعقوبات المقررة فى هذا القانون .

- نصت المادة ١٦ على أنه : للوزير المختص بشئون الثقافة بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة ومقابل تعويض عادل ، ترتيب حقوق ارتفاق على العقارات المجاورة للمواقع الاثرية والمبانى التاريخية لضمان المحافظة على خصائصها الفنية أو مظهرها العام .

- ونصت المادة ٢٧ على أن : تتولى هيئة الآثار اعداد المعالم والمواقع الأثرية والمبانى التاريخية المسجلة للزيارة والدراسة بما لايتنافى مع تأمينها وحمايتها ويعمل على اظهار خصائصها ومميزاتها .

- ونصت المادة ٢٩ على أن : تتولى هيئة الآثار الحفاظ على الآثار والمتاحف والمخازن والمواقع والمناطق الأثرية والمبانى التاريخية كما

تتولى حراستها عن طريق الشرطة المختصة والخفراء والحراس الخصوصيين المعتمدين منها وفقا للقواعد المنظمة لذلك ، وتضع الهيئة حدا أقصى لإمتداد كل تفتيش للآثار بما يكفل سهولة التحرك فى منطقته ومراقبة آثارها .

– ونصت المادة ٣٠ على أن : تختص الهيئة دون غيرها بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمبانى التاريخية المسجلة ، وعلى أن تتحمل كل من وزارة الأوقاف وهيئة الآثار المصرية وهيئة الأوقاف القبطية نفقات ترميم وصيانة العقارات الأثرية والتاريخية التابعة لها . وهكذا حددت هذه المواد بوضوح اختصاصات وواجبات ومسئوليات هيئة الآثار من جهة ، ومسئولية الهيئات والأفراد المتعاملين معها من جهة أخرى .

٣- اشتراطات القانون للترخيص بالبناء وغير ذلك من الأعمال فى المواقع والأراضى الأثرية :

– نصت المادة ٢٠ على أنه : لايجوز منح رخص للبناء فى المواقع أو الأراضى الأثرية كما يحظر على الغير اقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو اعداد طرق أو الزراعة فيها أو فى المنافع العامة للآثار أو الأراضى الداخلة ضمن خطوط التجميل المعتمدة ، كما لايجوز غرس أشجار بها أو قطعها أو رفع الانقاض منها أو أخذ أتربة أو اسمدة أو رمال أو اجراء غير ذلك من الأعمال التى يترتب عليها تغيير فى معالم هذه المواقع والأراضى الا بترخيص من الهيئة وتحت اشرافها .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضى المتاخمة التى تقع خارج نطاق المواقع المشار اليها فى الفقرة السابقة والتى تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلومترات فى المناطق غير المأهولة أو لمسافة تحددها الهيئة بما يحقق حماية بيئة الأثر وغيرها من المناطق .

ويجوز بقرار من الوزير المختص بشئون الثقافة تطبيق أحكام هذه المادة على الأراضى التى يتبين للهيئة بناء على الدراسات التى تجريها احتمال وجود آثار فى باطنها ، كما يسرى حكم هذه المادة على الأراضى الصحراوية وعلى المناطق المرخص بعمل محاجر فيها .

– كما أجازت المادة ٢٢ : للجهة المختصة – بعد موافقة الهيئة – الترخيص بالبناء فى الأماكن المتاخمة للمواقع الأثرية داخل المناطق المأهولة وعلى الجهة المختصة أن تضمن الترخيص الشروط التى ترى الهيئة أنها تكفل اقامة المبنى على وجه ملائم لايطغى على الأثر أو يفسد مظهره ويضمن له حرما مناسبا مع مراعاة المحيط الأثرى والتاريخى والمواصفات التى تضمن حمايته . وعلى الهيئة أن تبدى رأيها فى طلب الترخيص خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها وإلا اعتبر فوات هذه المدة قرارا بالرفض .

وبذلك وضع القانون فى يد هيئة الآثار سلطة التصريح باقامة المبانى وغيرها فى المناطق الأثرية وأراضى الزمام والأراضى التى تشك الهيئة فى وجود آثار بها .

٤- تأكيد القانون لمراعاة الناحية الأثرية عند التخطيط العمرانى :

– نصت المادة ٢١ على أنه : يتعين أن تراعى مواقع الآثار والأراضى الأثرية والمبانى والمواقع ذات الأهمية التاريخية عند تغيير تخطيط المدن والأحياء والقرى التى توجد بها ولا يجوز تنفيذ التخطيط المستحدث أو التوسع أو تعديل المناطق الأثرية والتاريخية وفى زمامها الا بعد موافقة هيئة الآثار كتابة على ذلك ، مع مراعاة حقوق الارتفاق التى ترتبها الهيئة .

وعلى الهيئة أن تبدى رأيها خلال ثلاثة شهور من تاريخ العرض عليها ، فاذا لم تبد رأيها خلال هذه المدة جاز عرض الأمر على الوزير المختص بشئون الثقافة ليصدر قرارا فى هذا الشأن .

– ونصت المادة ٢٢ على أنه : للجهة المختصة بعد أخذ موافقة الهيئة

الترخيص بالبناء في الأماكن المتاخمة للمواقع الأثرية داخل المناطق المأهولة .

وهكذا أكد القانون ضرورة موافقة هيئة الآثار عند تغيير التخطيط العمراني في المدن والقرى داخل مناطق الآثار وخارجها .

٥ - أحكام القانون فيما يتعلق بالتعدي وحق الاخلاء والازالة :

- نصت المادة ١٥ : على أنه لا يترتب على استغلال قائم من قبل الافراد أوالهيئات لموقع أثري أو أرض أو بناء ذي قيمة تاريخية أي حق في تملكه بالتقادم ويحق للهيئة كلما رأت ضرورة لذلك اخلاؤها مقابل تعويض عادل .

- ونصت المادة ١٧ : على انه مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أو غيره من القوانين ، يجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة بناء على قرار من اللجنة الدائمة للآثار ودون حاجة الى الالتجاء الى القضاء أن يقرر ازالة أي تعد على موقع أثري أو عقار أثري بالطريق الاداري . وتتولى شرطة الآثار المختصة تنفيذ قرار الازالة ، ويلزم المخالف باعادة الوضع الى ماكان عليه ، والا جاز للهيئة أن تقوم بتنفيذ ذلك على نفقته .

- وتنص المواد من ٤٠ الى ٤٧ : على العقوبات التي يفرضها هذا القانون فعلى سبيل المثال تنص المادة ٤٢ على : يعاقب بالسجن مدة لاتقل عن خمس سنوات ولاتزيد عن سبع سنوات وبغرامة لاتقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولاتزيد على خمسين ألف جنيه كل من هدم أو أتلف عمدا أثرا أو مبنى تاريخيا أو شوهه أو غير معالمه أو فصل جزءا منه أو اشترك في ذلك .

- كما تنص المادة ٤٣ على : يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين وبغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من :

١) نقل بغير اذن كتابي صادر من هيئة الآثار أثرا مملوكا للدولة أو مسجلا أو نزعه من مكانه .

٢) حول المباني الأثرية أو الأراضي الأثرية أو جزءا منها الى مسكن أوحظيرة أو مخزن أو مصنع أو زرعها أو اعدها للزراعة أو غرس فيها أشجارا أو اتخذها جرنا أو شق بها مصارف أو مساقي أو أقام بها اشغالات أخرى أو اعتدى عليها بأي صورة كانت .

٣) استولى على انقاض أو سماد أو اتربة أو مواد أخرى من موقع أثري أو أراض أثرية بدون ترخيص من الهيئة أو تجاوز شروط الترخيص الممنوح له في المحاجر أو أضاف الى الموقع أو المكان الأثري أسمدة أو أتربة أو نفايات أو مواد أخرى .

- تنص المادة ٤٤ على : يعاقب بالعقوبة الواردة بالمادة السابقة كل من يخالف احكام المواد ٢ ، ٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ من هذا القانون .

- وتنص المادة ٤٥ على : يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى العقوبتين كل من :

١) وضع على الأثر اعلانات أو لوحات دعاية .

٢) كتب أو نقش على الأثر أو وضع دهانات عليه .

٣) شوه أو أتلف بطريق الخطأ أثرا ثابتا أو منقولا أو نقل جزءا منه .

- وتنص المادة ٤٦ : يعاقب كل من يخالف المواد ٨ (الخاصة بالأراضي التي تعتبر في حكم الآثار) و ١٩ (الخاصة بأراضي التجميل) و ٢٠ (الخاصة بمنح رخص البناء في الأماكن الأثرية) من العاملين بالدولة بالحبس لمدة لاتقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولاتزيد على خمسمائة جنيه مع الزامه بالتعويض عن الأضرار التي تنشأ عن المخالفة .

– وتنص المادة ٤٨ : بأنه لرئيس مجلس ادارة الهيئة ومديرى الآثار ومديرى المتاحف وامنائها المساعدين ومراقبى ومديرى المناطق الأثرية ومفتشى الآثار والمفتشين المساعدين صفة الضبطية القضائية فيما يتعلق بضبط الجرائم والمخالفات المنصوص عليها فى هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

وهكذا حدد القانون وسائل الاخلاء والازالة وفرض عقوبات رادعة على المعتدين .

٦– احكام القانون فيما يتعلق بفرض الرسوم :

تنص المادة ٣٩ على : يجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة فرض رسم لزيارة المتاحف والآثار لا يجاوز عشرة جنيهات بالنسبة للاجانب لكل أثر أو متحف منها على حدة .

وفيما يتعلق بفرض المحافظات السياحية رسوما على زيارة المناطق الأثرية فقد أفتى مجلس الدولة بأنه لايحق لأى جهة كانت فرض رسوم على المناطق الأثرية الا هيئة الآثار فهى الجهة المختصة بذلك .

مما سبق يتضح بجلاء أن قانون حماية الآثار كفيل بحل كافة المشاكل اذا ارتبط تنفيذه بالحزم والاصرار ، واذا التزمت مختلف الاجهزة بتطبيق مواده والتقيد بنصوصه وتعاونت فى هذا السبيل تعاونا تاما .

ثانيا : تطبيق القانون على الآثار التى تتولاها أجهزة حكومية أخرى :

جاء فى المادة الثانية من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار ، ما يلى :

« يقصد بالهيئة فى تطبيق أحكام هذا القانون (هيئة الآثار المصريـــة) ، كما يقصد باللجنة الدائمة المختصة بالآثار المصرية القديمة وآثار العصور البطلمية والرومانية ، أو اللجنة المختصة بالآثار الاسلامية والقبطية ومجالس ادارات المتاحف بحسب الأحوال – تلك التى يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الهيئة » .

كما نصت المادة الثالثة على انه « للوزير المختص بشئون الثقافة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون » .

وهنا يتبادر السؤال عن :

• الجهة المسئولة عن تطبيق أحكام قانون الآثار على ذلك التراث الذى لايخضع لولاية هيئة الآثار نتيجة لأوضاع قديمة معظمها سابق على صدور القوانين المنظمة للآثار .

• ومدى أحقية الوزير المختص بشئون الثقافة فى اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ مواد قانون الآثار على وزارات وأجهزة لاتتبع وزارته .

والواقع أن أوضاع هذا التراث تقتضى الدراسة للنظر فى مدى خضوعه بالفعل لأحكام قانون الآثار وبالتالى تطبيق هذه الأحكام عليه ، أم أن الأمر يستدعى تعديلا تشريعيا فى هذا المجال .

ذلك أن من محتويات هذا التراث : برديات وموميات وآلات وأدوات وآثار تتضمنها المتاحف مثل : المتحف الجيولوجى والمتحف الطبى والمتحف الزراعى ومتحف الجزيرة والمتحف الاثنوجرافى بالجمعية الجغرافية ، ومنها أيضا : وثائق تاريخية ومخطوطات قديمة وكتب هامة فى الازهر الشريف ووزارة الأوقاف ودار المحفوظات التاريخية وهيئة الكتاب والكنائس والأديرة والمعبد اليهودى بمصر القديمة وغيرها ، ومازال هذه المحتويات بعيدة عن متناول قانون الآثار بوجه عام ، ومواده الخاصة بالتسجيل والترميم والدراسة والعرض والبحث العلمى والحماية بوجه خاص .

على أنه من الممكن تحقيق ذلك اذا ما تعاونت تلك الهيئات والجهات مع هيئة الآثار فى تطبيق قانون الآثار على هذا التراث ، فلو حدث وتحقق الانضباط فى هذا الشأن فان هيئة الآثار – باخصائييها وخبرائها ومستشاريها الفنيين ومن يعاونها من أساتذة الجامعات المتخصصين سواء فى الآثار بجميع فروعها وعصورها أو فى النواحى

الفنية كالترميم والعرض والتسجيل والحراسة والنشر والتصوير والرسم الخطى – يمكنها ان تقدم الكثير من الخدمات المتصلة بتجاربها وخبراتها فى هذا المجال طوال عشرات السنين. ومما يؤكد أهمية هذا الموضوع ، أن معظم هذه الآثار غير مسجل ، يعلو الكثير منها الأتربة منذ سنين ، كما ان جانبا من الوثائق والمخطوطات قد خزن فى أماكن رطبة سيئة التهوية ، مهملة اهمالا تاما ومغلقة منذ أمد طويل ولاتخضع لأى حصر أو جرد أو توثيق .

ويمكن لهيئة الآثار تقديم خدمات بدون مقابل لسد هذا الفراغ ، فبنود ميزانيتها وصندوق تمويلها يسمحان بذلك ، كما أن قانون الآثار نفسه يجيزه ويشجعه ، طبقا للمادة ٣٠ ونصها : على هيئة الآثار تحمل نفقات ترميم المبانى التاريخية المسجلة التى فى حيازة الأفراد والهيئات الأخرى ، على أنه يجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة أن يرخص للهيئات والبعثات العلمية المتخصصة أداء عمليات الترميم والصيانة تحت اشراف الهيئة .

كذلك يمكن لهيئة الآثار السماح باستخدام بعض الآثار الاسلامية المدنية كالبيوت والمدارس فى خدماتها الدينية والتعليمية والثقافية ، تأكيدا لاستمراريتها فى خدماتها التى أقيمت من أجلها فى عصور سابقة – وخاصة فى الأحياء الوطنية الضيقة المكتظة بالسكان ، بشرط أن يلتزم المسئولون عن تلك الخدمات بكافة الشروط والمواصفات والضمانات التى تضعها هيئة الآثار ، وأن تتأكد الهيئة من ترشيد الاستخدام وحسن الاستعمال .

ثالثا : تعديل وضع هيئة الآثار لتمكينها من تحقيق التزاماتها :

تتعدد مهام الهيئة ما بين مسئولياتها المعروفة من تنقيب وكشف عن الآثار ، ومسحها وحصرها وتسجيلها ، وتخزينها وحراستها وصيانتها وترميمها ، الى عرض متحفى ، أو فنى ، ثم نشر علمى وثقافى واعلامى وتعليمى وغير ذلك من المسئوليات المتشعبة – ومابين الأعباء التى يفرضها عليها قانون حماية الآثار وذلك بالاضافة الى ما ورثته من أعباء نتيجة لكونها من أواخر المؤسسات التى تمصرت بعد أن ظل الأجانب يسيطرون عليها حتى عام ١٩٥٢ ، ولا يتسنى لهيئة الآثار تحمل تلك الاعباء اذا بقيت معاملتها كأى ادارة حكومية اخرى ، الأمر الذى يستوجب تعديل وضع الهيئة وفقا لتنظيم وهيكل ادارى أمثل ، يكفل لها مباشرة اختصاصاتها فى استقلال وبكفاءة تمكنها من مواجهة مشكلات التراث كافة ، من موقع أكثر شمولا وأقوى فاعلية .

مع أهمية وضع « حماية الآثار » فى اطار السياسة القومية العليا – كفاية هامة من غايات التخطيط القومى .

التوصيات

وبناء على هذه الدراسة ، ومادار حولها من مناقشات ، وعلى ماتضمنته دراسة المجلس فى دورته الخامسة عن موضوع تنمية الوعى بتراث مصر الحضارى والآثارى ، وخاصة ما جاء به عن دور الاجهزة الحكومية فى هذا المجال ومع الأخذ فى الاعتبار أن حماية الآثار – والمتمثلة تشريعيا فى الالتزام بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ – تعتبر مطلبا قوميا واجب التنفيذ . فانه يوصى بما يأتى :

* ضرورة تحديد قنوات للمسئولية تكفل التعاون والتنسيق الكاملين بين المحليات والجهات الحكومية وبين هيئة الآثار فى كل عمل يتصل بالمشروعات أو الاجراءات أو التصرفات المتصلة بالمناطق والمبانى والأحياء الاثرية أو المتاخمة لها ، وذلك إعمالا لأحكام قانون حماية الآثار رقم١١٧ لسنة ١٩٨٣ .

* القيام بدراسة شاملة لأوضاع الوثائق والمخطوطات التى فى حوزة الأجهزة والهيئات الحكومية والأهلية – والتى تتعرض لاخطار جسيمة – توطئة لتسجيلها وترميمها وصيانتها وحفظها ، والعناية بها على أسس علمية ، وذلك تحت اشراف المتخصصين والفنيين من هيئة الآثار .

مع النظر فى امكان امتداد التطبيق الفعلى لقانون حماية الآثار المشار اليه ليشمل التراث الموزع بين المتاحف والمعارض والمخازن وغيرها ، ومايقتضيه ذلك من بحث تشريعى لتفسير أحكام هذا القانون أو تعديلها فى هذا الخصوص .

* النظر فى تعديل وضع هيئة الآثار بما يكفل لها الاستقلال الفنى والادارى والمالى ، ويتيح لها مباشرة اختصاصاتها بكفاءة تمكنها من مواجهة مشكلات التراث كافة من موقع أكثر شمولا وأقوى فاعلية ، وذلك وفقا لما تنتهى اليه الدراسات لاختيار التنظيم والهيكل الادارى الامثل لتحقيق ذلك .

* ان تتضمن الخطة الخمسية ، وما يتبعها من خطط ، اعتمادات خاصة لتنفيذ ما يأتى :

– السير فى عمليات تصفية أوضاع التلال الأثرية بفاعلية ، لاتاحة الانتفاع بمواقعها اقتصاديا واجتماعيا – بعد تصفيتها – مما يوفر تكاليف حراستها المستمرة ، مع الاستفادة بما يكتشف بها من آثار .

– اعطاء أولوية لتوفير بدائل سكنية لينتقل اليها السكان القاطنون داخل المناطق الأثرية أو فى زمامها لافساح المجال لأعمال الحفريات والترميمات فيها .

* وضع خريطة للآثار المصرية الحالية ، وكذلك ما يحتمل اكتشافه منها ، حتى يكون لدى مصر رؤية مستقبلية خاصة بالجهود التى يلزم بذلها فى السنين القادمة ، وحتى يمنع الاعتداء على هذه المناطق الأثرية فى المستقبل .

* تدعيم خطة التوعية بالتراث الأثرى والتاريخى وضرورة حمايته والحفاظ عليه ، بمضاعفة واستمرار جهود التوعية ، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الشباب والأطفال الذين سيصبحون فى موقع المسئولية مستقبــلا ، وذلك على ضوء الدراسة التفصيلية الشاملة التى انتهى اليها المجلس فى دورته الخامسة حول موضوع تنمية الوعى بتراث مصر الحضارى والآثارى .

التثقيف التاريخى والأثرى للجماهير

تثقيف الجماهير تاريخيا وأثريا موضوع جدير بكل اهتمام اذ لابد للشعوب الناهضة من أن تستوعب تاريخها وأمجادها السابقة لتكون أساسا لنهضتها الفكرية والروحية .

لقد علمنا التاريخ انه لابد وأن تبدأ اية نهضة حضارية بالبحث عن الجذور والاعمال ، كما علمنا أن بلورة مستقبل أى شعب لابد ان تمتد الى الماضى وتعتمد على تعميق الوعى بتاريخه وبتراثه وبحضارته وبامجاده وأن الانتماء الى مصر يقتضى تقدير ماضيها واستخلاص المثل العليا منه .

والواقع ان تعميق المعرفة بالتاريخ والآثار يمثل جانبا هاما من المعرفة الاساسية للشعوب ، اذ من خلال الوعى التاريخى والأثرى تكتمل الثقافة القومية وتبرز الشخصية الوطنية ويحدث التكامل بين الماضى والحاضر والمستقبل .

هذا بجانب ان تتبع التاريخ المصرى وتراثه بوجه خاص سواء فيما يتعلق بانجازاته أو كبواته وبايجابياته أو سلبياته ، على مدى خمسة آلاف سنة او حتى ما قبل ذلك ، لجدير بأن يزرع الثقة فى نفس المصرى ويقوى ايمانه بقدرته على مغالبة الصعاب وتخطى النكسات

ويحفزه لبناء مستقبل مشرق زاهر ، ويدفعه الى الانتماء التام الى تراث مصر والاعتزاز بكل ما هو مصرى ، وتحمسه للتمثل بالاجداد الذين بنوا هذا الوطن وحضروه ورفعوا ذكره ، ويؤكد له استمرارية الوجود المصرى ، ويوضح له ان الكبوات ما هى الا ظواهر طارئة قد وقعت او قد تقع ، ولكن مصر قادرة دائما على النهوض لتمضى فى مسيرتها الى ماشاء الله .

أبعاد الموضوع :

مما سبق يتضح ثقل المسئولية وحجم التحدى الذين يتعين مواجهته من موقع شامل وجذرى ، وبخاصة اذا أدركنا أن المجتمع بوجه عام ، فى حاجة الى التجانس ثقافيا وذهنيا ، ليتحقق التقارب بين طبقاته وفئاته من الناحية الثقافية .

على أنه ينبغى أن نضع فى اعتبارنا أن نهضة مصر الحديثة لايمكن أن تتحقق وتعطى ثمارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الا بوضع تاريخ مصر وتراثها فى ضمير امتنا وشعبنا .

ومن ثم فتثقيف الشعب تاريخيا وأثريا ليس بالمسألة الهينة ، لانه يرتبط بكل مشاكل المجتمع المصرى الثقافية والتعليمية التى تراكمت على مدى سنين طويلة ، كما أننا سنواجه سلبيات عديدة نذكر منها :

– قلة حصيلة المعلومات التاريخية والأثرية لدى فئات المجتمع المصرى وطبقاته ، وبخاصة فيما يتعلق بتاريخنا القومى .

وانه لمن الملفت للنظر أن قطاعات كبيرة من شبابنا لا تلم بتاريخنا وبأهمية مايمثله تراثنا التاريخى ، وينعكس أثر ذلك فى بعض مظاهر السلوك داخل المناطق الأثرية التى يمثلها تاريخنا وتجسدها آثارنا .

– قيام غير المتخصصين فى الدراسات التاريخية والأثرية بكتابة مقالات تاريخية ، ونشرها فى الجرائد اليومية والمجلات الاسبوعية والشهرية ، وهى مقالات يمتلىء بعضها بمعلومات غير صحيحة ، وتتصف بالسطحية والتعميم ، وتشوه تاريخنا القومى لأنها تعطى تفسيرات خاطئة للحوادث التاريخية ، وترسم الكثير من الصور المشوهة لمواقف مجيدة من تاريخنا ، مما يؤثر على ثقافة الأجيال المعاصرة والقادمة .

– قيام بعض الكتاب بانتقاء بعض المواقف والحوادث السلبية فى تاريخنا القومى نقلا عن بعض المستشرقين وغيرهم وترديدها بطريقة تؤدى الى احباط الشعور القومى والانتماء الوطنى ، حتى وصل الأمر الى درجة اطلاق الفكاهات والتعليقات غير المناسبة على مواقف وحوادث تاريخية مجيدة وشخصيات لعبت ادوارا هامة فى تاريخنا عبر العصور .

والواقع أنه يجب أن يراعى المؤلف وجهة النظر المصرية القومية تاريخيا ، كما يجب أن يتجنب ، عند ترجمة الكتب الأجنبية ، ما تحمله من تشويه متعمد للحقائق التاريخية .

ويمكن معالجة السلبيات باتباع الوسائل التالية :

– ابراز النواحى المجيدة من تاريخنا المصرى والعربى بطريقة تنمى حب الفرد للوطن واحساسه بالانتماء اليه ، واحترامه لتاريخ مصر وتراثها وحضارتها .

– تخليص تاريخنا القومى من تشويه الحقائق التاريخية وتحريفها من وجهة نظر بعض المستشرقين والمغرضين من الكتاب ، وكذلك تنقية الثقافة التاريخية بآثارها المتنوعة من الشوائب والافتراءات والأباطيل التى تؤدى الى معلومات خاطئة ونتائج سلبية .

– عرض نتائج البحوث العلمية الجديدة التى وصل اليها الباحثون فى التاريخ والآثار بطريقة علمية سليمة تتصف بالصدق والدقة والأمانة والتبسيط والتشويق ، والبعد عن التعقيد والخلط والاسهاب والاستطراد ، وتزويد الفرد بمعلومات علمية قيمة عن مشاهير الرجال ، والحوادث العظام والنظم الاقتصادية ، ومظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية وغيرها وكذلك العمارة والفنون والكتابات التاريخية والاثرية وذلك فى كافة العصور التاريخية بطريقة تجعل المصرى يحس بعلاقة روحية فكرية تربطه بتاريخه وتراثه وحضارته ، وتنمى فيه ايضا الشعور القومى حتى يعرف الصفحات المضيئة من تاريخه وروعة واصالة حضارته وتراثه .

– مساعدة الفرد على استيعاب وفهم الامجاد الحربية والسياسية والمظاهر الحضارية عبر العصور التاريخية لتوثيق الصلات الثقافية بين المصرى المعاصر وبين تاريخه وتراثه ، وبطريقة تكسب الفرد القدرة على تخطى الصعاب والنكسات ، مما يؤدى الى نمو واثراء روح الابتكار والابداع ، وتطوير النظم السياسية والاقتصادية ومظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية بما يساير المتغيرات الحالية والمستقبلية .

– توسيع دائرة التثقيف التاريخى والاثرى لتشمل الشعب المصرى على اختلاف فئاته وطبقاته وشرائح مجتمعه بحيث يصبح التثقيف التاريخى والاثرى قضية عامة وموضع اهتمام جميع افراد المجتمع من اطفال وشباب وشيوخ من الرجال والنساء فى المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والنوادى والنقابات .

ونظرا لان تحقيق هذه الاهداف لايمكن أن يتم بالجهود الفردية ، فيجب ان تساهم الدولة فى ذلك مساهمة جذرية .

– الاهتمام بالكتاب المدرسى وكتيبات ومجلات الاطفال المتصلة بالتاريخ والتى يجب ان تكتب باسلوب يهدف الى تقوية الشعور بالانتماء الى الوطن وابراز النواحى المجيدة فى تاريخنا ، وبذلك تنمو لدى الطفل والتلميذ والطالب منذ سنواته الاولى بذور وعى تاريخى وحضارى وأثرى يصعب نزعه أو نسيانه بعد ذلك .

– التوصل الى مصادر ومراجع التاريخ والآثار ، والواقع انه لايختلف اثنان فى القول باهمية المكتبة التاريخية والاثرية وضرورتها لتقدم وتطور الدراسات التاريخية والأثرية فى بلادنا ، مع استمرارتزويد هذه المكتبة بالمصادر والمراجع الكافية وبالدوريات المتخصصة فى نشر البحوث والدراسات التاريخية والاثرية التى تخرجها المطابع فى مصر والخارج .

ويمكن حصر ماتعانيه المكتبة التاريخية والاثرية من أوجه القصور – سواء فى دار الكتب المصرية او فى مكتبات الجامعات المصرية أو فى مكتبة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية او فى غيرها – فيما يلى :

• توقف شراء واستيراد عدد كبير من المصادر والمراجع التاريخية والاثرية المتخصصة منذ سنوات طويلة ترجع الى الستينات ، وكذلك اهمال تزويد المكتبات بالدوريات التاريخية التى صدرت فى العالم فى العشرين سنة الأخيرة ، ويرجع سبب ذلك بالدرجة الاولى الى مشكلات مالية نتيجة قلة الاعتمادات المالية المخصصة للمكتبات الجامعية وغيرها وارتفاع اثمان الكتب ارتفاعا كبيرا ، وخاصة الكتب التاريخية والاثرية المطبوعة خارج مصر ، مما عاق معظم الباحثين فى دراسة التاريخ عن متابعة التطور المطرد الذى حدث فى الدراسات التاريخية والاثرية فى السنوات الاخيرة فى معظم الجامعات الاوربية والامريكية .

• تعانى المكتبات التاريخية والاثرية بصفة عامة وفى الجامعات بصفة خاصة ، من نقص كبير فى المصادر التاريخية الاسلامية ، فقد بدأ القسم الادبى بدار الكتب المصرية فى نشر الكثير من امهات المصادر التاريخية منذ اكثر من نصف قرن ، ولم تكتمل هذه المجموعات حتى اليوم ، وعلى سبيل المثال لا الحصر : صدر الجزء الاول من موسوعة النويرى « نهاية الارب فى فنون الادب » سنة ١٩٢٣ وقد صدر الجزء الرابع والعشرون فى العام الماضى ، اى بعد اكثر من خمسين سنة وظهور بقية اجزاء هذه الموسوعة التاريخية الهامة لايزال فى علـــم الغيب .

• يعانى بعض الباحثين فى التاريخ والآثار من صعوبة الاطلاع على المخطوطات والوثائق التاريخية ، بالاضافة الى تعذر حصولهم على صور من المخطوطات التى تزخر بها مكتبات بعض الجامعات الاوربية والمكتبات العالمية .

تعتبر مكتبات العلماء من المعالم الحضارية لكل بلد من بلاد العالم فأصحابها لايضنون بجهد او مال فى سبيل انتقاء كتبها ويبذلون اقصى جهودهم فى اختيار امهات الكتب ولهذا يصعب عليهم التفريط فى اى كتاب يصل اليهم ، وهى لهذا تعد مكتبات متكاملة تبرز شخصية صاحبها ، ومن خلالها يمكن التعرف على كثير من جوانب حياته وافكاره

باعتبارها مرجعا لما قام به من عمل ، وما اداه من دور ، وفى استطاعة الباحثين ان يرجعوا اليها لاستكمال ما بدأ من ابحاث ودراسات وبعد التفريط فى هذه المكتبات خطأ قوميا يجب الحيلولة دونه حتى لاتتسرب الى الخارج ، اذ تفقد الدولة بذلك ثروة وطنية كبيرة ، كما أن بعض الكتب عليها تعليقات لصاحبها تكشف عن الكثير من الامور التى تاثر بها ، وتضم بعض هذه المكتبات كتبا نادرة ومخطوطات فريدة يجدر حفاظا عليها من التسرب أو التلف أو الفقد ، ان تقتنيها الدولة بعد وفاة صاحبها - إن لم يكن من بين ابنائه من يتابع مسيرته ، بسعر مجز تكريما له واعانة لورثته - لصالح الاجيال المقبلة .

• هناك مؤلفات يصعب - بل يستحيل - ان تقوم على المبادرات الفردية مثل المعاجم والموسوعات ودوائر المعارف والاطالس الموسعة ، وصدور مثل هذه المؤلفات يتطلب اجهزة معينة تتولى اصدارها ، ولذلك فان الاعداد لاصدار معجم لتاريخ مصر فى كل العصور وكذا آثارها فى كافة ادوارها الحضارية يعتبر من الاعمال القومية الهامة ، التى سوف تثرى المكتبة المصرية والعربية بوجه عام والمكتبة التاريخية والأثرية بوجه خاص ، والتى يجب ان تنال الرعاية من كافة الأجهزة المسئولة .

مما سبق يتضح ان التثقيف التاريخى والاثرى للجماهير يحتاج الى جهد كبير فى سبيل القضاء على الصعوبات التى تعترضه ، ولكن صعوبة المشكلة لا تعنى استحالة حلها بل ان ذلك الهدف يمكن تحقيقه اذا ما حددنا أبعاد الموضوع ثم وضعنا على ضوء ذلك خطة واضحة الأهداف تخاطب كل فئات المجتمع ، كل من الزاوية التى تعنيه وتؤثر عليه تاثيرا مباشرا .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

فى شأن التثقيف التاريخى والاثرى عن طريق الكتاب والمكتبة :

* إصدار مجلة دورية كل ثلاثة شهور تحت عنوان الثقافة التاريخية ، تتولى الاشراف عليها هيئة من المختصين فى الدراسات التاريخية والاثرية على ان يراعى فيها ما يلى :

- ان تحتوى المجلة على موضوعات تاريخية واثرية متنوعة من عصور مختلفة .

- ان تتوخى البحوث والمقالات المنشورة التبسيط والتشويق مع مراعاة الدقة والامانة .

- ضمان وصول المجلة الى أيدى الطلاب فى جميع مراحل التعليم عن طريق توزيعها على المكتبات المدرسية والجامعية وايضا على الهيئات والمصالح المختلفة .

- ان يكون سعرها فى متناول ايدى جميع افراد الشعب .

* اصدار سلسلة من الكتيبات يتناول كل منها موضوعا تاريخيا او اثريا معينا مع مراعاة الخصائص التى ذكرت عن المجلة من حيث الموضوع والاشراف والهدف والوسيلة .

* ضرورة اهتمام وزارة الاعلام بالموضوعات التاريخية والاثرية التى تذاع وتعرض عن طريق الوسائل السمعية والبصرية ، بحيث لا يجوز اذاعة وعرض هذه الموضوعات الا بعد عرضها على احد المتخصصين فى الدراسات التاريخية والاثرية من اساتذة الجامعات ، ويحسن ان يطبق ذلك على الأفلام التاريخية التى تعرض فى دور السينما ، وذلك لتحقيق الاهداف المرجوة من التثقيف التاريخى للجماهير من حيث صدق ودقة المعلومات التاريخية وتنمية الشعور القومى .

- كما يهيب المجلس باساتذة واخصائيى التاريخ والآثار ان يزودوا الصحف بمقالات تتصل بتخصصهم كلما امكن ذلك ، وأن يسارعوا بالرد على ما يكتب فى الصحف والمجلات مخالفا للحقائق التاريخية والاثرية ، او متضمنا افتراء عليها .

* اعداد معجم تاريخى اثرى يتناول تاريخنا وتراثنا منذ اقدم العصور فى دراسة منهجية واسلوب علمى رفيع المستوى ، يكون وسطا بين المبسط والموسع تحت اسم « معجم تاريخ مصر وتراثها » . على ان

يكون موجها الى جمهور المثقفين .

– ويقترح أن يضم المعجم عشرة اجزاء ، لاتزيد صفحات كل جزء عن ٥٠٠ صفحة بما فى ذلك الوسائل التوضيحية من صور واشكال ورسوم وخرائط ، وأن يتناول الاشخاص والاحداث والاماكن وغيرها مرتبة ترتيبا ابجديا ، وعلى ان يكون شاملا لفهرس بالمصادر والمراجع التى تعين الباحثين والدارسين .

* العمل على زيادة عدد الدوريات المتخصصة فى الدراسات التاريخية بتشجيع اقسام التاريخ والآثار بالجامعات وكذا الهيئات المتخصصة أو المهتمة بهذه الدراسات على اصدار دوريات فى مجالات التاريخ المتنوعة مثل مجلة للتاريخ الاقتصادى واخرى للتاريخ الاجتماعى وثالثة للتاريخ الحربى .

* الاهتمام بكتاب التاريخ المدرسى وكذا مكتبات الاطفال ومجلاتهم التى تتناول موضوعات تاريخية ، بحيث تكون هذه الكتب واضحة وجذابة وشيقة ، لاتقتصر على الناحية الوطنية ، أو السردية للتاريخ ، بل يجب ان تهتم بابراز النواحى المجيدة فى التاريخ المصرى والعربى ، وتنقل الطفل الى جوانب الابتكار والابداع التى قام بها الانسان المصرى طوال عصور التاريخ ، وتقوى فيه بطريقة غير مباشرة روح الانتماء الى الوطن . وبذلك سوف تبذر فى الطفل والطالب بذور وعى تاريخى واثرى وحضارى يصعب بعد ذلك نزعه أو نسيانه .

* تشجيع ومساندة الدولة للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، وهى الهيئة العلمية المتخصصة الوحيدة فى مصر للدراسات التاريخية والاثرية ، وذلك حتى تتمكن هذه الجمعية التى تضم مؤرخين واثريين من القيام بواجباتها خير قيام .

* تشجيع ترجمة المراجع والكتب وكافة المؤلفات التاريخية والاثرية الاجنبية ذات الاهمية العلمية الى اللغة العربية واحياء مشروعات الترجمة القديمة التى قامت بها ادارات مثل ادارة الترجمة بوزارة المعارف وادارة الالف كتاب بوزارة التربية والتعليم ولجنة التأليف والترجمة والنشر ، وغيرها ، لسد النقص الكبير الحالى فى المترجمات التى تعد منبعا كبيرا للمعرفة والتثقيف .

فى شأن المكتبات التاريخية والاثرية فى الجامعات وغيرها :

* تكملة مجموعات الدوريات التاريخية والاثرية التى توقف شراؤها منذ الستينات ، والاشتراك فى الدوريات التى تم صدورها فى العشرين سنة الاخيرة والعمل على شراء أو تصوير الأعداد الأولى منها .

* شراء مجموعات المصادر والمراجع التاريخية والاثرية التى يمكن للمشتغل بالتاريخ أو الآثار الاستغناء عنها . سواء كانت تلك المصادر والمراجع قد تم نشرها فى مصر أو فى الخارج ، ومتابعة ماينشر مستقبلا ، وكذلك تكملة الاجزاء الناقصة من مجموعات المصادر التاريخية الموجودة حاليا فى المكتبات الجامعية سواء عن طريق الشراء ، أو التبادل العلمى ، وهناك عدد كبير من المعاهد الاثرية الاجنبية بمصر– مثل المعهد الفرنسى والالمانى والسويسرى والهولندى والتشيكى والنمساوى ومعهد آثار البحر المتوسط البولندى ومركز شيكاغو بالاقصر ومركز البحوث الأمريكية – ترحب بالتبادل والاهداء .

* استخدام الحاسب الالكترونى فى شئون المكتبات التاريخية والاثرية كما هو معمول به فى سائر مكتبات العالم بحيث يستطيع الباحث فى التاريخ – بسهولة وبمفرده – معرفة ما يحتاجه من مصادر ومراجع لازمة لموضوع بحثه ، ورقم الكتاب فى المكتبة ومكانه على الرف.

* أهمية مساهمة الدولة فى نشر الاجزاء المتبقية من مجموعات المصادر التاريخية التى بدأ القسم الادبى بدار الكتب المصرية نشرها منذ أوائل القرن العشرين ، وكذلك قيام المراكز العلمية المتخصصة مثل مركز تحقيق التراث واقسام التاريخ فى الجامعات بتحقيق ونشر كتب التراث التاريخى فى مطابع الهيئة العامة للكتاب او مطابع الجامعات ، وتصوير ما نفد من كتب التراث التاريخى ، والعمل على ترميم وتجليد المصادر التاريخية المطبوعة النادرة التى تعانى من الاهمال والتلف ،

وتطبيق بعض المواد الواردة فى القوانين المتعلقة بالآثار والوثائق على المخطوطات التاريخية الثمينة ، وخاصة تلك المواد المتعلقة بالصيانة والترميم . مع العمل على اعادة طبع بعض المخطوطات التى سبق نشرها ، فى طبعات شعبية زهيدة الثمن .

* تزويد المكتبات بقوائم (كتالوجات) تحتوى على عناوين المصادر والمراجع التاريخية المحفوظة فى كافة المكتبات وذلك تسهيلا للباحثين وتوفيرا لوقتهم لمعرفة ما يحتاجونه لبحوثهم من المصادر والمراجع وأماكنها وارقامها ، وقيام المكتبات المعنية بإعداد قوائم اضافية بماتم اضافته فى كل عام من احدث المراجع فى جميع التخصصات حتى يصبح من السهل على الباحث فى التاريخ أو الاثار متابعة كل جديد فى ميدان تخصصه .

* اهمية قيام الدولة بتوفير افلام ميكروفيلمية لمجموعات المخطوطات المصورة التى تحتفظ بها المكتبات ، على ان تحفظ فى دار الوثائق . وهذه المخطوطات هى التى تحتفظ بها بعض الجامعات مثل جامعة القاهرة او مكتبات الاقاليم مثل مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج . والعمل على توفير افلام ميكروفيليمة لأمهات المصادر التاريخية المخطوطة والمحفوظة فى بعض مكتبات الجامعات الاوروبية والامريكية ومكتبات استانبول ومكتبة ليدن ، والمكتبة الأهلية ، ومكتبة كوليدج دى فرانس بباريس ، ومكتبة المتحف البريطانى بلندن ، ومكتبة الاسكوريال باسبانيا ومكتبة الجمعية الأسيوية فى كلكتا ، ومكتبة الحرم المكى ومكتبة الحرم المدنى ، وغير ذلك من المكتبات ، وامداد جميع الجامعات المصرية بنسخ من هذه الافلام مصحوبة بعدد من أجهزة القراءة .

* ضرورة قيام الجامعات بتصوير الرسائل العلمية لدرجتى الماجستير والدكتوراه فى التاريخ والاثار على الميكروفيلم على غرار المشروع الذى قامت به بعض الكليات بجامعة القاهرة وجامعة عين شمس ، وتبادل الافلام مع سائر مكتبات الجامعات المصرية لتسهيل الاطلاع عليها والافادة منها .

– مع انشاء جهاز فى كل جامعة يتكفل بشئون الرسائل الجامعية فى التاريخ والآثار وغيرهما من طبع ونشر .

* عدم التفريط فى مكتبات علماء التاريخ والآثار ، والعمل على الا تتسرب للخارج ، وقيام الدولة بشرائها وتقييمها ماديا وأدبيا بما يتناسب مع قيمة العالم ، وكذا تكريم من يهدون مكتباتهم الى الجامعات أو دور الكتب تكريما خاصا .

– مع النظر فى اصدار تشريعات تحرم او تحدد خروج تلك الذخائر العلمية خارج مصر .

* ازالة أية قيود على الكتاب التاريخى أو الاثرى من حيث التأليف او الطبع والنشر والتداول اوالتصوير .

* التخفيف من الحظر المفروض على الوثائق المتعلقة بالتاريخ الحديث والمعاصر الا فى حالات محددة قد يكون منها التهديد أو الاضرار بأمن الدولة ، وازالة العوائق التى تعوق الباحثين فى مجال الوثائق والمخطوطات .

فى شأن المتاحف :

* دراسة انشاء متحف لتاريخ مصر ، كما هو قائم فى كثير من دول العالم ، يحكى قصة ذلك التاريخ بالوثائق والمخطوطات والماكينات والمذكرات والبارودومات والديورامات يكون مكملا للمتاحف العامة ، الخاصة بآثار مصر ، وهى متحف القاهرة للآثار القديمة والمتحف الاسلامى والقبطى واليونانى الرومانى ، ومتحف الحضارة المصرية الذى يجرى الإعداد لتشييده .

* الاهتمام بمتاحف التاريخ النوعية مثل المتحفين الحربيين بالقاهرة وبور سعيد والمتحف الطبى بالقاهرة وقسم الزراعة القديمة بالمتحف الزراعى ، وانشاء متاحف واقسام مماثلة تتناول تاريخ كافة نواحى الحياة .

الوثائق التاريخية أهميتها ووسائل الحفاظ عليها

يشمل تعريف الوثائق جميع النصوص والموضوعات المنقوشة والمكتوبة التى دونت لأهداف متنوعة ، ولم يكن تدوينها أصلا بغرض نشرها .

وتضم الوثائق التاريخية نوعين أساسيين :

رسمى : ويشتمل على :

معاهدات ، وقوانين ، ومراسيم وفرمانات ، وغيرها مما يتصل بشئون الحكم .

خاص (أو شعبى) ويشمل على :

سجلات ، وعقود ، وخطابات ، وغير ذلك مما يتصل بالعلاقات الاجتماعية والانشطة الخاصة .

ولا تقل الوثائق الخاصة فى قيمتها وأهميتها عن الوثائق الرسمية ، اذ تلقى الضوء على أحوال مجتمعها ، والعلاقة بين أفراده ، وبينهم وبين السلطات الحاكمة ، وغير ذلك من الامور ويزيد من قيمتها أنها تصل الينا مكتوبة بخط افراد من الشعب ، دون تزويق أو تحريف .

وقد عرفت مصر الوثائق منذ مايقرب من خمسة آلاف عام ، أى منذ توصل المصريون الى معرفة الكتابة ، اذ بدأ المصرى يعبر عن حاجاته أو اعماله او معتقداته أو أفكاره ، ويثبت ذلك على لوح من الحجر أو قطعة من العاج أو سدادة جرة أو اللخاف أو قطع النسيج أو الآلات ، والأسلحة والحلى أو جدران المقابر والمعابد أو التوابيت والتماثيل والمسلات ، ثم على العملة فى العصر التالى للفراعنة ، والذى عرف باليونانى الرومانى .

وبعد أن توصل المصريون الى صناعة الورق من نبات البردى ، أصبح مستودعا لما يسجله القوم عن حياتهم الرسمية وغير الرسمية ، وقد عثر على أطنان من هذه الأوراق تتناول كافة الأمور الدينية والدنيوية ، كتبت بلغات وخطوط متنوعة : الهيروغليفية ، والهيراطيقية والديموطيقية ، ثم بالخطوط : الاغريقية واللاتينية والقبطية ، وغير ذلك فيما بعد العصر الفرعونى .

وقد عثر – فى المواقع الأثرية بالفيوم وبنى سويف ، وغيرها من المواقع بالوجه القبلى – على مئات الألوف من البرديات التى تعتبر وثائق هامة لاتقدر بثمن . أما الوجه البحرى فقد تعرضت وثائقه البردية للتلف والضياع ، بسبب الرطوبة أو تعاقب الغزوات .

وتحتفظ مصر بعدد كبير من تلك البرديات ، فى المتاحف الكبرى بالقاهرة والاسكندرية كما يوجد العديد من وثائق البردى القبطية القديمة فى مكتبات الأديرة والكنائس والبطريركية ، وقد نشر كثير منها .

غير أن كميات ضخمة من وثائق البردى قد تسربت الى الخارج ، وهى موزعة على مختلف انحاء العالم ، ويصعب حصرها على وجه التحديد .

اما البردى العربى فقد استعمل فى مصر منذ الفتح الاسلامى وخاصة فى القرنين الهجريين الأولين ثم ظل مستعملا بعد ذلك على نطاق ضيق ، مما يدل على بقاء صناعته فى مصر فترة فى العصر الاسلامى ، ويذكر المقريزى – وهو من مؤرخى القرن الخامس عشر الميلادى – أن البردى كان يوجد فى وقته فى وادى النطرون ، وفى خلال ذلك بدأ يعاصر صناعة الرقوق ثم الورق ، الذى ظهرت صناعته منذ عهد هارون الرشيد العباسى .

ويتميز البردى العربى بانه بقى قائما بمفرده بينما انقرضت البرديات بلغات أخرى ، كما يتميز بكثرته ، فيكفى أنه يوجد من البردى العربى فى قسم البردى بالمكتبة الأهلية بفيينا ١٥,٩٣٤ بردية مرقمة ، هذا بالاضافة الى صناديق من الورق المقوى تحتوى على أربعين ألفا من الورق والبردى العربى ، منها ٣٢,٩٠٩ بردية ، كما يوجد بردى عربى فى مكتبات أخرى فى العالم كله لا نعرف عنها شيئا يذكر : فى تونس وبرلين ، وهمبورج ، وهيدلبرج ، وميونيخ ، وليبزج ، ولندن ، ومانشيستر ، واكسفورد ، وباريس ، وميلانو ، وفلورنسا ، وأوسلو ، ولينينجراد ، وموسكو ، وفيلادلفيا وبنسلفانيا ، وشيكاغو ، واستانبول ، كما أنه لايزال يكتشفون ورق بردى الى وقتنا الحاضر ، ونأمل فى كشف أوراق بردية عربية أخرى ، اذ لاتزال أرض مصر مملوءة بكثير منه ، فمعظم ما وجد من بردى ، عثر عليه بطريق الصدفة ، فى دفائن مختلفة ، وفى أماكن متعددة من مصر . ومن ثم فالاهتمام بالبردية العربية ضرورة علمية وقوميـة .

وبالنسبة للوثائق التى ترجع الى العصر الاسلامى ، لم يصل الينا من القرون الاسلامية الاولى – حتى القرن الحادى عشر الميلادى – غير قليل من الوثائق البردية ، وان عثر على بعض الوثائق المكتوبة على الورق ، أو الشقافات وغيرها .

أما بعد القرن الحادى عشر ، فقد كثرت الوثائق التاريخية فى عهد الخلافة الفاطمية وسلطنة الايوبيين والمماليك ، ثم عقدت معاهدات دولية مع المدن التجارية المطلة على الشاطىء الأوربى للبحر المتوسط ، خاصة المدن التجارية الايطالية مثل : بيزا ، والبندقية ، ونابلى ، وجنوه ، وفلورنسا ، ومارسيليا فى فرنسا ، وأرغونه ، وقشتاله فى أسبانيا ، وبالرمو فى صقلية ، والقسطنطينية ، وتضمنت هذه المعاهدات الحقوق والامتيازات والاعفاءات الممنوحة لكل طائفة من طوائف تجار الفرنج ، والشروط الخاصة بمعاملتهم التجارية ، وغير ذلك من الامور التى تتصل بنشاطهم التجارى فى مصر واقامتهم بها . ومعظم الوثائق التاريخية المتبادلة بين خلفاء الفاطميين وسلاطين الايوبين والمماليك من جهة ، وحكام الجمهوريات الايطالية وملوك الفرنج من جهة أخرى تشمل الفترة الممتدة من بداية القرن الحادى عشر حتى بداية القرن السادس عشر ، وقد حفظت معظم دور الارشيف فى هذه المدن الاوربية الجانب الاكبر من الترجمات الخاصة بهذه الوثائق العربية ، سواء باللغة اللاتينية أو باللغات الفرنجية المشتقة منها . وقام بعض الاوربيين بنشر عدد قليل جدا من هذه المعاهدات . اما الوثائق التاريخية العربية التى كانت محفوظة فى ديوان الانشاء فى القاهرة ، فقد فقدت جميعها ، نتيجة لما تعرضت له من حرائق ونهب بسبب تقلب الدول على مر العصور ، ولايوجد سوى بعض النماذج لهذه الوثائق اوردها بعض كتاب مصر ومؤرخيها .

ومن ثم يواجه الباحث فى تاريخ العصور الوسطى صعابا كثيرة فى الحصول على صور الوثائق التاريخية المحفوظة فى دور الارشيف فى المدن الأوربية السابق ذكرها ، وهى وثائق تلقى الاضواء على علاقة مصر بأوربا فى العصور الوسطى ، وتحتوى على معلومات تاريخية غير متوفرة فى المصادر الادبية التقليدية ، ولا يقوى المجهود الفردى على الحصول على أفلام ميكروفيلمية لهذه الوثائق التاريخية الهامة ، ولذلك ينبغى أن تكلف لجان رسمية متخصصة لانتقاء الوثائق الهامة ، والحصول على أفلام لهذه الوثائق التاريخية ووضعها تحت أيدى الباحثين فى التاريخ .

وينسحب هذا أيضا على مجموعة وثائقية أخرى وهى أوراق البردى العربية التى نشرها الاستاذ جروهمان ، وكذلك وثائق الحرم الشريف وهى حوالى ٩٠٠ وثيقة تم اكتشافها فى القدس منذ خمس سنوات ، وهى خاصة بعصر المماليك فى مصر والشام ، والمجموعة كلها مصورة على ميكروفيلم محفوظة بجامعة عمان بالاردن ، وهناك حاجة ماسة للحصول على افلام لهذه الوثائق التاريخية ليستفيد منها الباحثون فى تاريخ العصور الوسطى .

أما فيما يخص وثائق الوقف وسجلات المحاكم الشرعية المحفوظة

فى دار الوثائق القومية ووزارة الاوقاف ، فتجدر الاشارة الى ضرورة تسجيل هذه الوثائق وحفظها من التلف بالطرق العلمية الحديثة ، وكذلك تيسير حصول الباحثين فى التاريخ على أفلام لهذه الوثائق ، والقضاء على الصعوبات الروتينية التى يواجهها الباحث عند حاجته للاطلاع على احدى هذه الوثائق .

ولابد من الاشارة هنا الى وثائق الجنيزة ، وهى مجموعة من الوثائق ذات الأهمية فى دراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لمصر والعالم العربى فى العصور الوسطى ، وبرغم أن هذه الوثائق اكتشفت منذ مايقرب من قرن من الزمان وأفاد منها الكثير من الباحثين فى دراساتهم اللغوية والتاريخية ، الا أننا فى وطننا العربى لانعرف الا القليل عنها .

وكلمة جنيزة ، كلمة عبرية – مثل الكلمة العربية جنازة – مشتقة من الكلمة الفارسية جنك بمعنى خزانة . وفى العصور الوسطى اطلقت كلمة جنيزه على تلك الحجرة التى كان اليهود يخزنون فيها أوراقهم الخاصة من خطابات وعقود وايصالات وغيرها ، حتى لاتدنس كلمة (الله) التى قد تكون مكتوبة فى هذه الوثائق .

واطلق الباحثون مصطلح وثائق الجنيزة القاهرية على مجموعة الوثائق التى عثر عليها فى حجرة مظلمة فى سينا جوج (معبد اليهود) بالفسطاط ، وكذلك على مجموعة وثائق عثر عليها فى مقبرة البساتين اليهودية على مقربة من القاهرة .

ويسود اعتقاد بوجود أوراق مماثلة ، انتشرت فى أنحاء مصر فى العصور الوسطى وبالذات فى قوص والفيوم وبعض مدن الدلتا .

ففى سنة ١٨٨٩ – ١٨٩٠ ميلادية هدم السينا جوج لاعادة بنائه ، وعثر على كميات هائلة من الوثائق فى حجرة من حجراته ، كان اليهود يخزنون فيها أوراقهم ومستنداتهم القديمة جيلا بعد جيل ، وتنافست دور الكتب فى أوربا والولايات المتحدة الامريكية فى الحصول على هذه الوثائق .

وفى نهاية القرن التاسع عشر الميلادى نقل معظم ما بقى من هذه الوثائق الى مكتبة جامعة كمبردج بانجلترا حيث احتفظت المكتبة بهذه المجموعة تحت اسم مجموعة تيلور شختر . وهناك تسع عشرة مكتبة أخرى – بالاضافة الى مكتبة جامعة كمبردج – حصلت على مجموعات من وثائق الجنيزة ، منها : مكتبة المتحف البريطانى بلندن ، ومكتبة البودليان باكسفورد ، والمكتبة الوطنية بفيينا ومكتبة جامعة برنستون ومكتبة جامعة فيلادلفيا بالولايات المتحدة الامريكية ، فضلا عن عدد من المجموعات الخاصة فى باريس ولينينجراد ، وغيرهما .

ومن المتعذر فى الوقت الحاضر ، تقدير العدد الحقيقى لوثائق الجنيزة ذات الصفة الوثائقية ، ومن المحتمل أن يبلغ عددها حوالى عشرة آلاف وثيقة ، منها حوالى ٧ آلاف يمكن اعتبارها وثائق تاريخية . ويوجد من هذه الوثائق فى مكتبة جامعة كمبردج بانجلترا حوالى ٥ آلاف وثيقة وفى مكتبة البودليان باكسفورد حوالى ٧٠٠ وثيقة كما توجد ١٤ مجموعة أخرى فى أنحاء العالم تحتوى على عدد يتراوح ما بين ٦٠٠ – ١٠٠٠ وثيقة .

وتشتمل الجنيزة على وثائق متنوعة أسرية وغير أسرية ، إذ احتوت على خطابات وقوائم حسابات وموارد مالية وضرائبية متنوعة ، وايجارات دور حوانيت ، وأثمان سلع ومتاجر مختلفة ، وسجلات قضائية وايصالات ، وعقود ايجارات وزواج وطلاق ورهن وقرض ، ومقايضة ومشاركة واستبدال ، ووصايا وهبات وعتق ، وفتاوى فقهية ، ووصفات علاجية طبية ، وسحر وتعاويذ وشعوذة . ويلاحظ أنه لايوجد اختلاف كبير بين وثيقة تجارية أو رسالة شخصية ، ففى رسائل التهنئة أو التعزية يجد الباحث فقرات كثيرة خاصة بأمور مالية ، أو أخبار عائلية ، أو نصائح وتعليمات متنوعة .

وترجع معظم وثائق الجنيزة من الناحية التاريخية الى العصرين الفاطمى (٣٥٨ – ٥٦٧ هـ / ٩٦٩ – ١١٧١ م) ، والايوبى (٥٦٧ – ٦٤٨ هجرية / ١١٧١ – ١٢٥٠ م) وهناك وثائق قليلة من العصر المملوكى (٦٤٨ – ٩٢٢ هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٧ م) ، ووثائق أقل من القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى . وبالتالى تغطى وثائق

الجنيزة فترة زمنية طويلة تمتد من سنة ٣٥٨ هـ/ ٩٦٩ م الى سنة ٩٤٥ هـ/ ١٥٣٨ م ، أى حوالى ٦٠٠ سنة .

ورغم أن هذه المجموعة الوثائقية اكتشفت فى مدينة الفسطاط وما حولها بمصر ، الا أنها تلقى الكثير من الضوء على الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى بلاد العالم الاسلامى الأخرى فى العصور الوسطى مثل بلاد : الأندلس ، والمغرب ، والشام ، والعراق ، وايران ، والحجاز ، واليمن ، ويرجع ذلك الى أن حركة انتقال الناس بين هذه البلاد كانت نشطة الى حد كبير فى العصور الوسطى .

ومعظم وثائق الجنيزة مكتوب باللغة العربية ولكن بحروف عبرية ، وهى الكتابة التى كان يستخدمها اليهود فى بلاد العالم الاسلامى فى العصور الوسطى . وهناك مجموعة من وثائق الجنيزة مكتوبة باللغة العربية والحروف العربية ، وهذه الوثائق العربية محفوظة فى مكتبة جامعة كمبردج بانجلترا فى صناديق خاصة أعطى لها اسم « الصناديق الاسلامية » تمييزا لها عن الوثائق العربية المكتوبة بحروف عبرية . واحتوت هذه المجموعات من الوثائق العربية على وثائق خاصة بمعاملات تجارية أو مالية أو غيرها ، بين اليهود وغير اليهود ، أو التماسات مقدمة الى الخلفاء والحكام ، وكذا وثائق اسلامية صرفة . وأخذت هذه الوثائق طريقها الى مجموعة الجنيزة عن طريق كتابة خطاب أو عقد أو ايصال بحروف عبرية ، على ظهر وثيقة أقدم مكتوبة باللغة العربية .

وترجع أهمية وثائق الجنيزة لدراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للعالم الاسلامى فى العصور الوسطى ، الى أسباب كثيرة ، أهمها :

– أنها تمدنا بمعلومات فريدة فى نوعها لأنواع المتاجر ، وأسعار الأراضى والمنازل ، وقيم الايجارات ونفقات المعيشة ، وأنواع المعاملات النقدية ، وأسعار الصرف بين الدينار الذهب والدرهم الفضة ، وبين الدرهم الفضة والفلس النحاس ، وهذه المعلومات وأشباهها فى غاية الأهمية للباحثين فى التاريخ الاقتصادى .

– انها تملأ الفراغ الذى خلفه المؤرخون المعاصرون الذين اكتفوا فى حولياتهم بذكر تواريخ الخلفاء والسلاطين والامراء والحكام ، وأخبار المعارك والحروب ، ولم يتعرضوا الا نادرا للحديث عن حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

– انها تحتوى على وثائق كثيرة صادرة من ديوان الانشاء أو غيره من الدواوين ، تسربت بطريقة أو أخرى الى أيدى اليهود الذين استخدموا الاماكن الشاغرة فى هذه الوثائق أو ظهورها فى كتاباتهم المختلفة .

والبحث فى وثائق الجنيزة ليس بالأمر الهين ، ذلك لانها ليست أرشيفا من الأرشيفات ، وانما هى شبيهة بسلة ألقى فيها بالأوراق المختلفة بعد الاستغناء عنها ، فاختلط بعضها ببعض . كما أن هذه الوثائق ظلت حوالى تسعة قرون فى تلك الحجرة بسينا جوج الفسطاط يأخذ منها الناس ما يريدونه من أوراق قديمة ليكتبوا فى الاماكن الشاغرة بها ، فقد أدى هذا الى أن الباحث ربما يجد جزءا من وثيقة فى مجموعة وثائق مكتبة جامعة كمبردج ، ويجد جزءا ثانيا من نفس الوثيقة فى مجموعة مكتبة « بردليان » باكسفورد ، ويجد جزءا ثالثا فى مكان آخر ، وقد لايعثر على جزئها الرابع أبدا .

ويواجه الباحث صعوبة أخرى عند استخدام وثائق الجنيزة ، حيث اعتاد الناس كتابة ملحوظات وبيانات متنوعة فى الاماكن الشاغرة فى الوثائق أو فى هوامشها أو خلفها – لان الورق كان غالى الثمن – وأدى هذا الى صعوبة حل بعض رموز الكتابات لما تعرضت له هذه الوثائق من عوامل التلف من الرطوبة والجفاف وطول الأمد ، ونتيجة استخدام الاحبار الرخيصة ، واختلاف الخطوط من بلد الى آخر ومن عصـــر لعصر .

ويضاف الى هذه الصعوبات أن معظم وثائق الجنيزة لا تحمل تواريخ وبالتالى يكمن الخطر الحقيقى فى اعتماد الباحث على وثيقة – غير مؤرخة من العصر الفاطمى مثلا – لكى يبرهن على صحة ظاهرة أو حدث تاريخى من العصر الايوبى أو العصر المملوكى ، ولذا يجب توخى الحذر والدقة عند استخدام وثائق الجنيزة التى لا تحمل تواريخ محددة ،

ويستدعى هذا ضرورة معرفة الباحث بأنواع الخطوط والاحبار والورق والمصطلحات لكل عصر من العصور التاريخية المختلفة .

أما عن المشتغلين فى مجال وثائق الجنيزة فجلهم من المستشرقين اليهود ، أما غير اليهود فلا يتجاوز عددهم فى هذا الميدان فى العالم أكثر من عدد اصابع اليد الواحدة ، مما أدى الى مواجهتنا لدراسة جانب واحد فقط ، كثيرا ما تكون موجهة أو مغرضة .

وموضع الخطورة هنا أن المشتغلين بهذه الوثائق من غير العرب قد يستغلون فرصة عدم اهتمامنا واشتغالنا فى وثائق الجنيزة للقيام بنشر وتحقيق هذه الوثائق بطريقة تشوه تاريخنا القومى ، او استخدامها - فى بحوثهم التاريخية - بطريقة تعطى تفسيرات خاطئة للحوادث التاريخية ، ورسم الكثير من الصور المشوهة لمواقف مجيدة من تاريخنا فى العصور الوسطى ، مما يؤثر تأثيرا سيئا على ثقافة الاجيال المعاصرة والقادمة .

وفيما يتصل بوثائق العصر الحديث ، هناك رصيد ضخم من الوثائق الضرورية والهامة فى تاريخنا الحديث ، ينبغى أن يحظى بالعناية وبذل الجهود الكفيلة بالحفاظ على هذه الوثائق وتنظيمها وفهرستها ، سواء ما تضمه دار الوثائق التاريخية القومية أو ما هو موزع فى أماكن عديدة ، منها على سبيل المثال : مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج ، ووثائقها هامة بالنسة لعصر محمد على ، ومكتبة المجمع العلمى بالقاهرة ، ووثائقها هامة بالنسبة لعصر الحملة الفرنسية ، ومكتبة الجمعية الجغرافية بالقاهرة ، ووثائقها هامة فيما يتعلق بمضابط جلسات مجلسى اللوردات والعموم البريطانيين حتى سنة ١٩٦٧ ، ووثائق مكتبة الأزهر التى تحوى الكثير من الوثائق المخطوطة فى مجالات تعليمية ودينية وسياسية ، وفيما يختص بمحاولات اصلاح الأزهر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ومما يدل على أهمية هذه الوثائق ، تلك البعثة التى أوفدتها هيئة اليونسكو عام ١٩٥٤ لتصوير الوثائق الموجودة فى رواق المغاربة ورواق الشوام . كذلك من الوثائق الهامة مضابط جلسات الهيئات النيابية التى شكلت فى مصر ابتداء من سنة ١٨٦٦ عند انشاء مجلس شورى النواب ، وكذا وثائق مكتبة الاسكندرية ، وسجلات الشهر العقارى التى نقلت إليها ملفات القضايا التى نظرت فى العصر العثمانى ، وغير ذلك من عشرات الأماكن التى تضم وثائق تاريخية هامة .

أما فى الخارج فهناك مكتبة الاسكوريال فى مدريد ، والتى تضم العديد من الوثائق عن علاقات مصر العثمانية بالدول الأوربية عامة ودول البحر المتوسط خاصة ، ومكتبة المدرسة الشرقية فى درهام ببريطانيا حيث اودع « وينجيت » كافة ما حصل عليه من وثائق اثناء عمله فى مصر والسودان ، وكذلك دور الوثائق المختلفة فى كافة أنحاء أوربا وخارجها ، فى تركيا وغيرها .

ويمكن تقسيم العصر الحديث على النحو الآتى :

• وثائق خاصة بالعصر العثمانى ، وهى تضم سجلات الرزنامة ، وغيرها من الوثائق التركية القديمة التى تجب العناية بترجمتها الى اللغة العربية .

• المجموعة الثانية ، وتمتد من عصر محمد على حتى بدء الاحتلال البريطانى ، وظروفها أفضل ، اذ تم ترجمة جزء كبير منها وتصنيفها ، مما يسر للباحثين استخدامها فى دراستهم كما ترجمت كمية كبيرة من الوثائق الأجنبية المتعلقة بذلك العهد .

• الفترة التالية من سنة ١٨٨٢ حتى الآن ، تحتاج الى جهد كبير وعمل دائب ، نرجو أن يتم على نطاق واسع .

فى سبيل الحفاظ على الوثائق :

مما سبق يتضح أن هناك حاجة ملحة للحفاظ على الوثائق والاستفادة منها علميا ، وذلك وفاء بالتزاماتنا نحو التراث القومى ونحو تاريخنا الحديث . وهناك ادراك ، ووعى من جانب المتخصصين والاخصائيين ، تجاه واجبهم فى هذا الشأن ، كما أن هناك صحوة قومية فيما يتعلق بتراث مصر الاثرى والتاريخى الذى تعد الوثائق من أهم مكوناته .

وقد أنشأت الدولة - بمقتضى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ - دار

الوثائق القومية التى يمكن اعتبارها امتدادا لديوان الانشاء فى العصر المملوكى ، والرزنامة فى العصر العثمانى ، ثم دار المحفوظات العمومية فى العصر الحديث .

وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن تقوم دار الوثائق بجمع الوثائق التى تعد مادة لتاريخ مصر وما يتصل به فى جميع العصور ، وحفظها وتيسير دراستها والعمل على نشرها مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ (أى قانون حماية الآثار وقتئذ والذى حل مكانه الآن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣) .

وتنص المادة الرابعة على أن تعتبر نواة لمجموعات الوثائق التى ستضمها هذه الدار : الوثائق الموجودة فى أقسام المحفوظات التاريخية فى القصر الجمهورى ، ودار المحفوظات بالقلعة ، وكذا مجلس الوزراء ، ووزارة الخارجية ، ووزارة العدل ، ووزارة الاوقاف ، والأزهر ، مع اجازة أن تحتفظ الجهات الخمس الاخيرة بما لديها من وثائق ترى أن لها صفة السرية ، وعلى أن تضم هذه الدار الوثائق التى يقرر المجلس الاعلى اعتبارها ذات قيمة تاريخية والموجودة لدى الوزارات والمصالح الاخرى ، أو لدى الافراد والهيئات .

وتتصل المواد (٦) ، (٧) ، (٨) بتسليم الوثائق للدار أو الاستيلاء عليها أو حيازتها ، وما يرتبط بذلك من شروط خاصة ، أما المادة (٩) فتتعلق بأخذ صور شمسية أو خطية من الوثائق المودعة بالدار . وتقضى المادة (١٠) بتأليف لجان دائمة للمحفوظات بالوزارات ، تكون حلقة الاتصال بين الوزارة ودار الوثائق ، أما المادة (١١) فتتناول طريقة التخلص من بعض الاوراق . وأما العقوبات المنصوصة فى هذا القانون فتتناولها المواد من (١٢) الى (١٤) .

وقد صدر بعد ذلك قانونان أخران يتعلقان بالوثائق : القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها ، والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتعديل أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها .

ويتبين من العرض السابق ضرورة الالتزام بالقوانين الخاصة بالوثائق ، وكذا قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، خاصة وان القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بانشاء دار الوثائق التاريخية قد نص فى مادته الثانية على عدم الاخلال بأحكام قانون حماية الآثار .

وقد نص قانون الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ فى مادته الأولى على ما يأتى :

« يعتبر أثرا كل عقار أو منقول انتجته الحضارات المختلفة أو احدثته الفنون والعلوم والآداب والاديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ماقبل مائة عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارات المختلفة التى قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها » .

كما تنص المادة الثانية على : « يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة أن يعتبر أى عقار أو منقول ذى قيمة تاريخية أو علمية أو دينية أو فنية أو أدبية أثرا متى كانت للدولة مصلحة قومية فى حفظه وصيانته ، وذلك دون التقيد بالحد الزمنى الوارد بالمادة السابقة ، ويتم تسجيله وفقا لاحكام هذا القانون » .

والواقع أنه لمفيد وهام للغاية تطبيق مواد قانون الآثار المتصلة بالتسجيل والترميم والصيانة والحفظ والعرض والاستفادة العلمية وغيرها على الوثائق والمخطوطات .

كذلك يبدو من الضرورى العمل على تحقيق ما يأتى :

- توفير العمالة الفنية اللازمة لترجمة وفهرسة هذه الوثائق ، وضرورة تصويرها وتسجيلها ، سواء منها ما كان فى مصر أو فى الخارج ، وسواء أكان ذلك تصويرا فوتوغرافيا أو ميكروفيلميا .
- الاهتمام بالبحث عن الوثائق ذات القيمة التاريخية او القومية فى الاقاليم ، وحل المشاكل التى تعوق البحث العلمى فيما يتعلق بتلك الوثائق .
- تجميع كافة الوثائق فى مكان واحد سواء الرسمية منها

والشخصية ، ويتصل ذلك بضرورة اتخاذ قرار حاسم فيما يتعلق باتجاهين متباينين :

الاول : يتجه نحو تركيز وثائق الأقاليم فى القاهرة لعدم الاطمئنان إلى كفاءة كل محافظة للقيام بالمهمة .

الثانى : يرى انشاء دور وثائق محلية تتبع دار الوثائق المركزية ، على أن تتولى كل محافظة جمع وثائقها وتصنيفها بشكل يبرز شخصيتها .

واذا كان الهدف من انشاء دار الوثائق التاريخية هو تجميع الوثائق ذات الأهمية التاريخية فى مكان واحد ، فليس معنى هذا أن نغفل الوثائق الاخرى كوثائق الملكيات والمكلفات وغيرها ، والتى قد تحتوى على معلومات لاغنى عنها فى كتابة تاريخ مصر .

كذلك لابد من الاهتمام بمجموعات لها أهمية تاريخية خاصة كديوان الرزنامة ، وديوان الدفترى ومضابط ديوان القاهرة الكبير ، وديوانها الصغير ، والوثائق المكتوبة بخط القرمة .

وفيما يتعلق بتحقيق ونشر وثائق الجنيزة ، والاستفادة منها فى البحوث والدراسات التاريخية فيجب مساهمة الدولة فى ضوء الاقتراحات التالية :

– ان تهتم الدولة بتصوير مجموعات وثائق الجنيزة الموجودة فى مكتبة جامعة كمبردج بانجلترا وفى غيرها ، على أفلام ميكروفيلمية عن طريق بعض المراكز العلمية مثل : مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ، أو دار الوثائق التاريخية ، أو مركز الدراسات البردية ، أو مكتبات جامعة القاهرة ، أو غير ذلك من المراكز العلمية المتخصصة .

– تشكيل لجنة علمية من أساتذة الجامعات المصرية والعلماء المصريين المهتمين بوثائق الجنيزة والمتخصصين فى اللغات الشرقية ، والمهتمين بالدراسات العبرية ، على أن تقوم هذه اللجنة بما يأتى :

• إعداد قوائم (كتالوجات) لمحتويات هذه الوثائق حتى يتيسر للباحثين فى الدراسات التاريخية وغيرها الافادة منها .

• توجيه الباحثين المصريين الى الانتفاع بوثائق الجنيزة فى بحوثهم ودراساتهم التاريخية وغيرها ، وتدريبهم على تحقيق هذه الوثائق ونشرها بطريقة علمية سليمة ، وتوعيتهم بقيمتها ، وبأهمية عدم ترك هذه المجالات كى تكون وقفا على غيرنا ، على الرغم من أننا الجانب الأولى بأن يهتم بها .

• البحث عن مجموعة هامة من وثائق الجنيزة تعرف باسم « مجموعة موصيرى » ، والتى أفاد منها كثير من الباحثين ، وربما تكون قد تسربت الى الخارج ، وربما يتضح أنها لاتزال موجودة فى القاهرة فى مكان ما ، يحتمل أن يكون مقبرة عائلة موصيرى ، أو معبد لليهود ، أو غير ذلك من الاماكن .

– ان يقتصر العمل والبحث فى ميدان وثائق الجنيزة على العلماء المصريين دون سواهم – فى الوقت الحاضر – ولا تمنح تصريحات أو استثناءات لأية هيئة علمية أجنبية للبحث عن هذه الوثائق ، أو العمل على نشرها ، باعتبار أنها من التراث الذى يجب أن نحافظ عليه ونحتفظ به ليكون ذخيرة للبحوث والدراسات التاريخية للباحثين المعاصرين وللأجيال القادمة .

وفيما يتعلق بوثائق العصر الحديث ، فيوجد فى مصر عدد لابأس به من الوثائق المخطوطة والمطبوعة مودعة بمكتبات الهيئات العلمية ، ويلاحظ على بعض المطبوع منها انه قد نشر نشرا أصم ، أى اكتفى ناشرها بنقل النص الحرفى للوثيقة وتاريخها ورقمها فى سجل الايداع وإسمى مرسلها والمرسلة اليه ، وقد سار على هذه الطريقة بعض المؤرخين والباحثين منذ القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . ثم استخدمت – ابتداء من ثلاثينات القرن العشرين – طريقة النشر التفصيلى ، وتقوم هذه الطريقة على عناصر اساسية منها :

– دراسة الملابسات السياسية أو الاقتصادية أو الحربية أو الاجتماعية أو الدينية التى أدت الى اصدار الوثيقة .

– نشر النص الحرفى الكامل للوثيقة وتاريخها ورقمها فى مكان الحفظ ، واسم المرسل واسم الجهة المرسلة اليها .

– دراسة تحليلية للنقاط الرئيسية فى الوثيقة ، وتحديد نوعيتها وهل

هى من الوثائق الجادة أو من الوثائق التى تهدف الى تغطية موقف معيـــن ، أو التستر على تصرف حاكم أخطأ فى تصرفه ، أو اخفاء خطة ترمى دولة ما الى مفاجأة دولة أخرى بها فى موقف معين ووضعها أمام الأمر الواقع .

– النتائج التى أسفر عنها صدور الوثيقة ايجابا أو سلبا .

– ذكر بعض المصادر أو المراجع التى يمكن أن يرجع اليها من يريد الاستزادة فى موضوع الوثيقة .

ولذا فمن الضرورى الآن حث جميع الباحثين على الالتزام بطريقة النشر التفصيلى المعتمد على الأسس العلمية السليمة .

التوصيات

تم اعداد هذه الدراسة على ضوء ما تضمنه موضوع « تنمية الوعى بتراث مصر الحضارى والآثارى » وتوصياته التى أصدرها المجلس فى دورته الخامسة وموضوع « حماية التراث التاريخى والأثرى وعلاقة الأجهزة الحكومية به » وتوصياته التى أصدرها المجلس فى دورته السادسة الحالية ، وخاصة التوصية التى تنص على « القيام بدراسة شاملة لأوضاع الوثائق والمخطوطات التى فى حوزة الأجهزة والهيئات الحكومية والاهلية ، والتى تتعرض لأخطار جسيمة ، توطئة لتسجيلها وترميمها وصيانتها وحفظها والافادة منها علميا » .

وبناء على ذلك كله ، وعلى ما تضمنته هذه الدراسة ، ومادار حولها من مناقشات يوصى بما يأتى :

* الالتزام بإعمال القوانين الخاصة بالوثائق وتطبيقها على كافة الوثائق ، سواء أكانت فى حـوزة الهيئــات أو الافـراد ، وهذه القوانين هى :

– القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء دار الوثائق التاريخية القومية ، ويتصل به القرار الوزارى رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ باللائحة الداخلية لدار الوثائق .

– القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم اسلوب نشرها .

– القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ ، بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم اسلوب نشرها .

* الاهتمام بتطبيق مواد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار ، وخاصة فيما يتعلق بالتسجيل او الصيانة او الترميم او الاستخدام العلمى .

* توجيه الجهود الكافية لتجميع وثائقنا التاريخية بالداخل والخارج مع صيانتها والحفاظ عليها ، وذلك على النحو الآتى :

– اتخاذ موقف ايجابى تجاه الوثائق الموجودة بالخارج ، ومحاولة الحصول على نسخ أو صور منها ، سواء عن طريق اتفاقيات التبادل الثقافى أو عن طريق ارسال بعثات الى الخارج لتسجيل وتصوير ما أخرج من ديارنا من الوثائق .

– ضرورة البحث عن الوثائق التى لدى الهيئات والأفراد فى محافظات مصر ، وارسال بعثات تطوف أرجاء البلاد لتصويرها .

– بذل عناية خاصة بالمجموعات الفريدة مثل : ديـــوان الرزنامــة « الدفترى » ووثائق الجنيزة ، مع ضرورة تضافر جهود الأفراد والمراكز العلمية المختصة بالدولة ، لانجاز هذه المهمة .

– تجميع الوثائق التى لاتضمها دار الوثائق ، مثل : المكلفات ، وقسائم الزواج ودفاتر المواليد والوفيات ، وضمها فى مبنى خاص بها ، أو تخصيص فرع لها بدار الوثائق ، أو أن تحتفظ الدار بنسخ أو صور منها .

– تصوير وتسجيل وتوثيق وفهرسة جميع الوثائق . مع العناية بترجمة المكتوب منها باللغات الأوربية أو التركية ، أو العبرية ، أو المكتوبة بخط خاص مثل خط القرمة .

– العمل على ان يتم نشر الوثائق بأسلوب علمى دقيق ، يراعى فيه على سبيل المثال : دوافع نشر الوثيقة ، واثبات نصه الاصلى ، وتحقيقه ، والتعليق عليه ، ونتائج نشرها ، مع ثبت بالمراجع ليستعين به من يريد الاستزادة من موضوعها .

* اتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد أجيال متمرسة من المترجمين والمحققين والمفهرسين ، والباليوجرافيين (المتخصصين فى أشكال الكتابة القديمة) والاجرافيين (المتخصصين فى أشكال حروف الكتابة بانواعهــا) ، والمتخصصين فى علم البرديات ، وفى فنون ترميم الورق والبردى ، وغير ذلك من الفنون والعلوم المتصلة بمجال الوثائق .

* النظر فى انشاء معهد قومى للتراث الحضارى والتاريخى والادبى ، يقوم بدراسة ونشر كل ما يتعلق بهذا التراث ، وفى مقدمته التراث الوثائقى .

– مع النظر فى امكان انشاء دور وثائق بالمحليات تتبع دار الوثائق المركزية ، على أن يتم تنفيذ ذلك بعد إعداد الكوادر العلمية والفنية اللازمة .

* تدعيم وتطوير مركز البردى التابع لجامعة عين شمس ، حتى يكون على مستوى مراكز البردى العالمية .

إعداد مرمم الآثار ورعايته

أبعاد المشكلة :

تجتاز آثار العالم كله الآن مرحلة خطيرة دقيقة تؤكدها عشرات الحملات الدولية التى يقوم بها اليونسكو فى سبيل انقاذها ، كحملات إنقاذ النوبة بمصر وآثار فينسيا (البندقية) وفلورنسا فى ايطاليا ، والاكروبول باليونان وقرطاجنة بتونس ، وموهنجارو بباكستان وبرمبادور باندونسيا وغيرها فى كل بقعة تضم آثارا عالمية .

أما فى مصر فهناك بالفعل مخاطر طبيعية وبشرية عديدة على آثارها ، يجب ان يتوقعها الانسان لأنها نتاج عوامل تقليدية ، بعضها قديم ارتبط بالزمن وبعضها حديث فرضته ظروف الحياة المعاصرة ، وتكمن الاهمية الزائدة لهذا الموضوع فى أن مصر من أكثر بلاد العالم آثارا ، إذ فيها مئات المواقع الاثرية الفرعونية التى يضم بعضها آلاف المقابر والمعابد ومختلف الأبنية الاثرية ، ولديها آثار يونانية ورومانية وقبطية وبيزنطية وحديثة واسلامية (حوالى خمسمائة أثر اسلامى فى القاهرة وحدها) ولدينا ملايين القطع الاثرية فى المخازن والمتاحف تحتاج الى ترميم واصلاح وعلاج وتقوية وصيانة وتثبيت وانقاذ وحماية واعادة بناء وتجميل وتنظيف .

والواقع ان ذلك الخطر على الآثار يرجع الى عوامل طبيعية أو بيئية وأخرى بشرية من فعل الانسان . والعوامل الطبيعية متعددة منها عوامل جيولوجية كحركات القشرة الارضية من براكين وزلازل وهزات أرضية ، وكنوعية التربة المقام عليها الآثار ، فالتربة المسامية مثلا قادرة على امتصاص المياه التى تتبخر بعد ذلك تاركة ما بها من أملاح ، ومن العوامل الجيولوجية ايضا خواص الحجر الذى استخدم فى اقامة الأثر.

وهناك العوامل الجوية فالهواء نفسه قد تعلق به الغازات الحمضية والاملاح وخاصة فى المناطق الصناعية والمزدحمة بالسكان وهناك الرياح الشديدة الهبوب التى تصطدم ببعض أجزاء الاثر فتؤدى الى تآكلها وكذا العواصف المحملة بالرمال والتى تحتك بالآثار فتفتت سطوحها كما حدث لواجهة معبد ابو سنبل الصغير بعد أن تم انقاذه ، كما ان الرياح فى المناطق الصحراوية التى تحرك الكثبان الرملية – قد تغير الآثــار وتغطيها ، ثم اشتداد درجة الحرارة الذى يسبب تبخر المياه وتراكم الاملاح ، وكذا اختلاف درجات الحرارة صيفا وشتاء وليلا ونهارا وهى ذات تاثير مدمر على سطوح المبانى الاثرية ، ثم تاثير الأمطار الضار على الآثار والسيول التى تغمر الآثار وتملأ شقوقها بالمياه التى تتبخر وتترك الاملاح المتبلورة فتفتك بها ، وأخيرا الرطوبة الجوية وما تسببه من

تآكل فى سطوح الآثار نتيجة لتراكم الأملاح عليها .

وهناك العوامل الحيوية ومنها النباتية كالأعشاب (الحلفا والطحالب وحشيشة البحر وغيرها) التى تنمو وسط الاحجار وعلى سطوحها وجدرانها وتزاحم أعمدتها وتماثيلها ، وكذا الحيوانية كالخفافيش والحشرات كالزنابير والنحل والنمل والكائنات الدقيقة والفطريات التى تنخر فى الأخشاب والبردى والورق بوجه خاص .

ويزداد تأثير هذه العوامل ويزداد مفعولها كلما قدم الأثر وضعفت مقاومته ، أى ان الزمن يلعب هو الآخر دورا رئيسيا ومستمرا فى زيادة قدرة هذه العوامل على التدمير والتخريب ، رغم ان آثار مصر الفرعونية بوجه خاص قد أثبتت قدرتها العجيبة على مسايرة الزمن ومقاومة تأثير الأجيال المتعاقبة عليها .

والعوامل البشرية هى الاخرى متعددة منها التوسع الزراعى وما يتبعه من مشروعات رى وصرف مما يزيد فى نسبة الرطوبة الجوية ويؤثر فى تخزين المياه الباطنية بل ان بعض مشروعات الرى تؤدى الى غرق الآثار تماما ، ولدينا أقوى مثل على ذلك هو بناء السد العالى الذى كاد أن يغرق سبعة عشر معبدا ومئات من المناطق الاثرية بقبورها وحصونها وبقايا مدنها لولا نجاح الحملة الدولية لانقاذ آثار بلاد النوبة ، كذلك يلعب الصرف الصحى وشبكات المجارى دورا خطيرا فى رفع منسوب المياه الباطنية ويؤدى الى طفح المياه على الآثار .

كذلك أدى الكشف عن الكثير من هذه الآثار خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وإزالة ماكان يغطيها من أتربة ورمال - الى تعريضها لعوامل التعرية المختلفة والى تيسير سرقتها والتعدى عليها وهدمها لاستخدام أحجارها فى البناء .

وقد أدى تزايد الحركة السياحية وتزاحم الزوار حول الآثار الى أضرار خطيرة . فالسياح يلمسون الآثار والمعروضات الأثرية ويتهافتون على تصويرها مستخدمين الفلاش الذى يسىء الى النقوش والرسوم ذات الألوان كما تصر الهيئات السياحية على اقامة المنشآت الضارة بالآثار كالكافتيريا التى أنشأتها وزارة السياحة فى وادى الملوك فى الستينات .

كذلك فان المشروعات العمرانية والصناعية والعسكرية والترفيهية تهدد الآثار تهديدا صارخا وكذا حركة المواصلات من برية وجوية ومائية تؤدى بما تسببه من اهتزازات الى قلقلة الآثار . كما حدث فى مشروع كوبرى ٦ أكتوبر وما تبعه من طرق ، فقد ادى ذلك المشروع الى انتزاع جانب كبير من حديقة المتحف المصرى وأصبحت الطرق المزدحمة بالمواصلات ملاصقة للمتحف لايفصلها عنه غير بضعة امتار مما أضر بالآثار داخل المتحف وخاصة المرممة منها .

يضاف الى ذلك ان الترميم والصيانة ليسا عملا روتينيا بسيطا ، بل أعمال متشابكة مكثفة ، يجب ان تتم بوجه عام وفقا للخطوات التالية :

- تسجيل شامل للاثر وما به من مشاكل ترميمية وماتعرض له من أضرار .
- دراسات علمية وتكنولوجية مكثفة للتعرف على طبيعته وظروفه التى تعرض لها وعلى اسباب تدهوره .
- دراسة لأنسب المواد اللازمة لإجراء أعمال الترميم والصيانة واختيار أنسب الطرق وأكثرها صلاحية لاعمال الترميم دون تغيير لمعالمه المعمارية والفنية .
- القيام بأعمال الترميم والصيانة المستمرة للأثر بتهيئة أنسب الظروف لسلامته والحفاظ عليه .

ويحتاج ذلك كله الى قدرات متعددة وملكات متنوعة كالقدرة على البحث العلمى المستمر . فمجال الترميم متغير ومتطور دائما وفقا للتقدم العلمى والتكنولوجى العالمى وكذا الكفاية الفنية التى تتولى التنفيذ لنتائج البحوث والدراسات المستمرة ثم الملكة اليدوية التى تستطيع ان تترجم ما يعطى لها من ابحاث والتى اكتسبت خبرتها بالممارسة .

كما يحتاج الترميم الى العمل الجماعى اذ يقوم به فريق متكامل متعاون من مهندسين وحرفيين واثريين ومصورين ورسامين ، ولايمكن لأى فئة منها العمل فى معزل عن الاخرى وإلا أضر ذلك بالأثر .

كذلك يحتاج الترميم لدرجات من التخصص فى ترميم وصيانة المواد المختلفة كالمعادن والأخشاب والأحجار والفخار والآجر والصلصال والورق والبردى والجلد والأقمشة والعظام والمبانى والنقوش الجدارية والزجاج والقيشانى وغيرها .

ولكن من ناحية اخرى هناك عوامل وحقائق تبعث على الاطمئنان فيما يتعلق بمجال الترميم والصيانة ، منها على سبيل المثال :

أولا : اهتمام هيئة الآثار بهذا المجال ووضعه فى الموقع الاول من مجالات اهتمامها ويشهد بذلك ما قامت به من نشاطات فى السنوات الأخيرة .

ثانيا : انشاء قسم للترميم بكلية الآثار بجامعة القاهرة ألحقت به المعامل المتخصصة وبدأ فى تخريج الاخصائيين فى الترميم .

ثالثا : إرسال عشرات البعثات الى دول متعددة مثل ايطاليا والنمسا وبولندا وروسيا والمجر وعاد أصحابها وقد تخصصوا فى مختلف مجالات الترميم ويعملون الآن بهيئة الآثار وكلية الآثار .

رابعا : الاهتمام الاعلامى سواء فى الصحف أو الاذاعة والتليفزيون بأعمال الترميم التى تقوم بها هيئة الآثار وتشجيعها لهذه النشاطات .

خامسا : اهتمام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار بموضوع الترميم ، اذ تنص المادة على « تختص الهيئة دون غيرها بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمبانى التاريخية المسجلة .

وتتحمل كل من وزارة الاوقاف وهيئة الأوقاف القبطية نفقات ترميم وصيانة العقارات الاثرية والتاريخية المسجلة التابعة لها .

كما تتحمل الهيئة نفقات ترميم المبانى التاريخية المسجلة التى فى حيازة الأفراد والهيئات الاخرى مالم يكن سبب الترميم قد نشأ عن سوء استعمال الحائز حسبما تقرره اللجنة الدائمة المختصة ، وفى هذه الحالة يتحمل الحائز مصاريف الترميم » .

كذلك نصت المادة ٣٤ : « يخضع الترخيص للبعثات الاجنبية بالكشف والتنقيب عن الآثار للمواد التالية :

أ- إلزام كل بعثة بترميم وصيانة ما اكتشفته من الآثار المعمارية والآثار المنقولة أولا بأول وقبل أن تنتهى مواسم عملها ، وذلك بإشراف الاجهزة المختصة فى هيئة الآثار وبالتعاون معها .

ب - اقتران خطة كل بعثة أجنبية لأعمال التنقيب الاثرى فى مصر بخطة مكملة لها تقوم فيها البعثة بعمل من أعمال الترميم للآثار القائمة التى سبق الكشف عنها » .. ونصت المواد من ٤٠ الى ٤٧ على عقوبات ، قد تصل الى السجن سبع سنوات أو غرامة تصل الى خمسين الف جنيه لكل من يهدم أو يتلف عملا أو مبنى تاريخيا أو شوه أو غير معالمه أو نقل جزءا منه او استولى على أنقاض أثرية أو رمال أو مواد أخرى من موقع اثرى او اضافها الى الموقع أو كتب أو نقش على الأثر أو غير ذلك من الاعمال التى تضر بالاثر وتسلتزم ترميمه . وتنص المادة على أن « تتولى الهيئة تنسيق العمل مع الهيئات والجهات المختصة بالتخطيط والاسكان والسياحة والمرافق والامن ومجالس المحافظات بما يكفل حماية الآثار والمتاحف والمبانى التاريخية من الاهتزازات والاختناقات ومسببات الرشح والتلوث وأخطار الصناعة وتغيير المحيط التاريخى وبما يحقق التوازن بين مطالب العمران وبين ضرورات صيانة الاثار والتراث » .

سادسا : انشاء صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف بالهيئة ، والذى سمحت امكاناته المادية بالقيام بمشروعات ضخمة وعديدة فى مجال الترميم .

وانطلاقا مما سبق فقد اهتم المجلس بالجانب البشرى فى هذا المجال وهو المرمم ، ذلك الذى يتعامل مع الاثر تعاملا مباشرا لترميمه وصيانته والمحافظة عليه ويقتصر البحث هنا على موضوعين : هما إعداد المرمم ورعايته صحيا .

إعداد المرمم :

ان مجال الترميم يعمل فيه عامل فنى وملاحظ فنى واخصائى ترميم بجانب الخبراء المتخصصين فى مجالات تتصل بمشاكل الترميم :

– فيما يتعلق بالعمال الفنيين فى مجالات الترميم يلاحظ ان الحرف والمشغولات اليدوية فى الآثار الاسلامية بوجه خاص مهددة بالانقراض نظرا لعدم وجود الأعداد اللازمة والكافية من الحرفيين الممتازين ، مما جعل مصلحة الآثار ان تأخذ على مسئوليتها إعداد الكوادر الفنية اللازمة ، فانشأت سنة ١٩٦٦ معهدا للحرف الاثرية ضم اقساما للجص والزجاج والنجارة والنحت والرخام وذلك لتدريب الصبية لعدة سنوات على هذه الاعمال ومزاولتهم لها ، ثم أضافت هيئة الآثار أقساما جديدة كالتطعيم بالصدف والحفر على النحاس والخرط .

ولكن نظرا لعدم اقبال الصبية على الدراسة بهذا المركز بالأعداد المطلوبة واللازمة ، وكذا تهربهم من العمل بعد تخرجهم من المعهد فانه يقترح لاجتذابهم تقييم وزارة التربية والتعليم لهذه الشهادة بما يسمح بتعيين الخريجين فى مستوى حسن كما حدث بالنسبة لشهادة الكفاية الانتاجية بوزارة الصناعة ، وعلى أن تعدل مدة الدراسة وخطتها بما يتناسب مع الاعتماد الجديد للشهادة . كذلك يجب أخذ تعهد على الطالب وولى أمره بالعمل لمدة خمس سنوات على الأقل بمهنة الآثار ، وإلا ألزم بدفع التكاليف الدراسية والمكافآت التى منحت له طوال هذه الدراسة .

كذلك يقترح أيضا إنشاء مراكز تدريب مشابهة فى مناطق الآثار المصرية القديمة كالاقصر وسقارة ، تتناسب الدراسة فيها مع متطلبات الترميم فى تلك المناطق .

– وفيما يتعلق بإعداد الملاحظين الفنيين فانه يقترح ادخال مادة ترميم الآثار وكذا المواد التى تخدم أغراض الترميم فى برامج المدارس الصناعية والفنية الثانوية وليكن البدء مثلا بالمدرستين : الصناعية الزخرفية والمعمارية الفنية بالقاهرة .

والواقع ان معظم أقسام الدراسة بهذه المدارس على مستوى الجمهورية يتمشى مع مستلزمات الترميم كأقسام العمارة والنسيج والسجاد والنقش والزخرفة والنجارة والجلود وتشكيل المعادن وغيرها .

ويمكن أن يقوم بتدريس مواد الترميم مدرسون من خريجى كليات الفنون التطبيقية والجميلة بعد تأهيلهم فى دورات تدريبية خاصة .

– وفيما يتعلق باخصائى الترميم ، فيمكن الأخذ بالمقترحات التالية :

• تأجيل موضوع انشاء كلية أو معهد عال أو اكاديمية خاصة بالترميم حتى يتم إعداد الكوادر اللازمة لذلك وايجاد الامكانات اللازمة لانشاء معامل الترميم الحديثة . على أنه يمكن الاكتفاء فى الوقت الحالى بقسم الترميم بكلية الآثار ، الذى يتطور تطورا يسمح بتأهيله للخريجين على النحو الذى يمكنهم من قيادة الكوادر العمالية المتخصصة بالكفاية اللازمة .

• انشاء دراسات خاصة لخريجى بعض الكليات التى تتفق بعض الدراسات بها مع مستلزمات الترميم مثل أقسام الآثار القديمة والاسلامية بكلية الآثار وكليات الهندسة والتكنولوجيا والفنون التطبيقية والجميلة وكليات العلوم – يتخرج فيها الدارس حاصلا على دبلوم معادل الليسانس أسوة بما هو متبع الآن فى كلية الآثار بجامعة القاهرة فيما يخص الآثار القديمة والاسلامية .

• الاهتمام – ولو فى مجال الدراسات العليا فى الوقت الحالى – بالتخصص فى فروع الترميم المتنوعة فقد حدثت طفرة كبيرة فى نوعية المرممين وتكنولوجيا الترميم فى جميع انحاء العالم حيث انضمت الى هذا المجلس أعداد كبيرة من الباحثين فى شتى فروع العلم والمعرفة ، كما تصدر الآن دوريات متخصصة فى أعمال الترميم وتعقد باستمرار مؤتمرات وندوات علمية متخصصة فى مجال الترميم .

• استمرار التعاون مع المستشارين العلميين الذين يستعان بدراساتهم وخدماتهم المتخصصة فى اعمال استشارية من واقع مشاكل

الترميم ، وكذا استمرار التعاون مع هيئات التدريس المتخصصة فى الجامعات المصرية ومراكز البحوث فى هذا المجال .

• ضرورة وضع بروتوكول أو دستور خاص لترميم الآثار يلتزم بنصوصه المرممون ، على أن يكون هذا البروتوكول مرنا ومسايرا لأحدث الآراء العلمية .

• دراسة اقتراح بانشاء شركة متخصصة لترميم الاثار ، يفضل ان تكون تابعة لهيئة الاثار .

الرعاية الطبية للعاملين فى ترميم الآثار :

وهى ناحية انسانية متصلة بالترميم ، اذ ثبت علميا ان المرمم يتعرض لبعض المخاطر أثناء تأدية عمله ، خاصة بعد قيام الثورة الصناعية والعلمية التى شملت العالم ، ومع انتشار المشتقات الكيماوية التى زادت من تلك المخاطر . وقد تنبه الطب الحديث الى خطورة ذلك ، مما دعا الى بزوغ فرع جديد من فروع الطب يدرس الأخطار والسموم التى يتعرض لها كل فرد وهو يؤدى عمله ، ويسمى هذا الفرع بطب الصناعات والامراض المهنية .

ومع هذا التقدم فى علوم الطب بقيت بعض المهن بعيدة عن دائرة النور ولم تمتد اليها يد البحث والدراسة ، ربما لقلة عدد أفرادها ، وربما لأنها تقع فى دول نامية لم يرتفع فيها الوعى الصحى الى المستوى المطلوب ومن هذه المهن ترميم الآثار ، وخاصة فى مصر ، التى تمتلك اكبر وأروع ثروة أثرية فى العالم .

ان من مقتضيات المحافظة على هذه الآثار رعاية صحة العاملين فى ترميمها بوجه خاص ، كى تبعد عنهم الأخطار التى يتعرضون لها نتيجة تعاملهم مع المواد الكيمائية وتعرضهم أحيانا للاشعاعات ، وخاصة من مضى عليهم فى أعمال الترميم أكثر من عشر سنوات فهم أكثر حاجة الى الرعاية الصحية لتقدير ظروف عملهم .

ويتعرض العاملون فى الترميم الى مجموعة كبيرة من المواد الكيمائية التى تتفاوت فى تأثيرها على الجسم بالاضافة الى عدة عوامل طبيعية وبعض الاشعاعات وكذلك مجموعة من الطحالب .

وفيما يلى أهم هذه الاخطار :

أولا : مجموعة كبيرة من المواد الكيمائية التى تؤثر على الجسم ، وخاصة اذا تعرض لها الانسان باستمرار أو بجرعات كبيرة أو بتركيز مكثف ومنها المذيبات كالاسيتون والتولوين والكحول الاثيلى وعشرات من المذيبات الاخرى ، ومنها القلويات والاحماض كالنشادر وحامض النتريك ومنها الشموع والمبيدات الحشرية ، وكذا السيانور والاصماغ .

وقد يسبب التعرض لها بجرعات كبيرة او بتركيز مكثف أو باستمرار – الاصابة بالتهابات جلدية أو دوار أو صداع أو ارهاق وغير ذلك من المخاطر المرضية .

ثانيا : تأثير معمل كربون ١٤ اذ قد يتعرض العامل به للنتروجين السائل (درجة حرارة ١٧٠ مئوية) مما قد يتسبب – ان لم تتخذ الاحتياطات اللازمة – فى إحداث حروق .

ثالثا : أشعة اكس والتى قد تستخدم بطريقة تعرض مستخدميها للاشعاعات التى تؤدى الى اضطرابات صحية متعددة .

رابعا : ترميم المقابر والتنقيب عنها فان العامل فى هذا المجال سواء أكان اثريا أو مرمما او رساما أو مصورا قد يتعرض لكثير من المخاطر ، منها تأثير التهوية غير الكافية والنقص فى الأكسجين والزيـادة فى ثانى أكسيد الكربون وغير ذلك من المخاطر .

ولذلك ينبغى اتخاذ بعض الاجراءات للمحافظة على هؤلاء العاملين ، ومنها :

اولا : اجراءات كشف طبى دورى على العاملين فى الترميم وقد يجرى مرة كل عامين أو وفقا للتعرضات التى تتضح من الدراسة الميدانيـة ، على أن يشمل : الفحص الاكلينيكى للغدد – صورة دم كاملة – اختبارات وظائف الكبد – أشعة للصدر ، واية فحوص متقدمة أخرى

وفقا للحالة ، مع الاهتمام الخاص بقدامى المرممين .

ويجب أن تجمع نتائج الفحوص ويتم تحليلها وتقييم حالة كل فرد واعطاء التوصيات الطبية اللازمة واستبعاد من تستدعى حالتهم البعد عن أعمال معينة . هذا بالاضافة الى معالجتهم من الامراض غيرالمهنية التى تلعب دورا واضحا فى إضعاف مقاومتهم .

مع تعيين مشرف أمن صناعى يتولى مسئولية الرعاية الصحية والاجتماعية على غرار مشرف الامن الصناعى فى المواقع الصناعية .

ثانيا : توفير معدات الوقاية للعاملين كالقفازات الواقية والاقنعة الواقية للتنفس ومرايل رصاص للعاملين باجهزة اشعة اكس ، وكذا توفير اجهزة تهوية وشفط واستخدامها استخداما سليما . وهو ماتقوم به هيئة الآثار فى الوقت الحاضر ويرجى انّ يستمر مع إلزام العاملين بذلك واعتباره أمر اجباريا .

ثالثا : الاستغناء عن بعض المواد ذات الخطورة الصحية أو القابلة للاشتعال السريع وابدالها بمواد اقل خطورة .

رابعا : منح بدل طبيعة عمل مناسب للعاملين بالترميم ، وصرف وجبة غذائية خفيفة ان أمكن .

ويقترح ان يطبق ذلك على جميع العاملين فى أعمال اثرية قد تعرضهم لاخطار مشابهة كعمال التنقيب وغيرهم .

التوصيات

على ضوء ما تقدم ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

أولا : فى مجال اعداد المرممين :

* تقييم شهادة خريجى معهد الحرف الاثرية بهيئة الآثار بما يسمح للخريجين بالتعيين فى مستويات أفضل من المستويات الحالية .

– مع العمل على انشاء معاهد مماثلة خارج مدينة القاهرة .

* ادخال دراسة ترميم الآثار وكذا المواد التى تخدم اغراض الآثار فى المدارس الفنية والصناعية الثانوية على مستوى الجمهورية .

* انشاء دراسات عليا بقسم الترميم بكلية الاثار (جامعة القاهرة) لخريجى بعض الكليات التى تتصل بعض فروع دراساتها بترميم الآثار كاقسام الآثار الاسلامية والقبطية بكلية الآثار وغيرها ، وكليات الهندسة والتكنولوجيا والفنون التطبيقية والجميلة ، وكليات العلوم ومنح الدارسين دبلومات تعادل بكالوريوس الترميم ، على نمط معاهد الآثار بكلية الآثار.

* الاهتمام فى الدراسات العليا بالتخصص فى فروع الترميم المختلفة .

* استخدام المستشارين ذوى التخصص الرفيع فيما يتصل بمشاكل الترميم والتعاون مع الاقسام المختصة فى الكليات الجامعية .

* وضع بروتوكول أو دستور لترميم الآثار يلتزم به المرممون التزاما تاما ، على ان يكون مسايرا لأحدث الآراء فى هذا المجال .

* انشاء شركة أو اكثر للترميم تتبع هيئة الآثار وتقوم باعمال الترميم بكافة انواعها .

ثانيا : فى مجال الرعاية الطبية للعاملين فى ترميم الآثار :

* الكشف الطبى الدورى على العاملين فى الترميم مع الاهتمام بقدامى المرممين بوجه خاص .

* الاستغناء عن بعض المواد ذات الخطورة الجسيمة أو القابلة للاشتعال السريع ، واستخدام مواد اقل خطورة بدلا منها .

* توفير معدات الوقاية للعاملين ، وتعيين مشرف أمن يتولى كافة المسئوليات المتعلقة بالرعاية الصحية .

* صرف بدل طبيعة عمل مناسب للعاملين بالترميم ، وصرف وجبة غذائية لهم إن أمكن .

– مع تطبيق ذلك على عمال الحفر وكافة الفنيين العاملين بالآثار والمعرضين لأخطار ضارة .

تطوير
المرشد السياحى أثريا

من المتوقع أن تنمو السياحة العالمية نموا مطردا فى السنوات القادمة ، نتيجة لعوامل متعددة منها النمو السكانى ، اذ ينتظر ان يصل عدد سكان العالم الى اكثر من ٦ مليارات عام ٢٠٠٠ ، ونظرا لارتفاع نصيب الفرد من الدخل العام ، ونتيجة لتطور وسائل المواصلات وخفض تكاليف الخدمات السياحية الجماعية ثم زيادة ايام الراحة ومدد العطـــلات ، مع تجمع وتكدس السكان فى المدن - تتزايد الحاجة الى السفر ، والخروج من المدن حيث الاختناق والتلوث وغير ذلك من مساوىء المعيشة فى تجمعات كبيرة .

وتعد مصر من أكثر مناطق العالم اجتذابا للسياحة الثقافية ، اذ يفد السياح الى مصر ليطلعوا على معالم حضارات خالدة تعاقبت عبر القرون والاجيال ، وليشاهدوا ذلك التراث المعمارى والفنى الضخم الذى خلد تلك الحضارات على اختلاف ألوانها والذى ملأ أسماع الدنيا منذ أقدم العصور ولايزال يبهر نظر المشاهدين حتى اليوم ، وليستمتعوا بجانب كل ذلك بمايتوافر فى صحارى مصر من معالم طبيعية رائعة .

وتنظر الكثير من بلدان العالم، ومن بينها مصر ، الى السياحة باعتبارها بابا رئيسيا من أبواب الموارد المالية وخاصة من العملات الصعبة ، بجانب كونها مظهرا من مظاهر الاعلام والدعاية ومورد رزق لفئات متعددة من أبناء الشعب ، مما يجعلها تبذل كل جهود ممكنة فى سبيل النهوض بالسياحة وتطوير وتحسين الخدمات السياحية .

ولما كانت الآثار من أولى مرغبات السياحة فى مصر فان المسئولية الملقاة على عاتق المرشد السياحى تحتم ضمان حصوله على المعلومات الجديدة عن آثار مصر وحضارتها فى جميع العصور وتزويده بأخبار أحدث الاكتشافات وأدق الآراء والنظريات العلمية بصددها ، وذلك على أساس أن الهدف الأول - حتى الآن - لأغلب السائحين الأجانب هو هدف ثقافى حضارى ، اذ يتجهون قبل كل شئ الى آثار مصر وتاريخها حضارتها .

أبعاد الموضوع :

ووفقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ بشأن المرشدين السياحيين فان المرشد السياحى هو الشخص الذى يتولى الشرح والارشاد للسائح فى أماكن الآثار أو المتاحف أو المعارض مقابل أجر ، وأنه يجب ان يحصل على ترخيص بمزاولة المهنة من وزارة السياحة ، كما يشترط فيه أن يكون مصرى الجنسية وألا يقل عمره عن ٢١ سنة ، وأن يكون محمود السيرة حسن السمعة ، لم يسبق الحكم عليه فى جناية أو جنحة ، وأن يكون لائقا طبيا ، حاصلا على مؤهل عال من الجامعات ، إلا فى حالات خاصة يوافق وزير السياحة فيها على إعفائه من هذه الشروط ، وأن يؤدى بنجاح امتحانا تعقده وزارة السياحة الا اذا كان حاصلا على شهادة جامعية فى الارشاد السياحى من الجامعات المصرية .

والواقع ان وزارة السياحة وكليات السياحة تعمل على ألا يقوم بمهنة الارشاد السياحى الا من كان على مستوى معين ، يجعله وجها مشرفا لمصر ، فبجانب ضمان المامه بكافة النواحى الأثرية والتاريخية والحضارية للتراث المصرى ، فانها تشترط اجادته للغة التى يتخاطب بها مع السياح ، وكذا اتساع ثقافته وغزارة معلوماته العامة ولباقته وحسن تصرفه ، كما ينص قانون المرشدين على عدم مزاولة المرشد لأى مهنة أخرى وأن يعمل فى منطقة معينة من المناطق السياحية فى مصر يتخصص فى الإرشاد بها .

ولدينا الآن أعداد وفيرة من المرشدين وخاصة في مناطق القاهرة والاسكندرية بينما تحتاج المناطق السياحية الأخرى في مصر الى مزيد من المرشدين . كما أن الغالبية الساحقة من المرشدين يتحدثون باللغة الانجليزية ، يليها بالترتيب الفرنسية والالمانية ، بينما لاتزال هناك لغات أخرى يحتاج مجال السياحة الى توافر أعداد مناسبة من المرشدين الذين يتحدثون بها نظرا لازدياد الطلب عليها خصوصا اللغات الاسبانية والايطالية ثم اليابانية مؤخرا .

وينقسم العاملون في حقل الإرشاد في مصر إلى ثلاث نوعيات :

النوعية الأولى : هم الأدلاء الذين حصلوا على تراخيص مزاولة المهنة منذ مدة طويلة وأغلبهم حاليا من المتقدمين في السن ولا يزيد عددهم على الخمسين ، ويوجد من هؤلاء القلة من يحمل مؤهلا جامعيا ، والبعض يحمل مؤهلات متوسطة والبقية لا يحملون أية مؤهلات ، ويعتبر هؤلاء الأدلاء هم الرعيل الأول لمهمة الارشاد السياحي ، ولم تطبق عليهم عند الحصول على تراخيص مزاولة المهنة الشروط التي يجب توافرها فيمن يعمل بمهنة الارشاد السياحي .

النوعية الثانية : هم المرشدون الذين يحصلون على التراخيص بعد تفوقهم في امتحان تعلن عنه وزارة السياحة في الجرائد ويعقد في شهر أكتوبر من كل عام ، وتستعين الوزارة في اختبارهم بأساتذة متخصصين من كليات السياحة والآثار والآداب وبخبراء في السياحة من الوزارة ومن خارجها ، وينقسم المتقدمون لهذا الامتحان الى نوعين : النوع الأول : يضم الحاصلين على مؤهلات جامعية ، والنوع الثاني وهم الحاصلون على مؤهلات متوسطة ، وتجرى للجامعيين اختبارات شفوية فقط ، ما حاملو المؤهلات المتوسطة فتجرى لهم اختبارات تحريرية ، يعقبها امتحانات شفوية وهم يمتحنون عادة في مواد التاريخ والآثار لجميع عصور مصر حتى الفترة المعاصرة وكذا في اللغات والمعلومات العامة والقدرات النفسية ، وهذه النوعية تضم الجانب الأكبر من العاملين في مهنة الإرشاد حاليا .

النوعية الثالثة : هم المرشدون خريجو كلية السياحة والفنادق بجامعة حلوان ، الذين يدرسون لمدة أربعة أعوام يحصل بعدها الطالب على درجة البكالوريوس في الارشاد السياحي . وقد تخرجت أول دفعة في كلية السياحة والفنادق سنة ١٩٧٢ كما يتنظر أن ينضم اليهم بعد عامين خريجو كلية السياحة والفنادق بجامعة الاسكندرية التي تم انشاؤها سنة ١٩٨٤ .

وهناك شروط عامة يلزم توافرها في الطالب الذي يقبل بهذه الكلية بجانب الشروط الخاصة التي ينبغي توافرها في الطالب الذي سيتخصص في مجال الارشاد السياحي . ويدرس طالب الارشاد بالكلية منذ عامه الأول مواد الآثار والتاريخ والجغرافيا باللغة العربية التي تتصل بالسياحة والتذوق الفني والمعلومات العامة واللغات الأجنبية وغير ذلك من المواد المفيدة له والتي تهدف الى توسيع مداركه ، كذلك يتم تدريب الطالب على الارشاد للعمل بالمتاحف والمناطق الأثرية ويلحق خلال الأجازات الصيفية بالشركات السياحية .

وبجانب المرشدين السياحيين هناك نظام تنفرد به منطقة آثار الهرم وهو نظام الأدلاء الذين يصطحبون السائحين أفرادا كانوا أم جماعات داخل ممرات ودهاليز وحجرات الدفن بالأهرامات نتيجة لاكتفاء المرشد السياحي المرافق بتناول الحديث عن الأهرامات وشرح معالمها من الخارج والاحجام عن دخولها مع مرافقيه من السائحين لما في ذلك من جهد ومشقة في الصعود والهبوط داخل هذه الممرات التي تطول كما في الهرم الأكبر الى مايزيد عن ثمانين مترا . ويقوم هؤلاء الأدلاء بجانب مصاحبة السياح بالعمل على تحقيق سلامة السائحين أثناء الزيارة والعناية بنظافة الأهرامات من الداخل وعدم السماح بالاعتداء عليها ، أو تشويهها .

وكان عدد هؤلاء الادلاء الى سنوات مضت يزيد على خمسة وعشرين فردا ولكنهم الآن لا يتجاوزون عدد أصابع اليدين ومعظمهم فى سن الشيخوخة ، وهو عدد غير كاف اطلاقا لحاجة السياحة فى هذه المنطقة الأثرية الهامة ، وخاصة بعد أن اتسعت فيهامناطق الزيارة وشملت الهرم الثالث وعددا كبيرا من المقابر والمصاطب المتناثرة شرق وغرب الهرم .

ويستخدم المرشد الآلى فى كثير من البلدان وهو عبارة عن جهاز صغير يوجه الشرح الخاص بمتحف أو منطقة أثرية عن طريق جهاز تتصل به أحيانا سماعة ، وهو على نوعين : الأول يستخدم لشخص واحد ويوضع على الأذن حتى لايقلق غير المستمع ، والثانى يخدم مجموعة من السياح ويتحدث باللغة المختارة من خلال قنوات الارسال المسجلة عليه . ورغم مزايا هذه الأجهزة - ومنها أنه يتيح الشرح فى زمن أقل وبمعلومات دقيقة وبلغة راقية وبأسلوب موجز ، كما أن المرشد الآلى للمجموعات يستوعب أعدادا كبيرة ويناسب كبار السن والمعوقين - فان استخدامها يقترن بعيوب كثيرة منها تسببه فى ازدحام الموقع خاصة اذا كان محدود السعة أو تزاحم السياح على قطعة محددة ، ومنها تعطل الجهاز أو حدوث خلل به أو انقطاع الارسال مما يحدث مشكلة كبيرة دون وجود بديل ، كذلك يعوز هذه الأجهزة الناحية الانسانية فهى لاتسمح بالأسئلة أو التوضيحات أو الاستزادة ، كما أنها تحتاج الى حفظ وصيانة دائمة .

ولما كانت الآثار والتحف الأثرية صامتة لاتنطق فان واجب المرشد السياحى أن يجعلها تتكلم وتنطق وتعيد مجد مصر طوال عشرات القرون التى مضت ، ولابد للوصول الى هذه الغاية من العناية بتطوير المرشد أثريا ، وإمداده بمعلومات متجددة متطورة ليساير الواقع العلمى والثقافى المتميز الذى يهتم به معظم السياح الأجانب .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم وما دار حوله فى المجلس من مناقشات - للنهوض بالمستوى العلمى المرشد السياحى ولضمان ادائه لمهمته فيما يتعلق بالنواحى الأثرية والتاريخية على أكمل وجه ممكن - يوصى بما يأتى :

* لما كانت المادة الخامسة من قانون الإرشاد تنص على أن مدة الترخيص خمس سنوات تجدد خلال الشهرين الأخيرين من هذه المدة فيقترح حضور المرشد دورة تنشيطية عند التجديد لاطلاعه على أحدث الاكتشافات وتزويده بما تم من انجازات فى مجال الآثار من ترميم أو فتح آثار كانت مغلقة للجمهور أو انشاء أو تطوير للمتاحف أو آراء علمية حديثة فيما يتعلق بتاريخ وحضارة وآثار مصر ، بالاضافة الى ماترى وزارة السياحة تزويد المرشد به من معلومات جدت فى مجال عمله وتساعد بذلك على تكوين أنماط من المرشدين واعية بالثقافة الأثرية ومواكبة للمفاهيم السياحية .

* لما كانت كلية السياحة بجامعة حلوان تقوم بدور رائد فى مهمة تخريج أجيال من المرشدين السياحيين اللائقين للقيام بهذه المهمة يمنحون بمجرد الحصول على درجة البكالوريوس فى الإرشاد ترخيص مزاولة المهنة من وزارة السياحة ويصل عددهم إلى حوالى ٦٠ مرشدا ومرشدة يتحدثون اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية وبعضهم يجيد معها الاسبانية والايطالية ، علما بأن عددهم سوف يزيد الى مائة مرشد ومرشدة سنويا عندما تبدأ كلية السياحة بجامعة الاسكندرية تخريج دفعة من المرشدين والمرشدات بعد عامين - فانه يوصى بالاقلال من عدد المرشدين الذين يأتون عن طريق امتحان وزارة السياحة الا فيما يتعلق باللغات النادرة والمناطق خارج القاهرة والاسكندرية حسب احتياجات السوق الفعلية وأن يقتصر ذلك الامتحان على الشهادات الجامعية فقط الا فى أضيق الحدود ، ويمكن أن يتم ذلك تدريجيا .

* الاهتمام بالعمل على إعداد مرشدين متخصصين فى مناطق مصر الوسطى فى محافظات : الفيوم - المنيا - اسيوط - سوهاج ومصر العليا فى محافظات : قنا واسوان والنوبة والمحافظات الصحراوية ومحافظات القناة وغيرها ، مما يفتح مناطق جديدة امام السائحين ، ويحد من الفيض السياحى على المناطق الأثرية التى تتعرض لأضرار بالغة نتيجة الاحتكاك المباشر .

* زيادة عدد أدلاء منطقة الهرم ، اذ يؤدى العجز المتزايد فى عددهم الى انعكاس سيىء على سلامة وراحة الزائرين أو على سلامة الأثر نفسه مع الحرص على تكوين أنماط جديدة من هؤلاء الادلاء يكونون على دراية بلغة أجنبية أو أكثر ، ولديهم مفاهيم سياحية واعية ، مع لياقة بدنية تسمح لهم بمزاولة هذا النشاط .

* استخدام المرشد الآلى فى أضيق الحدود ، وخاصة فى المناطق المحدودة الزوار ، أو عندما يتعذر وجود المرشد السياحى ، اذ أن الإرشاد السياحى يتطلب تعاملا وتفاعلا مباشرا مع المرشد لمواجهة متطلبات السياح والاستجابة الى اهتماماتهم .

* الاهتمام بالحالة الاجتماعية للمرشدين السياحيين من حيث ضرورة امتداد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشملهم ، وفقا لما يتفق وطبيعة نشاطهم . وكذلك معالجة سوء معاملة الشركات السياحية لهم فى أحيان كثيرة .

* الاهتمام باصدار مطبوعات عن الارشاد السياحى . ويمكن البدء باصدار مجلة دورية تحتوى على كل جديد أو مبتكر على خريطة السياحة المحلية والعالمية ، مما يجدد معلومات المرشد ويربطه بمهنته ويوسع مداركه الأثرية والسياحية ، على أن تقوم بذلك نقابة المرشدين أو وزارة السياحة أو كليات السياحة .

الحفاظ على التراث المعمارى الاسلامى فى مدينة القاهرة

اهمية التراث المعمارى الاسلامى والعناية به :

يعتبر موضوع التراث المعمارى الاسلامى فى القاهرة من أهم الموضوعات الجديرة بالاهتمام فى مجال الآثار . وقد اصبح هذا التراث - فى وضعه الحالى ومع مرور الزمن - فى أمس الحاجة الى الدراسة التى تتناسب مع قيمه وقيمته التاريخية والحضارية الكبيرة ، بما يؤكد - ابتداء - ضرورة العمل على الحفاظ عليه بقدر ما يتاح من جهد وعلم ويشهد الواقع التاريخى بأن القاهرة تتميز عن غيرها من العواصم العربية والاسلامية بوجود تراث اسلامى حضارى وفير ، تكون على امتداد العصور الاسلامية التى تعاقبت على الحكم فى مصر منذ الفتح العربى فى عام ٢١ هـ/٦٤١ م .

وقد وجدت وتكونت فى ظل هذه العصور الاسلامية ومع تنوعها - خلال ما يقرب من اربعة عشر قرنا - عمارة اسلامية فى القاهرة ذات طابع خاص ومتميز ، يختلف عما هو موجود فى انحاء الوطن العربى والاسلامى جميعه ، ويعتبر هذا التراث من مفاخر هذا الوطن قيمة وحجما ونوعا .

وعلى الرغم من تعدد واختلاف العصور ، التى واكبت الحكم فى

مصر ، وهى : الأموى والعباسى والفاطمى والايوبى والمملوكى والمملوكى الجركسى ، ثم العصر العثمانى - الا ان العمارة الاسلامية المصرية أصبح لها شخصيتها ومقوماتها التى تأكدت بصورة عامة فى العصر المملوكى وبشكل خاص فى العصر المملوكى الجركسى .

وتحتوى القاهرة الاسلامية على أنواع متعددة من المبانى الأثرية يمكن تقسيمها وردها من الناحية الوظيفية الى الأنواع الآتية :

- مبان دينية وتعليمية تتمثل فى الجوامع والمساجد والمدارس الدينية والخانقاوات والتكايا والمدافن .
- مبانى الخدمات التجارية والاجتماعية والصحية وتشتمل على البيمارستانات والوكالات والخانات والقيساريات والحمامات .
- مبان سكنية وهى القصور والمنازل الخاصة والرباع والوكالات .
- مبان دفاعية وهى القلاع والأسوار .

أما عن العناية بهذا التراث الضخم التى ازدانت به مدينة القاهرة كما ازدانت قبلها مدينة الفسطاط ، فتشير وثائق الوقف على المبانى إبان العصور الاسلامية السالفة الى أن كل من بنى مسجدا أو جامعا أو زاوية أو غير ذلك ، كان يعتنى بما يبنيه أثناء حياته كما يعمل على استمرار تلك العناية بتخصيص جزء من ريع هذه المبانى للعناية بها ، فضلا عما كان يخصص لها من اموال لرعاية القائمين فيها والقوامين عليها على السواء . ومع هذا فقد اختلفت أمور صيانة وترميم تلك المبانى طوال العصر الاسلامى ، وارتبطت بسلوك نظار الاوقاف ، فمنهم من اخلص فى صيانة أوقافه ومنهم من حاد عن الطريق السوى وان كانت الامثلة التى تخلفت فى بطون الكتب تدل على تشدد الحكام فى الغالب فى الحفاظ عليها .

وتشير الوثائق التاريخية أيضا إلى أن العناية بهذه المبانى الأثرية واعطاءها التقدير الذى تستحقه لم يستمر على الدوام ، وقد وضحت شواهد إهمالها - على التحديد - بعد الفتح العثمانى لمصر فى عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧ م ، حيث فقدت بعض المبانى وظائفها الاصلية وخاصة المدارس التى تحول أغلبها الى مساجد . كما تم تحويل الغرف الملحقة ببعض المبانى كأماكن للسكن ، وأحيانا لسكنى أعداد كبيرة ، مما أدى الى الحاق الضرر البين بهذه الأماكن .

وصاحب هذا الإهمال فقدان الكثير من الدعم المالى الموقف على المبانى الأثرية .

وتجدر الاشارة الى ان محاولة البعض الصاق سوء حالة المبانى التاريخية بعدم معرفة المعمارى المسلم لطرق عزل مواد البناء ضد الرطوبة والامطار أو عدم معرفته بأصول وقواعد الانشاء أو استعمـــال « مونة » غير سليمة - أمر بعيد عن الواقع والصواب .

فقد تعددت أنواع وأحجام الحجارة المستعملة فى البناء حسب الوظيفة المستهدفة من إقامة المبنى ، كما استعملت « مون » مختلفة حسب احتمال تعرض الأماكن للمياه . وبالرجوع الى الوثائق التاريخية نجد أنها تشير الى أنواع المواد المستعملة فى البناء ووظائفها ، وكلها تدل على معرفة كاملة بعلم البناء ، ومن الممكن القول ان طرق البناء التى شاعت فى القرون الوسطى فى الشرق هى نفسها التى استعملت فى الغرب .

وعندما أحست الدولة - فى أواخر القرن الماضى - بمدى الخطر الفادح الذى يتعرض له هذا التراث ، أنشئت لجنة حفظ الآثار العربية فى عام ١٨٨١ م ، ثم أصدرت أول تشريع لحماية الآثار فى عام ١٨٨٣م وكانت فى ذلك من اوائل دول العالم فى اصدار التشريعات الخاصة بالتراث المعمارى ، وقامت بتجديد المبانى ذات القيمة الاثرية طبقا للمفهوم السائد فى تلك الفترة ، كما قامت أيضا بمحاولات جيدة فى ترميم عدد لا بأس به من المبانى التاريخية الا ان الترميم قد انصب على الأثر فقط دون المنطقة المحيطة به .

وقد تابعت مصلحة الآثار ومن بعدها الهيئة العامة للآثار أعمال

الترميم ، الا أن ذلك كله لم يمنع من وجود مشكلات كثيرة تهدد معالم المبانى التاريخية فى كثير من أنحائها وسلامتها فى أنحاء أخرى ، بل لقد اندثر بعض هذه المبانى تماما .

ولا يخفى ان منطقة القاهرة التاريخية ذات كثافة سكانية عالية وتضم حاليا مناطق صناعية وتجارية وسكنية تشابكت وتداخلت معا ، واغلب السكان بها من الطبقة ذات الدخل المحدود ، وأوضاعهم المعيشية غير ملائمة ، وكل ذلك يصور خطورة المشاكل التى تتعرض لها تلك الاماكن مع ما تزخر بها من آثار .

المشكلات التى تواجه التراث المعمارى الاسلامى :

والمشكلات الحقيقية التى تحيط بالتراث المعمارى الاسلامى فى القاهرة كثيرة ومتنوعة وسنركز على أهمها فيما يأتى :

ضعف الوعى الأثرى :

فمن العوامل الهامة التى تسبب المشاكل للتراث المعمارى ضآلة الوعى الأثرى لدى المواطنين ،الى جانب عدم تفهمهم للقيمة التاريخية والفنية للمناطق والمبانى الأثرية وعدم الاحساس بالانتماء لهذا التراث ، وقد يرجع ذلك الى شعور كثير من المواطنين بأن الذين قاموا بتشييد المبانى غرباء عنهم ، بالاضافة الى الوضع الاجتماعى والاقتصادى السيىء لسكان تلك المناطق ، كذلك فان أغلب المبانى الأثرية متروك دون استعمال ولايعود بفائدة محسوسة على سكان المناطق الموجود بها مما لايشجع على المحافظة على تلك المبانى والاهتمام بها .

المشكلات الناتجة عن الظروف البيئية :

– التأثيرات السيئة التى يحدثها تراكم الغبار على الأسقف والحوائط وما يتسبب عنه من اتلاف للدهانات والزخارف بالاضافة الى العفن الذى يتكون على الحوائط ويؤدى الى تآكلها .

– تلوث الهواء فى المناطق الأثرية بدخول وسائل المواصلات الحديثة اليها ، وانشاء صناعات جديدة بداخلها أو بالقرب منها مما أدى الى أضرار كبيرة بمواد الانشاء .

– تسرب مياه الصرف الصحى وتغذية المبانى بالمياه مما تسبب عنه هبوط غير منتظم فى بعض أجزاء المبانى التاريخية ، وبالتالى انهيارها نظرا الى أنها مقامة على أرض ردم مشبعة بالمياه ، ويبلغ عمق هذه الطبقة من حوالى ٣,٥ – ٥ أمتار ، يتلوها طبقة طينية رملية تصل الى عمق ١٢ مترا ، ثم طبقة متدرجة الحبيبات تصل الى عمق ٢٠ مترا . كما تبين أن الضغوط الواقعة على التربة فى المبانى السكنية أو الدينية تبلغ ما بين ٢– ٢,٥ كج / سم٢ وهى ضغوط عالية جدا للتربة المؤسسة عليها .

– تسرب الرطوبة الى الحوائط عن طريق المياه الجوفية أو السطحية والى الأسقف عن طريق مياه الامطار ، وهو ما يؤدى الى تدهور حالة الاسقف والحوائط . ومعروف أن المياه الجوفية عدو خطير لمثل هذا التراث من المبانى ، وهى قد تتسبب – فى القريب – فى طمس حقائق تاريخية هامة .

– حركة المواصلات وما تحدثه من اهتزازات قوية فى المبانى نظرا لقرب الاساسات من سطح الارض ، وهو مايؤدى الى شروخ فى المبانى .

مشاكل ناتجة عن أجهزة الدولة :

– استيلاء الدولة على الأوقاف المخصص عائدها للمبانى الأثرية ، مع عدم تخصيص التمويل الكافى لأعمال الصيانة والترميم .

– قيام بعض الأجهزة السياسية بدءا من الستينات بإسكان أعداد كبيرة من السكان فى المبانى التاريخية بسبب انهيار مساكنهم مما ترتب عليه سوء استعمالها وعدم المحافظة عليها .

– تأجير بعض المبانى التاريخية للقطاع الخاص ، وسوء استعماله لهذه الأماكن بتخصيصها لوظائف لاتتفق مع الوظيفة الاصلية لهذه المبانى ، مما ترتب عليه الإضرار الفادح بها . فعلى سبيل المثال يوجد

سبيل أثرى يستعمل كورشة للنجارة فى حى الجماميز بجوار تفتيش آثار جنوب القاهرة ، ووكالات تستعمل كمخازن وورش ومصانع فى كل من حى الأزهر والجمالية .

– ضعف الامكانات المادية المخصصة لرعاية الآثار ، وذلك رغم ضخامة أعداد المبانى التاريخية بالقاهرة ، مما يؤثر على فاعلية الأجهزة المعنية فى القيام بواجباتها الكثيرة ومنها حماية الآثار من التعديات التى يحدثها الأهالى أو أجهزة الدولة التى تستولى على بعض الأماكن التاريخية .

– تدخل المجالس الشعبية المحلية باصدار قرارات لتخصيص أراض داخل المناطق التاريخية الاثرية لاقامة مشروعات دون الرجوع الى هيئة الآثار المصرية . ومن أمثلة ذلك :

• قرار المجلس التنفيذى لمحافظة القاهرة بتخصيص قطعة أرض فضاء أمام مسجد العدوى بقسم الجمالية لاقامة دار للمناسبات ، وصدر قرار المجلس الشعبى المحلى رقم ٢٧ بتاريخ ٢١ / ١١/ ١٩٨١ فى هذا الشأن .

• قرار المجلس التنفيذى لمحافظة القاهرة بتخصيص قطعة أرض بشارع مارى جرجس ، والبالغ مساحتها حوالى ١٥٠٠ متر مربع لمنطقة جنوب القاهرة لاقامة وحدة صحية تابعة لمشروع التنمية الصحية الحضرية ، وصدور قرار المجلس الشعبى المحلى للمحافظة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/٨ فى هذا الشأن دون الرجوع الى هيئة الآثار .

وكثيرا ما تضع مثل هذه القرارات الهيئة أمام الواقع وتتعارض مع مشروعاتها وخاصة تلك التى يكون قد تم الاتفاق على تنفيذها وتمويلها من الخارج .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، وأوراق العمل التى قدمت فى موضوعها ، ومادار حول ذلك فى اجتماع المجلس من مناقشات وما أبدى من آراء ، يوصى بما يأتى :

أولا : توصيات مباشرة :

* الالتزام بتنفيذ قرارات لجنة الحرم الأثرى والقرارات الخاصة بارتفاع المبانى وأنماطها والشكل العام لها ، التى سبق أن أصدرتها الهيئة العامة لآثار القاهرة الاسلامية ، وتم ابلاغها الى الجهات المسئولة بمحافظة القاهرة ، مع الالتزام بالحصول على موافقة الهيئة فى حالة اقامة مشروعات عامة قبل الشروع فى تنفيذها داخل أو بالقرب من المناطق الأثرية .

* منع تصالح أجهزة المحافظة مع المعتدى على الاثر بأى صورة من الصور المخالفة لقرارات الآثار ، وأخذ رأى الهيئة فى ذلك .

* انشاء شركة أو أكثر متخصصة فى أعمال الترميم الأثرى فى نطاق هيئة الآثار .

* تشجير المناطق المحيطة بالآثار للاستفادة منها فى تنقية الوسط البيئى المحيط بالآثار من الأتربة والغبار .

* استخدام الأجهزة التى تعمل على تنقية مخلفات المصانع من الأدخنة والغازات .

* تكاتف أجهزة الدولة مع هيئة الآثار المصرية فى الحفاظ على أطلال مدينة الفسطاط الاثرية ، العاصمة الاسلامية الاولى لمصر ، وذلك بازالة التعديات الواقعة على أراضيها مع دراسة انشاء مدينة اسلامية كاملة تتمثل فى معالمها مميزات التراث المعمارى الاسلامى فى مراحله وادواره المختلفة .

* العمل على نقل مقالب القمامة العمومية من قلب مدينة القاهرة ، خاصة المجاورة لمدينة الفسطاط ، وعمل دراسة على المستوى القومى للتخلص من النفايات .

* ان يتم ترميم الأثر بأسلوب متكامل مع النسيج المحيط أو البيئة المحيطة بحيث يصاحب الترميم معالجة أوضاع الجوار السيئة للأثر

والتى تفسد ما يتم ترميمه مع مرور الوقت ، والأسلوب الأمثل هو رفع مستوى الخدمات العامة مثل الصرف الصحى والتغذية بالمياه والانارة ، الى جانب رفع مستوى الأنشطة التجارية والحرفية بها للنهوض بالمنطقة اجتماعيا وثقافيا وصحيا وتجاريا ، أى وضع خطة قومية لانعاش المنطقة ككل وادماجها فى النسيج العمرانى ، وعندئذ يمكن أيضا الاستفادة منها سياحيا .

ثانيا : توصيات عامة :

* العمل على أن تكون هيئة الآثار المصرية هيئة قومية ، يصدر بتنظيمها قانون يتيح لها اختصاصات واضحة تؤكد الالتزام بقراراتها - من الناحية الفنية - تجاه الحفاظ على الآثار والعناية بها .

* عدم إصدار تشريعات أو قرارات تمس الأراضى أو المواقع الاثرية قبل عرض مشروعاتها على هيئة الآثار المصرية .

* دعم امكانات مركز تسجيل الآثار بالعناصر المتخصصة وتحويله الى مركز علمى بهدف جمع وتنظيم كافة المعلومات الخاصة بالتراث الاسلامى من المخطوطات والوثائق والمصادر التاريخية الموزعة بين أجهزة متعددة . هذا بالاضافة الى تعزيز قدرة الجهاز الهندسى للقيام بواجباته الضرورية ومنها رسم تصميمات جميع المبانى والمناطق التاريخية وتدعيم ذلك بالصور الفوتوغرافية .

* اعطاء أولوية لدراسة على المستوى القومى لمعالجة موضوع المياه الجوفية وتأثيرها الضار على الآثار فى جميع انحاء الجمهورية .

* انشاء دبلومات فى الترميم بكليات الهندسة والفنون الجميلة .

* الدعوة الى انشاء مدارس للحرفيين للتدريب على الحرف القديمة والتى اندثرت وظهرت الحاجة اليها بشدة خلال أعمال الترميم الأخيرة ويمكن فى هذا الصدد تحويل بعض المدارس الاعدادية والثانوية الفنية لسد هذا النقص خاصة وان المدرسة الحرفية بوكالة الغورى أو بيت السنارى لم توفر العمالة الكافية المتخصصة .

* الاتجاه الى إعداد دراسة علمية لتخريج ما يسمى بالمفتش المعارس فيحصل خريج قسم الآثار المصرية (الذى يعمل فى هيئة الآثار) على دبلوم فى الآثار الاسلامية ، وذلك حتى يؤهل المفتش المعارس لمعرفة أهمية الطبقات الاثرية التى يعمل فيها اثناء إجراء الحفائر ، دون حاجة الى معونة متخصص آخر .

* انشاء شرطة خاصة ومستقلة لحراسة الآثار ، حتى تستطيع هذه الشرطة أن تقوم بواجباتها كاملة وعلى الأخص حماية الآثار من التعديات الواقعة عليها .

* ايقاظ الوعى الشعبى للحفاظ على التراث بالوسائل والاساليب الآتية :

- نشر الوعى الأثرى عن طريق وسائل الاعلام كالصحافة والراديو والتليفزيون .

- تدريس مادة التراث الحضارى ضمن دروس التاريخ فى المدارس كى يتعرف التلميذ منذ الصغر على تاريخه وحضارته ، وتدعيم ذلك بالرحلات لزيارة الآثار والمتاحف ، والإعداد لتلك الزيارات حتى تأتى بالفائدة المرجوة منها .

- الاهتمام بالدراسات المعمارية الاسلامية بكليات الهندسة والفنون بهدف التعرف على القيم الجمالية والتكوينات والعلاقات المعمارية والفراغية والبصرية فى التصميم .

* تأكيد ضرورة وضع خريطة تفصيلية شاملة للمناطق الأثرية فى أنحاء الجمهورية . ويمكن أن يبدأ فى ذلك بمدينة الفسطاط ، على ان تعمم التجربة بعد ذلك على سائر المناطق الاخرى ، وتتولى هيئة الآثار بالاشتراك مع هيئة المساحة مسئولية القيام بهذا العمل .

- كذلك ينبغى وجود خرائط عسكرية تحدد المناطق الخاصة باستخدامات القوات المسلحة (مع مراعاة دواعى الأمن والسرية الواجبين) ، وذلك لتيسير مهمة العاملين فى مجال الآثار بالنسبة لعمليات الحفر والتنقيب .

* العمل على تخصيص جانب من نظام الخدمة العامة للشباب فى الاسهام الايجابى فى المحافظة على الآثار الاسلامية تحت اشراف المتخصصين والمسئولين فى مجالس الاحياء والجامعات والمجلس الاعلى للشباب ، وبذلك يتحقق نشر الوعى الأثرى بين الشباب ، كما يتحقق إشعارهم بجدية الخدمة العامة باعتبارها خدمة وطنية .

تطوير المتاحف النوعية

تعد المتاحف فى عصرنا الحالى بمثابة مدارس شعبية توجه رسالتها الحسية والمرئية الى كافة طبقات الشعب ، فى شكل ثقافة عامة أحيانا ومعارف متخصصة أحيانا أخرى ، ولايتيسر للمدارس أو الجامعات أو وسائل الثقافة والاعلام تقديم ما يماثلها .

كما أن النزعات الاجتماعية الحديثة تهدف الى تعميم رسالة المتاحف ، لتشمل كافة طبقات الشعب وتؤثر فى حياة الأمة الروحية والثقافية بل والمادية أيضا .

فلم تعد وظيفة المتاحف مقتصرة على حفظ الآثار والروائع الفنية التى تمتع وتفيد نخبة من المتخصصين المثقفين ، بل اصبحت مهمتها الأساسية المساهمة مع المؤسسات الثقافية والفنية والعلمية الأخرى فى دفع الجماهير للمشاركة فى الحياة الثقافية العامة للمجتمع ، ويتأتى هذا عن طريق تنويع المتاحف التى يمكن أن تساهم فى الحركة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بجانب دورها كدور حفظ تحفظ بها ثروات الأمة المادية وتراث عصورها المتتابعة ونتائج فنونها وصناعاتها وحرفها .

وعلى هذا فالأمر يتطلب بالضرورة تطوير رسالة المتحف عن طريق تعدد المتاحف فى أقاليم مصر الجغرافية وتنوع موضوعاتها وأهدافها ، ويتأتى ذلك على صعيدين :

الأول : صعيد المناطق والمدن ، أى انشاء متاحف اقليمية توصل رسالة المتحف الى أكبر عدد ممكن من جماهير الشعب فى كل اقليم . وتقوم هيئة الآثار الآن بمجهود كبير فى هذا السبيل – فبجانب متاحفها الكبرى وهى متحف القاهرة للآثار الفرعونية ومتحف الفن الاسلامى والمتحف القبطى والمتحف اليونانى الرومانى بالاسكندرية – فقد أقامت متاحف اقليمية فى كثير من المناطق ، منها اسوان والاقصر وملوى والمنيا وكوم أوشيم بالفيوم والزقازيق والاسماعيلية ، كما شرعت فى اقامة متاحف فى بور سعيد ومرسى مطروح والعريش وسوهاج وطنطا وبنى سويف والوادى الجديد .

الثانى : صعيد الموضوعات او مايمكن ان يطلق عليه اسم المتاحف النوعية ، التى يختص كل منها بناحية من نواحى الحياة ، فيقدم المعروضات الخاصة بها وفقا لنوعها وتخصصها وتطورها التكنولوجى مع مراعاة التسلسل التاريخى ، وبطريقة تجسم عملية التطور البشرى ، بجانب ابراز منجزات الانسان وتقدمه المستمر فى القدرات الانتاجية ، وتعتبر هذه المتاحف بمثابة معاهد تثقيفية تعمل على استزادة الزائر من المعارف سواء منها ما كان تخصصيا أو عاما .

ومن المتاحف النوعية فى مصر التى انشئت فى النصف الاول من القرن الحالى : المتحف الزراعى ، والمتحف الجيولوجى ، ومتحف العلوم والمتحف الصحى ، ومتحف تاريخ الطب ، ومتحف السكك الحديدية ، ومتحف البريد ، ومتحف الرى ، ومتحف قناة السويس ، والمتحف الانثروبولوجى بالجمعية الجغرافية .

ومن المتاحف الفنية متحفا الفن الحديث بالقاهرة والاسكندرية ، ومتحف ناجى ، ومتحف مختار ، ومتحف محمود خليل ، والمتاحف الحربية فى القاهرة وبورسعيد والعلمين ، ومن المتاحف الثقافية متاحف الجزيرة والحضارة ومتحف التعليم .

كما انشأت هيئة الآثار فى النصف الثانى من هذا القرن ، متاحف

نوعية اخرى ، كمتحف قصر الأمير محمد على بالمنيل ، ومتحفى المركبات الملكية فى بولاق والقلعة ، ومتحف جاير اندرسون للآثار الاسلامية ، ومتحف مراكب الشمس ، ومتحف قصر الجوهرة ، وغيره من متاحف قلعة القاهرة ، كذلك أقامت الهيئة متحف الشرطة بالقلعة ، ومتحف المجوهرات الملكية بالاسكندرية . كما شرعت فى اعداد المتحف البحرى بالاسكندرية ومتحف التوحيد الدينى (اخناتون) بمدينة المنيا ، وغير ذلك من المتاحف الأثرية النوعية . هذا بالاضافة الى الحملة الدولية التى وجهتها اليونسكو الى دول العالم للمعاونة فى اقامة المتحف القومى للحضارة المصرية بالقاهرة ، ومتحف النوبة بأسوان .

ومع ذلك ، فهناك بعض الملاحظات والاقتراحات المتعلقة بهذا الموضوع ، نذكر منها :

أولا : إهمال بعض الجهات - بشكل عام - المتاحف النوعية التى تتبعها ، ومن أمثلة ذلك : متحف العلوم الذى هدم مبناه منذ اكثر من عشر سنوات ولم يحظ بالاهتمام لإعادة اقامته ، والمتحف الجيولوجى الذى تم هدمه منذ حوالى خمس سنوات ، دون أى اشارة تعيد الأمل فى اعادة فتحه فى القريب ، هذا بالاضافة الى إهمال الكثير من المتاحف النوعية ، وعدم تجديدها أو تطويرها ، أو حتى المحافظة على حالها أو أوضاعها القديمة .

ثانيا : ضرورة إقامة متاحف نوعية جديدة ، تجهز بأحدث ما وصلت اليه التكنولوجيا المعاصرة ، وخاصة فيما يتعلق بوسائل العرض والاضاءة والأمن ووسائل الايضاح السمعية والبصرية . ومن ذلك على سبيل المثال وعلى المدى الطويل نسبيا : المعادن والآلات - الزجاج والقيشانى - النسيج والأزياء - السجاد - الفخار والخزف - الموسيقى والأدوات الموسيقية - العملة والمكاييل والموازين - التاريخ الطبيعى - البيئة - الفضاء - الفلكلور المصرى - ثم متحف للمصحف الشريف ، يجمع بعضا مما تمتلكه وزارة الاوقاف وهيئة الكتاب وهيئة الآثار ، وغير ذلك من الهيئات ، من روائع فى هذا المجال .

ثالثا : يمكن عرض بعض التصورات العامة عن المتاحف النوعية وذلك على النحو الآتى :

١- متحف قومى للأمومة والطفولة فى مصر منذ أقدم العصور وحتى العصر الحديث :

يمكن أن يقدم هذا المتحف الكثير من جوانب الحياة اليومية بكل ملابساتها الانسانية والدينية ، ومن ابرزها ما يأتى :

- مكانة المرأة بصفة خاصة فى المجتمع المصرى القديم .
- الدور الخطير للملكات الأمهات فى الحياة السياسية للبلاد .
- الالهات الأمهات والآلهة الأبناء فى ديانة مصر القديمة .
- فكرة الالهة الأم والتى عرفتها مصر منذ أيام حضارة البدارى فى عصر ما قبل التاريخ .
- الزواج والطلاق فى مصر القديمة .
- الولادة وعاداتها وتعاويذها وتمائمها وآلهتها الحاميات المساعدات.
- اختيار اسم الطفل ليكون فيه طالع سعده ، وسر فلاحه فى الدنيا والآخرة .
- تمائم الاطفال وتعددها وأهميتها فى كل مراحل الطفولة ، دفعا لحسد أو عونا على شفاء من مرض .
- أمراض النساء ومحاولة زيادة ادرار لبن المرضعة بل والعمل على تقليل بكاء الرضيع (بردية ايبرس الطبية) .
- استمرار الرضاعة حتى العام الثالث من عمر الطفل .
- التربية والتعليم للأطفال ، وكانت الأم صاحبة الدور الهام فى هذا المجال .
- التربية الرياضية (المصارعة - الرماية - السباحة - ركوب الخيل ...) .
- مدرسة البلاط الملكى لتربية الاطفال وابناء النبلاء .
- المرضعات والمربون فى البلاط الملكى .
- ألعاب الاطفال .

- التركة والميراث وحقوق الزوجة الأم والأبناء
- بعض أعمال الصبية وحرفهم وتوارث الحرف عن الآباء .
- عدم الانجاب والرغبة فيه ومحاولاتهم فى هذا السبيل .
- الولادة الالهية لفرعون والقصص المتعلقة بولادة حتشبسوت وأمنحتب الثالث مثلا .
- اكتمال الحياة الأبدية السعيدة فى الآخرة بتواجد الزوجة والابناء.

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن معالجة الموضوعات السابقة عن طريق المعروضات الاثرية الخاصة بها .

ويمكن تطبيق خطط مماثلة عن الامومة والطفولة فى العصور التالية للعصر الفرعونى لتصبح الصورة مكتملة عن ذلك الموضوع خلال كافة عصور مصر التاريخية .

٢- متحف عصور ما قبل التاريخ :

هناك من الحقائق والبواعث ما يستوجب انشاء هذا المتحف على المستوى القومى ، ويمكن ايجازها فى النقاط الرئيسية التالية :

- ثبت أثريا أصالة الحضارة المصرية القديمة بجذورها الضاربة الى الألف السادس قبل الميلاد ، وذلك بجوانبها المادية والفكرية الممثلة خير تمثيل فى التركة الاثرية الضخمة المتوفرة من حفائر المواقع الاثرية من العصور الحجرية الحديثة (النيوليتية) : الفيوم - مرمدة بنى سلامة - حلوان - العمره - دير تاسا ، وغيرها ، هذا بالاضافة الى بعض المواقع الأخرى فى النوبة السفلى .
- يلاحظ أن العطاء الحضارى الذى وصل الينا من انسان مصر فى هذه الحقبة يمثل جوانب شتى من الابتكار والخلق والابداع الفنى ، وذلك فى مجالات نشاطات حياته المختلفة : الزراعة ومستلزماتها ، مثل مخازن المحاصيل الزراعية - صناعة الفخار وصناعة الادوات الحجرية - الصناعات اليدوية المختلفة مثل الحصير والحبال والسلاسل - أدوات الزينة مثل الامشاط وقطع الحلى بأنواعها المختلفة ولوحات صحن الكحل - الملابس الكتانية والجلدية .
- ثبت أسبقية المجتمع المصرى فى الاعتقاد باستمرار الحياة فى العالم الآخر ، وذلك بصورتها الدنيوية ، مما جعله يتطلع الى حياة أبدية ثانية تتطلب منه توفير بعض احتياجاته من المأكل والمشرب والملبس وأدوات الزينة وأدوات الحياة اليومية المختلفة حتى يمكنه أن يحقق لنفسه الامان والاطمئنان على مصيره .
- من وفرة العطاء الذى خلفه لنا انسان عصور ما قبل التاريخ فى مصر ، يتضح وجود تخصصات مهنية فى المجتمع الواحد ، مثل صناعة الفخار أو الأدوات والأوانى الحجرية وغيرها من الصناعات الحيوية ، مما ينم عن بداية وجود فئات متخصصة من الحرفيين والصناع المهرة ، دفعت بخطى الحضارة المصرية الى مراحل أكثر تطورا على مر العصور .
- اثبتت نتائج الكشوف الاثرية فى مواقع آثار تلك المراحل وجود أكثر من مدرسة تخصصية لكل صناعة على حدة ، وماتميزت به الحضارة المصرية منذ تلك الفترة البعيدة .
- بتتبع المراحل التطورية لعصور ما قبل التاريخ نجد أن انسان العصر الحجرى النحاسى قد أبرز قدرته على التعبير والتشكيل الفنى ، وذلك بتأثير من قيم معتقداته الدينية وخصوصا الأخروية ، والتى تفوق فمن النحت فيها بصورة واضحة ، مع ملاحظة استخدام اكثر من مادة فى هذا المجال (العاج - العظم - الطمى المحروق ... وغيرها) .
- وفى مرحلة حضارية تالية ، تعرف باسم عصور ماقبل الأسرات والتى استمرت ما يقرب من ألف عام - زاد عطاء الانسان المصرى بصورة كبيرة مهدت للوصول الى وحدة حضارية للشمال والجنوب (نقادة الثانية) مما ساعد على دفع ساكنى أرض مصر الى انشاء أول دولة كبيرة موحدة بكيانات سياسية منظمة وحكم مركزى ألهى ، صار متقبلا من جانب الشعب على مدى عصوره التاريخية .
- ساعد على تدعيم تلك الخطوة السياسية الهامة فى تاريخ الشعب المصرى - فى عصر يعرف باسم عصر التوحيد - بداية اختراع واستعمال الكتابة التى كانت محاولاتها الباكرة على لوحات نقادة الاولى

الاربوازية .

– هنا بدأت الكتابة كعلامات تصويرية وكانت بمثابة أول خطوة تعبيرية زاولها انسان ذلك العصر السحيق .

– وفى مجال التنوع فى أساليب البناء خلفت الارض المصرية تراثا ضخما بدأ باستخدام الطوب اللبن ، بالاضافة الى الخشب والحصير وغيرها من مواد البيئة الزراعية ، حيث تميز كل من شطرى الـــوادى (الدلتا والصعيد) بطابع معمارى خاص .

– يمكن اعتبار انجازات وتقدم خطوات الانسان المصرى فى شتى مجالات الحضارة آنذاك بمثابة الدليل الواضح على نجاح الهيكل التنظيمى والادارى لمجتمع عصر قبيل الاسرات ، ومنه ماهو ممثل على لوحة آخر ملوك عصر ما قبل التاريخ (الملك نعرمر) . كذلك فان منظرا سجل على مقمعة ملك من ملوك « الوحدة » يعرف باسم « العقرب » – له اهميته الخاصة ، اذ يثبت مشاركة الملك بشخصه فى حفل بدء مشروع انجازى (شق قناة أو وضع اساسات معبد) وذلك ايضا مما يعبر عن مجتمع يسوده الايمان بأرضه ومبادئه .

ومن ذلك تتضح أهمية عصور ماقبل التاريخ ، ووفرة المعروضات المخزونة منها ، مما يسمح باقامة متحف متكامل يمثل تلك الفترة خير تمثيل .

٣– متحف للنسيج والسجاد :

يضم متحف الفن الاسلامى بالقاهرة أكثر من ثلاثة آلاف قطعة من النسيج ، وحوالى ٢٩٠ سجادة أثرية . ومن ثم يمكن انشاء متحف نوعى خاص بالنسيج والازياء والسجاد فى جميع العصور ، على نمط متحف النسيج بواشنطن أو متحف السجاد بجامعة هارفارد ببوسطن ، ويمكن عن طريق هذا المتحف عرض هذه الكنوز عرضا جيدا ، اذ تحتاج السجاجيد الى مساحات واسعة للعرض ، والى أسلوب خاص يهيىء مثل هذا المتحف المتخصص ، الى جانب تجهيزه بمعامل تسمح بالترميم والصيانة والمحافظة على المعروضات بأساليب علمية حديثة متخصصة .

كما يمكن لهذا المتحف العناية بالدراسات العلمية الجادة فى مجال اختصاصه .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* العمل على الاكثار من المتاحف بصفة عامة والنوعية منها بصفة خاصة ، بحيث تغطى أوسع نطاق ممكن من أوجه الحياة المختلفة .
* اعادة فتح المتاحف النوعية التى هدمت مبانيها – فى أقرب فرصة ممكنة ، وخاصة متحفى العلوم والجيولوجيا .
* اعطاء مزيد من الاهتمام للمتاحف النوعية الأخرى ، وخاصة ما أقيم منها فى النصف الأول من هذا القرن ، ويبلغ عدد هذه المتاحف قرابة عشرين متحفا .
* تجهيز المتاحف النوعية ، سواء منها ما هو قائم او ماسيقام فى المستقبل ، تجهيزا علميا وتكنولوجيا حديثا يواكب التقدم الكبير الحالـــى ، والخاص بطرق العرض والاضاءة والأمن المتحفى ، وكذا الاهتمام بالنواحى التعليمية والاعلامية فى تلك المتاحف ، بحيث تصبح مدارس شعبية ، تتجه رسالتها الحسية والمرئية الى كافة فئات الشعب .
* الاهتمام باقامة متاحف لكبار المفكرين والادباء والعلماء .
* دراسة انشاء متاحف عائمة تنتقل بين المحافظات لتيسير الافادة منها .
* انشاء متحف او جزء من متحف للخط العربى باعتبار أن مصر أول دولة استخدمت الأحرف والكلمة المصورة .
* دراسة انشاء مدينة جديدة تضم المتاحف المصرية بعيدا عن ازدحام مدينة القاهرة للعمل على جذب السياح .
* التوسع فى المتاحف المتنقلة – الخارجية فى ضوء النتائج التى حققتها عروض تمثال توت عنخ آمون فى اليابان .

خريطة المناطق الأثرية ذات الأهمية الثقافية

استمر التراث الأثرى المصرى تجسيدا لحضارة متعاقبة العصور لاتكاد تنفصل أحقابها . وتميزت كل حقبة بطابع منفرد بحسب حضارة زمانها فسميت آثارها باسمها فيما يعرف – وفقا لتتابع هذه الأزمنة – بالآثار : الفرعونية والاغريقية والرومانية والقبطية والبيزنطية والاسلامية.

وسجل هذا التراث الحضارى المصرى أيضا تفوقا على غيره من التراث العالمى فنا وقيمة وقيما ، ثم تأثيرا وأثرا ، ثم رسوخا فى ضمير الحضارة العالمية وتفردا . حتى بدأ تقدير كل ذلك واضحا عالميا . وكان اسهام الهيئات العلمية والثقافية العالمية مبكرا ومتميزا فى المشاركة فى الكشف عن هذه الآثار وجودا وقيمة ، ثم فى تتبع الاهتمام بها والمحافظة عليها . وتمثل ذلك فى جهود علمية وفنية كثيرة منذ كشف شامبليون لرموز حجر رشيد عام ١٨٢٢ . الى بعثات الحفر والتنقيب التى سبقت الجهود القومية ، الى ابتداع تخصصات فى علوم الآثار والمصريات ، ثم المعاونة فى تنشئة جيل من المتخصصين المصريين فى هذه العلوم وما يتصل بها من فنون مختلفة وانشاء المؤسسات الخاصة بالآثار ، وأخيرا تقديم العون المادى والفنى فى انقاذ وترميم بعض الآثار التى لحق بها شىء من التلف أو الفساد ، سواء بسبب تقادمها أو

بسبب فعل العوامل البيئية .

ولاشك أن الجهود القومية – بجانب هذا كله – كان لها وجودها وفعاليتها خاصة منذ تسلم جيل المتخصصين المصريين من رجال الآثار مسئولية العمل فى ميادين الآثار المختلفة منذ بداية القرن الحالى ، وقام فى هذا السبيل بكثير من الانجازات سواء العلمية الاكاديمية منها أو الفنية والتطبيقية أو الكشفية أو ما يتصل بالترميم أو وسائل العرض والاعلام ، الى جانب تجلية ما لهذه الآثار من قيم حضارية مختلفة كان لها على الصعيد العالمى أثرها الكبير فى المرآة الثقافية العالمية ، وكان لها دورها الاقتصادى القومى داخليا فى انماء الدخل السياحى لمصر .

ومن منطلق الدور القومى ينبغى التنويه بأن واقع الثروة الأثرية فى مصر سواء القائم منها على ظهر الارض أو فى باطنها أو فى المتاحف والمخازن الاثرية والموزعة على امتداد اقاليم الجمهورية ، لايسهل أن نحصيها عدا أو نحصر انتشارها مكانا ، أو نضبط الكشف عنها زمانا . غير ان النظرة المستقبلية – مع استمرار الجهود وتسديدها – سوف تكشف لنا عن كنوز هذا التراث بين الحين والحين .

وعلى ضوء ذلك فان الخريطة الأثرية فى مصر ستكون محلا للتغيير والتطوير وسيترتب على ذلك أمور كثيرة ثقافية وسياحية واقتصادية .

وما تجرى عليه الآن أمور الرحلات الأثرية – والسياحية منها بخاصة – من نمطية وتشابه فى عناصرها ومكوناتها ودورانها حول أمكنة ومعالم أثرية محددة ، وما يستتبع ذلك من عدم الوصول الى مناطق تحتوى على كنوز جديدة للحضارات المصرية المختلفة فى أقاليم مصر المترامية ، وقصر مدة بقاء السائح فى مصر ، والتركيز على رحلات المجموعات فى مواسم محددة ، وحدوث الاختناقات فى الأمكنة والمناطق الأثرية التقليدية .. كل ذلك لن يكون أمرا ثابتا أو ينبغى ألا يكون كذلك .

وقبل اثبات الجديد فى تطوير خريطة مصر الأثرية ، نذكر ان برامج الزيارات الأثرية الآن تكاد تكون مكررة وتقتصر على منطقتين لاثالث لهما تقريبا :

المنطقة الأولى : القاهرة – وتتركز الزيارة فيها على المتحف المصرى ، وأمكنة القاهرة الاسلامية ، ثم زيارة اهرامات الجيزة وسقارة ، وقد يضاف الى ذلك أحد المتحفين الكبيرين الاسلامى أو القبطى أو كلاهما .

والمنطقة الثانية : تضم الأقصر واسوان ، وقد تتم عن طريق البواخر السياحية زيارة الى معابد اسنا وادفو وكوم امبو جنوبا ، او معبد دندره شمالا ، وقد تضاف اليها آثار ابو سمبل . كذلك قد تقوم قلة من شركات السياحة بتعديل طفيف فى هذا البرنامج أو اضافة محدودة اليه . كما قد تقوم بعض المجموعات بزيارة لدير سانت كاترين اذا ما ضمنت برامجها رحلة الى سيناء أو تقوم بزيارة منطقة ابيدوس خلال الرحلة الى الأقصر واسوان .

ومن ثم فالحاجة ملحة الى تعديل خريطة مصر الأثرية ، واضافة مناطق جديدة اليها ، تدرج فى برامج شركات السياحة الأثرية الداخلية والخارجية ، مما يؤدى الى إنعاش مناطق مستحدثة تحتوى على أمكنة ومعالم أثرية وتاريخية هامة ، واستحداث أنماط من الزيارات الأثرية السياحية تتوام مع المقومات المختلفة فى هذا المجال .

والمناطق الأثرية الجديدة التى ينبغى التنويه عنها هى :

أولا : آثار بلاد النوبة :

فقد أدت الحملة الدولية لانقاذ النوبة الى حماية ونقل واعادة تركيب ما يقرب من خمسة عشر معبدا وأثرا . اقتصرت برامج الزيارات الاثرية – عند زيارة اسوان – على زيارة أثرين منها فقط وهما معابد فيلة وأبو سمبل . وفى قليل من البرامج تضاف زيارة للمنطقة المواجهة للسد العالى فى الضفة الغربية للنيل ، والتى أعيد اقامة معبدى كلابشة وبيت الوالى ومقصورة قرطاس بها ، وهى آثار رائعة ترجع الى عهد الدولة الحديثة والعصر اليونانى الرومانى . وقد اغفلت البرامج السياحية تماما منطقتين أو مجمعين للآثار جمع فيهما ما انقذ من معابد وآثار النوبة فى المسافة ما بين السد العالى وأبى سمبل ، وتقع المنطقة الاولى على بعد ١٥٠ كيلو مترا جنوب أسوان وتعرف بمنطقة وادى السبوع وتضم معبدا رائعا لرمسيس الثانى ، هو معبد وادى السبوع الذى نحت جانب منه فى الصخر ، كما يمتد امامه صفان من تماثيل للفرعون برأس آدمى وجسم أسد . وكذا معبدان من العصر اليونانى الرومانى هما معبد الدكا ومعبد المحرقة . أما المنطقة الثانية والتى تعرف بمنطقة « عمدا » فتقع على بعد أربعين كيلو مترا جنوب منطقة وادى السبوع ، وتضم معبد عمدا الذى انقذت فرنسا جزءا منه بنقله على قضبان حديدية حفاظا وحرصا على سلامة نقوشه الملونة الرائعة ، وهو يرجع الى عهد تحتمس الثالث وابنه امنحت الثالث ، ثم معبد « الدر » الذى أقامه رمسيس الثانى ، وكذا مقبرة بنوت الصخرية التى ترجع الى أواخر أيام الدولة الحديثة .

وهناك منطقة ثالثة جديرة بالزيارة ، تقع جنوب منطقة عمدا بحوالى ثلاثين كيلو مترا وعلى بعد مايقرب من ستين كيلو مترا من آخر المطاف الى معبدى أبو سمبل وهى منطقة قصر ابريم ، أعلى مناطق النوبة الأثرية ، والتى ظلت فوق اعلى مستوى لبحيرة السد العالى ، وبها آثار بيزنطية . ويمكن للزوار زيارة الحفائر التى تقوم بها بعثة انجليزية هناك . كما يمكن اقامة متحف محلى صغير تعرض به بعض آثار المنطقة مع اتخاذ الاجراءات الامنية اللازمة فى هذه المنطقة . ويمكن اتاحة زيارة هذه المناطق بواسطة سفن سياحية تصلح للملاحة فى بحيرة ناصر على أن تبدأ من مرسى يقام فى مواجهة منطقة كلابشة عند السد العالى .

كما يمكن استخدام الطريق البرى بين أسوان وأبو سمبل فى الزيارة اذا مهدت طرق لتسيير السيارات ما بين ذلك الطريق وتلك المناطق الأثرية .

ثانيا : آثار المنيا :

تعتبر محافظة المنيا من أحفل محافظات مصر بالمناطق الأثرية الهامة ، ونخص بالذكر منها مقابر بنى حسن المتدة على طول هضبة على الشاطىء الشرقى للنيل فى مواجهة بلدة « أبو قرقاص » ثم أطلال مدينة تل العمارنة ، وهو الاسم الحديث لعاصمة اخناتون التى تضم بقايا معابد وقصور ومقابر ملكية تزخر بروائع ما يعرف بفن تل العمارنة ، وتقع هى الاخرى على الضفة الشرقية للنيل الى الجنوب من بنى حسن .

اما على الضفة الغربية للنيل فهناك آثار الاشمونين التى تزخر بآثار من عصر الدولة الحديثة ومن العصر اليونانى الرومانى ، ومن بينها آثار

سوق وبقايا معابد يونانية وكنيسة بيزنطية على نظام البازليكا ، والى الجنوب منها وعلى بعد ما يقارب اربعين كيلو مترا تقع منطقة تونا الجبل ، حيث نحتت وأقيمت مقابر حكام وسكان مدينة الاشمونين ، ونخص بالذكر منها المقابر التى ترجع الى اواخر العصر الفرعونى وأوائل عصر البطالمة والتى مزجت بعض التأثيرات الفنية الاغريقية بالفن والمعمار المصرى الأصيل .

ومن المناطق الجديرة بالزيارة فى محافظة المنيا « البرشا » وشارونة والشيخ عبادة وطهنا الجبل ودير جبل الطير وهى تشهد جميعا جمال الذوق ، ورقة الاحساس ، والتقدم الحضارى والفنى ، كما تعكس الدور الهام الذى لعبته تلك المحافظة المتوسطة الموقع ، الفنية بأرضها الخصبة فى تاريخ مصر فى تلك العهود البعيدة .

ومن الامكنة الجديرة بالزيارة كذلك متحف ملوى الذى يضم جانبا كبيرا من الآثار التى عثر عليها بالمحافظة . كما بدأت هيئة الآثار فى إعداد متحف اطلق عليه متحف التوحيد (فى الديانة المصرية القديمة) وسيقام بمدينة المنيا .

ويمكن ربط برنامج زيارة آثار المنيا برحلة لمشاهدة بعض آثار مدينة أسيوط وما حولها خاصة المقابر الصخرية من العصر المتوسط الاول والدولة الوسطى ، وكذلك دير المحرق وبعض الآثار الاسلامية .

وسوف تعتمد الرحلة على الطريق البرى نظرا لتوقف ملاحة البواخر السياحية اليها ، وسيقتضى ذلك العناية بالطريق الزراعى بين القاهرة والصعيد ، ويمكن العودة الى القاهرة عن طريق محافظة بنى سويف التى تضم مناطق أثرية جديرة بالزيارة كمقابر دشاشة وآثار مدينة اهناسية المدينة وهرم ميدوم ، ثم محافظة الفيوم التى تفصح آثارها الفرعونية – بمناطق اللاهون ومدينة كوم ماضى وكوم أوشيم وقصر هارون وغيرها وكذلك آثارها القبطية والاسلامية ومعالمها الحديثة – عن ازدهار حضارى لاقليم الفيوم على مر العصور ثم اتخاذ طريق الفيوم القاهرة الصحراوى للعودة الى القاهرة .

ثالثا : الاسكندرية وربطها ببعض المناطق الاثرية :

رغم أن مدينة الاسكندرية تضم عددا وفيرا من المعالم الأثرية يرجع بعضها الى العصر اليونانى الرومانى ، ويرجع البعض الآخر الى العصر الاسلامى ، وذلك الى جانب معالمها الحديثة السياحية ، ومتاحفها الهامة ، الا ان معظم البرامج الأثرية السياحية لاتشمل زيارة مدينة الاسكندرية .

وعلى ذلك فينبغى اضافة مناطق جديدة يمكن ربطها بمدينة الاسكندرية كضم مدينة رشيد ضمن برامج الزيارة ، اذ تتميز رشيد بماضيها التاريخى منذ اقدم العصور ، ففيها قرابة عشرين بيتا اسلاميا ومتحفا وطنيا ، ومعالم اسلامية عديدة أخرى . كما يمكن اضافة زيارة دير ابو مينا الذى يبعد عدة كيلو مترات الى الجنوب لمشاهدة هذا الدير وآثاره القبطية ذات الأهمية الخاصة ومنطقة ماريا لزيارة بقايا تلك المدينة التى ترجع الى العصر اليونانى الرومانى .

ولما كانت الصحراوات المصرية لها أهميتها الأثرية ومن ثم لها أهميتها كذلك فى مجال السياحة الثقافية وذلك لما تزخر به من آثار هامة خاصة فى الواحات ، فانه يمكن ربط زيارة آثار محافظة مطروح ببرنامج زيارة مدينة الاسكندرية ، كما يمكن لهذه الزيارة ان تبدأ من القاهرة مباشرة ، وسوف يمر الزائر او السائح فى اتجاهه غربا بمعبد ابو صير ثم مقابر ومتاحف العلمين وكذلك منطقة زاوية « الرقم » التى تقع على بعد ١٥ كيلو مترا غرب مرسى مطروح وتضم آثارا للفرعون رمسيس الثانى ، وأخيرا واحة سيوة التى اشتهرت على مدى التاريخ بزيارة الاسكندر الاكبر لها ، والتى تتميز بآثارها الهامة كمعبد الوحى ومعبد أم عبيدة ، وجبل الموتى الذى يضم مئات من المقابر المنقوشة المنحوتة فى الصخر ، وكذا عشرات المقابر والمناطق الأثرية الى الغرب والشرق منها .

ويمكن كذلك وضع برامج لزيارات أثرية وسياحية ثقافية فى محافظة الوادى الجديد ، وفى محافظة البحر الأحمر والصحراء الشرقية ، وفى محافظة سيناء وغير ذلك من مناطق مصر الأثرية والتاريخية .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ومادار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* ضرورة القيام بمسح شامل للمناطق الأثرية جميعها والتلال الاثرية ، وكذا مناطق التجميل حولها ، ثم ترفع جميع تلك المناطق على

خرائط دقيقة بمعرفة هيئتى المساحة والآثار والجهات المعنية ، كما تحدد تحديدا واضحا على الطبيعة .

* ان تخصص منطقة تجميل حول المنطقة الأثرية ، يراعى فيها التحام الأثر بالبيئة ، وتشمل المعالم الطبيعية للمنطقة ، وتؤكد عدم المساس بمجال الرؤية للاثر .

* ان يعنى بالتنسيق العمرانى والمعمارى فى مواجهة الأثر أو المنطقة الأثرية الجديدة ، بما يحفظ للأثر أهميته وجلاله ، كما تراعى العراقة الأثرية عند تعبيد الطرق واقامة الجسور والكبارى بحيث لاتؤثر على المنظر الأثرى أو الجمالى .

* أن تحصر التعديات والاشغالات الموجودة فى المناطق الأثرية ، ومناطق التجميل ، وتزال فى اقرب فرصة ، على ان يعطى موضوع انشاء قرى بديلة للقرى الواقعة داخل أو بجوار المناطق الأثرية أهمية خاصة .

* ان تبرمج انماط سياحية جديدة من شأنها اجتذاب الراغبين فيها الى السياحة الأثرية ، على الا تخل بالقيم الأثرية الخاصة بالمنطقة .

* إبعاد المناطق الجديدة والمعالم المستحدثة عن طغيان الاتجاهات التجارية ، مع الاهتمام بالزيارات والسياحة الأثرية الفردية بجانب سياحة المجموعات .

* العمل على توفير المرشدين السياحيين للمناطق الجديدة ، واستخدام المرشد الآلى اذا اقتضت الضرورة .

* وضع خطة اعلامية للدعاية ابرازا لمزايا المناطق الجديدة والتعريف بها ، ولتوعية شركات السياحة بأهميتها ، لإدراجها فى برامجها ، نظرا للنمو المطرد فى عدد الزوار الأجانب من السياح ، وإعداد النشرات المناسبة فى هذا الشأن .

* توفير ألوان من وسائل التسلية فى المناطق الجديدة ، مثل الفنون الشعبية والمسارح والسينما المكيفة ووسائل الرياضة والصيد .

* توفير وسائل النقل النهرى الى مناطق الآثار الجديدة ، وانشاء المراسى ذات الامكانات الملاحية السياحية المناسبة ، وكذا تمهيد الطرق الى وداخل المناطق الجديدة وتحديد « التعريفات » الخاصة بوسائل النقل .

* توفير سبل الراحة والتسهيلات للزائرين ، وفى مقدمتها انشاء الكافيتريات والاستراحات المزودة بدورات المياه ، ووضع اللافتات الارشادية والخرائط والماكتات والنماذج المصغرة ، وانشاء مكاتب سياحية تمد الزائرين والسياح بالنشرات والصور والخرائط وتزودهم بكل المعلومات المتاحة والمطلوبة .

* ادخال نظام الزيارة الليلية لبعض المناطق الأثرية ، واضاءة الآثار ليلا ، والتوسع فى مشروعات الصوت والضوء ، وفى انشاء المتاحف المحلية والاقليمية .

* ادخال التغيير المناسب على مواعيد وصول القطارات الى المناطق الأثرية بما يتوام مع أوقات ومواعيد زيارة الآثار ، وزيادة رحلات الطيران الداخلية الى تلك المناطق .

* توفير الفنادق بمستوياتها المختلفة فى المناطق الأثرية الجديدة .

* دراسة انشاء متحف حربى لمعركة اكتوبر بسيناء .

معارض
الآثار المصرية بالخارج

تعد المعارض الدولية أو الخارجية من سمات عصرنا الحديث نظرا للتقدم الكبير فى عمليات النقل والتغليف والترميم والعرض ، وللتوسع المطرد فى العلاقات الثقافية الدولية . ومن ثم فهناك عشرات بل مئات من المعارض الخارجية التى تقام فى كافة أنحاء العالم ، بل ان بعضها يضم قطعا فنية وآثارا فريدة لامثيل لها فى العالم ، فلقد ارسلت فرنسا لوحة موناليزا (جيوكندا) وتمثال فينوس دى مالو الى امريكا وبعض

الدول الأوربية والآسيوية ، كما أرسل الاتحاد السوفيتي مجوهرات الأباطرة الروس الى امريكا وبلاد اخرى ، وعرضت الصين تابوت « الجيد » في أوربا وأمريكا ، وتعرض باكستان حاليا آثار حوض السند في المانيا الغربية ، كما عرضت تركيا آثار ومجوهرات الخليفة العثماني سليمان القانوني في واشنطن ، وتعرض سوريا حاليا معرضا لتاريخها وآثارها القديمة في الولايات المتحدة ، كما أرسلت العراق في العام الماضي معرضا للآثار البابلية والآشورية الى عدد من دول العالم ، وتعرض اليمن الشمالية حاليا معرضا لآثارها بالمانيا الغربية .

وتعتبر مصر من أقدم دول العالم تبنيا لفكرة ارسال روائع تاريخها الى الخارج ، فلقد ارسلت معرضا يضم آثارا قيمة من المتحف المصرى في عام ١٨٦٧ الى باريس حيث لقى اقبالا لا نظير له ، وعادت جميع القطع الى مصر سالمة . ثم بدأت مصر من جديد في عرض آثارها في الخارج منذ عام ١٩٦٠ بهدف تحقيق مشروع انقاذ آثار النوبة ولفت أنظار العالم الغربى بوجه خاص الى قيمة التراث الحضارى المصرى ، ودعوتها لشعوب العالم للاسهام في حماية الكنوز التى كانت مهددة بأن تغرقها مياه السد العالى ، وقد تضمنت اتفاقية حملة انقاذ آثار النوبة مع هيئة اليونسكو سنة ١٩٦٠ نصا أوصت فيه اليونسكو مصر بإرسال أكبر عدد ممكن من المعارض الأثرية الى الدول التى ستساهم في حملة الانقاذ ماديا وأدبيا وفنيا لتكون بمثابة دعاية للحملة الدولية ، وعاملا على اقناع دافعى الضرائب بتلك الدول بروعة وعظمة تلك الآثار المطلوب انقاذها .

ولقد كانت تلك المعارض من العوامل الرئيسية التى ساعدت على انقاذ آثار النوبة ، فأرسلت مصر « معرض الفن المصرى في خمسة آلاف سنة » الى تسع دول أوربية ، ثم معرض توت عنخ آمون الذى طاف باليابان وفرنسا وانجلترا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية وكندا والمانيا الغربية ، ثم معرض اخناتون الى العديد من الدول الأوربية .

ثم عقدت مصر اتفاقية أخرى مع هيئة اليونسكو بشأن حملة دولية أخرى هدفها اقامة المتحف القومى للحضارة المصرية بالقاهرة والمتحف القومى للنوبة بأسوان ، وقد نصت الاتفاقية على مساهمة مصر في تمويل الحملة عن طريق ارسال معارض أثرية الى الخارج تودع حصيلة دخلها في صندوق تمويل الآثار لصالح اقامة هذين المتحفين . ومن ثم فقد بدأت مصر من سنة ١٩٨٢ في ارسال عدة معارض لهذا الغرض ، لعل أهمها هو معرض نفرت (أو المرأة المصرية) الذى أقيم في المانيا وبلجيكا وأسبانيا وسويسرا ، ومعرض رمسيس الثانى الذى أقيم في كندا ولا يزال عرضه قائما في الولايات المتحدة ومعرض تانيس الذى عرض في باريس ومرسيليا ، وهو معروض الآن في أدنبره باسكتلندا ، كما تطالب استراليا بعرضه في بعض متاحفها .

ويبلغ عدد المعارض الأثرية التى أرسلتها مصر الى الخارج في الثلاثين سنة الأخيرة والتى تتفاوت في حجمها وأهميتها ، خمسة عشر معرضا ، كما اشتركت بقطع محدودة في معارض دولية أو تنفيذا لاتفاقيات التبادل الثنائى .

وما زالت طلبات المعارض الخارجية تتوالى على هيئة الآثار من سفراء وقناصل مصر بالخارج وكذا عن طريق سفراء الدول الأجنبية بمصر ، ومن الهيئة العامة لتنشيط السياحة وادارة العلاقات الثقافية الخارجية والتعاون الفنى بوزارة الخارجية وادارة العلاقات الخارجية بوزارة الثقافة ، والعديد من المتاحف والمؤسسات .

ومنذ بدأت سياسة ارسال المعارض الى الخارج ظهرت بعض الآراء التى تنادى – بين الحين والحين – بالعدول عن اقامة هذه المعارض ، وان تظل آثارنا في بلادها وفي مكانها الاصلى والابدى ، وليحضر اليها من يريد مشاهدتها . وتنطلق هذه الآراء من الحذر مما قد تتعرض له هذه

الآثار من اخطار أثناء التغليف أو النقل أو العرض ، وترى الأخذ بإيقاف سياسة ارسال المعارض الى الخارج او على الاقل تحديدها وتحجيمها .

وترى وزارة الثقافة وهيئة الآثار – من جانب آخر – أن فى الشروط والضمانات والمبادىء والاجراءات والخطوات التى تتخذها هيئة الآثار ما يؤكد حرص الهيئة تماما على أمن وسلامة الآثار التى تضمها المعارض الخارجية ، بالاضافة الى أن مبدأ ارسال تلك المعارض الى الخارج يتفق مع النواحى القانونية الخاصة بالمعارض الخارجية .

ويتضح ذلك فيما يأتى :

– تتضمن المادة ١ من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٧ (قانون حماية الآثار) ما يلى :

« يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحقيقا للمصلحة العامة ولمدة محددة عرض بعض الآثار فى الخارج ، ولا يسرى هذا الحكم على الآثار التى يحددها مجلس ادارة الهيئة سواء لكونها من الآثار الفريدة أو التى يخشى عليها من التلف » .

– ترسل المعارض حاليا الى الخارج بناء على اتفاقية بين الحكومة المصرية وهيئة اليونسكو وافق عليها مجلس الشعب ، وقد نص فيها على إرسال معارض الى الخارج كجانب من تمويل الحملة الدولية لانشاء المتحف القومى للحضارة المصرية والمتحف القومى للنوبة .

– تراجع أى اتفاقية خاصة بالمعارض الخارجية من ادارة الشئون القانونية بالهيئة وفقا لما تم مراجعته واقراره من مجلس الدولة .

هذا بجانب ان مصر تمثل حالة وحيدة منفردة بين دول العالم فيما يتعلق بدخل تلك المعارض ، اذ ان معظم معارض الدول الاخرى لا تحقق الا فائدة مادية محدودة للغاية وقد لاتطلب هذه الدول عائدا على الاطلاق اكتفاء بالدعاية السياحية والاعلامية ، فى حين أن مصر قد حددت على سبيل المثال ما يبلغ فى المتوسط ٥٠٠ ألف دولار كحد أدنى لاقامة معرض رمسيس الثانى لمدة أربعة أشهر فى أى مدينة امريكية تطلبه فى عام ١٩٨٩ ، وهى موارد من العملة الاجنبية ضرورية لتنفيذ خطط هيئة الآثار ومشروعاتها .

كما أن هذه المعارض بجانب عائدها المادى تقدم صورة مشرفة لحضارة مصر وأمجادها الماضية فى الخارج ، وتقوم بدعاية اعلامية وسياحية واسعة المدى ، كما يؤكد ذلك الأعداد الغفيرة التى تزور تلك المعارض ، وعشرات الكتالوجات والكتب والنشرات التى تصاحبها وتصدر بشأنها، وما تنشره الصحف وتذيعه محطات الاذاعة والتليفزيون عنها .

وهذه المعارض أيضا تعد بمثابة نافذة تطل منها مصر على العالم الخارجى من أكثر من ناحية ، فاذا ما أحسن استغلالها تصبح وسيلة اعلامية فعالة لجذب وزيادة التدفق السياحى من الدول الأجنبية ، كما تصبح عاملا مؤثرا ودافعا قويا لزيادة نشاط الدول والمعاهد الاجنبية فى مجالات التنقيب والترميم ولتقديم الهبات والمنح الدراسية لمصر ، واخيرا فهى تلعب دورا سياسيا فى دعم القضايا التى تتبناها مصر وفى مقدمتها قضية السلام ، كما اتاحت الفرصة لتحقيق سياسة ثقافية شملت مجالات حضارية بجانب حقل الآثار والتراث التاريخى ، الى جانب أنها تعد انفتاحا لمصر على الثقافة العالمية ، وهو ركن أساسى فى فكرنا الثقافى المعاصر .

المبادىء الأساسية التى تتبعها هيئة الآثار

لقد كان إرسال آثارنا الى الخارج على هيئة معارض تحمل اسم مصر أمرا بالغ الاهمية ، اقتضى جهودا ومحاولات متتابعة لبلورة المبادىء الأساسية والمعمول بها الآن ، ومنها :

أولا : ان تقوم الجهة العارضة بدفع ايراد المعرض كاملا بعد خصم التكاليف ، ولقد قررت الهيئة أخيرا فرض حد ادنى من الايراد يقدم قبل انتهاء المعرض ، كما تنظر فى اقتراحات هدفها زيادة ايراد المعرض كتخفيض قدر معين من ثمن تذكرة الدخول قد يصل الى نصف ثمن التذكرة ، يؤدى الى مصر .

ثانيا : ان تتكفل الجهة الطالبة بجميع نفقات المعرض من تغليف وشحن ونقل وتأمين وأمن وعرض ودعاية ، وكذا نفقات كتالوج رفيع المستوى للمعرض ونفقات حفلات الافتتاح ، وتكاليف المرافقين المصريين من أثريين ومرممين وضباط أمن وغير ذلك من التكاليف .

ثالثا : ان تقدم الدولة المضيفة ضمانا صريحا بمسئولياتها الكاملة فيما يتعلق بحراسة وأمن القطع الاثرية ، وعدم تعرضها للحجز أو أى اجراء قانونى ازاءهما و كذا أى ضرر أو خطر قد تتعرض له .

رابعا : أن يرافق الآثار اثرى ومرمم وضباط شرطة لتأمين سلامة الآثار ، ويجب على الأثرى المرافق اعتماد استمارات دخل المعرض اليومية من تذاكر الدخول ومبيعات الكتالوجات والمطبوعات والملصقات والكارت بوستال والشرائح وأشرطة الكاسيت وغيرها ، وترسل صور منها الى الهيئة حتى يمكن المحاسبة على أساسها عند انتهاء المعرض ويرفق بها تقرير عام عن سير العمل والملاحظات عن المعرض .

خامسا : أن تقوم الجهة المضيفة بطبع كتالوج فخم تبيعه بسعر مناسب على أن يضم صورا بعضها ملون لجميع القطع المعروضة بالمعرض .

سادسا : ان تؤول مقاييس الرطوبة والحرارة أو أى فترينات وأجهزة ومعدات يتم شراؤها على حساب المعرض الى هيئة الآثار بعد انتهاء العرض ، كما لا تحمل تكاليف أى انشاءات معمارية على بنود مصروفات المعرض .

الاجراءات المتبعة قبل ارسال المعرض الى الخارج :

١) يقوم المتحف المختص بدراسة طلب اقامة المعرض وتقدم اقتراحات فى هذا الشأن الى لجنة استشارية هى لجنة المعارض الخارجية ، وتضم كبار العاملين المختصين بالهيئة وكبار الاساتذة من الجامعات وبعض أعضاء اللجان الدائمة للآثار ومندوبا من وزارة الخارجية وآخر من هيئة تنشيط السياحة وبعض الشخصيات العامة المهتمة بالثقافة ، وتقوم اللجنة بدراسة الطلب من جميع النواحى وتقدم رأيها فى الموضوع الى رئيس الهيئة .

٢) يقدم الرأى النهائى للجنة المعارض الى مجلس ادارة الهيئة ثم ترسل مذكرة بعد موافقة مجلس الادارة الى وزير الثقافة للعرض على رئيس الوزراء توطئة لاستصدار قرار جمهورى وفقا لقانون حماية الآثار .

٣) وتعد فى الوقت نفسه اتفاقية خاصة بذلك المعرض بين مصر والدولة المضيفة ينص فيها على احترام الملكية للمعروضات وعدم خضوعها للحجز أو الاستيلاء أو المصادرة أو لأى أحكام قضائية ، أو يكتفى بخطاب متبادل بين وزير الثقافة وسفراء الدول المعنية بعد استيفاء ذلك الاتفاق او الخطاب المتبادل من الناحية القانونية .

كما يعقد اتفاق بين هيئة الآثار والجهة المنظمة للمعرض يشمل الشروط والقواعد اللازمة التى تكفل سلامة القطع الأثرية والتأمين عليها اثناء عمليات التغليف والنقل والعرض منذ لحظة مغادرتها للمتحف المختص وطوال مدة عرضها بالخارج ، وحتى عودتها الى المتحف الذى خرجت منه مرة ثانية بعد الاستيفاء القانونى لذلك الاتفاق الفنى .

٤) يقدم الجانب المضيف مجموعة من « بوالص » التأمين عن طريق شركات التأمين المحلية ثم « بوالص » اعادة التأمين لدى الشركات العالمية على القطع المختارة وكذلك ضد الفقد أو السرقة أو التلف الكلى أو الجزئى وبالنسبة لحالات القوى القاهرة أو المصادرة أو الحجز ، على ان يشمل التأمين المدة من تاريخ مغادرة القطع الأثرية للمتحف وحتى عودتها مرة أخرى .

٥) يتسلم مندوب الجانب المضيف أو ممثلو الجهة المنظمة للمعرض ومندوب شركات التأمين المعروضات فى حضور مندوبى الهيئة ، مع اثبات حالة كل أثر عند التعبئة بالوصف والصورة ، وتعتبر هذه المحاضر هى المرجع لحالة كل قطعة ، وتقوم شركة متخصصة يتفق عليها الطرفان بتعبئة وتغليف القطع المختارة بما يضمن سلامتها التامة ، مستخدمة أحدث المواد المستخدمة فى هذا الشأن .

٦) يقوم الجانب المضيف بنقل الآثار على طائرات مصرية الا اذا تعذر ذلك – من القاهرة الى الدولة المضيفة والعودة ، على أن يرافقها أثرى ومرمم وضباط أمن ، ويتحمل الجانب المضيف جميع التكاليف الخاصة بنقل الآثار أو بسفر مندوبى الهيئة وكذا تكاليف اقامة أثرى ، يتم استبداله بعد مدة يحددها الطرفان ، وكذا مرمم لمدة تكفى لاشرافه على عمليات فك التغليف ثم اعادته ، وضابط شرطة لمرافقة القطع الأثرية والاشتراك فى مسئولية أمنها عند سفرها وعند عودتها .

٧) يقوم الأثرى المرافق للمعرض وكذا المرمم وضابط الشرطة بمرافقة الصناديق التى تضم الآثار عند نقلها والمختومة بخاتم المتحف وخاتم الأثرى وختم الجمارك ، ولاتفك هذه الاختام الا فى وجود هذه اللجنة المصرية ومندوب من المتحف المضيف ومندوب شركة التامين ، وذلك طبقا لتقارير وصف القطع الأثرية وصورها المرفقة ، وتوضع الآثار فى خزانات العرض تحت اشراف اللجنة المذكورة فى درجات الحرارة والرطوبة والاضاءة المناسبة ، وتكون هذه القطع تحت نظر الأثرى المرافق ومسئوليته المباشرة ، ويتم الاجراء نفسه فى ختام المعرض بالطريقة نفسها .

التوصيات

وعلى ضوء ماجاء بهذا التقرير ومادار حوله من مناقشات وما أبدى من آراء ، يوصى بما يأتى عند عرض أى معرض أثرى مصرى بالخارج :

* ألا يخل هذا العرض بالقيمة الفنية أو التاريخية أو الجمالية للمتاحف المصرية خاصة متحف القاهرة ، وأن يقوم مجلس ادارة المتحف باختيار قطع من نوعيات لها بدائل وغير فريدة أو نادرة ، وأن يتأكد من تحمل هذه القطع لمشاق السفر والتغليف والعرض ولتقلبات وتغير الاجواء ، وأن تكون هذه القطع بمثابة نماذج للمجموعات الأثرية والتاريخية والحضارية التى تزخر بها متاحفنا .

* ان تكون الطلبات المقدمة من جهات أو مؤسسات أو متاحف حكومية أو شبه حكومية لها وزنها وقيمتها ، خاصة فى مجال الآثار والعرض المتحفى ، وان تعرض الآثار المصرية فى متاحف أو دور عرض بها قاعات عرض عالية المستوى ، مع الاهتمام بوجه خاص بالنواحى الأمنية والاعلامية .

* ان تعد صيغة موحدة للاتفاقات الخاصة بالمعارض الخارجية وفقا لما يراه الفنيون والماليون ، وان تكون بنود الصيغة مستوفية لكافة الشروط القانونية وفقا للعقود التى يقرها مجلس الدولة .

* ان يراعى العائد المادى والسياحى والسياسى والاعلامى والثقافى والاثرى (كتقديم هبات أو منح أو أعمال ترميمية ... الخ) الذى يحققه أى معرض من المعارض الخارجية قبل الموافقة النهائية عليه ، على أن يتم ذلك بالاشتراك والتضامن مع جميع الجهات المعنية .

* الا تزيد مدة غياب أى قطعة أثرية عن مكانها فى المتحف على العامين ، وأن تبقى بمتحفها مدة مماثلة على الأقل ، كما لايزيد عدد المعارض التى يرسلها أى متحف على معرضين فى الوقت نفسه .

* الا يتم التعامل بارسال معارض الى أى متحف يعرض قطعا مصرية مسروقة أو مهربة خاصة بعد موافقة اليونسكو على الاتفاقية الخاصة بمنع أى دولة من الحصول على آثار دولة أخرى بوسائل غير قانونية .

* الا تشترك مصر ببعض قطع فى معارض أو أسواق دولية أو اسابيع أو مناسبات ثقافية او احتفالات قومية لدول أخرى ، اذ يتحتم أن يكون المعرض مخصصا للآثار المرسلة من مصر دون الارتباط بأهداف أخرى .

* النظر فى امكان تكليف احد المكاتب أو شركات المحاسبة بالقيام بأعمال التفتيش ومراجعة الحسابات الخاصة بالمعارض الخارجية ، اذ ثبت ان مثل هذا الاجراء يحقق عائدا ماديا أكبر .

* السعى لعرض معارض خارجية فى مصر وخاصة من المتاحف التى تضم معروضاتها قطعا مصرية نادرة .

* مراعاة التطبيق الكامل للمبادىء والاجراءات التى تتبعها هيئة الآثار عند ارسال آثارنا الى الخارج .

نحو سياسة لبعثات التنقيب الأثرية الأجنبية

يتضمن العمل الميدانى فى الآثار أنواعا متعددة من العمليات المتخصصة تختلف أداء وأهمية ، وان كان يرتبط بعضها ببعض وتتكامل فى مجموعها لتؤدى الغاية المنوطة بها ، ومن ذلك عمليات : المسح والجس والتنقيب والترميم والتسجيل والصيانة والعرض المتحفى ... وغير ذلك . ويعتبر التنقيب الوسيلة التقليدية للكشف عن الآثار المغيبة فى الأماكن الأثرية المختلفة أو المدفونة فيها ، كما أنه أسلوب العمل الأساسى للأثاريين ، وذلك رغم ما يستلزمه من جهد ومشقة ونفقات ، وما يصاحبه من مشكلات وصعوبات . وعن طريقه تمكن علماء الآثار من رسم صورة لمراحل تطور الانسان ، وتقديم خدمات جليلة للدراسات التاريخية والانثروبولوجية والحضارية .

ويقوم بعمليات التنقيب عادة - ومنها الحفر فى مصر الآن - بعثات وطنية من الأثاريين المصريين العاملين بهيئة الآثار أو الجامعات المصرية ، وكذا بعثات أجنبية من الجامعات والمؤسسات الأثرية المهتمة بالبحث الأثرى والتاريخى ، كما قد تكون البعثة فى حالات معينة مشتركة من جانب مصرى وآخر أجنبى .

وتثير البعثات الأثرية الاجنبية أحيانا نوعا من القلق لدى الرأى العام فيما يختص بقضية تسرب الآثار الى خارج البلاد .

وليس من شك فى أن بعض الوقائع التى لازمت أعمال البحث والتنقيب الأثرى فى القرن الماضى والنصف الأول من القرن الحالى قد ترك انطباعات سيئة لدى الرأى العام المصرى نتيجة ما حدث حينذاك من نهب وسرقة بل وتخريب واساءة الى آثارنا ، وهذا راجع الى عدم الالتزام بأساليب البحث العلمى الحقيقية ، ولغياب الوازع الأخلاقى فى العمل ، وذلك بالاضافة الى أن عدم اهتمام المسئولين فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر بتراث الأجداد وعدم إدراك وتقدير قيمته وأهميته قد شجع حدوث مثل هذا العبث .

ولعل أسوأ مثل لذلك ما قام به القنصلان : الانجليزى « سولت » والفرنسى « دورفتى » من حفائر - أثناء عملهما الدبلوماسى بمصر فى اوائل القرن الماضى - حيث وقعت اعتداءات صارخة وايعازات للعملاء الأجانب للقيام بانتهاكات شائنة تحت سمع وبصر السلطات الحاكمة وصلت الى حد النهب والسرقة والاعتداء والتخريب دون اتباع لأسس البحث العلمى السليم .

وفى بداية النصف الثانى من القرن الماضى تم انشاء ادارة خاصة لشئون الآثار ، وأقيم متحف القاهرة ، وتمت بعض الحفائر العلمية على يد علماء متخصصين مثل « أوجست ماربيت » الفرنسى ، « وفلندرز بترى » الانجليزى ، والتى أسهمت فى رسم تاريخ وحضارة مصر القديمة ، وكذلك بدأ نشاط مماثل فى التنقيب والحفائر بالنسبة للمناطق الأثرية الاخرى شملت آثار العصور اليونانية والرومانية والقبطية والاسلامية .

غير انه فى ظل سيطرة الأثاريين الأجانب على معظم أنشطة العمل الأثرى فى مصر لفترة طويلة ، واحتكار بعضهم للوظائف القيادية فى ادارات الآثار ، فقد تهيأت لهم فرصة الهيمنة وحرية التصرف فى تسيير أمور الآثار وما يتصل بها من سياسات مما كان نتيجته السماح للمنقبين الأجانب بالاستئثار بكميات ضخمة من الآثار طوت بين دفتيها قطعا

فريدة وغير متكررة مما اكتشفوه فى عمليات التنقيب ، لينقلوها الى الخارج إما بإرسالها الى المؤسسات التى أوفدتهم الى مصر ، أو ببيعها الى المتاحف وهواة الآثار فى كثير من بلاد العالم .

وعلى ضوء ما تقدم ينبغى تفهم موقفنا من البعثات الأجنبية التى تعمل حاليا فى الكثير من المواقع الأثرية المصرية ، مع الأخذ فى الاعتبار أبعاد الدور الذى تقوم به هذه البعثات ومحاولة تقويم ايجابياته وسلبياته .

ذلك لأننا مازلنا فى حاجة الى بعض بعثات التنقيب الأجنبية الجـادة ، والتى يقوم على رأسها كبار الآثاريين الاجانب الذى يعملون أساتذة فى الجامعات والمعاهد الأثرية المتخصصة ، نظرا لضخامة تراثنا وتنوعه ، واحتياجه أحيانا الى تخصصات دقيقة نادرة بحسبانه تراثا عالميا يهم الانسانية جميعا - وذلك كما ظهر بجلاء إبان حملة انقاذ آثار النوبة التى تعد عملا ثقافيا جماعيا وانسانيا عالميا ليس له مثيل فى التاريخ .

ويلحق بما تقدم ماتعفينا مساهمة البعثات الأجنبية - فى مجال التنقيب وما يتصل به من عمليات متنوعة - من بعض ما نبذله من جهود فنية صعبة ودقيقة ، تتكلف نفقات مادية باهظة ، مما يتيح لنا توجيه تلك الجهود والنفقات نحو أعمال ومشروعات أثرية لايمكن إرجاؤها : من ترميم وصيانة وعلاج وانقاذ وكل مايدخل فى دائرة حفظ آثارنا المهددة حاليا أو على المدى القصير بأخطار طبيعية وبشرية .

كذلك تقدم بعض تلك البعثات الأجنبية فرصا قيمة للاستفادة من تقدمها العلمى والتكنولوجى الذى تتميز به وتستخدم وسائله وأدواته أثناء العمل ، ويتصل بذلك تدريبها لكفاءات وكوادر محلية من العاملين المصريين فى مجالات الآثار الذين يفيدون ودون شك علميا وعمليا من هذه البعثات .

وأخيرا فان ازدياد الوعى الأثرى فى مصر ، والتطبيق الحازم للقوانين المتصلة بشئون الآثار ، وتطور رقابة المسئولين عن الآثار فى الطريق الأصح والأفضل ، كل ذلك يضعنا فى موقف مطمئن تجاه تلك البعثات التى يتفق ألا يقتصر عملها على مجال التنقيب بل يتجاوزه الى كثير من النشاطات الأثرية الاخرى كالمسح والتسجيل والترميم وغيرها .

وجدير بالذكر أن الموافقة على عمل البعثات الأثرية فى مصر تستلزم توافر شروط دقيقة ، منها :

أولا : موافقة اللجنة الدائمة للآثار المختصة والمكونة من قادة العمل فى هيئة الآثار وكبار الآثاريين من الجامعات وغيرهم ، والتى تقوم بدراسة ومناقشة الطلب المقدم من البعثة الأجنبية والتقرير المقدم من رئيس قطاع الآثار المختص ، ومن المسئول عن الآثار بمنطقة عمل البعثة ، وكذلك دراسة جميع النواحى المتعلقة بأعضاء البعثة وماضيها فى العمل وقدراتها ، وذلك قبل الموافقة على التصريح لها بالعمل .

ثانيا : موافقة جهات الأمن المسئولة بعد دراسة جميع البيانات التى قدمتها البعثة عن كل فرد من أفرادها ، والتأكد من بعدها عن أى موقع استراتيجى أو عسكرى وغير ذلك من مستلزمات الأمن .

ثالثا : توقيع العقد الخاص بالترخيص بالعمل ، والذى لوحظ فى صياغته مطابقته لكل ما جاء فى مواد قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ من اشتراطات خاصة ببعثات التنقيب ، وما أفضت اليه تجارب وخبرة هيئة الآثار فى تعاملها مع بعثات التنقيب الأجنبية ، وماصدر من قرارات منظمة فى هذا الشأن .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بالآتى :

فى شأن القوانين الحالية :

* التأكيد على ضرورة الالتزام بالقوانين القائمة فى شأن حماية الآثار وشروط منح تراخيص الحفر الأثرى بحزم وجدية ، ووضع برامج

للمتابعة الدورية بما يتيح تنفيذ هذه الاحكام بفاعلية ، باعتبار أن المشكلة التى تواجه هيئة الآثار فى هذا الشأن تتعلق بكيفية تنفيذ هذه القوانين وليس ايجاد قوانين جديدة وخاصة المـــواد : (من ٣١ الى ٣٨ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الآثار) والبنود : (٥و٦ ومن ٨ الى ١٨و ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ من الشروط الموضوعة لمنح تراخيص الحفر الأثرية) والتى من أهـم ما يكفـل جدية تنفيذها ما يأتى :

– تفضيل البعثات الوطنية فى العمل الأثرى اذا توفرت لها كفاءة مماثلة للبعثة الأجنبية .

– الاتجاه الى ترك بعض المناطق الأثرية بأكملها للاجيال المستقبلة من الأثريين الوطنيين .

– ترتب الهيئة أولويات التصريح للبعثات الأجنبية بالعمل أولا فى المناطق الأكثر تعرضا لأخطار البيئة ، وكذا الأكثر تأثرا بمشروعات الدولة والزحف العمرانى .

– أن يوضح ترخيص البعثة حـدود المنطقة المصرح لهـا بالعمل فيها ، والمدة المحددة – ولو على وجه التقريب – لانهاء عملها بالمنطقة ، وبداية ونهاية موسم العمل ، على ألا يسمح لأفراد البعثة بدخول المنطقة فى غير المدة المصرح بها .

– يجب أن يقتصر عمل البعثة على منطقة أثرية واحدة حتى انتهاء العمل بها .

– ان تتعهد البعثة بمواصلة العمل فى الموقع حتى الانتهاء من هدفها فلا تتركه دون استكمال للانتقال الى موقع آخر ويجب ألا يقل موسم العمل فى التنقيب عن شهر كامل .

– ان تكون البعثة تابعة لجامعة او معهد علمى معروف ومتخصص ، على ان يؤخذ فى الاعتبار نوع وطبيعة الجهة التى تنتمى اليها البعثة ودوافعها وأهدافها .

– يجب أن يرأس البعثة الأجنبية أستاذ أو عالم له خبرة علمية مؤكدة ، وعليه أو على نائبه التواجد فى الموقع طوال فترة العمل وخلال الموسم بأكمله ولايجوز تغيير رئيس البعثة دون موافقة هيئة الآثار .

– أن يكون فريق عمل البعثة الأجنبية متكاملا : من مهندسين ومعماريين وفنيين ورسامين ومصورين ومساحين ومرممين واداريين بجانب الأعضاء الآثاريين .

– أن تكون البعثة منتمية الى دولة ذات مستوى متقدم فى مجال البحث والدراسة لآثار مصر ، وذلك لضمان كفاءة عمل البعثة من النواحى الأثرية والعلمية والفنية والادارية .

– أن تلتزم البعثة بالتسجيل الأثرى المتتابع لعملها واكتشافاتها ، وان تزود هيئة الآثار بسجل كامل وتقارير شاملة عن الأعمال التى تقوم بها والنتائج التى تتوصل اليها ، على أن يتم ذلك بصفة دورية .

– ان تلتزم البعثة بالنشر العلمى عن حفائرها فى مدة اقصاها خمس سنوات من أول كشف لها بالموقع ، يسقط بعدها حقها فى اسبقية النشر . وعلى البعثة أن تسلم هيئة الآثار عددا يتفق عليه من كل كتاب أو مقال تنشره عن أعمال التنقيب ونتائجه العلمية .

– ان تقترن خطة كل بعثة بتخطيط مكمل لها عما ستقوم به من أعمال الترميم والصيانة ، سواء للآثار التى سبق الكشف عنها فى الموقع أو ما ستقوم بالكشف عنه من آثار . ويجب أن يكون الترميم بقدر الإمكان أولا بـأول وقبل انتهاء كل موسم ، على أن يكون ذلك تحت إشراف أجهزة هيئة الآثار المختصة .

– يجب أن تساعد البعثة فى تنظيف الموقع فى نهاية موسم العمـل ، وتخليصه من الردم والأتربة أولا بأول ، حتى لاتطمس فيما بعد معالم الكشف الأثرى ، وأن تساعد البعثة فى تخطيط منطقة الآثار المكتشفة وإعدادها للزيارة .

– يجب ألا يسمح للبعثة باقامة أية أعمال انشائية دون الحصول

على ترخيص بذلك .

– ضرورة الحصول على موافقة صريحة من الهيئة على استخدام البعثة لوسائل تكنولوجية حديثة سواء فى الحفر أو التصوير أو الترميم أو خلافه . ويجب التاكد من عدم تعرض الآثار لأية اضرار نتيجة لتلك الاستخدامات أو اتخاذها ميدانا لتجارب تلك الوسائل العلمية .

– إعفاء البعثة من أداء الرسوم الجمركية اذا تنازلت عن الأجهزة أو الأدوات أو وسائل النقل التى استخدمتها تنازلا كاملا سواء لهيئة الاثار أو الجامعات المصرية أو مراكز البحث العلمى .

– ان يكون المفتش أو الاثرى المرافق للبعثة على معرفة بلغة البعثة أو لغة اجنبية تستخدم على نطاق دولى ، وألا تقل مدته فى العمل الميدانى عن خمس سنوات .

– ألا يعطى للبعثة الاجنبية الحق فى اختيار المفتش المـــرافق لهـــــا ، وألا تقدم له أى مميزات كمنحة أو بعثة قد يكون هناك من هو أولى بها منه .

– يجب ألا تقتصر مهمة المفتش المرافق على المراقبة ، بل عليه أن يشارك فى عمل البعثة وأن يقدم تقارير دورية للمسئولين بهيئة الآثار .

– يجب أن يرافق البعثة اكثر من مفتش .

– أن تؤول ملكية جميع الآثار المكتشفة التى تعثر عليها البعثة الأجنبية للدولة ، وقد يجوز – فى أقل حدود ممكنة – أن تقوم هيئة الآثار بمنح البعثة الأجنبية عددا محدودا للغاية من الآثار المنقولة المكررة التى اكتشفتها البعثة ، على أن يكون لها ما يماثلها من القطع الاخرى المكتشفة من حيث المادة والنوع والصنعة والدلالة التاريخية والفنية ، على الا تتضمن آثارا ذهبية أو فضية أو أحجارا كريمة أو برديات أو وثائق ومخطوطات أو عناصر معمارية ، وعلى أن تتعهد البعثة بأن يقتصر استخدام هذه الآثار على الدراسة فى المعاهد أو العرض فى المتاحف . ولهيئة الآثار وحدها حق انتاج نماذج للآثار المكتشفة .

– لايتحتم اعارة البعثات الاجنبية بعض الآثار المكتشفة للدراسة أو المعالجة أو الفحص خارج مصر الا فى حالات الضرورة القصوى ، وفى أقل حـــدود ممكنة ، وبعد التأكد من تعذر الدراسة أو المعالجة داخل مصر ، وبعد أخذ الاحتياطات والضمانـات الكفيلة بإرجـــاع الأثر سليما .

– ألا يسمح لأى بعثة تنقيب أجنبية باحضار صحفيين أو استضافة أجهزة اعلام دون أخذ موافقة صريحة من هيئة الآثار .

– يجب أن تتحمل البعثة الاجنبية التكاليف الخاصة بأعمال التنقيب وأن تقوم بدفع تكاليف استخدام ممتلكات الهيئة واستعمال مرافــق الدولة ، كما تقوم بتسديد أجور وحصص التأمينات الاجتماعية لمن تستعين بهم من مصريين ، مع إخطار الهيئة بأسمائهم وجميع البيانات الخاصة بهم ، وعلى البعثة أن تقوم ببناء مخازن على حسابها فى منطقة التنقيب بالاتفاق مع هيئة الآثار ، على أن تؤول تلك المخازن الى الهيئة بعد انتهاء عمل البعثة .

– وبالنسبة لبعثات الآثار الثنائية التى تجمع بين هيئة أجنبية وهيئة الآثار المصرية أو أى جامعة مصرية – فيجب أن تكون مشاركة فعلية ، سواء فى النواحى الفنية أو العلمية أو العملية . على ان يفضل ألا تنفرد بعثة علمية بالتنقيب كلما أمكن ذلك .

توصيات عامة :

* ضرورة إعداد خريطة كاملة بالمسح الأثرى تكون رائدة لأعمال التنقيب بحيث تحدد بها المناطق الأثرية على ضوء ما يتم من دراسات فنية بمختلف المناطق . وبما يتيح الاستغلال للأراضى الأخرى والانتفاع بها فى مشروعات استثمارية .

* معاونة كافة أجهزة الدولة لهيئة الآثار فى مواجهة مشاكل وضع اليد المتزايدة بالنسبة للمناطق الأثرية ، وعدم إمكان الهيئة ازالة التعديات على هذه الأراضى ، سواء كانت من جهات حكومية أو قطاع عام أو

مواطنين عاديين ، وخاصة المناطق الأثرية التى تخضع لمشروعات عمرانية أو صناعية .

* انشاء قطاع بهيئة الآثار تكون مهمته انقاذ آثار الدلتا من الزحف العمرانى وتهديد المياه الجوفية ، كما سبق بالنسبة لانقاذ آثار النوبة . مع توفير الأجهزة المستحدثة فى هذا المجال .

* ضرورة إعداد كوادر مصرية متخصصة ، وكذا كوادر فنية مساعدة لخريجى الجامعات للقيام بأعمال التنقيب .

* ان تتضمن الدراسة بكليات وأقسام الآثار بالجامعات مادة الحفر والتنقيب والصيانة بأساليب علمية متطورة .

* ضرورة عمل نماذج للآثار الهامة (طبق الأصل) . كما سبق تصميم قناع لتوت عنخ آمون ، بحث يمكن استغلال هذه النماذج فى عمليات العرض بالداخل والخارج . وبما يتيح ترك الأثر فى مكانه كلما كان ذلك أنسب للمحافظة عليه .

* ان يكون لهيئة الآثار كامل السلطة فى الاشراف على البعثات الأجنبية ، وخاصة من حيث أساليب الرقابة . وذلك لضمان سلامة الآثار والمواقع الأثرية ، والتأكد من حصول الدولة على كافة الآثار المكتشفة .

* أن يكون للمسئولين من هيئة الآثار الحق فى الاطلاع على السجلات ، والتفتيش على المخازن ، وتوجيه العمل طبقا لبنود التصريح ، ووفقا لصالح الأثر والمنطقة الأثرية .

وذلك فى اطار وضع نظام محدد لمتابعة التنقيب دوريا .

* ان يكون للهيئة حق حرمان أى بعثة أثرية من الاستمرار فى التنقيب اذا اشترك أحد أفرادها فى أعمال تتصل بتهريب الآثار أو أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قوانين الآثار .

– مع حق الهيئة فى تصفية أعمال البعثات غير الجادة فى عملها ، سواء من ناحية التنقيب أو النشر العلمى .

سياسة أمن المتاحف وتأمينها

تعد المتاحف فى وقتنا الحالى معاهد قومية تربط الشعب بتاريخه وتراثه العريق ، وتنقل اليه رسالتها الحسية والمرئية بطريقة لاتستطيع المدارس أو الجامعات تقديم ما يماثلها ، ومن ثم فان النهوض بها يستلزم خطة فعالة شاملة تهدف الى اهداف واضحة محددة لاتتغير نتيجة تفكير فردى أو تغيير مادى .

ونظرا لما يحدث بين حين وآخر فى سائر بلدان العالم من محاولات ، فردية أو جماعية ، لسرقة بعض المتاحف أو التعدى على محتوياتها – فان أمن المتاحف وتأمينها سوف يكون من أهم أهداف هذه الخطة .

ويعد الأمن من أهم المطالب الاساسية فى ادارة أى متحف ، ونقصد بالامن حماية مبانى المتحف وكافة محتوياتها وتأمينها ضد السرقة أو التخريب أو الحريق ، وضد كافة الاخطار أيا كان نوعها ، وكذا حماية زواره والعاملين به . ولذا فيجب ان يتوفر للمتاحف أمن متيقظ يتولاه رجال أمن يخضع اختيارهم لمواصفات خاصة سواء من ناحية الكفاءة والاستعداد ، أو من ناحية النوعية الممتازة والعدد الكافى ، على أن يراعى – الى جانب ذلك – تطور الوسائل المادية والأساليب الفنية المستخدمة ، بحيث تواكب أحدث ما وصلت اليه التكنولوجيا والعلم الحديث فى هذا المجال .

ويتناول هذا الموضوع نواحي متشعبة ، ويتضمن مسئوليات متعـــددة ، ويتطلب جهودا عديدة يجب أن تصل جميعها الى أعلى مستوى ممكن ، إذ هي تهدف كلها الى هدف واحد مشترك وان تعددت اساليبها ، ومن ذلك :

أولا : استخدام ما أنتجه العلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة من أجهزة ضد السرقة أو الفقد أو الاتلاف للحماية الداخلية والخارجية للمتحف ومحتوياته ، وذلك نظرا لتطور الجريمة وتعدد أساليبها ووسائلهـــا . مما يستلزم بطبيعة الحال تزويد المتاحف بتلك الأجهزة الحديثة التي يستخدم بعضها في أغراض التأمين بالنهار والبعض الآخر بالليل ، والتي تضم وسائل للإنذار والتنبيه ، وكذا ادوات للحراسة الالكترونية وغيرها من الأجهزة الفنية التي تكمل جهد العنصر البشرى ، مما يسمح بإعداد نظام قوى متكامل للأمن والحراسة .

وأهم الوسائل المستعملة في هذا الشأن أجهزة الانذار الآلي التي تركب على الفترينات والابواب وغيرها ، ويعتمد بعضها على حساسات تقوم بعملية الانذار عند أى مساس بالاسلاك الكهربائية والكابلات أو التغير في التيار الكهربائي ، ومنها حساسات تكشف عن أى اهتزاز أو تردد اهتزازى نتيجة تحريك الأثر أو نزعه من مكانه وبجانب ذلك هناك الحساسات المغناطيسية والحساسات الكهربائية المغناطيسية والحساسات الصوتية ، وكذلك التي تستخدم الاشعة تحت الحمراء .

كذلك تستخدم في هذا المجال الدوائر التليفزيونية المغلقة اثناء فتح المتحف ، والتي تقوم بمراقبة قاعات العرض والمداخل والمخارج والنوافذ والمخازن والاسطح عن طريق نقل كافة التحركات ومتابعة جميع نواحي النشاط التي تجرى بالمبنى ، وتسجيل اى تحرك غريب او مشكوك فيه بحيث يمكن التعامل معه في الوقت المناسب .

ويمكن ايضا ان تستخدم العيون الضوئية الكهربائية ، وأجهزة الحراسة الالكترونية التي توضع على الآثار فتصدر انذارا صوتيا عند الاقتراب منها أو لمسها ، كما يدخل في هذا المجال ايضا أجهزة كشف المفرقعات والبوابات الالكترونية للكشف عن الاسلحة والمفرقعات التي قد يحملها بعض زوار المتحف ، والتي تعد وسيلة وقائية فعالة كما تمثل عامل ردع نفسى لذلك النوع من الزوار .

ويلزم للأخذ بهذه الأنظمة الأمنية مراعاة اشتراطات منها :

– الاستعانة بخبراء في هذا المجال يقومون باختيار الوسائل والأجهزة الملائمة والنظام المناسب وفقا لطبيعة المتحف المراد تأمينه ونوع المعروضات المراد حراستها .

– أن يراعى حسن اختيار المسئولين من رجال المتحف عن هذه الاجهزة وتدريبهم عليها تدريبا جيدا ، فالعنصر البشرى هو الاساس في تشغيلها وملاحظتها وصيانتها .

– أن يوضع في الاعتبار تجنب أى ضرر أو خطر على مقتنيات المتحف اذا ما استخدمت هذه الأجهزة والابتعاد عن أى مجازفة أو مخاطرة في هذا السبيل .

– عدم استخدام أى وسيلة في هذا المجال لم ينته بعد عهد تجربتها والتأكد من سلامة نتائجها وثبات فائدتها وجدواها .

– يجب الاعتماد على أكثر من وسيلة من هذه الوسائل الحديثة في تأمين المتحف ومحتوياته ، فكلما تعددت وسائل التأمين زاد الاطمئنان على سلامة المتحف .

– يجب أن تكون بعض تلك الأجهزة متصلة بخارج المبنى ، وقادرة على الانذار والتنبيه عندما يكون المتحف مغلقا .

– يتعين التأكد دائما من سلامة الاجهزة والاطمئنان الى كفاءتها الكاملة لأداء مهمتها ، ويمكن في هذا المجال استخدام أجهزة رقابة على أجهزة الأمن بمراقبة عمل هذه الأجهزة والانذار في حالة حدوث عطل بأحدها .

– ضرورة انشاء غرفة تحكم – يستحسن أن تكون بالدور الأرضى للمتحف – لتستقبل كل الانذارات الملتقطة من الحساسات والأجهزة المتنوعة القادمة من قاعات المتحف ومخازنه ، ويفضل ان تزود بطباع

لهذه المعلومات على الاشرطة بطريقة أوتوماتيكية .

ثانيا : استخدام أحدث الأجهزة الخاصة بالانذار بالحريق وبارتفاع الحرارة ونظام الاطفاء الاتوماتيكى سواء الثابت منه أو المنقول ويفضل فى هذا المجال استخدام الأجهزة المعتمدة على الغاز ، اذ قد يضر الماء المستخدم فى الاطفاء بالمقتنيات والآثار - وخاصة التى من أصل عضوى - ضررا بالغا .

كما يجب مراعاة النواحى التالية عند استخدام تلك الأجهزة :

- ضرورة الاطمئنان بطريقة دورية على كفاءة أجهزة الاطفاء والوثوق من سلامتها ، والتفتيش على الاسلاك والتوصيلات الكهربائية ، والتأكد من مطابقتها لكافة المواصفات الفنية .

- أن يراعى اتصال أجهزة الانذار بالحريق والاجهزة الحساسة للدخان بأجهزة مكافحة الحرائق بحيث توجه بطريقة آلية تجاه المكان الذى حددته أجهزة الانذار وتقوم بإخماد الحريق على الفور .

- يجب الاعتماد على أكثر من وسيلة للانذار والاطفاء ، اذ انه لا يكفى الاعتماد على وسيلة تأمين واحدة فحسب ، كما أن تعدد الوسائل يعطى ضمانا أكثر للمتاحف .

كذلك يجب توفير أجهزة اطفاء يدوية يستعملها أفراد الحراسة والعمال والموظفون الذين يتم تدريبهم على استعمال هذه الأجهزة كعامل بديل فى حالة تعطل جهاز أو أكثر من الأجهزة الاتوماتيكية .

- التدقيق فى اختيار المواد التى تستخدم فى المتحف لاخماد الحرائق وذلك طبقا لنوع مادة المقتنيات بحيث لاتسبب أى تلف لها .

- تزويد المتاحف بفترينات وأبواب ونوافذ مصنوعة من مواد مضادة للحريق أو غير قابلة للاشتعال بسهولة .. وقد اتجهت بعض المتاحف فى الخارج فى الآونة الاخيرة الى استعمال مواد مؤخرة للاشتعال لدهان فترينات العرض ، مما يعطى بعض الوقت للعاملين وللأجهزة للتعامل مع الحريق لصيانة تلك الفترينات ومحتوياتها من التأثر السريع بالحريق .

- ان يكون للانذار الآلى للحريق صوت يسهل تمييزه ويتيسر وصوله الى خارج المتحف فى أوقات إغلاقه ، كما يرتبط ارتباطا مباشرا بمراكز التحكم ومحطة الاطفاء المحلية التى يجب توفرها فى كل متحف ، وعلى ان يتناسب حجمها مع حجم ذلك المتحف .

- أن يمنع التدخين وكذا أجهزة الاشتعال داخل أقسام المتحف منعا باتا ، وأن يعاقب من يخالف ذلك وخاصة من العاملين بالمتحف - عقابا رادعا .

- أن يتم - عند وضع خطة تأمين المتاحف ، اقامة بوابات حديدية عازلة بين اجنحة العرض المختلفة بحيث يمكن العزل والسيطرة على أى جناح يتعرض للحريق ، ومنع امتداد الحريق الى أجنحة أخرى من المتحف ، وذلك باغلاق هذه البوابات عند اندلاع الحريق .

- يجب تجنب الاطفاء بمضخات وخراطيم المياه إلا فى حالة تعرض المبنى نفسه للحريق المدمر من الخارج ، والخوف من تأثيره على المبانى المجاورة لأن استعمالها فى الآثار بوجه خاص قد يسبب تدميرا وتلفا وضررا كبيرا ، قد يكون أحيانا أشد من ضرر النار ذاتها . وهى بذلك تستعمل فى حالات الضرورة فحسب .

- ضرورة الاطمئنان بطريقة دورية على كفاءة وحسن تدريب رجال الاطفاء ومعاونتهم واجراء اختبارات بين حين وآخر للتأكد من كفاءتهم وقدرتهم .

ثالثا : نظرا لأن العنصر البشرى هو العنصر الأساسى والأهم فى كل اجراء يتخذ لتأمين المتاحف ومحتوياتها ، فلابد من تطوير نوعية ومهام شرطة السياحة والآثار التى تتحمل الآن المسئولية الكبرى فى هذا المجال . والواقع أن القوة البشرية هى الأساس فى أى عملية تأمينية اذا أحسن اختيارها ، وكانت كافية عددا ومتميزة نوعا وتدريبا ، وذلك لأنه مهما تعددت وتوفرت الأجهزة الحديثة فى مختلف مجالات الأمن فسيظل الانسان هو سيد الموقف باستمرار .

- ويستلزم الأمر اختيار نوعية رجال الشرطة المسئولين عن الأمن

بالمتحف ، بحيث يخضع هذا الاختيار لشروط مدروسة ، تحدد وفقا لأفضليتهم من حيث اللياقة وما شابه ذلك ،كما يجب تدريبهم بطريقة دورية فيما يتعلق بمسئوليتهم فى حراسة مقتنيات المتحف ومقاومة أى نوع من السرقة او التخريب أو الاتلاف أو العبث ، وتزويدهم بمعلومات مبسطة عن المتحف ومقتنياته وكيفية معاملة الاثاريين ، وفى مقابل ذلك يجب منحهم مرتبات أو مكافآت وحوافز مناسبة لتزيد من قناعتهم وتقلل من فرص انحرافهم .

– كذلك يجب اعادة النظر فى أمور عديدة منها توزيع أفراد الحراسة ، اذ يجب ان تشمل الحراسة جميع قاعات المتحف وأقسامه ، مع الحرص على مراقبة وحماية المداخل والمخارج والأبواب والنوافذ وفتحات التهوية والاسطح والمخازن وغير ذلك من مرافق وأجزاء المتحف ، وأن تكثف الحراسة على المقتنيات الهامة أو التى يسهل حملها ، وذلك اثناء ساعات العمل بالمتحف . كما يجب التنبيه – بشدة – على الحراس بعدم الحديث مع الزوار أو الاحتكاك بهم أو القيام بأى عمل يشغلهم عن واجبهم ليتفرغوا للحراسة تفرغا تاما .

– كذلك يستحسن أن تتعدد مستويات رجال الحراسة داخل المتحف ، فيتعين توافر وجود رجال الشرطة بزيهم الرسمى الى جانب وجود الشرطة السرية ورجال المباحث بالملابس المدنية ، ويرى بعض المسئولين أن وجود رجال الحراسة بزيهم الرسمى قد لا يكون لائقا بمكان ثقافى ، الا أن البعض الآخر يرى أن وجودهم بالزى الرسمى يعتبر نوعا من الردع الذى يمنع حدوث الجريمة .

– ويجب توفير قدر مماثل من الحماية والرعاية للمتحف بعد اغلاقه وطوال ساعات الليل فى شكل حراسة ليلية دائمة ، كما يجب وضع اضاءة خارجية للمتحف ليلا .

– ومن الضرورى أيضا وجود أجهزة للاتصال بين أفراد الحراسة سواء أكان ذلك نهارا بواسطة تليفونات تنتشر فى قاعات المتحف تربط بينهم وبين رؤساتهم ، أو بواسطة أجهزة لاسلكية تتيح لهم الاتصال السريع والسيطرة لمواجهة المواقف المختلفة وفى الوقت المناسب .

مع تطبيق هذا النظام نفسه على أفراد الحراسة ليلا ، وتوفير وسائل الاتصال بين المتحف وجهات الأمن الخارجية بجميع مستوياتها طوال الليل والنهار ، ويمكن تطبيق ذلك على العاملين بالمتحف ايضا .

– ضرورة تطوير أساليب التفتيش على أقسام المتحف قبل الفتح والاغلاق ، فتستخدم مثلا أجهزة الكشف عن المتروكات ، والنظر فى إمكان استخدام الكلاب البوليسية المدربة وهى مفيدة جدا فى الكشف عن الاشخاص الذين قد يكونون مختبئين فى بعض الأجزاء المظلمة نسبيا من المتحف ، أو التى لا توجد عليها حراسة كافية ، أو التى يمكن الاختباء داخلها كالتوابيت ، ومن ثم فالكلاب البوليسية يمكنها أن تقوم بعملية مسح مفيدة قبل إغلاق المتحف كعملية تأمينية اضافية ، كما تقوم بدور هام فى الحراسة الليلية للمتحف من خلال مرورها اثناء الليل حول المبنى . مع قدرتها على كشف وجود اى عنصر مشتبه فيه يحوم حول مبنى المتحف .

– يتعين مرور مستويات مختلفة من الضباط بصفة مستمرة فى شكل دوريات تفتيشية دورية ومفاجئة للتأكد من السيطرة والحماية التى يجب توافرها للمتحف وللاطمئنان الى قيام الحراس بالواجبات المنوطة بهم على الوجه الأكمل .

– يجب ان تشمل مسئولية شرطة سياحة الآثار جميع متاحف الجمهورية ، اذ هى مقصورة الآن على عدد محدود من المتاحف .

رابعا : النظر فى حراسة المتاحف حراسة أفضل من الحراسة الحالية وبما يتفق مع نظم الدولة فى هذا الشان ، خاصة ان الدولة تتجه الى الحلول الذاتية فى جميع المشكلات ، كما أن هيئة الآثار قد بدأت فى دراسة هذا الموضوع دراسة شاملة . وقد صدر قرار جمهورى سنة ١٩٥٥ بتنظيم أعمال الأمن داخل المؤسسات والهيئات لحماية منشآتها وأفرادها ووسائل اتصالها ووثائقها .... الخ ، وقد عدل هذا القرار الجمهورى بالقرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٧٧ ، ثم عدل بالقرار رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٧٨ .

وقد أناط القرار الجمهورى بهيئة الأمن القومى ، الاشراف على انشاء اجهزة الأمن بمؤسسات الدولة وهيئات القطاع العام وتدريب أفرادها ، وابداء الرأى فى تعيينهم ونقلهم ، والاشراف فنيا على حسن قيامهم بواجبات وظيفتهم ، وتزويدهم بالمعلومات من الناحية العلمية والعملية . وقد ألزم هذا القرار كل مؤسسة فى الدولة أو هيئة أو شركة فى القطاع العام أن تنشئ بها إدارة للأمن أو ادارة عامة أو وكالة وزارة – حسب حجم المؤسسة وأهميتها .

وفى هذا المجال ينبغى ان تقوم هيئة الآثار بتزويد ادارة الأمن المحدودة العدد بها ، بأعداد من العاملين بالهيئة أو المعينين الجدد بها ، مع تدرج مستوى مؤهلاتهم ، على أن يكون المختارون من الحاصلين على مؤهل متوسط على الأقل ، ومن الملمين باحدى اللغات الأجنبية وذلك للعمل بالأمن مراقبين ومفتشين ومديرين للوحدات ، على أن يختص كل متحف على مستوى الجمهورية بوحدة أمن خاصة به تتبع مدير المتحف مباشــرة .

ومن الضرورى إعداد دورات تثقيفية وتدريبية لكل العاملين بالأمن فى كل متحف حول أهمية المتحف الذى يعملون به وقيمة مقتنياته ، لخلق علاقة قومية تربطهم بالتراث والكنوز المعروضة بالمتحف ولزيادة احساسهم بأهميتها وحرصهم على حمايتها ، ليس فقط من منطلق وظيفتهم كرجال أمن ولكن من ناحية انتمائهم الوطنى . كذلك يجب تدريبهم على الأجهزة والمعدات واستعمالها الاستعمال الأمثل ، وكذا ارشادهم الى كيفية التصرف فى المواقف الصعبة وبالسرعة اللازمة ، ويتم ذلك بجانب ما تزودهم به هيئة الأمن القومى من تدريب أمنى خاص وما تزودهم به من معلومات تتعلق بمهمتهم ومسئوليتهم .

وعلى أن يمنح حراس الأمن مزايا مادية وحوافز متميزة ، كما يفتح مجال الترقى أمامهم ، وتيسر كل الامكانات اللازمة لحسن سيــر عملهــم .

وأن يتم كل ذلك وفقا لتنسيق كامل مع وزارة الداخلية دون أى تعارض بين اختصاصات وزارة الداخلية فى حماية الأمن العام ، وبين نظام الامن الداخلى فى المؤسسات والهيئات وشركات القطاع العام ، وفقا للقرارات الجمهورية الخاصة بذلك .

خامسا : نظرا لأن عملية الأمن والتأمين فيما يتعلق بالمتاحف عملية معقدة ومتشابكة ومتفرعة وتتصل بالكثير من العمليات التى تتم داخل المتحف وكذلك بنظامه الأساسى ، فهى لا تتوقف أو تقتصر على اختيار وإعداد عناصر قديرة من الحراس ورجال الأمن ، أو على توفير الاجهزة والمعدات المضادة للسرقة أو الاعتداء أو الحريق ، وانما هى تتصل كذلك اتصالا وثيقا بدور العاملين المتنوع التخصص بالمتاحف وبالانشطة المختلفة التى تجرى داخلها . والواقع ان مدير المتحف وأمناءه وموظفيه الفنيين والاداريين يلعبون دورا هاما فى مجال أمن المتاحف ، وتقع على عاتقهم مسئوليات عديدة فى هذا المضمار ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

– أن يراعى المسئولون عند اقامة متحف جديد جميع الضمانات المطلوبة لأمن هذا المتحف من حيث الموقع أو المبنى وملحقاته ، وكذا الأخذ – بقدر الامكانات – بالمواصفات الأمنية اللازمة لذلك بالمتحف .

– أن توضع مواصفات خاصة لخزانات العرض بالمتحف ، مع الاستعانة بالجهات الامنية والمتخصصة فى هذا الشأن ، وذلك لاعطاء أقصى قدر من الحماية للمعروضات ولتوفير الضمانات الأمنية بما يتعلق بمادة الخزانات وقدرتها على تحمل الكسر أو الحريق والواقع أنه لامعنى لوجود حراسة متميزة فى ظل استخدام خزانات عرض ضعيفة تنقصها شروط السلامة والمتانة .

ونظرا لأن كثيرا من المتاحف يقتنى مجموعات هامة من الوثائق والمخطوطات وغيرها مما يستلزم الحفاظ عليها من التلف أو السرقة – فيفضل تخزينها فى خزانات حديدية اذا كانت لا تدخل فى اطار

العرض الدائم أو بسبب دواع أمنية خاصة كالحرب مثلا .

كذلك يجب عدم تكديس الآثار فى « الفترينات » بحيث يمكن للأمين أو المسئول أن يقوم بجرد سريع لها بالنظر صباح كل يوم .

– إعداد نظام أمن محكم لتداول مفاتيح خزانات العرض ، وكذا لأسلوب فتح هذه الخزانات وطريقة دخول وخروج الآثار سواء بالنسبة للمبنى نفسه أو داخل وخارج الخزانات ، أو لتداول المقتنيات لاغراض الدراسة أو الترميم أو التصوير السريع ، مع مسك دفاتر تسجل حركة القطع وتضم كافة المعلومات المطلوبة وتمهر بامضاءات المسئولين من أصحاب العهد ورجال الامن .

– أن تهتم المتاحف بعملية تسجيل مقتنيات المتحف تسجيلا شاملا ، واعتبار ذلك من أهم متطلبات الأمن نظرا لأنه الوسيلة الأساسية للتعرف على القطع المتحفية ، على أن يشمل السجل صورا ملونة للمقتنيات من عدة زوايا . ويجب العمل على الاحتفاظ بسجلات المتحف فى حـــالة جيدة وممتازة ، كما يستحسن استخدام الكمبيوتر والميكروفيلم وغيرهما من أساليب التكنولوجيا الحديثة فى هذا المجال . على ألا يسمح لغير العاملين بالمتحف – الا فى حالات الضرورة القصوى – بتداول تلك السجلات حفاظا عليها من التلف أو من محاولة تغيير ما بها ، باعتبارها المرجع النهائى فى حالات السرقة أو التلف .

– أن يراعى فى انتقاء العاملين بالمتاحف على مختلف مستوياتهم العلمية والفنية والادارية توفر شروط معينة تتصل بالسمعة والشعور بالمسئولية والكفاءة العلمية ، والالمام باللغات الأجنبية مع العمل على تأهيلهم وتدريبهم على الأعمال العلمية والعملية وتوعيتهم بمسئولياتهم الأمنية ، وعلى أن يوفر لهم مستوى مادى مناسب كى تحتفظ المتاحف بعناصر متميزة تستطيع القيام بمهامها ونطمئن عن طريقها على كنوز ومقتنيات متاحفنا .

– أن يقوم أمناء المتحف بجرد جمع أقسام المتحف ومخازنه جردا شاملا وذلك بطريقة دورية ، على أن تشمل لجنة الجرد الأمين صاحب العهدة وقانونيا ومتخصصا فى الآثار الجارى جردها تخصصا دقيقا ، وعلى ألا يقتصر عمل لجان الجرد فقط على التأكد من وجود الأثر ، بل تتناول بالبحث حالته العامة وأى تغيير يطرأ عليه ، ويجب أن يتم تخزين القطع الاثرية بالمخازن الملحقة بالمتحف تخزينا متحفيا بحيث تسهل عملية جردها أيضا .

– يجب أن يعمل رجال المتحف على تهيئة أنسب الاجواء للمحافظة على مقتنيات المتحف ، وذلك بالتحكم فى الرطوبة والإضاءة والتهوية والتكييف بما يناسب المقتنيات ، مع حسن اختيار واستخدام الاجهزة الخاصة بتلك النواحى ، كذلك يدخل فى اطار تامين المجموعات المتحفية صيانتها وترميمها وتقويتها ومنع التلوث عنها .

– وضع نظام يلزم الامناء والامناء المساعدين بضرورة المرور على أقسامهم مرة واحدة على الاقل يوميا ، بحيث يشعر الجميع بأن هناك رقابة مستمرة ، كما يجب تسهيل وسائل الاتصال الداخلى بين العاملين بالمتاحف داخل الاقسام عن طريق التليفون واللاسلكى .

– وضع أوتار تربط بينها حبال « كردون » تقف بمثابة حاجز بين المعروضات والجمهور وتمنع لمسه للمعروضات ، كما يجب تحديد مسالك الطوارىء التى تستخدم عندما يحدث مايدعو الى تفريغ المتحف من الرواد .

– النظر فى امكان التحكم فى عدد الزوار الموجودين داخل المتحف فى وقت واحد بحيث لايتعدى عدد معينا يصعب معه ان تكون الحراسة محكمة . كما يستحسن عدم فتح المتحف بعد أوقات الزيارة إلا فى حالات الضرورة القصوى ولأسباب ومبررات معقولة ، مع ضرورة تواجد أكبر عدد من المسئولين عن المتحف ومن رجال الأمن والحراسة .

سادسا : النظر فى امكان التأمين على بعض مقتنيات المتاحف ضد السرقة والحريق والتلف .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق طرحه من أفكار وحقائق ، يوصى بما يأتى :

* استخدام ما أنتجه العلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة من أجهزة تسجيل وانذار وتنبيه وحراسة الكترونية وكشف للمفرقعات ودوائر تليفزيونية وغير ذلك من الأجهزة المستخدمة ضد السرقة أو الفقد أو الاتلاف ، مع الاعتماد على أكثر من وسيلة فى تأمين المتحف ومحتوياته ، وأخذ كافة الضمانات لقيامها بعملها خير قيام .

* استخدام أحدث الأجهزة الخاصة بالانذار بالحريق وارتفاع الحرارة وبنظام الاطفاء الاتوماتيكى سواء الثابت منها أو اليدوى ، مع الاطمئنان باستمرار على كفاءتها وعلى حسن تدريب رجال الاطفاء ومعاونيهم ، ومع التدقيق فى اختيار المواد التى تستخدم لاخماد الحريق طبقا لنوع مادة المقتنيات بحيث لاتسبب أى تلف لها .

* تزويد المتاحف بفترينات وأبواب ونوافذ مصنوعة من مواد مضادة للحريق أو غير قابلة للاشتعال بسهولة ، والنظر فى اقامة بوابات عازلة بين أجنحة العرض المختلفة بحيث يمكن عزل أى جناح يتعرض للحريق والسيطرة عليه ومنع امتداد الحريق الى أجنحة أخرى .

* تطوير نوعية ومهام وأسلوب عمل شرطة السياحة والآثار القائمين بحراسة المتاحف ، نظرا لأن العنصر البشرى هو العنصر الأساسى فى أى عملية أمنية . على ألا تقتصر مهمتهم على المتاحف الرئيسية ، بل يجب أن تشمل مسئوليتهم كل متاحف الجمهورية .

* توفير قدر كبير من الحماية للمتاحف بعد اغلاقها وطوال ساعات الليل ، فى شكل حراسة ليلية محكمة واضاءة خارجية حول كل متحف طوال الليل .

* تطوير أساليب التفتيش على أقسام المتحف وملحقاته قبل الاغلاق وعند الفتح ، واستخدام بعض الوسائل التكنولوجية الحديثة فى هذا المجال ، مع النظر فى امكان استخدام الكلاب البوليسية المدربة .

* تزويد ادارة الامن بهيئة الآثار بعدد كاف من العاملين المؤهلين والمدربين على الشئون الأمنية وتوزيعهم على جميع المتاحف لتكوين وحدات أمن تتبع مديرى تلك المتاحف وتقوم بتشغيل وصيانة الأجهزة الحديثة وإدارة غرف التحكم والمعاونة فى جميع الاعمال الامنية ، على أن يتم ذلك وفقا للقرارات الجمهورية الخاصة بتنظيم أعمال الامن داخل المؤسسات والهيئات لحماية منشآتها وأفرادها ، وبالتنسيق التام مع وزارة الداخلية .

* ان يراعى المسئولون عن اقامة متاحف جديدة كافة الضمانات الأمنية اللازمة من حيث الموقع والمبنى أو خزانات العرض وجميع تجهيزات المتحف ، وأن يراعى أيضا حسن اختيار العاملين به على مختلف مستوياتهم العلمية والفنية والادارية .

* يجب أن يضع أمناء المتحف نظاما محكما لتداول مفاتيح الخزانات ، مع مسك دفاتر تسجل حركة المعروضات بطريقة دقيقة ووافية ، ويجب ان يكون تسجيل مقتنيات المتحف تسجيلا علميا شاملا وفقا لأحدث وسائل التسجيل والتصوير .

* يجب أن يقوم أمناء المتحف بعمليات جرد دورية لأقسام كل متحف ومخازنه وملحقاته ، كما يجب عليهم أن يقوموا بعملية تفتيش على أقسامهم يوميا .

* وضع برامج تنفيذية بالنسبة لكل متحف لتهيئة أنسب مناخ للمحافظة على مقتنياته ، وذلك بالتحكم فى الرطوبة والحرارة والتهوية والاضاءة ومنع التلوث ، وكذلك العمل باستمرار على صيانة وتقوية وترميم أى مقتنى فى حاجة الى ذلك .

* ضرورة التأمين على بعض مقتنيات المتاحف ضد السرقة أو الحريق أو التلف ، أسوة بما يجرى عليه العمل فى المتاحف العالمية الشهيرة .

دور المتاحف التعليمي والتثقيفي

تطورت وظيفة المتحف ورسالته تطورا كبيرا خلال العصور التاريخية المتعاقبة ، فقد استخدمت كلمة « ميوزيوم » عند الاغريق بمعنى مكان عبادة ربات الفنون . أما المتحف وفقا للمعنى الحرفى لتلك الكلمة حاليا ، فقد أدت وظيفته المعابد ، ثم الكنائس والمساجد والقصور ، اذ كانت تضم خير ما أنتجته يد الانسان من آيات النحت والنقش والتصوير والعمارة ، وغير ذلك من ألوان الفنون والصناعات .

وقد ظلت المتاحف محتفظة بصورتها التقليدية السابقة ، والتى تتمثل فى مجموعات خاصة تعرض بتلك المنشآت حتى بداية القرن التاسع عشر ، حين بدأ نوع من التحول من الخصوصية الى العمومية ، وتمثل ذلك فى متاحف عامة تنشئها وتشرف عليها الحكومات والمؤسسات والهيئات ، واعتبر ماتملكه من بدائع فنية ونتاج رائع فى المجالات الحرفية والصناعية بمثابة ملكية عامة للشعب ، وما تبذله من نشاطات انما يستهدف النهوض بالفن والرقى بالابداع .

ولكن لم تلبث أن ظهرت خلال القرن الحالى - وبعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص - عوامل جديدة ، كما بدت اتجاهات حديثة تواءمت مع النزعات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التى سادت وقتذاك ، ومن ثم تعددت أشكال المتاحف واتسعت رسالتها وتشعبت أهدافها لتشمل خدماتها كافة فئات الشعب ، بعد أن كانت مقصورة على فئة معينة من المواطنين ونخبة محددة من المتخصصين . وبذلك تخطت الاهتمامات المتحفية مجالات التخزين والعرض الى مجالات جديدة ، الغرض منها المشاركة الفعلية فى خدمة المجتمع ، والعمل على تطوير المواطن فى كافة النواحى من تعليمية وثقافية وفنية وعلمية ، بجانب توسيع رقعة معرفته وأفق تفكيره ، وربط ماضيه بحاضره ومستقبله .

المتحف المتطور :

ولعل أهم معالم تلك الثورة المتحفية يتجلى فى تأكيدها على دور المتحف كأداة للتعليم ، وعلى ضرورة مساهمته مع المؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية والفنية الأخرى ، ثم التوائم والتعامل معها وان خالفها فى أسلوب العمل ، اذ يقدم المتحف نواحى المعرفة الى المتلقى بطريقة حسية مشوقة ، كما يركز على ضرورة استمرار عملية التعلم والحصول على المعرفة بشكل دائم وعلى مدى الحياة .

ووفقا لهذا التطور أصبحت المتاحف بمثابة مدارس مفتوحة ، تتجه رسالتها الحسية والمرئية الى كافة طبقات الشعب فى شكل ثقافة عامة ومعارف ومعلومات متخصصة ، قد لايتيسر للمدارس أو الجامعات أو وسائل التعليم والتثقيف والإعلام اقامة ما يماثلها . والواقع أن الرؤية البصرية فى المتحف تنقل المعلومات الى المشاهدين مباشرة وفى وقت أقل وبأسلوب أسهل ، عما اذا نقلت اليهم بواسطة الكتاب أو عن طريقة الالقاء أو التلقين .

وقد نجح العديد من المتاحف فى الخارج فى تحقيق نتائج موفقة ومثمرة نتيجة لتزويدها بكافة الامكانات التى تكفل لها حسن القيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل . ومن ثم فقد صاحبها التوفيق فى اقامة جسور بينها وبين المدارس ، كما وضعت تلك المتاحف امكاناتها الكبيرة فى خدمة كافة الطبقات ومختلف الأعمار ، وركزت عنايتها على الطفل

بوجه خاص ، منذ أن تتلقفه المدرسة الى أن يخرج الى الحياة العامة .

كذلك هدفت طفرة التطور الجديدة للمتاحف الى أن تصبح المكان الملائم للنهوض بالانتاج ، عن طريق تنمية القدرات واظهار المواهب ورفع مستوى الذوق وتقوية الابداع ، وعلى ان تعمل تلك المتاحف على تدريب النشء على استقصاء الحقائق من مصادرها الاصلية ، وكسب المعرفة عن طريق الحس والمشاهدة والرؤية المجسدة ، مما يوفر لهم الفرص للملاحظة والمقارنة والاستدلال والاستنتاج ، والواقع أن المتاحف تعتبر الآن وسيلة للحصول على ثقافة الصورة ، التى تتخطى وسائل القراءة والسماع .

كما عملت هذه الاتجاهات الجديدة على جعل المتحف أداة لربط ماضى الانسان بحاضره ومستقبله ، عن طريق الوعى بعظمة بلده وبماضيه الخالد وتراثه الرائع ، بمايساعد على تنمية عاطفة الانتماء الى الوطن وتقوية الروح القومية والرقى بالشعور الوطنى ، وبهذا تشترك المتاحف مع الأجهزة الأخرى فى العمل على تكامل شخصية الفرد ، وفى تكوين المواطن الصالح ، كما تساهم فى إعداد الأجيال المقبلة إعدادا سليما .

كذلك تهدف السياسة المتحفية الجديدة الى قيام المتاحف بدور هام فى مجال البحث العلمى ، يتزامن ويتكامل مع دور الجامعات والمؤسسات العلمية المختلفة ، كما يتجسم ذلك العطاء فى جهد علماء ومتخصصين يبحثون ويتدارسون حول محتوياتها ، ويعاونون الطلاب - وخاصة طلاب الدراسات العليا - على اتمام بحوثهم العلمية ، ونشر المقالات العلمية وإلقاء المحاضرات وإقامة الندوات ، كل فيما يتصل بتخصصه .

وقد أصبح من واجبات المتاحف حاليا الانفتاح على الحياة من حولها ، وانهاء حالة الانغلاق على نفسها ، والتجاوب مع مشاكل الناس المادية والفكرية ، والتزامن مع التطور المادى والفكرى والثقافى ، والواقع ان جميع التحف والآثار وسائر المعروضات التى تزخر بها المتاحف ، ماهى الا مظاهر مادية مرئية ومحسوسة لواقع الفكر الانسانى وتطوره الثقافى والمادى ، كما أنها نتاج لتفاعل الانسان وتعامله مع مشاكل حياته المادية والفكرية .

كذلك أصبح واجبا على المتاحف استثارة حب الاستطلاع لدى الجماهير ، والاهتمام بنواحى التشويق والترغيب ، والعمل على ربط عملية الحصول على المعرفة بألوان من التمتع والاستمتاع . بل لقد أدت الرغبة فى الانفتاح على المجتمع واستقطاب أكبر عدد من الزوار وحثهم على الاستفادة من وقت الفراغ ، الذى يعتبر من مشاكل عصرنا الحالى ، أن أدخلت المتاحف فى برامجها نشاطات اجتماعية وترفيهية متعددة الجوانب ، كإعداد فصول لتعليم الحرف وتنظيم ندوات ومواسم محاضرات ، واقامة الاسواق ، وإعداد المآدب والحفلات ، وذلك لجذب أكبر عدد من الناس ، وربط المتحف بالمجتمع وجعله بمثابة نافذة مفتوحة تطل منها الجماهير .

وقد اعترض البعض فى أول الأمر على تلك الاتجاهات والنشاطات واعتبروها بعيدة الى حد كبير عن رسالة المتاحف الاصلية ، بل وعدوها بمثابة اعتراف بعجز تلك المتاحف عن جذب الزوار والمشاهدين الساعين وراء التثقيف والمعرفة ، ولكن هذا الاعتراض بدأ فى التلاشى تدريجيا ازاء النجاح الكبير الذى حققته تلك النشاطات الاجتماعية الترفيهية .

وأصبح أمر تطوير المتاحف وتعديل مناهجها لتساير احتياجات العالم المعاصر من مهام الأجهزة الثقافية المسئولة . وأصبح فن المتاحف دراسة أكاديمية تدرس فى الجامعات والمعاهد ، كما أنشئت مراكز للبحوث المتحفية التى تبحث فى وسائل تطويرها والنهوض بها . ولقد عقدت منظمة اليونسكو والمجلس الدولى للمتاحف (ايكوم) العديد من الاجتماعات واللقاءات والحلقات الدولية الخاصة بذلك الشأن ، واصدرا كثيرا من التوصيات والقرارات والتوجيهات ، كما نشرا أعدادا لاحصر لها من البحوث والدراسات التى تتناول البحث العلمى والتجارب العلمية فى سبيل تطوير رسالة المتاحف والعمل على رفع مستواها فى كافة النواحى ، مع تخصيص المجلات الدورية المتخصصة فى فن المتاحف ،

كما تم تنظيم دورات تدريبية للعاملين بالمتاحف لتدريبهم على الاساليب المتحفية الحديثة وتعريفهم بالأهداف المتحفية المتطورة .

وقد نجح الكثير من المتاحف فى تحقيق إعداد المتحف الحديث وخاصة فى النواحى التعليمية ، ولنضرب لذلك مثلا بتجربة محدودة قام بها أحد متاحف مدينة كولونيا بألمانيا الغربية منذ بضع سنوات ، وكان أبطالها بعض تلاميذ مدارس تلك المدينة الذين بلغ سنهم ما بين سبع واثنتى عشرة سنة (أى فى مستوى المرحلة الابتدائية) . وتم ذلك بمناسبة عرض معرض الآثار المصرية بذلك المتحف . وقد وافق المسئولون عن ذلك المعرض على تخصيص بعض أيام الآحاد لتثقيف أولئك الأطفال أثريا واعطائهم جرعات خفيفة من المعلومات التاريخية عن الحضارة المصرية القديمة ، وذلك باستخدام الشرائح الملونة وكتب الأطفال التى تحكى قصصا من التاريخ المصرى ، مصحوبة بالصور والرسوم والخرائط المبسطة ، وذلك بالاضافة الى قيام بعض الطلبة الألمان الدارسين لعلم المصريات باصطحاب الأطفال لزيارة قاعات المعروضات وشرح القطع الأثرية شرحا مناسبا لمرحلة نموهم .

وقد كانت النتيجة ايجابية الى حد كبير جدا ، اذ استوعب الأطفال كل ما يشرح لهم كما لوحظ أن الاطفال يقفون أمام الآثار متفحصين لها بتركيز واهتمام كبيرين ، وطلب الكثير من الأطفال من آبائهم زيارة المعرض لأكثر من مرة . كذلك بدأ بعضهم فى تنفيذ بعض ما اكتسبوه من أفكار ومعلومات عن الحضارة المصرية بشكل علمى ، عندما زودوا ببعض المواد كالصلصال والورق والكرتون وكان نتاج ذلك تماثيل ملونة ونماذج فرعونية مستوحاة مما استوعبوا فنونه ، كما لجأ البعض الى رسم ماشاهدوه من معروضات . وكان ختام ذلك كله إعداد متحف متنقل ، اعتمد على ما أبدعه هؤلاء الاطفال بعد تزويده بصور كبيرة ملونة للآثار المصرية وقد طاف ذلك المعرض بالعديد من مدارس المدينة .

أوضاع المتاحف المصرية :

أما فى مصر ، فان المتاحف تعانى من ضعف الاقبال عليها من قبل المواطنين ، فهى بعيدة عن الاهتمامات الجماهيرية ، ولم تحظ حتى الآن بشعبية لدى القطاع الكبير من الكادحين من الفلاحين والعمال وأصحاب الحرف ، بل ان عدد الزوار والأجانب لمتاحفنا الأثرية الكبرى الأربعة وهى :متحف الآثار المصرى ، ومتحف الفن الاسلامى ، والمتحف القبطى ، والمتحف اليونانى الرومانى – وفقا للاحصائيات الرسمية – يفوق عدد الزائرين من المواطنين ، كما أن متاحفنا لاتزال باهتة الأثر فيما يتعلق بالناحيتين التعليمية والثقافية .

ويرجع ذلك لأسباب متعددة ، منها ارتفاع نسبة الأمية المتفشية بوجه خاص فى الأقاليم ، ثم ظروف المجتمع الاقتصادية وقسوة متطلبات الحياة ، وكذا ظروف البيئة والحياة الاجتماعية التى يحياها الفلاح والعامل ، واكتفاؤه بما تقدمه وسائل الاعلام – وخاصة التليفزيون – مما حد كثيرا من اقبالهم على زيارة المتاحف أو الاهتمام بتراثهم الحضارى .

كذلك فان انفصام العلاقة بين المتحف والمدرسة ونوعية المناهج والكتب والثقافة التى يتلقاها التلميذ أو الطالب فى المدارس ، واعتبار زيارة المتاحف بمثابة رحلات ترفيهية ، هذا بالاضافة الى عدم اعطاء وسائل الاعلام اهتماما خاصا بالناحية المتحفية – كل ذلك أدى الى ضعف الوعى المتحفى لدى المصريين .

ومن ناحية أخرى فان ضعف الدور التربوى والثقافى للمتاحف ، وعدم اهتمامها بتشويق الجماهير واجتذابهم ، وكذا قلة المتاحف الاقليمية والنوعية – قد ساهم أيضا فى تخلف المتاحف المصرية عن ركب التطور الحديث فيما يتعلق برسالة المتاحف ودورها التربوى والثقافى والتعليمى .

ومن ثم فمن الضرورى وضع خطة قومية طويلة المدى ، يمكن تنفيذها على مراحل ، تعمل على تهيئة المتاحف المصرية وإعدادها لتحقيق الرسالة المتحفية الحديثة ، المتشعبة النواحى ، وبذلك تساهم المتاحف فى إعداد المواطن المصرى المزود بإدراك واع لتراثه ، والقادر على

استيعاب درس الحضارة والتاريخ ومواجهة تحديات الحياة المعاصرة .

ولعل من أهم واجباتنا المستقبلية العمل على تنوع المتاحف والاكثار منها كي تساهم فى التطوير العلمى والتعليمى والثقافى والاقتصادى والاجتماعى ، على ان يتم ذلك فى اتجاهات ثلاثة :

الأول : على صعيد المناطق والمدن ، ونقصد بذلك الاكثار من انشاء المتاحف الاقليمية والمحلية . على ان يكون من أهم أهدافها توصيل رسالة المتحف الحديث الى أكبر عدد من أفراد الشعب ، بجانب هدفها التقليدى المتمثل فى الحفاظ على التراث وعرضه عرضا ملائما . وفى سبيل اكتمال رسالة هذه المتاحف يجب ان يراعى فى تصميمها تخصيص قاعات للتراث الشعبى الاقليمى الذى يتميز به كل اقليم ، فبعض المحافظات يعمل كثير من أبنائها بحرف الغزل والنسيج ، وثانية تهتم بالصيد كالمحافظات الساحلية ، وثالثة بالتعدين حيث تكثر المناجم والمحاجر ، ورابعة بالزراعات المتخصصة والصناعات القائمة عليها . وعلى تلك المتاحف أن تقدم لهذه النوعيات من التخصص ما يساعد أصحابها على اتقان تلك المهن والحرف وزيادة الانتاج ، وذلك بعرض آخر ما وصل اليه العلم والبحث فى كل ميدان من تلك الميادين .

كما يمكن أن يضم المتحف الاقليمى قاعات للفن التشكيلى والنشاط المسرحى ، وكذا قاعات أخرى للسينما والمحاضرات والندوات الثقافية .

وقد اقيمت مجموعة من المتاحف الاقليمية ، فى أسوان والأقصر وملوى ، وكوم أوشيم بالفيوم ، والزقازيق والاسماعيلية وبور سعيد ، وهناك مشروعات قد بدأ تنفيذ بعضها لإقامة متاحف اقليمية فى مرسى مطروح والعريش وأخميم والمنيا وبنى سويف والوادى الجديد وطنطا ورشيد ، وقد أوشك بعضها على الانتهاء .

وتقوم هيئة الآثار بالتعاون مع منظمة اليونسكو باقامة المتحف القومى للحضارة المصرية بارض الجزيرة بمدينة القاهرة ، وكذلك المتحف القومى لبلاد النوبة بمدينة أسوان .

الثانى : وعلى صعيد الموضوعات ، هناك من المتاحف ما يمكن أن نطلق عليها اسم المتاحف النوعية أو المتخصصة ، وهى متاحف تعليمية فى واقع أمرها ، يختص كل منها بناحية من نواحى الحياة ، فيقدم المعروضات وفقا لنوعها وتخصصها وتطورها التكنولوجى ، مع مراعاة التسلسل التاريخى كلما أمكن ، وبطريقة تجسم عملية التطور البشرى ، وتبرز انجازات الانسان وقدراته المتطورة من أقدم العصور حتى اليوم . وتعد هذه المتاحف بمثابة معاهد تثقيف تعمل على استفادة الزائر من المعارف ، سواء ما كان منها تخصصيا أو نوعيا أو عاما .

ولدينا الآن الكثير من هذه المتاحف ، كمتحف الأمير محمد على ، ومتحفى المركبات الملكية بالقلعة وبولاق ، ومتحف مركب الشمس ، ومتحف المجوهرات الملكية بالاسكندرية ، ومتاحف قلعة القاهرة وفى مقدمتها متحف قصر الجوهرة ، كما أن لدى الهيئة مشروعات عديدة لمتاحف نوعية أخرى .

ويدخل فى مجموعة المتاحف النوعية : المتحف الزراعى ، ومتحف تاريخ الطب ، والمتحف الصحى ، والمتحف الانثروبولوجى بالجمعية الجغرافية ، ومتحف القطن ، ومتحف الرى ، ومتاحف الجزيرة والحضارة والاوبرا بأرض المعارض بالجزيرة ، والمتحف الجيولوجى ، ومتحف التعليم ، ومتحف البريد ، ومتحف السكة الحديد ، ومتحف تاريخ الشرطة ، والمتاحف الحربية ، ومتاحف الفنون الحديثة .

وهناك أمثلة لمتاحف نوعية أخرى يمكن التفكير فى اقامتها ، مع تجهيزها بأحدث ما وصلت اليه التكنولوجيا المعاصرة ، وخاصة فيما يتعلق بوسائل العرض والاضاءة وأساليب الايضاح السمعية والبصرية ، ومن ذلك على سبيل المثال : متحف للمصاحف الشريفة ، يجمع فيه ما تملكه وزارة الاوقاف وهيئة الكتاب وهيئة الآثار وغير ذلك من الهيئات والأفراد من مصاحف أثرية أو فريدة أو نادرة . كذلك يمكن العمل على انشاء متحف حديث للعلوم والتكنولوجيا يحل محل متحف العلوم الذى ألغى منذ أكثر من عشر سنوات .

ويمكن انشاء متحف الانسان والذى يركز على عصر ما قبل التاريخ

بوجه خاص ، ومتحف للفلكلور والعادات والتقاليد ، ومتحف للموسيقى والأدوات الموسيقية ، ومتحف تاريخى للنسيج والأزياء ، ومتحف للكتابة والأدوات الكتابية وتطورها فى مصر منذ أقدم العصور ، ومتحف للسجاد وخاصة ما يرجع منه إلى العصور الى الاسلامية ، ومتحف للعمارة فى مصر وتطورها عبر التاريخ يضم نماذج (ماكتات) لأهم المبانى الأثرية والتاريخية ، ومتحف لنهر النيل ، ومتحف بحرى ، وآخر شامل للأحياء المائية ومتحف للتاريخ الطبيعى وغيرذلك .

الثالث : ويمكن أن نضيف الى ماسبق نوعية ثالثة من المتاحف الجامعية ، سواء ما يقام منها فى الجامعات أو الكليات أو المعاهد . وفيما يتعلق بالآثار فهناك متحفان للآثار المصرية الاسلامية بكلية الآثار بجامعة القاهرة فى سبيل الانشاء ، ومتحف لما قبل التاريخ بالمعادى يتبع كلية الآداب بجامعة القاهرة ، ومتحف للآثار بآداب الاسكندرية ، وآخر بآداب الزقازيق .

وانا لنرجو فى المستقبل القريب أن تقام بالمدارس على اختلاف مستوياتها متاحف صغيرة يخصص جانب منها للتاريخ والآثار ، تضم صورا ملونة ومكبرة للآثار والمعروضات المتحفية وكذا عينات من الأحجار المتنوعة التى استخدمها القدماء ونماذج أثرية ، تقوم هيئة الآثار بالفعل بتصنيعها بكميات وفيرة . ويمكن للهيئة أن تهدى الى المدارس بعض نماذج من انتاجها أو تخفض أثمانها تخفيضا كبيرا وخاصا ، بحيث يسهل على المدارس شراؤها .

ومن النواحى التى تهتم بها النهضة المتحفية الحديثة تشجيع الأطفال على زيارة المتاحف ، وتقديم جميع الوسائل الموصلة الى ربط الطفل بالمتحف ، وفى مقدمتها العمل على اقامة متاحف للأطفال تختلف الى حد كبير عن المتاحف المعروفة ولكنها تندرج تحت الاطار المتحفى العام ، وينطوى تحت هذا الاتجاه انشاء أقسام أو مراكز خاصة بالطفل فى جميع أنواع المتاحف ، تقوم بعرض كل ما يثير اهتمام الطفل ، سواء كان فى مرحلة الحضانة أو فى مرحلة التعليم الأساسى ، وتربطه بالحياة خارج المدرسة والمجتمع الذى يعيش فيه وكذا بما كان عليه ذلك المجتمع فى الماضى . ويمكن هنا عرض بعض الاعمال الفنية أو النماذج الأثرية الى تتحمل العرض على المكشوف والرؤية عن كثب ، وهكذا يمكن للطفل أن يرى وأن يسمع وأن يشارك وأن يتعلم ، بشرط أن يرتبط كل ذلك باهتمامات الأطفال فى مختلف مراحل نموهم .

وتهتم تلك المتاحف الخاصة بالاطفال بعرض الافلام التسجيلية واستخدام شتى الوسائل السمعية والبصرية ، كما تيسر لهم القيام بنشاطات فنية يقلدون فيها ما يرونه ويتعلمونه ، مستخدمين الصلصال والورق وغيرهما من مواد الاشغال اليدوية . وتتيح متاحف الاطفال عرض بعض المسرحيات والتمثيليات التى يقوم الأطفال انفسهم بعض أدوارها ، وكذا اقامة معارض دورية لما ينتجه الاطفال من نماذج ورسوم وصور ، بالاضافة الى تزويد المتحف بكتب ولعب وألغاز تشبع هوايتهم وتشد انتباهم وتتوائم مع متطلبات نموهم .

كذلك يجب أن تهتم المتاحف بانشاء أقسام تعليمية تجعل منها مراكز نشاط علمى وثقافى يجذب الزوار بطريقة فعالة ، وذلك عن طريق إلقاء المحاضرات التى يمكن أن تكون إما محاضرات لغير المتخصصين يمتزج فيها تقديم المادة بتنمية الوعى بالتراث ، أو محاضرات متخصصة تجعل من المتحف مراكز للبحث العلمى ، ويقتضى ذلك تخصيص قاعات خاصة للمحاضرات مجهزة بأجهزة العرض اللازمة . ومن الضرورى كذلك توفير المطبوعات والكتالوجات والنشرات والصور والافلام وأشرطة التسجيل والفيديو لراغبى الشراء ، كذلك يمكن أن يقوم أمناء متخصصون فى بعض المتاحف بتنظيم زيارات دورية شارحة ، يستفيد منها بوجه خاص أعضاء جمعيات أصدقاء المتحف التى تضم اشخاصا يهتمون بالنشاط المتحفى ، ويقدمون خدماتهم التطوعية ، ويساهمون فى نشاطاته المختلفة .

وتبذل المتاحف الحديثة جهدا كبيرا لجذب الزوار وترغيبهم فى

زيارتها ، عن طريق تزويد المتحف بكافة الوسائل السمعية والبصرية وأدوات الارشاد الآلى ، التى وفرتها التكنولوجيا الحديثة والتى تساعد على التعرف على المعروضات وتمكن الزائرين من تفهم الهدف من عرضها . وتفيد مثل هذه الوسائل كافة الزوار بصرف النظر عن اعمارهم أو اختلاف مستواهم الثقافى .

كذلك يجب الاهتمام بإعداد البطاقات الشارحة إعدادا سليما ، سواء من حيث نوعية المعلومات أو أسلوب كتابتها أو تضمنها لأكثر من لغة دولية . وليس هناك من شك فى أن تحسين وسائل العرض والاضاءة والتهوية ، وكذا تحديد مسارات الزيارة – لمن العوامل الأساسية التى تزيد من الاقبال على زيارة المتاحف .

وتعد الرحلات المدرسية الى المتاحف أحد العوامل الاساسية فى الربط بين المدرسة والمتحف . ولكن من الملاحظ تقاعس المدارس والكليات والمعاهد فى مصر عن التوسع فى القيام بها ، إما بسبب العجز المالى ، أو التخوف من تحمل مسئولية النظام والأمن اثناء الزيارة ، أو التهرب لعدم قدرة المشرفين والمرافقين على شرح ماتحتويه المتاحف شرحا ملائما وسليما ، وانا لنرجو أن تهتم المعاهد العلمية بمختلف مستوياتها بتلك الزيارات المتحفية لأهميتها التعليمية والثقافية ، وذلك بتوفير الامكانات المادية لنقل التلاميذ والطلاب بحيث تكون زياراتهم مجانية ، وكذلك يجب الاعداد للزيارة باعطائهم فكرة مبدئية عن المتحف ومعروضاته ، وحثهم على التزام سلوك مهذب ، وعدم الاخلال بالنظام أثناء الزيارة .

ونظرا لأهمية عنصر الارشاد والشرح فى تلك الزيارات المدرسية للمتاحف ، فمن الممكن النظر فى تخصيص بعض المدرسين أو المشرفين الاجتماعيين للإشراف على الرحلات المدرسية ، عن طريق توفير الدراسات والتدريبات اللازمة لتمكينهم من شرح أماكن الزيارة شرحا سليما ومشوقا فى الوقت ذاته . وعلى الجانب الآخر ، يمكن للمتاحف الاستعانة بخريجى كليات وأقسام وشعب الآثار للقيام بمهمة ارشاد التلاميذ والطلبة فى المتاحف التاريخية الأثرية ، وكذا الاستفادة من خريجى باقى التخصصات فى المتاحف النوعية . وذلك بعد إعداد هؤلاء الخريجين الإعداد المناسب .

وكانت وزارة المعارف قد عينت فى الخمسينات عددا من خريجى مدرسة الثقافة الأثرية العليا للقيام بهذه المهمة ، وقامت بتوزيعهم على مختلف المناطق التعليمية ، ولكن ذلك قد توقف منذ زمن طويل بعد اغلاق تلك المدرسة .

ومع ان الرحلات المدرسية لاتزال فى معظمها ذات مظهر ترفيهى ، الا أن بعض المدارس توفد عددا من تلاميذها فى رحلات تثقيفية الى متحف القاهرة ، وتمد كلا منهم بورقة مطبوعة عليها بيانات يستكملها التلميذ عن آثار معينة بالمتحف ، كما يقوم برسم ما يمكنه رسمه تحت اشراف المشرف على الرحلة ، ويعد هذا العمل نوعا من النشاط المدرسى له أثره فى درجات أعمال السنة .

يتبين مما سبق أن المتاحف فى عصرنا الحالى قد تعددت أشكالها واتسعت رسالتها وتشعبت أهدافها ، اذ أصبحت تخدم جميع الفئات بدلا من اقتصار فئة متميزة على الاستفادة منها . كما أنها انفتحت على الحياة من حولها فاهتمت بالمشاركة فى خدمة المجتمع وتطوير المواطن فى كثير من النواحى . وبذلك أصبحت بمثابة مؤسسات تعليمية تعمل على استمرار العلم بشكل دائم وعلى مدى الحياة ، كما تقوم بدور هام فى مجال البحث العلمى و الاكاديمى ، الى جانب الاهتمام بعناصر التشويق والترغيب وعوامل الجذب لتوسع قاعدة الزيارة . مع العمل على ربط الماضى بالحاضر والمستقبل ، مما يساعد على تنمية عاطفة الانتماء للوطن وتقوية الروح القومية ، كما تهتم بالطفل بوجه خاص وتعمل على تنمية قدراته وإظهار مواهبه وتقويم إبداعه وتدريبه على المقارنة والملاحظة والاستنتاج .

التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير وما تضمنه فى شأن دور المتاحف التعليمى والتثقيفى ، وما دار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :

* العمل على زيادة المتاحف الاقليمية بحيث تشمل جميع أقاليم مصر الجغرافية ، مع الاهتمام بتجديد وتطوير القائم منها . على أن تخصص فيها قاعات للتراث الشعبى الاقليمى والحرف المحلية ، وعرض آخر ما وصل اليه العلم فيما يتعلق بتلك الحرف . ومن الأفضل تزويد تلك المتاحف بأقسام للفن التشكيلى وقاعات للمحاضرات والعرض السينمائى ، وغير ذلك من النشاطات التعليمية والثقافية .

* الاهتمام بتطوير ما هو قائم من المتاحف النوعية والمتخصصة ، واقامة متاحف جديدة وفقا لنوعية موضوعاتها - أو مقتنياتها - بحيث تغطى أوجه الحياة المختلفة ، مع الربط بينها وبين المؤسسات الاقتصادية والثقافية وغيرها من المؤسسات التى تتصل بنوعيتها .

* تشجيع اقامة المتاحف فى الجامعات والكليات والمعاهد لتكون بمثابة ميادين علمية للدراسة ومؤسسات أكاديمية للبحث العلمى ، تعمل على تحقيق الدور العلمى الرائد للمتاحف .

وكذا العمل على انشاء متاحف صغيرة بالمدارس بمختلف مستوياتها ، تضم نماذج وصورا للآثار وبعض منتجات المنطقة وعينات من البيئة المحلية والمنشآت الأخرى .

* الربط بين الطفل والمتحف بطرق مختلفة ، منها على سبيل المثال انشاء متاحف خاصة بالاطفال تساعدهم على تفهم الحياة والمجتمع والبيئة ، وتربط بين الماضى والحاضر والمستقبل ، وتتيح للطفل أن يرى ويسمع ويفهم ويشارك ، كذلك انشاء مراكز خاصة للأطفال فى المتاحف تربط الاطفال بها .

* زيادة الاهتمام بالزوار عن طريق انشاء قسم تعليمى يعمل به أمناء من المتحف يهتمون بالزائر قدر اهتمامهم بالمعروض ، ويعملون على نقل رسالة المتحف الى الزوار عن طريق المحاضرات الثقافية والأحاديث العلمية وتنظيم الزيارات الشارحة .

* تكوين جمعيات أصدقاء المتحف يسمح لأعضائها ببعض الامتيازات ، كزيارة المتاحف أو الانتفاع بالمكتبات وقاعات الدراسة ، مقابل اشتراكات رمزية أو تبرعات أو خدمات تطوعية .

* اهتمام المتحف بجذب الزوار ومساعدتهم على تفهم معروضات المتحف ، عن طريق استخدام نظام الارشاد الآلى والوسائل السمعية والبصرية التى وفرتها التكنولوجيا الحديثة ، والعناية ببطاقات التعريف بالمعروضات فيما يتصل بنوعيتها وأسلوب كتابتها ، وتحسين وسائل الاضاءة والعرض والتهوية .

* الاعلام عن المتاحف عن طريق الاذاعة والتليفزيون والصحافة وسائر الاجهزة الاعلامية ، ثم الاكثار من النشرات والمطبوعات الأخرى من كتالوجات وكتيبات وصور « وكروت » وكذا الشرائح ومستلزمات الفيديو.

* الربط بين المدرسة والمتحف عن طريق المناهج والكتب المدرسية ، والاهتمام بالرحلات المدرسية الى المتاحف ، والنظر اليها باعتبارها طريقة للتعليم والتثقيف وليست وسيلة للترفيه . ويستلزم ذلك إعداد طائفة من الشباب ، سواء من المدرسين والمشرفين الاجتماعيين أو من العاملين بالمتاحف ، تقوم بشرح معروضات المتاحف شرحا مناسبا وشيقا .

* التأكيد على إعمال توصيات المجلس السابقة بشأن الاهتمام بالحفاظ على المتاحف القائمة وصيانتها ، وتأمينها ضد التلوث وسائر الأخطار والعوارض ، حتى تظهر بالمظهر اللائق بحضارتنا وتراثنا ومكانة مصر . مع بث الاهتمام بها والاقبال عليها لدى النشء ، تنمية لروح الانتماء والشعور بعظمة تاريخنا والحفاظ على تراثنا .

القسـم الرابـع

العلوم الانسانية

إعادة بناء الانسان المصرى

(القسم الأول)

من الأهداف التى يسعى المجلس الى تحقيقها : اعادة تخطيط حياتنا القومية : من منظور مستقبلى ، يستشرف اعتاب قرن قادم . واذا كان الانسان هو مركز هذه الحياة وأهم ما فيها ، فقد أخذ المجلس على عاتقه منذ انشائه ، بحث موضوع « بناء الانسان المصرى » .

وتخلص الدراسات التى أجراها حول هذا الموضوع فيما يأتى :

ترجع الدعوة الى دراسة بناء الانسان المصرى الى رؤية موضوعية لظواهر طرأت على كيانه وأصابت كثيرا من جوانب حياته . واذا كان النظر الى بناء الانسان المصرى والعناية به بحثا وتوجيها ، قد تفرق بين مختلف التخصصات ،وكثرت الاتجاهات التى تناولت هذا الانسان للكشف عن أبعاده : فى أحداث التاريخ ، وأساليب الحضارة وقيم الحياة ، ومن خلال حقائق العلم وأنظار الفلسفة . فإن فى مواثيقنا اتجاهات بارزة تتعلق ببناء صرح وطنى جديد فى شتى الميادين ، على نحو ما بدا فى ورقة اكتوبر ، حين خططت لوضع المعالم الرئيسية لبناء الانسان المصرى حتى عام ٢٠٠٠ .

وكذلك فقد أخذت فلسفتنا للاصلاح القومى فى مبادئها بأسلوب التخطيط فى مختلف مجالات الاصلاح : المادى ، والاجتماعى ، والروحى .

ولاشك أن التخطيط فى هذه المجالات انما يستهدف الانسان أولا وأخيرا .

وليس المقصود بإعادة بناء الانسان المصرى ، أن نصوغ مصريا جديدا مقطوع الصلة بأصوله ، وانما " إعادة " المصرى الى جوهره الأصيل الثابت ، فطاقات الانسان المصرى التى تبلورت خلال عصور تاريخه الطويل لاتزال موجودة ، وكل المطلوب هو تنظيم مجراها بحيث تستثمر الى أبعد حد ، حتى يتحقق بناء الدولة العصرية التى ينعم المواطنون فيها بالأمن والرخاء والرفاهية .

وقد لوحظ فى العقود الأخيرة ظهور أغراض سلبية طرأت على بنية الانسان المصرى ومقوماته ، ترجع الى عوامل كثيرة : اجتماعية ، ونفسية ، واقتصادية ، وتربوية ، وادارية . وهى عوامل تتشابك جميعا بحيث يؤثر كل منها فى الآخر ويتأثر به ، وتنعكس آثارها فى واقع الانسان المصرى والدور الذى يؤديه فى مجتمعه . وكان من نتيجة ذلك أن التصق بالمصرى صفات دخيلة عليه ، ليست مما يميز الشخصية المصرية الأصيلة ، مثل : السلبية ، وعدم المبالاة ، وضعف الشعور بالانتماء .

أما العمل والانتاج فقد أحيطا بظروف عطلت الأخذ بمبدأ الثواب والعقاب على أساس من العدالة . ويتصل بذلك عدم الالتزام بتغليب الكفاءة والجدارة فى العمل ، بإسناد الأعمال إلى من يحسنون تصريفها ، واعطيت للبعض حقوق لاتقابلها واجبات ، واستقر فى أذهان العاملين أن الاشتراكية تعنى أخذا دون عطاء ، وظهر هذا بصفة خاصة فى ميدان الصناعة ، حيث قل الانتاج وانخفضت جودته .

وبالاضافة الى ذلك فقد تحمل الانسان المصرى فى العقود الثلاثة الأخيرة كثيرا من التضحيات بسبب حروبه العديدة ضد الاستعمار والصهيونية ، مما ترتب عليه تدهور كثير من المرافق ، فلما اتجهت الدولة الى الاصلاح لم يكن من اليسير زيادة الأجور بما يواجه زيادة تكاليف المعيشة . كما أن مبدأ العمالة الكاملة قد وقف بالمرتبات والأجور عند

مستوى يبعد كثيرا عن متطلبات الحياة ولهذا اتجه العاملون الى البحث عن طرق جديدة للكسب وقل اهتمامهم بواجبات أعمالهم الأصلية .

كل ذلك أدى الى : فساد في الادارة ، وهبوط في الانتاج ، واضطراب في المراكز الاجتماعية ، وانتشار ظاهرة عدم المبالاة غير الأصيلة في المجتمع المصرى .

وفى هذه الظروف غير المواتية حرصت الدولة على أن توفر التعليم بالمجان فى كل مراحله . ولم تكن أدوات التعليم ميسورة وبخاصة فى التعليم الجامعى ، فظهرت الجامعات ذات الأعداد الكبيرة التى حالت الظروف دون أن تعد لها هيئات التدريس اللازمة ، أو تزود بالمعامل المناسبة ، فهبط مستوى الخريجين الى حد كثرت معه الشكوى ، خاصة من نقاباتهم المهنية . كما أن التزام الدولة بتدبير الوظائف لهم ثبط حوافز الطموح لديهم .

ان كشف الأبعاد الشخصية لبنية الانسان المصرى فى حياته الراهنة يتبعه بالضرورة تحديد معالم البناء الجديد ، بناء نجتاز به التعثر الى الانطلاق ، بناء قادر على مواجهة الحياة الجديدة بأبعادها المختلفة مؤهل لتطور شامل نتجاوز به مخاطر المشكلات المتراكمة .

ويبرز فى هذه الاتجاه الحقائق الآتية :

– أنه اذا كانت عملية اعادة البناء من أصعب وأشق المسئوليات القومية ، فيجب ألا يغيب عن النظر أن الذى أوجد الحضارة ونشرها فى ربوع وادى النيل هو الانسان المصرى .

– أن اعادة البناء منذ بدأت فى القرن الماضى وحتى ثورة يوليو ، تكاد تقوم على أساس بناء الموارد الاقتصادية . ولكن بناء مصر يحتاج الى الاتجاه الى الانسان واستثمار طاقاته وطبيعته المعطاءة .

– أن المجتمع فى مصر مجتمع عريق وقديم ، يرجع الى نحو تسعة آلاف عام ، وأن الحضارة المستقرة والأسرة نشأت أول مانشأت فى مصر ، لذلك فان المدخل السليم لبناء الانسان المصرى لا ينبغى أن يتجه الى الفرد بقدر ما يتجه الى الأسرة بمفهومها الاجتماعى ونظمها الشاملة .

– أنه لا يكتفى فى إعادة البناء أن نبحث عن نواحى الضعف لعلاجها وتداركها ، بل يجب التركيز أساسا على اكتشاف مكامن القوة فى الانسان المصرى لبعثها وتنميتها .

– أن مصر أول بلد فى التاريخ قامت فيه حكومة موحدة ، وأول بلد عرف النظام وينبغى أن نعالج ماطرأ على المجتمع المصرى – من تفكك – فى تربيتنا السياسية والتعليمية – على أساس الثقة الكاملة بأن الأصل فى المجتمع المصرى أنه مجتمع موحد .

– أن وحدة الفكر بالنسبة للمصرى تقوم على أساس التنوع لا الاختلاف ، وأن اعادة بناء الانسان المصرى فى فكره وفى حياته العامـــة ، ينبغى أن تقوم تبعا لذلك على أساس انه انسان متنوع فى عناصر تكوينه ، ولكن فى اطار وحدة متكاملة .

– أن الشخصية الفكرية للانسان المصرى تقوم على أمرين : العقل والضمير ، فالمصرى قد بنى حضارته بضميره أولا ثم بعقله . فقد كان الضمير هو الذى يحركه نحو أهدافه وقيمه ، وكان استخدام يده مساوقا لفكره وعقله . فيجب أن نقيم اعتبارا لهذه الحقيقة فى نظمنا وتربيتنا التعليمية والثقافية بحيث يكون المحرك فيهما أساسا هو الضمير .

– أن المصرى كان عميق الايمان فى كل عصوره ، وكانت يقظة ضميره سندا دائما لهذا الايمان ، ومصدر قوة واستمرار له . ولذلك فان النجاح فى اعادة بناء الانسان المصرى يقتضى تجلية هذا الايمان واستثمار آثاره فى جوانب حياته جميعها .

– أن الولاء والمسئولية لايمكن فصلهما فى كيان الانسان المصرى ، لانهما اذا انفصلا أصبح الولاء سطحيا مفرغا من كل فاعلية أو قوة . ولايوجد مصرى ليس له ولاء لمصر ، ولكن لابد أن نعمل على أن يقترن الولاء بالمسئولية ، لأن الشعور بالمسئولية هو الذى يحفز المصرى الى استعادة منابع شخصيته واسترداد مكامن القوة فيه .

ومع أن المجلس سيستكمل دراسة هذا الموضوع فى دورته القادمة ،

بمشاركة المجالس القومية الثلاثة : التعليم ، والانتاج ، والخدمات ، فقد رأى عرض أبرز الاتجاهات التى تضمنتها دراساته وتناولتها مناقشاته وأهمها :

• تربية الصغار منذ نعومة أظفارهم تربية سليمة ، وهى عملية تتطلب جهودا مكثفة وخطة متكاملة ، وتوجيه مناهج التعليم ، بحيث تهدف فى المقام الأول الى تنمية الوعى القومى ، والعزة الوطنية ، والشعور بالمسئولية ، والواجبات المدنية واتباع النظام والمساهمة الفعالة فى بناء المجتمع .

• تدعيم حقوق الانسان المصرى والمحافظة عليها وصيانتها ، واعلاء كلمة القانون وتبسيط اجراءاته والسرعة فى تنفيذ أحكامه .

• كفالة حرية المواطن فى جو من الديمقراطية السليمة الملتزمة وتعميق مفاهيم هذه الديمقراطية وارساء تقاليدها بالممارسة الصحيحة ، ويمكن لنظام الحكم المحلى أن يلعب دورا مهما فى هذا المجال .

• استثمار ما للشعب المصرى من قيم دينية وروحية تأصلت فيه خلال عصور تاريخه الطويل ، واذا كانت الظروف التى يتعرض لها تخفى هذه القيم أحيانا ، فإنها لاتقضى عليها ، ويمكن بعثها فى أى وقت عندما يشعر بالأمن والكرامة فيقلع عن سلبيته ، ويتحول الى عنصر ايجابى فى معركة البناء .

• تطبيق الادارة العلمية الحديثة بأبعادها المختلفة فى كافة المشروعات ومواقع العمل ، وذلك بالممارسة العلمية لجميع الوظائف الادارية ممارسة محكمة ، والأخذ بأساليب الادارة الحديثة وتوفير المقومات اللازمة لأداء العمليات الادارية بنجاح ، وتهيئة المناخ السليم للافادة من قدرات القوى العاملة على خير وجه ، وتمكينهم من العطاء بفاعلية وسخاء .

• تصحيح المسار الاقتصادى ودراسة المشروعات دراسة علمية دقيقة قبل تنفيذها وتقليل نفقات الانتاج باستخدام الوسائل التقنية الحديثة .

• إصلاح ماطرأ على العاملين فى موقفهم من العمل ، فقد أصبح عدد ضخم من المتعلمين أصحاب الوظائف الكبرى أو الصغرى ، وعدد من الحرفيين شديد الرغبة فى الصعود بغير عمل يتدرج به على سلم الصعود . فمنذ أن انسلخ العمل عن الكفاءة المطلوبة له ، أصبح الطريق مفتوحا أمام كل طامع فى الحصول على العمل المعين دون أن يكون مؤهلا له .

• يجب أن يكون المبدأ المأخوذ به فى مجال العمل هو مبدأ الجدارة لا مبدأ الرعاية ، فيثاب الأكفأ ، ويؤاخذ المقصر .

• تدريب القائمين على أجهزة الاعلام والتثقيف وهى : الاذاعة المسموعة والمرئية والصحافة والفنون بشتى ألوانها ، بحيث يكونون على المستوى الذى يتطلبه اعادة البناء .

من جهة الفكر والثقافة :

– وجهة النظر المعروضة فى هذه الورقة مؤسسة على حقيقة أولية نصادر بها أى أنها افتراض نأخذه مأخذ التسليم ، لنستولده نتائجه التى تلزم عنه ، وتلك الحقيقة الأولية هى أن للمصرى هوية تتميز بخصائص معينة محددة ، وهى الهوية التى صمدت على آماد طويلة من التاريخ ، شهدت مصر خلالها أربع حضارات متعاقبة ، هى الفرعونية ، فاليونانية الرومانية ، فالمسيحية ، فالاسلامية ، حتى أسلمنا التاريخ الى عصرنا الحاضر ، الذى ماتزال تصطرع فيه العوامل ، لكى تستقر بعد حين على مرحلة حضارية خامسة ، لكن تلك الهوية المصرية الثابتة التى افترضنا وجودها ، لبثت صامدة لتلك التحولات الكبرى ، تذيب الوافدين فى كيانها دون أن تذوب هى فى كيانهم فكانت طوال العصور كمن يخلع ثوبا ليرتدى ثوبا آخر ، دون أن يتشكل جوهره مع تلك الأثواب .

– واذن فليس المطلوب هو أن نصوغ مصريا جديدا مقطوع الصلة بأصوله ، بل المطلوب هو " اعادة " المصرى الى جوهره الأصيل الثابت ، وذلك يتضمن اعترافا منا بأن ذلك الجوهر قد طرأت عليه الطوارىء فانحرف عن طبيعته ويراد منا الآن ان نرد عنه الانحراف ليعود .

• فالطاقات المصرية مفترض وجودها ، والمطلوب هو تنظيم مجراهــا ، على نحو مافعلناه بنهر النيل عند بناء السد العالى ، فنحن لم نخلق نهرا جديدا بل رسمنا للنهر الخالد طريق سيره بحيث يستثمر الى آخر حد مستطاع .

• وأما الخصائص التى منها تتآلف الهوية المصرية الصامدة التى أشرنا اليها فسنذكر منها ثلاثا ، تقبل أن يضاف اليها ، لكنها لاتقبل أن يحذف منها ، وتلك الخصـــائص الثلاث هى : الدين ، الأسرة ، الوطن .

– على أن هذا المصرى الذى نتحدث عن اعادة بنائه انما تختلف صورته من بيئة الى بيئة من البيئات المتباينة داخل القطر الواحد الذى هو مصر ، فساكن المدينة قد يختلف بعض الشىء عن ساكن الريف ، وأهل النوبة ليسوا كأهل الشواطىء حرفا بحرف ، وربما اختلف أبناء سيناء أو الصحراء ، وبين الغربية والشرقية فى بعض أساليب العيش ، عن أبناء الوادى الأخضر .

لكننا نزعم للخصائص الثلاث التى أسلفنا ذكرها ، أنها تميز المصرى كائنا ماكان موضعه من الوطن الكبير .

فالمصرى الذى أقام أهرامات الجيزة ، هو نفسه المصرى الذى شيد معابد الكرنك فى صعيد مصر ، وبنى هياكل " ابوسمبل " وغيرها فى بلاد النوبة ، وهو نفسه المصرى الذى أقام الاديرة فى الصحراء الشرقية والغربية وفى سيناء ، ثم هو نفسه المصرى الذى شيد المساجد الكبرى فى أرجاء الوادى ، وأقام العمائر متميزة بطابعها الخاص هنا وهناك .

– أما « الدين » الذى هو أولى الخصائص التى ذكرناها من مقومات الشخصية المصرية فلسنا نقصد به هنا – فى هذا السياق الخاص – عقيدة بعينها أو مجموعة بذاتها من شعائر العبادة ، والا فقد اختلفت العقائد والشعائر باختلاف الحضارات التى تعاقبت علينا ، بل المقصود هنا هو تلك النظرة الكونية التى لاتستطيع أن تحد نفسها بحدود الواقع المحسوس ، بل ترى من الضرورى المحتوم أن توسع من أفقها لترى أن لهذا الكون الظاهر " قبل " و " بعد " .

ولهذه النظرة الماورائية أهميتها البالغة فى كيان الهوية المصرية ، لان من شأنها أن تجعل للانسان هدفا بعيدا وراء الاهداف القومية ، وهو الهدف الذى على أساسه تقام قواعد الاخلاق عند المصرى ، فليست الفضيلة عنده الفعل النافع فى هذه الدنيا ، بل هى الفعل الذى أمر من السماء بفعله ليثاب عليه يوم الحساب ، فحتى لو كان الفعل المأمور بأدائه من قبل السماء مما لايجتلب فى اعقابه ثمرة هنا على هـــذه الأرض ، فهو مع ذلك واجب الأداء لأن ثماره قد تكون هناك فى اليوم الآخر .

. فاذا رسخت عقيدة كهذه ، رأينا كل ناشط بأى ضرب من ضروب الفاعلية يجيد مايؤديه إجادة يبذل فيها كل جهد مستطاع ، وذلك فى سبيل الجودة لذاتها ، جاء الكسب من وراء ذلك أو لم يجىء ، ففكرة النجاح التى جاءت ثقافات أخرى فى عصرنا وحددتها بمقدار المال المكسوب أو بارتفاع المنصب وقوة الجاه ، لم تكن هى فكرة " النجاح " كما تصورها المصرى الاصيل ، اذ كان المصرى يقيس مدى نجاحه بمدى تحقيقه للجودة فى صنعته ، ولتكن الصنعة بعد ذلك ماتكون ، من رجل العلم الى صانع الزخارف على الأوانى وفوق الجدران ، ولولا هذه " الصوفية " فى أداء العمل لما زخرت مصر بما زخرت به من آثار آبائنا التى ملأت المتاحف بل وملأت الساحات والطرقات وخزائن الكتب وغير ذلك .

• على أن هذا الدأب الممتزج بشىء من العبادة ، مانزال نرى منه بقية فى الفلاح المصرى بإزاء أرضه ، فهو يفلحها ويحنو عليها فى آن معا ، وهو لايعرف للعمل حدودا زمنية تقف عندها ، بل الذى يحدد له متى يعمل ، وكيف يعمل ، هو أرضه التى يحبها ويود لها أن تكون اغزر ماتكون الارض حصادا ، ليفاخر الآخرين بفنه فى الزراعة وبجودة أرضه وجودها ، وكذلك نرى من ذلك الدأب الزاهد – اذا جاوزت هذه

الصفة فى هذا السياق – بقية فى المرأة الريفية وفى المرأة من حيث هى راعية لبيتها فى الريف والحضر على السواء كما نرى بقية قليلة من ذلك الاخلاص للعمل ، فى بعض المهنيين والحرفيين .

لكن الذى أدى الى انحراف المصرى عن جوهر طبيعته فى موقفه من العمل ، هو طارىء طرأ على عدد ضخم من المتعلمين أصحاب الوظائف الكبرى ، أو الصغرى ، وعلى عدد ضخم آخر من المهنيين والحرفيين ، وخلاصة تلك العلة الطارئة على أولئك وهؤلاء ، هى الرغبة فى الصعود بغير عمل يتدرج به العامل على درجات الصعود ، فمنذ أن انسلخ العمل عن الكفاءة المطلوبة له ، أصبح الطريق مفتوحا أمام كل طامع أن يطمع فى الحصول على العمل المعين دون أن تكون لديه مؤهلاته .

– الخاصة الثانية التى تكسب الهوية المصرية طابعها ، هى كيانه الأسرى وهو معنى لانريد الوقوف به عند حدود الاسرة الواحدة ، وأفرادها ، بل نريد التركيز على نموذج العلاقة الاسرية ، من حيث هى نموذج له الأولوية فى أن يكون أساسا للتعامل بين الناس ، فما هو المبدأ الرئيسى المنظم للبناء الاسرى ؟ هو أن يقوم التعامل على أساس الحب والرعاية من جهة والاحترام والطاعة من الجهة المقابلة ؟ فعلى القـــادر (ويغلب أن يكون القادر هو الاكبر سنا) أن يعين غير القادر ويرعاه على نحو مايعين الوالد ولده ويرعاه . ولكن هذا الذى ينعم بتلك الوقاية والرعاية ، مطالب بأن يقابل ذلك باحترام الاكبر وطاعته .

. ولنلحظ فى وضوح ، بأن مثل هذا المبدأ فى التعامل ، ليس هو المبدأ المأخوذ به فى دنيا الصناعة العصرية ، اذ المأخوذ به هنا هو مبدأ الجدارة ، لا مبدأ الرعاية ، فالاقدر هو صاحب المنصب الاكبر ، سواء أكان صغير السن أم كبيرها ، وليس له أن يتوقع من العاملين إلا الانتاج المتقن ، فاذا تحقق فبها ، والا فلا جناح عليه فى أن يقسو ماشاء على المقصرين الى حد الفصل عن العمل بغير رحمة ، لأن الرحمة مكانها هناك ، فى النظام الأسرى .

. ولذلك فالمهمة أشق على المصرى المعاصر من قادة الصناعة الحديثة ، منها على نظيره فى الغرب ، لان مصريته تدعوه الى البحث عن نقطة تتعادل عندها مبادىء البناء الأسرى مع مبادىء الصناعة فى صورتها الجديدة .

– وتبقى الركيزة الثالثة من عناصر الهوية المصرية ، وهى خاصة بفكرة " الوطن " عند المصرى ، فللوطن عنده معنيان : معنى علاقته بالأسرة الكبرى ، ومعنى حبه للأرض فى ذاتها ولذاتها .

. ولقد عرف المصرى بحبه لمصر ، حتى لقد بات ارتباطه بها ارتباطا ماديا ، أمرا يؤخذ عليه ، حين كان هذا الارتباط يحول بينه وبين أن يهاجر كسبا لرزقه ولكن لأمر ما قد يحتاج الى تحليل لتوضيحه ، سرى فى نفوس المصريين حديثا شىء من عدم الرضى عن بلدهم ، ومن القسوة فى نقدهم له ، مما قد يؤدى بالفعل الى درجة خطيرة من اللامبالاة ازاء مايتعلق بقضايا الوطن ، ولن يصلح الامر الا اذا عاد المصرى الى الايمان مرة أخرى بمصر .

– أنه اذا كان سؤالنا هو : كيف نعيد بناء المصرى ليرتد الى طبيعته الاصيلة كان التحليل السابق ناطقا بالجواب.

. وذلك لان صياغة المصرى على الصورة التى نريدها له ، أو قل التى يريدها المصرى لنفسه ، انما هى صنيعة المؤثرات التى فى مقدورنا التحكم فيها والتى من شأنها أن تصوغ الانسان على أى صورة شاء المربى .

فليس ثمة شك فى أن بين تلك المؤثرات التى فى مقدورنا أن نتحكم فيها : المدارس والجامعات ، ثم وسائل الاعلام والتثقيف ، وهى الاذاعة بالصوت والصورة أو بهما معا ، والصحف والكتب والفنون بشتى ألوانها .

ومعنى ذلك أن هدفنا يتحقق على خطوتين : الاولى هى اشاعة المناخ

الملائم بين القائمين على التدريس والاذاعة والتأليف وابداع الفنون ، وأعنى بذلك أن نعمل على أن يتشرب هؤلاء جميعا جوهر الروح المصرى متمثلا فى تلك الخصائص الرئيسية ، وذلك وحده - اذا تحقق - كفيل بأن يكتسب أصحاب العلوم والفنون والثقافة " ذوقا " عاما يهديهم الى مايجوز عرضه ومالا يجوز .

وأما الخطوة الثانية فهى خطوة تجيء من تلقاء نفسها بعد ذلك ، لان أصحاب العمل الثقافى والعلمى والفنى لاينتجون فى فراغ ، بل هم ينتجون ليتلقى انتاجهم من يتلقاه من افراد الشعب ، فما قد سرى فى الأعمال الثقافية بكل أنواعها لابد بحكم الضرورة أن يسرى فى الجماعة التى تتلقاها .

وأن أول الهداية فكرة واضحة تنير الطريق ، فلو ارتسمت فى الأذهان صورة الهوية المصرية على حقيقتها ، سهل بعد ذلك أن نرد اليها من انحرف عنها .

- اننا اذا ضمنا فى قلب المصرى اخلاصا فى عمله منبثقا من شعوره الدينى ، الى تعاطف اسرى فى تعامله خارج حدود الاسرة الضيقة مع سائر مواطنيه ، ثم رددنا اليه ايمانه العميق بمصر الشعب ، ومصر الأرض ، ومصر التاريخ ، ومصر القدرة الصابرة على الانجاز الضخم الدائم المتقن ، كان لنا بذلك مصرى أعيد له جوهره الاصيل .

من جهة دراسة البيئة :

كان للبيئة الجغرافية أثرها الواضح فى الحضارة المصرية ، وفيما يتميز به الشعب المصرى من سلوك اجتماعى . فالأرض منبسطة لاتقوم فيها حواجز طبيعية تفرق بين أجزائها ، وكان وجود النيل ومايمتد بجواره من أرض مطمئنة عاملا فعالا فى توحيد الشعب المصرى منذ القدم . وقامت فى مصر أقدم وحدة سياسية ، واستمرت خلال عصور التاريخ . وقد تعرضت مصر لغزوات أتتها من الشرق والغرب على السواء ، ولكنها لم تنل من وحدتها أبدا ، بل كانت مصر سرعان ماتصهر الشعوب الغازية فتمصرها وتدمجها فى وحدتها الأصلية ، وحتى الحكام الغرباء سرعان ماكانوا ينسون أصولهم ويصبحون مصريين سلوكا وتفكيرا ، بل وعقيدة .

ومن الموقع الجغرافى الفريد لمصر تمتد حضارتها الى ماجاورها من العالم المعروف فتترك فيها بصمات . وهكذا تميزت الحضارة المصرية بقدمها واستمراريتها وعطائها المتواصل . فهى اقدم ماعرف العالم من حضارات ، وكان الشعب المصرى أول من كتب بالقلم ، واتخذ من الصورة رمزا للكلمة ، وقد تخبو شعلة الحضارة المصرية احيانا ، ولكنها تظل متوهجة تحت الرماد الطارئ . وينساب تيارها متسربا غير ظاهر ، وما انقطع قط . وبحكم الموقع الجغرافى يجرى هذا التيار فى جميع الاتجاهات فيضيف جديدا من حضارة مصر واخلاقياتها . وبسبب هذا الدور الخلاق كانت مصر بلدا مضيافا يرحب بالوافدين بحثا عن العلم والمعرفة أو طلبا للحماية والأمن . فكانت " هليوبوليس " على عهد آل فرعون عاصمة العالم العلمية ، ثم خلفتها الاسكندرية بجامعتها ومكتبتها ، ومصر الآن تزهو بأزهرها الشريف وبجامعاتها العصرية .

ومصر من أقدم البلاد التى عرفت الزراعة ، وابتكرت نظاما فريدا للرى لم يعرف العالم له مثيلا . وجد المصريون فى تحويل أرضهم الى جنة ، حتى تباهى الفرعون بأن له ملك مصر والأنهار تجرى من تحته . واذا كان هيرودوت قد وصف مصر بأنها " هبة النيل " فقد فاته أن يضيف الى قوله " وأن رخاءها من صنع المصريين " ، فكم من هبة ضاع أثرها لأنها لم تكن فى يد تحسن استخدامها والانتفاع بها .

وقد خلقت الزراعة بالصورة التى عرفتها مصر شعبا متعاونا يستمسك بتقاليده وقيمه أشد الاستمساك فقد ربطته الزراعة بالأرض ، فغرست فيه بذور الوطنية منذ القدم . وكان نظام الرى الذى ابتكره لايمكن أن ينجح الا بجهد جماعى . ومن هنا كانت نشأة الترابط الوثيق والتعاون الجماعى فى الشعب المصرى . وشئون الرى تحتاج الى سلطة تنظمها وتشرف عليها ، فكانت مصر أول قطر يعرف حكومة ذات نظام ، وفى ظروف الرى أصبحت القرية المصرية كتلة من المساكن مندمجة

لامبعثرة ، ومن هنا تأصلت فى القرية المصرية أخلاقها ورفرف عليها الحب والتعاون ، وضمان العيش من الزراعة المستقرة ترك للشعب المصرى وقتا يفرغ فيه للشئون الروحية ، فكانت مصر أول من عرف الاديان فى اشكالها المختلفة ، وكان الشعب المصرى طوال تاريخه شعبا متدينا أمينا على القيم الروحية ، ففيه ظهر نور الوحدانية ، وعلى أرضه ناجى موسى ربه ، وبه احتمت المسيحية ، وهو الذى دافع عن الاسلام منذ غزو الصليبيين وهجمات المغول .

هذه الخصائص التى تميزت بها مصر ، والصفات التى تحلى بها المصريون حتى أصبحت جزءا من شخصيتهم ، والتقاليد التى توارثوها فتأصلت فى نفوسهم – هى الأسس القوية التى يجب أن يقوم عليها اعادة البناء ، وقد يقول البعض ان الزراعة قد جعلت الفلاح المصرى يتصف بالجمود وعدم مسايرته للتطورات الحديثة ، ويدللون على ذلك بأنه لايزال يستخدم الفأس والمحراث الخشبى والساقية وغيرها من الأدوات التى استعملها أجداده من زمن بعيد ، وأنه لايزال يزرع الغلات التى زرعها آباؤه والجدود . ولكن فى هذا القول كثيرا من الاجحاف ، فالفلاح وان كان قد التزم بالغلات التقليدية ، واستمر يستخدم ادواته البسيطة ، فقد دفعه الى ذلك عوامل لم يكن فى مقدوره أن يتخلص منها فى يسر ، فلما اتيحت له الفرصة غير من أسلوب حياته ولايزال يغير ، فطور من نظام الرى ، وعرف غلات جديدة لم يكن له بها سابق عهد ، ونوع الدورة الزراعية فى أرضه بما يتفق وظروف حياته الجديدة ولايزال مستعدا لقبول كل جديد تثبت فائدته ، ولايعيبه أن يكون حريصا حذرا فى تقبل هذا الجديد .

وقد تكاتف ثالوث غير مقدس من الجهل والفقر والمرض ، صنعته ظروف خاصة ليفت من عضد الشعب الذى كافح ولم يستسلم . ولم تكن تلك الادوات ناجمة عن عوامل طبيعية فى مصر ، وانما نشأت نتيجة لحكم أجنبى لم يكن يهمه أن يكون للشعب قوته وتطلعاته . أما وقد أصبح الحكم مصريا خالصا واسترد الشعب كرامته ، وصارت له ارادته الحرة فقد اصبح الطريق مفتوحا لعلاج الادواء الثلاثة ، والشفاء منها هو الطريق لبناء الانسان أو بمعنى أدق اعادة بناء هذا الانسان .

والسبب فى الفقر هو فقدان التوازن بين السكان وموارد المعيشة ، بعد أن أصبحت الزيادة المضطردة فى السكان عبئا على كاهل بلد لاتكفى موارده بالصورة الراهنة لاستغلالها لسد حاجة سكانه . ولكن اذا اعتبرنا العنصر البشرى – فى حد ذاته – موردا يجب أن يتصدر المواد المتوافرة ، لأصبحت الزيادة السكانية ربحا وليست عبئا . وقد كانت العناية موجهة دائما الى تنمية الموارد الاقتصادية ، واغفال المورد البشرى الذى هو العنصر الفعال فى العملية الاقتصادية انتاجا وتوزيعا واستهلاكا ، وهو المستفيد منها أولا وأخيرا .

واذن فان من الواجب أن تسير خطط تنمية الموارد البشرية جنبا الى جنب مع خطط تنمية الموارد الاقتصادية ، بل ان التنمية الاقتصادية لايمكن أن تحقق أهدافها الا اذا ظاهرتها تنمية بشرية سليمة ، تقوم على زيادة امكانات التعليم والتدريب ، ولانعنى بالتعليم معرفة القراءة والكتابة ومبادىء الحساب فحسب ، بل تنمية الوعى القومى والعزة الوطنية ، والشعور بالمسئولية والواجبات المدنية واتباع النظام والمساهمة الفعالة فى بناء المجتمع ، ولايتأتى هذا الا باعطاء المواطن حريته فى جو من الديمقراطية السليمة ، واستثمار ما للشعب من قيم روحية واجتماعية ، وهى قيم تأصلت فى نفسه خلال تاريخه الطويل ، ولكن الكبت الذى قد يتعرض اليه يخفى هذه القيم احيانا ، ولكنه لا يقضى عليها . ويمكن بعثها فى أى وقت عندما يشعر الشعب بالأمن والكرامة فيقلع عن سلبيته . ويتحول الى عنصر ايجابى فعال فى معركة البناء ، فاخلاق القرية التى ينتمى اليها معظم المصريين تتجلى فى : روح التعاون والتسامح ورعاية الجوار وكرم الوفادة وحب السلام ، حتى لتبدو القرية المصرية وكأنها عائلة واحدة وان اختلفت فيها الأصول والمستويات الاقتصادية ، وهى كلها قيم اذا استثمرت الاستثمار السليم فى جو من الحرية المقترنة بالعدالة لأتت بأطيب الثمرات .

ان فى مصر امكانات ضخمة بشرية ومادية ، وقد تحتاج تنمية هذه الامكانات بشقيها الى أموال ضخمة ، ولكن المال وحده لايكفى ، بل لابد

أن يسانده وعى وطنى وتدعمه خبرة فنية . وليس من شك فى أن جهودا كبيرة قد بذلت فى مجال التنمية ، وانفقت أموال طائلة ، وظهرت طبقة متوسطة لم يكن لها وجود ، واكتسب كثير من الأفراد شخصية جديدة ومكانة قوية ، وأصبح للفلاحين والعمال رأى فى سياسة الدولة ، ولكن الوعى القومى لايزال فى حاجة الى بعث جديد .

لقد كان توسيع الرقعة الزراعية دائما هو الهدف الاساسى للسياسة الزراعية ، وقد تحقق هذا الهدف الى حد ، ولكن مع التقدم العلمى والتكنولوجى لم يعد التوسع هو السبيل الوحيد لزيادة الانتاج ، بل ان هناك وسائل أخرى يمكن أن تزيد الانتاج وترفع من قيمته كالتوسع الرأسى بزيادة غلة الوحدة المساحية وتحسين صفات الغلات ، وتنويع هذه الغلات وتقليل نفقات الانتاج باصطناع الوسائل العلمية والتقنية الحديثة . والتخصص الاقليمى بزراعة أنسب الغلات فى أنسب الاراضى وأكثرها ملاءمة فى ظروفها المناخية والمائية . وأن مناخ مصر ومافيها من مياه اذا أحسن استخدامها ، والرغبة فى رفع مستوى معيشة الزراع . كل هذا مما يبرر النظر فى زراعة غلات جديدة ، تأتى بقيمة مضاعفة تفوق القيمة العائدة من الغلات التقليدية .

والتصنيع وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية ، ولكن يجب الا يكون مصطنعا وأن يكون التحول اليه تدريجيا ، وأن يعتمد فى المقام الأول على الامكانات المتاحة من موارد وخبرات .

والتعليم بما يتبعه من تنوير للأذهان ، ومايترتب عليه من ادراك واع لمفهوم العمل والقيم الاجتماعية والخلقية والوطنية ، عامل هام فى البناء ولهذا يجب أن تكون مناهجه مستمدة من البيئة لخدمة البيئة وأن يعنى فيه بالجانب التطبيقى أكثر من الجانب النظرى ، فليس هناك فائدة فى حشو الذهن بمعلومات قد لايفيد منها صاحبها الا فى النادر ، بينما يجهل كثيرا من النواحى العملية التى يحتاج اليها فى حياته ، ومن ثم يجب ان يعمل التعليم على خلق الضمير البيئى وترسيخ مفهومه فى نفوس الشعب ، ليصبح من عوامل التأثير فى اتخاذ القرارات ذات الطابع السياسى والاقتصادى والاجتماعى وحينئذ يحس المواطن بمسئوليته وواجباته ازاء المجتمع الذى يعيش فيه .

من وجهة النظر الاجتماعية :

يهتم المفكرون ، بين آونة وأخرى ، بالكتابة فى موضوع " بناء الانسان المصرى » وقد فهم البعض ، من مصطلح " بناء " معناه الحرفى واعتقدوا أن المقصود من عبارة " بناء الانسان المصرى " اقامة كيانه بعد تهدم ولكن المقصود بهذه العبارة هو المعنى المجازى لمصطلح « بناء » وهو التربية .

وبمفهوم التربية هذا ، سيكون تناول موضوع " بناء الانسان المصرى " فى هذه الورقة وتربية الانسان من وجهة نظر علم الاجتماع ، تعنى تنشئته الاجتماعية فى أسرته وعصبة أقرانه ، وثلة أصدقائه ، وقريته فى الريف أو الحى الذى يعيش فيه فى المدينة ، وفى مدرسته ، وفى مكان عمله ، ثم بواسطة وسائل الاعلام العام ، وأخيرا ، بواسطة الدولة فى كل مجال من مجالات الحياة يتعامل مع العاملين فيه ، ويتأثر بأسلوبهم فى تصريف الامور ، وطريقتهم فى التعامل مع أفراد الشعب .

أما تنشئة الانسان المصرى ، فهى تلك العمليات الاجتماعية التى تؤديها فى المجتمع المصرى مختلفة الهيئات الاجتماعية ، التى سبقت الاشارة اليها ، لاكسابه الثقافة المصرية ، التى تضبط سلوكه ، وتنمط شخصيته ، وتحدد هويته ، كانسان ينتمى الى المجتمع المصرى ، الذى ولد فيه ونشأ بين أفراد شعبه ، وتطبع بطباعهم ، واكتسب عاداتهم الاجتماعية . والانسان المصرى فى عصرنا الحاضر متوافق تمام التوافق ، من حيث انسجامه مع ماهو سائد فى المجتمع المصرى من هذه العادات الاجتماعية . التى أصبح أكثرها بادى التخلف .

وهذا فرض يجب التحقق من مدى صحته . ويتطلب ذلك بحث العادات الاجتماعية الشائعة فى المجتمع المصرى ، فى شكل أعراف وتقاليد وبدع ، وكذلك بحث القيم الاجتماعية المتضمنة فيها ، تلك القيم التى تدفع الناس الى التمسك بها ، ثم بحث سلوك الناس ومدى توافقه فى سائر ألوان تعامله ، على المستويين الخاص والعام ، أو غير الرسمى والرسمى .

وتنبعث الرغبة فى بناء الانسان المصرى ، من شعور بعدم الرضا عن سمات بنيانه الحالى . ولعل أبرزها : الفردية ، والحرية غير الملتزمة ، والسلبية ، وتظهر هذه العيوب فى تعامل الناس فى المجموعات الاجتماعية كالأسرة ، وعصبة اللعب ، وثلة الاصدقاء وزمرة الرفاق ، فى الجماعات الاجتماعية كالقرية ، والحى فى المدينة ، والمدرسة ، ومكان العمل . أما كيف تظهر هذه العيوب وأمثالها وأما آثارها على التنمية السريعة ، فأمور لايجليها الا البحث العلمى ، الذى يمكن من قياس هذه الآثار ، بحيث يظهر كما مقدار الفاقد فى الجهد والمال والوقت والانتاج ، ويوضح كيفا فساد العلاقات الاجتماعية ، وما ينجم عنه من ضيق وقلق وتوتر ، وأغراض أخرى عصابية ، أشد أثرا فى تثبيط الهمة ، وابطاء الفكر ، وتشتته وتبلده فى أحيان كثيرة .

والبحث عن الاسباب يقتضى التقصى الطولى للأحداث التى أسهمت فى تكوين الظاهرة على الحال التى هى عليها ، وللكشف عن أسباب فساد بناء الانسان المصرى يتطلب الامر البحث فى نطاق المجموعات الاجتماعية ، والجماعات الاجتماعية ، والهيئات الاجتماعية التى تقوم ببناء الانسان المصرى أو تربيته للكشف عن وسائلها فى ذلك وامكاناتها ومدى كفاءتها والظروف التى تتم فيها عمليات البناء أو التربية ، ومدى تعاون هذه المجموعات والجماعات والهيئات فى عملية التربية أو التنشئة الاجتماعية ، ولابد من تركيز البحث - فى جانب منه - على دور الهيئات الرسمية فى هذه العملية ، وخططها لتحقيق هذا الدور .

وفى ضوء ماتسفر عنه البحوث المنوه عنها آنفا ، يمكن وضع خطة لإصلاح بناء الانسان المصرى ، تكون ذات هدفين :

الاول : اقامة بناء الانسان المصرى اقامة سليمة منذ البداية ، أى تربية الصغار منذ نعومة اظفارهم تربية سليمة ، بحيث يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية مجموعات وجماعات وهيئات اجتماعية مؤهلة التأهيل المناسب لذلك ، ويتطلب ذلك خططا ترسم بعناية ، وجهودا واعية ومتعاونة وتوجيها مثابرا مستمرا من قبل المختصين والمعنيين ، وباقى أفراد الشعب أنفسهم ، المتضمنين فى هذه العملية الشاملة المتشعبة .

الثانى : اصلاح العيوب الظاهرة فى بناء الانسان المصرى ، الذى شب وكبر على تربية فاسدة وتطبيع منحرف ، من وجوه كثيرة . وذلك مايعرف باعادة التربية أو التنشئة من جديد ، وهى عملية أشق بكثير من العملية السالفة لانها تتطلب جهودا مكثفة ، وخطة متكاملة .

وغنى عن البيان أن التراث الاجتماعى ، فى حقبه المختلفة ، حافل بشتى القيم الدينية والاخلاقية ، التى إن تمسك بها الناس وعامل بعضهم بعضا على هديها ، أمكنهم التخلص من عيوبهم ، واستطاعوا النهوض بالمجتمع ، بتنميته السريعة ، التى تعوضه عن تخلفه من ناحية ، وتجعله يلحق بركب الدول المتقدمة من ناحية أخرى .

من وجهة النظر السياسية :

ان اطلاق دعوى " اعادة بناء الانسان المصرى " أمر ينطوى على اقتناع بأن المواطن المصرى اصبح ببنائه النفسى والثقافى الراهن يحتاج الى تقويم . وبالتالى ، فلابد من اعادة تشكيل شخصيته بحيث تعبر - فى غير تعارض - عن الاصالة أى القيم الايجابية فى الثقافة الوطنية ، والمعاصرة ، أى المكونات الثقافية الحديثة .

ان قضية اعادة بناء الانسان المصرى ذات أهمية مزدوجة . فمن ناحية يعتبر الانسان محور التنمية من حيث هو الذى يقوم بها ويستمتع بثمارها . لذا فنحن فى حاجة الى انسان مصرى جديد اذا كان لعملية التنمية أن تتم على النحو المرغوب فيه . ومن ناحية أخرى ، لايتأتى لعملية بناء النظام الديمقراطى أن تنجح دون مواطن ديمقراطى . اذ لايخفى أن العبرة بالديمقراطية ليست فى وجود المؤسسات وانما بتوظيفها ، الأمر الذى يقتضى جزئيا ، نسقا فكريا ديمقراطيا يؤمن به غالبية الافراد .

ان اعادة بناء الانسان المصرى - من وجهة نظر سياسية - يجب أن تستند منذ البداية الى قاعدة صلبة تعبر عن فلسفة أو نظرية واضحة المبادىء ، تحكم حركة المجتمع ، وتعين أهدافه ، وتوضح أساليب بلوغه هذه الأهداف ، وأن هذه الفلسفة قد تحقق وجودها فيما أعلنته القيادة السياسية من اتخاذ « الاشتراكية الديمقراطية » أيديولوجية للمجتمع المصرى .

ان تغيير قيم وتصورات واتجاهات وسلوكيات المواطن المصرى عملية ذات شقين :

فأولا ، يتعين تغيير الواقع المادى للمجتمع بمعنى خلق اطار مجتمعى موات ، يوسع فرص الحياة أمام المصريين جميعا ، ويتيح لهم امكان الحراك الاجتماعى ويكفل العدالة فى توزيع الثروة ، ويوفر قنوات المشاركة والتعبير عن الرأى .

وثانيا ، يجب بذل جهود تربوية وتثقيفية متواصلة ومكثفة فى اتجاه مبادىء اعادة البناء الجديد .

وغنى عن البيان أن العمليتين - التطوير المادى والتثقيف - ينبغى أن تسيرا جنبا الى جنب .

ولاشك أن تكوين الانسان الجديد مهمة شاقة تتطلب استثمارات ضخمة ووقتا طويلا كى تحدث آثارها المرجوة . وهى كذلك عملية تحتاج الى إعداد فكرى متعدد الجوانب يحسن أن يسهم فيه المفكرون والادباء والمشتغلون بالعلوم الاجتماعية .

ماذا نريد فى الانسان المصرى الجديد :

ثمة ثقافة سياسية - انطلاقا من نظرية الاشتراكية الديمقراطية - يجب أن تلقن لأبناء الشعب فى المدينة والقرية ، وتشتمل هذه الثقافة على المكونات التالية :

- الشعور بالمواطنة المسئولة ، أى الشعور القوى بالانتماء الى مصـر ، مع الاستعداد للوفاء بكل مايتطلبه ذلك من التزامات مساندة النظام : احترام القانون ، احترام النظام العام ، عدم التهـرب الضريبى ، اعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .
- الانتماء للأمة العربية ، على اعتبار أنه لاتعارض بين المصرية والعروبة .
- الثقة فى الحكومة ، والاعتقاد بأن ماتفعله فى صالح المواطنين وبأن موظفيها موجودون لخدمتهم .
- الاحساس بالمبادأة والثقة فى الأهداف ، والرغبة القوية فى تحقيقها والشعور بالقدرة على ذلك .
- التأكيد على قيم الحرية والمساواة والعقلانية والجماعية . وتشير الحرية الى حق كل انسان فى ابداء وجهة نظره والتعبير عن مطالبه دون خشية من عقاب أو لوم .

وتعنى المساواة أن يكون معيار المفاضلة بين الأفراد هو الكفاءة وحدها وليس المكانة العائلية أو حجم الثروة أو السن أو الجنس أو الدين .

ويقصد بالعقلانية اعتماد للنهج العلمى الذى ينهض على الربط بين السبب والنتيجة فكرا واعتقادا وسلوكا .

أما الجماعية ، فتعنى طرح الفردية ، والنظر الى مصلحة الفرد على أنها مرتبطة عضويا بمصلحة المجموع ، بما يقتضيه ذلك من تعاون وحرص على السلام الاجتماعى .

كيف نكون الانسان المصرى الجديد :

ان عناصر الثقافة الجديدة - وهى الوسيلة الأساسية فى تكوين الانسان الجديد - يمكن أن تلقن للمواطن المصرى عن طريق المدرسة والحزب ووسائل الاعلام .

- المدرسة : ويمكن أن تلعب دورا هاما فى التربية السياسية وذلك بأن تتضمن بعض المقررات - كالتربية القومية والتاريخ والمطالعة - القيم والنماذج السلوكية المرغوبة .

وتبلغ المدرسة أقصى درجات الفاعلية فى هذا الصدد اذا كان ثمة تطابق بين محتوى المواد وبين ماينشأ عليه الطلاب داخل المجتمع المدرسى .

- أما الاحزاب ، فتستطيع أن تضطلع بدور هام يرتكز على دعامتين " البناء التنظيمى ، والايديولوجية . فكلما امتدت تشكيلاتها الى مختلف أنحاء البلاد ، كانت كوادرها ملتزمة ايديولوجيا وحريصة على الاحتكاك المستمر بالجماهير ، وكانت اكثر قدرة على التربية والتثقيف .
- وسائل الاعلام : ويمكن أن تسهم بنصيب وافر فى إحداث التعديل الثقافى المطلوب ، من خلال التوعية السياسية للمواطنين ونقل القيم الجديدة اليهم وتقديم النماذج السلوكية المدعمة لها . كما أن على وسائل الاعلام أن تنقل ردود فعل الجماهير للسياسات والقرارات التى تحكم وتؤثر فى شئون حياتهم الى المسئولين ، تحقيقا لتواصل التفاعل الواجب بين الحاكم والمحكوم .

من جهة الإدارة وعلاقة الفرد بالسلطة :

تطورت علاقة الأفراد بالسلطة جذريا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حتى قيل « ان عصرنا الحالى هو عصر الثورة الادارية » . ذلك أن الادارة العامة ، باعتبارها مظهر نشاط الدولة ، كانت محدودة ، بل ومندمجة فى الوظيفة السياسية للدولة ، وقد ساعد على ذلك ضآلة وظائف الدولة ، واقتصار تلك الوظيفة على مرافق الدفاع والبوليس والقضاء ، مما جعل علاقة الدولة بالمواطنين علاقة استثنائية محضة ، اذ كان على كل مواطن أن يعتمد على نفسه فى اشباع حاجاته الضرورية وغير الضرورية ، وكل ما على الدولة قبله من التزامات ينحصر فى أن تهيىء له الأمن الداخلى والخارجى حتى ينصرف الى شئون حياته فى طمأنينة واستقرار .

أما اليوم ، فان الدولة الحديثة تكاد لاتمت بصلة الى أختها القديمة فيما يتعلق بوظائفها ، فقد حلت الاشتراكية - أو على الأقل الاقتصاد الموجه - محل مبادىء الاقتصاد الحر ، وتدخلت الدول بسلطتها الآمرة فى جميع الميادين ، وقد صاحب ذلك تغيير جذرى فى قائمة الحقوق العامة التى تنص عليها مختلف الدساتير . فلم تعد تلك الحقوق مقصورة على الحقوق السياسية ، وانما نشأت بجوارها طائفة أخرى من الحقوق ، هى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية .

ولقد بدأت معالم الاتجاه الجديد تتبلور لأول مرة فى دستور جمهورية مصر الصادر سنة ١٩٥٦ ، ثم تحددت فى ميثاق العمل الوطنى ، وأخيرا فى دستور مصر الدائم الصادر سنة ١٩٧١ الذى تضمن قوائم متصلة للحقوق الاجتماعية التى يتعين أن تكفلها الدولة للمواطنين .

فقد نصت المادة الرابعة منه على أن « الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ، ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات » ، وقد تكفل الدستور فى بابيه الثانى والثالث (المواد من ٧ - ٧٢) بوضع الأحكام التى تتضمن تنفيذ هذا الأساس العام . أما قائمة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التى تقررت فى دستور مصر الدائم ، فيجىء على رأسها : التضامن الاجتماعى وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين (المادتان ٧ ، ٨) وحماية الأمومة والطفولة ورعاية النشء والشباب (مادة ١٠) وتوفير العمل للقادرين عليه (مادة ١٣) وكفالة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية والعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام (مادة ١٦) وتقديم خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا (مادة ١٧) وكفالة التعليم للمواطنين جميعا وجعله إلزاميا فى المرحلة الابتدائية مع العمل على مد الإلزام الى مراحل أخرى (مادة ١٨) وتجنيد كل طاقات الشعب لمحو الأمية (مادة ٢١) . وغنى عن البيان أن إعمال المبادىء السابقة من شأنه أن يحدث تغييرا جذريا فى وظائف الدولة وفى أجهزتها الادارية ، وفى علاقتها بالمواطنين .

ولم يقتصر التغيير فى وظائف الدولة على تلك المهام الجديدة التى ألقيت على عاتقها ، والتى لم يكن لها مقابل فى الدولة القديمة ، بل ان وظائفها التقليدية قد اتخذت صورة جديدة .

ولقد كان للزيادة غير المألوفة فى وظائف الدولة أثرها المباشر على السلطات العامة فيما يتعلق بوظائفها وبتكوينها ، وبعلاقة بعضها بالبعض الآخر ، وبعلاقتها بالمواطنين .

وكان الرأى التقليدى يقصر عمل الادارة على مجرد التنفيذ ، على أن تستقل السلطة التشريعية برسم السياسة العامة . أما الآن فالملاحظ أن السلطة التنفيذية قد احتلت مكان الصدارة .

واذا كانت المعانى السابقة تصدق على جميع الدول المعاصرة ، فانها تصدق على مصر من باب أولى : فمصر هى أقدم دولة منظمة فى العالم . وقد أدى اعتمادها فى حياتها على نهر النيل ، الى ترابط أبنائها ترابطا شبه غريزى للتعاون على ترويض النهر ، وانشاء المشروعات الكبرى التى تقى المواطنين غوائل الفيضان وتحفظ لهم حاجتهم من الماء فى أوقات التحاريق ، ولهذا تولد فى نفوس المواطنين

نوع من الطاعة مفيد في وقت الشدة والأزمات ، اذ يتضافر الجميع عادة على مواجهتها . ولكنه يقف احيانا في سبيل التطور . ونلمس آثار هذا المعنى في الطابع المركزي للادارة المصرية . فقد ظلت البلاد تحكم عشرات القرون ، من العاصمة ، فلم تنشأ في مصر ادارة لامركزية اقليمية . واصطدمت المحاولات الحديثة - لاسيما منذ سنة ١٩٦٠ - والتي تهدف الى انشاء ادارة لامركزية بعقبات كثيرة ، إذ ظلت الوزارات والمؤسسات متركزة في العاصمة بالرغم من نص المشروع منذ سنة ١٩٦٠ على ضرورة نقل المراقبة المحلية الى المحافظات والمدن والقرى .

واذا كانت الادارة المحلية - أو أطلق عليه في مصر الحكم المحلي - ترمي الى أن يحكم الشعب المحلي نفسه بنفسه ، فان النظام يتكامل اذا انتخب الشعب المحلي حاكمه الاقليمي ، إما بطريقة مباشرة عن طريق الناخبين المحليين ، وإما بطريقة غير مباشرة عن طريق المجلس المحلي . وفي هذه الصورة السليمة - المطبقة في معظم دول العالم - ينتفي الازدواج على الصعيد المحلي بين الأجهزة الشعبية بمستوياتها الخمسة : المجالس الشعبية للمحافظات ، والمراكز ، والمدن ، والأحياء ، والقرى ، وبين الأجهزة التنفيذية بمستوياتها أيضا : المجلس التنفيذي للمحافظة ، والمركز ، والمدينة ، والحي ، والقرية .

ولقد أدركت الثورة - غداة قيامها - أهمية المعاني التي أشرنا اليها فيما سبق ، فكان هذا الموضوع على رأس قائمة العمل الثوري ، ويكفي أن نستعرض الخطوات التي تمت في هذا الصدد .

- تمثلت المحاولة الاولى : في تشكيل لجنة بمقتضى مرسوم صدر في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، نصت مادته الاولى على أن تؤلف لجنة بوزارة المالية والاقتصاد لدراسة الأنظمة الحكومية القائمة واقتراح ماتراه من الاجراءات العاجلة ، والواجب اتخاذها لتحديد اختصاصات الوزارات والمصالح وتنظيم الأعمال بها بما يكفل وقف تضخم الوظائف وانقاص عددها الى الحد الذي يقتضيه صالح العمل .

- وكان اصلاح الوظائف العامة بصورة عامة ، والجهاز الاداري بصفة خاصة ، السبب الاساسي وراء انشاء ديوان الموظفين سنة ١٩٥٢ . وقد أعد الديوان مذكرة في شأن تنظيم الادارة الحكومية في ١٩٥٧/١٢/١٧ بناء على طلب اللجنة الوزارية للخدمات العامة ، وأسفرت الدراسة عن حقائق بالغة الأهمية طالبت اللجان الوزارية المتتالية باتخاذ الاجراءات لتلافيها .

- ولما انشيء معهد الادارة العامة بالاتفاق بين الحكومة وبين هيئة الأمم المتحدة ، كان من أهم أغراضه دراسة النواحي التنظيمية وبدأ منذ سنة ١٩٥٥ بالاتفاق مع ديوان الموظفين بتطبيق برنامج تدريبي في التنظيم وطرائق العمل .

ولاعطاء الجهود الرامية لاصلاح الجهاز الاداري دفعة قوية ، الغي ديوان الموظفين وحل محله الجهاز المركزي للتنظيم والادارة - بمقتضى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ، وورد بالمذكرة الايضاحية لقانون انشائه برنامج كامل للاصلاح وقائمة بالمعوقات وكيفية التغلب عليها ، وقامت لجانه المتخصصة بإعداد الدراسات ، وتقديم المقترحات .

ثم جاء بيان ٣٠ مارس ١٩٧٠ الذي أوجب « العمل على بناء مصر الحديثة » و « إنشاء المجالس المتخصصة على المستوى القومي سياسيا وفنيا لكي تساعد على الحكم » ، ولقد وضعت بذرة المجالس القومية المتخصصة في هذا البيان .

ومايتعلق بالجهاز الاداري ليس الا جانبا من جوانب المشكلة وجانبها الآخر هو الانسان المصري ، وان كنا نسلم بالعلاقة الوثيقة بين الانسان والادارة . ولقد جسد علماء الادارة العامة هذه الحقيقة بشعارهم المعروف " الادارة لاتساوي الا ما يساويه الموظف العام " ففي النظام الرأسمالي يعتبر النشاط الاداري استثناء ، والنشاط الخاص هو الاصل .

أما في النظم الاشتراكية فان القاعدة تنعكس ، ويصبح النشاط الإداري العام هو الأصل والنشاط الخاص هو الاستثناء . ومراحل التحول في حياة الشعوب تصاحبها أخطاء كثيرة حتى وان تمت في ظروف عادية . فإذا تمت في ظروف استثنائية كانت الأخطاء أكبر

وأكثر . وغنى عن البيان أن التحول الاشتراكى فى مصر تم فى ظروف بالغة القسوة ، لأن الشعب المصرى حارب معركتين فى وقت واحد ، هما معركة التحرير السياسى ، والتحرير الاجتماعى .

ونظرا للظروف التى صاحبت مرحلة التحول ، فهم البعض أن الاشتراكية تعنى محاربة الجهود الفردية ، وترتب على ذلك اعتماد المواطنين على الأجهزة الحكومية أو شبه الحكومية ، فلما استقرت الأمور ، وبدأت خطوات تشجيع القطاع الخاص ، فهم بعض الناس ذلك على أنه تراجع عن الاشتراكية .

– استقر فى اذهان الكثيرين أن الاشتراكية تعنى حقوقا للعاملين ، ونسوا أن كل حق يجب أن يقابله واجب ، ولهذا سادت نغمة المطالبة بالحقوق وان جاوزت طاقة احتمال الدولة . ولم يصاحب ذلك جهد متكافىء للمطالبة بأداء الواجب ، وهذا معنى أدركته كثير من الدول الاشتراكية فحرصت دساتيرها على أن تضع بجوار كل حق تقرره ، ما يقتضيه الحصول على الحق من واجبات .

وبالنظر الى التضحيات التى تحملها الشعب المصرى فى حروبه العديدة فإن مرافق الدولة قد أهملت فترة طويلة . فلما اتجهت الدولة الى الاصلاح لم تستطع أن تزيد الأجور بما يواجه زيادة تكاليف المعيشة . كما أن مبدأ العمالة الكاملة ، دون نظر الى نوعية العمل الذى يسند الى عشرات الآلاف من الخريجين ، قد وقف بالمرتبات والأجور عند مستوى يبعد كثيرا عن مستلزمات الحياة . ولهذا اتجه الموظفون والعمال للبحث عن طريق جديدة للكسب وقل اهتمامهم بواجبات أعمالهم . وكانت النتيجة المباشرة لذلك ، هبوط مستوى الانتاج ، وانتشار ظاهرة عدم المبالاة . ومما يقطع بأن هذه الظاهرة ليست أصيلة فى الانسان المصرى ، أن الشخص نفسه حينما يعمل فى القطاع الخاص ، أو فى الخارج لدى جهة تعطيه المقابل المجزى ، يتحول الى انسان آخر : أكثر عطاء ، ومثالية فى الأداء الجيد ، والتفانى فى العمل .

وهنا نصل الى أصعب وأدق نقاط الاصلاح . كيف نوازن بين مستلزمات التنمية ، وبين تكاليف الحياة المرتفعة للعاملين فى جميع المستويات ؟ .

كيف يمكن اعادة بناء العلاقات السليمة بين الانسان المصرى وبين الادارة :

– الطابع المستمر والمتكامل لعملية التنظيم : إن الاصلاح الادارى يجب أن يقوم على عنصرى الخبرة والاستمرار ، على أن يكون دور السلطات العليا مناقشة واقرار ماتنتهى اليه الأجهزة الدائمة والمتخصصة ، مع منح هذه الأجهزة كامل السلطات للقيام بما يناط بها من مسئوليات .

ومن هنا يجب أن تكون نقطة الانطلاق هى : حصر جميع الدراسات التى تمت منذ قيام الثورة ، وتلخيصها ، ودراسة العقبات التى حالت دون تنفيذها ومدى ملاءمتها لما تم من تطورات حتى الآن، بحيث يصبح الأمر من قبيل التتابع ، يكمل كل فريق فيه عمل الفريق الآخر .

النظرة الشاملة للاصلاح : ان الجهاز الادارى فى الدولة الحديثة أصبح جهازا بالغ التعقيد ، اذ تزايد عدد الوزارات والهيئات المستقلة ، وما يتفرع عنها ، ويجب ألا يتم دمج أو الغاء أى منها الا بعد دراسة جادة وعلى اسس علمية ، حتى لاتنشأ ارتباكات بين العاملين بعد استقرارهم بتحول تبعيات الادارات والمصالح . ولهذا فانه من المشاكل التى يجب مواجهتها ، كيف يمكن تنسيق الأجهزة فى ظل ادماج الوزارات والهيئات . مع تحديد قدر أقل من الاختصاصات لكل منصب ، على أن يمارس شاغله ماعداه عن طريق التفويض .

– التكامل بين الأجهزة الادارية : من المسلمات أن مصر هى أقدم دولة مركزية فى العالم . وقد بذلت – منذ قيام الثورة – جهود متواصلة لغرس بذور اللامركزية . ولكن الأمر يحتاج الى نظرة متكاملة بين مختلف الأجهزة ، فهناك الادارة المركزية بمختلف وزاراتها ، وهناك اللامركزية الاقليمية ، بمستوياتها الخمسة . وهناك المنظمات النقابية والتعاونية . ثم الاحزاب المتعددة .

والامر يتطلب استعراض اختصاصات جميع هذه الأجهزة على صعيد واحد ، ودراستها معا فى ضوء المتغيرات المتوالية ، والتقدم التكنولوجى وذلك لمنع التداخل ، حتى يكمل بعضها بعضا ، وحتى تتعدد القيادات بدلا من أن تتجمع فى عدد قليل من الأفراد .

* المرونة لمواجهة الظروف المتغيرة : ان مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذى يقوم عليه العهد الجديد يوجب احترام الاختصاصات الدستورية ، وسلم الشرعية : القانون ، فاللائحة ، فالقرار الفردى ، وتستوجب مقتضيات الفاعلية والمحافظة على الشرعية ، اعادة النظر فى الصرح التشريعى القائم ، بحيث لا يتضمن الدستور الا القواعد الدستورية بطبيعتها . ولاينظم القانون (التشريع البرلمانى) الا الأمور التى يجب أن تنظم بقانون ، وأن يترك مادون ذلك الى الجهات الادارية المختصة . وقد يكون من المفيد دراسة الاتجاه الجديد الذى بدأته فرنسا سنة ١٩٥٨ وتابعتها فيه بعض الدول ، والذى يجعل دائرة عمل القانون محددة على سبيل الحصر ، وترك ماعداها للوائح بمستوياتها المختلفة .

– إبراز الواجبات التى يتعين على المواطنين – فرادى وجماعات – أن يقدموها للوطن فى صورة ملموسة .

– ومع التسليم بأهمية التوعية عن طريق مؤسسات التعليم ، وأجهزة الوعظ والارشاد ، فان الأمر يحتاج الى تنظيم تشريعى ، فالدساتير الحديثة تقرن كل حق بما يقابله من واجب . وتجعل الحصول على المنافع العامة مقيدا بقدر أدنى من المساهمة فى الواجبات العامة . اننا نسلم بأن الدولة قد نبهت الى هذا المعنى ، ولكن الامر يحتاج الى دراسات شاملة ومنظمة ، بحيث يصبح هذا الالتزام طبيعة لدى المواطنين يؤدونه عن اقتناع لا خوفا من المسئولية . وجميع الثورات الناجحة قد أدركت هذا المعنى وغرسته فى نفوس أنصارها فحققت المعجزات .

إعادة بناء الانسان المصرى

(القسم الثانى)

اهتم المجلس منذ بداية عمله بموضوع « إعادة بناء الإنسان المصرى » ، باعتبار ذلك مهمة قومية ملحة . إذ قام بإجراء الدراسات الخاصة به فتناوله فى أجزاء متتابعة ، يمثل كل منها وجهة نظر خاصة ، بحيث يكون الموضوع فى إطار متعدد الاتجاهات ، ومشتمل على عدد من وجهات النظر المتداخلة والمتساندة ، تمثل عناصر متكاملة ومستقصية لجوانبه .

وتعتبر هذه الدراسات منطلقا لإعادة بناء الانسان المصرى ، من خلال نظرة تقويمية ، تهدف إلى تنحية الظروف المؤدية إلى السلبية والضعف ، وتنمية الإيجابيات وتعميقها وتطويرها .

ولايقصد باصطلاح " إعادة بناء الإنسان " فى هذه الدراسات أن ثمة اتجاها لصنع إنسان جديد ، مقطوع الصلة بأصوله وهويته ، ولكن المراد : تقويم هذا الإنسان بالرجوع إلى واقعه وماضيه وتاريخه ، ثم تجليته وتنمية مواطن القوة فيه . ذلك أن المصرى – بطبعه – فيه من الملكات والخصال مايمكنه من أن يحقق أعمالا عظيمة ، فهو الذى بنى أمجاد مصر القديمة وحضاراتها . وهو لم يبنها مصادفة أو اقتباسا من

الخارج ، بل بناها على أساس تجارب وتقاليد حضارية مختزنة في نفسه . وتقوم هذه التجارب والتقاليد على أساس تكوين خلقي ونفسي وروحي ، داخل في بنية الشخصية المصرية ، أو هو الشخصية المصرية ذاتها . فهذا التكوين عنصر دائم غير متغير والمتغير هو الظروف من حوله ، وما يعتري المصري في بعض الأحيان من عدم القدرة على السيطرة عليها . والدليل على ذلك : أنه في كل مناسبة اتيحت لهذه الشخصية المصرية أن تعبر عن نفسها على النحو الصادق ، استطاعت أن تفعل الكثير .

والواقع أن الإيجابيات في طبيعة المصري أكثر من السلبيات ، فهو لايزال – برغم معاناته – إنسانا سليم الشخصية ، بعيدا عن الفساد والتحلل ، قادرا على النهوض بالمسئوليات إذا وضع أمامها وترك ليحلها بنفسه بتوجيه قليل . ثم إنه إنسان يعرف مقومات الحضارة من نظام ونظافة وقواعد أخلاقية للمعاملات ، وهو رب أسرة مخلص ومحب لوطنه .

ومع ذلك فقد طرأت على المصري ، أعراض لم تكن ملحوظة من قبل بالقدر الذي نراه اليوم ، فغيرت من بنيته ، وانحرفت به عن أصوله ، ومن هذه الأعراض : السلبية التي جعلته يلقي العبء على غيره ، أو على الدولة بوجه خاص ، وعدم الانضباط ، وضعف الشعور بالآخرين ، والازدواجية في السلوك بالتردد بين الولاء للذات وبين الولاء للمجموع ، والبعد عن المفهوم الصحيح للعمل والانتاج ، واهتزاز القيم بوجه عام .

وترجع هذه الظواهر إلى عوامل كثيرة : اجتماعية ونفسية واقتصادية وتربوية وادارية . وهي عوامل تتشابك جميعا ، بحيث تؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها ، وتنعكس آثارها في واقع الإنسان المصري ، والدور الذي يؤديه في مجتمعه ، فتحد من كفاءته في العمل والانتاج وتهبط بمستواه الفني في الأداء وتضعف عطاءه بصفة عامة .

ومن خلال بحث الظروف التي هيأت لظهور بعض هذه السلبيات يبدو أن الازدواجية الطارئة على سلوك المصري ، قد ظهرت في ظروف خاصة سيطرت فيها بعض القوى على مقاليد الأمور ، على نحو لايأخذ فيه الفرد نصيبه من المشاركة ، فاتجه إلى السعي لتحقيق مصالحه الفردية في الخفاء ، ثم إظهار ولائه للمجموع في العلن . وليست هذه الازدواجية من طبائع الأمور ، بل إن ضرورات الحياة تقضي أن يكون بين أفراد المجتمع الواحد قيم معينة ، مقبولة من الجميع في الخفاء والعلن على السواء ، وعلى أساسها يكون التعامل والتعاون .

وقد أدت هذه الظروف نفسها إلى عزلة المصري أو ماتعنيه بضعف الشعور بالتبعة الملقاة على عاتقه ، من حيث هو مواطن يشارك غيره وطنا واحدا . وقد قلل ذلك من كفايته في العمل والإنتاج ، وأدى الى ضعف عطائه بصفة عامة ، والى قلة شعوره بالانتماء .

كذلك ضعف مفهوم " العمل " على أنه واجب وضرورة قومية ، وأساس كل رخاء وتقدم . وكان من أسباب ذلك : انعدام الصلة بين العمل والأجر الذي يدفع في مقابله ، وضعف القيم الدينية التي تقيم من الضمير – لا المقابل المادي – حكما على عمل الإنسان ، حتى أصبح الأجر ، في نظر الكثيرين ، حقا يؤخذ ولاعلاقة له بالعمل .

وفي مقارنة سريعة بين المصري الآن – على وجه العموم – وبين ماعرف عنه في أصالته العريقة ، في صفة واحدة مما ذكر ، نجده اليوم ضعيف الشعور بالآخرين . مع أنه – كما عهدناه وهو على صورته الأصيلة – أوشك أن يغرق ذاته في المجموع ، حتى ان معظم المعالم الكبرى التي تمثل الحضارة العريقة على أرض مصر ، اضطلع بصنع معظمها جماعات متعاونة لا أفراد ، وقلما نعرف عن عمل من هو صانعه ، فالصانع لها جميعا هم : المصريون كلهم بغير تحديد .

* واستخلاصا مما تقدم ، فإن تقويم بنية الإنسان المصري يحتاج إلى نظرة شاملة في اطار خطة متكاملة ، تشمل كل جوانب ومناشط حياته ، فلكل جانب أثره وارتباطه بغيره ، ولاسبيل إلى انتزاع المصري من « المركب » الذي يسيطر على مجريات حياته ، الا بهز عناصره جميعا بحيث تأتلف من جديد ائتلافا يساعد على : إقالة هذه البنية الغريبة

الطارئة على المصرى واعادة ظهوره فى بنيته الأصلية الحقيقية .

وقد خلص المجلس - فى سبيل ذلك - خلال دورته الأولى ، إلى دراسة عالجت موضوع بناء الإنسان المصرى من وجهات متعددة :

من وجهة الفكر - ومن وجهة دراسة البيئة - ومن وجهة النظر الاجتماعية - ومن وجهة النظر السياسية - ومن وجهة الإدارة وعلاقة الفرد بالسلطة ، ثم استكمل فى الدورة « الثانية » دراسة الموضوع ، مضيفا الدراسات الآتية :

. المقومات التاريخية والحضارية .

. نحو بناء المواطن الجديد .

. ضعف الشعور بالآخرين .

. فى مجال التنمية الإدارية .

. الفلاح والعامل فى مصر من وجهة سيكولوجية .

التوصيات

وقد قام المجلس بإجراء مناقشات مستفيضة حول هذه الدراسات واستخلص مجموعة من التوصيات التى تستوعب الاتجاهات التى أشارت إليها لتقويم بناء المصرى وتجلية شخصيته ، وتتخلص أهم هذه التوصيات فيماياتى :

أولا : فى المجال الحضارى :

* تعميق مفهوم الشخصية الذاتية لمصر ، عن طريق إشاعة الوعى بالحضارة المصرية وما قدمته للإنسانية عبر العصور ، حتى يعرف الإنسان المصرى طبيعته وأصوله فى أعماق التاريخ ، بما يحقق الانتماء إلى الوطن .

* تقوية بناء الشخصية الذاتية لمصر على أسس من : واقع طبيعتها الجغرافية ودورها الحضارى والتاريخى ، ومكانتها الرائدة فى حماية القيم الإنسانية ، وحماية المجتمعين الإسلامى والعربى مما تعرضا له من أخطار فى الماضى ومايتعرضان له فى الوقت الحاضر .

* العمل على الحفاظ على وحدة مصر ، باعتبارها أول دولة فى التاريخ حققت وحدتها منذ آلاف السنين ، وكانت هذه الوحدة هى الأساس الذى بنيت عليه الحضارة المصرية .

* إبراز الخصائص التى تميزت بها الحضارة المصرية والتى ساعدت الشعب على مقاومة الغزو الخارجى سواء كان غزوا عسكريا أو فكريا ، وقدرتها على استيعاب وهضم الجديد ، وصبغه بالصبغة المصرية .

* الربط بين الإنسان المصرى وبيئته ، مع تجلية الدور الذى لعبته الطبيعة الجغرافية لمصر فى بناء الحضارة المصرية وتكوين الانسان المصرى ، وجعل هذه البيئة الجغرافية من بين مصادر الإلهام لرجل الفكر والفنان والصانع وغير هؤلاء ، وأن نغرس هذا منذ بدء تربية الطفل ليكون إبداع المصرى نابعا من هذه البيئة وليس من بيئة غريبة .

* العناية بتراثنا العريق والحفاظ عليه ، باعتباره الوثيقة الحضارية والتاريخية لتاريخنا الحضارى الطويل .

ثانيا : فى المجال الروحى والخلقى :

* الاهتمام بالتربية الدينية فى مراحل التعليم المختلفة تنمية لوجدان النشء والشباب وإيقاظا لشعورهم ، وترسيخا للقيم الروحية والخلقية .

* رفع مستوى الإعلام الدينى فى جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .

* تدعيم الأزهر بمؤسساته المختلفة ليستمر فى أداء رسالته بكفاءة سواء فى مجال الحفاظ على اللغة أو العقيدة والشريعة .

* العناية ببث الفضائل والقيم الروحية فى التربية المنزلية والمدرسية ، وتقوية روح الجماعة فى النفوس والقضاء على النزعات الفردية .

* توفير البيئة الصالحة فى المجتمع واشاعة السلوك المستقيم فيه حتى يصبح خلقا عاما فى المجتمع .

* علاج ماتزعزع من موازين القيم ، مع نبذ القيم الدخيلة على حياة

المصرى اليوم ، ليعود إلى سابق عهده فى عصور أصالته .

ثالثا : فى المجال الاجتماعى :

* العناية بوحدة الأسرة المصرية وترابطها ، باعتبارها أساس المجتمع ، وحمايتها من التداعى بسبب الأخذ بالمظاهر الخداعة للحضارة الغربية . مع تحقيق الاستقرار الاقتصادى للأسرة لتنعم بحياة كريمة مستقيمة .

* تحقيق العدل الاجتماعى بإعادة توزيع الأعباء المالية العامة توزيعا أكثر عدالة وتحقيق مزيد من تكافؤ الفرص .

* تنظيم تشغيل المرأة على نحو يكفل لها القدرة على النهوض برسالتها فى رعاية أسرتها وأبنائها ، والمشاركة فى الوقت نفسه فى أعمال التنمية والتقدم .

* إشاعة الوعى بأننا نعيش فى عصر يتطلب - إلى جانب الأخلاقيات التقليدية وأساليب العمل القديمة - أساليب جديدة فى العمل والسلوك ترتبط بجوهر الاشياء ، والبعد عن المظاهر ، بعد أن أصبح العلم والاتقان من أهم الأسس التى يقوم عليها المجتمع المتقدم .

* بث الوعى بأن الوحدة الاجتماعية التى يعيش فيها الانسان فى عالم اليوم ويتعامل معها أصبحت تشمل الوطن كله ، ومن ثم يستطيع أن يدرك عن وعى حدود علاقته بهذا الوطن .

رابعا : فى المجال الادارى :

* التكامل بين الأجهزة الادارية ، فهناك الادارة المركزية ، واللامركزية الاقليمية ، والمنظمات النقابية والتعاونية ، ويتطلب الامر التنسيق بين اختصاصات هذه الأجهزة لمنع التداخل ، وحتى يكمل بعضها بعضا .

* القيام بتغيير شامل فى بناء الهياكل التنظيمية لمواقع العمل المختلفة ، على أسس سليمة ، عن طريق : توصيف كافة الوظائف ، وتحديد مهامها ومسئولياتها ووضع معدلات محددة للأداء وتحديد أحجام الهياكل التنظيمية المناسبة للمواقع المختلفة .

* تأصيل مفهوم الواجب والالتزام فى أداء الأعمال فى نفوس جميع أبناء المجتمع ، وبث هذا المفهوم عن طريق جميع الأجهزة المعنية ، وتثبيته بالممارسة العملية ليصبح سلوكا عاما للمجتمع وتوفير القدوة الصالحة الداعية لهذا المفهوم فى المواقع القيادية .

* النهوض بالوظائف الرئيسية للعملية الادارية ، مع مايجب فى هذا الشأن من تخطيط وتنظيم واشراف وتوجيه ورقابة ومتابعة . وتوفير المقومات الأساسية للنهوض بالوظائف الادارية بنجاح ، مع مظلة قوية من العلاقات الانسانية السليمة بين العاملين ومناخ صحى للعمل والانجاز بكفاءة واتقان .

* اقامة نظام سليم ومحكم للمعلومات والاستشارات ، يوفر البيانات والمعلومات الصحيحة ، ويتيح صدق المكاشفة وأمانة الشورى .

* تطبيق الأساليب الحديثة فى الادارة كالموازنات والبرامج التخطيطية والحسابات التحليلية .

* مراجعة النظام القائم فى الحوافز للمجيدين ، وفى عقوبة المسيئين ، مراجعة تجعل الحوافز كافية للتشجيع والعقوبات رادعة ردعا فعالا .

* تطبيق معايير موضوعيـة وعادلة لقياس كفاءة الأعمال والمشروعات .

* رفع كفاءة الأجهزة التنفيذية وجعل أعمالها تتسم بالانتظام والانضباط .

* القيام باصلاح شامل فى التشريعات يستهدف جعلها متفقة وصادقة مع العقيدة السائدة فى المجتمع المصرى ، ومع قيمه وواقعه وطموحه وآماله .

خامسا : فى المجال السياسى :

* ترسيخ أسس الحرية الملتزمة ، وتعميق مفاهيم الديمقراطية وارساء تقاليدها بالممارسة السليمة وبالتطبيق العملى الواعى .

* تنمية الشعور بالمواطنة المسئولة ، والاستعداد للوفاء بما يتطلبه

ذلك من التزامات ، واعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .

* الانتماء للأمة العربية ، باعتبار انتفاء التعارض بين المصرية والعروبة .

* التأكيد على قيم المساواة والجماعية ، بحيث يكون معيار المفاضلة بين الأفراد هو الكفاءة وحدها . واعتماد النهج العلمى الذى يقوم على أساس الربط بين السبب والنتيجة ، وطرح الفردية ، والنظر الى مصلحة الفرد على أنها مرتبطة عضويا بمصلحة المجموع ، بما يقتضيه ذلك من تعاون وحرص على السلام الاجتماعى .

* العناية بالريف والمناطق الجديدة لتصبح مناطق جذب سكانى ، مع تدعيم القيم الأصيلة الموجودة فى الريف والمحافظة عليها .

سادسا : فى المجال النفسى :

- بالنسبة لمجال الصناعة :

* العمل على أن تسود روح الأسرة وروح الفريق جو العمل فى المنشأة الصناعية ، بحيث يزكو لدى العاملين بها - رؤساء ومرءوسين - روح الانتماء والتضامن .

* توفير الثقة فى الادارة ونزاهتها وكفاءتها عن طريق اتباع أسلوب الادارة العلمية الفعالة المخلصة لصالح الانتاج والقائمين عليه .

* الاهتمام بالروح المعنوية باعتبارها العامل الأساسى فى وفرة الانتاج وجودته ، مع اعطاء العلاقات الانسانية قدرها الحقيقى من الاهتمام .

* الاهتمام بدور الرئيس المباشر - أو المشرف - من حيث فاعليته فى حفز العاملين وتحقيق حاجاتهم ، فى ضوء فهمه لدوافعهم وظروفهم المعيشية .

* تعميم الانتفاع بخبرات الاخصائيين النفسيين (فى علم النفس الصناعى) فى الشركات والمصانع ، للافادة من جهودهم وبحوثهم بمايعود على المنشآت بالكسب المادى والعائد المعنوى البشرى .

- بالنسبة للفلاح المصرى :

* توفير الأسباب لاعتماد المجتمع المحلى الريفى - بقدر الامكان - على إمكاناته الذاتية ، تأكيدا لاحساس المواطنين بدورهم فى حل مشكلات مجتمعهم وعلاجا لكثير مما يعانى منه الفلاح مثل : الشك فى قدرة الذات ، والميل الى التفكير الخرافى ، والسلبية فى العلاقة بالمجتمع .

سابعا: فى المجال التربوى :

* تعديل نظم التعليم وهياكله وأنماطه ووسائله ، على نحو يجعلها صادقة مع واقعنا وظروفنا وقادرة على الوفاء باحتياجاتنا وآمالنا .

* أن تكون مناهج التعليم مستمدة من البيئة ، ولخدمتها . مع العناية بالجانب التطبيقى أكثر من الجانب النظرى .

* أن يعمل التعليم على خلق الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع ، وترسيخ مفهومه فى نفوس الشعب ، ليصبح من عوامل التأثير فى اتخاذ القرارات ذات الطابع السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وحتى يشعر المواطن بمسئوليته وواجباته ازاء المجتمع الذى يعيش فيه .

* ترشيد البحث العلمى وتدعيم وسائله ، وتوجيهه لخدمة المجتمع واستثمار البيئة على الوجه الأمثل .

* تكوين جماعة من علماء النفس والاجتماع والتربية لرسم خطة من أجل تغيير الاتجاهات التى شاعت اليوم فانحرفت بالبعض عن طبيعتهم الأصيلة التى عرفها تاريخ مصر ، ومن أجل خلق الشخصيات الايجابية المستقلة القادرة على تجديد ذاتها والاضطلاع بمسئولية من حولها وما حولها .

* إشاعة المناخ الملائم بين القائمين على : التدريس والتأليف وابداع الفنون والاعلام ، لتمثل هؤلاء جميعا جوهر الروح المصرية ، وحتى يكتسب أصحاب الثقافة والفنون والعلوم « ذوقا » عاما يهديهم الى مايجوز عرضه ومالايجوز .

وفيما يلى عرض موجز للدراسات التى تناولت موضوع « اعادة بناء الانسان المصرى » من وجهات النظر السابق بيانها .

المقومات التاريخية والحضارية
فى بناء الإنسان المصرى

يعتبر بناء الشخصية الذاتية لمصر على دعائم قومية نابعة من ارتباط الشعب المصرى الوثيق والعميق بأرضه وتاريخه وحضارته - الأساس الذى ينبغى أن تبنى عليه تلك الشخصية . وان تعميق مفهوم القومية بالنسبة لمصر ، وابراز مقومات هذه القومية ، هدف ينبغى أن يقوم عليه بناء الإنسان المصرى ، حتى يتهيأ ليؤدى دوره التاريخى والحضارى .

ولم يكن دور مصر فى التاريخ دورا انعزاليا ، بل كانت صلاتها بغيرها من الأمم فى حركة دائمة أخذا وعطاء ، ولذا فإن بروز الشخصية المصرية وتقوية بنيانها كانت نتائجه دائما تتجاوز الحدود ، وإن نظرة إلى التاريخ لتدلنا على أن قوة هذه الشخصية من العوامل الأساسية فى بناء الشخصية العربية والإسلامية ، فمصر بطبيعتها الجغرافية وموقعها الاستراتيجى وشخصيتها التى تكونت طوال العصور هى التى دفعتها فى الماضى إلى أن تؤدى دورها فى حماية المجتمع العربى والاسلامى ، وفى قيادته ، ومن ثم الحفاظ على تراثه الفكرى والروحى .

وتقف وراء المقومات التاريخية والحضارية لمصر ، عوامل مختلفة أعطتها شخصيتها ، وقامت بدور هام فى بناء الانسان المصرى طوال العصور . ومن هذه العوامل :

الطبيعة الجغرافية :

• فمنذ عمق نهر النيل مجراه واستقر فى مساره وبدا الوادى الأخضر فى الظهور، أثر الانسان المصرى الاستقرار فى هذا الوادى بعد حياة الترحال والصيد ، ليبدأ حياة الزراعة والاستقرار ، ويسعى نحو بناء المجتمع المصرى إبان العصر الحجرى الحديث ، هذا المجتمع الذى تكون بعد صراعات دامت آلاف السنين ، إلى أن كون وحدته السياسية فى أمة واحدة ، وأنشأ - نحو سنة ٣٢٠٠ ق . م - أول دولة موحدة ، تحكمها أول حكومة منظمة عرفها التاريخ .

• وكان لوجود البحر الأبيض شمالا ، والأحمر شرقا ، والصحراء الشرقية والغربية وشبه جزيرة سيناء كحدود طبيعية لمصر - أثره الحقيقى فى حماية المصرى من الغزو المفاجىء ، مما ساعد على استقراره وتنمية حضارته واستمرارها . كما أهلته شخصيته وظروفه لأن يهضم ماتسرب إليه من ألوان الحضارات أو الهجرات ، وتذويبها فى كيانه وبيئته .

• ولم تحل هذه الطبيعة الجغرافية دون اتصال المصرى بغيره من الشعوب والأمم ، وتبادل المنافع بينه وبينها . إلا أن استقراء التاريخ يدلنا على أن للمصرى دائما خصائص تميز حضارته ، وأنه قادر على بناء حضارته مستقلا عن غيره ومتميزا بصفاته ، مثلما حدث إبان العصر الإغريقى ، حين برزت مصر بمقومات حضارتها فى تلك البيئة الجغرافية كدولة لها خصائصها الحضارية المميزة .

• وكان لنهر النيل الفضل الأكبر فى ربط شمال الوادى وجنوبه ، أو مصر والنوبة والسودان ، وقد أدرك المصريون هذه الحقيقة منذ أقدم العصور ، وسعوا إلى الجنوب من أجل بلوغ أعماق القارة الإفريقية ، كما اعتبروا النوبة جزءا من مصر وصبغوها بحضارتهم .

• وتعددت صلات مصر بغيرها عن طريق الاتجاهات الجغرافية التى تحكم حركتها إلى الخارج ، فالاتجاه الشمالى يؤدى الى حوض البحر الأبيض وما وراءه ، والاتجاه الشرقى أو الشمالى الشرقى حدث عن طريقه الاتصال بالشرق الأدنى ومجريات الحوادث فيه مثل : غزوات الهكسوس والأشوريين والفرس واليونان والروم والفتح الإسلامى ، وخطر الغزو المغولى وعن الطريق نفسه نفذت مصر إلى فلسطين وسوريا وما وراءهما : تجاريا وعسكريا وثقافيا . ومن الاتجاه الغربى كانت غارات الشعوب والقبائل المجاورة فى العصر الفرعونى . ومن هذا الاتجاه تم على يد جيوش المسلمين فتح برقة وتونس وماوراءهما .

• واكتسبت مصر فى ظل هذه الطبيعة الجغرافية عناصر حضارية منها : الحياة الزراعية والاستقرار والتعاون والتماسك الاجتماعى ،

وتكوين المجتمعات المصرية : مجتمع القرية ، ومجتمع المدينة ، ووحدة الوطن ، واستغلال عناصر البيئة .

البيئة :

استمد المصرى القديم من البيئة صور الحيوان والطير والأشياء ليتخذها مادة لكتابة لغته . واستوحى من هذه البيئة فنونه فى النحت والنقش والتصوير . ومن هذه البيئة ومن طبيعته " الذوقية " أتت فنونه ذات طابع مميز ، حافظ عليه حتى ظهور الفن القبطى ثم الإسلامى . ويمكن أيضا أن يلاحظ على العمارة فى العصر القديم أنها كانت ذات شخصية متميزة ، فهى ملائمة أشد الملاءمة فى تخطيطها للبيئة المصرية من حيث مقاومة الحر ، والأخذ بأسباب التهوية ، ودخول الضوء ، مما وفر له الراحة والمتعة . ويظهر هذا بوضوح فى المساكن والمعابد القديمة . وقد امتدت كثير من هذه الخصائص إلى الكنائس والمساجد والقصور والدور العادية .

أما عن الآداب والعلوم وغيرها من ألوان الفكر ، فيمكن القول بأن كثيرا من فنون الأدب الغربى ، كالقصص الذى ينسب إلى أدب الإغريق والرومان ترجع أصوله إلى أدب وقصص القدماء المصريين . ولو تعمقنا أكثر فى دراسة كثير من العلوم ، لعرفنا أن بعض مابلغه الطب حديثا عرفه المصريون القدماء . ويقاس على هذا علوم الفلك والرياضيات وغيرها . ومن هنا لابد لنا – فى بناء الإنسان المصرى – من العودة إلى التراث بحثا عن الأسس القويمة التى قامت عليها حضارتنا خلال العصور ، سواء فى الفن أو العمارة أو الآداب الاجتماعية بما يلائم بيئتنا وتقاليدنا ، مبتعدين قدر المستطاع عن التقليد الخالى من الروح المصرية ، المنفصل عن البيئة وعن عراقة الماضى . ولابد من البحث عن الذات فيما حولنا .

وحدة المجتمع : الأسرة :

تميزت الأسرة المصرية طوال العصور بالترابط بين الزوج والزوجة والأبناء ، والترابط بين الأسرة الواحدة والأسر التى تربطها بصلات دم أو رحم . وقد ساد الأسرة المصرية الحب والمودة والفضيلة وحسن السلوك ، وظلت هذه السمات تغلب على الأسرة والمجتمع حتى فى مراحل التفكك السياسى أو الضعف الحضارى . ومن زاوية أخرى نجد تكامل الحقوق لدى المرأة المصرية القديمة يفوق ما لدى الاغريقية القديمة ، وربما الأوربية الحديثة . وهذه سمة من سمات التقدم الحضارى تستلفت النظر . وإذا كانت الأسرة المصرية فى التاريخ على هذا النحو من قوة البنيان وتميزه ، فقد انعكس ذلك على المجتمع انعكاسا حسنا بدا فيما ساده من محبة ومودة وتعاون وتراحم . أما مايبدو من تأثيرات أجنبية على تقاليد وعادات أسرنا ، فينبغى أن نرده عنا بالرجوع الى تاريخنا وحضارتنا وقيمنا الدينية ، لنحافظ على بنيان الأسرة فى نقائه وأصالته المصرية . فمع وحدة الأسرة وترابطها وسلامتها ، تكون وحدة المجتمع وترابطه وسلامته .

وحدة الأخلاق :

أرست مصر منذ أقدم العصور قواعد الأخلاق ، اذ وردت فى مواعظ وحكم الحكماء المصريين منذ عهد الدولة القديمة ، والتى تناولت قواعد السلوك والمعاملة بين الأفراد ، وبين أفراد الأسرة ، وبين الرئيس والمرؤوس ، وبين الحاكم والمحكوم ، وكان هناك آداب للحديث وآداب للمائدة ، وآداب للسلوك فى بروتوكول البلاط . وغير ذلك من مناحى السلوك الخاص والعام ، ودرست هذه القواعد والآداب فى المدارس ، مما يرجح معه القول بنشأة علم الأخلاق فى مصر القديمة . وكان لهذا أثره على بناء الحضارة المصرية مما ميزها عن حضارات العالم القديم وانتقلت هذه الحكم والأمثال فأثرت على الأدب العبرى ، وظهرت فى مزامير داود وحكم وأمثال سليمان ، كما حمت الشعب المصرى من تأثير الهزات السياسية ، واستطاع بها فى أوقات المحن أن يتغلب على الكثير من التأثيرات الضارة . وأضفت قواعد الأخلاق والفضائل عليه ألوانا من القيم الإنسانية جعلته ينأى عن العنف والقسوة فى معاملة أعدائه ، فكانت القاعدة فى حروبه : الأسر دون الانتقام . ولم يعرف عنه ميله إلى

الملذات أو الرذيلة أو العبث والمجون ، سواء فى حياة البلاط أو فى حياة الأسر ذات الثراء ، وينطبق هذا على العصور التالية ، فتميزت الكنيسة القبطية بالتسامح . كما زادت قواعد الفضيلة والأخلاق رسوخا فى العصر الإسلامى . بما انغرس فى نفوس الناس من الفضائل والقيم الأخلاقية التى جاء بها الإسلام ، واذا كانت هذه هى قواعد الأخلاق والسلوك التى أتت بها تجارب الحياة والمعاملة خلال آلاف السنين ، منبعثة من عمق تاريخنا وصلب حضارتنا – فلا بد لنا من الاقتداء بهذه التجارب الرائدة النابعة من أصولنا الموروثة وتراثنا المتأصل فينا منذ القدم .

الدين :

كان الدين محور الحضارة فى مصر القديمة ، فعندما استقر الإنسان فى الوادى كان المعبد جزءا أساسيا فى بناء القرية أو المدينة ، واهتدى المصرى القديم منذ البداية إلى : فكرة الخير والشر ، والفضيلة والرذيلة ، والعمل الصالح والعمل الطالح ، والثواب والعقاب ، والجنة والنعيم والبعث والنشور ، والفناء لمن أساء والخلود لمن عمل عملا صالحا وتأثر المصرى بكل هذا تأثرا عميقا فكان للروح الدينية دورها فى الفن بألوانه المختلفة من نحت ونقش وتصوير وعمارة ، ويتضح هذا فى بناء المعابد والمقابر . كما أدت هذه الروح الدينية دورها فى السياسة وصراعاتها .

أما من الناحية الروحية ، فقد غرس الدين فى مصر القديمة قواعد الفضائل ، فتحلى الناس بالأخلاق ، وكان إيمانهم بالحساب والبعث ، وبوجود حياة ثانية يحياها الإنسان على أساس من عمله فى الحياة الدنيا – الباعث الأساسى فى إرساء قواعد الأخلاق والسلوك – وكانت القيم الروحية السائدة من أهم العوامل فى تقبل الدين المسيحى ثم الدين الإسلامى .

وفى العصر المسيحى قاوم المسيحيون الأوائل طغيان الرومان ، وأوجدت مصر الديرية التى انتشرت منها إلى دول الشرق والغرب ، وسادت القيم الروحية فى النفوس وانتشرت الفضائل .

وفى العصر الإسلامى تحولت مصر إلى الدين الحنيف ، وقامت على حمايته فى وقت الشدة واحتضنت علومه وعلوم العرب عامة ، وقام الأزهر الشريف بالدور الأكبر فى رعاية الدين واللغة العربية فى فترة الحكم العثمانى ، والاحتلال الفرنسى والإنجليزى ، فنجا الدين – ومايتصل به من جوانب الحضارة الإسلامية – من التأثيرات التى كان يمكن أن تضعف القيم الروحية وتقضى على أحد مقومات الحضارة المصرية خاصة ، والإسلامية عامة – وقد كانت مصر من أقوى الأمم التى قاومت هذه الألوان من الاستعمار والاحتلال ، واذا كان الدين من أقوى العوامل التى تحمى الشعوب من التيارات الفكرية الضارة ومن الغزوات المدمرة ، فيجب ألا نستهين بالتأثير الخارجى فيما يصدره لنا من قواعد السلوك الفردى والجماعى . ولهذا فإن فى الأخذ بأصول الدين وقيمه ، وتخليصها مما شابها خلال العصور ، وبثها فى المدرسة والجامعة ، وفى التربية الأسرية – مايحمى المصرى من مضار الانحراف الذى يعرقل بناءه .

اللغة :

عرف المصرى القديم الكتابة والقراءة منذ عصر ماقبل التاريخ . واكتملت له هذه المعرفة فى بدء التاريخ ، وكانت الكتابة المصورة هى أداته للتعبير ، ثم طور تلك الكتابة الى الخط المعروف بالهيراطيقى ثم الديموطيقى ، وكلاهما خط مختزل استخدم فى الأعمال الرسمية فى دور الحكومة وكتابة الرسائل وغير ذلك . وظل الخط المصور مستخدما بصفة خاصة للأغراض الدينية ، يكتب به على جدران المعابد والمقابر وعلى صفحات الصخور . ولما اعتنق الدين المسيحى استعار حروف الأبجدية اليونانية إلى جانب سبعة حروف ديموطيقية فى كتابة لغته المصرية التى عرفت باللغة القبطية ، ولما اعتنق الشعب المصرى الدين الإسلامى استخدم اللغة العربية ، وهى التى تعنينا هنا وتعنى العالم العربى والعالم الإسلامى .

وإذا كانت مصر قد حافظت على لغتها العربية فى أشد الفترات قسوة وحرصت على بقائها قوية خالصة ، وتحمل الأزهر الشريف العبء الأكبر فى هذه المحافظة ، وساوقه فى ذلك كتاب القرية والمدينة ودور حفظ القرآن الكريم ، فقد صار الحفاظ على هذه اللغة الآن من الأمور الضرورية لبناء الشخصية المصرية ، على أن الملاحظ أنه قد شاب معرفة الناس بهذه اللغة بعض الضعف وقلت العناية بتدريسها ، كما قلت العناية بالأدب العربى القديم ، بل إن الضعف قد سرى إلى حفظ القرآن الكريم ، وامتد إلى كثيرين من خريجى : المعاهد الدينية والأزهرية ، وأقسام اللغة العربية فى جامعاتنا ، مما يدعو الى ضرورة العناية باعادة بحث طرق ومناهج التدريس فى هذه المعاهد والأقسام ، وبالتالى فى المدارس المختلفة . كما يدعو الأمر الى دعم وجود هذه اللغة كأداة للتعبير ، واحياء تراثها العريق الذى كتبت به نثرا وشعرا ، وأن نبقى على نهجنا القديم فى حفظ القرآن الكريم ، فاللغة تمثل مقوما هاما وضروريا من مقومات الحضارة ومقومات الإنسان المصرى .

وحدة الفكر :

وحدة الفكر من المقومات الحضارية الأساسية ، ويعين على هذه الوحدة استيعاب التجارب التاريخية والحضارية للوطن ، والشعور بالانتماء القومى والوطنى ، والتمسك بالقيم الدينية والروحية ، فكل هذه منابت صحية للفكر وتدعيم بنائه وتحقيق وحدته . وهى تحمى الإنسان من الايديولوجيات والأفكار الوافدة التى لا تتلاءم مع مقومات شخصيته الذاتية ، وقد تبدو هذه الأيديولوجيات والأفكار فى قالب اقتصادى كحل لمشاكل اقتصادية ، أو فى قالب سياسى أو اجتماعى أو كنظرية فلسفية وقد يكون كل هذا نابعا من مصادر لها ظروفها ومقدراتها الخاصة ، التى تختلف كل الاختلاف مع المقومات الشخصية للمجتمعات المتلقية . وإذا كان فقدان المجتمع لوحدة الفكر من عوامل هدم الشخصية الذاتية وتفككها ، فإن وحدة الفكر النابع من أصول الشخصية المصرية وتاريخها وتجاربها – يعتبر أمرا ضروريا للمصرى فى مرحلة إعادة البناء .

نحو بناء المواطن الجديد

المراد باعادة بناء الانسان المصرى إعادة بناء تكوينه العقلى والعاطفى ، واعطاؤه فكرة جديدة عن نفسه ، وعلاقته بالمجتمع من حوله ، وعلاقته بالوطن جملة ، واعطاؤه احساسا صحيحا بواجباته نحو نفسه ومجتمعه ووطنه ، ليدرك أن هذا الوطن به وله ، وأنه لن يكون له إلا اذا قام بواجبه نحوه ، إن المواطن ليس مجرد فم مفتوح ليأكل ، بل رأس يفكر ، ونفس تحس ، ويد تعمل ، وجهد ينتج ، وبهذا يصبح المواطن له حقوق المواطنة .

فالمراد إذن هو تحويل المصرى – عقليا ونفسيا وعاطفيا – من انسان يستهلك أكثر مما ينتج ، الى انسان ينتج أكثر مما يستهلك . وعملية التحويل هذه تتكون فى حقيقتها من مجموعة واسعة النطاق من المتغيرات الفكرية والأخلاقية التى لابد أن تدخل على التكوين الداخلى للكبار وهذا أمر صعب ، كما تؤخذ فى الاعتبار عند البدء فى تنشئة الصغار وهذه مهمة أيسر من الأولى .

وتفكيرنا فى اعادة المواطن المصرى الكبير ، وتنشئة المواطن الصغير على الصورة المطلوبة ، لمواجهة مطالب اليوم والغد – فيه تأكيد لثقتنا به وايماننا بسلامة عنصره وامكان مساعدته ليستطيع أن يمر فى عملية التحويل ، ويخرج منها بالنتيجة المطلوبة ، التى فيها خيره وخير الوطن كله .

والحقيقة أن المصرى يتمتع بملكات وخصال كثيرة تمكنه من أن يحقق أعمالا عظيمة ، فهذا الانسان نفسه هو الذى بنى أمجاد مصر القديمة أكثر من مرة ، لأن تاريخ مصر القديمة من عصر ماقبل الاسرات الى الغزوة الفارسية بقيادة قمبيز ، ليس تاريخ دولة واحدة قامت وتلاشت ، وليس تاريخ حضارة واحدة قامت ثم تدهورت ، بل هو سلسلة من الدول والحضارات أقامها المصرى القديم مرة بعد أخرى ، وكلما هوت دولة وتدهورت حضارة ، استطاع أن يجمع نفسه ويعود للبناء من جديد ، ويحقق أكثر مما تهدم وتلاشى .

وفى العصر البطلمى تألق اسم مصر من جديد ، وقامت حضارة الاسكندرية .

وفى العصر القبطى قادت مصر صراع العقيدة المسيحية ، أو كانت على الأقل طرفا قويا فى هذا الصراع ، وفى مرحلة من مراحله انتصرت كنيسة الاسكندرية على كنيستى القسطنطينية وروما .

وتكرر الأمر اكثر من مرة خلال تاريخ مصر الاسلامية ، فمصر التى بدأت تاريخها الاسلامى ولاية تابعة لدولة الخلافة ، أصبحت بعد أربعة قرون من التاريخ الاسلامى – وبعد أن تم تحول المصرى الى انسان عربى مسلم – قائدة العالم الاسلامى كله وموئل حضارته . وفى العصر الحديث ، ونتيجة لاستقلال الشخصية الذى حققه المصريون فى عصر محمد على – أصبحت مصر أقوى من الدولة العثمانية نفسها .

وبالأمس القريب حققت مصر واحدا من أعظم أمجادها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حين أعادت بناء الجندى المصرى ، وتكوينه النفسى والعلمى . فعادت اليه ثقته بنفسه فكان تحقيق النصر الكبير الذى اعترف به العالم كله .

والأحكام التى تحيط بشخصية المصرى كثيرة ، بعضها يحسب له وبعضها يتجه الى غير ذلك . فهناك مواقف تاريخية كثيرة تعلو بمكانته ، وتظهر جانب الايجابيات فيه . أما بالنسبة للجانب الآخر الذى يشكل ماطرأ على المصرى من سلبيات ، فيمكن الاشارة الى النقاط الآتية :

– اقتصار مجال اهتمام الفرد وشعوره بالمسئولية على شخصه وأسرته ، دون المجموع .

– ضعف المفهومات الاساسية فى التفكير الجدى لكثير من الناس : كالمستقبل ، والوطن ككل ، والصالح العام .

– التهرب من المسئوليات نتيجة للشعور بالعجز عن تحملها .

– غياب فكرة " العمل " كأساس لحياة الفرد والجماعة والميل الى بذل أقل جهد ، مع المطالبة بأكبر كسب ممكن .

– قلة الإحاطة بظروف العصر الراهن ومطالبه وأخطاره .

– تزعزع ميزان القيم ، فبعض أنواع الانحراف لم تعد تفزع الناس كثيرا ، بل شيئا فشيئا يتسرب الى النفوس شعور بأن هذه أشياء تحتاجها الحياة فى الظروف الراهنة .

– ضعف الخوف من السلطة (فيما عدا مايتصل بالسياسة والنظام العام) والجرأة على القانون وضعف احترام الرؤساء ، فرئيس أى عمل يحجم فى الواقع عن ايقاع أى عقاب بالمرؤوس المخطىء حتى ولو كان ذلك العقاب منصوصا عليه فى القانون .

ولعل هذه العيوب والسلبيات ترجع الى أسباب كثيرة ومختلفة ، ولعلها ترجع الى ضعف تربية المواطن ، سواء أكان المقصود بالتربية التأديب بالمفهوم التقليدى – أى تنشئة الاولاد على الأدب والنظافة والنظام ومكارم الأخلاق واحترام الوالدين والكبار ومراعاة آداب اللياقة وحسن المظهر – أم كان المقصود بالتربية تكوين المواطن الصالح القادر على حمل مسئولية هذا الوطن والنهوض به .

وفى مقام الحديث عن « اعادة بناء الانسان المصرى » ، فان استقراء التاريخ يظهرنا على أن أى تجزئة للهدف المطلوب ، تؤدى فى النهاية الى عدم الوصول اليه ، فليس فى عمليات الاصلاح تدرج ، لان الهدف المطلوب ينبغى أن يكون كاملا واضحا لنستطيع تحقيقه . وملحوظة أخيرة – قبل الكلام عن العلاج – وهى أن ما يصلح لغيرنا فى هذا العصر يصلح لنا ، اذا أردنا أن نصبح مثل هذا الغير ، فاختلاف ظروفنا عن اليابان مثلا ، لا يمنع من أننا نريد أن يصبح الصانع المصرى مثل الصانع اليابانى ، فمسائل العمل والانتاج والحضارة والبناء الاجتماعى ، لايدخل فى صلبها مايستتر وراءه دائما من مراعاة ما نسميه بالتقاليد والظروف الخاصة ، وطبيعة البيئة ، وما الى ذلك .

والفكرة الاساسية فى هذه الدراسة لبناء المصرى بناء جديدا هى : أن ننقل المسئوليات العامة من الدولة الى الأفراد .

ولا يدخل فى هذه المسئوليات المسئولية السياسية فهذه يحددها الدستور وينظمها . وبداية ، ينبغى أن تكون اعادة البناء عملية شاملة ، تتضمن اعادة بناء الصغار والكبار فى نفس الوقت ، وتكون البداية من المدرسة الابتدائية ، فنبدأ بتربية التلميذ الصغير على تحمل المسئولية عن ملابسه ومظهره وكتبه ودفاتره أولا ، ثم عن المكتب والمقعد اللذين يجلس عليهما وعن الفصل الذى يدرس فيه .

ومن أول يوم ، لابد أن نخاطب التلميذ على أنه مسئول عن نفسه ،

ومعنى ذلك أن يصبح من واجب المشرف أن يعلم التلميذ كيف يعنى بمسائله الشخصية بنفسه ، ولايعفى التلميذ - فى الوقت نفسه - من المسئولية ، فالعقوبة ستقع عليه هو .

ومعنى ذلك أننا نبدأ بالتربية ونرى أنها مقدمة على العلم ، ويقتضى ذلك أن يكون لكل فصل مشرف على شئون التربية الشخصية والاجتماعية ، يتصل بالاسرة ويتعاون معها على تربية الصغير تربية خلقية واجتماعية ، ولكنه سيعتبر التلميذ - بل سيخاطبه - على أنه هو المسئول .

ان الدولة - أى مجموع المواطنين - تتحمل تكاليف التعليم عن الأسرة كاملة ، ولكن ذلك لايعفى الاسرة من أنها مسئولة قبل المدرسة عن تكوين هذا الصغير ، ليكون أولا ابنا صالحا ونافعا لنفسه وأسرته ، ثم مواطنا صالحا بعد ذلك .

فاذا كان هذا المبدأ مقبولا ، فينبغى أن يكون قاعدة تطبق على المدارس الثانوية والجامعة ، وكذلك على العاملين فى أى مصلحة أو على أى جهاز ، أو المسئولين عن أى أدوات ، إذ لابد أن يعتبروا مسئولين مسئولية مباشرة عما يسلم اليهم من أدوات .

ويقتضى هذا تغييرا شاملا فى نظام العمل فى وزارة التربية والتعليم ، ليكون العمل فيها تربية أولا ، ثم تعليما ثانيا ، ولابد أن تكون للتربية العملية ساعات محددة ، ويتحمل المشرف على الفصل مسئولية حقيقية فى التربية ، فلا بد من تدريبه على هذا العمل ، وأن يكون - شكلا وموضوعا - صالحا للقيام بهذه المهمة ، ويكون مجلس المشرفين مجلسا رئيسيا فى المدرسة والكلية الجامعية فهو مسئول عن تربية كل طالب أو تدريبه على تحمل المسئولية وتنمية روح التعاون والشعور بالجماعة فيه ، وهو مسئول عن سلامة مبنى المدرسة وكل أدواتها ، ولهذا المجلس أن يقرر نفقات الاصلاح المطلوبة من كل طالب ، ولا ينتقل الطالب من فصل لفصل الا اذا أدت أسرته المطلوب منها ، لأن الاسرة ينبغى أن تعلم أن المدرسة ملك عام ، تم بناؤها من المال العام لصالح أبنائهم جيلا بعد جيل ، فمطالبتهم بالمحافظة على المدرسة وتحمل نفقات ذلك الاصلاح نوع من العدالة والتربية القومية وهذا جزء اساسى من اعادة البناء المطلوبة .

وبالمثل ، ينبغى أن يعتبر الموظفون العاملون فى أى ادارة مسئولين عن الغرف التى يعملون فيها : مسئولين عن نظافتها ونظامها وسلامة مكاتبها ، وكل كاتب على آلة كاتبة مسئول عن سلامتها ، وموظفو الادارة مسئولون عن الادارة كلها ونظافتها وسلامتها من باب الدخول فى الشارع الى الأدوار التى يعملون فيها .

وننتقل بالتطبيق الى نطاق آخر هو : مسئولية سكان البيت عن بيتهم ، وسكان الشارع عن شارعهم ، وسكان الحى عن حيهم ، والفكرة الاساسية هنا هى نقل المسئولية من كاهل الدولة الى الشعب ، وهو المستفيد الحقيقى من كل المنشآت .

ولنبدأ بسكان البيوت . والفكرة المطروحة هى : أن كل بيت من البيوت - سواء كان مؤجرا أو مملوكا ، ينبغى أن تكون له لجنة سكان أو ملاك ، مسئولة مسئولية حقيقية ومالية عن سلامة كل شقة على حدة ، وعن البيت فى جملته .

ولابد أن يعتمد مبلغ للصيانة يدفعه كل ساكن أو مالك ، وأن توضع قواعد لصيانته ، فكل مرافق البيت ينبغى أن يحافظ عليها سليمة تماما ، والأجزاء المشتركة من المبنى - كالمدخل والسلم وبير السلم وإنارته والمصعد - ينبغى أن يحافظ عليها سليمة ، والاصلاح ينبغى أن يتم فى الحال ، ولجنة البيت لابد أن تجتمع مرة كل ثلاثة شهور على الأقل ، ولابد من ادخال الاصلاحات فى الحال ، ولايمكن أن يدخل أى تعديل فى البيت الا بموافقة لجنة السكان أو الملاك ، ولابد أن توضع قواعد لاستخدام مرافق البيت والمحافظة عليها سليمة . ويتحمل سكان البيت كل هذه التكاليف ، وفى هذه الحالة يكون صاحب البيت عضوا فى لجنة السكان له صوت واحد مثل صوتهم ، وهو يدفع نصيبه فى الاصلاح بقـــدر مايدفعـــه أى ساكـن ، لكيلا يتلاشى الاحســاس بالملكية .

واللجنة تتألف من رؤساء الاسر الساكنة أو المالكة ، أو ممن تنيب هذه الأسر ليتحدث باسمها . واللجنة لجنة رسمية تسجل فى دفتر خاص يعد لهذا الفرض ، وتثبت فيه حالة البيت كل عام ، ويدبر أمر بياض البيت من الخارج والداخل كل خمس سنوات (وهذا مطبق فى انجلترا) والجهة المشرفة على لجنة البيت هى لجنة الشارع ، وتتألف من ممثل عن كل بيت ، وفوق لجنة الشارع لجنة الحى ، وهذه اللجان كلها رسمية ومسئولة أمام ادارة خاصة تنشأ فى مجلس محلى البلد ، وينبغى العودة الى فكرة بلدية القاهرة وبلديات المدن والقرى ، فان المدن فى التاريخ الحديث ارتقت بمجالسها البلدية .

ولجنة الشارع ستكون مسئولة عن نظافة الشارع ونظام المرور فيه ، والمرافق الموجودة به ، بل عن الأشجار المزروعة فى الشارع . والأساس أن مساحة الشارع ستقسم على البيوت بحسب امتدادها ، وكل بيت مسئول عن المساحة التى تخصه . وتقوم بالتنسيق لجنة الشارع ، وهذه أيضا لها اشتراكات ولها حقوق ، فلا تسمح لبائع متجول بأن يحتل مكانا من الشارع ولاتسمح بالعيش فى الشارع لاحد من السكان العابرين ، أو بدو المدن الذين ليس لهم سكن . وعن هذا الطريق نستطيع ضبط عملية الهجرة الخطرة الى المدن وخاصة القاهرة ، فكل بيت يبلغ عن السكان اللاجئين الى جواره أو خلفه . ولجنة الشارع تبلغ البلدية ، وهذه تعيدهم الى مواطنهم الأولى . أو تدبر السلطات لهم حياة أفضل .

أما مراقبة الأسعار ومخالفات التسعيرة فبدلا من أن يقوم بمهامها مفتش التموين ، فالواجب أن يقوم بها أهل الشارع أو لجنة الشارع الذى به تجار المواد التموينية : بقالين أم جزارين أم تجار خضر وفاكهة أم جمعيات استهلاكية ، فهم المتعاملون مع هؤلاء كلهم وهم الذين يستطيعون دفعهم الى التزام التعامل بالأسعار المحددة ، وتقديمهم للمحاكمة . وهذه هى نقطة التحول التى تدعو اليها هذه الدراسة ، فهى من ناحية تخفف العبء عن الدولة ، وتوجد من ناحية أخرى عملا ومسئولية للمواطنين وتضعهم أمام مشاكلهم ليحاولوا حلها ، بدلا من أن يوجهوا اللوم كله الى الدولة ، والأساس أن أى شىء مهما صغر ينبغى أن يكون هناك مسئول عنه .

تلك هى النظرية المطروحة للمساهمة فى بناء المواطن المصرى ، وهى تقوم على نقل المسئولية المدنية من الدولة الى المواطنين ، وتربيتهم على المسئولية منذ الصغر والزامهم بالمسئولية على مستوى الأعمار . فان الذى نريد أن نبنيه هو مواطن قادر على تحمل مسئولية الوطن . وليس المطلوب مواطنا واحدا ، بل الشعب بأسره ، وهذه طريقة يمكن أن تخلق فى المواطن الشعور بالمسئولية ، وتفتح له طريق ممارستها ، ومع الممارسة سيزداد هذا الشعور وتتحسن طريقة الممارسة ، وشيئا فشيئا تنتقل المسئولية المدنية من الدولة الى الشعب ، عن طريق مسئوليات واضحة محددة لكل مواطن ، فهو مسئول عن بيته وشارعه وحيه ومدينته ، وفى النهاية عن وطنه .

اننا نتحدث كثيرا عن اصلاح الجهاز الحكومى ، وهناك قوانين لا نهاية لها لاصلاح هذا الجهاز ولكنها لاتاتى بنتيجة . لذلك لان الدولة تسن القانون لحماية مصالح المواطنين . ولكنها لاتعرف اذا كان هذا القانون قد نفذ أم لم ينفذ ، ولكن اصحاب المصالح هم الذين يشعرون ، ولابد أن تكون لهم القدرة على جعل المسئولين ينفذون القانون حفاظا على مصالحهم ، وهذه الفكرة المقدمة فى هذه الدراسة تشعر الموظف بمسئوليته أولا ثم تعطى للمواطنين القوة على جعل الموظف المتهاون يقوم بمسئوليته لان المواطن اذا تعلم كيف يكون مسئولا عن بيته وشارعه وحيه ، ستكون لديه القدرة على أن يجعل الآخرين يقومون بمسئوليتهم . لان روح المسئولية اذا نمت فى الانسان أعطته قوة كبيرة على نفسه وغيره .

وبعد ، فهذه دراسة تطرح وجهة من النظر وتطبيقها لبناء مواطن قادر على النهوض بوطنه واداء واجب المواطنة ، وليس ماورد بها الا الاطار العام والأسس العريضة . أما التفاصيل الدقيقة فمتروكة للممارسة .

ضعف الشعور بالآخرين
لماذا حدث وكيف نعالجه

إن اعادة بناء المواطن المصرى الى ماكان عليه طوال تاريخه الذى يقاس بألوف السنين - والذى صنع خلاله عدة حضارات تعاقبت ، الواحدة بعد الأخرى ، لتكون فى كل مرة هى الحضارة التى لايكاد يعرف العالم كله سواها - إنما هى فى حقيقة أمرها ، عودة به إلى مجموعة من « القيم » الأساسية ، لتنمحى بها مجموعة أخرى طرأت على المصرى لأسباب لم يكن لها أن تدوم .

وموضوع « القيم » معقد ومتعدد المذاهب ، ولعل أقصر طريق لبلوغ غايتنا فى شأنها ، هو أن نحدد معنى " القيمة " فى حياة الناس تحديدا " إجرائيا " ، بمعنى أن نأخذ الناس بما يختارونه لأنفسهم بالفعل ، لا بما كان ينبغى لهم أن يختاروه ، كلما وجدوا فى طريقهم عدة بدائل للسلوك فيأخذون منها مايطيب لهم ، ويتنكرون لما عداه . فمثلا : إذا أتيح لإنسان بديلان تجاه موقف معين : أحدهما أن يعمل ليكسب ، والثانى أن يجيئه الكسب بلا عمل ، فوجدناه لايتردد فى اختيار البديل الثانى ، قلنا ان العمل فى ذاته ليس " قيمة " من قيم حياته ، مهما أكثر هو القول عن قيمة العمل ومزاياه ، لأن المعول الوحيد هو مايختاره بالفعل ، وليس ماينظم فيه المدائح ثم ينصرف عنه إلى سواه .

فإذا كانت القيم التى توجه حياة فرد أو مجموعة أفراد ، تتحدد بطريق الاختيار الفعلى بين بدائل السلوك على امتداد الطريق ، كان لنا الحق فى أن نزعم بأن تحولا خطيرا قد طرأ على حياتنا إبان المرحلة الأخيرة من تاريخنا ، وذلك لأن طريق الاختيار فى مجال السلوك الفعلى قد طرأ عليه تغير حاد ملحوظ ، من شأنه أن يعرقل الإنتاج بكل صنوفه وعلى جميع مستوياته ، من الانتاج العلمى ، إلى إنتاج الجالسين على مقاعدهم فى دور الخدمات العامة على اختلافها ، وحسبنا فى هذا الصدد أن نذكر العزوف عن العمل مادام الدخل مضمونا بغيره ، والاستخفاف بواجب الاتقان فيما يعمل مادام الكسب متساويا فى حالتى الجيد والردىء ، بل إن الأمر قد جاوز هذه السلبية إلى إيجابية من طراز جديد ، أى تلك الجوانب المدمرة ، من غياب عن مكان العمل ، ومن رشوة واختلاس . وفيما يلى شئ من التفصيل :

- كان للتحول العميق الذى تعرضت له جميع الشعوب التى اصطلح على وصفها " بالنامية " - وهى نفسها الشعوب التى تحررت من قبضة المستعمر منذ عهد قريب (والشعب المصرى واحد منها) - جانبان : أما أحدهما فهو الجهود المخلصة فى سبيل إنصاف الفئات المحرومة والفقيرة والمغلوبة على أمرها ، وأما الجانب الآخر ، فهو ظهور مجموعة من المغامرين ، الذين خيل إليهم بأن ذلك التحول الاجتماعى ، ربما لا يلبث طويلا حتى يزول ، ولهذا فالحكمة العملية تقتضى من هؤلاء المغامرين أن يسرعوا إلى جمع الثروة ماأمكنهم جميعا - حلالا أو حراما - فى أقصر زمن ممكن ، قبل أن تفلت منهم الفرصة السانحة ، وأن يقفزوا إلى مناصب السلطة والنفوذ ما أمكن القفز ، لأن الوصول الى تلك المناصب ، هو بمثابة الأبواب الواسعة التى تفتح السبل القصيرة والسريعة إلى تحقيق الرغبات .

وكان لابد فى مثل هذه الحالة ، أن تكون هناك فجوة تختلف - سعة وضيقا - مع تفاوت القدرة عند الأفراد ، بين كفاءة الواصلين ومتطلبات المناصب التى وصلوا إليها قفزا فوق رؤوس القادرين ، ومع ذلك فسرعان ماأصبحت هذه المفارقة هى النموذج أمام الناس ، فكانت النتيجة المحتومة هى أن يلتمس كل من أراد الصعود ، طريقا الى هدفه غير طريق العمل الذى بطبيعته لايصعد بصاحبه إلا درجة ، وعلى أمد طويل .

وبهذا كثرت حالات الطيران إلى القمم ، بغير منجزات تؤدى خلال الطريق ، وتركت تلك المنجزات لمن لم يكن لهم أجنحة ، فكان من الطبيعى أن يفسد الأولون ، وأن ييأس الآخرون .

- كان المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية قد عقد مؤتمرا للبحث فى ظواهر الرشوة والاختلاس والفساد الإدارى ، ووضع تقريره

بعد ذلك فى مجلدات ، ولقد ورد فى المجلد الثالث منها مايفيد بأن جرائم الاختلاس فى السنوات الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ لم تزد على ٦٠ حالة ، حتى اذا ماجاءت سنوات الستينات ، قفزت إلى مايقرب من ٤٠٠ حالة فى كل سنة واحدة . على أن مايلفت النظر هنا ، هو أن نسبة من اختلسوا مبالغ كبيرة (أكثر من ألف جنيه) كانت أكبر جدا من نسبة من اختلسوا مبالغ أصغر ، مما يدل على أن الحاجة إلى مال يستعان به على ضرورات العيش ، لم تكن هى الدافع الأول للاختلاس ، بل كان الدافع الأقوى هو الرغبة فى النجاح عن غير طريقه المشروع . ومما هو جدير بالذكر أيضا : أن حالات الاختلاس التى تمت بسبب ضعف الرقابة ، هى ٤٠٪ من مجموع الحالات ، على حين أن الحالات التى كان الدافع إليها ضيق ذات اليد كانت ١٣٪ فقط ، مما يزيدنا وثوقا بأن علة التغير الذى أصاب المواطن المصرى فى الفترة الأخيرة – لم تكن صعوبة العيش بقدر ماكانت الجشع فى الوصول الى الغايات بغير وسائلها .

وقد اختص المجلد الرابع من التقرير المذكور ، بظاهرة الرشوة ، فظهر فى جلاء أن التعقيدات المكتبية ، كانت أقوى العوامل فى تيسير الرشوة ، وذلك لكثرة الخطوات والانحناءات التى تغرى المرتشين أن يتقاضوا الرشاوى عند كل منعطف على الطريق إلا تعذر وصول أصحاب الحاجات إلى أهدافهم أو استحال ، حتى أصبح العاملون فى الوظائف العامة يتصرفون كأنهم يباشرون مشروعات خاصة مما ازدادت به الهوة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، أى بين شعور المواطن بما ينفعه هو ، وضعف شعوره بما قد ينفع الآخرين .

ولو اقتصر أمر الاختلاس والرشوة على أن قلة من الناس قد كسبت مالا أو سلطانا عن غير طريق العمل المشروع ، لهان الخطب على فداحته ، أما ماهو أفدح ، فذلك أن الاختلاس والرشوة سرعان مايمتد أثرهما إلى الهيكل الإدارى ، فينحرفان به عن الطريق السليم ، إذ تعطى مقاليد الأمور إلى غير أصحابها ، ثم لا تلبث المصالح العامة أن تتحول إلى منافع خاصة ، كلما اتسع نطاق الرشوة وسهل الاعتداء على المال العام .

– ضعف شعور المواطن بالمواطن الآخر ، هو بيت الداء فيما أصاب بناء الإنسان المصرى من خلل عارض – فباتت الـ " أنا " تملأ المكان وتسد الطريق أمام ال« نحن » – مع أن المصرى كما عهدناه – وهو على صورته الأصيلة – أوشك أن يغرق ذاته فى المجموع إغراقا لايبقى لها أثرا ، واذا شئت فانظر إلى المعالم الكبرى التى هى بمثابة التلخيص للحضارة العريقة على أرض مصر ، فسوف تجد معظمها أعمالا مما يضطلع بصنعه جماعات متعاونة ، لا الأفراد وقلما تعرف عن أى عمل منها من هو صانعه ، فالصانع لها جميعا هم المصريون جميعا بغير تحديد .

وضعف الشعور بالشخص الآخر ، ينتج لنا بالضرورة ضعفا فى شعورنا بالبيئة كلها التى تحيط بنا ، إذ الآخرون هم الوسيلة التى بها يعرف الفرد دنياه من جهة ويعرف مدى قدراته هو من جهة أخرى ، فإذا ماغض الفرد ناظريه عن الآخرين ، فكأنما هو قد أغمض عينيه عن رؤية العالم ، وعن نفسه معا ، وهى نقيصة نشهدها شائعة فى جيلنا الحاضر . ولعل هذه الظاهرة – أى ضعف شعور الفرد بغيره – تكون من الظواهر التى تطبع العصر فى العالم كله ، ثم انضوينا نحن فيها جزءا من كل . ومن هنا كان من المسائل التى عنى بها بعض فلاسفة عصرنا ، مسألة العلاقة بين الذات وغيرها ، فحاولوا البيان بأن ذات الفرد لايكتمل وجودها إلا بغيرها ، خلافا لما ذهب إليه سقراط حين طالب الإنسان بأن يعرف نفسه ، ولما ذهب إليه ديكارت حين جعل وجوده مرهونا بوعيه بذاته . فلا الانسان يستطيع أن يعرف نفسه إلا عن طريق « الآخر » ، ولا وعى الانسان بذاته وحدها كاف لإثبات وجوده ، بل لابد من تعلق ذلك الوعى بمدرك خارجى ليتم إثبات الذات لوجودها ، واختصارا نقول : ان « الأنا » لاتكتمل إلا بالأنت وبالهو .

وكون المصرى فى " أنانيته " الراهنة ، جزءا من ظاهرة تعم العصر

كله ، لا ينفى أن يكون المصرى قد انحرف بهذه الظاهرة عن صفة كانت من أبرز مايميزه ، ألا وهى أن يكون على وعى تام بانتمائه إلى أسرته الصغرى ، وإلى أسرته الكبرى التى هى أمه وأمته معا .

هذه العزلة الفردية الطارئة على المصرى ، هى على وجه الدقة مانعنيه بضعف شعوره بالتبعة الملقاة عليه من حيث هو مواطن يشارك غيره وطنا واحدا ، وهى كذلك على وجه الدقة مايحدث - كما هو حادث الآن - أن ينعدم الهدف الواحد الذى يجمع الجمع كله فى اتجاه مشـــترك ، لتحل محله أهداف فرد وفرادى ، فما يستقبله فرد يستدبره غيره ، فلا يكون بينهما التقاء على هدف مشترك ، ثم يزداد السوء سوءا حين يكون الأفراد على هذا التمزق فى الاتجاه والهدف ، وفى الوقت نفسه ينافق بعضهم بعضا باللفظ الأجوف : انهم انما يدينون بغايات قومية مشتركة .

- هذه اللامبالاة لم تنشأ من عدم ، بل أنتجتها ظروف كان من شأنها أن تتخذ القرارات الماسة بحياة الأفراد ، فى غيبة منهم ، فأحس كل فرد بأن قدره فى أيدى سواه ، فلم يجد عندئذ مفرا من أن يسعى لتحقيق مصالحه الفردية فى الخفاء ، ثم يظهر الولاء للمجمـوع فى العلن .

وليست هذه الازدواجية من طبائع الأمور فى هذا المجال ، بل إن ضرورات الحياة - على عكس ذلك - تقتضى أن يكون بين أفراد المجتمع الواحد قيم معينة مقبولة من الجميع فى الخفاء وفى العلن ، وعلى أساسها يكون التعامل والتعاون ، وليس المراد بهذا أن يجىء الأفراد وكأنهم مصبوبون فى قالب واحد ، بل إن لهم أن يختلفوا ماشاءت لهم ميولهم ، شريطة أن يحس كل منهم بغير تكلف ولا تصنع ، أن تحقيق الميول المختلفة متوقف بعضه على بعض ، بحيث ينتهى الأمر بأفراد المجتمع وكأنهم عازفون على آلات مختلفة ، لكن اللحن المعزوف واحد .

- نعود إلى مابدأنا به هذا الحديث ، وهو أن سلوك الناس فى حياتهم اليومية كما تجرى بالفعل ، هو الذى يكشف عن « القيم » السائدة . ولقد رأينا أن مجموعة من « القيم » القائمة فى حياة المصرى اليوم ، يراد لها أن تتغير ليعود المصرى إلى سابق عهده فى عصور أصالته وهى على نقائها ، فلم يكن من خلق المصرى يؤمئذ أن يخطو على رقاب الآخرين لينهب المال والجاه دون أن يعانى فى سبيلهما عملا نافعا ، ولا كان شعار المصرى فى حياته دائما كشعاره اليوم من بذل أقل جهد ممكن للحصول على أكبر حصاد ممكن ، ولا كانت الفجوة بين المظهر والحقيقة فى حياته بهذا الاتساع الرهيب ، فقد يبدى تفانيا فى خدمة جمهور الناس وكأنه يضحى بمنافعه ، وإذا الحقيقة هى أن الأساس وراء نشاطه الظاهر ، أن يكسب لنفسه على حساب الآخرين ، وقد يبدى من مظهر القدرة على ماليس فى مقدوره ،ليخدع الآخرين ، بل إنه قد يبدى من مظاهر الإيمان الدينى ما ليس له فى نبض قلبه صدى ، أو هو يبدى ماقد يدل على علم غزير وليس هو بذى علم ، وهكذا .

لكن فى حياة المصرى اليوم أيضا مجموعة من القيم ، لعلها استحدثت أو ازدادت ظهورا عما كان يعهده فى ماضيه القريب ، وهى قيم يجب أن تبقى وتنمو ، فسلوكه الفعلى دال على مدى رغبته فى تعليم أبنائه ، وحتى لو لم يكن العلم لذاته هو الهدف المقصود ، وكذلك يدل سلوكه الفعلى على مدى طموح الجمهور العريض فى أن يتساوى الناس فى الحقوق ، بعد أن كانت فئة قليلة تحتكر لنفسها ما لا تتيح مثله للعاملين فى الحقل والمصنع .

- وقد حان لنا الآن أن نطرح السؤال الهام ، وهو : كيف السبيل الى تغيير القيم التى يجب أن تتغير ؟ فهى طارئة على الحياة المصرية ونريد لها أن تزول لتزول معها عوامل الضعف التى تولدت عنها .

وقد تختلف نظريات علماء النفس المعاصرين ، فى الطريقة الفعالة التى يمكن بها تغيير اتجاه معين قائم فى سلوك الناس ، بحيث يستدير هؤلاء الناس ليتجهوا فى حياتهم اتجاها آخر مرغوبا فيه . لكن تلك النظريات على اختلافها ، تتفق على أسس بعينها ، من أهمها : أنه اذا

استبدت بالإنسان « حاجة » معينة (وقد رأينا كيف تستبد بالمصرى اليوم الرغبة فى رعاية منافعه على حساب الآخرين) وجب تركيز الجهد لتخفيف حدة التوتر الذى تحدثه الرغبة فى جموحها ، إما عن طريق الثواب والعقاب (وهو مايبدو فى حالتنا أجداها وأسرعها) وإما عن طريق التوعية المضيئة التى تبين للناس دقائق مايقع على حقيقته ، وإما عن طريق تغيير الدواعى التى استدعت انحراف الناس عن جادة الطريق وهى دواع بعضها فى طوية أنفسهم ، وبعضها الآخر فى الواقع الخارجى المحيط بهم .

فبموجب الطريقة الأولى ، ينبغى مراجعة النظام القائم فى الحوافز للمجيدين ، وفى عقوبة المسيئين ، مراجعة تجعل الحوافز كافية للتشجيع ، والعقوبات رادعة ردعا فعالا .

وبموجب الطريقة الثانية : يجب النظر الجاد العميق المخلص فى وسائل الإعلام والتثقيف — التى هى الآن فى كل بيت ، تؤثر فى أهله بما لم يؤثر فيهم أى عامل آخر عرفه الانسان من قبل — لنجعل من تلك الوسائل أدوات لتغيير مالا بد أن يتغير مما أفسد شعور المصرى بتبعاته نحو نفسه ونحو الآخرين .

واما الطريقة الثالثة التى تلجأ الى تغيير ماهو واقع بالفعل (داخل الانسان وخارجه) لتزول دواعى الانحراف ، فأمرها هو مايشغل الدولة فى المقام الأول .

والأمل معقود على أن نمضى فى طريق التنمية والتعمير الى أقصى حد مستطاع .

إعادة بناء الانسان المصرى
من وجهة نظر التنمية الادارية

الانسان وسيلة التنمية وهدفها :

تتبوأ قضية بناء الانسان مكان الصدارة بالنسبة لكل قضايا الاصلاح والتنمية ، وهى جديرة بأن تنال كل عناية ، باعتبار الانسان هو الوسيلة الأساسية لكل إصلاح وتطور وتقدم ، وهو — فى الوقت نفسه — الهدف النهائى من ذلك كله . فاذا اكتمل بناء الانسان على نحو سليم وقوى ، أدى رسالته بكفاءة ، فيزيد الانتاج فى كل مواقع العمل والنشاط الانسانى وتتحقق التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية . الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى اقامة المجتمع الذى نسعى اليه .

على أن قضية بناء الانسان بالمفهوم المقصود هنا ، هى بناؤه على نحو متكامل ، وهى لذلك لها جوانبها المتعددة : النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والادارية . ومن هنا أيضا ينبغى أن توضع تحت مجهر البحث العلمى لتجلية هذه الجوانب المتعددة وتناولها بالدراسة من مختلف الزوايا على نحو يتيح علاجها علاجا شاملا ومتكاملا ، يأخذ فى الاعتبار كل العوامل المؤثرة فى تكوين الانسان من حيث تشكيل سلوكه وتنظيم أعماله وضبط تصرفاته وأحكامه . أما معالجة الموضوع من جانب واحد أو أكثر وإهمال باقى الجوانب الأخرى ، فلن يؤتى الثمرة المرجوة ، وذلك لأن هذه الجوانب متشابكة ومتداخلة ، وكل واحد منها يؤثر ويتأثر بالجوانب الأخرى .

دور الإدارة وأهميتها :

ومن بين هذه الجوانب المتعددة تمثل الادارة مكانا هاما فى قضية بناء الانسان . فجميع أعمال الانسان ومناشط حياته الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية بل والترويحية محكومة بمنطق وقواعد علمية متفق عليها ، هى منطق وقواعد الادارة .

والادارة — فى مفهومها العام — هى مجموعة الجهود والأعمال والتنظيمات التى تؤدى لاستخدام الامكانات والموارد والطاقات المتاحة فى أى موقع من النشاط الانسانى ، للنهوض برسالته وتحقيق أهدافه .

ويتحقق نجاح الادارة كلما تمكنت من استخدام الموارد والطاقات والامكانات المتاحة بفاعلية وكفاءة على نحو يعظم النتائج والمخرجات كما ونوعا ، ويقلل التكاليف والمدخلات ، ويمنع الاهدار والفاقد ، ويتطلب تحقيق هذا النجاح ممارسة الادارة على أساس من المعرفة والخبرات .

وتؤدى الادارة فى سبيل تحقيق أهدافها عدة وظائف أساسية هى : رسم السياسات والتخطيط ، والتنظيم ، والتوجيه والاشراف ، والرقابة .

والادارة - بهذا - تشكل حجر الزاوية فى مواقع العمل المختلفة ، وتعتبر الرأس المحركة لجميع أوجه النشاط المختلفة : الاقتصادى والاجتماعى والعلمى والثقافى ، وغيرها من أوجه النشاط الانسانى . ويتوقف نجاح الأعمال فى جميع مواقع العمل والنشاط الانسانى على كفاءة الادارة .

الانسان المتكامل البناء هو أساس الادارة الناجحة : وتتحقق الكفاءة فى الادارة من خلال الإنسان المتكامل البناء . فالإنسان هو الذى يقوم بالعملية الادارية بجميع أبعادها ، وهو الذى يمارس جميع وظائفها . فإذا اكتمل بناء الانسان : عقلا وروحا وضميرا وسلوكا وجسدا ، استطاع القيام بالعملية الادارية بكفاءة : علما وتطبيقا .

ومن أهم ظواهر القصور فى بنية المصرى المعاصر ، ما لوحظ من تغيير محسوس على بنيانه فى الحقبة الأخيرة : فقد أخذ يتحلل من بعض قيمه الأصيلة التى كان يتميز بها كالمثابرة والجدية ، ويفقد بعض مقوماته الفاضلة التى يتحلى بها كالالتزام والشعور بالانتماء ، ويخرج عن بعض تقاليده الحسنة كالترابط والتآخى والتعاون ، ويتخلى عن بعض صفاته الحميدة كالإقدام على مواجهة التحديات وإتقان الأعمال ، وفضلا عن ذلك أخذ يكتسب عددا من الخصال التى كان يعزف عنها كالفردية والإثرة واللامبالاة ، ويرتكب بعض الأفعال التى كان يعف عنها ويعصم نفسه عن إتيانها كقلة الانضباط وعدم الجدية والتسيب .

ويمكن تلخيص أبرز ظواهر القصور التى طرأت على بنية الانسان المصرى المعاصر من منظور الكفاية الادارية والانتاجية فى الآتى :

- ضعف الايمان : ويتمثل فى قلة التمسك بالقيم الروحية ، وضعف الالتزام بها ، وتغليب الماديات ، وتخطى المبادىء والقيم الدينية والأخلاقية لتحقيق المصالح الدنيوية .
- تراخى الشعور بالانتماء : ويبدو فى عدم الحرص على الارتباط بالمجتمع ، والتقاعس عن التفانى فى النهوض به سواء على الصعيد القومى أو فى النطاق الأسرى ، وضعف الاهتمام بالقضايا العامة ، وعدم العناية بالمال العام ، وبالثروة القومية والمحافظة عليها وتنميتها .
- الفردية والأثرة : ويظهر ذلك فى قلة الميل الى التعاون والمشاركة فى العمل الجماعى وعلاج القضايا التى تمس المجموع والمصالح المشتركة ، كما يظهر فى تغليب الصالح الفردى على الصالح العام والعمل للحصول على المكاسب الفردية بغير حق من جهد أو اتباع لطريق سليم .
- السلبية واللامبالاة : ويظهر ذلك فى عدم التصدى بفاعلية للمشاكل والصعاب والقضايا العامة ، والفتور فى تحمل المسئوليات بصفة عامة ، وفى مواجهة التحديات أحيانا .
- التواكل : ويبدو فى الاعتماد بصفة رئيسية على السلطات العامة ، وعدم المبادرة لحل المشاكل أو مواجهتها ، والانتظار لتوجيهات القيادات فى كل الأمور .
- ضعف الانتاجية : ويبدو فى عدم الحرص على إتقان الأعمال ، ومن ثم فى انخفاض مستوى الأداء والهبوط النسبى لمعدلات الانتاج بصفة عامة .
- قلة الانضباط : وتبدو فى عدم الالتزام بالضوابط العامة والخروج على التقاليد والقيم الأصيلة والالتجاء الى الوسائل غير الطبيعية للوصول الى الأهداف .

ومن أهم أسباب التدهور فى بنية المصرى ، ماطرأ على حياته العامة من متغيرات ، من بينها :

- تداعى المناخ الدينى والروحى والأخلاقى : وهو عرض تحدرت إليه الحياة العامة فى كثير من جوانبها .
- ضعف التكوين الأسرى : وهو واضح من تغير دور الأسرة فى تنشئة أبنائها عندما دخل عليه كثير من مظاهر الضعف فى إحكام التربية والالتزام بقواعد التنشئة السليمة وحسن التوجيه .

– تراخى اليقين الاجتماعى : اهتز كثير من القيم والتقاليد الاجتماعية التى تواضع المجتمع على صلاحيتها ، واضطربت المفاهيم حول كثير من أمور الحياة العامة والخاصة ، مما ترتب عليه اهتزاز اليقين بالمواضعات الاجتماعية فيما يختص بمبادىء وقواعد السلوك التى يخضع لها المواطن .

– الحروب : خاضت مصر أربع حروب فى فترة زمنية قصيرة كانت لها آثارها العميقة والواسعة على حياة المصرى فى أساسياتها ، ومن ثم على بنائه من جميع أقطاره .

– عدم استقرار المفاهيم العامة وعدم وضوحها : إذ شهدت الحياة المصرية عدة تغييرات أساسية متلاحقة فى المفاهيم العامة ، كان لها انعكاساتها على كثير من مجالات هذه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . واتسمت هذه التغييرات بعدم الوضوح سواء فى جوانبها النظرية أو التطبيقية ، مما ترتب عليه اضطراب فى ممارسة الوظائف العامة واضطراب فى السلوك فى جميع ميادين العمل والانتاج فى شتى صورهما .

– اختلال معايير الإثابة : أصيبت معايير الإثابة فيما يختص بتقدير الأعمال – سواء بالثواب أو العقاب – بالاضطراب وعدم التحديد والخضوع لمقاييس غير سوية تتنافى مع قواعد الادارة العلمية ، مما كان له أثره السيئ فى مجالات العمل والانتاج ، فضلا عن عدم توافقه مع متقضيات التنمية والتطور ، كما كان له تأثير عميق وسلبى على بنية الانسان المصرى .

نظرة متكاملة للعلاج من منظور الكفاية الادارية والانتاجية :

يتطلب علاج القضية محل الدراسة بنجاح – من وجهة النظر الادارية – تناولها بشكل متكامل من مختلف الجوانب : الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والتربوية والادارية . ولاغنى عن هذه الوجهة من النظر فى اعادة البناء والتقويم ، لأن كل جانب له أثره وتأثيره فى سائر الجوانب الأخرى فى حركة تبادلية .

وتأسيسا على ذلك – فان النظرة الى تقويم بناء الانسان المصرى – من خلال منظور تلك الرؤية ، مع تركيز الضوء بصفة أساسية على مجال التنمية الادارية – يمكن أن تأخذ فى الاعتبار الأمور الآتية :

* تدعيم العقيدة الدينية وترسيخ القيم الروحية فى المجتمع ، وتأصيلها فى النفوس لتصبح منهاجا عاما للحياة ، ويتطلب هذا الأمر مايأتى :

– قيام جميع مؤسسات التعليم والثقافة والاعلام بدور مباشر وايجابى فى هذا الشأن .

– تدعيم الأزهر الشريف ، بمؤسساته المختلفة ، ليستمر فى أداء دوره بكفاءة ويقوم برسالته : عقيدة وشريعة ونهجا وسلوكا .

– توفير المناخ الصحى والبيئة الصالحة فى المجتمع واشاعة السلوك المستقيم به حتى يصبح خلقا عاما للمجتمع .

* تدعيم قدرة الأسرة المصرية على بناء الانسان المتكامل ، ويتطلب هذا الأمر مايأتى :

– تحقيق الاستقرار الاقتصادى لتنعم الأسرة المصرية بحياة كريمة مستقرة .

– تنظيم تشغيل المرأة على نحو يكفل لها القدرة على النهوض برسالتها المقدسة فى رعاية أبنائها وأسرتها .

– تأصيل المفاهيم السليمة فى نفوس وأذهان الجماهير واشاعتها بين الناس ، وخاصة مايتعلق بالاهتمام بالأعمال المنتجة وبجوهر الأشياء والبعد عن المظاهر الكاذبة .

* تحقيق اليقين الاجتماعى . ويتطلب هذا الأمر مايأتى :

– ترسيخ أسس الحرية الملتزمة ، وتعميق مفاهيم الديمقراطية ، وارساء تقاليدها بالممارسة السليمة وبالتطبيق العملى الواعى .

– تحقيق العدل الاجتماعى ، بإعادة توزيع الأعباء المالية توزيعا أكثر عدالة ، وتحقيق مزيد من تكافؤ الفرص ، وترشيد الانفاق العام ،

والعناية بتوفير مقومات الحياة الحرة الكريمة للجماهير بصفة عامة ، والطبقات العاملة والكادحة بصفة خاصة .

– اجراء اصلاح اقتصادى شامل باتخاذ الخطوات الكفيلة بالقضاء على اختلال الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، وازالة العجز فى الموازنة العامة ، والنهوض بالمرافق العامة ، واقامة البنية الأساسية التى يرتكز عليها صرح الاقتصاد القومى ، وتوفير عوامل الانتاج وتدعيمها وتهيئة المناخ الصالح لها للعمل بكفاءة .

– تعديل نظم التعليم وهياكله وأنماطه ووسائله ، على نحو يجعلها صادقة مع واقعنا وظروفنا ، وقادرة على الوفاء باحتياجاتنا وتحقيق آمالنا .

– ترشيد البحث العلمى وتدعيم وسائله .

– تغيير تشريعى شامل يستهدف جعل القوانين والتشريعات المصرية متفقة وصادقة مع العقيدة السائدة فى المجتمع المصرى ، ومع قيمه ، ومع واقعه ، ومع طموحه وآماله .

– رفع كفاءة الأجهزة التنفيذية والحكومية ، وأن تتسم جميع أعمالها بالانتظام والانضباط .

– تعديل شامل فى نظم القضاء واجراءات التقاضى واستخلاص الحقوق ، تستهدف تبسيطها وجعلها أيسر وأسرع وأكثر إحكاما وأقل تكلفة .

– ترشيد العمل الاعلامى ، على نحو يجعله ملتزما بالموضوعية وبالحقائق وبالمواثيق وبالدقة العلمية وبالصدق مع النفس ومع ضمير المجتمع .

– إعادة بناء الهياكل التنظيمية لمواقع العمل المختلفة فى المجتمع ، تستهدف توصيف جميع الوظائف ، وتحديد مهامها ومسئولياتها ، ووضع معدلات سليمة للأداء ، وتحديد أحجام الهياكل التنظيمية المناسبة للمواقع المختلفة وتوفير القدوة الصالحة لها ، والالتزام بالمعايير السليمة للإثابة .

– اقامة نظام سليم ومحكم للمعلومات والاستشارات يوفر البيانات والمعلومات الصحيحة ويتيح صدق المكاشفة وأمانة الشورى .

* تأصيل مفهوم العمل كرسالة قومية . ويتطلب هذا الأمر ماياتى :

– تأصيل مفهوم العمل كرسالة قومية فى أداء الأعمال فى نفوس جميع أبناء المجتمع وتنشئة الأجيال الصاعدة من الصغر على اعتناقه .

– اشاعة هذا المفهوم فى المجتمع عن طريق الأجهزة المعنية وخاصة أجهزة الاعلام وتثبيته بالممارسة العملية ليصبح سلوكا عــاما فى المجتمع .

– توفير القدوة الصالحة الواعية لهذا المفهوم فى المواقع القيادية .

* تطبيق الادارة العلمية الحديثة . ويتطلب هذا الأمر ماياتى :

– النهوض بالوظائف الرئيسية للعملية الادارية من تخطيط وتنظيم ، واشراف وتوجيه ، ورقابة ومتابعة ، بكفاءة واحكام .

– توفير الاستقرار والوضوح فى المفاهيم العامة التى تنبثق منها السياسات والخطط الشاملة .

– تطبيق الأساليب الحديثة فى الادارة . كالموازنات والبرامج التخطيطية والبرمجة الخطية والحسابات التحليلية .

– توفير المقومات الأساسية للنهوض بالوظائف الادارية المختلفة بنجاح ، وأبرزها نظم المعلومات السليمة ، ومظلة قوية من العلاقات الانسانية السليمة للعاملين ، ومناخ صحى للعمل والانجاز باتقان وكفاءة .

– تطبيق معايير موضوعية وعادلة لقياس كفاءة الأعمــال والمشروعات .

– الالتزام بمعايير الكفاءة الموضوعية فى إثابة العاملين وترقيتهم ، وشغل الوظائف بصفة عامة والقيادية منها بصفة خاصة .

ومن المهم تطبيق هذه الخطوات كلها وتحقيق التنسيق بينها فى خطة متكاملة وشاملة تحقق أهدافها بنجاح كبير .

العامل والفلاح فى مصر
دراسة سيكولوجية

لن تعرض هذه الدراسة لمشكلة إعادة بناء الإنسان المصرى فى ذاتها أو بطريق مباشر ، ولكن بوصفها دراسة تجريبية مقننة قد حددت مجال بحثها فى قطاعين محددين من الإنسان المصرى هما : « الفلاح والعامل » وعينت أيضا من هذين القطاعين نقطا على سبيل التحديد على أنها محل البحث والتجريب ، وبهذا فهى دراسة يمكن أن تعتبر تمهيدية ومصدرا من مصادر إلقاء الضوء على مشكلة إعادة بناء الانسان المصرى .

أولا : الفلاح المصرى :

تخلص الدراسة عن بعض أبعاد سمات شخصية الفلاح المصرى ، وتتركز نتائجها فيما يأتى :

* فيما يختص ببعد التشكك (أى عدم الثقة بالنفس والآخرين وتوقع الشر منهم) :

– فى موقف الفلاح من نفسه : تكون نسبة التشكك عالية ، وهذا يعنى انخفاض تقدير الذات وتقل النسبة نفسها فى فئة صغار الفلاحين .

– فى موقف الدنيا / دين : تصل النسبة إلى أعلى درجة ، وهذا يعنى أن الفلاح غير راض عن دنياه من منظور دينى .

– فى موقف الفلاح من عمله : تنخفض النسبة إلى مايقرب من العدم ، وهذا يعنى أن الفلاح يحقق ذاته فى عمله ويستشعر فيه الفوز وتقدير الذات .

– فى موقف الفلاح من أبنائه ومجتمعه : تنخفض النسبة كما فى الموقف السابق .

– فى موقفه من سلطة الدنيا : تنخفض النسبة بشكل واضح ، وهذا يعنى الثقة بسلطة الدنيا .

– فى موقفه من عالمه (أى بعد حدود القرية والوصول الى المدينة) : تنخفض نسبة التشكك .

* فيما يختص ببعد الدونية (أى الشعور بالنقص وقلة الحيلة بالقياس الى الآخرين) :

– فى موقف الفلاح من نفسه : ترتفع نسبة الشعور بالدونية ، وتنخفض هذه النسبة لدى صغار السن .

– فى موقف الدنيا / دين: تصل النسبة إلى أعلى درجة ، وهذا يؤكد عدم رضى الفلاح عن نفسه فى دنياه من منظور دينى .

– فى موقف الفلاح من عمله : تنخفض النسبة إلى مايقرب من العدم ، أى أن الفلاح يستشعر الاقتدار والرضى عن النفس فى عمله .

– فى موقف من الأبناء : تنخفض النسبه ، أى أنه راض وسعيد بأبنائه .

– فى موقفه من مجتمعه : تنخفض النسبة وخاصة لدى الأغنياء .

– فى موقفه من سلطة الدنيا : تنخفض النسبة وخاصة لدى الفقراء ، ولعل ذلك راجع إلى ماحدث من اتجاه نحو الاشتراكية .

– فى موقفه من عالمه : تنخفض النسبة تماما وتصل إلى الصفر لدى الفقراء ، والسبب أن الفلاح يرحب بالمدينة والاندماج فيها ، لما فيها من أضرحة ، ولأنها مركز للحكومة وموظفيها وهم يمثلون بالنسبة له مايطمح أن يصل إليه أبناؤه بعد تعليمهم فى معاهد المدينة .

* فيما يختص بالبعد المزدوج الحزن / المرح : (من حيث ان الحزن هو ألم نفسى يتضمن الضيق والاكتئاب والإحساس بالظلم والتبلد الانفعالى وما اليها) :

– بوجه عام يغطى انفعال الحزن مساحة سيكولوجية أوسع من تلك التى يغطيها المرح .

– فى موقف الفلاح فى حياته الخاصة مع نفسه أو زوجته أو أبنائه أو أقرانه : يكون معدل الحزن عاليا .

– فى موقفه من عمله : ترتفع نسبة المرح وخاصة لدى الفقراء .

– فى موقفه من عاله : يرتفع معدل المرح .

– فى موقفه من سلطة الدنيا : يرتفع معدل المرح لدى الفقـــراء دون الأغنياء الذين يستشعرون الرهبة من سلطة الدنيا على مايمتلكـــونه .

– فى موقفه من الدنيا / دين : تتقاسم النسبة الحزن والمرح .

* فيما يختص ببعد العدوانية (لاتقتصر فى اتجاهها الى الخارج ، وانما قد تتجه الى الداخل أى الى الذات ، أى الميل الى لوم وتعذيب النفس) :

– فى موقف الفلاح من نفسه : تعلو نسبة العدوان نحو الذات لدرجة كبيرة وخاصة لدى الفقراء .

– فى موقفه من عمله : تنخفض النسبة جدا وترتفع نسبة الاستقرار .

– فى موقفه من عاله : مثل الموقف السابق .

– فى موقفه من سلطه الدنيا : تنخفض النسبة ، وان كان يوجد بها قدر طفيف من العدوانية ، وبخاصة لدى الأغنياء .

– فى موقفه من الأبناء ومن مجتمعه : تنخفض النسبة جدا وتميل الى الاستقرار.

– فى موقفه من الزوجة : ترتفع العدوانية (لأن المرأة تمثل فى أخيلته مصدر العار والغواية فى الدنيا ومخالفة تعاليم الدين) .

* فيما يختص ببعد التفكير الخرافى :

– فى موقف العلاقة بالدين المخالف وفى موقف العلاقة بسلطة الدنيا / الآخرة ، وفى موقف العلاقة بسلطة الدنيا / دين ، وفى موقف العلاقة بسلطة الآخرة :

يبدو معدل التفكير الخرافى فى هذه المواقف عاليا ويتدرج تنازليا تبعا للترتيب المذكور لهذه المواقف ، وتنخفض معدلات ظهور التفكير الخرافى فى مواقف الحيـاة الدنيا كما يلى :

– فى موقف الفلاح من عمله ومن الأسرة ومن عاله ومن سلطة الدنيا : يقترب المعدل من الصفر .

– فى موقفه من نفسه : يحدث ارتفاع نسبى لمعدل التفكير الخرافى (٣٣٪) .

* فيما يختص ببعد العيانية / التجريد (التفكير العيانى يميل إلى التفاعل مع موقف أو شيء مباشر ، والتفكير التجريدى يميل الى ألا يتفاعل كثيرا مع الانطباعات الحسية ويجرد المعانى) :

– يوجد ميل عام لدى الأفراد محل البحث لأن يتعاملوا مع واقعهم بطريقة عيانية مباشرة حيث ان نسبة من ظهرت لديهم بعض مؤشرات التجريد تتضاءل بشكل كبير بمقارنتها بنسبة من ظهرت لديهم العيانية ، وينسحب ذلك على مختلف المواقف باستثناء موقف الفلاح من عمله إذ يظهر التجريد بنسبة ٣٣٪ .

* فيما يختص ببعد القدرية (اعتقاد فحواه أن أحداث الحياة مقررة ومحددة سلفا بالقضاء والقدر ، أو القوى الغيبية) :

– تشير نتائج البحث بصفة عامة إلى ميل الأفراد محل البحث إلى عدم اتخاذ مواقف تتسم بالروح القدرية .

– فى موقف الفلاح من عمله ، موقف الدنيا / دين : نسبة القدرية صفر .

– فى موقفه من العلاقة بسلطة الدنيا والعلاقة بعاله : تتجه النسبة الى العدم .

– فى موقفه من العلاقة بسلطة الدنيا / الآخرة : ترتفع نسبة القدريين على نسبة غير القدريين بقدر طفيف جدا .

– فى موقفه من نفسه : تسجل أعلى نسبة وتصل إلى ٤٠٪ .

* فيما يختص ببعد العلاقة بالآخر :

(ينقسم الأفراد الذين أجرى عليهم البحث إلى نمطين : النمط

الإيجابي الذى يشمل التعاون البناء والتنافس البناء والنمط السلبي الذى يشمل العلاقة الاعتمادية أو اللامبالاة أو الشقاق أو انعدام روح الفريق) :

– المواقف التى سادت فيها الأنماط الإيجابية هى (بالترتيب التنازلي) : علاقة الفلاح بعمله ، علاقته بالأبناء ، علاقته بزوجته ، علاقته بعاله .

– المواقف التى سادت فيها الأنماط السلبية هى (بالترتيب التنازلي) : علاقة الفلاح بسلطة الدنيا / الآخرة ، وعلاقته بالدنيا / الدين .

– وتوجد مواقف تكاد تتعادل فيها نسبة الأنماط الإيجابية والسلبية مثل علاقة الفرد بنفسه . وتجدر الاشارة فى هذا المقام الى بحث بعنوان " بين الايجابية واللامبالاة " ، يستهدف دراسة اتجاهات القرويين فى سبع قرى بمحافظة المنوفية نحو العمل الجمعى ومعرفة مدى إحساسهم بحاجاتهم ومشكلات مجتمعهم المحلى ، ومدى شعورهم بحريتهم فى المساهمة فى حل هذه المشكلات ، ومدى استعدادهم لتحمل نصيبهم من المسئولية فى العمل الجمعى لحلها .

وتشير نتائج هذا البحث إلى مايأتى :

– أوقات الفراغ لدى القرويين وكذلك فرص وفترات التقائهم معا تتجه نحو التناقص ، وبدأت العلاقات بين بعضهم البعض التى تقوم فى الغالب على القرابة ، تفسح المجال لعلاقات تقوم على أساس الصداقة .

– عاش ٩٠٪ من الأفراد الذين أجرى عليهم البحث طوال حياتهم فى قريتهم ، وتردد كثير منهم بدرجات متفاوتة على القرى المجاورة ، أو على المدن الكبرى والعاصمة ، وهم يتعرضون بدرجات متفاوتة حسب السن والمستوى التعليمى لوسائل الاتصال : من صحافة وإذاعة مسموعة وأخيرا الاذاعة المرئية .

– يقنع ٧٥٪ من الذين أجرى عليهم البحث بحياتهم فى القرية ، بينما لاترضى الأقلية عن هذه الحياة ، وتزيد نسبة عدم الرضا بين الأصغر سنا ، ويشتد شعور الفرد بالحاجة الى إصلاح مجتمعه باتساع نطاق سفره خارج القرية ، وبزيادة حجم عضويته فى الجماعات المحلية .

– تفضل نسبة كبيرة من الذين أجرى عليهم البحث حياة المدينة لأبنائهم بعد تعليمهم وهذا أمر خطير يحتاج إلى تخطيط على أعلى مستوى ، حتى لاتتحول غالبية الأجيال المتعاقبة عن مهنة الزراعة إلى الموظفين " العاطلين " .

– تعى النسبة الغالبة من الذين أجرى عليهم البحث المشكلات التى تواجههم ، وتشمل : مطالب العيش ، والعلاج الطبى ، والإصلاح الزراعى ، وتوفير الخدمات والمرافق والمؤسسات الاجتماعية . ويصاحب هذا الوعى اهتمام جماعى بهذه المشكلات ، وهى خطوة إيجابية نحو تكوين الاتجاه الجمعى .

– أكثر أسباب المشكلات شيوعا هى : الفقر والبطالة والخلافات بين الأهالى ، وسوء إدارة المؤسسات العامة وفساد القائمين عليها ، والخلافات بين القادة المحليين .

– يقترح الأفراد الذين أجرى عليهم البحث حلولا للمشكلات منها : القانون والتشريع وتنظيم جهود الناس عن طريق الجمعيات التعاونية . وقد أضعفت الخلافات بين القادة المحليين من ثقة أهل القرية فى فاعلية الجهود الجماعية الذاتية ، مما جعل نسبة كبيرة من الأفراد الذين أجرى عليهم البحث ينظرون إلى الجهاز الحكومى على أنه الأقدر على حل مشكلات مجتمعهم .

ويتضح من هذا العرض لسمات الفلاح فى مختلف المواقف أنه لايستشعر تقدير الذات والإحساس بقيمته فى الحياة إلا فى موقف العمل ، حتى ليبدو أن العمل – وخاصة العمل الجمعى – هو مفتاح بناء شخصية الفلاح المصرى . يضاف إلى ذلك أن الحصاد الذى يجنيه

الفلاح من هذه العمل لايقتصر على زيادة الإنتاج وحل المشكلات المادية وانما تزيد فائدته بما يزجيه للناس من بشر ورضى وبما يستشعر الفرد من شفاء للنفس من خلال الإنجاز فى ظل العمل الجمعى ، وبعبارة أخرى فى ظل توحد الفرد بمجتمعه ، بحيث تصبح صورة المجتمع أساسا مكينا فى بناء الانسان .

ثانيا : العامل المصرى :

وتتركز الدراسة فى هذا المجال وتهدف إلى : « بحث قياس وتشخيص الروح المعنوية لدى العمال الصناعيين » ، وذلك للوصول الى معرفة العوامل المسببة لرفع أو خفض الروح المعنوية للعامل المصرى فى مجال الإنتاج الصناعى ، لأن الروح المعنوية مرتبطة ارتباطا قويا بزيادة الإنتاج . وقد تم اختيار مجال " صناعة الغزل والنسيج " فى دراسة ميدانية لأنه من أكثر الصناعات إسهاما فى الإنتاج الصناعى ، وبالتالى فى الدخل القومى ، واختير أيضا من بين شركات هذه الصناعـــة – ليكون محلا للدراسة – شركة من شركات الغزل والنسيج الكبرى . وفيما يلى تحديد مفهومى « الروح المعنوية » و« العامل الصناعى » .

الروح المعنوية :

وهى مقدار الحماسة والاندفاع الإيجابى نحو العمل ، وهذا المقدار يتحدد بمدى توحد العاملين مع أهداف العمل من ناحية ، ومع أهداف جماعة العمل (أى أهدافهم الخاصة) من الناحية الأخرى .

العامل الصناعى :

هو ذلك الشخص الذى يحصل على أجره نظير عمل يقوم به بيده ، أو مستعينا فى ذلك بأدوات وآلات ، ولايشرف على أى فرد آخر فى المؤسسة أو المصنع الذى يعمل به .

وقد كشفت الدراسة عن الأهمية النسبية لكل عامل من العوامل المؤثرة على الروح المعنوية . وفيما يلى شرح لمفهوم هذه العوامل ، ومعامل الارتباط الذى يمثل العلاقة النسبية بين كل منها وأثره على الروح المعنوية ، مرتبا ترتيبا تنازليا :

– الثقة فى الادارة : معامل الارتباط ٥٨, .

ويقصد بها شعور العاملين بعدالة الإدارة ورغبتها الصادقة فى تحقيق مصلحة العاملين فضلا عن استقامة الإدارة ونزاهتها .

– كفاءة الإدارة : معامل الارتباط ٥٦,.

ويقصد بها قدرة الإدارة على تصريف الأمور تصريفا حسنا ، والبت فى مشكلات العمل بطريقة تتفق وظروف المواقف المختلفة .

– أعراض الروح المعنوية : معامل الارتباط ٥٢ , .

ويقصد بها الأعراض الخارجية التى تظهر على العامل نتيجة ضعف الروح المعنوية مثل : الشعور بالتعب والإجهاد ، والشعور بالصداع والاكتئاب داخل الشركة ، ومختلف الأعراض السيكوسوماتية التى تبدو على العامل أثناء تواجده بالشركة .

– التوحد مع الشركة : معامل الارتباط ٥٢ , .

ويقصد به اهتمام العامل بمصالح الشركة وتمثل أهدافها . ويتم فى (الطابق اللاشعورى) التوحد بأهداف الشركة عـــن طريق التوحد بالقيادة .

– مزايا العاملين : معامل الارتباط ٥٢ , .

ويقصد بها كل ماتقدمه الشركة للعاملين من خدمات غير مجبرة على أدائها (أى بخلاف الأجر) .

– قدرة الإشراف على تنظيم العمل : معامل الارتباط ٥١, .

ويقصد بذلك قدرة المشرفين على تنظيم الأقسام والإدارات التابعة لإدارتهم من الناحية الفنية والإدارية .

– الأمنة فى العمل : معامل الارتباط ٥١ , .

ويقصد بها شعور العامل بالاطمئنان نتيجة استقراره فى العمل .

– علاقة العمال بالمشرف : معامل الارتباط ٥٠ , .

ويقصد بها أسلوب تعامل العمال مع المشرف (الرئيس المباشر) وأسلوب تعامل المشرف مع العمال ، ويدخل في ذلك الاتجاهات المتبادلة بينهما .

– سلامة الاتصال : معامل الارتباط ٤٩ ، ٠

ويقصد بها قدرة نظام مؤسسة العمل على نقل ملاحظات وآراء القاعدة العمالية إلى المستويات التنظيمية العليا ، كما تعني قدرة النظام نفسه على نقل آراء وتعليمات المستويات التنظيمية العليا الى القاعدة العمالية في سلامة ويسر .

– المكانة والتقدير : معامل الارتباط ٤٥ ، ٠

ويقصد بها شعور العامل بأنه قد وضع في المركز المناسب ، وأنه يحظى باهتمام وتقدير الزملاء والرؤساء .

– الود والتعاون بين العاملين : معامل الارتباط ٤١ ، ٠

ويقصد بها العلاقات الحميمة والروابط الاجتماعية بين العمال .

– الأجر وفرص الترقي : معامل الارتباط ٣٩ ، ٠

ويقصد بذلك المستوى المادي للحرفة ، أي مقدار ما يتقاضاه العامل من مال في فترة زمنية محددة ، ثم احتمال نقله إلى مستوى أعلى مما هو عليه بعد فترة محددة من الزمن .

ولقد أجريت دراسة تحليلية للعوامل الإثني عشر ، لمعرفة العامل العام والعوامل الفرعية المؤثرة على الروح المعنوية ، وكشفت هذه الدراسة عن وجود عامل عام وثلاثة عوامل فرعية ، هي :

– العامل الأول (العام) : العلاقات الإنسانية :

ويشمل هذا العامل كلا من الأمنة في العمل ، ثم أعراض الروح المعنوية فالثقة في الادارة ثم التوحد مع الشركة ، وهي متغيرات ذات تأثير بالغ على العلاقات بين العامل وشركته أو مصنعه .

– العامل الثاني : العلاقات بالمستويات الإشرافية :

ويشمل هذا العامل كلا من علاقة العامل بالمشرف المباشر له ، ثم قدرة المشرف على تصريف أمور العمل ، فرؤية العامل لمشرفه ، ومدى كفاءة هذا المشرف وعلاقاته الطيبة به من المسائل ذات التأثير البالغ على الروح المعنوية .

– العامل الثالث : كفاءة الإدارة :

ويشمل هذا العامل كلا من كفاءة الادارة ثم مزايا العاملين ، ثم الثقة في الادارة ، ثم أساليب الاتصال ، فالأجور وفرص الترقي .

– العامل الرابع : العلاقة بالشركة :

ويشمل هذا العامل كلا من التوحد مع الشركة وأعراض الروح المعنوية وهما نتاج لارتفاع أو انخفاض الروح المعنوية .

ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة فيما يأتي :

* أن الروح المعنوية نتاج لتوافر عوامل معينة في بيئة العمل أهمها : الثقة في الادارة وفي نزاهتها واستقامتها ثم كفاءتها ، ويندرج تحت هذه العوامل : أسلوب الادارة العلمية الفعالة المخلصة .

* أن الاهتمام بالعلاقات الإنسانية مفقود في العملية الانتاجية ، ويعني ذلك : عدم الاهتمام بالانسان العامل ، والتركيز على الاهتمام بالانتاج فحسب على حساب الإنسان كانسان .

* أن للمشرف أو الرئيس المباشر دوره الفعال في حفز العاملين وتحقيق الإشباعات اللازمة لكل منهم ، في ضوء فهمه لدوافع كل منهم ، وهذا الفهم مفقود نتيجة للقصور في تعليم المشرف ولسوء اختياره وتدريبه الضحل على الإدارة .

* أن الاهتمام برفع الروح المعنوية مفقود في بيئة العمل المصرية ، برغم أهميته في دفع عجلة التقدم وتحقيق التنمية ، وأن الروح المعنوية لايمكن رفعها عن طريق الدعوة والإعلام وانما بتحقيق تغيير في بيئة العمل .

حمـــاية القـــيم

قامت المجالس القومية المتخصصة على امتداد دوراتها السابقة بدراسات متشعبة حول موضوع حماية القيم تضمنت الموضوعات الآتية :

- بناء الانسان المصرى .
- التربية الدينية .
- التربية السياسية .

ولاتمثل هذه الدراسات كل ماقصد معالجته من هذه الموضوعات ، لان البحث فيها ما زال متصلا ومستمرا بحكم طبيعة عمل المجالس .

وفيما يلى موجز لأهم الآراء والتوصيات التى انتهت اليها الدراسات حتى الآن . ويعقبها ملحق عن التربية السياسية للمواطن .

بناء الانسان المصرى :

اهتمت المجالس القومية بدراسة موضوع بناء الانسان المصرى باعتبار ذلك مهمة قومية ملحة ، فتناولته فى أجزاء متتابعة يمثل كل منها وجهة نظر خاصة - داخل اطار واحد متعدد الاتجاهات يشتمل على وجهات نظر متكاملة .

وتعتبر هذه الدراسات منطلقا لإعادة النظر فى بناء الانسان المصرى ، من خلال نظرة تقويمية ، تهدف الى تجلية الايجابيات ومواطن القوة فيه ، وتنحية السلبيات وعوارض الضعف عنه .

ولا يقصد بإعادة النظر فى بناء الانسان المصرى - فى هذه الدراسات - أن ثمة اتجاها لصنع انسان جديد مقطوع الصلة بأصوله وهويته ، ولكن المراد : تقويم هذا الانسان بالرجوع الى واقعه وماضيه وتاريخه . فطاقات الانسان المصرى الأصيلة هى التى مكنته من تحقيق أعمال عظيمة وبناء أمجاد مصر القديمة وحضاراتها . وهو لم يحقق ذلك مصادفة او اقتباسا من غيره ، وانما على أساس تجارب وتقاليد حضارية مختزنة فى نفسه ، وتقوم هذه التجارب والتقاليد - بدورها - على أساس تكوين خلقى ونفسى وروحى داخل فى بنية الشخصية المصرية ، أو هو الشخصية المصرية ذاتها ، فهذا التكوين عنصر دائم غير متغير ، والمتغير هو الظروف من حوله .

لهذا فالمطلوب هو تجلية شخصية المصرى وطاقاته الأصيلة وتنميتها ، والكشف عما طرأ عليه من عوارض وأعراض غريبة عنه لرده عنها وإعادته الى جوهره الحقيقى الأصيل .

وفى هذا الاتجاه تبرز أهمية التأكيد على الحقائق الآتية :

- انه اذا كانت عملية اعادة البناء من أصعب وأشق المسئوليات القومية ، فيجب الا يغيب عن النظر ان الذى أوجد الحضارة ونشرها فى ربوع وادى النيل هو الانسان المصرى .
- ان إعادة البناء منذ بدأت فى القرن الماضى وحتى مطلع ثورة يوليو ، تكاد تقوم على أساس بناء الموارد الاقتصادية ، ولكن بناء مصر يحتاج ايضا الى الاتجاه الى الانسان واستثمار طاقاته وطبيعته المعطاءة .
- ان مصر أول بلد فى التاريخ قامت فيه حكومة موحدة ، واول بلد عرف النظام ، وينبغى ان نعالج ماطرأ على المجتمع المصرى من تفكك - فى تربيتنا السياسية والتعليمية - على اساس الثقة الكاملة بأن الأصل فى المجتمع المصرى انه مجتمع موحد .

. ان وحدة الفكر بالنسبة للمصرى تقوم على أساس التنوع لا الاختلاف ، وان اعادة بناء الانسان المصرى فى فكره وفى حياته العامة ينبغى أن تقوم تبعا لذلك على أساس أنه إنسان متنوع فى عناصر تكوينه ، ولكن فى اطار وحدة متكاملة .

. ان الشخصية الفكرية للانسان المصرى تقوم على أمرين : العقل والضمير ، فالمصرى قد بنى حضارته بضميره أولا ثم بعقله ، فقد كان الضمير هو الذى يحركه نحو أهدافه وقيمه ، وكان استخدام يده مساوقا لفكره وعقله ، فيجب أن نقيم اعتبارا لهذه الحقيقة فى نظمنا وتربيتنا التعليمية والثقافية .

. ان المصرى كان عميق الايمان فى كل عصوره ، ولذلك فان النجاح فى اعادة بناء الانسان المصرى يقتضى تجلية هذا الايمان واستثماره آثاره فى جوانب حياته جميعها .

. ان الولاء والمسئولية لايمكن فصلهما فى كيان الانسان المصرى ، لانهما اذا انفصلا أصبح الولاء سطحيا مفرغا من كل فاعلية أو قوة ، ولا يوجد مصرى ليس له ولاء لمصر ، ولكن لابد ان نعمل على ان يقترن الولاء بالمسئولية ، لان الشعور بالمسئولية هو الذى يحفز المصرى الى استعادة منابع شخصيته واسترداد مكامن القوة فيه .

كما خلصت الدراسات الى التوصيات الآتية :

فى المجال الحضارى :

* تقوية بناء الشخصية الذاتية لمصر على أسس من واقع طبيعتها الجغرافية ، ودورها الحضارى والتاريخى ، ومكانتها الرائدة فى حماية القيم الانسانية ، وحماية المجتمعين الاسلامى والعربى مما تعرضا له من اخطار فى الماضى وما يتعرضان له فى الوقت الحاضر .

* العمل على الحفاظ على وحدة مصر ، باعتبارها أول دولة فى التاريخ حققت وحدتها منذ آلاف السنين ، وكانت هذه الوحدة هى الأساس الذى بنيت عليه الحضارة المصرية .

* تعميق مفهوم الشخصية الذاتية لمصر ، عن طريق إشاعة الوعى بالحضارة المصرية وما قدمته للانسانية عبر العصور ، حتى يعرف الانسان المصرى ، طبيعته وأصوله فى أعماق التاريخ ، بما يحقق الانتماء الى الوطن .

* إبراز الخصائص التى تميزت بها الحضارة المصرية ، والتى ساعدت الشعب على مقاومة الغزو الخارجى سواء كان غزوا عسكريا أو فكريا ، وقدرتها على استيعاب وهضم الجديد ، وصبغه بالصبغة المصرية .

* العناية بتراثنا العريق والحفاظ عليه ، باعتباره الوثيقة الحضارية والتاريخية لتاريخنا الحضارى الطويل .

فى المجال الروحى والخلقى :

* الاهتمام ببناء العقيدة الدينية وتدعيم القيم الروحية وتأصيلها فى نفوس المواطنين عن طريق :

– التأكيد على صياغة صالحة للحياة الاجتماعية على أساس من هذه القيم ، واشاعة السلوك الذى يتفق مع هذه الصياغة حتى يصبح خلقا عاما فى المجتمع .

– اعطاء كل من مؤسسات التعليم – فى كافة المراحل – والمؤسسات الثقافية والاعلامية دورا محددا فى العمل فى مجال بناء العقيدة الدينية وتدعيم القيم الروحية طبقا لطبيعة كل مؤسسة من هذه المؤسسات .

– تدعيم الأزهر عن طريق رجوعه الى الأصول الدراسية التى سار عليها فى عصور ازدهاره ، وتغيير طرائقه فى التعليم على نحو حديث بما يتلاءم مع طبيعة هذه الاصول ، ليستمر فى أداء رسالته التى دخل بفضلها – خلال الف عام – الى كل بيت ، وأدى دورا كبيرا فى المحافظة على بناء العقيدة وجوهر الشريعة .

– علاج ما تزعزع من موازين القيم ، مع نبذ القيم الدخيلة على حياة المصرى .

فى المجال الاجتماعى :

* ان المدخل السليم لبناء الانسان المصرى لا ينبغى ان يتجه الى

الفرد بقدر اتجاهه الى الأسرة بمفهومها الاجتماعي ونظمها الشاملة ، فالتكوين الأسرى فى مصر قديم فى التاريخ ويرجع اليه الفضل دائما فى تنشئة وتكوين المواطن الفرد ، ولذا فيجب تدعيم الأسرة المصرية كوحدة اجتماعية ، بالمحافظة على وحدتها وترابطها ، وتحقيـــق الاستقرار المادى لها ، ووضع الخطط الشاملة لتوجيه أفرادها نحو الوظائف الاجتماعية المنتجة ، وتوفير الحياة الكريمة لها .

* تحقيق العدل الاجتماعي بإعادة توزيع الاعباء المالية توزيعا اكثر عدالة ، وتحقيق مزيد من تكافؤ الفرص ، والتأكيد على قيم المساواة فى المجتمع .

* تنظيم تشغيل المرأة على نحو يكفل لها القدرة على النهوض برسالتها فى رعاية اسرتها وابنائها ، والمشاركة فى الوقت نفسه فى أعمال التنمية والتقدم .

* القيام باصلاح شامل فى التشريعات يستهدف جعلها متفقة ومتسقة مع اتجاهات القيم الصالحة والسائدة فى المجتمع المصرى ، ومع واقعه وطموحه وآماله .

فى المجال الإدارى :

* يجب أن ينظر الى حركة الاصلاح الادارى على انها حركة مستمرة ، وليست وضعا طارئا تعالجه اللجان فى اوقات وظروف معينة ، بل يجب ان يسند امرها الى أجهزة متخصصة ودائمة تقوم على الخبرة والاستمرار والتكامل فى أعمالها ، ويعطى لها سلطات كاملة تتناسب مع مايناط بها من مسئوليات .

* يجب أن يؤخذ بمبدأ التكامل بين الأجهزة الادارية المختلفة : فهناك الادارة المركزية بمختلف وزاراتها واللامركزية الاقليمية والمنظمات النقابية والتعاونية ، والأمر يتطلب دراسة اختصاصات جميع هذه الاجهزة ، لمنع التداخل والتصادم بينها ، والعمل على أن تتكامل وتتوافق أدوارها .

* القيام بتغيير شامل فى بناء الهياكل التنظيمية لمواقع العمل المختلفة على أسس سليمة ، عن طريق : توصيف كافة الوظائف وتحديد مهامها ومسئولياتها ، ووضع معدلات محددة للاداء ، وتحديد أحجام الهياكل التنظيمية المناسبة للمواقع المختلفة .

* النهوض بالوظائف الرئيسية للعملية الادارية ، مع مايجب فى هذا الشأن من تخطيط وتنظيم وإشراف وتوجيه ورقابة ومتابعة ، وتوفير المقومات الاساسية للنهوض بالوظائف الادارية بنجاح ، مع مظلة قوية من العلاقات الانسانية السليمة بين العاملين ، ومناخ صحى للعمل والانجاز بكفاءة واتقان .

فى المجال السياسى :

* تدعيم حقوق الانسان المصرى ، والمحافظة عليها وصيانتها ، واعلاء كلمة القانون – كسلطة عليا يخضع لها الجميع – وتبسيط اجراءاته ، وتنفيذ أحكامه فى سرعة وحسم .

* كفالة حرية المواطن فى جو من الديمقراطية السليمة الملتزمة ، وتعميق مفاهيم هذه الديمقراطية ، وارساء تقاليدها بالممارسة الصحيحة.

* إبراز الواجبات التى يتعين على المواطنين فرادى وجماعات ان يقدموها للوطن فى صورة ملموسة ، فالافراد قد لايفكرون إلا فيما يعود عليهم بالنفع الخاص ، دون ان يكلفوا انفسهم عناء التفكير فى الاعباء التى تتحملها الجماعة لكفالة ما يحصلون عليه من الحقوق ، وينعكس ذلك على مظاهر الاهمال فى صيانة المال العام وعدم المحافظة على المرافق العامة ، والدساتير الحديثة تقرن كل حق بما يقابله من واجب وتجعل الحصول على المنافع العامة مقيدا بقدر أدنى من المساهمة فى الواجبات العامة .

ولذا فالامر مازال يحتاج – الى جانب التوعية عن طريق مؤسسات التعليم واجهزة الوعظ والارشاد والمساجد ووسائل الاعلام – الى دراسة خاصة لايجاد مزيد من الوسائل – وليكن من ضمنها التنظيم التشريعى ، لتطبيع المواطنين على الالتزام بالواجب الوطنى عن اقتناع .

* الانتماء الى الامة الاسلامية والعربية على اعتبار انتفاء العارض

بين المصرية وهذا الانتماء .

* العناية بالريف وتطويره ، وتوفير الأسباب لاعتماد المجتمع المحلى الريفى - بقدر الامكان - على امكاناته الذاتية ، ليصبح الريف مناطق جذب سكانى ، وقوة انتاجية على المستوى القومى .

فى المجال التربوى :

* تعديل نظم التعليم وهياكله وأماطه ووسائله ، على نحو يجعلها ملائمة لواقعنا وظروفنا وقادرة على الوفاء باحتياجاتنا وتحقيق آمالنا .

* تربية الصغار والنشء تربية سليمة ، وهى عملية تتطلب جهودا مكثفة وخطة متكاملة ، وتوجيه مناهج التعليم بحيث تهدف فى المقام الاول الى تنمية الوعى القومى ، والعزة الوطنية ، والشعور بالمسئولية ، والواجبات المدنية ، واتباع النظام والمساهمة الفعالة فى بناء المجتمع .

* الاعلاء من شأن البحث العلمى وتدعيم وسائله ، وتوجيه لخدمة المجتمع ، مع الاهتمام بالعلماء والمشتغلين بالبحث العلمى وتقديرهم ماديا وادبيا .

* إشاعة المناخ الملائم بين القائمين على التدريس والتأليف وابداع الفنون والاعلام ليتمثلوا الروح المصرية ، حتى يكتسب اصحاب الثقافة والفنون والعلوم ذوقا عاما يهديهم الى ما يجوز عرضه وما لايجوز .

التربية الدينية :

- تعيش المجتمعات فى عالم من المتغيرات المتجددة فى الفكر والعلم والمعاملات وأساليب الحياة ، ولم يعد أى مجتمع من المجتمعات فى العصر الحديث يحيا فى ظل خصائصه الذاتية دون أن يتأثر بغيره ، بعد ان اسقطت وسائل الاتصال المتطورة الحواجز بين المجتمعات ، ولم تعد الأزمان ولا المسافات تفصل بعضها عن بعض .

- فى ظل هذه المتغيرات لم تعد الاتجاهات الفكرية والعقائدية القائمة على العقل متفقة على مبادىء أو قيم بذاتها ، وأصبحت الأخلاق العملية أو السلوكيات تضطرب بين الصحيح والفاسد والحق والباطل ، وبدا ان العقل لايستطيع أن يستقل وحده بإدراك الحكم - أو بالحكم - فى قضايا الحياة والناس ، ويدل على ذلك ما تعانيه دول الحضارة الحديثة من مظاهر الاضطراب الاجتماعى واختلال القيم ، وهى تزعم انها تقيم حياتها وقوانينها على أساس من العقل وأحكامه .

- أن من المسلم به اذن ان القوانين والنظم والشرائع البشرية لاتغنى عن الشرائع السماوية التى تهيئ للانسان أسباب الهداية فى جميع شئون حياته على اساس من مبادىء وقيم دينية لازمة للانسان فى كل مجتمع وفى كل عصر ، بالاضافة الى ان قيم الدين كانت دائما اكثر فاعليــة فى النفس وفى المجتمــع من تلك القيــم التى تستنـد الى العقـل وحده .

- وفى مواجهة التطورات الكبيرة التى طرأت على مصر منذ أوائل القرن الحالى ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وماصاحب هذه التطورات من مظاهر التحديث فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتعليمية والاعلامية والثقافية مما حمل فى طيه متغيرات جارفة فى الايديولوجيات والقيم والمعتقدات وانماط السلوك - ينبغى ان نعيد النظر فيما نتخذه من وسائل للمحافظة على قيمنا الدينية والروحية والاجتماعية .

- وبمعنى آخر ان التربية الدينية بمفهومها الواسع الذى لايقتصر على التعليم والمعرفة والتلقين بما يتجاوزها إلى غرس مايشتمل عليه الدين من مبادىء وتعاليم وأخلاق فى النفوس وتحويل كل ذلك الى قيم وسلوكيات بالنسبة للفرد وللمجتمع - هذه التربية أصبحت أمرا ضروريا على مستوى حياتنا القومية ، حتى نضمن أن يكون للدين تأثيره فى مجرى حياتنا العامة ، وفى تكوين القاعدة الأساسية التى تشكل على أساسها قيم وثقافة وأخلاقيات المجتمع فى مواجهة تقلبات العصر الفكرية والسلوكية .

- والقيم الدينية التى تؤكد عليها التربية الدينية التى نعنيها ، قيم تلائم طبيعة الانسان من حيث هو انسان والمجتمع من حيث هو مجموعة أفراد ، وهى من ناحية أخرى ليست معانى مجردة مستقلة بذاتها عن

العمل ، وانما هى قيم ذات فاعلية ايجابية فى واقع المجتمع ، وهى لذلك قيم يجب ان نحرص على حمايتها فى مجتمعنا المعاصر من أن تهتز أو تضعف ، ومن هذه القيم على سبيل المثال :

× « التوحيد » وما يستتبعه من العقائد ، وهو أساس الايمان والقيم الأخلاقية ، والشواهد على ارتباط الايمان وسائر أحكام العبادات والمعاملات بقيم الأخلاق اكثر من أن تحصى .

× « العلم » وهو عماد كل تقدم حضارى ، على ان العلم فى الاسلام لا يقتصر على العلم بالأحكام الشرعية ، وانما يمتد ليشمل كل علم يدفع الجهل ، وكذلك الصناعات والمهن .

× « حرية الفكر » وهى قيمة ذات فاعلية ايجابية فى التطور الحضارى ، ومضادة للتقليد أو الجمود الفكرى .

× « العمل » وهو قيمة لاتستقيم بدونها الحياة ومبدأ فطرت عليه النفس الانسانية ، ويعتبر الاسلام العمل عبادة ، وعلى أساس منه يتفاضل الناس . ويستتبع العمل الايمان بقيم أخرى كالأمانة التى من مظاهرها اتقان العمل والصدق والوفاء بالعهد وغير ذلك .

× « المساواة بين الناس » فلا يميز الاسلام بين انسان وانسان على اساس النسب أو الثروة أو الطبقة الاجتماعية ، كما حارب الاسلام كل ألوان التفرقة العنصرية ونزعات العداء والعصبية .

× « التعاون » بين أفراد المجتمع – فالاسلام لايعرف الفردية المطلقة ، ولا الطبقية ، وانما هو ينمى فى الفرد شعوره بالانتماء الى الجماعة ويحارب كل صور استغلال الانسان لأخيه الانسان .

× « العدل » وهو قيمة لاتستقيم بدونها أحوال الأفراد والمجتمعات ومصالحهم ، ومن معانى العدل ألا يميل الانسان الى هوى فى نفسه يوقعه فى ظلم الآخرين ، ومنها العدل الاجتماعى الذى يتجلى فى أن يجد كل فرد فى المجتمع كفايته .

× « الشورى » وهى أساس بناء النظام السياسى . فالاسلام يرى أن الناس سواسية يتعاونون فيما بينهم ، وعلى ذلك فمن الطبيعى ألا يقضى فى أمر من الأمور سواء ما يتعلق منها بالدين أو الدنيا الا بالتشاور ، ويشترط أن تراعى المصلحة فى كل ما يتشاورون فيه .

وبالاضافة الى ذلك هناك قيم تتصل بالانسان فى صميم حياته الاجتماعية ينص الاسلام على حمايتها مثل : الأنفس والأموال والأعراض والأنساب .

التوصيات

وفى سبيل تحقيق أغراض التربية الدينية المنشودة وحماية القيم التى تؤكد عليها – يوصى بما يأتى :

فى الحياة العامة :

* إعداد الجو الثقافى العام – الذى يصنع القدر الأكبر من تشكيل النشء والشباب – ليتلاءم مع مبادىء التربية الدينية المنشودة ، وتطهيره من كل العوامل التى تتنافس مع القيم التى تدعو اليها هذه التربية . فلكى تنجح حركة الاصلاح يجب أن تكون شاملة يعزز كل مجال منها ماعداه ولايناهض جانب منها جانبا آخر .

بمعنى تحقيق التكامل بين التربية الدينية والثقافة بأوسع معانيها على المستويات الثلاثة الآتية :المستوى الاجتماعى العام ، ومستوى الأسرة والبيت ، ومستوى المدرسة ومعاهد التعليم .

* التأكيد على دور الأسرة فى تنشئة الأبناء تنشئة دينية منذ الصغر واتباع المبادىء التربوية الصالحة لترسيخ قيم الدين فى نفوسهم .

وفى سبيل ذلك يجب القيام بدراسات علمية خاصة بتربية الاطفال تربية دينية واجتماعية ، تنصب على البيئة والظروف المصرية ، ثم تعميم الاستفادة من نتائج هذه التجارب عمليا .

* مواجهة المذاهب الفكرية فى الغرب والشرق مواجهة علمية دارسة وذلك بعرض هذه المذاهب بصورة موضوعية وبيان موقف الاسلام منها ، مع الحرص على أن تكون هناك دائما نظرة نقدية اسلامية ازاء المذاهب والأيديولوجيات المعاصرة .

* تشجيع التأليف والنشر للكتب العلمية التى تتناول إيضاح المفاهيم

والقيم الدينية وبيان الانحرافات التى تظهر لدى بعض الطوائف ومعالجتها .

* انشاء مراكز بحوث متخصصة فى الدراسات الاسلامية بالجامعات تتناول الفكر الاسلامى فى جوانبه المختلفة وأن يتاح النشر لهذه الدراسات باللغة العربية واللغات الأجنبية .

* اعداد برامج موسعة للتربية والثقافة الدينية من الكتب والنشرات وبرامج التليفزيون والاذاعة موجهة للشباب والعامة تتناول تناولا متدرجا العقائد والعبادات والمعاملات والقصص الدينى والتفسير ، وتناقش مشاكل العصر من زاوية التربية الدينية والثقافة العامة ، وتقدم النماذج والقدوة فى السلوك العام والخاص .

* العمل على أن يعود للمسجد دوره البارز ووظيفته الكاملة فى حياة المسلمين ، بحيث يضم المسجد الرئيسى فى كل حى - مكتبا لتحفيظ القرآن ، ومكتبة عامة ، ودار حضانة ، ووحدة خدمة اجتماعية ، ودارا للمسنين ، وفصولا لتقوية الطلاب ، وفصول محو أمية ، ودار ضيافة ، ولجنة لجمع الزكاة ، وانفاقها فى مصارفها ، وبذلك يصبح المسجد نموذجا حيا للجمع بين الدنيا والآخرة ، ومستقرا لحماية القيم الدينية .

* عقد لجان للفتوى وندوات لكبار العلماء بالمساجد الكبرى أو أى مكان يصلح لذلك ، يكون من أعمالها مناقشة الشباب وغيرهم فيما يصادفونه من شبهات ومشكلات ، على أن تخضع هذه اللجان لاشراف مركزى ضمانا لتوحيد الفكر فى مجال الفتوى .

* الاهتمام بالدعاة فى مجال العمل الدينى من حيث :

- اعتبار وظائف الفتوى والوعظ والخطابة نوعية خاصة لها مواصفات شخصية وأخلاقية وعلمية واجتماعية ، بحيث يراعى فى إعدادها التربوى والتعليمى شروطا خاصة ، فينتقى لها الطلاب والأساتذة على السواء ، ويوضع لها نظام منفصل يؤخذ فيه بنوع من التدريب العملى ومعايشة المجتمع ومشاكله على الطبيعة .

- توفير العدد اللازم من الدعاة للمجتمعات العامة مثل المساجد والأندية ودور النقابات والهيئات المختلفة والساحات الشعبية .

- قيام الدولة بتهيئة مايعين الداعية على أداء عمله ، وتقديره ماديا وأدبيا ، بحيث تكون له مكانته التى تليق برسالته بين الناس .

* استمرار دعم برامج توعية الشباب اثناء فترة تجنيدهم علميا وتربويا فى الجوانب الدينية والأخلاقية ، وتصحيح ماقد يكون لديهم من أفكار خاطئة حول الدين والمجتمع .

* عقد لقاءات بين الأساتذة المتخصصين فى علوم الدين وبين الدارسين أو العاملين المصريين فى العواصم الأجنبية لتوعيتهم دينيا ومدهم بما ينقصهم من الحقائق وتوسيع معارفهم بما هم مكلفون به شرعا فى ظروف غربتهم .

فى التعليم العام :

* مراجعة برامج التربية الدينية فى التعليم العام مراجعة شاملة وتوجيهها الى تناول المسائل الأساسية فى الدراسات الدينية مثل : معرفة عقائد الاسلام وأحكام العبادات والمعاملات والعقوبات فى صورة مناسبة ، الى جانب الاهتمام بتناول القيم الدينية الروحية والسلوكية ، والربط بين الدين والحياة ، وبين الدين والعلم ، وبين الدين واحتياجات الانسان المعاصر ، وبين الدين وقضايا الوطن والمجتمع المصرى .

* ان تتحول المناهج المدرسية من عملية التلقين الى عملية السلوك وغرس القيم ، مع تهيئة المناخ العام للمدرسة ليساعد على عملية التربية والتوجيه الدينى .

* إعداد مدرس التربية الدينية إعدادا خاصا لمهمته ببرنامج دينى وتربوى قوى ، فى معاهد تنشأ لهذا الغرض ، ويخضع طلبتها فى اختيارهم لشروط خاصة ، ويمكن فى هذا السبيل اقتراح :

- إنشاء أقسام للتربية الدينية فى كليات التربية .

- انشاء شعب للتربية الدينية فى معاهد المعلمين والمعلمات .

على ألا يتولى تدريس المواد الدينية سوى من هو أهل لتدريسها ، كما يوضع فى الاعتبار بالنسبة للنظام التربوى المدرسى أن التربية

الدينية بالمعنى الواسع مسئولية يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس جميعا وليس مدرس الدين وحده .

فى الجامعات والتعليم العالى :

* أن تأخذ التربية الدينية فى المرحلة الجامعية شكل « الثقافة الدينية » فتتناول الدين كفكر وتشريع وحضارة (بعد ان يكون الطالب قد استوعب دراسة الاسلام كعقيدة واحكام شرعية فى المراحل التعليمية السابقة) ، وهو فى هذه الدراسة يتجه أساسا الى التعمق فى فلسفة الاسلام فكرا وتشريعا وحضارة ونظما على نحو فعال ومؤثر فى بناء الفرد وبناء المجتمع ، مع العناية بالرد على الانحرافات فى فهم قيم الدين .

فى الجامعة الأزهرية :

* دعم دور الأزهر التاريخى فى الحفاظ على رسالة الاسلام والتعريف بها ونشرها على مختلف المستويات محليا وعربيا واسلاميا وعالميا وهو دور يزداد مع تزايد دور مصر فى كل هذه المجالات ، بحيث يكون هذا الدور هو رائد الدراسة بالأزهر يكيفها ويوجهها نحو هذه الغاية ، وينعكس نفسه فى برامجها ومناهجها وموادها .

* لإعداد رجال التربية الدينية والمتخصصين فى علوم الدين إعدادا سليما عن طريق الأزهر - يطبق مبدأ التوجيه التعليمى عند الالتحاق بكليات الأزهر الثلاث : كلية اصول الدين ، وكلية الشريعة ، وكلية اللغة العربية فيضم الى نظام التنسيق فى القبول نوع من اختيار الميول والقدرات يتم على أساسه توزيع الطلاب على الكليات ، بل على الاقسام والشعب بداخلها .

* الاهتمام بالمعاهد الدينية الأزهرية للفتيات لدعم التربية الدينية للمرأة بما يؤهلها للاشتراك فى تنشئة الأجيال القادمة النشأة الدينية السليمة .

فى مجال الاعلام :

* إعادة النظر فيما تبثه وسائل الاعلام على اختلافها لتلافى كل مامن شأنه أن يؤدى بالشباب الى الانحراف عن القيم الدينية والسلوك الأخلاقى السليم . ويمكن للاعلام أن يكون من أهم الوسائل فى حماية القيم الدينية فى المجتمع وتربية النشء تربية سليمة لأنه قادر على تشكيل القدوة قولا وعملا وسلوكا ، وقادر على أن يحفظ للمجتمع أصالته دون أن يحرمه حقه من المعاصرة ، إذ ان الاسلام لايمنع الانفتاح على الثقافات المختلفة - لكن على قاعدة هى : أن لايعتدى على القيم الأساسية للمجتمع . كما لايمنع الاستماع للبرامج الترفيهية التى يمكن أن تكون هادفة الى ترسيخ قيم فاضلة فى نفوس الناس .

ملحق
التربية السياسية

تنمية الشعور الوطنى بالانتماء والمسئولية - كهدف - تعتمد على الأصالة فى بناء الانسان المصرى وتربيته الفكرية والوطنية وبعث الشخصية المصرية التى عرفها التاريخ والتى لم تنجح عهود الضعف والانحلال فى طمس معالمها أو إخماد جذوتها ، والسبيل الى ذلك بعث كوامن قوة الشعب من مكامنها الأصيلة ببناء الفرد وتربيته تربية وطنية وسياسية . وفى هذا الاطار يجب :

• ألا يتخذ من الشعارات إلا مايمكن تحقيقه تحقيقا كاملا أو مثاليا . وفى هذا الصدد يجب مراجعة الشعارات السياسية والاجتماعية القائمة على هذا الضوء ، تحديدا لمفهومها وتوضيحا للرؤية ومدخلا للتوعية السياسية السليمة والواقعية فى المرحلة الحالية والمقبلة حتى لايؤثر ذلك على المشاعر ، لان السجية المصرية درجت على الفطنة والادراك وهما أمران حفظا على مصر الحياة واستمرار الحضارة والبقاء على الزمن .

• العمل على أن تكون هناك نظرية سياسية وطنية وقومية تلتقى عندها أجيال الفكر السياسى المعاصرة تقريبا للاتجاهات السياسية والفكرية وفى هذا الصدد يجب التقريب بين المناهج فى نظامنا التعليمى .

• تربية الشباب تربية سياسية بإشراكهم فعليا فى تشكيل المستقبل وتوجيه مسار الأحداث لإحداث الترابط العضوى بين اجيال الامة ، وذلك بإتاحة الفرصة امامهم لممارسة ألوان معينة من الحياة السياسية ممارسة فعلية يصون فيها جيل الراشدين حق الجيل الصاعد فى الممارسة والخطأ ، على ان يكون ذلك فى اطار سياسة قومية يلتزم بها الجميع فى هذا المجال .

• اجراء دراسة علمية متعمقة للمجتمع وذلك للتعرف على مكامن القوة ومواقع الضعف والمواءمة بين ما هو اصيل فنجليه ونبقيه ، وبين ماهو مستعار فلا نأخذ منه الا مايثرى المجتمع ولا ينقض اصوله أو يتهدد اركانه ويزعزع الثقة والايمان ومشاعر الولاء والانتماء إليه .

• انشاء جهاز قوى موحد للدعوة يكمل عمل اجهزة الوعظ والارشاد على أن يجمع رعاية النشاط الشعبى الطوعى فى مجال الدعوة حيث ثبت نجاحه فى اشباع الراغبين فى الاستزادة من العلم الدينى المبسط وجمع حوله الشباب والكهول فى حلقة مترابطة ومتفاهمة ، وذلك لشغل الفراغ الروحى والدينى لدى طوائف كثيرة من الشباب .

• تقوية برامج التربية والتوعية الوطنية والاتجاه بالتعليم الى التثقيف والتربية والوطنية علاوة على التعليم .

• العمل على ألا تنحاز برامج العمل السياسى لفكر معين أو تقصر عملها على الدعوة العامة لهذا الفكر حتى لا توجد تيارات مضادة ، علاوة على إحداث بلبلة فى فكر الشباب مما يضعف ثقته بجدوى التركيز على العمل الوطنى الخالص .

• العناية بالتوعية الصادقة بظروف البلاد وعدم الإسراف فى تغذية التطلعات التى لايمكن تحقيقها فى الظروف الحالية . وفى هذا الصدد يجب أن تراجع أجهزة الاعلام – ولا سيما الصحافة – أسلوبها فى عرض مشروعات الدولة ووعودها ومنجزاتها .

• التوعية بالواجبات السياسية للمواطنين وبصفة خاصة فى اوقات الازمات ، وان تتجه تشريعاتنا السياسية الى الواجبات علاوة على الحقوق ، وأن يكون القانون وسيلة حقة لاقامة التوازن بين الحقوق والواجبات فى سلوك المواطنين وشعورهم بالمسئولية الوطنية التى هى خير رادع عن كل زيغ ، ويوصى بأن يهتم رجال التشريع بالنظر فى ان يتجه التشريع مستقبلا نحو الوقاية الى جانب اتجاهه نحو العلاج .

• اقامة التوازن بين نظريتى الثواب والعقاب فى العمل السياسى أو الوطنى العام وذلك بإعادة النظر فى القوانين واللوائح المتصلة بالعمل وأداء الواجب .

• إعادة النظر فى فتح باب الشكوى على مصراعيه حيث سلط سلاح الخوف والتخويف فى وجه من يتعرضون لقيادة العمل على مختلف مستوياته ، لممارسته فى حدود الحفاظ على مسئولية العمل فى صدق وأمانة .

• العناية بتحديد مواصفات العمل القيادى فى مختلف مجالات الخدمة الوطنية فى القطاعين : الحكومى والعام ، ووضع معايير المكافأة والاختيار والترقية فى الأعمال القيادية بحيث يكون من بينها القدوة السلوكية الى جانب الخبرة والحكمة .

• العمل على وضع أنماط للسلوك فى العمل ، والتنظيمات النقابية للمهن الكبرى أقدر على صياغة نمط السلوك والعمل لأهل المهنة وفقا لضوابط يصطلح عليها ، وذلك لمعالجة مظاهر عدم الانضباط والتسيب ومراعاة حق الوطن على المواطن وحق المجتمع على الفرد وقواعد الثواب والعقاب على نحو يشيع شعور التكامل بين المواطنين ويقطع السبيل على مشاعر التذمر .

• معالجة مسألة التزايد السكانى حتى تعود نسبته بالتدريج الى ١٥ فى الألف قبل نهاية هذا القرن ، لانه بوضعه الحالى يؤثر على الجهود الوطنية فى البناء ويضعف بالتالى من ثقة المواطنين فى قدرتهم على اعادة بناء الوطن بما يجارى التقدم العالمى ، مع المضى قدما فى خطط تأمين الغذاء القومى وتأمين العمل للاجيال الصاعدة .

وقيام أجهزة الدولة المختلفة بواجباتها فى تنمية الشعور الوطنى بالانتماء والمسئولية ، وتتخلص أهم هذه الواجبات فيما يأتى :

واجب النظام التعليمى :

تطوير المناهج التعليمية فى مجال التربية الوطنية للتأكيد على أهم الواجبات الوطنية ، وفى مقدمتها :

• الدفاع عن النظام الديمقراطى بوصفه النظام الذى يصون حرية الفرد وكرامته ويضمن له حقه فى التعبير الحر والحوار للصالح العام .

• احترام الملكية العامة والمرافق والدفاع عنها لانها تمثل ملكية كل فرد ، كما انها وسيلة لخدمة كل فرد من افراد الشعب .

• تعويد النشء والطلاب على النظام الديمقراطى عن طريق الممارسة الذاتية فى الجماعات المدرسية والاتحادات الطلابية ، وأن تكون المدرسة بادارتها ونظمها القدوة لهذا النظام بوصفه أفضل النظم للمحافظة على حرية الفرد وكرامته ، وتحقيق النفع له .

واجب أجهزة الشباب :

الاهتمام بشغل اوقات الفراغ وخاصة للشباب وتصريف طاقاتهم فى مسالك ايجابية ثقافية وفنية وعلمية ورياضية وفقا لخطة علمية توضع لتحقيق ذلك ، مع المبادرة الى الاتفاق مع قطاع التعليم والمحليات لفتح الملاعب والافنية بالمدارس والمعاهد طوال فترة الصيف .

واجب أجهزة الاعلام :

اذا كان واجب النظام التعليمى يتجه الى غرس المبادىء فى سن مبكرة لتنمو مع الطالب وتصبح جزءا من شخصيته وسلوكه ، فان واجب اجهزة الاعلام يتصل بالمواجهة الطارئة للاحداث والتوقعات ، وذلك بتوعية الجماهير بالحقائق المتصلة بما يتخذ من قرارات أو اجراءات تتصل بحياتهم ومعاشهم حتى تكون الجماهير محصنة بالحقائق الموضوعية .

واجبات المؤسسات الدينية :

لاشك ان الدين يؤدى دورا كبيرا فى تنظيم السلوك الفردى والجماعى فى اتجاه الخير ، كما ان الأديان جميعها ترفض وتدين التخريب والإفساد فى الارض ، وتدعو الى احترام الملكية الخاصة والعامة ، ولما كانت مؤسساتنا الدينية تنتشر فى كل مكان ، فان لها دورا كبيرا وواسعا فى توجيه الجماهير الى الخير الذى تدعو اليه كافة الاديان .

واجب الأحزاب السياسية :

لما كانت الاحزاب السياسية تعبر عن الاتجاهات الرئيسية للرأى العام فانها مطالبة بتزويد الجماهير بالحقائق الموضوعية تجاه الاجراءات والقرارات التى تتخذ ، كما انها مطالبة بادارة حوار مع هذه الجماهير بالنسبة لكل مايمسها ويتصل بحياتها من قريب او بعيد ، حتى تكون هذه القرارات نابعة من الجماهير ومرتبطة بها ، وبذلك تقطع الطريق على عوامل الاثارة والتضليل .

واجبات اجهزة استطلاع الرأى العام :

من الضرورى ان يتوفر للدولة جهاز لاستطلاع اتجاهات الرأى العام باسلوب علمى يمكن عن طريقه إدراك ردود الافعال تجاه القرارات أو الاجراءات التى تتخذ ، كما يقدم صورة صادقة لمعاناة الجماهير اليومية حتى يمكن للحكومة مواجهة المواقف المختلفة التى يظهرها هذا الاستطلاع .

واجب الاجهزة التشريعية والتنفيذية :

من الضرورى ان تتجه التشريعات – مادة وصياغة – الى اشاعة الشعور بالعدالة بين الجماهير ، فيما يتصل بتحمل نصيبها فى الاعباء العامة وعدالة توزيع المواد والسلع والخدمات التى تدعمها الدولة ، وان تعمل الاجهزة التنفيذية على تحقيق هذا الشعور .

واجب العمل الاجتماعى :

من الواجب اعادة النظر فى قوانين تشغيل وحماية الاحداث حتى يستفاد من طاقاتهم وحتى لايكونوا محلا للاستغلال والاثارة مع الاسراع فى تطبيق فترة الالزام .

الدورة الرابعة ١٩٨٢ – ١٩٨٣

الأســـرة والمجتمـــع

العلاقة بين الأسرة والمجتمع قديمة ووثيقة من حيث ضرورتها واستمرارها ، ذلك أن طبيعة العلاقة التى تربط الأسرة بالمجتمع وتربط نظم الأسرة بما عداها من النظم الاجتماعية طبيعة عضوية ، أشبه ما تكون بالعلاقة بين العضو والجسم ، أو الجزء والكل .

وينظم هذه العلاقة حقيقتان هامتان :

الأولى : ان نظام الاسرة فى مجتمع ما يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات هذا المجتمع ودينه وتقاليده وتاريخه وأعرافه وما يسير عليه من نظم فى السياسة والاقتصاد والتربية والقضاء ، وشتى شئون الحياة ، ومايكتنفه كذلك من بيئة وظروف .

الثانية : أن التطور الطبيعى لنظام الاسرة هو مايتفق مع طبيعة الاجتماع وظروف الحياة ، ويكون المجتمع مهيأ لقبوله ، ويكون فى جميع عناصره معبرا عن رغبات هذا المجتمع وآماله ومطامحه .

وعلى ضوء هاتين الحقيقتين يتضح ان اصلاح أى ناحية من نواحى النظم الاسرية فى مصر لايمكن نجاحه الا بشرطين :

الأول : أن يكون متسقا مع النظم الاجتماعية الاخرى التى يدين بها المجتمع وتميز شخصيته ومتفقا مع طبيعته ووجهته .

الثانى : أن يكون تعبيرا عن اتجاه جديد اخذ المجتمع يتجه اليه ، وترجمة عن تطور تهيأت له وسائل الظهور فيه وبدت أشراطه وبوادره .

ويتناول هذا البحث تكوين الاسرة المصرية ووظيفتها ومشكلاتها من الناحية الاجتماعية ، وسيتلوه فى تقرير لاحق ، بحث عن الناحية الاقتصادية وآثارها .

تشير التجربة الاسرية فى مصر ، الى ان تكوين الاسرة يقوم فى عمومه – وبصرف النظر عن اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية واوضاعها – على التعاون والتكافل والفهم والتفاهم ، ويعول فيه على زوجى المستقبل من حيث موقفهما من اختيار الشريك المناسب ، وتوفر امكاناتهما على تحمل اعباء الاستعداد للزواج وتحمل تبعات قيامه واستمراره ، سواء المادية منها أو المعنوية . على ان هذا التكوين مازال يرجع فيه – غالبا – الى الآباء والامهات ، وغيرهما من الأهل احيانا، يوجهون ويرشدون الأبناء فى مراحله المختلفة ، ولهم فيه دور له أهميته الاجتماعية والوظيفية .

وفى الأسرات الريفية التى يزاول أفرادها شئون الزراعة بأنفسهم ، وهى تمثل نسبة كبيرة من المصريين ، يقوم تكوين الاسرة – وما يمر به من شئون الخطبة والإعداد للزواج وعقد الزواج – على مناهج سليمة فى جملتها ، تتفق فى معظم أوضاعها مع ما تقرره الشرائع السماوية وما يرتضيه العرف الأصيل . فالاختيار الزوجى يتم عن طريق المعرفة الوثيقة بين أسرات القرية . ولايخرج الخاطب والمخطوبة على تقاليد اهل الريف – المحافظة – أثناء فترة الخطبة . وتتم خطوات الإعداد للزواج فى حدود معقولة تتناسب مع قدرات أهل الزوجين . وتربط الحياة الزوجية – بعد ذلك – بين طرفيها برباط قوى يقوم على التعاون والبذل المتبادل ، وفى الوقت نفسة لاتنفصل حياة الزوجين المعيشية كل الانفصال عن حياة اسرة ابويهما ، وان بدا أخيرا أن مظاهر الصلة بين الأسرة الزواجية وأسرة الأبوين – وهى تشكل فى صورتها الكاملة مايسمى « بالأسرة الممتدة » آخذة فى الضعف والتلاشى مع الزمن .

غير ان ثمة ناحيتين مهملتين فى الاسرات الريفية ، وهما الناحية الصحية والناحية الوراثية . فقد يكون احد الزوجين أو كلاهما غير صالح للزواج من الناحية الصحية أو غير صالح من الناحية الوراثية لانجاب ذرية سليمة . ولاتبيح شرائعنا التدخل فى هذه الشئون الخاصة الا فى حدود ضيقة ، فمن ذلك تحديدها لسن الزواج بالثامنة عشرة للفتى والسادسة عشرة للفتاة ، لأن من مضار الزواج قبل هذه السن أن ينتج فى الغالب نسلا ضعيفا ، ولكى يكمل للزوجين سن ناضجة تمكنهما من احتمال اعباء الأسرة وتفهمها والاضطلاع بتكاليفها ، وحتى فى هذه الناحية لم يتدخل المشروع الى حد تحريم الزواج قبل هذه السن ، ولكنه وقف عند تحريم تسجيل العقد وسماع الدعوى فى مثل هذه الاحوال .

وتشبه أسرات العمال فى المصانع ، والأسرات التى يشتغل افرادها بمختلف المهن فى المدن والقرى واسرات صغار الموظفين – فى كثير من مواقفها الخاصة بشئون تكوين الاسرة – تلك الأسرات الريفية التى تعمل بالزراعة ، وأهم مايختلف فيه هذان النوعان من الاسرات ، هو صعوبة الحصول على المسكن لأهل المدن منها .

أما بالنسبة للأسرات المتوسطة أو الواسعة الثراء ، فان بنيها وبناتها يكملون فى الغالب مراحل تعليمهم العالية أو المتوسطة ، وتتاح لهم فرص كثيرة للتعارف والاختلاط ، وتتم الخطبة فى الغالب متأثرة بهذا التعارف ، وباعتبارات اخرى يرجع كثير منها الى امور مادية تتعلق بثراء كلتا الاسرتين وما توفره لبنيها وبناتها من دخل وممتلكات .

اما الاسرة فى الحضر فقد كستها المدينة بكساء خاص وتميزت عن نظائرها فى الريف من وجوه كثيرة :

أولها : ان الاسرة الحضرية قد تضاءل نطاقها ووقفت عند الاسرة الزواجية التى تتألف من الزوج والزوجة ومن يعولانهما ويسكن معهما من الأولاد ، وصاحب ذلك ضعف الصلات العائلية بين أفراد الاسرة الكبيرة كالاخوال والخالات والأعمام والعمات وغيرهم .

ثانيها : ضعف روابط الجوار وواجباته بين أسرات الحضر ، حتى أن كثيرا من هذه الاسرات فى المدن الكبيرة لاتعرف الاسرات التى تسكن بجوارها ، ففقد المجتمع الحضرى بذلك تقليدا نبيلا من تقاليد المجتمع المصرى والعربى الأصيل .

ثالثها : كثرة أنواع الأعمال والمهن والحرف فى الحضر ومايصاحبه من انفتاح مجال العمل أمام المرأة وغزوها لأنواع مختلفة من هذه الأعمال والمهن ، مما كان له آثاره الواضحة على حياة الأسر فى الحضـــر .

رابعها : زيادة تكاليف الحياة فى أسر الحضر عن نظائرها فى الريف ، وذلك لغلاء معظم السلع فيه ، وكثرة الكماليات التى تقتضيها حياة المدن .

خامسها : أزمة السكن التى تفاقمت فى الوقت الحاضر ، وانعكست آثارها على حياة الأسرة فى المدينة ، وذلك نظرا لكثرة سكان الحضر ، وتدفق الهجرة الى المدن ، وارتفاع نسبة الزيادة العامة فى السكان وقصور حركة الانشاءات المعمارية عن مسايرة هذه الكثرة وهذا التزايد .

سادسها : شيوع وسائل الانحراف ، وانعكاس هذه الأمور على حياة الأسرة فى المدينة .

سابعها : ازدياد أسباب تصدع الأسرة وبخاصة الشقاق بين الزوجين والطلاق .

وتبالغ الأسر المتوسطة فى الشئون الخاصة بالإعداد للزواج مثـــل « الدبلة » و « الشبكة » والمهور والهدايا والمآدب والولائم وحفلات العقد والزفاف وجرت العادة لديها ان يتحمل اهل الزوجة نفقات الجهاز جميعها – أو معظمها – وتحرص هذه الأسر على أن تظهر فى جميع هذه الأمور بمظهر البذخ ، وتقليد الأسر الواسعة الثراء ، وكثيرا مايكلفون أنفسهم مالا طاقة لهم به ، وقد اضيفت كل هذه المطالب الى موضوع أزمة المسكن وغلاء المعيشة وصعوبة الانفاق على الاسرة ، مما نجم عنه العزوف عن الزواج أو « أزمة الزواج » التى تبدو أكثر وضوحا فى الأسر المتوسطة بسبب هذه الأوضاع ، ويضاف الى هذا كله بوجه

عام إغفال الأسر المتوسطة والأسر الواسعة الثراء للناحيتين الصحية والوراثية السابق الاشارة اليهما .

والواقع الأسرى فى مصر من حيث نمط الحياة وأسلوب العيش يختلف فى صوره بين الريف والحضر ، فما تزال الأسرة الريفية متأثرة بنظام الأسرة الكبيرة التى تجاوز حدود الزوجين واولادهما ، وان كان هذا النظام آخذا فى التلاشى ، وطبيعة عملها مرتبط بالانتاج الريفى من زراعة وما يتصل بها من شئون الرى والحرث والبذر والحصاد وتربية الماشية وغير ذلك ، بالاضافة الى مايقوم فيها من صناعات ريفية تعتمد على المنتجات الزراعية ومنتجات الالبان ، كما تقوم التجارة فى نطاق هذه المنتجات ، وان كان قد تسرب الى القرية بعض انواع من السلع الاستهلاكية والكمالية التى وفدت اليها من المدينة ، كما دخلتها وسائل الاذاعة المرئية اخيرا ، بالاضافة الى الاذاعة المسموعة من قبل . كل هذا أصبح له آثاره على نمط حياة هذه الأسر وأسلوبها فى العيش والعمل وتقاليدها المحافظة العريقة ، مما ينبىء بأن حياة هذه الأسر سائرة فى طريق يقترب من الحياة الحضرية .

وظائفها :

وظائف الأسرة المصرية متعددة ومتنوعة ، ويضطلع بها اصلا الوالدان على قدر خبرتهما ومستوى ثقافتهما ، ورسالتهما نحو أبنائهما رسالة تربوية فى أساسها تستمد من مفهوم التربية كل معانيه وقيمه الواسعة ، فعليهما يقع عبء التربية الجسمية والخلقية كما يقع عبء التربية الروحية والفكرية – وما يتصل بذلك كله ويتفرغ عنه من شئون الحياة المادية والمعنوية ، واداؤهما فى هذه الأمور كلها أعمق أثرا وأبقى على الزمن من كل ماعداهما .

فعلى الأب والأم يقع عبء الحضانة والتربية فى المرحل الأولى للطفولة ، ولاتستطيع أية مؤسسة عامة أن تقوم مقامهما فى هذه الشئــون ، ونصيب الأم من هذا العبء اكبر وأوسع لموافقته لطبيعتها واستعدادها ، فهى اجدر به وأكثر استعدادا للقيام عليه من غيرها .

وعلى الوالدين يقع قسط كبير من واجب التربية الدينية والروحية فى جميع مراحل الطفولة ، بل وفى المراحل التالية لها . والمدرسة والكتاب ووسائل المعرفة والاعلام لها دورها ، ولكن البذر والتعهد بالرعاية والنمو يتم فى رحاب الاسرة وعلى يدى الاب والام .

ويتصل بهذا ايضا واجب التربية الخلقية التى يقوم بها الوالدان ، فينشئان اطفالهما على كمال القول والعمل ويوجهانهم الى السلوك القويــم .

ويقع على الوالدين كذلك قسط كبير من الواجب نحو أولادهما فى شئون التربية الجسمية وتربية المهارات اليدوية ، وأخذهم بالآداب العامة فى المأكل والمشرب والنوم ، والاختلاط بالأقارب والاجانب ، والحديث الى الناس ومعاملتهم وإنزالهم منازلهم ، وغير ذلك .

ويفضل مايشيعه الوالدان فى الأسرة ويأخذان به أفرادها من اتجاهات الحب والتعاطف والتكافل والتعاون والتواصى بالبر والخير والعدل والاحسان ، يتكون لدى الاولاد العناصر الاولى للحياة الاجتماعية المنظمة السليمة ، والانتماء للمجتمع ، وتغليب الصالح العام على الصالح الفردى ، فالأبوان هما اللذان يجعلان من الطفل انسانا مدنيا ويزودانه بالاتجاهات اللازمة للحياة فى الجماعة .

واول ما ينتقل الى الطفل عن طريق المحاكاة فى الصوت والحركة لغة ابوية وأعمالهما ومناهجهما فى الحياة فبمقدار سموها فى هذه الأمور تسمو آثار المحاكاة التربوية فى لغة الطفل وسلوكه .

ومعظم فترة الالعاب الفطرية يقضيها الاولاد فى المنزل ، ومعظم ألعابهم يؤدونها تحت اشراف أبويهما وتوجيههما ويقتبسون كثيرا من عناصرها من أعمالهما ، فكلما كان الأبوان رشيدين فى توجيه أولادهما واشرافهما عليهم فى ألعابهم ، وكانت أعمالهما نماذج رفيعة لما يأتيه الاولاد فى هذه الالعاب من حركات ، كلما تحققت هذه الأوضاع ، وبمقدار تحققها تؤتى الألعاب ثمرتها وتؤدى وظيفتها فى التربية ، وهى اعداد الطفل اعدادا صحيحا لحياته المستقبلة ، وتزويده بما يحتاج اليه

فى هذه الحياة وتمرينه على أهم ما تتطلبه من أعمال .

وعلى الاب والأم واجب يتعلق بناحية دقيقة من نواحى التربية وهى التربية الجنسية للبنين والبنات ، وتهذيب الغرائز المتصلة بالجنس وتوجيهها الى الطريق الذى يتفق مع ما تقرره الشرائع السماوية وتقره نظم الاجتماع ، مع ماتنطوى عليه هذه الناحية فى العصر الحاضر وما جلبته لها المدنية الحديثة من مشكلات وتعقيدات . ويقع قسط كبير من هذا العبء على الأم بوجه خاص نحو بناتها وعلى الأب بوجه خاص نحو أبنائه .

وعلى الأبوين ايضا بوجه خاص يقع واجب توجيه الأولاد الى الدراسة التى يتابعونها والعمل الذى يزاولونه ، وعلى مقدار حسن هذا التوجيه يتوقف نجاح الاولاد فى مستقبل حياتهم وافادة المجتمع من جهودهم ، وعلى مقدار المعونة التى يقدمها الأبوان للمدرسة وغيرها من المؤسسات التعليمية أو الفنية أو المهنية التى يلتحق بها أولادهما ، وتضافرهما مع هذه المؤسسات فى تحقيق أغراضها ، وعملهما على تكملة نقصها الملحوظ فى الوقت الحاضر ، ومايبذلانه من جهود لتدارك ما يتخلف عن أعمالها من ثغرات فى شخصية الاولاد وفى تربيتهم - على هذه الأمور يتوقف نجاح هذه المؤسسات فى أداء رسالتها .

هذا هو ماينبغى على الوالدين أداؤه نحو أولادهما ، ولكن الواقع يشهد فى كثير من الاحيان تقصيرا ملحوظا فى هذه الواجبات مما يعود بالضرر على النشء ، وبأضرار كثيرة على المجتمع المصرى ، الأمر الذى يعرقل نهضته وتقدمه .

ولهذا التقصير أسباب وعوامل كثيرة يتصل أغلبها بثقافة الوالدين واوضاعهما الاقتصادية والاجتماعية ، ويرجع اهمها الى ما يلى :

- جهل الوالدين فى كثير من الأسرات المصرية بشئون التربية بمختلف فروعها ، فقد اصبحت هذه الشئون فى العصر الحاضر معقدة كل التعقيد ، واحاطتها مظاهر الحضارة بطائفة كبيرة من المشكلات ، حتى أصبح كل فرع من فروعها موضوع علم مستقلا ونظريات تربوية كثيرة ، ولم تعد تكفى غرائز الأبوين واستعدادهما الفطرى لتحقيق مقتضياتها ، واصبحت احاطتهما بطائفة من المعلومات الأولية - على أقل تقدير - فى هذه الشئون ضرورية لتوجيهها الوجهة السليمة فى تنشئة الاولاد .

- تقصير وسائل الاعلام والدعوة والمؤسسات الصحية وغيرها فى تزويد الآباء بهذا القدر من المعلومات وترشيد جهودهم فى شئون التربيـــة .

- اتجاه المرأة فى كثير من الأسرات المصرية الى ميادين العمل خارج أسرتها ، واستئثار العمل بمعظم جهدها ووقتها ، مما يضيق عليها الجهد والوقت فى الاهتمام بشئون الحضانة ورعاية أولادها فى المواقف التربوية المختلفة .

- انخفاض متوسط دخل الاسرة فى مصر ، مع ارتفاع نفقات المعيشة ، مما صرف جهود كثير من الاسرات الى توفير اساسيات العيش وضروريات الحياة ، وأصبحت شئون التربية تأتى فى مرتبة متأخرة .

- اتجاه كثير من الأسرات الى توجيه ابنائها توجيها غيرسليم فى دراساتهم أو أعمالهم ، متأثرين فى ذلك باعتبارات التفاخر والمباهاة ، دون ادراك لميول الأبناء أو فهم للصالح العام ، مما أدى الى اضطراب الحياة الاقتصادية للأسرة وللمجتمع .

ومن مظاهر ذلك أن كثيرا من الأسرات الريفية التى يشتغل كبار أفرادها بالزراعة ، وكثيرا من الأسرات المهنية التى يشتغل كبار افرادها بالحرف والصناعات - توجه أولادها الى مدارس التعليم العام بدلا من أن تأخذهم بشئون الزراعة والحرف والصناعات ، أو توجههم الى التعليم الفنى ، وقد ادى هذا الاتجاه الى ضآلة الدخل العائلى لهذه الاسرات وأساء الى الاولاد فى مستقبل حياتهم ، وحال بينهم وبين الافادة من نشاط آبائهم ، كما ادى الى الاضرار بالمجتمع لما أحدثه من نقص كبير فيما يحتاج اليه من أيد عاملة مدربة .

علاقتها بالمجتمع :

الأسرة مجتمع صغير ، وهى وحدة من وحدات المجتمع الكبير . وصلاح هذه الوحدات فى ان تستمسك بتقاليد مجتمعها وقيمه وأن تنزل عند حكمه وسلطانه ، إذ ان الاسرة أساس المجتمع ، وقوامها عندنا الدين والاخلاق والوطنية ، والأسر الشاذة غريبة فى وطنها ، بعيدة عن واقع مجتمعها ، فهى تعرقل حركة المجتمع الطبيعية وتثقل خطواته نحو التقدم ، وحماية المجتمع تقضى بتقويمها وردها الى روح الجماعة وسلطانها . ولما كان الأساس ان المواطنين سواء فى الحقوق والواجبات ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الاصل ، فليس هناك محل لأن تدعى أسرة زعامة خاصة أو امتيازا معينا على اساس من عراقة الأصل والنسب أو الغنى أو الجاه والسلطان ، ولا يزال فى بعض القرى والمدن ما يغاير ذلك ، مما لايتفق مع روح المساواة والمبادىء والقيم الاجتماعية المجمع عليها .

والأسرة الناجحة هى التى يعتز أبناؤها بالانتماء اليها ، وفى هذا الانتماء مايربطهم بوطنهم ومجتمعهم الكبير ، فمن لايحس بالانتماء الى أسرته يعز عليه أن يحس بالانتماء الى وطنه .

وقد عرف المصريون باعتدادهم بأسرهم وتعلقهم بوطنهم ، وكانت الرحلة والهجرة عندهم اضعف منها فى اى بلد عربى أو اسلامى آخــر . وعلى عكس هذا كانت مصر ترحب دائما بالمهاجرين واللاجئين اليها ، وبعد جيل أو جيلين تنتهى صلتهم بوطنهم الأصلى ويعتزون بانتسابهم الى مصر . وفى العقود الثلاثة الأخيرة بدت ظاهرة جديدة وغريبة على الأسرة المصرية والمجتمع المصرى ، تتلخص فى الميل الى الرحيل والهجرة الى دول عربية واسلامية وأجنبية ، وعرف للمصريين جاليات ذات شأن فى بعض من هذه الدول ، وفى هذا مادفعنا الى أن نسلم بازدواج الجنسية بحيث يستطيع المصرى أن يضيف الى جنسيته المصرية جنسية أخرى . وإن كان فى الرحلة والهجرة كسب وتجربة ، الا ان على مصر – مجتمعا ودولة ان تفسح صدرها لبنيها ليزداد تعلقهم بها واعتزازهم بالانتساب اليها ، وهذا واجب آخر من واجبات الأسرة المصرية نحو وطنها ، فعليها أن تنشىء أبناء ومواطنين يقدسون معتقداته ويلتزمون بشرائعه ويعتزون بتقاليده وعرفه وتاريخه وأهله .

مشكلات الأسرة :

مشكلات الأسرة كثيرة ومتنوعة ، يتصل بعضها بوسائل العيش ومتطلبات الحياة مثل مشاكل الغذاء والكساء وهى شبه يومية فى بعض الطبقات ، ومشاكل الإسكان وازماته ، ومشاكل تعليم الأولاد واعدادهم للمستقبل ، والمشاكل الناجمة عن الكوارث مثل موت العائل أو عجزه أومرضه مرضا يقعد به عن مزاولة عمله أو انحراف بعض افـراد الأسـرة ، وغيرها . ومنها ما يتصل بتكوين الأسر الحديثة مثل مشاكل الغلو فى المهور ومستلزمات جهاز العروس واثاثها ثم مشاكل الشقاق أو الخلاف بين الزوجين والطلاق وتنظيم النسل ، وغير ذلك .

ونكتفى بأن نقف قليلا عند مشكلات ثلاث تمس الأسرة فى صميمهـا ، وهى : الخلاف بين الزوجين ، الطلاق ، تنظيم النسل .

ولا تخلو الشركة القصيرة المدة او طويلتها من تباين فى الرأى او اختلاف فى التقدير بين الشركاء ، وعليهم ان يتداركو ذلك بحكمتهم وحسن تصرفهم ، والشركة الناجحة هى تلك التى لايسمع فيها خلاف ، ومع هذا لايسلم الزواج من خلاف الشركاء . ولو قدر الزوجان مسئوليتهما لتحاشيا ذلك ، وخلا خلافاتهما بانفسهما ، وعليهما ان يفعلا ذلك ماوجدا اليه سبيلا ، فان عز عليهما ذلك تدخل الآباء والاصدقاء ، و رأبا للصدع وحفاظا على سلامة العشرة . وأخطر شىء ان يتعصب كل جانب لطرفه ، وواجب الآباء ان يوفقوا ويصالحوا ، لا أن يتشددوا ويبالغوا ، فيتحول الخلاف الى خصومه ، ولا التآم لأسرة تحل امورها عن طريق القضاء .

ولعل من الخير ، إن كان لابد من التقاضى ، أن يوضع المشكل بأمر القاضى أمام هيئة للسلام والمصالحة .

أما الطلاق فهو حل عقد كان يجب احترامه ، واعلان فشل كان

الأجدر بالزوجين أن يتحاشياه . ولاتقف آثار الطلاق عند الزوجين وحدهما ، بل تبذر بذور العداء والشقاق بين أسر مختلفة . ويزداد الأمر خطرا ان انجب الزوجان ، وفى الحديث « أبغض الحلال عند الله الطلاق » والأسرة التى لايهددها الطلاق تسعد بأمان واطمئنان يمكنانها من أداء رسالتها على وجهها . والطلاق شر فى ذاته ، ويزداد شره ان وضع سلاحا فى يد من لايحسن استعماله . ومن واجبنا شرعا وعقلا ان نقاوم الشرور بيننا ، وأن نحاول دفعها ما استطعنا ، وسبيل ذلك أن ننظم استخدام هذا السلاح فلا ندعه لهوى الفرد ، ونضع فى طريقه أولا ضرورة محاولة التفاهم والتصالح امام هيئة مختصة .

وتنظيم النسل مسألة حضارية واجتماعية ، وقد ترددنا فى الأخذ به فى النصف الأول من هذا القرن ، ثم بدأت الظروف المختلفة تفرضه علينا ، وطبقه كثير من سكان المدن باختيارهم .

وتلكأ الريف زمنا فى الأخذ بهذا التنظيم ، ولكنه بدأ يحس اليوم بضرورته ، وعلينا أن نرشده ونيسر له وسائل التنظيم .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى فيه من آراء حول موضوعها ، يوصى بما يأتى :

أولا : فى مجال تكوين الأسرة :

* ان تعنى أجهزة الدعوة والارشاد والاعلام وأجهزة وزارتى الاوقاف والشئون الاجتماعية والهيئات المتصلة بشئون الاسرة – بإشاعة مفهوم الدين فيما يتصل بتعارف زوجى المستقبل احدهما بالآخر ، وتوضيح الحدود التى يقوم فيها هذا التعارف ، مع الأخذ فى الاعتبار ظروف الحياة المعاصرة ، حتى يتشرب المجتمع اتجاهات سديدة تضمن سلامة علاقاته وسلامة اسره ، وحث الوالدين على ان يعاونا ما استطاعا اولادهما فى تكوين اسرهم الجديدة دون تسلط أو تحكم .

* التأكيد على ما أخذ به من حد أدنى للزواج ، تجنبا لزواج مبكر مما ينتج عنه – فى الغالب – نسل ضعيف ، ولايتيح للزوجين احتمال اعباء الاسرة وتفهمها والاضطلاع بتكاليفها .

* ترشيد الأسرات فى مرحلة التكوين فيما يختص بالناحية الصحية والناحية الوراثية فى زوجى المستقبل ، وتعريفهما بواجباتها فى هذه الشئون ، وبيان المضار فى حالة اغفالها لهذه الواجبات مع تيسير السبل للأسرات وتشجيعها على الفحص والاستشارة والعلاج وقبول ما تسفر عنه هذه العمليات قبل الاقدام على الزواج .

* ان ينهض المشرعون والمصلحون والقائمون على وسائل الاعلام والدعوة والارشاد – بوسائلهم المختلفة – لتصحيح المفاهيم المتصلة بالغلو فى المظاهر المتصلة بالخطبة والزواج وإعداد الأثاث ، التى تثقل كاهل اولياء الامور وخاصة فى الطبقات المتوسطة والفقيرة وعليهم ان يوضحوا روح الاسلام فيما يتصل بكل أمر من هذه الأمور .

* تعميم انشاء دور المناسبات فى القاهرة والمدن الكبرى ، بحيث يكون لكل حى داره ونشر فكرة هذه الدور فى بقية المدن الأخرى تيسيرا على محدودى الدخل وغير القادرين .

ثانيا : فى مجال وظائف الاسرة :

* تزويد المتزوجين بالمناهج السليمة فى التربية ، وترشيد جهودهم فى شئونها ، وينبغى ان تجند المؤسسات المعنية طائفة من المتخصصين للتخطيط لهذه الشئون والاشراف على تنفيذها واختيار من يصلحون لهذا التنفيذ ، وينبغى ان تتجه التوعية فى هذه الشئون الى الأم والأب كليهمـا ، ويمكن ان تقوم الجمعيات الأهلية والدينية والخيرية ومراكز تنظيم الاسرة ، بدور مناسب فى هذه الامور .

* العمل على اشاعة القدوة الحسنة على جميع المستويات ، وبجميع الوسائل الممكنة ، فى الكتاب الذى ينشر ، والحديث الذى يذاع ، والمشهد الذى يعرض على الشاشة الصغيرة أو الكبيرة ، وفى الصورة التى تعلق ، أو الاعلان ، وغير ذلك من الوسائل المناسبة .

* ان توجه العناية الى التربية الدينية فى مراحل التعليم المختلفة ، بما يحقق تنشئة الطفل منذ صغره على القيم الدينية وما تنطوى عليه من اخلاق ، انطلاقا من التزام المجتمع بمراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية . مع مراعاة تغاير منهج هذه التربية تبعا لمراحل التعليم ، على النحو التالى :

– فى مرحلة التعليم الأساسى : تغرس القيم الدينية بأسلوب يحقق التوازن بين المتطلبات المادية والروحية ، بتدريس عقائد الاسلام وأحكام العبادات والمعاملات والعقوبات ، وتدرس القيم الاخلاقية من خلال نماذج

حية لحياة الرسول عليه الصلاة والسلام ، مع العناية باختيار النصوص الدينية فيها .

– فى المدارس الثانوية وما فى حكمها من مدارس صناعية أو زراعية أو فنية : يعنى بتدريس مفهوم العلم فى الاسلام ، والقيم التى تحكم المعاملات التجارية والصناعية وغيرها ، ويقوم بهذا مدرسون يعدون إعدادا سليما ، وأن تكفل الجدية الكاملة فى التدريس حتى يتحقق الغرض المرجو منه .

– فى المرحلة الجامعية : يدرس الدين كفكر سياسى واجتماعى واقتصادى وتشريعى وحضارى ، وأن يقوم بهذا أساتذة تتوفر فيهم – الى جانب المعرفة بعلوم الاسلام – المعرفة بالثقافات المعاصرة ، مع توفير الكتب الدينية الملائمة .

– ان تأخذ الأساليب والمناهج التربوية بعدة اعتبارات فى مراحل العمر التى يمر بها أولادنا . وهذه الاعتبارات هى :

× ان مرحلة اللعب بالنسبة للنشء قد ضاقت ، وينبغى أن نلاحظ ان اللعب يسد حاجة ضرورية لدى الطفل ، ولايتعارض مع الواجب المدرسى إن أحسن تنظيمه .

× أن مرحلة التعليم قد طالت ، ولكن جانب التعليم فيها طغى على جانب التربية والتهذيب ، ومن واجب التربية والمدرسة معا أن يعنيا بسلوك الناشئين وأخلاقهم .

× أن مرحلة المصاحبة بين الصغار – بعد بلوغهم – وبين الكبار قد انعدمت تقريبا وأصبحنا نشكو من أزمة المفاهيم المرتبطة بتفاوت الأعمار ، وما أحوج الطرفين الى التلاقى ، لكى يعيشا معا فى عصرهما ويحققا التطور على الوجه السليم .

– التخطيط للتوسع فى انشاء دور الحضانة ، لضرورة وجودها مع ظروف الأسرة المصرية المعاصرة ، حماية للطفولة ، وكفالة للتوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ، على أن تقوم هذه الدور على المستوى الذى يتلاءم مع رسالتها . .

ثالثا : فى مجال الأسرة والمجتمع :

* التأكيد فى سياستنا الادارية والتنفيذية – الى جانب ما أخذنا به من تشريع – على التسوية بين المواطنين جميعا فى الحقوق والواجبات ، بلا امتياز ولاتفرقة بين فرد وآخر وبين أسرة وأخرى ، فالافراد والاسر كلها امام المجتمع سواء .

* ان ينهض المصلحون والقائمون على الدعوة والارشاد والتربية – الى جانب الأبوين فى كل اسرة – الى التأكيد على الروابط الأسرية والمبادىء التى تحكم العلاقات بين أفراد الأسرة ، على أساس من القيم التى تدعو الى الحب والتوقير والاحترام ، وتقوى من تلاقى أفراد الأسرة على أساس وجدانى وعاطفى ، وليس على اساس مادى صرف ، ويمكن الرجوع فى ذلك الى مبادىء الدين وأحكامه والى قيم الأخلاق .

* ان توضع سياسة متكاملة للخدمات بالنسبة للأسرة ، توفر لها ماتتطلبه حياتها من ضروريات ، وخاصة فيما تجرى عليه حياتنا اليوميـة ، كالحصول على المواد الغذائية والمسكن المناسب ، مع ضرورة الاهتمام بما يأتى :

– توفير دور لرعاية الطفولة والمسنين والمعوقين استجابة للظروف التى دخلت على حياة الأسر المعاصرة .

– انشاء نواد فى الريف يكون من وظيفتها تثقيف الفلاحين ، ونشر الوعى بينهم وترشيدهم فى شئون حياتهم وخاصة فيما يتصل بشئون الزراعة .

– توفير دور الثقافة بالمحافظات المختلفة ومدها بالخدمات الثقافية الضرورية .

رابعا : فى مجال مشكلات الأسرة :

* ان ينشأ فى كل قرية ، وفى كل حى من احياء المدينة ، هيئة للمصالحة يتوفر فى أعضائها مواصفات وشروط معينة – يرجع اليها فى مسائل الخلافات الاسرية ، وعلى القاضى ان يحيل اليها الخصومات قبل النظر فيها .

* ان تتضافر وسائل الدعوة والاعلام وجهود وزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف ودور العبادة والجمعيات الدينية ، على اشاعة التعاليم الدينية والمبادىء الاخلاقية المتصلة بحياة الأسرة ، وتثبيتها فى النفوس وبيان المضار والنتائج السيئة فى حالة اغفالها .

* تدعيم الوسائل التى تحقق تنظيم النسل بالطرق العلمية والتنفيذية المناسبة لظروف حياتنا الاجتماعية .

القيم والسلوكيات في مجال التنشئة الاجتماعية

تعيش المجتمعات فى عالم من المتغيرات المتجددة فى الفكر والعلم والمعاملات وأساليب الحياة ، ولم يعد أى منها – فى العصر الحديث – يحيا فى ظل خصائصه الذاتية دون أن يتأثر بغيره .

وفى اطار من هذا الواقع الملموس ، فقد طرأ على المجتمع المصرى تطورات – وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية – صاحبتها مظاهر التحديث فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتعليمية والاعلامية والثقافية ، مما حمل فى طياته متغيرات مؤثرة فى القيم والمعتقدات وانماط السلوك . وخاصة بعد ما أحدثته ثورة يوليو ١٩٥٢ من تغييرات اجتماعية جذرية ، وهى تتجه الى محاولة تحقيق هدف العدل الاجتماعى والملابسات الأخرى التى صاحبتها حتى وقت قريب .

وقد أدت تلك المتغيرات الى كثير من النتائج المتداخلة بين السلب والايجاب ، وبمرور الوقت أخذ القلق يتزايد فى مواجهة السلبيات ، التى بدا أنها توشك أن تحيد بنا عن هدفنا الأصلى ، الا وهو تنمية الانسان المصرى ، الذى تستطيع مصر أن تقف به على مشارف القرن الحادى والعشرين .

ولذلك اتجهت المجالس القومية – منذ وقت مبكر – الى دراسة هذه العوارض ، واهتمت بتجلية العوامل التى أثرت على تكوين المجتمع المصرى ، من حيث : تشكيل سلوكه وتنظيم أعماله وضبط تصرفاته وأحكامه ، واضعة فى اعتبارها أن الانسان هو الوسيلة الاساسية لكل إصلاح وتطوير وتقدم ، وهى فى الوقت ذاته الهدف النهائى من ذلك كله.

المشكلة :

شهدت مصر فى السنوات الثلاثين الأخيرة عدة أحداث ومتغيرات ضخمة عكست آثارها على القيم والسلوكيات من أهمها :

قيام ثورة ٢٣ يوليو ، وما احدثته من تغييرات جذرية فى المجتمع ، من أهمها : اعادة توزيع الملكية الزراعية ، وتأميم وتمصير عدد من البنوك والشركات ، والتوسع الصناعى ، والتوسع فى التعليم بجميع مراحلـــه .

– اشتراك مصر فى عدد من الحروب ، وهزيمة عام ١٩٦٧ .

– تزايد هجرة العمالة المصرية للعمل فى الخارج ، وبخاصة فى الدول العربية وكان من نتيجة كل ذلك أن حدث ما يلى :

× اتساع دائرة المستفيدين ، وبخاصة العمال والفلاحون ، من عائد التنمية فى المجتمع ، تلك التنمية التى تسهم الدولة بنصيب كبير فى برامجها .

× سهولة الحصول على المال عن طريق العمل فى البلاد العربية وغيرها .

وبعد فترة من الضبط الاقتصادى الذى اتسم بالحد من الاستهلاك والابتعاد عن الكماليات والسلع المستوردة ، تقررت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى بداية السبعينات وأدى هذا الى امرين : زيادة فى دخل بعض الفئات زيادة مفاجئة ، واندفاع استهلاكى لم تر مصر له مثيلا ، على الرغم من أن ذلك لم يكن مقصودا او متوقعا . وكان من نتائج هذا الاندفاع ما يلى :

– إهمال السلع المحلية والاقبال على السلع المستوردة ، وانتشار هذا النمط الاستهلاكى .

– غمر الاسواق بكل انواع السلع الكمالية التى لاتتفق مع الظروف الاقتصادية المحلية وارتفاع اسعار هذه السلع ارتفاعا كبيرا ، وركود كثير من السلع المحلية .

– انتشار تقاضى العمولات بين بعض الفئات فى القطاع العام والمصالح الحكومية الى جانب استشراء السوق السوداء . وصاحب هذا

الاندفاع الاستهلاكى تلكؤ إنتاجى فى كثير من مرافق العمل فى الدولة وتعاظم اعداد موظفى الحكومة الذين اصبحوا يحصلون على دخول لاتتناسب مع مايساهمون به من انتاج ، فانصرف البعض لانشطة خارج نطاق عملهم الرسمى ، مما أدى الى الاهمال فى العمل ، والتمادى فى الغياب للتوفيق بين الأعمال المختلفة التى يقومون بها . وذلك كله إلى جانب غياب الادارة الحازمة . وزادت حالات الرشوة واختلاس المال العام وتنوعت اساليبها . كما ظهرت نوعيات من الافراد لاتشعر بقيمة العمل ، أو أهمية الاخلاص فى ادائه وتسعى للحصول على المال من اسهل السبل ، وانزوت الفئة الجادة المبقية على قيم العمل المنتج نتيجة شعورها بالاغتراب فى المجتمع .

• وكان ان زادت دخول بعض الفئات دون الفئات الأخرى زيادة كبيرة ومفاجئة لاتستند الى جهد حقيقى واختل التوازن فى المكانة عن طريق الحراك الاجتماعى السريع وغير الموجه .

مواجهة المشكلة :

يمكن ان تتم مواجهة المشكلة بالطرق الآتية :

– توفير المناخ السياسى والاقتصادى (التصنيع والتكنولوجيا) المناسب للتغير المنشود .

– القانون : على ان يهيىء المجتمع وسيلة ناجحة لتنفيذه .

– النمو الذاتى : ويقصد به العملية التى يتم عن طريقها تفجير الطاقات الذاتية الكامنة فى نفوس المواطنين ، عن طريق تشجيع اعتماد المواطنين على أنفسهم ، وتدعيم المشاركة وتوفير فرص التعلم الذاتى .

– التنشئة الاجتماعية : عن طريق الأسرة والمدرسة ومجموعة الأصدقاء اساسا .

القوى المؤثرة على تنشئة الفرد :

تكمن جذور السلوك الاجتماعى فى السنوات الأولى من حياة الفرد ، فيما يتعرض له من مؤثرات التنشئة الاجتماعية المبكرة فى الأسرة ، والجيرة ، والمدرسة . ولايعنى هذا اهمال المؤثرات الأخرى التى يتعرض لها الفرد فى أثناء نموه : فى فترة الدراسة الجامعية ، وفى محيط العمل ، وفى مختلف الجماعات المرجعية التى يتعامل معها ، سياسية أو دينية أو ترويحية أو مهنية ، وكذلك التأثير الذى يتعرض له من وسائل الاتصال الجماهيرية فكل هذه المؤثرات أو القوى المؤثرة على تنشئة الفرد لايمكن إهمالها فى محاولة التوصل الى صورة متكاملة لمحصلة تلك القوى على قيم الاجيال الجديدة وسلوكياتها . ويكتسب الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية موجهات السلوك من اتجاهات وقيم يتمثلها فيما يمكن أن نسميه « بالضمير » وهو قوة ضبط داخلى قد يتسق أو لا يتسق مع قوى الضبط الخارجى ، وهى التى قد تكون غير رسمية تتمثل فى المعايير الاجتماعية السائدة ، أو الرسمية متمثلة فى القوانين ونظم الثواب والعقاب . واذا كانت الحرية هى اساس كل تقدم الا انها سلاح ذو حدين : فهى توفر فرص المبادأة او الابتكار والانطلاق فى العمل من ناحية ، ولكنها قد تؤدى الى انحرافات سلوكية وخروج عن القيم المرغبة من ناحية اخرى . أى أنه لابد من توقع بعض الانحرافات مادمنا قد اخترنا الديمقراطية منهجا للحياة .

عوامل ضعف هذه القوى ونتائجه :

تضعف آثار هذه القوى المؤثرة على السلوك اذا ما افتقدت قوى التنشئة الاجتماعية – ومنها الأسرة والمؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات – وضوح الرؤية بالنسبة الى القيم أو ترتيب أولوياتها ، والى السلوكيات ومدى مشروعيتها او انحرافها وكذلك اذا افتقدت هذه القوى التوافق فى مفهومها ، فان ذلك جميعه يضعف من هذا التأثير .

وحينما تضطرب المعايير والعادات والتقاليد والقيم التى عاشها المجتمع ، واستقرت فى وجدانه ، وشكلت له نوعا من أنواع الضبط الاجتماعى الداخلى أو الخارجى غير الرسمى ، وحينما يضعف الاقتناع بهذه القيم والمعايير ، وتتعرض لتغييرات مستمرة – فان ذلك يؤدى الى حدوث نوع من أنواع الوهن الخلقى . فتضطرب المعايير وتضعف قدرتها على توجيه السلوك الاجتماعى ، فلا يصبح الخير والشر واضحـا . ثم يزداد الأمر تفاقما حينما تعجز هذه القيم والمعايير عن أن يكون لها فاعلية مع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة ، فتنتشر الوان من السلوكيات المفككة والضارة بتماسك المجتمع والمضعفة للانتماء ، وليس هذا مقصورا على مصر وحدها بل يشمل العديد من الدول المتقدمة والدول النامية .

بعض السلوكيات الضارة :

ومن أمثال تلك الألوان من السلوك الذى أصبح ملحوظا فى المجتمع المصرى فى هذه الايام : اللامبالاة والنهم الاستهلاكى ، وضعف الانتاجية ، وغياب بعض الموظفين عن عملهم ، وانصرافهم الى اعمال اخرى فى أوقات العمل الرسمى سعيا وراء مزيد من الدخل ، واتساع السوق السوداء ، وعدم احترام المواطن - قبل التاجر- للتسعيرة الرسمية ، وتعالى بعض موظفى الحكومة الذين يفترض أنهم فى خدمة الجمهور عليه ، وصعوبة قضاء المصالح اليومية للجماهير ، وما تسوقه الجرائد اليومية عن الصفقات المريبة والانحرافات ، وزيادة معدلات ادمان المخدرات ، واهمال النظافة العامة فى الشوارع وفى مناور المنازل ، وتجاهل الكثيرين لترخيص المبانى وحدود ارتفاعاتها مما ادى الى عدد من حوادث انهيار المنازل ، وتجاهل قواعد المرور ، وانخفاض مستوى التعليم فى المدارس والجامعات ، وتفشى ظاهرة الدروس الخصوصية ، وتخريب الأرصفة والشوارع ، والسلوك المؤدى الى تلوث البيئة وبخاصة الضوضاء ، وانتشار الكثير من مظاهر التفكير الخرافـى ، والسلوك المنحرف فى الموالد ، وانتشار الأفلام والأغانى الهابطة ، ومختلف مظاهر التدهور الخلقى ومظاهر السلوك التى تشير الى تحريف أو الى سوء فهم الدين ، وما واكبها من عنف وتطرف ، والنزعة الى تخزين السلع ، وظهور منتجات وطنية تنقصها مواصفات الجودة ، وغيرها .

وفى هذا المجال يجب مراعاة انه ليس كل انحراف مشكلة بالمعنى المفهوم ، فالخروج عن النمطية قد يعده البعض انحرافا ضارا يقلقهم لمجرد انه عمل غير مألوف .

مظاهر رفضها :

ورغم ظهور تلك السلوكيات الضارة بتماسك المجتمع وسلامته ، فان الرفض الذى يبديه افراد المجتمع ومنظماته لها ، يمثل تحديا كبيرا ، والناس على كافة مستوياتهم منشغلون بالحديث عن هذه السلوكيات السلبية ، وهناك اجهزة تعمل على تعقب المنحرفين ومحاكمتهم ، وفتح قنوات الحوار مع الجماعات المتطرفة ، علاوة على تعقب الصحافة وأجهزة الاعلام لهذه السلوكيات بالكشف عنها ونقدها ، واتاحة فرص الحوار والنقد للرأى الآخر والمعارضة ، ومطالبة القيادة السياسية فى أعلى مستوياتها بالعمل على التصدى لهذه السلوكيات الوافدة على المجتمع .

ومن المحقق أن المجتمع المصرى بأصالة قيمه وتماسك بنيانه جدير بأن تعلو فيه الايجابيات فوق السلبيات ، اذا ما أحسن التخطيط فى اطار منسق ومتكامل .

أسباب انتشار السلبيات وضعف الايجابيات :

ومن الممكن تفسير كل من الظواهر الايجابية والسلبية ، وما يترتب على كل ذلك من مدى الشعور بالمسئولية والاستعداد لتحملها على اساس وجود الانتماء أو غيابه ، ويبقى السؤال : ولماذا شاعت هذه السلبيات وضعفت الايجابيات فى السنين الأخيرة ؟ يمكن القول بأن ارتفاع الأسعار عالميا بعد الارتفاع الكبير فى اسعار البـترول ، واستنزاف المرافق ، وازمة المساكن ، وارتفاع اثمان الارض والمبانى والسلع ، وازدحام وسائل المواصلات ، بالاضافة الى انخفاض مستويات التعليم فى مختلف مراحله بسبب ازدحام الفصول وجامعات الكثرة وانتشار الدروس الخصوصية ، والتأثيرات السلبية لبعض ادوات التكنولوجيا مثل الفيديو كاسيت - كل ذلك أدى الى الشعور بالاحباط الذى واكبته هجرة متزايدة الى بلاد البترول ، مكنت البعض من جمع الثروات فى وقت محـدود ، كما أن الانفتاح الاستهلاكى أسهم فى زيادة حدة المشكلات السابقة ، ولعل اخطر نتائجه هى : أن أعدادا من المواطنين استطاعت فى ظل الانفتاح وغيبة الضوابط أن تجمع الثروات بطرق ، القليل منها مشـــروع ، فشكلت بذلك نماذج سلبية مهدت الطريق الى دعم الانانية والسعى الى المصلحة الفردية على حساب المصلحة العامة ، فانصرف

الموظف عن الانتظام فى عمله ، وقلت انتاجية العامــل ، واصبح الفرد يهتم بنظافة شقته دون عمارته أو دون الشارع ، وشاع الاهمال فى صيانة الممتلكات العامة ولم تراع حرمة الشارع ، وازدادت الجرأة فى انتهاك قواعد المرور ، وفى تقبل الرشوة ، وفى الاتجار فى السوق السوداء ، بل ان التعبير عن القيم الدينية نفسها اصبح يأخذ احيانا صورا غير سوية من البلبلة والعنف والخروج عن النظام . كما أن بعض النظم التى تهدف الى تربية الشباب وتعويدهم على الانتماء مثل الخدمة العامـة أخذت فى كثير من الاحوال صورا مظهرية بعدت عن الجوهــر .

واللافت للنظر انه بالرغم من أن الجميع يتحدثون عن هذه الظواهر السلبية فى مجالسهم الخاصة والعامة ، بصورة يعبرون فيها عن تقديرهم لخطورتها ، وبالرغم من متابعة أجهزة الضبط والعقاب للانحرافات - الا ان الكثيرين ما زالوا يعتقدون ان هذه المتابعة مقصورة على الحالات الصارخة فقط . ومن أمثلة ذلك : شيوع خلو الرجل والرشاوى ، والمخالفات العديدة للنظم العامة ، وتلويث النيل والبيئــة ، مما جعل أجهزة الضبط تبدو كما لو كانت عاجزة عن وقف هذا الطوفان .

ولعل ذلك الموقف هو ما يعبر عنه بمصطلح « المأزق الاجتماعى » الذى يفتقد فيه الدافع الى القناعة بقدر من الثواب لكل فرد فى المجموع ، اقل قليلا مما يمكن أن يحصل عليه من ثواب فردى عاجل ، برغم علمه بان النهاية الحتمية سوف تكون وبالا على المجتمع .

قيم وسلوكيات مرغوبة :

إزاء ذلك المناخ المجتمعى ، الذى تنعكس آثاره على كل قوى المجتمع وأنساقه ، بما فى ذلك تلك القوى أو الأجهزة المؤثرة على عملية التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة - فان من الضرورى اظهار ودعم نوعيات القيم والسلوكيات الايجابية التى يجب القاء الاضواء عليها باستمرار ، والتفرقة بين ما يمكن أن يسمى سلوكيات مرغوبة أو غيرمرغوبة ، وعلى ضوئها يمكن تحديد أهم هذه النوعيات من القيم والسلوكيات ، وفقا لوظيفتها فى الحياة المجتمعية ، على النحو الآتى :

- القيم والسلوكيات الدينية .
- قيم وسلوكيات تدعم الانتماء والاهتمام بالمجتمع .
- قيم وسلوكيات تدعم الانتاج .
- قيم وسلوكيات تدعـــم المسئولية الاجتماعية (التكافل الاجتماعى) .
- قيم وسلوكيات تدعم التنمية الذاتية والاستزادة فى تنميــة المعارف .
- قيم وسلوكيات تدعم المواطنة الديمقراطية .
- قيم وسلوكيات تدعم الخدمة العامة أو العطاء للمجتمع .
- قيم وسلوكيات تدعم التعامل الحضارى (التعايش واحترام الانسان).
- قيم وسلوكيات تدعم النظافة والجماليات .
- قيم وسلوكيات تدعم حماية البيئة .

الأجهزة المؤثرة على التنشئة الاجتماعية :

على الرغم من أن عملية التنشئة الاجتماعية عملية ممتدة فى حياة الانسان على طولها ، ومن خلال كافة المواقف والأجهزة التى يتعامل معها خلال حياته ، فان هذه الدراسة تهدف الى ان تركز على الفترة الأولى التى تسبق التحاق الانسان بسوق العمل ، أى فترة الطفولة والصبا والشباب المبكر ، بوصفها فترة الإعداد الأساسية للمواطن ، والتى يمكن - اذا أحسن تنشئته خلالها - أن توفر الجهود العلاجية لتقويم سلوكياته وقيمه فى المستقبل . وعلى ذلك يجدر الاهتمام بالاجهزة التالية ، التى تؤثر على التنشئة الاجتماعية فى الاجيال الجديدة .

- الأسرة .

• البيئة المجتمعية (من الجيرة الى المجتمع المحلى) .

• الجهات المرجعية (الدينية والسياسية والترويحية) .

• المدرسة (حتى نهاية المرحلة الجامعية الأولى) .

• وسائل الاعلام (الاذاعة – التليفزيون – الصحافة – المسرح – السينما) .

المشكلات الراهنة وأثرهـــا علـــى القـــوى الضابطـــة للسلوكيـــات :

تأثرت فاعلية بعض القوى الاساسية المكونة أو الضابطة لسلوكيات الاجيال الجديدة ، ببعض المشكلات المجتمعية المعاصرة الحادة – الأمر الذى يجعل التعامل الناجح مع هذه المشكلات مطلبا أساسيا ، لإعادة الفاعلية الى دور هذه القوى فى تنشئة الاجيال الجديدة .

ومن أهم هذه المشكلات ما يأتى :

– مشكلة توفير المسكن الملائم للأسرة الجديدة ، فان افتقاد الأسرة لخصوصيتها واستقرارها السكنى يفقدها القدرة والفاعلية على رعاية ابنائها واداء دورها الأساسى فى التنشئة وتثبيت القيم والسلوكيات السليمة فى أبنائها وبناتها .

– ان برامج تنظيم الاسرة ، يجب أن تولى اهتماما كبيرا بالتوعية وتوفير الوسائل اللازمة للحد من مشكلة تزايد السكان .

– مشكلة النمو الحضرى العشوائى ، أو فقدان معوقات التخطيط العمرانى السليم التى تتسبب فى القضاء على المفهوم الاجتماعى النفسى للجيرة والناحية والجماعات الأولية . وبالتالى يفتقد المجتمع اقوى أجهزة رقابته الاجتماعية فاعلية على السلوك ، ويتزايد اعتماد الانضباط السلوكى على قوى الرقابة الرسمية الاقل فاعلية .

– مشكلة انخفاض مستوى الانتاجية فى الزراعة والصناعة والخدمات ، وتدهور المرافق ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه معدلات الاستهلاك ارتفاعا يفوق معدل الزيادة فى المصادر والموارد ، وفى الوقت الذى زادت فيه حدة البطالة المقنعة فى بعض القطاعات ، وما ترتب على ذلك من مظاهر التسيب ونقص الانضباط فى كثير من المجالات .

– مشكلة نقص الخدمات المعاونة التى تمكن المرأة من مواصلة تأدية دورها فى الأسرة بفاعلية ، فى ظروف المتغيرات التى حدثت بالنسبة لدورها فى الحياة العامة والانتاجية والسياسية . فان عدم توفير دور الحضانة المأمونة ومتطلبات المنزل الميسرة ، والمواصلات المريحة مثلا – ينعكس على كفاءة قيام المرأة بدورها فى تنشئة الأجيال الجديدة داخل أسرتها .

– ومع ذلك فان تبرير الانحراف السلوكى باسم الصعوبات والمشكلات الحياتية التى يواجهها اى مجتمع نام ، أمر يمكن كشف خداعه ، حينما يشعر أبناء المجتمع بالعدالة فى توزيع المعانات والتضحيات ، والتفهم لما تستهدفه هذه المعاناة والتضحيات من التحرك بالمجتمع الى الانطلاق بالتنمية الى مستقبل افضل .

دور أجهزة التربية والاعلام فى مواجهة السلبيات :

ان فاعلية ضوابط السلوك الذاتية أو المجتمعية ، تعتمد بدرجة أكبر على وضوح البناء القومى الذى تقتنع الغالبية بأنه الطريق الى الحراك الاجتماعى الرأسى السليم ، أى المعيار الذى يفرق بين السلوك المحترم والمحتقر ، والصواب ، والخطأ ، والمرغوب وغير المرغوب .

ومن هنا تأتى أهمية دور أجهزة التربية والاعلام فى تنقية ما شاب البناء القيمى للمجتمع من تشوهات وسلبيات خلال مراحل التغيير الحديثة ، ومن اهمها :

– الآثار السلبية لبعض السياسات الاقتصادية الانفتاحية غير المنضبطة التى أدت الى تواجد قنوات ناجحة للحراك الاجتماعى لغير الملتزمين بقيم العمل والانتاج . والمقصود هنا ليس الانفتاح فى حد ذاتـــه ، ولكنه الانحراف بالانفتاح عن غاياته الأصليه التى تستهدف

النفع العام للجميع وليس تكديس الثروات فى ايدى قلة منحرفة ، ومن بين الأسباب التى ساهمت فى ذلك :

– الآثار السلبية للبيروقراطية الادارية التى أدت الى تواجد قنوات ناجحة للحراك الوظيفى للمنحرفين ولغير المنتجين فى غيبة نظم حازمة للثواب والعقاب مكنت البعض من التسلق على اكتاف الآخرين ، وزاد من حدة المشكلة فقدان التقدير للنماذج الطيبة من العاملين الجادين .

– الوسائل والأساليب الملتوية للاتجار بالسياسة عند البعض ، توصلا الى النفع الخاص دون العام .

الخلاصة والتوصيات

تخلص هذه الدراسة والمناقشات المستفيضة التى دارت حولها خلال اجتماع المجلس فى المقترحات العامة والتوصيات الآتية :

* الاصرار على منهج التخطيط الشامل المتكامل الذى ينظر الى المشكلات السلوكية بوصفها محصلة لتفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ، دون انتظار وقوع المشكلات للعمل على حلها ، بل العمل على تجنب أسباب وقوعها ، استنادا الى القوى الايجابية الاصيلة فى الشعب المصرى .

* أن يناط تخطيط البرامج والمشروعات فى مجال القيم والسلوكيات بهيئة أو جهاز ينشأ لهذا الغرض ، ويتولى التنسيق بين مختلف الجهات المختصة ، ويتابع ويقوم النتائج ، ويعمل على مواصلة وتحسين الجهود ، ويتولى هذا الجهاز تحديد مؤشرات للتقدم فى مجال القيم والسلوكيات يمكن قياسها واستخراج دلالاتها العملية .

* دعم التربية الدينية الاصيلة القائمة على أساس من الفهم والحوار والكلمة السواء والممارسة فى الحياة اليومية .

* الاهتمام بمواجهة المؤثرات الخارجية التى تتسبب فى تدهور القيم والسلوكيات فى المجتمع المصرى ، وذلك عن طريق إعداد الدعاة من رجال الدين القادرين على التصدى لهذه المؤثرات بمنهج علمى يتمشى مع متغيرات العصر .

* مداومة التعريف بمخاطر الوضع الراهن ووسائل العلاج عن طريق أجهزة الاتصال الجماهيرى بمختلف انواعها ، من صحافة وإذاعة وتليفزيون وسينما ودور عبادة ومدارس وأندية ، بالاسلوب الملائم لمختلف الفئات والمستويات . ومن الضرورى الاستعانة فى هذا المجال بالمتخصصين فى العلوم السلوكية بعامة وعلوم الاتصال بخاصة . مع التركيز على العمل الجماعى والقرار الجماعى ، وعلى الانتقال من مرحلة النقاش فى الندوات والمجالس الخاصة المحدودة الى مرحلة العلنية الجماهيرية ، بقصد دعم المعايير الاجتماعية الضابطة .

* اتخاذ الاجراءات العملية التى تحول دون تبرير الانحراف أو الخروج على النظم ، ومنها على سبيل المثال :

– أن يكون العائد بقدر الجهد المبذول والعطاء ، ومن خلال القنوات الشرعية ، فى اطار من نظم تأخذ بأسباب الثواب فى كل المجالات ، سواء فى المصنع أو فى المكتب أو التجارة أو السياسة أو التعليم أو الخدمة ، وغير ذلك .

– التصدى بحزم وفاعلية لمشاكل المرور ، وتوفير وسائل المواصلات العامة وانشاء الجراجات متعددة الأدوار ، واستغلال الأراضى الفضاء لإعداد أماكن لانتظار السيارات ، والإصرار على انشاء الجراجات فى العمارات السكنية .

– عدالة توزيع السلع الأساسية ، وتوفير اكبر عدد من منافذ توزيعها ، واتخاذ كافة الوسائل لضمان وصول الدعم الى مستحقيه ، على ان يسهم القادرون بنصيب وافر فى زيادة موارد الدولة . والحد من استيراد السلع الكمالية .

– الأخذ بمختلف الوسائل العلمية للحد من استهلاك الطاقة ، وتوفير الميكنة الزراعية ، وأدوات الخدمة المنزلية باسعار فى متناول الكثرة من الجماهير .

* أن يسبق إصدار القوانين المؤثرة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإمكان تطبيقها . ومن ثم يتأتى الاصرار والحزم فى تنفيذ القوانين ، بحيث لا يعلو صوت فوق صوت القانون ، مثل قوانين المبانى وتجريف الارض الزراعية ، والجرائم التموينية ، وجرائم السطو على المال العام ، والقوانين المرتبطة بمحو الأمية والسلوك الصحى ، وبالنظافة العامة والمحافظة على البيئة وغيرهـــا .

* وضع الضوابط الكفيلة بالاستفادة من تطبيق نظامى الخدمة العامــة والتجنيد الاجبارى على النحو الذى يحقق أهداف كل من النظامين ويخدم تقدم وتنمية المجتمع .

* وضع برامج محددة ومنوعة ومستمرة للتدريب التحويلى للأعداد الزائدة من العاملين فى الحكومة والقطاع العام ، تمهيدا لتوزيعها على الجهات والمشروعات التى تحتاج اليهم ، لاستيفاء النوعيات المطلوبة من التخصصات والمهارات أولا بأول من هذه الأعداد . والتركيز على تشجيع الشباب على العمل فى المجتمعات الجديدة وفى سيناء والصحارى ، مع توفير مقومات الانتاج لهم . على ان يسبق ذلك وضع خطة قومية لتنمية الموارد البشرية ، وكفالة حق التعليم لمن يستطيعه ويستحقه ، فلا تستثمر الموارد لتشجيع الرسوب المتكرر دون ضابط وعلى نفقة الدولة . وادخال خدمات التوجيه والارشاد فى مختلف مراحل التعليم وقبله وبعده .

* العمل على اتخاذ الاجراءات والوسائل الكفيلة بتقوية الشعور بانتماء الفرد المصرى فى مختلف المجالات ، اذ ان الانتماء هو المحرك الاساسى لأنماط السلوك الايجابية ويأتى فى مقدمة ذلك إتاحة مزيد من الحريات ومزيد من المشاركة الأصيلة للجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية ، وبخاصة من خلال منظمات الحكم المحلى ، والمؤسسات الحزبية ومختلف صور العمل الجماعى مثل : مجالس الأحياء والعمارات وغيرها ، بحيث يدرك المواطن انه لا تعارض بين المصلحة العامة ومصلحة الفرد ، وان التضحيات مطلوبة من الجميع لمصلحة المجموع .

* نظرا لأن القدوة الطيبة عامل هام فى دعم القيم والسلوكيات الايجابية ، لذلك يتعين التدقيق فى اختيار القيادات فى مختلف المجـــالات ، لا من حيث المستويات الادارية والفنية والعلمية فقط ، بل ومن حيث القيم والسلوك مع ضرورة مكافأة نماذج القدوة الحسنة تشجيعا لها ودفعا للغير على الاقتداء بها .

* الاهتمام بالمسكن ، باعتباره الوعاء الاساسى والرئيسى الذى تعيش فى كنفه الاسرة ، وتمارس فيه مهمة التنشئة الاجتماعية لأفرادها ، تلك التنشئة التى تتأثر حتما بنوعية هذا المسكن ومستواه ، وذلك فى اطار خطة قومية تضع الاولوية للطبقات المحتاجة ، وتنأى عن تقديم الدعم للاسكان الفاخر كما تعتمد قدر الامكان على الجهود الذاتية .

* لما كانت ظروف العمل فى الخارج قد أدت الى ظهور جيل من المواطنين زادت دخولهم زيادة كبيرة فينبغى اتخاذ كافة الاجراءات التى تشجع المواطنين على استثمار مدخراتهم فى مشروعات يقومون بها بانفسهم .

* تأصيل المنهج العلمى كأسلوب للحياة : حياة الفرد والجماعة والمجتمع ، والذى يدعو اليه الدين ، وتدعو اليه الحاجة الملحة لعلاج الظواهر التى نشكو منها فى سلوك الأفراد والجماعات ، كما انه الوسيلة الكفيلة لحل كثير من مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية .

* الاهتمام بالتربية السياسية فى المجتمع المدرسى والجماعى عن طريق تدعيم الاتحادات الطلابية ونظام الأسر ، حيث تمارس الديمقراطية واحترام الرأى ، والرأى الآخر وحرية التعبير ، والغاء الاجراءات التى تحول او تقيد التعبير الحر السليم ، وبهذا تصبح التربية السياسية جزءا اساسيا من العملية التربوية .

* الاهتمام بالتربية الاقتصادية فى المجتمع المدرسى عن طريق :

- ممارسة انشطة طلابية اقتصادية داخل المدرسة وحولها مثل

ادارة المقصف وتنظيم معارض لبيع منتجات الطلاب ، ودعوة بعض الاقتصاديين للتحدث اليهم ، وتنظيم بعض الزيارات للمصانع والشركات الكبرى .

– تدريب الطلبة فى مختلف معاهد العلم ، على العمل الجماعى التعاونى لخدمة المصلحة العامة فى مشروعات تتفق مع خصائص مراحل نموهم ، بحيث تشيع فى الجو المدرسى والجماعى روح التعاون والديمقراطية ممارسة لا قولا ، وبحيث يكون القرار الجماعى – وليس مجرد المناقشة – هو المنهاج .

* الافادة من مناهج العلوم السلوكية وما توصلت إليه من الوسائل الحافزة على زيادة الانتاج ، والتغلب على مقاومة التغيير والتطور التكنولوجى .

* مواصلة البحوث والدراسات العلمية فى موضوع الشخصية المصرية والسلوك المصرى . على أن يؤخذ فى الاعتبار ما يأتى :

– مشاركة العلماء والمتخصصين بنظام الفريق المتكامل فى إجراء البحوث والدراسات المحددة مشاركة يمكن على ضوئها التوصل الى تشخيص متكامل تبنى عليه توصيات نابعة من الواقع وقابلة للتنفيذ .

– أن تكون وجهة هذه البحوث مستقبلية تستعين بالنماذج التى تقوم على أساس التسليم بأنه فى ميسور الانسان إحداث التغيير فى ذاته وفى مجتمعه ، وعلى اساس أن الحكومة ليست الا طرفا واحدا من اطراف حل المشكلة تتفاعل مع باقى الاطراف واهمها الجماهير العريضة وقيادات الرأى والعمل والبحث .

– التوصل الى رؤية محددة تساعد على رصد ومتابعة انماط السلوك المرغوبة وكذلك المرفوضة ، ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة لتدعيم الأولى وإضعاف الثانية .

– اصدار كتيب مبسط عن كل موضوع تم بحثه ، وأمكن التوصل الى اصدار توصيات بشأنه والاعلام به على أوسع نطاق ممكن ، واقتراح برنامج محدد التوقيت والمسئوليات ، يتضمن تقويما قائما على خط اساسى ومراحل محددة ومتابعة مستمرة .

سياسة عامة للشباب

قضايا الشباب قضايا متداخلة متعددة الجوانب ، لاتكاد تنفصل عن قضايا المجتمع الذى يعيش فيه ، وان اختصت بمناخ ومطالب تناسبها وتنفرد بها .

وقد تعددت مجالات الدراسات التى تعرضت للشباب من قبل المجلس ، ولكن لا يزال عدد من مشكلاتها يتطلب المزيد من التحليل والتماس الحلول . لهذا فقد آثر المجلس ان تركز الدراسة الحالية على النواحى الانسانية بخاصة ، لاسيما ما تعلق منها بما بين الشباب وبين المجتمع والأسرة ، وما بينهم وبين القيم القديمة المتوارثة ، ومجالات القدوة المعاصرة ، وقضايا التعليم والثقافة والحياة السياسية ، وحماية القانون والدستور ، وانعكاسات الصلات بالمجتمعات الدولية الخارجية ، وذلك على التفصيل التالى :

الشباب فى المجتمع والأسرة :

– أخذت الدراسة فى تعريف الشباب بوجهة نظر علماء الديموغرافيا من حيث الاستناد فى تعريف الشباب الى محك خارجى ، أى الى السن أو العمر الذى يقضيه الفرد فى معترك التفاعل الاجتماعى دون تحديد

قاطع للمدى العمرى الذى يختلفون فى بدايته ونهايته (ما بين الخامسة عشرة الى ماحول الثلاثين) وهى على كل حال مرحلة اكتمال بيولوجى ونفسى واجتماعى ، وتتميز فى الوقت نفسه بالمعاناة ، حيث يؤهل هذا الاكتمال الفرد ويعرضه للتفاعل الحقيقى مع كل شىء ، بما يحمله هذا التفاعل من اضافة وغرس ورفض وفعل ورد فعل .

– ولا سبيل الى النظر الصحيح الى الأوضاع الحالية للشباب الا بالرجوع الى أوضاع سابقة عليها ، لها آثارها العميقة المشهودة والتى لاخلاف عليها من الوجهة الموضوعية .

فالشباب المصرى المعاصر ، فى تنشئته وتكوينه ، هو ثمرة جيل من الآباء والمربين والقادة الذين عايشوا وتفاعلوا مع ماعاناه وعاينه المجتمع المصرى منذ الخمسينات الى السبعينات ، من صراع وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة . فقد شهدت هذه الفترة تغيرات محلية واسعة المدى ، وتطورات عالمية خارجية سريعة الخطى . وقد كانت التغيرات المحلية – باعتبارها ذات تأثير مباشر – أبعد وأشد أثرا .

ويكفى للكشف عن أهمية هذه التحولات والتغيرات الالمام بأهمها ، دون وضعها موضع البحث لذاتها ، لتفصح عما تحمله من أثر خطير يمكن تتبعه فى أبحاث مفردة – فى كل منحى من مناحى حياتنا الراهنة ومن هذه التحولات والتغيرات : القوانين والتطبيقات الاشتراكية ، وقوانين الاصلاح الزراعى ، وقوانين التمصير والتأميم ، ومكاسب العمال والفلاحين واشتراط مشاركتهم بنسبة النصف فى المجالس النيابية ، وتمصير شركة قناة السويس ، واقامة بعض المشروعات الكبرى مثل السد العالى ، وتطوير نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية ، وتعميم مجانية التعليم بكل مراحله حتى التعليم الجامعى والتزام الدولة بتعيين الخريجين ، واتساع مجالات العمل الخارجى شيئا فشيئا وخاصة فى البلاد العربية الشقيقة ، مع زيادة الفرص أمام الشباب لزيارات العمل القصيرة الى الدول الأجنبية المتقدمة والهجرة أحيانا ، ومانتج عن ذلك من اتساع مجال المفارقة بين ما عرفه الشباب او سمع به عن نظم المجتمعات المتقدمة أو الغنية الخارجية ، وبين مايعيش فيه فى مجتمعه ، والالتزام بنظام الحزب الواحد والقيادة شبه الفردية فى الحكم والسياسـة ، وفرض الحراسات على أسر كبار الملاك القدامى ، واتخاذ أجراءات استثنائية منوعة ضد بعض الاتجاهات السياسية والدينية ، ومشكلات بعض التنظيمات الشبابية مع السلطة . وذلك بالاضافة إلى أزمات الاعتداء الثلاثى ، وحرب اليمن ، وهزيمة سنة ١٩٦٧ ، وعمليات الاستنزاف ، كما واجهه الشباب أكثر من غيرهم من قلق وتضحيات فى فترات التوتر السياسى وفترات اللاحرب واللا سلم ، وما تلا ذلك من نصر سنة ١٩٧٣ ، وما ترتب عليه من استعادة الكرامة القومية والانطلاق السياسى العربى والخارجى والاطمئنان الى حياة السلم ، وسياسة الانفتاح الاقتصادى ، والتفاوت الصارخ فى الأجور بين موظفى الشركات والقطاع الخاص وبين موظفى الحكومة ، وتضخم أرباح الحرفيين ، وتحول العمل فى المجال السياسى من الحزب الواحد الى تعدد الأحزاب ، وتهيئة المناخ لمزيد من الديمقراطية فى الرأى والحرية فى العمل .

وقد أدت هذه التغيرات والتحولات الى كثير من المزايا المكتسبة ، والى كثيرا أيضا من المشكلات فى التطبيق والتنفيذ ، شأنها فى ذلك شأن أى تغييرات سريعة وتحولات مفاجئة غير متدرجة .

وقد أثرت هذه المشكلات على قيم المجتمع المصرى وعلى سلوك أهلـه ، وكانت عناصر الشباب أكثر فئات هذا المجتمع تأثرا بها .

– ولا يقل عدد من هم فى سن الشباب من الجنسين (فى المرحلة العمرية من سن ٣٠ فاقل) عن ٦٨٪ من عدد السكان فى مصر ، ويتدرج منهم فى مراحل التعليم المختلفة مالا يقل عن عشرة ملايين .

ولكى يأخذ هذا الشباب حظه من الرعاية الحقة ، يجب :

• أن يبدأ الاهتمام به من قبل ولادته ، عن طريق زيادة الاهتمام بالأمهات فى ظروف أعمالهن فى البيت وخارجه وفى أثناء الحمل والرضاعة .

• زيادة الاهتمام بالطفولة نفسها بما يهيىء لها البيئة الصحية والنشأة الخلقية القويمة والتربية السليمة ، والاعتياد على السلوك الســوى ، والتفرقة بين الخير والشر ، فى رعاية تتكاتف فيها الأسرة والمدرسة والدولة ، فى ظل سياسة اجتماعية محددة الأهداف والمعالم من أجل توفير الظروف المناسبة لتنمية ملكات الشباب ، وحتى يكون شخصيته بصورة متكاملة من النواحى الرياضية والصحية والنفسية والثقافية والاجتماعية ، (ليصبح) مواطنا مصريا صالحا يؤدى ادواره ذات الاهداف الحميدة فى ضوء قيم المجتمع النقية ومثله العليا فى كل موقع من مواقع المسئولية .

ولا تقل النسبة المئوية لشرائح السن ١٥ – ٢٥ فى محيط هذا المجتمع فى الوقت الراهن عن ٢٧ ٪ يعيشون فى مناخ يختلف بعض الشيء عما تعودته الأجيال السابقة فى علاقات الأبناء بالوالدين ، وفى زيادة اتجاههم الى التحرر من رقابة الاسرة وانشغال أوقات فراغهم بما يشاهدونه من برامج أجهزة التليفزيون والفيديو ، بما لا يترك وقتا كافيا للحوار المباشر بين الآباء والأبناء لتوثيق الروابط المفروضة بينهم بشكل فعال . هذا وان تزايد اعتماد الأبناء على الأسرة فى الوقت نفسه من الناحية الاقتصادية – بعد أن أصبحت مراحل التعليم متاحة لأبناء كل الطبقات فى المجتمع – أطال مدة الاعتماد على الأسرة فاستمرت فى تحمل تبعاتها لفترة أطول من ذى قبل .

ولا يقع اللوم على الشباب وحدهم ولا على الأسرة وحدها وخاصة بعد أن تقلص تأثير الأسرة فى ظروفنا الراهنة ، حيث أصبحت مجرد جهاز من الأجهزة التى تقوم بالتنشئة الاجتماعية فى المجتمع – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – ويشترك معها جماعات الجيرة والمدرسة والقائمين على الدعوة الدينية ومؤسسات شغل أوقات الفراغ ، فضلا عن أجهزة الاعلام والثقافة .

واذا وقعت على الاسرة واجبات تنشئة بواكير الشباب فى الفئة العمرية من الميلاد حتى سن ١٥ عاما ، وإعدادهم للحياة المستقبلية من النواحى الاجتماعية والدينية والخلقية والعقلية والوجدانية والجسمية وتربية المهارة بمختلف أنواعها ، فان على أجهزة التنشئة الاجتماعية الاخرى المشار اليها ان تشارك الاسرة فى تأدية هذه الواجبات .

وقد زاد تأثير جماعات الجيرة فى القرية وفى الحى وفى المدينة ، ليس فى ضوء ما كانت تقوم به من الادوار التقليدية فى تطبيع الشباب على أيدى الكبار فحسب ، بل أيضا تطويعهم لضغط الضوابط الاجتماعية التقليدية من جهة أخرى . فلقد أصبحت القرية مستهدفة لعوامل التغيير نظرا لاتصالها القوى فى الوقت الحاضر ، ليس فقط باغراءات معيشة المدن المصرية ، بل أيضا باغراءات الدول العربية ، والى حد ما بالبلاد الاجنبية ، للعمل فى الوظائف والاعمال المختلفة المتاحة التى تستوعب أعدادا كبيرة منهم من جراء ما تمر به هذه البلاد من تنمية سريعة . وقد شغل قطاع كبير من الشباب بهذه الاندفاعات مع ماتضمنته من تجارب النجاح والفشل ، كما تأثر من جهة أخرى باندفاع الآباء اليها وتركهم اياهم فى مدنهم أو قراهم وحرمانهم من رقابتهم الفعلية ، يضاف إلى ذلك ما عاد به هؤلاء وهؤلاء من تأثر بتقاليد خارجية وما جلبوه معهم من سلع استهلاكية وترفيهية وأحدثوا به تغييرا عميق الاثر فى نمط الحياة اليومية .

وفى أحياء المدن الكبيرة والحضر أكثر من مشكلة ، يبرز منها الفراغ الكبير الذى يتعرض له الطلاب من الشباب فى أيام العطلة الصيفية الطويلة بخاصة .

ومع كل ذلك فإن دراسة الظروف التى تحيط بالشباب دراسة موضوعية بقصد تغييرها الى مايجب أن يكون أو الى ما يمكن أن يكــون ، سوف تؤدى على المدى الطويل الى خروج القدوة الحسنة ، فى كل موقع من مواقع الحياة ابتداء من الاسرة ، لاسيما وأن القدوة الحسنة مثلها مثل القيم الاجتماعية ذات الأهداف الحميدة ، موجودة فعلا فى ضمير المجتمع المصرى ولكن كثرة منها أصبحت كامنة فى اعماقه ولكنها لا تجد المناخ الثقافى الاجتماعى المناسب لكى تعود

فتؤدى وظيفتها الحميدة التى أصبح المجتمع المصرى فى مسيس الحاجة إليها .

والمجتمع المصرى مجتمع قديم أصيل عريق متصل الهوية والحلقات على الرغم من كثرة ماتعرض له عليه من محن وتحديات ، نشأ وعاش فى بيئة واضحة المعالم قليلة التقلب هينة الحدة مأمونة العواقب غير ذات تأثير معاكس أو ضاغط على وجدان أهلها ، بيئة ليس فيها من صراع العوامل الطبيعية ومظاهر الرهبة والصخب ما يوجه المستظلين بها الى اعتياد الصخب والعنف ، أو يطبعهم بكثير من التوتر والتمرد فى حياتهم الخاصة أو فى تصرفاتهم العامة . وزودت تطورات المجتمع المصرى القديم أجياله المتوالية بالعديد من العناصر الثقافية المتصلة والمتنوعة فى الوقت نفسه . ومن هذه العناصر قيم اجتماعية متوارثة ذات أهداف حميدة ، مثل ايثار الترابط الأسرى ، واحترام الكبار ، وحب المعايشة والتراحم ، والميل الى التوسط والاعتدال ، وايثار السماحة فى المعاملة وفى العقيدة ، والوفاء للقديم والجلد والصبر الايجابى ، وحب الأرض . وقد عاشت هذه القيم الاجتماعية ذات الاهداف الحميدة وغيرها واستمرت بنسب متفاوتة فى المناخ الثقافى الاجتماعى للمجتمع المصرى على مدى عصوره الطويلة ، وهى تستحق تزكيتها وتقويم اتجاهاتها ، وتعميق معرفة الشباب وممارسته لها خلال بعض مراحل الدراسة او بعض قنوات الثقافة ، وفى الحياة العملية ، وعن طريق القـدوة الصالحـة .

وعلى ضوء ماتقدم نخلص الى عدة قضايا محددة فيما يختص بأوضاع الشباب فى المجتمع والاسرة ، أهمها :

• أن المجال الذى يقوم فيه الشباب بدوره هو المجال الذى تحكمه وتؤثر فيه مؤسسات اجتماعية أكبر منه . ومن غير المعقول ان نتوقع من الشباب شيئا يختلف عن آداب وقيم وثقافة هذه المؤسسات أو مايصدر عنها من سلوك وتصرفات فى مختلف المواقع والظروف .

• ان المجتمع الدولى الخارجى أصبح له دوره الحتمى فى التأثير على عالم الشباب بعد الانتشار والتقدم الهائل فى وسائل الاتصال التى قربت بين مختلف أنحاء ودول العالم وأصبح كل شعب من الشعوب - بأفراده ومنهم الشباب - يتعارف فى سهولة ويسر على طرائق الحياة وأساليب العيش والسلوك وتطبيقات العلوم والمعارف وابداعات الآداب والفنون عند غيره من سائر الشعوب ، وأصبح هذا التأثير الخارجى يشكل دورا ضاغطا على الشباب بما يحمله من ثقافات وقيم وافدة غريبـة . وليس من شك فى أنه قد أصابنا شىء من هذا التأثير سواء كان طيبـا أو سيئا .

• أن سلطة الأسرة قد ضعفت بالنسبة لأبنائها وأسلوب رعايتها لهم قد تغير ، وأصبح يشاركها فى هذه السلطة وهذه الرعاية أجهزة تتمثل فى جماعات الجيرة والمدرسة ، مع ملاحظة ضعف الجانب التربوى لها حاليا ، ومؤسسات شغل اوقات الفراغ ، والقائمين على التوجيه الدينى والروحى ، ووسائل الاعلام المختلفة .

أما الآباء فقد انشغلوا بتدبير شئون العيش والخدمات بالنسبة لأسرهم أكثر من أى وقت مضى كما انشغلت الأمهات بانخراطهن فى الأعمال المختلفة ، وأصبح الوقت الذى يقضيه الشباب مع والديهم غير كاف لإحاطتهم تربويا بكل ما يحتاجونه فى تنشئتهم وتوجيههم أثناء مراحل نموهم المختلفة .

• أن دور المدرسة قد انحصر فى جانبه التربوى والثقافى - لأسباب مختلفة - وأصبحت المدرسة تهتم بتقديم وظيفتها التعليمية البحتة على ما سواها ، وذلك بالاضافة الى عدم تحقيق مبدأ استيعاب الملزمين فى معاهد التعليم مما أبعد جزءا من النشء والشباب عن نطاق هذا الدور أصلا .

ضعف ما يسمى بوجهة النظر الاخلاقية فى المجتمع وعدم وضوحها وضوحا كافيا ، مما أدى الى تميع الحدود التى تحكم مواقفنا مع الحياة ومع الآخرين . وانعكس ذلك على المعاملات والممارسات فى المجتمع العام : فى التفرقة بين الخير والشر ، وفى احترام الفضائل ، وفى

مراعاة حرمات وحقوق الآخرين ، بل وفى طاعة القانون والامتثال له . وظهر أثر ذلك أيضا فى كثير من المعاملات التجارية والاقتصادية والمهنية وغيرها بصورة واضحة مما كان له أثره السيىء على الشباب وهو محتاج أكثر من غيره - سواء فى تنشئته ومراحل تكوينه أو فى مواقف حياته بعد ذلك - الى الاحساس بوجود مثل عليا توجه المعاملات والسلوك فى المجتمع الى الاقتناع باحترام الغير لهذه المثل فى الحياة العملية والاجتماعية .

• يقابل ضعف وجهة النظر الاخلاقية ظهور أمثلة واضحة للقدوة السيئة وتفشيها بسماتها المغرية فى الظاهر وبأبعادها الحقيقية التى تتعارض مع مبادىء الاخلاق وقواعد السلوك ، وتسرب هذه الامثلة الى مجالات حساسة مختلفة : فى المعاملات الاقتصادية والتجارية والسياسية وفى السلوك الاجتماعى العام ، حتى أصبح لها تاثيرها السيىء على المجتمع بوجه عام وعلى مجتمع الشباب بوجه خاص .

• ان الدور الرسمى للدولة واجهزتها فى رعاية الشباب فى نواحى الرعاية المختلفة : الجسمية والرياضية ، والصحية ، والتعليمية والذهنيـة ، والثقافية والوجدانية ، والروحية والاخلاقية - غير مستكمل كما ونوعا ، برغم التوسع فى هذا الدور وتطويره من وقت لآخر .

الشباب والتعليم

ووجهة النظر الانسانية فى هذا الشأن ان التعليم ملازم للانسان منذ نشأته حتى نهاية عمره ، والانسان بحكم طبيعته وتكوينه وبملكاته المتميزة العقلية والروحية والوجدانية والحسية - قابل للتعلم دون احالة الى أية نظريات تربوية حديثة أو قديمة .

ومن جهة أخرى لايمكن فهم مشكلات التعليم فهما حقيقيا إلا بوضعها فى السياق الأرحب والأشمل لمشكلات المجتمع ، ذلك أن هذه المشكلات ترتد فى أصولها الى صميم حياة المجتمع وظروفه الخاصة .

واذا كان العلم فى جوهره وحقائقه لا يتغير بتغير المكان ولا وطن لـه ، فان التعليم له طابعه القومى الذى يتأثر بالخصائص الذاتية لمجتمعه ، فهو يشتق أدواته ويكيف طرائقه ومادته ويعالج مريديه متأثرا بالوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه . والتعليم فى نهاية الأمر ضرورة انسانية تتركز مهمته - قديما وحديثا - فى نقل حصيلة الحضارة وجوهرها من جيل الى جيل ، وعلى ذلك فمفتاح قضية التخلف والتقدم برمتها بين يديه .

واذا اصبح التعليم - بهذا المفهوم - خدمة مفروضة على الدولة والمجتمع ، فهو موجه فى الجانب الأكبر منه الى الشباب . وهو فى الوقت نفسه استثمار لهم على اعتبار انهم يمثلون أعز مصادر الثروة القومية وأهم عناصر القوة فى الأمة .

ولكى يؤدى التعليم دوره ، لابد له أولا أن يتحقق فيه شرط الاتساع بحيث يتناول كل فرد من أفراد الشعب . فالتسليم بضرورة التعليم المنظـم - وخاصة فى عصرنا الحديث - يفرض علينا واجب تعميمه واتاحته بالنسبة للنشء جميعا ، ويعنى هذا ان يهيىء النظام التعليمى نفسه لاستيعاب جميع الملزمين فى معاهده فى اقرب وقت ممكن حتى نقضى على مايسببه قصور الاستيعاب من زيادة فى رصيد الامية ، أو ما يسببه تطبيق نظام التنسيق على الملزمين من ضياع سنة أو أكثر من عمرهم أحيانا ، انتظار لخلو مكان لهم فى معاهد التعليم . ويقتضى ذلك ان نبسط امام الشباب حياة تعليمية ميسرة تتسم بطابع المرونة ، ففروع التعليم وتخصصاته حاليا تكاد تكون منفصلة تماما كل منها عن غيـــرها : « التعليم الاكاديمى ، التعليم الفنى ، مراكز التدريب » ، والطالب عليه ان يختار طريقه مبكرا ويسير فيه الى نهايته ، فاذا اكتشف فى وسط الطريق أن هذا الفرع من العلم أو ذاك غير ملائم له أو انه لا يشبع حاجاته ، صعب عليه تدارك الأمر أو تصحيحه .

ولابد أن يكون نظام التعليم بحيث يتوفر فيه دائما مكان لمن يريد أن يتعلم المهارة المناسبة فى الوقت المناسب ، وفى الوقت الذى يريد هو أن يتعلم فيه ، وفى الوقت الذى تسمح به إمكاناته أيضا .

ومن منطلق هذا يتم الغاء الفصل الجامد بين تعليم فنى وتعليم عام بل بين التخصص العلمى والتخصص الأدبى أى أن هناك أهمية خاصة لمرونة المناهـج فى النظام التعليمى ، ومرونة الحركة البينية بين

تخصصاته فى مستوياتها المختلفة حسب اكتشاف الفرد لذاته واستعداداته ورغباته المترتبة على ذلك .

وان من مسئوليات النظام التعليمى نحو الشباب إعادة النظر فى أساليب تربيتهم على نحو يمكنهم من الجمع بين النظر والتطبيق بحيث يتحقق لهم أكبر قدر من الاشباع فى مرحلة من أدق مراحل حياتهم ، ولنضرب مثالا لذلك بفكرة المدرسة الشاملة التى تتيح فرصا تعليمية متنوعة فى اطار واحد متكامل ، بحيث يمكن القضاء على الثنائية التقليدية بين النظر والعمل ، وبين التعليم الأكاديمى والتعليم الفنى .

كما يجب ان يوفر النظام التعليمى للشباب قدرا متنوعا من التخصصات المختلفة ولا يقف عند قوالب محددة ، فالتعليم دائما فى حاجة الى ان يرتبط باحتياجات المجتمع ومطالب الاقتصاد ، ويعمل على تنويع وتكثير تخصصاته قدر الامكان حتى يلبى شتى الخبرات والتخصصات المطلوبة فى الميادين العلمية والفنية والتكنولوجية وما يتصل بالمهارات والتدريبات العملية على كافة المستويات .

ويتصل بهذا ان تساير مناهج التعليم والتدريب ركب التطور فى العالم فيما يحدث من تقدم علمى وعملى وتكنولوجى ، وان ترصد فى مقرراتها أهم التطورات والمستحدثات فى هذه الميادين حتى لايحدث قصور فى التكوين العلمى للشباب المصرى .

كذلك يجب ان يبرز فى النظام التعليمى أهمية انفتاح التعليم على البيئة وتحقيق ربط أنواع معينة ومراحل معينة من التعليم بالبيئة بما يؤدى الى المحافظة عليها واستغلالها وتنميتها وزيادة الانتاج فيها ، ويعمل على خلق أجيال تتوارث صفات وانماطا تعليمية معينة تقوم بواجبها فى بيئاتها الخاصة ولا تنظر إلى التجلى عن دورها للاندماج فى تيار حياة جديدة خارج محلياتها دون جدوى سوى التقليد أو عدم وجود فرصة مهنية وجاذبة للعمل والحياة فى بيئتها الاصلية ، مماكان له أثره فى انتشار حالات الهجرة من البيئات المحلية الى المدن الكبرى .

والنظام التعليمى القائم لا يحقق للشباب المستوى المعقول فى تعليم اللغات الاجنبية ، فى عصر يستدعى الانفتاح على الثقافات الاجنبية والحضارات المتقدمة فى دول العالم المختلفة . وضعف الشباب فى اللغات الاجنبية يشكل حاجزا بينه وبين تتبع تطور الفكر العالمى ، بينما تلبى الاجادة فى اللغات الاجنبية جانبا ضروريا من الاحتياجات القومية ، فضلا عن أن الاطلاع على الثقافات الاجنبية ونقلها يخدم الثقافة القومية فى شتى الميادين ويعمل على تطويرها ونموها .

أما بالنسبة للتعليم الجامعى ، فيجب قبل مرحلة الالتحاق بهذا التعليم استحداث أساليب جديدة فى اختيار وقبول الطلاب فى الكليات الجامعية تضمن بها اختيار أفضل العناصر من الشباب فى كل تخصص ، وقد يتحقق ذلك بعدم التسليم والخضوع التام لنظام الاختيار تبعا للمجموع الكلى للدرجات فحسب .

وأخيرا فان التعليم الجامعى يمر حاليا بأوضاع فرضتها ظروف معينة انتهت به الى جامعات الأعداد الكبيرة مما يستلزم تطوير وتكييف نظم الدراسة بهذه الجامعات دون مساس بالأصول الاكاديمية والعلمية ، وذلك حسب خطط علمية وتربوية بحيث تتلاءم هذه النظم مع الأعداد الكبيرة للطلاب ، وان كان هذا الأمر ليس سهلا ولا يسيرا الا انه ليس مستحيلا ، وان استثمار طاقات الشباب فى أعلى مستوياتها وتوظيفها فى خدمة الصالح القومى معلق على هذا التطوير .

الشباب والثقافة :

وجهة النظر فى هذه الدراسة تبدأ من النظر الى الانسان المثقف أو ثقافة الشباب بما هو انسان وهى تعنى بالمبادىء والقيم الثقافية بصفتها كليات لازمة وضرورية فى حياة الانسان المصرى ممثلا فى الشباب .

وتبدو وجهة النظر هذه فى سياقها الطبيعى بالنظر الى ان المجتمعات درجت إن تتناقل ثقافتها ، ويؤثر كل جيل بثقافته فيما يأتى بعده من أجيال . ولعل من أهم اغراض التربية بمعناها الواسع هو نقل التراث الانسانى الى الاجيال الجديدة عن طريق نقل كل ما له قيمة علمية أو ادبية او فنية او خبرة انسانية فى اى ناحية من نواحى حياة الانسان ، والتعامل مع وجوده معنويا وماديا الى الجيل الجديد فيتمثله ويضيف اليه ، وبذلك تتصل الحضارات ماضيها وحاضرها ومستقبلها .

وإننا حينما نعمل على نقل ما نريده من ثقافة الى شبابنا ، انما نقصد ان يردوا قيم هذه الثقافة ويتأثروا بها ويتفاعلوا معها ويطوروها وينهضوا بها فتكون ثقافة تنطوى على مفاهيم وقيم سامية نريد لها ان تتغلغل فى كيان الشباب وتسرى الى صميم وجدانه وتنفذ الى بنية عقلــه ، فينضح بها المجتمع من خلال سلوك أفراده وعاداتهم وتقاليدهم واتجاهاتهم فى كل شئون حياتهم .

وهذه الثقافة التى نطرح معطياتها وقيمها تتحقق فى مبدأ شامل هــو : التقاء التراث المصرى والعربى – بكل ماتمثله جوانبه المعنوية والمادية – مع جوهر الحضارة العصرية فكرا وسلوكا وعملا . ولكى يتحقق هذا التراث ضمن ثقافة الشباب يجب أن نعمد الى عمل سريع يوفر كل الوسائل للحفاظ على هذا التراث بالوسائل العلمية الحديثة وإحيائه بالنشر المحقق والمشروح بما يناسب اسلوب العصر .

وأما جوهر الحضارة العصرية فهو يقوم على مبادىء وفلسفات عملية ابرزت فكرة الحياة بجانب فكرة العلم ، وجعلت من المعرفة آلة للعمل ، ومن التجربة هدفا للمنفعه وليس العلم فقط ، واتجهت بالعقل ، الى العمل وليس النظر فحسب وانتهت فى تطبيقاتها نحو التكنولوجيا العصرية وتوسعت فى توظيفها فى خدمة الحياة ومطالبها . وليس معنى هذا ان الفكر قد انحبس فى مجال العقل والعمل بالمعنى الضيق ، فما تزال روح العصر تعترف بالدور الكبير للانسانيات والقيم الدينية والاخلاقية والادبية والفنية فى المجال الثقافى الضرورى لوجود الانسان وتقويم حياته . والثقافة التى تعكس هذه الحضارة العصرية لا تقتصر رقعتها على اوربا وامريكا وانما تمتد الى غيرهما ما تحقق لهذه الثقافة من وجود ، شرقا أو غربا .

والصورة المطروحة للنظر بالنسبة لمعطيات هذه الثقافة ، تتحقق فى تمثل التراث وحضارة وثقافة العصر ، ثم الابداع الذى هو صياغة تجمع بين الموروث وروح العصر .

الشباب والحياة السياسية :

تدل الأحداث السياسية فى مصر – منذ بداية هذا القرن حتى يومنا هذا – على أن أبطال الأحداث كانوا فى الغالب من الشباب – فقد كان للشباب دور هام خلف الزعيم الشاب مصطفى كامل ، الذى ألهب فى قلوب المصريين الحماس لتحرير وطنهم من الاحتلال الاجنبى بعد ان كان اليأس قد استحوذ على النفوس .

ولقد سهد كفاح كل من مصطفى كامل ومحمد فريد لقيام ثــورة ١٩١٩ ، تلك الثورة التى قامت على اكتاف الشباب من الطلاب والعمال المطالبة باستقلال مصر والتى دام كفاحها حتى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى انهت به بريطانيا الحماية التى فرضتها على مصر منذ قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، واعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع بعض التحفظات ، ثم صدر الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ، بالنظام الدستورى للدولة مؤكدا فى مادته الأولى على الاستقلال والسيادة ، ومعلنا أن نظام الحكم فى مصر نيابى برلمانى ، وهكذا بدأت الحياة النيابية فى مصر ، وأجريت الانتخابات للبرلمان الجديد الذى انعقد لاول مرة فى ١٥ مارس ١٩٢٤ .

وقد تميزت الفترة من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٥٢ بالصراع السياسى بين الأحزاب ، وكان للشباب فى الحياة النيابية البرلمانية خلال هذه الفترة رأى مسموع ، ذلك أن الاحزاب السياسية شقت طريقها الى الشباب ، خاصة شباب الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية بهدف استقطاب أكبر عدد منه لتأييدها والدعوة لها وقد أدى هذا الى الانقسام والفرقة فى صفوف الطلاب ، بل والاحتكاك فيما بينهم أحيانــا ، مما أخل بالنظام وأثر على المناخ الجامعى بين الحين والحيـن .

ومما زاد من هذا الخلف بين الشباب ظهور تيارات فكرية أخرى ، تمثلت فى بعض الجماعات والتنظيمات السياسية والعقائدية ، فقد شقت هذه جميعا سبيلها ايضا الى الجامعات وسائر المعاهد العليا والمدارس ،

فتعددت أسباب الفرقة والانقسام السياسى والعقائدى فى صفوف الطلاب والتلاميذ ، الذين هم صفوة الشباب المثقف .

بيد أنه رغم هذا تميزت هذه الفترة بمواقف وطنية رائعة للشباب ، أهمها ما حدث عام ١٩٣٥ وأدى إلى عودة دستور ١٩٢٣ وعقد معاهدة الصداقة والتحالف المصرية البريطانية سنة ١٩٣٦ وما حدث أيضا عام ١٩٤٦ ، وما انتهى اليه كفاح الأمة وخاصة الشباب الطلابى والعمالى من الغاء هذه المعاهد فى عام ١٩٥٢ ، كذلك كانت هذه الفترة نابضة بالحيـاة ، وأفرزت العديد من القيادات التى شاركت فيما بعد فى أجهزة الدولة وادارتها ، بل وفى الحكم أيضا .

غير أن الصراع بين الاحزاب بعضها والبعض الآخر ، وبين الحكومات والتنظيمات المختلفة ، وبين الشباب وفئات الشعب الاخرى ضد الانجليز ، كما شهدت بذلك أعمال الفدائيين فى منطقة قناة السويس والتى أسفرت عن مذبحة الاسماعيلية فى يناير ١٩٥٢ وتفجر الموقف فى القاهرة عقب ذلك مباشرة ، واندلاع المظاهرات الطلابية والعمالية وما أدت اليه من المناداة بسقوط الملك ، وحريق القاهرة - كل ذلك كان له أثره على الشباب الذى ضاق بالاحزاب جميعا ، مما مهد لقيام طائفة منه من ضباط الجيش بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ولم تغفل تلك الثورة الشباب ، لكن ازاء الاوضاع السياسية التى كانت قائمة قبل الثورة ، والتى اشتدت فيها الصراعات الحزبية ، اصدر مجلس قيادة الثورة فى ١٦ مايو ١٩٥٣ قراره بحل الأحزاب السياسية القائمة وبذلك انهت الثورة عهد النشاط السياسى والحزبى فى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية ، ومن ثم بدأ النشاط السياسى بين شباب هذه المعاهد والجامعات يخبو ويفتر شيئا فشيئا ، وان كان هذا النشاط لم يختف تماما ، فقد ظل من خلال انتماءات فئات من الطلاب لبعض الجماعات والمنظمات المحظورة ، ولم يخل الامر من مهادنة أحيانا وصراع أحيانا أخرى بين هذه الفئات وبين قادة الثورة كما يشير عدد من المواقف المعروفة فى هذا الصدد .

وأرادت الثورة أن تعوض هذا النشاط عن طريق جذب الشباب للتنظيمات الجماهيرية التى أقامتها كهيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى العربى .

الا أن ظواهر الأمور تدل على أن الشباب لم يكن له نشاط متميز فى العمل السياسى فى ظل التنظيم الجماهيرى الشمولى الواحد ، ممـا أدى - رغم ما بذل من جهود لاحتواء الشباب - الى ركود فى مجال النشاط السياسى المتعدد حتى ظهرت فكرة تعدد المنابر بعد ذلك ، داخل الاتحاد الاشتراكى ، للتعبير عن الرأى والرأى الآخر ، ثم برزت بعدها فكرة التنظيمات السياسية ذات البرامج المتعددة التى اعترف بها كأحزاب سياسية عند افتتاح مجلس الشعب فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ فى اعقاب انتخابات أكتوبر من العام نفسه .

لكن الاحزاب السياسية الجديدة لم تشد اليها جماهير الشباب بالقدر الكافى ، ويرجع ذلك الى أسباب شتى ، من بينها حداثة عهد معظم هذه الاحزاب ، وفتور الحماس السياسى بين الشباب عامة ، وشباب الجامعات والمعاهد خاصة ، فضلا عما فرض على جامعاتنا من بعض القيود التى لم تحل دون تسرب تيارات فكرية وعقائدية اشد خطرا الى فئات من الطلاب وغيرهم من الشباب .

ذلك أن فتور النشاط السياسى بين الشباب المثقف صرف هذا الشباب عن الاهتمام بالشئون العامة ، ومن ثم أخذ يبحث عن متنفس آخر لطاقاته المختزنة فلم يجد هذا الا فى نشاط محظور أو متطرف .

ولذلك ينبغى إعداد الشباب لتحمل مسئولياته فى المستقبل على أسس قومية وذلك عن طريق الجامعات والمعاهد العليا بوجه خاص ، بحيث ينشأ الشباب خلقيا وعلميا وسياسيا ، لكى يكونوا قادة صالحين يحسنون تصريف الأمور ، ومن واجب الجامعات والمعاهد العليا القيام بدورها فى هذا المجال خاصة اذا ما احترم استقلالها ، وتفرغ رجالها وهيئات التدريس بها لأداء رسالتهم المقدسة بعيدا عن الصراع الحزبى ، وعنى بالحوار بين هيئات التدريس والطلاب وبين هؤلاء ورجال الفكر فى

البلاد بما يكفل تحقيق مانصبو اليه من تأهيل شبابنا لتحمل مسئولياته والمشاركة فى التنمية .

كما ينبغى الاهتمام بفئات الشباب الأخرى التى لم تتح لها الظروف الالتحاق بالجامعات أو المعاهد العليا ، والتى تعمل فى المجالات الاخرى كالتجارة والصناعة وغيرها ، وتلعب أجهزة الاعلام دورها فى هذا المجال إلى جانب ما يقتضية الأمر من تدريب هؤلاء الشباب وتوعيتهم ، ودعم القيم الدينية والروحية فى نفوس الشباب جميعا ، وتقوية شعورهم بالانتماء للوطن والمشاركة فى تطوره وتقدمه .

ان شباب مصر ملك لمصر ، وهم أملها ومستقبلها ، ومن ثم فان رعايتهم والعناية بهم ، واعدادهم للمستقبل لتحمل المسئولية واجب قومى وعلينا اعادة الأمل والثقة اليهم ، كى يمارسوا حقهم فى الحياة السياسية والقومية بكل قوتهم .

الشباب وحماية القانون :

من بديهيات القانون القاعدة التى تقول « حيث توجد الجماعة يوجد القانون » . ويدل التاريخ على أن القاعدة القانونية بدأت عرفية ، حين أخذت الجماعة تسير على مسلك معين فى مواجهة موقف معين ، واستقر فى وجدانها الالتزام بهذه القاعدة العرفية ، حتى اذا ما حدث خروج عليها اعتبر هذا الخروج عملا مستهجنا .

ولما اكتنف القاعدة العرفية من غموض ، واختلاف فى فحواها ، اتجهت الجماعة الى تدوينها فى صياغات محكمة تكفل توحيد مدلولها لدى المحاكم والمحكومين على قدم المساواة – وهكذا بدأت المجموعات القانونية الكبرى فى الظهور فى العصر الحديث .

ومن المسلم به أن مصادر القاعدة القانونية متعددة ومتدرجة ، وثمة مصدران أساسيان لهذه القاعدة ، وآخران مكملان ، أما المصدران الأساسيان فهما : أولا التشريع بمعناه العام وهو قاعدة مكتوبة تصدر من الجهات التى يحددها الدستور الذى يشتمل على الأسس الكبرى التى يستند اليها نظام الحكم فى الدولة ، وثانيا العرف الذى ينشأ فى نطاق القواعد المكتوبة ، والذى يفسر هذه القواعد ويكفلها ، وأما المصدران المكملان فهما القضاء والفقه .

الشباب والدستور :

ان الدستور هو مستودع الشرعية ، وإذا نظرنا الى مصر فى عهد الاستقلال نجد أن الفترة من عام ١٩٢٣ حتى الآن قد تقلبت عليها دساتير مختلفة ومتباينة تركت بصماتها على النظم القانونية التى عرفتها مصر .

فدستور عام ١٩٢٣ كان ملكيا ، يقوم على أساس النظام النيابى البرلمانى ، وان كانت الظروف التى مرت بها مصر لم تسمح بتطبيق هذا الدستور تطبيقا سليما .

ودستور عام ١٩٣٠ طبعة أخرى من دستور عام ١٩٢٣ ومن أجل زيادة سلطات الملك .

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ صدر الاعلان الدستورى ١٩٥٢ ، ويعد هذا الاعلان أول دستور للثورة ، وكان لفترة ثلاث سنوات ، قدرها قادة الثورة كحد أدنى للتخلص من الاحتلال البريطانى .

وفى عام ١٩٥٦ صدر ثانى دستور للثورة وأول دستور دائم ، أقام النظام الجمهورى ، وأخذ بالنظام الرياسى ، وألغى نظام تعدد الأحـــزاب ، واستعاض عنه بنظام الاتحاد القومى الذى تحول فيما بعد الى الاتحاد الاشتراكى العربى .

وفى عام ١٩٥٨ صدر ثالث دساتير الثورة وهو دستور مؤقت وطبعة منقحة لدستور عام ١٩٥٦ ليعمل به فى الدولة الجديدة وهى الجمهورية العربية المتحدة .

وفى عام ١٩٦٢ ، بعد الانفصال ، ادخلت على هذا الدستور تعديلات انشىء بمقتضاها مجلس الرياسة ، لتطبيق مبدأ جماعية القيادة الذى ورد النص عليه فى الميثاق الوطنى .

وفى عام ١٩٦٤ رابع دساتير الثورة ، الذى يمثل الى حد كبير عودة الى النظام البرلمانى .

وفى عام ١٩٧١ صدر خامس دساتير الثورة ، أو ثانى دستور دائم لها ، وقد أخذ هذا الدستور بمزيج من النظامين البرلمانى والرياسى ، واحتفظ بالتنظيم السياسى الواحد ، وهو الاتحاد الاشتراكى العربى – لكن هذا الدستور تعرض لتعديل كبير عام ١٩٨٠ – وأهم التعديلات التى ادخلت عليه تتمثل فى :

- جعل الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .
- إلغاء التنظيم السياسى الواحد والسماح بتعدد الاحزاب .
- انشاء مجلس الشورى .
- جعل الصحافة سلطة دستورية مستقلة .

ان هذا التطور السريع يجعل متابعة النظام الدستورى أمرا عسيرا على غير المتخصصين ، ومن هنا كان واجب الدولة أن تبذل الجهد المكثف كى يحيط الشباب بأسس النظام الدستورى فى مختلف مراحل التعليم . ولقد نص الدستور على بعض المبادىء التى يتعين على الدولة أن توليها عنايتها ، وذلك على النحو التالى :

المادة ١١ : تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة ، وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الاسلامية .

المادة ١٩ : التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام .

المادة ٢٠ : التعليم فى مؤسسات الدولة مجانى فى مراحلـه المختلفة .

المادة ٦٢ : للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء ، وفقا لأحكام القانون ، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى .

المادة ٦٣ : لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه ، ولاتكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات الا للهيئات النظامية والاشخاص الاعتبارية .

واذا كانت الديموقراطية هى حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب ، فان للشباب دورا بالغ الأهمية فى ارساء أسس الديموقراطية – ومنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، والثورة تعمل على الوصول الى قواعد الشباب عن طريق خفض سن الناخب والمرشح الى المستوى الذى يسمح للشباب بالمساهمة فى الحياة العامة ، ويمنح المرأة حق الانتخاب والترشيح ، وتخصيص بعض الدوائر فى مجلس الشعب للنساء ، وكذلك تخصيص بعض المقاعد فى المجالس الشعبية لهن .

ولكى يحمى الشباب القانون يجب أن يحيط بأحكامه ، وأن يدرك مراميه بحيث يلتزم الافراد برعاية القاعدة القانونية وتنفيذها ، ويتطلب هذا اعادة النظر فى برامج التعليم ، بحيث تدرس أحكام الدستور الذى هو أساس الشرعية لجميع الطلاب ، كل حسب مستوى المرحلة التى يمر بها فى دراسته ، كذلك يجب ان تراعى الاحزاب أن تلتزم فى سلوكها باحترام النظام العام والدستور وأن تطبع شبابها على ذلك . كما تراعى النقابات والاندية ومراكز الشباب فى نظمها وتقاليدها وبرامجها الثقافية والاجتماعية ما يغرس ويقوى فى نفوس الشباب روح الاحترام للدستور والقوانين والنظام العام .

الشباب والمجتمع الدولى :

تعنى الدول عامة بالشباب وترسى اجهزتها الاعلامية من أجل التأثير عليه وتوجيهه الوجهة القومية ، وفى العصر الحديث يعيش الشباب فى عالم تتيسر فيه وسائل الاتصال ، ولهذا صار من العسير ان يكتفى بالمؤثرات والدعايات الوطنية وحدها ، دون ان يدركه قدر ما من تأثير أجهزة الاعلام الاجنبية ايضا ، بل ويعلم عن طريقها الكثير مما قد يخفى عنه ، وبهذا اصبح يستطيع أن يكون لنفسه رأيه الخاص فى القضايا المحلية والدولية .

هذا فضلا عن ان تبادل الزيارات بين شباب معظم الدول يساعد على تحقيق قدر اكبر من التعارف والتقارب بين شباب العالم ، وهذا

بدوره يتيح لهذا الشباب تفهما أكبر للقضايا الدولية ، وفى مقدمتها قضية السلام .

ولقد استطاعت الانظمة الشمولية فى الماضى ، تلك المنغلقة انغلاقا نسبيا ، ان تؤثر على شبابها ، وتوجهه نحو تحقيق أهدافها فى التسلط والتوسع الجغرافى على حساب غيرها وقد حدث هذا فى الأربعينات من هذا القرن ، على يد الفاشية فى ايطاليا والنازية فى المانيا ، وكان من ثمرته قيام الحرب العالمية الثانية .

ولقد حرصت الدول التى تحقق لها النصر فى الحرب العالمية الثانيــة ، عند إعادة رسم خريطة العالم من جديد ، وإقامة منظمة الامم المتحدة على أنقاض عصبة الامم ، على أن يكون على رأس مبادىء هذه المنظمة الدولية ، واهدافها ، نبذ استخدام القوة او التهديد بها ، فى العلاقات الدولية الا فى حالة الدفاع عن النفس ، او لتنفيذ قرارات مجلس الامن – وعلى الرغم من هذا فلازالت قوى البغى والعدوان تغرس الحقد والكراهية فى نفوس شبابها تجاه الشعوب الاخرى وتؤلب فئات من البشر ، بعضهم على البعض الآخر ، منتهجة سياسة التمييز العنصرى أو الدينى أو العقائدى .

ولا شك ان الشباب عامل مؤثر فى وقت السلم والحرب ، ومن ثم فقد يؤدى إطلاق العنان لإعداد الشباب من اجل خوض غمار الحروب ، الى نشوب هذه الحروب فعلا ، فى حين ان كسب الشباب الى جانب قضية السلام ، وتفهمه اخطار الحروب والتمييز العنصرى بألوانها واشكالها – سيكون من العوامل الرئيسية المؤثرة لتجنب اندلاع هذه الحروب ونبذ السياسات العنصرية . هذا فضلا عن ان توجيه الشباب نحو قضية السلام واحترام حقوق الانسان بعيدا عن استخدام القوة أو التهديد بها من العوامل التى تساعد على حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية ، وهذا ما تعمل منظمة الامم المتحدة وهيئاتها من اجله .

وينص ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان والمواثيق الدولية المكملة له ، على ضرورة انماء العلاقات الودية بين الامم والشعوب على أساس من المساواة فى هذه الحقوق بينها جميعا ، بما فى ذلك حق تقرير المصير .

ولقد التزمت مصر بميثاق الامم المتحدة ، وبما صدر عنها من مواثيق دولية متعلقة بحقوق الانسان وحرياته الاساسية ، وحرصت على تضمين كل هذا برامجها التعليمية . بيد أن مضمون تلك القيم لم يرسخ بعد بالقدر الكافى فى نفوس شباب العالم ، فما زالت الجماهير فى كثير من الدول تعتبر الحديث عن ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الانسان نوعا من الترف ، وما فتئت بعض هذه الدول تنتهك تلك الحقوق وميثاق الامم المتحدة ذاته بين الحين والحين مما يؤدى الى نشوب الصراعات بين الدول والشعوب .

ولهذا تضاعف الامم المتحدة وهيئاتها والوكالات التابعة لها جهودها لتوعية الشباب من أجل تفهم أوضح لنشاط هذه المنظمات ولحقوق الانسان والتمسك بها ، خدمة لقضية السلام والامن الدولى ، ودعما للحريات ، كما تستعين بجهود الشباب فى تحقيق بعض مشروعاتها مثل مكافحة الامية ، ونشر التوعية الصحية فى الدول النامية .

ولقد اتجهت مصر اخيرا الى الاستفادة من جهود الشباب فى الخدمة العامة ، لكن لايزال امامنا شوط كبير لاستغلال قدرة الشباب وطاقاتهم من اجل خدمة المجتمع الدولى وحقوق الانسان وتوثيق الروابط والتفاهم بين شبابنا وشباب العالم ، فضلا عن انماء دورهم فى مجال التنمية لتحقيق الاهداف القومية من ناحية ولدعم قضية السلام والامن الدولى من ناحية اخرى .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

فى شأن : الشباب والحياة الاجتماعية والثقافية :

* اشاعة التعريف بمفهوم الشباب المصرى الصالح الذى يؤدى واجباته الاجتماعية ازاء المجتمع عن وعى واقتناع . والتأكيد على أن

هذا الشباب الصالح هو الذى تقع على عاتقه – بالدرجة الاولى – مسئولية تنمية المجتمع .

* تعميق الانتماء الوطنى فى قلوب وعقول المصريين ، لا سيما من سن الطفولة الى سن الشباب ، بحيث يتأكد للجميع ان مصر لكل ابنائها بلا تمييز أو تفرقة .

* العمل على تعميق المعرفة لدى أجيال الشباب بالقيم والتقاليد الحميدة لعصور ازدهار الفكر والحضارة المصرية ، معرفة علمية موثقة بمصادرها ، من خلال بعض مناهج الدراسة وبعض قنوات الثقافة ، مع ابراز الصلة بين الجوانب الطيبة منها وبين ما حققته مصر من معالم الابداع الفكرى والروحى ، تأكيدا لصلة النتائج بالاسباب ، ووصلا للجسور الثقافية بين ماضى الامة وحاضرها .

* التعامل والحوار مع الشباب على أساس حسن الظن بسلامة الرصيد الوجدانى والخلقى المتوارث فى المجتمع المصرى بأجياله المتعاقبة ، وذلك بما يؤدى الى غرس الثقة فى نفوسهم وتضييق اتساع الفجوة التقليدية بين الأجيال .

* ابراز الاتجاهات الحميدة المتوارثة فى المجتمع المصرى ، مثل غلبة الترابط الأسرى وإيثار روح السماحة فى التدين والمعاملات ، والميل الى التوسط والاعتدال والجلد والوفاء – مع توجيهها التوجيه الاجتماعى والعلمى المثمر .

* العمل على مكافحة الرواسب السلبية مثل : شدة التعلق بالوظيفة الحكومية المكتبية ، وفتور الحماس ، والتوقف فى منتصف الطريق أحيانا قبل اتمام العمل ، وروح التواكل واللامبالاة عند البعض . كل بما يناسبها من تخطيط وتوعية عن طريق أجهزة التنشئة المتنوعة .

* ان الدور الرسمى للدولة واجهزتها فى رعاية الشباب يجب ان تتميز فيه أبعاد ثلاثة :

الاول : تحقيق هذه الرعاية للشباب كما ونوعا ، أى الاتجاه لتحقيق رعاية اكثر شمولا وأوفر تنوعا .

الثانى : التزام هذه الرعاية فى اهدافها وأساليبها بالاتجاه الوطنى القومى الخالص دون تأثر بأية انتماءات خاصة حزبية أو سياسية أو طائفية .

الثالث : ارتباط هذه الرعاية فى التطبيق بظروف البيئات المحلية ، فتتنوع تبعا للخصائص الذاتية لكل بيئة وتستجيب لمتطلباتها ، ويلقى هذا عبئا متميزا على المحليات فى مراحل التنفيذ .

* وضع خطة قومية لمشكلة أوقات الفراغ عند الشباب بمراعاة حاجات وظروف مختلف الشرائح الشبابية من حيث السن والنوع .

* التأكيد على توسيع مجالات الرياضة للجميع بدءا بالبرامج والمشروعات العامة ، واعتبار التربية الرياضية مادة أساسية من مناهج الدراسة ، وتوفير الامكانات لدعم ألوان النشاط الرياضى والثقافى بالمدارس ومراكز الشباب والأندية ، وتشجيع أعضائها وابنائهم على ممارستها ، والاهتمام بالبرامج والانشطة الرياضية والثقافية داخل الوحدات الانتاجية من مصانع وشركات وخارجها عن طريق اقامة المعسكرات على اختلاف انماطها : علمية أم ثقافية أم رياضية أم ترفيهية ، أو فى هذه المجالات جميعا .

* اعادة النظر فى وضع سياسة اجتماعية شاملة ذات اهداف واضحة مترابطة طويلة المدى يتيسر فى اطارها اتاحة الفرصة كاملة للقادة من المثقفين المصريين للاسهام بواجباتهم نحو مواجهة المشاكل الثقافية والاجتماعية التى يعانيها الشباب ، وان تقوم اجهزة التنشئة الاجتماعية فى المجتمع – بدءا بالاسرة والجيرة والمدرسة والقائمين على الدعوة الدينية ومنظمات شغل اوقات الفراغ والمنظمات السياسية واجهزة الاعلام والثقافة – بأدوارها الفعالة فى تفجير طاقات الابداع الفكرى والفنى والرياضى لدى الشباب ، وفى تهيئة المناخ المناسب للقيم

الاجتماعية ذات الأهداف الحميدة .

* العمل على تحقيق العدالة فى المرتبات والاجور وربطها بقيمة العمل ونتائجه ، وتحقيقها فى الجزاء والمساءلة وذلك بالنسبة للفئات العاملة ، ومضاعفة الفرص لتشجيع الكفايات الشبابية عمليا عن طريق المكافآت والحوافز المادية والأدبية .

* تنظيم عمل الشابات والامهات بما يوفق بين واجباتهن نحو الأسرة وعملهن فى المجتمع ، وتحقيق المساواة فى الفرص بين الجنسين بما يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية .

* وضع خطة زمنية ، ضمن سياسات التعليم ، للتوسع التدريجى فى استيعاب الخاضعين للتعليم الالزامى ، للوصول الى الاستيعاب الكامل فى فترة محددة باعتبار ان هذا التعليم هو المدخل الحضارى لتنمية واستثمار طاقات الشباب .

* وضع خطة للتعليم البيئى تبرز فلسفته وضرورته وتحدد نوعياته وحجمه وفق المتطلبات القومية الحقيقية على أسس عمرانية واجتماعية واقتصادية ، حتى تتاح للشباب فرصة الحياة فى بيئته المحلية وخدمتها وتطويرها .

* العمل على أن يأخذ النظام التعليمى بقدر من المرونة فى خططه وضوابطه لتيسير الافادة من خدمات التعليم كافة بأقصى قدر ممكن بالنسبة لظروف الشباب وامكاناتهم المختلفة . ومن أمثلة ذلك :

- فى المناهج :بتضمينها خبرات حرفية مختلفة ومتنوعة وخاصة فى المراحل المبكرة من مراحل التعليم .

- فى فرص التحول من نوع من التعليم الى غيره ، عند تكشف الاستعدادات والقدرات عن توافقها مع نوع معين من التعليم ، دون الزام بالرجوع الى الصف الاول فى التعليم الجديد .

- فى التنقل بين التعليم والعمل والعكس ، او فى العودة الى التعليم بعد انقطاع عنه لظروف معينة .

* وضع خطة قومية لرفع مستوى تعليم اللغات الاجنبية والترجمة يراعى فيها ضرورات التكوين العلمى والثقافى للشباب فى العصر الحديث الذى يتسم بتفجر المعارف وسرعة تطورها فى بلاد اجنبية كثيرة .

* الاستفادة من أساليب التوجيه التعليمى والتوجيه المهنى فى معاونة الشباب على اختيار ما يناسبهم من انواع التعليم وما يناسبهم بعد ذلك من الوظائف والمهن .

* ان يراعى النظام التعليمى فى خططه الموازنة بين النظرة الاقتصادية البحتة فيما تفرضه على الشباب من شروط محددة للالتحاق بانواع التعليم المختلفة والنظرة الانسانية التى تأخذ بحركة اختيار الشباب لتعليم يتفق مع ميوله ورغباته الشخصية .

* الأخذ بأساليب جديدة فى اختيار وقبول الطلاب فى الكليات الجامعية المختلفة ، يراعى فيها الى جانب التفوق فى مجموع الدرجات عناصر إنسانية لها أهميتها فى تكوين الطالب الجامعى مثل الاستعدادات والقدرات الفردية بالاضافة الى الميول الخاصة .

* ترشيد أساليب التوجيه الدينى للشباب فى دور العبادات عن طريق حسن اختيار الأئمة والوعاظ وتدريب المحدثين منهم ، وتطوير مناهج الدراسة الدينية فى مراحلها المختلفة بما يحببهم فيها ، وتوسيع مجالات تحفيظ القرآن وتفسير الدين تفسيرا سليما ، توكيدا لأحكام الدستور التى تقرر « ان التربية الدينية مادة اساسية مناهج التعليم العام » .

*** فى مجال الثقافة :**

- إعداد خطة لنشر التراث وتحقيقه بطريقة مبسطة تناسب الشباب ، وتحديد طرق ذلك ودرجة الأولوية فيه .

* اعداد خطة لنقل خلاصة الثقافات الاجنبية المختلفة عن طريق الترجمة أو عن طريق عرض المضمون بما يحقق الاتصال بين هذا الفكر وثقافته وبين الشباب المصرى المثقف .

* تضمين مناهج التعليم القيم الثقافية المتمثلة فى التراث المصرى العربى ، وكذلك المتمثلة فى الحضارة العصرية فى العلم والادب والفن وسائر ضروب المعرفة .

* إعداد موسوعة ثقافية للشباب .

* تشجيع الكتاب النافع للشباب ، وتيسير الحصول عليه ، وتعزيز حوافز القراءة والاطلاع والتجريب ، ثم الالتزام بمعايير اخلاقية وقومية لتنقية مواد وسائل الاعلام بأنواعها المختلفة من الشوائب التى يتأثر الشباب بإيحاءاتها .

* الاهتمام بالفنون والموسيقى فى مناهج التعليم وغيرها لرفع الذوق العام .

فى شأن : الشباب والحياة السياسية :

* ضرورة أن يشتمل كل برنامج قومى للعناية بالشباب – شاملا شباب القرية وشباب العمال ، فضلا عن تفجير طاقات الفكر والفن والابداع فيه ، ودعم القيم الاخلاقية والروحية – على تعميق وعى الشباب بأساليب الحياة الديموقراطية .

* اعتماد منهج الحوار الحر « بأسلوب علمى ديمقراطى » فى مواجهة التشدد والتطرف بشتى نوازعه واتجاهاته الى جانب مناهج التربية السليمة .

* الاهتمام بالاتحادات الطلابية الجامعية والمدرسية والاتجاه الى تحريرها من الوصاية الادارية قدر الامكان بحيث يكون هدفها – فضلا عن تحقيق أغراضها الأصلية – تدريب الطلاب والتلاميذ على الأسلوب الديمقراطى وانماء الشعور لدى الطالب بأهمية ممارسته لحقوقه السياسية كواجب وطنى .

* رفع ما تخلف من قيود على استقلال الجامعات والمعاهد العليا بتأكيد انفتاحها على مختلف الآراء فى اطار البحث العلمى والثقافة القومية وضمان حيادها ازاء التيارات الحزبية وتشجيع اللقاءات بين الطلاب وهيئات التدريس وقادة الفكر فى البلاد ، واجراء الحوار معهم فى غير أوقات الدراسة لإنماء شخصيتهم ومعارفهم .

* العمل على نشر التثقيف السياسى القومى لفئات العمال والفلاحين سواء مباشرة (فى مواقعهم) أو عن طريق برامج اعلامية خاصة .

فى شأن : الشباب واحترام القانون :

* العمل على أن يحاط الشباب فى مختلف مراحل التعليم بأسس نظامه الدستورى . وعلى مؤسسات التعليم ان تعود النشء على احترام القانون والنظام العام والعمل الجماعى التعاونى ، وذلك عن طريق تكليف الطلاب والتلاميذ بمسئوليات محددة داخل دور التعليم أو خارجها .

* العمل على نشر الثقافة القانونية بين شباب العمل والفلاحين فى مواقعهم المختلفة وذلك لغرس الوعى فيهم باحترام القانون والنظام العام .

* حث النقابات العمالية والمهنية والاندية وغيرها من الهيئات والمؤسسات الجماهيرية ، وتشجيعها على ان تعد برامج خاصة لنشر الثقافة القانونية بين أعضائها أو العاملين بها وبخاصة من الشباب ، مع تبصير الشباب بواجباته وحقوقه الدستورية ، وحثه على المشاركة البناءة فى حياة المجتمع .

* على الأسرة والمجتمع واجب تعويد الشباب على احترام القانون ومساندته بدافع من ذاته ، ولاجهزة الاعلام دورها فى هذا المجال . كما أن على الدولة ان تفرض النظام واحترام القانون فى الاماكن والتجمعات التى يرتادها الشباب حتى يلتزم الشباب بذلك المنهج عن اقتناع وتطبع وليس عن خوف أو رهبة .

* على وسائل الاعلام – وبخاصة المسموعة والمرئية – الا تقدم للشباب ما قد يحرضه أو يغريه على الانحراف بطريق مباشر او غير

مباشر والخروج على أحكام القانون .

* على مؤسسات التعليم والثقافة والنقابات والأحزاب ان تغرس فى نفوس الشباب ومفاهيمه الحرص على المساواة بين منطق الحق ومنطق الواجب فى التعامل مع الناس ومع الجماعة ، والتمييز بين حسن استعمال الحق واساءة استعماله .

فى شأن : الشباب والمجتمع الدولى :

* قيام أجهزة الدولة وبخاصة مؤسساتها التربوية والثقافية والاعلامية بإبراز دور الشباب واهميته فى المجتمع المعاصر ، والعمل على ان تغرس فى نفوس الشباب :

– الايمان بأن الحروب فى هذا العصر النووى لن يكون فيها غالب أو مغلوب بل تدمير لحضارة الانسان .

– ان اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد بها فى المعاملات الدولية مكروه ومحظور ، مالم يكن لممارسة حق الدفاع الشرعى للدول – فرادى او جماعات – أو لتنفيذ القرارات الملزمة للمنظمات الدولية كمنظمة الامم المتحدة .

* العمل على انماء روابط الالفة والتفاهم بين شبابنا وشباب العالم عن طريق المزيد من التعارف وتبادل الزيارات واللقاءات والمباريات فى مختلف المجالات .

* غرس الاحترام فى نفوس الشباب لحقوق الانسان وحرياته الأساسية المنصوص عليها فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان والمواثيق الدولية المكملة له ، مع الاهتمام بما جاء فى الشريعة الاسلامية حول هذه الحقوق . والتعريف بأهمية دور المنظمات الدولية كالامم المتحدة وفروعها ووكالاتها المتخصصة فى حفظ السلام ، وفى حل المنازعات بين الدول بالطرق السلمية وتحقيق الرخاء والرفاهية للشعوب وبخاصة شعوب العالم الثالث ، وفى مكافحة التمييز العنصرى بأشكاله المختلفة ، وكذلك كل ما يهدد الأمن والاستقرار الدوليين .

الوطـنية نـظـرا وممارسـة لـدى المواطـن المصـرى

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الوطنية من حيث هى موقف انسانى ضرورى ، له تميزه ومكانته فى منظومة القيم الاجتماعية والبشرية ، مع التركيز على ما تتميز به الوطنية لدى المواطن المصرى .

وتخلص الجوانب الأساسية للموضوع فى عدة عناصر هى : مفهوم الوطنية ، وظاهرة الوطنية فى التاريخ المصرى ، والوطنية كقيمة فى مجال الممارسة ، والوطنية ومتغيرات العصر .

أولا : حول مفهوم الوطنية :

– ان الوطنية ظاهرة اجتماعية سياسية ترتبط بالمدركات العاطفية من كيان الفرد الذى يولد على أرض معينة فيرتبط بظواهرها الاجتماعية والبيئية وعوامل التنشئة والثقافة عموما فى هذه البقعة المعينة من العالم أى أن العامل الجغرافى يشكل محددا رئيسيا فى تكوين فكرة الوطن Country = Patrie ومن ثم كان مصطلح الوطنية : Patriotism= يشير الى مجموعة المعانى والقيم التى تدور حول الارتباط بأرض المنشأ ، مع كل مايحيط بذلك مستقبلا وما ينشأ عنه من حقوق وواجبـات ، بصرف النظر عن الجنسية القانونية للفرد أو دينه أوظروف ميلاده فى تلك البقعة من الأرض بالذات .

– ان الوطنية لاتتعارض مع القومية ، بل هى أحد مكوناتها ، كما

انها لاتتعارض مع عالمية الدعوة الدينية الانسانية ، مما يؤكد انتماء المصرى لمجالات حضارته وثقافته العربية والافريقية والاسلامية بل والعالم باسره .ان الانتماء ، وهو أحد المعانى الوثيقة الصلة بمفهوم الوطنية ، تظهر بدايته منذ الطفولة الاولى فى احساس الطفل الوليد بانتمائه لأمه ثم لأسرته ثم لمجتمعه ثم لوطنه بعد ذلك ، وان هذا الانتماء لا ياتى عن طريق المعرفة ، وانما يتكون نتيجة خبرات وجدانية واجتماعية وحاجات وضرورات معنوية ومادية متبادلة بين المواطن ووطنـــه .

- فى هذا الإطار المرجعى يكون علينا أن نوضح الفرق بين مدركى الانتماء والولاء ، فالانتماء خاصية طبيعية تلازم وتصاحب الوطنية بمفهومها السابق ذكره ، بينما يعتبر الولاء خاصية مكتسبة قد يتميز بها صاحب الانتماء من أبناء الوطن ، وقد تتعمق فى نفس المهاجر أو المغترب المتطلع الى أرض وطنه ، بل قد يؤمن بها أو يقتنع بفائدتها لمصلحة الخاصة شخص أجنبى .

ثانيا : الوطنية فى التاريخ المصرى مفهوما وممارسة :

اذا كان جوهر الوطنية هو اخلاص الفرد أو المواطن لبلده أو وطنه فى كل الاحوال ، فان التاريخ يشهد بأن هذه القيم قد تحققت وبرزت لدى قدماء المصريين ، الامر الذى ظهر فى ماثوراتهم وآثارهم ، فمما وصفوا به بلادهم « مصر » عين الشمس ، والزيتونه ، والبلد المكنون ، واعتبروها مهد الحضارة البشرية ، كما كان رائدهم فى الفتوح الخارجية أن تكون مصر فوق رأس الدنيا كلها ، مما قد يعتبر اصلا لما وصفت به مصر فى عصور لاحقة بأنها أم الدنيا وأرض الكنانة :

وبرغم ارتفاع النبرة فى تلك الروح الوطنية – فقد ترددت أمثالها لدى الاغريق والرومان والشعب العبرى والجرمان بصور متفاوتة ، الا ان ما يميز الوطنية المصرية هو تخلصها من النعرة العنصرية العرقية ، فقد تميزت بالود والتسامح الدينى الى جانب الاعتزاز بقدسية التراب الوطنى :

وقد خفت نزعة التعالى « بالمصرية » القديمة تدريجيا مع بروز شعائر الوحدانية الدينية على عهد اخناتون ، ومع استمرار الاعتقاد بأن مصر هى الأصل للجميع وصاحبة المرتبة العليا . ثم حدث تمرد ، وفر البعض جنوبا فكانوا من أسلاف النوبيين ، وهرع آخرون شمالا فكانوا من أسلاف الاسيويين ، والبعض الآخر هرب غربا فاصبحوا من أجداد الليبيين وآخرون شرقا فكانوا من أسلاف البدو . ورغم ذلك لم يعرف المجتمع المصرى القديم التفاوت على أساس طبقى أو عرقى حاد ، بدليل أن التنافس القديم بين الدلتا والصعيد لم ينف الاعتقاد بأن الاله الأكبر لكل منهما (أوزير اله الشمال ، ست اله الصعيد) هو أخ للآخر وان حدث أن فرقت بينهما أطماع شخصيه مؤقتة فقد انتهت بتوحيد البلاد من جديد :

انعكست تلك الوطنية المصرية على مضامين العقائد والاساطير المصرية القديمة كاعتزاز المصرى بأن يوارى جسده فى وطنه ، واعتقاده فى البعث والجنة التى تشبه جنات بلاده وان كانت هى الأرقى ، كما رويت قصص عديدة تؤكد مدى تعلق المصرى بوطنه وتراب بلاده والحنين اليها :

- طوال تاريخ مصر القديمة ساهم الجميع فى حماية مصر وكرامتها ، فساهمت المعابد فى نفقات الجيوش واستجاب الاثرياء لنداء الوطنية والثورة ضد النفوذ والغزو الأجنبى ، وليس أصدق دليل على ذلك من تحدى غزو الهكسوس ، الذين صمد المصريون أمامهم فأجبروا على مفارقة « مصر سيدتهم » مرغمين على حد تعبير نص مصرى قديم . كما بقيت جذوة الوطنية متأججة خلال تعرض مصر لغزوات الأشوريين والفرس والاغريق والرومان والاستعمار الاوربى ، ورغم خضوع مصر لفترات طويلة متفرقة لنتائج هذه الغزوات لم يكف المصرى عن الاشادة بتراب وطنه وتاكيد أن مصر هى الأصل القدسى وانها واهبة الحضارة .

– لم تتبلور فكرة الوطنية فى العصور الوسطى فى العالم بالمعنى المعروف اليوم ، ومن دلائل ذلك اعتماد الملوك آنذاك على الجند المرتزقة اساسا فى الدفاع عن بلادهم ، وليس على الوطنيين ، وكان قيام الثورة الفرنسية وظهور فكرة جيش وطنى من أبناء الوطن يدافع عنه ايذانا ببروز صفات صادقة من الولاء والاخلاص والانتماء للوطن اكتمل تكونها فى نفوس المواطنين ، وهى تشير كلها الى مفهوم للوطنية اصبح واضحـا ، وهو فى الوقت نفسه لم يكن له مثال سابق بـهذا التميز والوضوح . وبالابتعاد عن الاعتماد على الجند المرتزقة أخذت كل قومية تتطلع الى جيش وطنى قومى لها . وكانت مصر – بين البلاد العربية والافريقية – رائدة لهذه الاتجاهات بمفهومها وممارستها بعد أن انتقلت اليها فى أيام محمد على من أوربا ، وخاصة عندما اتجه الى تجنيد المصريين الذين استطاعوا بناء امبراطورية عظيمة ضمت الى جانب مصر – الشام والسودان والحجاز وحققوا انتصارات حاسمة خلدها التاريخ . وان كان يؤخذ على « محمد على » انه لم يكن حاكما من أصل مصرى ، الا أنه تولى حكم البلاد بناء على رغبة شعبية . وقد انهارت دولته الكبيرة على يد الدول الاوربية الكبرى التى لم يرقها قيام امبراطورية مصرية فى المنطقة على انقاض الامبراطورية العثمانية الآخذة فى الزوال .

– ان اليقظة القومية المصرية الحقيقية تمت على يد الوطنيين المصريين أمثال رفاعة الطهطاوى ، واحمد عرابى ، الذى كان أول مصرى عربى يتحدى – باسم شعب مصر – سلطان الاتراك على عالم الاسلام ، وبرغم ضعف تأييد المصريين له ، بعد هزيمته أمام قوات الاحتلال البريطانى آنذاك – فقد تعلقوا به ولم ينسوا وقفته الشجاعة أمام الخديوى توفيق (عام ١٨٨١) ، وبعد عرابى الذى أيقظ شعور الوطنية الأصيل أكمل المسيرة مصطفى كامل ثم محمد فريد اللذان يمثلان الوطنية « الرومانسية » حسب تعبير البعض ، حيث دافعا عنها بالخطب البليغة وتنوير العالم ازاء حقوق مصر ، واستطاعا أن يجمعا حولهما جموعا كثيرة من الوطنيين المصريين ، ثم برز سعد زغلول مؤديا دوره المعروف كزعيم وطنى شعبى ، وكان أول رئيس لحكومة وطنية فى تاريخ مصر الحديث .

– أكملت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مسيرة الحركة الوطنية ، وهى تمثل حلقة من الحلقات التى لها خصوصيتها ونوعيتها فى حركة الشعور الوطنى برغم ماواجهها من صعاب داخلية واقليمية ودولية ، وبرغم تأثير بعض الاتجاهات المعينة فى الخمسينات والستينات على توجهاتها . فقد نجحت فى تحرير الارادة المصرية من السيطرة الأجنبية فى صورتها التى كانت عليها .

– يتلخص ما تقدم فى أن الولاء الوطنى – بالنسبة لمصر التاريخ – لايؤثر عصرا دون عصر ، فمصر على امتداد عصورها المختلفة : عصر ما قبل التاريخ ، والعصر الفرعونى ، والعصر الرومانى والعصر العربى والعصر الحديث – هى محل ولاء المصرى الذى يمنح ولاءه لها على اعتبار أنها تمثل كل هذه العصور دون تفرقة بين عصر وعصر آخر .

ثالثا : الوطنية كقيمة فى مجال الممارسة :

ان الظاهرة الوطنية قيمة اجتماعية مركبة ، فهى لاتقتصر على قيم حب الوطن والشعور بالانتماء اليه والولاء له ، بل هى قيمة ايمانية وقيمة عطاء وبذل وتضحية وتعاون ، كل هذه المنظومة المركبة من القيم تفرز ما يمكن تسميته « سلوك المواطن الصالح » . فالوطنية ليست مجرد حب لمكان إقامة الانسان ومقره أو لانتمائه لمسقط رأسه ، وانما تتسع ايضا لتعنى حب وطن الأسلاف والاخلاص له والدفاع عن أرضه ومقدراته وقيمه ، ولهذا فالوطنية ظاهرة تراكمية ، تنمو عبر التجارب التى تنمو لدى الفرد منذ الطفولة والشباب ، وترتكز على الارتباط بالارض والبيئة .

– ويتبلور مفهوم المواطن الصالح طبقا للثقافة السائدة فى المجتمع وطبقا لفكرة « الدور » المطلوب منه وما يثيره من توقعات عملية سلوكية .

فالمواطن الصالح فى المجتمع الاقطاعى مثلا غير ذلك المواطن الصالح فى المجتمع الرأسمالى ، كما يختلف عنه فى المجتمع الاشتراكى ، فشخصية المواطن تتباين بتباين الدور الذى يتوقعه المجتمع منه .

— ان المواطنة وان كان يحددها التشريع الخاص بالجنسية ، الا أنها قبل ذلك ظاهرة اجتماعية يتركز مضمونها فى صلة الفرد بالاقليم الذى يعتبره وطنا له ، وان غاب عنه واحتفظ بنية العودة اليه ، كما قد يمنح الشارع الجنسية لغير المواطنين أصلا ، وقد يكتسب الفرد جنسية وطن آخر وان ظلت معظم الدساتير والتشريعات تميز بين المواطنين أصلا والمواطنين بالتجنس ، لاسيما فى الحقوق السياسية ، كحق الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية .

— والمواطنة من حيث هى صلة الفرد بوطنه تحثه على التضحية بالروح وبكل نفيس من أجله ، فالانسان كائن اجتماعى ومنتم ، ويعتبر الانتماء للوطن أقوى أنواع الانتماء والولاء ، الا ان ثمة عوامل تهدد ذلك الانتماء كالنظام المستبد ، والحاكم الغاشم ، والاحتلال الأجنبى . كما أن هناك — على العكس — عوامل تدعم الشعور الوطنى كالرغبة فى تحقيق استقلال الوطن وتحدى المستعمر ، أو الكفاح من أجل أمنية شعبية لخير الوطن .

— ان فكرة الدولة ترتكز على شعب واقليم وحكومة ، والشعب هو مجموع الحاصلين على جنسية الدولة — من وجهة نظر القانون — سواء بالميلاد أو التجنس . اما اصطلاح الامة فهو لايقف عند شرط الجنسية بل يتطلب عناصر أخرى : اولها عنصر اللغة المشتركة ، والثانى عنصر وحدة الجنس والعرق أساسا لقيام الأمة ، وقد تطرف فى ذلك الفكر النازى والفاشى ، والعنصر الثالث وحدة العادات والتقاليد التى تنشأ من العيش معا فى اقليم محدد ، والعنصر الرابع هو الرغبة فى العيش معا فى سلام وهى شرط ضرورى لتكامل عنصر الأمة .

— ولقد أثير فى مصر عقب الاستقلال وذيوع فكرة القومية العربية موضوع هوية الشعب المصرى ، هل هو مصرى (فرعونى الأصل) ام شعب عربى ، حتى حسمت ثورة (١٩٥٢) الموضوع وظهرت دساتير الثورة فى أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧١ والتى تؤكد جميعا أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ، وأن الوحدة العربية أمل الشعوب العربية ، ولم ينف ذلك وجود المواطنة المصرية كما حددها قانون الجنسية المصرية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ، فى مواده من (٣ الى ٥) ، ويترتب على صفة المواطنة حقوق وواجبات نظمتها الدساتير والقوانين المصرية ، خاصة دستور ١٩٧١ فى الباب الثانى بعنوان « المقومات الاساسية للمجتمع » منها التضامن الاجتماعى ، تكافؤ الفرص ، حماية الأمومة والطفولة ، رعاية النشء والشباب ، حقوق المرأة ، رعاية التقاليد الوطنية المصرية الاصيلة ، واجب الدفاع عن المواطن وسيادة القانون ، كما حدد الدستور واجبات المواطن تجاه أبناء وطنه ، كما أكد مبدأ كفالة الدستور لحمايته .

وعلى وجه العموم فان أبرز العوامل التى تؤثر فى تكوين الوطنية والمواطن هى :

× العوامل الجغرافية والبيئية ، فقد تكون عامل تدعيم مثل دور نهر النيل فى بناء الوطنية المصرية ، أو تكون عامل تفتيت كما حدث فى دويلات اليونان القديمة .

× المواصلات ووسائل الاتصال من حيث سهولتها او تعقدها .

× العوامل الاقتصادية من حيث تأثيرها على مستويات معيشة الافراد واحساسهم بالولاء السياسى للوطن ، لا إضعاف هذا الولاء والانتماء وحثهم على الهجرة والاغتراب .

× المؤسسات والنظم الدستورية التنفيذية والتشريعية والقضائية ، من حيث دورها فى تحقيق وحدة الجماعة واستقرارها ، أو تقليص هذه الروابط واشاعة ظاهرة اللامبالاة وضعف الولاء والانتماء .

× عنصر اللغة المشتركة والاصل المشترك وعامل الدين ، باعتبارها

أركان مفهوم وظاهرة الوطنية كظاهرة بيئية واجتماعية وشعورية ، أو كظاهرة انسانية بالمعنى الواسع .

رابعا : الوطنية ومتغيرات العصر :

– ان تأصيل الديمقراطية – كنظام اجتماعى سياسى رضيه المجتمع المصرى الوطنى ويمارسه فى حياته – يتطلب تزكية وعناية مستمرة ، باعتبار ان الديمقراطية أسلوب حياة يشمل مجموعة من القيم والاتجاهات الاجتماعية والسياسية ، تتفق جميعا على أن حقوق الانسان لم تمنح من أحد ، وانما هى مكون من مكونات انسانيته ، وتتفق جميعا على تقدير واحترام انسانية الفرد ، (ولا يجحف ذلك بالجوانب الاخرى من تعدد الاحزاب ووجود المجالس النيابية والمحلية وحرية الصحف وتعددها) . ومماينبغى توجيه الاهتمام اليه هنا هو كيفية استيعاب المجتمع الوطنى لتلك القيم ، حتى نطمئن الى ديموقراطية تصبح مكونا من مكونات النسيج الاجتماعى فى مصر . والى أن يتم ذلك ، فان تأصيل الديموقراطية سيظل من أهم التحديات التى تواجه المجتمع المصرى الوطنى .

– ان التحدى الاكبر للوطنية المصرية – من وجهة نظر العلاقات الانسانية – هو ظهور انتماءات وتيارات أخرى تعرض على أساس مفهوم خاطىء ، وانتشار الدعايات الخاطئة التى تحاول الإيهام بأن فى فكرة القومية العربية أو فى انتشار التيار الدينى خطرا على الوطنية المصرية أو إضعافا لها . والحقيقة أن الوطنية لاتتعارض مع القومية العربية لأنها أحد مكوناتها ، كما أنها لاتتعارض مع الدعوة الدينية الانسانية .

– ان التدين صفة مميزة وبارزة فى الشعب المصرى منذ عصوره القديمة ، وظل هذا التدين مواكبا لكل الاديان التى تعاقبت على مصر ، ولم تتعارض الروح الدينية المتأججة يوما مع الروح الوطنية طوال تاريخ مصر .

– ان الأمر من الوجهة الدولية كذلك ، يتطلب من المواطنين موقفا وطنيا صلبا ومتميزا لمواجهة التكتلات الدولية الكبرى ، وسباق التسلح وبروز الصراع الدولى فى صوره المتصاعدة ، مما يوجب على الدول الصغرى ، بخاصة ، بناء وطنيتها القومية ودعمها باستمرار ، لتكون قادرة على الدفاع عن ذواتها فى خضم هذا المعترك الدولى الذى لايسوده الاستقرار .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وأوراق العمل التى قدمت فى موضوعهـا ، وما دار فى اجتماع المجلس حول ذلك من مناقشات وما أبدى من أراء ، يوصى بما يأتى :

* أن يكون الاعتبار الاول للوطن ، فيما يصدر عن الحكام والمحكومين جميعا ، وخاصة الذين يملكون سلطة اصدار القرارات والمشاركة فى صنعها . على أن يبرز ذلك بمختلف الوسائل ، بتركيز واستمرار .

* دعم النظام الديموقراطى ، بما يساير التطور السياسى والاجتماعى ، ويفتح مزيدا من القنوات أمام المواطنين للمشاركة الايجابية فى الحكم ، وفى حياة المجتمع وتحقيق أهدافه . ويقتضى ذلك مراجعة القوانين والتشريعات .

* بعث الشعور لدى كل مواطن بأنه شريك فى كيان هذا الوطن وجزء منه . مما يستدعى ضرورة افساح المجال للمواطن للمشاركة الايجابية فى عمليات التنمية والبناء ، فى شتى أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

ويتصل بذلك ، العمل على ترسيخ مفهوم الانتماء وتعميق الولاء فى مواجهة متغيرات العصر ، من خلال حشد الطاقات – طاقات الشباب بخاصة – وتوظيفها فى الأعمال الوطنية المختلفة . ويمكن تهيئة نظام الخدمة العامة للقيام بهذه المهمة فى جدية وفعالية .

* التركيز على ارتباط روح الانتماء للوطن بتقديم القدوة الحسنة ، ويتطلب ذلك ماياتى :

– التدقيق فى اختيار القيادات على كافة المستويات ، لتكون مثالا صالحا للشعب .

– أن يلتزم المسئولون ، على كافة المستويات ، الصدق فى التعامل مع الشعب قولا وعملا .

• مع الشجاعة فى مواجهة الواقع وتصحيح الأوضاع القائمة ، وفق خبرات النجاح والفشل .

• الالتزام بتحقيق مبادىء العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومكافحة الفساد والانحراف ، للقضاء على أسباب ظواهر الغبن الاجتماعى ، واللامبالاة ، والاغتراب وهجرة المواطن لوطنه .

* أن تنشأ دعوة وطنية عامة لوسائل التربية والتعليم والتوجيه والاعلام ، ترمى الى تحقيق ما يأتى :

– تعميق المعرفة بالوطن من جميع جوانبها : القيم والحضارة والنظم والتاريخ والجغرافيا . مع الاهتمام بما أدته مصر من دور رائد فى ميادين الحضارة وتراث الانسانية وذلك تطبيقا لشعار « اعرف وطنك » .

• مع العمل على تزكية انتماء المواطن المصرى بتوطيد الجسور التى تربط بين أمجاد الماضى والحاضر ، بناء على استشهادات لا يقتصر مداها على جهود أهل السياسة ورجال الحرب ، وانما تمتد لتشمل غيرهم من اهل الفكر والعلم والدين والشعب فى مجموعه .

– قيام الأسرة المصرية بدورها الميسر لها ، بطبيعتها ، بصفتها الحاضن الأول للمواطن ، فتعمل على تنشئته التنشئة الوطنية السليمة ، بان يتشرب قيم المجتمع المتعارف عليها ، والتى تكفل غلبة القيم المصرية الأصيلة ، حتى يجد الأطفال القدوة الحسنة ممثلة فى البيت قبل المجتمع الكبير .

– العناية ، فى دور التربية والتعليم ، بغرس اصول الوطنية الصحيحة فى نفوس الطلاب ، وفى جميع مستويات التعليم . مع المزيد من الاهتمام بمادة الأخلاق والتربية الوطنية .

– تعريف المواطن ، منذ صغره وطوال أطوار حياته ، بحقوقه وواجباته ، وان طلب الحقوق مرهون بأداء الواجبات .

– التركيز فى وسائل الاعلام الداخلى ووسائل التثقيف على ان مصر القوية هى القادرة على الاضطلاع بدورها القيادى فى المجالات العربية والاسلامية والافريقية ، ومقاومة الاستقطاب الأجنبى ، والاسهام فى بناء نظام اقتصادى وسياسى عالمى أكثر توازنا واستقرارا .

• مع التأكيد على أنه ليس ثمة تعارض فى الواقع ، بين الانتماء الوطنى والانتماء العربى أو الاسلامى ، والعمل على التنسيق بينها جميعا ، وتحقيق الشخصية المتوازنة للمواطن المصرى .

الدورة العاشرة ١٩٨٨ –١٩٨٩

آثار التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى المعاصر

ان استمرار واستقرار المجتمع وهيئاته الرسمية لايقومان – بالضرورة – على الصرامة وعدم المرونة . فأجهزة المجتمع وهيئاته الرسمية وغير الرسمية تظل – بطبيعتها – تعمل بانتظام واستقرار ، دون أن تمنع أى تأثيرات خارجية أو داخلية – أيا كانت مصادرها

بدرجات تأثيرها النسبية – حركة هذه الأجهزة بأجزائها ومناشطها المختلفة . ويؤكد ذلك أن خصائص المجتمع الحضارية وبناءه الأساسى وأهدافه الاستراتيجية تظل قائمة مستمرة ، تكسب أعضاءه هوية عامة ومشتركة من خلال إطار هيكلى مستقر نسبيا ، ومن خلال توازن عام فى معايير السلوك وفى خصائص الذاتية السائدة بين هيئات ذلك المجتمع ، بحيث تظل هذه الهيئات تعمل من منطلق مرجعى واحد وشامل .

وقد تبدى الجماعات الفرعية فى المجتمع درجة من استقلالية الموقف حيال ما يقترح من قيم وسياسات ، إما نتيجة قصور فى درجة اقتناع هذه الجماعات ، أو لعدم امكانها مجاراة متطلبات تلك القيم ، وقد تتفق تلك الجماعات الفرعية مع كثير من هذه القيم ، ولكنها تختلف مع الصفوة أو القادة القائمين على تنفيذ السياسات المقترحة .

فالتوصل الى مجتمع متجانس تماما حيال قيم وسياسات بذاتها بدرجة واحدة من القبول ، يكاد يكون مستحيلا ، اذ تشكل درجات القبول والرفض محاور اختلاف وبؤر صراعات تهدف عادة الى تغييرات فى المؤسسات القائمة . ويعتمد مدى وحجم واتجاه تلك التغييرات على عناصر متنوعة ، من أهمها :

– طبيعة الصراع الذى يؤدى للتغيير .
– قوة النظام القائم ، وقيمه ، ومبادئه .
– العوامل الداخلية الفعالة والمؤثرة فى النظام .
– القوى والمؤثرات الخارجية ودرجة حساسية النظام لامكاناتها .

هذا وتبرز القوة الدافعة لعناصر التغيير الهادفة فى وضوح عندما تتمكن من إحداث ما يخل بالتوازن المبنى على معادلة قوامها : تطلعات أفراد المجتمع وأهدافهم ، وأدوار هؤلاء الأفراد فى عملية السعى لتحقيق هذه الاهداف ، وإيجاد المصادر والموارد المتاحة لهذه العملية .

فالتغيرات البيئية والتقنية والسكانية – من حيث العدد والجنس وفئات السن – تؤدى فى تفاعلاتها ، فى معظم المجتمعات البشرية ، الى تطور نظمها ، كذلك يكون التغير فى المحيطات الثقافية والقيمية للمجتمع ، منطلقا للتغير فى تكوينات المجتمع الأساسية من خلال الأسرة والأجيال المتتابعة ويضاف ايضا الى هذه المصادر المحدثة للتغيير ظهور قيادات رائدة ، تتفاعل مع عناصر النخب الرئيسية أو التنظيمات الأساسية فى مجتمعها .

وعلى هذا يتضح التغير فى المجالات الآتية :

– الفرد الذى يبحث عن تأمين ذاته ، وتأكيد هويته كانسان وسط مجتمع بشرى من جانب ، وموصل لثقافته من جانب آخر .
– التنظيمات الهيكلية للمجتمع ، التى تبحث عن اعادة توزيع أدوار أعضائها فرادى وجماعات .
– القيم الثقافية وشعاراتها ، ومصادرها النابعة من تقاليد المجتمع ، وقدرة هذه القيم على جذب أفراد المجتمع وتأكيد قبولهم للمشاركة فى أنشطته .

هذا ويصاحب عملية التغير الاجتماعى عادة أنواع من المشكلات ، خاصة عندما يحاول هذا المجتمع أن يجد المؤسسات الملائمة ، فاذا أخفق تحلل كليا أو جزئيا ليعيش شبه عالة على غيره من المجتمعات التى نمت وتقدمت ، وقد يصل الى درجة يفقد فيها هويته وشخصيته ، أو يتفتت الى مجموعات صغيرة ، تبحث عن سند يحميها ، ويكفل لها استمرار حياة هامشية .

ومما لاشك فيه ان ظاهرة التغيير الاجتماعى السريع حقيقة واقعة فى المجتمع المصرى المعاصر ، كما أن وجود تحولات فى نمط ومعايير القيم الاجتماعية أمر لا ينكر ، وكذلك تدعم الخبرات التاريخية والمنطلقات الفلسفية مقولة الدور الناهض والريادى للدين ، سواء فى الثورة الصناعية وعصر التحديث فى أوربا ، أو فى عصور المد الاسلامى والحضارة العربية فى صورة أكثر تميزا ووضوحا .

وتعتبر سرعة التغير فى مصر ، التى وصلت أحيانا الى حد الطفرة ، وزيادة معدلات سرعة التغير الاقتصادى والمادى بعامة ، والتى فاقت معدلات سرعة التغير الثقافى والاجتماعى ، هى مكمن الأزمة . تلك الأزمة التى تبدو فى أجلى صورها فيما يدور من جدل حول التأصيل والتجديد ، عند التخطيط لكل سياسة تنموية فى المستقبل .

فالتغير الاجتماعى والنمو العمرانى من السنن الاجتماعية ، وكذلك استمرار المجتمع وتغيره بسرعات متفاوتة ، ولكن التغير ليس مسالة حدية مطلقة ، بل هو طرف وسط بين نقيضين متطرفين : أحدهما حالة الثبات أو الجمود ، والآخر حالة التفكك الكامل . وفى الواقع تفرض دراسة التغير الاجتماعى معالجتها ، وفق منظور « التوازن » الذى سبق بيانه ، والذى يتضمن مظهرى الاستمرار من ناحية والتغير من ناحية اخرى .

وتتعدد مظاهر التغير الاجتماعى ، وأشكاله ، ومعدلات سرعته واتجاهاته ، سواء فى صورة تغير خطى مستقيم أو تغير فى شكل دائرى ، وقد يقود التغير الى واحد من ثلاثة احتمالات :

الاول : نقد التقاليد المترسخة .

الثانى : التفكك الاجتماعى .

الثالث : التحضر والتمدن .

وتتداخل العوامل الطبيعية والبيولوجية والتقنية والديموجرافية والقيمية الثقافية فى إحداث وتوجيه التغير . كما يختلف ثقل ودور كل من هذه العوامل من فترة لأخرى ومن مرحلة لأخرى ، وقد تأخذ اتجاها جذريا متطرفا أو اصلاحيا متدرجا . والامر الذى يجب التأكيد عليه هو النسبية الشديدة لعملية التغير ، وعواملها ، ومظاهر المصاحبة لها ، وكونها عملية غير قياسية .

وكذلك يكون للتخلف الثقافى تأثير سلبى على مجرى التغير الاجتماعى . فالتصنيع أو النظام الصناعى هو أساس المجتمع المتطور الحديث والتقاليد الفاسدة والممارسات اللا علمية هما أهم وأخطر العوامل الثقافية المعوقة للتغير والمحبطة للتطور . ويلاحظ أنه فى المجتمعات غير الصناعية يخضع الافراد لخرافات ومعتقدات وأفكار غير علمية كثيرة تعوق تحديهم لمشاكل الطبيعة ، كما أن هذه المجتمعات غير الصناعية تكون عادة غير قادرة على توفير حد الكفاف لابنائها ، فالتحديث والتصنيع ضروريان للتغير الاجتماعى ، الذى تظهر آثاره بوضوح فى ارتفاع مستوى المعيشة وفيما يحدثه من تغير ثقافى فى القيم والمعايير . فتأخذ العادات والأعراف والتقاليد فى التغير بدورها ولكن بسرعات متفاوتة ، الأمر الذى يؤدى الى ظهور مشكلات مختلفة ، فالتغير له « ثمن حتمى » ولكن مزاياه أكبر من مساوئه .

وكذلك هناك تطورات اجتماعية من الناحية الدستورية ، مثل توسيع قاعدة الناخبين واستحداث نسبة الـ ٥٠ ٪ من العمال والفلاحين فى المجالس النيابية واقرار صيغة التعدد الحزبى بدلا من التنظيم السياسى الواحد الذى أفرز مقولة تحالف قوى الشعب العاملة ، واستحداث الثورة نظام الاستفتاء الشعبى المباشر كتعبير عن الديمقراطية .

ومن خلال هذا المنظور للتطور التشريعى فى مصر ، يبرز موضوع المشاركة كهدف ووسيلة ، حيث أن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين فى مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم وهى وسيلة فعالة ، اذ عن طريق مجالات المشاركة يشعر الناس بأهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها ، وتتأصل فيهم قيمها وعاداتها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم وتزداد أهمية موضوع المشاركة الشعبية ، كعامل أساسى فى عملية التغير الاجتماعى المخطط والهادف ، فى ظل الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى ، الذى جعل من أهم أهدافه القضاء على مظاهر التخلف فى أقصر وقت ممكن ، ليلحق بركب التقدم ، ولايمكن أن يتم ذلك الا من خلال المشاركة الشعبية الواسعة النطاق .

ومن الملاحظ أنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فى منتصف العقد الخامس من القرن الحالى ، ومصر تنتهج سياسة زيادة الانتاج لزيادة

الدخل القومى :

أولا : فى شكل نمو غير منظم وبدون تخطيط فى ميادين متفرقة ، الاستثمار فيها تدريجى ومضمون الربح فى مشروعات شركات رأسمالية خاصة .

ثانيا : بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ – فى شكل تنمية منظمة قائمة على تخطيط موجه . وقد نفذت فى عملية التنمية هذه مشروعات ضخمة ، بواسطة الدولة التى استولت سنة ١٩٦١ على جميع الشركات الرأسمالية الخاصة وكونت منها ماصار يعرف بالقطاع العام .

ويتضح دور التعليم وأثره فى التغير الاجتماعى للمجتمع المصرى ، فيما يشهده الجيل المعاصر فى المجتمع من فرص للتعليم لم تشهدها الأجيال السابقة ، بعد أن زاد عدد سنوات الالزام ، وبعد أن اطلقت مجانية التعليم الى أقصى مداها ، وأصبحت متاحة بكل مراحلها لأبناء وبنات الكافة من المواطنين دون تفرقة ما ، وكذا بعد أن فتحت مدارس وجامعات الأعداد الكبيرة أبوابها لأغلب الحاصلين على الشهادات المؤهلة للالتحاق بها . وقد أدى التعليم على هذا النحو الى تقليل الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع واشباع طموحات كثير من الأسر الفقيرة ، وتحسين أوضاع الأفراد الذين أفادوا من فرصه المتنوعة المتاحة بدون قيود ، وظهر التغيير بشكل بارز فى تزايد أعداد الإناث المشتغلات فى شتى الوظائف والمواقع ، الأمر الذى ترك بصمات واضحة على نظام الأسرة .

وفى مقابل الايجابيات – ظهرت سلبيات يصعب تجاهلها ، من أهمها أن التعليم لم ينجح كثيرا فى تحسين واقع المجتمع ودفعه على طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة كافية ، ويتضح هذا من الحقائق الآتية كأمثلة :

– عدم القضاء على الأمية حتى الآن .
– ارتفاع ظاهرة التسرب فى مدارس التعليم العام .
– اختلال توزيع الطلاب على فروع المرحلة التعليمية الوسطى .
– شكلية التعليم الفنى .
– قلة استفادة الريف من آثار تعليم أبنائه .
– اتساع حجم البطالة المقنعة بين المتعلمين .
– تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية .
– ظهور مشكلات أسرية متنوعة .

ولاجدال فى أن الدولة تبذل الكثير لنشر التعليم ورفع كفاءته فى حدود امكاناتها المتاحة ، وهو حق مشروع للمواطنين ، ينبغى أن يساندها فيه اسهام مادى كاف من كبار أثرياء المجتمع ومؤسساته .

التوصيات

وبناء على ماسبق ، وما قدم من بحوث حول موضوع الدراسة – ومادار حول ذلك من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* إفساح المجال أمام العمل الاجتماعى للقيام بدور أوسع وأعمق فى نواحى حياتنا المختلفة ، مع التأكيد على حاجة المجتمع المصرى الى رواد اجتماعيين واعين ومخلصين ومتخصصين نظريا وعمليا لمواجهة نتائج التغيرات الاجتماعية السريعة فى الأسرة ، والمدرسة ومجالات العمل والانتاج ، ومؤسسات شغل أوقات الفراغ ، وفى المجتمع المحلى ، وكذلك فى ميادين الثقافة والاعلام العديدة . وبمفهوم اجرائى – ينبغى مواجهة التغيرات الاجتماعية من خلال مداخل ثلاثة :

الأول – الاتجاه العلمى الموضوعى كأساس لتقويم نتائج التغيرات الاجتماعية ، فى مقابل الاتجاهات الشخصية أو الاتجاهات غير المجردة من الأغراض .

الثانى – المنظور الاجتماعى كأساس مبدئى فى مواجهة التغيرات الاجتماعية وفى قيادة عملية التحول الى التصحيح .

الثالث – المجالات والمؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بالتغيرات الاجتماعية .

فيما يختص بالاسرة :

* تهيئة الأسباب لاستتباب وظائف الأسرة الأساسية – عن طريق التشريع المناسب – وخاصة فيما يتعلق برعاية الأمهات والآباء لأبنائهم الرعاية الاساسية الكافية والمشبعة وجدانيا وتربويا وأخلاقيا واجتماعيا بوسائل منها :

– منح معاشات مبكرة للأم العاملة لرعاية أبنائها فى المنزل .

– منح إجازات طويلة الأجل للأم العاملة بشروط ميسرة .

– تلافى أسباب تأثر الابناء بسفر أحد الوالدين للعمل بالخارج .

* قيام « مراكز » دينية تربوية ترعى الجانب الدينى فى تكوين شخصية الأبناء وايجاد روابط واضحة وضرورية بينها وبين الشباب ، ولتكن دور العبـادة مكانا لهذه « المراكز » فى أوقات محـددة من أيام الأسبوع .

* توفير الخدمات والاحتياجات الأساسية للأسرة – وخاصة اليومية منها ، مع تطوير إدارة وأساليب توزيعها ، وذلك بالعمل على زيادة مراكز ومنافذ هذه الخدمات والاحتياجات ، والعمل على انتشارها فى الاماكن السكنية المختلفة ، مع تيسير التعامل معها دون معاناة ، ودون تكلف الكثير من الجهد وضياع الوقت .

فيما يختص بالمدرسة :

* أن يعود الى المدرسة دورها كمؤسسة اجتماعية ، بجانب دورها التعليمى الذى اقتصرت عليه منذ سنوات ، لتؤدى الوظائف الاجتماعية الأساسية كوحدة كاملة من وحـدات المجتمـع المنظمـة ، ومن هذه الوظائف :

عمليات التطبيع الاجتماعى السوى بالنسبة للنشء ، واقامة العلاقات الاجتماعية خارج المنزل – فى ظل مجتمع المدرسة الذى يمثل المجتمع الكبير – بين التلاميذ والطلاب بعضهم بعضا ، والمشاركة فى النشاطات الاجتماعية والرياضية والثقافية المختلفة داخل المدرسة ، والقدوة الحسنة المؤثرة – والرعاية الدينية الواعية ، والتوجيه التربوى بمعناه الواسع لبناء الشخصية المتكاملة – ونقل التراث الصالح من العادات والتقاليد والقيم وقواعد الأخلاق والسلوك الطيبة المتوارثة .

فيما يختص بمؤسسات شغل أوقات الفراغ :

* ان تعد مؤسسات تشغل أوقات الفراغ – من نواد اجتماعية ورياضية ومراكز للشباب وغير ذلك – وفق تخطيط علمى على المستوى القومى دون أن تترك للاجتهادات الشخصية ، بحيث تستوعب رعاية الجوانب المختلفة من تكوين الانسان : عقليا وروحيا وبدنيا ، وبحيث تكمل عمل الأسرة والمدرسة وتكون معهما دورا ضروريا ومتكاملا فى عملية تصحيح البناء الاجتماعى .

فيما يختص بالمجتمع المحلى :

* أن يعاد النظر فى المجتمعات المحلية والتخطيط لها بما يتلاءم مع التطورات المعاصرة التى دخلت عليها ، مثل انشاء أنواع ومستويات مختلفة من التعليم ، وانشاء جامعات فى بعض عواصم المحليات ، الى جانب انشاء المصانع ومراكز الانتاج المتخصصة المختلفة ، ويقتضى ذلك أن يراعى فى تطوير هذه المجتمعات الخصائص الذاتية لكل منها ، بما يتضمن طبيعة تكوينها الثقافى والحضارى ، وموقعها وصلاتها بغيرها ، ووضعها السياحى والانتاجى والاستراتيجى وغير ذلك ، مما يترتب عليه ان يتم التطوير ضمن سياسات عامة يمكن أن يكون من بين عناصرها :

– فى الناحية الثقافية : تيسير وصول الانتاج الثقافى العام – من كتب ودوريات وصحف – الى هذه المحليـات وخاصة المناطـق الريفية منها ، وتوفير المكتبات المختلفة سواء لبيع الكتب أو للاطلاع عليها ، مع الاهتمام ببث برامج اذاعية وتليفزيونية مناسبة ، والاهتمام أيضا بوصول الانتاج الفنى بمختلف أنواعه اليها .

– فى الناحية التعليمية : أن يدرج ضمن خطط التعليم أنواع

ومستويات من التعليم البيئى ، يفيد المتخرجين فيه علميا وعمليا فى نواحى الانتاج المختلفة وخاصة فى المجتمعات الريفية ، بما يحقق استقرار هذه المجتمعات واكتفاءها الذاتى ، ويقلل من الاتجاه الى الهجرة الداخلية بين المجتمعات ، وخاصة الهجرة من المحليات الى العاصمة .

فى الناحية الدينية : الاهتمام بدور العبادة فى المجتمعات المحلية وتنمية نشاطاتها ، استثمار أبعاد هذه النشاطات اتساعا وعمقا .

فى الناحية الانتاجية والمهنية : ان تتوافر للمجتمعات المحلية وسائل انتاج حديثة ومناسبة لظروفها الراهنة ولطبيعة وظائفها ومجالات انتاجها سواء لتطوير الانتاج ودفعه فى طريق التقدم ، أو لسد الفجوة بين النقص فى القوى العاملة المنتجة وبين تحقيق الاهداف الانتاجية المرجوة كما يبدو ذلك جليا .

– فى مجال العمل والانتاج الزراعى بصفة خاصة : ينبغى امداد مجتمع العاملين فى الريف بطرق وأساليب الانتاج الزراعى الحديثة ونشرها على نحو ميسر يفيد الانتاج ويطوره .

مع إعادة النظر فى صياغة الجوانب الانتاجية من حياة الأسرة الريفية بحيث تعود لها وظيفتها الأصلية كأسرة منتجة تعتمد على ذاتها فى توفير جميع احتياجاتها الأساسية ، وأن يكون ذلك هدفا استراتيجيا قوميا ثابتا .

هذا وينبغى أن تتضافر وتتكامل جهود وزارات العمل والشئون الاجتماعية ، والثقافة ، والتعليم ، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ، ووسائل الاعلام المختلفة – فى العمل على تحقيق الأهداف المرتبطة بالتوصيات السابقة جميعها .

توصيات عامة :

* ضرورة مواجهة بعض العادات والتقاليد وانماط السلوك الجديدة التى تسربت مع التغيرات الاجتماعية الى التكوين الثقافى العام ، للتخلص من آثارها السيئة على المستوى الاجتماعى والانتاجى ، وذلك قبل ان تستقر وتثبت . ومن أمثلة ذلك : موقف العاملين من العمل والانتاج – الرغبة فى الوصول الى الوظائف والمناصب دون الحصول على المؤهلات العلمية أو اكتساب المهارات العملية المناسبة – انحسار القدوة الحسنة وقلة العمل الريادى – ضعف روح التعاون والتكافل – ضعف عاطفة الولاء .

* التأكيد على جدية سياسات محو الأمية ، وذلك عن طريق :

– مراجعة الخطط التنفيذية لسياسات القضاء على الأمية ، وإحكام الوصول الى أهدافها بخطوات عملية محددة .

– وضع ضوابط للتحكم فى وقف تسرب الصغار من التعليم العام ومتابعة نتائجها .

* الارتقاء بوسائل ومناهج وتجهيزات التعليم الفنى ، وبخاصة الصناعى والزراعى لرفع مستوى ما يخرجه من كفاءات انتاجية بشرية .

* العمل على توسيع رقعة الثقافة العملية والفكرية من أجل تنمية الشخصية الثقافية للشباب .

* العمل على التحكم فى ظاهرة الانفجار السكانى ونتائجها بالاستخدام السليم للقوى البشرية القادرة وبالادارة الحازمة لاستثمار ما فى البلاد من ثروات ظاهرة وباطنة .

* توسيع دائرة الاهتمام بالدراسات التحليلية المتقدمة فى موضوع التغير الاجتماعى فى مصر المعاصرة ، من خلال منطلقات أساسية ، أهمها :

– آثار التغيرات التقنية على قطاعات الانتاج الزراعى والصناعى .

– أنماط المتغيرات الاقتصادية ، وجرائم المال العام .

– المتغيرات التى طرأت على نظام وكيان الأسرة .

– ظاهرة العنف السياسى والاجتماعى .

– التغيرات فى النظم القيمية والمثالية للمجتمع على المستويين الجزئى والكلى .

– دور النخبة واستمرار عملية التغير .

الكشاف الموضوعى

	الدورة	الصفحة
ثقافة – تعليم عام		
ثقافة – تنمية		
ثقافة – دراسات إنسانية		
ثقافة – رأى عام		
ثقافة – سلوكيات		
ثقافة – سلوك اجتماعى		
ثقافة – سياسات		
ثقافة – عصور النهضة		
ثقافة – قيم أخلاقية		
ثقافة – قيم إنسانية		
ثقافة – كتب فنية		
ثقافة – كتب الموسيقى		
ثقافة – لغات		
ثقافة – لغة عربية		
ثقافة – متاحف		
ثقافة – مجالات اجتماعية		

الصفحة الدورة

ك

المحتوى

الصفحة

١ – الثقافة

الدورة الأولى ١٩٧٩ – ١٩٨٠

الدورة الثانية ١٩٨٠ – ١٩٨١

الدورة الثالثة ١٩٨١ – ١٩٨٢

الدورة الرابعة ١٩٨٢ – ١٩٨٣

الدورة الخامسة ١٩٨٣ – ١٩٨٤

٢ - الآداب

٣- التراث الحضارى

٤- العلوم الانسانية

مطبـــوعـــــات
المجالس القومية المتخصصة
- ٢٥٥ -

القاهرة
١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

صدر من هذه الموسوعة :

- المجلد الاول : الزراعة والرى
- المجلد الثانى : الصناعة
- المجلد الثالث : السياسات المالية والاقتصادية
- المجلد الرابع : النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية
- المجلد الخامس : الســــــياحة
- المجلد السادس : التعليم العام والفنى
- المجلد السابع : التعليم الجامعى والعالى
- المجلد الثامن : التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار - القوى العاملة
- المجلد التاسع : العدالة والتشريع - التنمية الادارية - الرعاية الاجتماعية - الادارة المحلية
- المجلد العاشر : الاسكان والتعمير - السياسة السكانية - الخدمات الصحية - الشباب والرياضة - القوى العاملة
- المجلد الحادى عشر : الثقافة - الآداب - التراث الحضارى - العلوم الانسانية .

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

تحت الطبع :

المجلد الثانى عشر : ويبدأ بالاعلام

The Specialized National Councils

have been established according to Article 164 of the Constitution of the Arab Republic of Egypt, in order to " assist in formulating a stable general policy in all fields of national activity".

They consist of:

-The National Council for Education, Scientific Research and Technology (1974)

-The National Council for Production and Economic Affairs (1974)

-The National Council for Culture, Literature and Information (1978)

-The National Council for Services and Social Development (1979)

المجالس القومية المتخصصة

أنشئت المجالس القومية المتخصصة بموجب المادة ١٦٤ من الدستور لتعاون فى رسم السياسات العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى .

وتتكون من :

- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (سنة ١٩٧٤).
- المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية (سنة ١٩٧٤).
- المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام (سنة ١٩٧٨).
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٩).

Supervisor General : Dr Mohamed Abdel Kader Hatem — المشرف العام : د . محمد عبد القادر حاتم

Sccrctary General, Chancellor : Mr. Talaat Hammad — الأمين العام : المستشار طلعت حماد

Address: 1113 , Nile Corniche St. , Cairo. Egypt — العنوان : ١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة.